أولريش بيك

مجتمع المخاطرة

المكتبة الشرقية

مجتمع المخاطرة

أولريش بيك

مجتمع المخاطرة

ترجمة

د. جورج كتورة

د. إلهام الشعراني

المكتبة الشرقية

© **المكتبة الشرقية ش.م.ل.**
الجسر الواطي – سنّ الفيل
ص.ب. 55206 – بيروت، لبنان
تلفون: 485793 (01)
فاكس: 485796 (01)
E-mail: libor@cyberia.net.lb
www.librairieorientale.com

الطبعة الأولى – أيار / مايو 2009
ISBN: 978-9953-17-042-8

صدر هذا الكتاب باللغة الألمانيّة تحت عنوان:
Risikogesellschaft
© Suhrkamp Verlag, Frankfurt am Main, 1986

المحتويات

تمهيد

كان القرن العشرون حافلًا بالكوارث التاريخيّة: حربان عالميّتان، **أوسفتيز، ناغازاكي**، ثم **هاريسبورغ وبوبال**، والآن **تشرنوبيل**. إنّها عناصر تحدونا إلى الحذر في اختيار الكلمات، كما أنّها تحفّز النظر الذي يمكن توجيهه للخصوصيات التاريخية. طالما أجبنا على الألم وعلى البؤس وعلى العنف الذي يسبّبه الناس لبعضهم بعضًا بالإستعانة بمقولة «الآخر» - اليهود، السود، النساء، اللجوء السياسي، المنشقّون، الشيوعيّون إلخ. فمن جانب أوّل نجد المعسكرات، الأحياء، الإقصاء، المخيّمات العسكرية، ومن جانب آخر نجد جدران منزلنا الأربعة - حدودًا فعلية ورمزية يمكن أن يختفي خلفها من لم يكن بعينهم الأمر ظاهريًا. إستمرّ ذلك كلّه موجودًا، وفي الوقت نفسه لم يعد شيئًا منه موجودًا منذ حادثة **تشرنوبيل**. فما تعلّمناه من التلوّث الإشعاعي، هو أنّنا قد انتهينا من «الآخر»، لقد انتهينا من إمكانيّاتنا الثمينة باتّخاذ مسافة ما. **بالإمكان إبعاد البؤس، إلّا أنه ليس بإمكاننا إطلاقًا إبعاد أخطار العصر النووي**. ففي ذلك تكمن قوّته الثقافية والسياسيّة. فسلطته هي سلطة الخطر الذي يلغي كل مناطق الحماية وكل التمايزات عن العصر الحديث.

لا تتعلّق دينامية الخطر هذه، التي تلغي الحدود بقوّة التلوّث ولا باختلاف التقديرات المتعلّقة بنتائجه المحتملة. ما يحدث هو العكس تمامًا: ففي كل مرّة نحكم فيها على اتّساع المخاطرة، نرى أنّها كانت عالميّة. فالاعتراف بوجود تلوّث إشعاعي **خطير** يوازي الاعتراف بعدم وجود مخرج لمناطق، ولبلدان، بل لقارات بأكملها. إنّ مقتضيات البقاء على قيد الحياة والاعتراف بالخطر أمران متناقضان. وهذه القدرية بالذات هي ما تضفي بثقلها الوجودي على النقاش حول معايير القياس والتمايز، وعلى التأثيرات على المَدييْن الطويل والقصير، يكفي أن نتساءل عمّا يمكن أن يتغيّر في ردود الفعل فيما لو تعلّق الأمر بتلوّث الهواء أو الماء والحيوانات والبشر، ما يشكّل **خطرًا داهمًا** بحسب المعايير الإدارية؟

فهل إنّ الحياة - بمعنى التنفّس والأكل والشرب - قد انقطعت أو اختفت من جانب السلطات الإدارية؟ ماذا سيحلّ بسكان قارة بأكملها إذا ما أصابهم التلوّث بمختلف درجاته بشكل يستحيل معه الشفاء (نسبة للمتغيّرات «قدرية» مثل الهواء والظروف المناخية، والمسافة من موقع الكارثة الأليمة إلخ)؟ هل بالإمكان وضع بلاد بكاملها تحت الحجر الصحّي (أو مجموعة بلدان)؟ هل نصل إلى فوضى داخليّة؟ أو هل **كنّا مُجبرين** في نهاية الأمر على الاستمرار بالتصرّف كما كنا نتصرّف بعد **تشرنوبيل**. يكفي أن نعدّد هذه الأسئلة لندرك طبيعة هذا العرض الموضوعي، الذي نشخّص فيه الخطر في اللحظة ذاتها التي نقيم فيها حالة من العجز، أو حين نفهم أنه لم يعد بمقدورنا تجاوزه.

في هذا العالم الحديث المتطوّر الذي قام بكل ما يمكنه للقضاء على الإعاقات الناتجة عن الولادة وليقدّم للإنسان مكانة وسط النسيج الإجتماعي لا تتعلّق إلّا بخياراته الحرّة وبأداءاته، نشهد **ظهور قدر «مكتوب للخطر»**، إنّه قدر من نوع جديد لا يمكن لأي أداء أن يفلت منه. بالإمكان مقاربة هذا القدر بقدر دول القرن الوسيط أكثر ممّا يمكن مقاربته مع مواقف الطبقات في القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة لم يعد لعدم المساواة بين الدول من وجود (ولا بين المجموعات الهامشية، أو للفارق بين المدينة والريف أو للفارق بين الإنتماء القومي أو الأتني، إلخ). خلافًا للدول ولمواقف الطبقات، لا يمكن تصنيف هذا القدر تحت راية **البؤس**، بل تحت راية **الخوف**، ولا يتعلّق الأمر أيضًا «ببقيّة من التقليد» بل **بإنتاج** العالم الحديث الذي بلغ مرحلة النموّ **الأكثر تقدّمًا**. منذ حادثة **تشرنوبيل** أصبحت المراكز النووية - التي تعتبر آخر أداء قوى لإنتاج والإبداع الإنساني - بمثابة العلامات الجديدة نذير **القرن الوسيط الحديث عن الخطر**. إنّها تنبىء بالتهديدات التي تحوّل فرديّة العصر الحديث - والتي بلغت أوجها - إلى نقيضها الأكثر صحّة.

ما زالت التأمّلات الموروثة من عصر آخر حيّةً جدًّا: كيف لي أنا أن أحمي نفسي وأحمي ما يخصّني؟ والنصائح التي تتعلّق بحياة خاصّة والتي صارت بحكم المختفية، تعرف أوج مجدها. ذلك أنّنا نستمرّ في العيش بتأثير هذه الصدمة الانتروبولوجية: إنّنا نزداد وعيًا بما لأشكال الحياة المتحضّرة من **تبعيّة** للطبيعة، ونتفهّم

ذلك فيما يتضمّن من نزعة تهديديّة. علمًا أنّ هذه التبعيّة كانت قد ألغيت من كل مقولاتنا: «الإستقلالية» و«الحياة الشخصية»، القومية، المكان والزمان. بعيدًا، وفي غرب **الاتّحاد السوفياتي**، وقع **حادث** - غير مقصود، ولا عدائية فيه، بل إنّه حادث يمكن تفاديه بالكامل، وبرغم صفته الإستثنائية يظلّ عاديًا، بل إنسانيًا أيضًا. لم تكن الكارثة ناتجة عن التخلّف، بل عن الأنظمة التي تحوّل صفة الخطأ الأصلية في الإنسان إلى قوى تدمير لا يمكن فهمها. صار بالإمكان تقدير الأخطار باستعمال أدوات قياس، ونظريات **وبغياب** المعارف بشكل خاصّ - حتى من جانب الخبراء الذين كانوا قد أعلنوا عن سيطرة الأمان النووي بنسبة عالية جدًا وهم يشيرون الآن وبتأكيد مذهل، جديد كلّيًا إلى الخطر **الشديد** الذي ادّعوا سالفًا عدم وجوده.

ما يلفت النظر في ذلك كله هو **الخلط الغريب بين الطبيعة والمجتمع**، وفي إطار هذا الخلط يتجاوز الخطر كل ما يمكن أن يشكّل مقاومة تجابهه. من هنا نجد أولًا الصورة الهجينة «**للغيمة الإشعاعية**»، لحظة الحضارة هذه وقد تحوّلت إلى قوّة طبيعية، يمتزج فيها التاريخ وعلم الرصد الجوي بوحدة تبدو على تناقضها شديدة القوّة. فالعالم بأكمله وقد ارتبط بشبكات الكترونية قد سَرد نظره إلى ذلك. و«الأمل المتبقّي» ليس إلّا **رياحًا** «مؤاتية» (يا لتعاسة السويديين!) تؤتي ثمارها بشكل أفضل ممّا تفعله الخطابات وإجراءات الشدّة في عالم شديد التحضّر أقام على حدوده الأسلاك الشائكة ورفع الجدران وأرسل الجيوش وقوات

الشرطة. حركة «غير مناسبة» من هذه الرياح بالذات، وبعض المطر - يا لسوء الحظ! - والعجز يصبح مقيمًا، لقد أصبحنا غير قادرين على حماية المجتمع من الطبيعة الملوّثة وأعجز من حصر الخطر الإشعاعي في المحيط «الآخر».

تعكس هذه التجربة، التي استطاعت في لحظة ما أن تفجّر ما كانت عليه حيواتنا حتى الآن، عجز النظام الصناعي العالمي تجاه «الطبيعة» المتكاملة صناعيًا والملوّثة. يعتبر التعارض بين الطبيعة والمجتمع أحد بناءات القرن التاسع عشر وهو تعارض يخدم هدفًا مزدوجًا: فهو يتيح السيطرة على الطبيعة وتجاهلها. في نهاية القرن العشرين، خضعت الطبيعة للسيطرة والنهب، وهي التي كانت ظاهرة خارجية قد تحوّلت إلى ظاهرة، **داخلية**، وهي التي كانت معطاة قد صارت بمثابة **بناء**. وخلال تحوّلها الصناعي - التقني ومن تكاملها مع السوق العالمي، حوّلت الطبيعة مكانها إلى داخل النظام الصناعي. وصارت حينئذ معطى من معطيات الحياة **داخل** النظام الصناعي. إنّ التبعية للاستهلاك وللسوق هي مجدّدًا وبشكل جديد تبعية «للطبيعة»، وهذه التبعية المحايثة لنظام السوق نسبة للطبيعة قد صارت وسط نسق السوق وفيه إحدى قوانين الوجود داخل الحضارة الصناعية.

تعلّمنا الإجابة على تهديدات الطبيعة الخارجيّة من خلال بناء الكهوف وتجميع المعارف. إلّا أنّنا أصبحنا إلى حدّ ما دون دفاع تجاه التهديدات الصناعيّة الناجمة عن هذه الطبيعة الثانية المتكاملة مع النظام الصناعي. صارت الأخطار بمثابة العابرين العمي في

الإستهلاك السوي. فهي تنتقل مع الريح ومع المياه، وهي ماثلة عند الجميع وفي كلّ منّا، وهي تدخل مع ما هو حيوي، الهواء الذي نتنفّسه، الغذاء، الألبسة، وتنظيم بيوت سكننا -، كل مناطق العالم الحديث المحمية، وحتى لو خضعت عادة لرقابة شديدة. وبما أنه لا بدّ من إقصاء أية استراتيجية حماية أو إتّقاء من الخطر بعد وقوع الحادث، فظاهريًّا الشيء الوحيد الذي يمكننا فعله هو **النفي**، إنّها محاولة تهدئة تثير الخوف وشحنة العدوانية فيها تتنامى طردًا مع سلبية هذا التعرض العالمي المخيف للمخاطرة. إنّ الخطر هو في آن واحد غير قابل للإدراك ولا للإحاطة، وله علاقة بالمخاطرة **المتبقّية** الموجودة فعلًا، تعتبر هذه الأوصاف من الشركاء الأكثر فعّالية في هذا النشاط المتخلّف.

أمّا الوجه الآخر في هذه الطبيعة الآخذة شكلًا اجتماعيًّا، فيتمثّل في **جمعنة الأنقاض الطبيعية** التي تتحوّل إلى تهديدات اجتماعيّة، اقتصاديّة وسياسيّة، هي جزء من النظام وتنال من المجتمع العالمي الصناعي إلى أقصى حدّ. وبما أنّ للتلوّث وسلاسل إنتاج الاستهلاك العالميّة صفة شاملة، فإنّ تهديدات الحياة في الحضارة الصناعيّة قد صارت عرضة **لتحوّلات الخطر** الاجتماعية: فقواعد الحياة اليومية قد صارت مقلوبة رأسًا على عقب. الأسواق تنهار وحلَّ العوز في قلب الوفرة. وانطلقت موجة المتطلّبات. وصارت الأنظمة القضائية أعجز من الإحاطة بالوقائع. وصارت الإجابة على الأسئلة الواضحة جدًّا تقابَل بهزّ أكتاف مرتبك. كما صارت المعالجات الطبّية غير ذات فعالية.

أمّا البناءات العلمية للعقلانية فقد تداعت والأنظمة اهتزّت. والناخبون المتلوّنون فقد ولّوا هربًا. يأتي ذلك **دون** أن يكون لدرجة تعرض الناس للخطر أيّة علاقة بأفعالهم، ودون أن يكون للأضرار التي تعرّضوا لها أي رابط مع ما يفعلونه، وبذلك يظلّ الواقع الذي ندركه بحواسنا **دونما تغيير**. إنها نهاية القرن التاسع عشر، نهاية المجتمع الصناعي الكلاسيكي ونهاية مقولاته: السيادة الوطنية، التقدّم الآلي، الطبقات، وإعطاء مفهوم الاستحقاق قيمته، والطبيعة والواقع والمعرفة العلمية، إلخ.

إن لخطابي عن **المجتمع** (الصناعي) **مجتمع المخاطرة**، الذي أفهمه بهذا المعنى، وبهذا المعنى أساسًا - وهي فكرة قدّمت منذ قرابة عام ولاقت معارضة شديدة من جانب الأصوات الداخلية والخارجية - له الآن طعم حقيقة - خلفي ومر. إنّ العديد من الأشياء التي تناولت نمط الأحكام أثناء تحرير هذا العمل - صفة الأخطار غير الخاضعة للإدراك، علاقتها بالمعرفة، صفتها التي تتخطّى القومية، «الإنسلاخ عمّا هو بيئي»، تحوّل السوية إلى عبث إلخ، - لا يبدو بعد حادثة **تشرنوبيل إلّا** بمثابة وصف شاحب للموقف الآني.

آه، لو أمكن تحفيز ذلك في إثارة مستقبل يمكن تحريكه لمنع ما يحصل.

بومبرغ، أيار ١٩٨٦
أولريش بيك

تقديم

موضوع هذا الكتاب هو السابقة الحذرة **«ما بعد»**. إنّها العبارة - المفتاح لعصرنا. كل شيء هو **«ما بعد»**. وها نحن في لحظة تعوّدنا فيها أن نكون في العصر «ما بعد» - الصناعي. ومع ذلك فما زال للعبارة معنى عندنا. وبالمقابل، ما أن نشرع بالحديث عمّا **«بعد الحداثة»**، حتى يصبح كل شيء ضبابيًّا. ففي الظل المفهومي **لما بعد** - الأنوار، صارت كل الهررة رمادية. إنّ السابقة «ما بعد» هي الكلمة السحريّة الخاصّة بالإرتباك المتجذّر في العالم.

فهي تحيلنا إلى ما بعد يصعب إعطاؤه اسمًا وتظل أسيرة وقائع نسمّيها **جميعًا** من خلال نفيها، أسيرة ما سبق معرفته. ماضٍ إلى جانب **«ما بعد»** - تلك هي العبارة القاعدية التي نستخدمها في جهلنا الثرثار المتعطّش للأفكار، في ردّة فعلنا على واقع آخذ بالتصدّع.

أحاول في هذا الكتاب دراسة السابقة «ما بعد» (ببدائلها الممكنة: «وراء -»، «متأخّر»، «وما بعد - ال»). أحاول أن أفهم المضمون الذي أعطاه تطوّر العالم الحديث التاريخي لهذه الكلمة

الصغيرة على مرّ العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة - لا سيّما في جمهورية **ألمانيا الاتّحادية**. لا يصبح هذا الأمر مقبولًا إلّا إذا قبلنا مواجهة النظريّات القديمة وعادات التفكير التي جعلتها هذه السابقة «ما بعد» تمتد إلى ما يتجاوزها. وبما أنّ هذه النظريات والعادات غير موجودة عند الآخرين، بل عندي، فإنّ الكتاب سيكون مزروعًا بصدى معارك ستكون حدّتها نتيجة هذه الضرورة المستمرة بإدخال اعتراضاتي الخاصّة وسط هذه المسيرة. سنجد دون شك بعض التنافر، وبعض التوسيعات المستعجلة أو الساخرة جدًا. إلّا أن الخطاب الجامعي الموزون سيظل غير قادر على أن يقاوم القوّة النابذة في أنماط الفكر القديمة.

لا تتّسم هذه التوسيعات بالصفة التمثيلية التي تفرضها عادة قواعد البحث السوسيولوجي التجريبي. إذ انّ الهدف مغاير: لا بد من إقصاء حقل رؤية الماضي المسيطر حتى الآن وإحلال المستقبل مكانه، هذا المستقبل الذي **يبدأ اتّخاذ شكل الآن**. بإمكاننا أن نقول - وحتى نتناول مقارنة تاريخية - إنّ هذه الصفحات قد حرّرت من وجهة نظر تُماثل أخرى لدى مراقب للمشهد الإجتماعي، الذي حاول مع بداية القرن التاسع عشر أن يفهم، من خلف التاريخ الإقطاعي الآخذ بالانحسار، حدود العصر الصناعي الذي كان مجهولًا لديه إلّا أنّ معالمه كانت آخذة بالظهور في كل مكان تقريبًا. إبّان مراحل التغيّرات البنيويّة تتّحد إمكانية التمثّل مع الماضي وتزعج النظر الذي يمكننا تسليطه على قمم المستقبل التي تظهر على كل جوانب الأفق. ولهذا السبب

نجد في هذا الكتاب **قطعة من نظرية إجتماعيّة إسقاطيّة، موجّهة تجريبيًّا** - دون أخذ الضمانات المنهجيّة في الاعتبار.

وفي أساس هذا الكتاب نجد الفكرة التي نعتبر جميعًا شهود عيان عليها - ذوات وموضوعات - والمتمثّلة بقطيعة حصلت **داخل** حداثة انعتقت من حدود المجتمع الصناعي الكلاسيكي لتتبنّى شكلًا جديدًا - نطلق عليه هنا اسم «المجتمع (الصناعي) للمخاطرة». سيتوجّب علينا أن نرقب توازنًا صعبًا بين عناصر متناقضة بين استمراريات الحداثة ووقفاتها. كما أنّنا نجد هذه التناقضات في التعارض بين الحداثة والمجتمع الصناعي، وبين المجتمع الصناعي ومجتمع المخاطرة. ما أريد أن أبيّنه في هذا الكتاب هو أنّ الواقع بحدّ ذاته والذي يصنع هذه التمايزات قد دخل التاريخ. أما أن نقول **كيف** حدثت هذه التمايزات بتفاصيلها فعلينا أن ننتظر الأحكام التي صنعها التطوّر الإجتماعي. وقبل أن نصل إلى وضوح حول هذه النقطة علينا أن نعرف أكثر فأكثر أشياء عن المستقبل.

ثمّة موقف عملي يتوازى مع هذا الموقف النظري غير المريح - «إنّه موقف الجالس بين كرسيّين» -. إنّ ذلك سيتناقض وبطريقة حادة مع أولئك الذين تمسّكوا في عصر الأنوار لمجابهة «لا عقلانية روح العصر» والذين يحاولون اليوم «أخذ الصالح بعزى الطالح» والذين يرون في الأمور اللاسوية التي تجمّعت انهيار مشروع الحداثة بمجمله.

إنّنا نعرف جميعًا هذه النظرة الرهيبة التي انتشرت من كل مكان في سوق الرأي عن حضارة وضعت نفسها في موقع الخطر؛ ولا حاجة لإضافة شيء على ذلك. كما أنّه ليس لدينا شيئًا كبيرًا يقال عن الجهر بالارتباك الجديد غير القادر على تجاوز الثنائيّات المنظّمة التي وضعها عالم يعود للعصر الصناعي الذي ظل «سويًا» رغم تناقضاته. هدف هذا الكتاب معالجة الخطوة **الثانية**، معالجة جديدة. وهو يرفع هذه الحالة إلى مستوى موضوع التفسير. والسؤال الذي يطرحه هو التالي: كيف يمكن **لنا أن نفهم**، وأن ندرك في إطار فكر سوسيولوجي معزّز وملهم، التردّد الذي ضرب روح العصر، التردّد الذي يجعلنا نصاب بالوقاحة إذ ننفيه من وجهة نظر إيديولوجية - نقدية، ومن الخطر أيضًا التخلي عنه دون اتّخاذ مسافة منه.

حتى يتسنّى لنا شرح الخيط النظري الذي نتبعه في ذلك، يظل من الأفضل أن نلجأ إلى مقارنة تاريخية: **في القرن التاسع عشر قضى التحديث على المجتمع الزراعي أسير النظام الإقطاعي حتى يشرع ببناء بنية المجتمع الصناعي؛ والآن أتى التحديث ليمحو حدود المجتمع الصناعي. وها نحن نشهد في تواصل الحداثة وضعيّة اجتماعية جديدة كليًّا.**

تساعدنا حدود هذه المقارنة على تحديد خصوصية هذا المنظور. في القرن التاسع عشر قام التحديث على أساس نقيضه: عالم تحول تقليدي، طبيعة يجدر بنا فهمها والسيطرة عليها. الآن ومع منعطف القرن الواحد والعشرين **دمّرت الحداثة نقيضها**،

وخسرته. وبات **عليها بالذات** أن تنكب على مقدّمات وظيفية المجتمع الصناعي ومبادئه. والحداثة الحاصلة في أفق تجربة المجتمع **ما قبل** - الحديث أوجدت المكان لمشاكل تحديث ذاتية المعيار. لم ننقطع في القرن التاسع عشر عن تعرية التمثّلات والامتيازات الدينيّة من سحرها في العالم؛ الآن جاء دور الفهم العلمي والتقني للمجتمع الصناعي الكلاسيكي، ولأشكال الحياة والنشاط داخل الخلية العائليّة الضيّقة وفي العمل، وللأدوار المنمذجة التي تقع على عاتق الرجال والنساء، إلخ. وبدل التحديث **في** أطر المجتمع الصناعي حلّ تحديث مقدّمات المجتمع الصناعي الذي لم يكن يمكن التكهّن به من ضمن أي سيناريو نظري ولا من ضمن أي كتاب يتضمّن وصفات سياسية. ثمّة تعارض محايث بين الحداثة والمجتمع الصناعي (بكل تنوّعاته) يشوّش على نظام المعايير، نحن الذين تعوّدنا على التفكير بالحداثة **في** مقولات المجتمع الصناعي.

علينا أن نشتغل مطوّلًا أيضًا بهذا التمييز بين تحديث **التقليد** وتحديث **المجتمع الصناعي**، أو، بتعبير آخر، بين تحديث بسيط وتحديث تأمّلي. فيما يلي وفي النص سنشير إلى ذلك كل مرّة من خلال مختلف دوائر الحياة المعاصرة. من المبكر الآن أن نحدّد ما هي «النجوم الثابتة» في الفكر الإجتماعي - الصناعي التي ستختفي إبّان هذه **المرحلة الثانية** من العقلانية التي قد بدأت الآن إلّا أن لدينا ما يكفي من الأسباب الجيدة التي تجعلنا نشعر سلفًا بغياب «القوانين» التي تبدو ثابتة في الظاهر، مثل قانون التمايز

الوظيفي أو الإنتاج الصناعي الجماهيري.

ندرك الآن ما لهذا المنظور من أمر غير اعتيادي بالنسبة إلى اثنتين من نتائجه. من جهة أولى يؤكّد ما بدا التفكير به صعبًا حتى الآن: إن المجتمع الصناعي إذ **يؤكّد نفسه**، أي في **الإطار الحذر للسوية، فهو يترك مسرح التاريخ العالمي من خلال الباب الصغير** للتأثيرات الذي يفتحه - وليس من خلال المخرج الوحيد الذي كان منظورًا حتى الآن في كتب صور النظرية الاجتماعية بمناسبة حدوث إنفجار سياسي (ثورة، انتخاب ديموقراطي). ثم إنّ هذا المنظور يثبت أنّ السيناريو «المناهض للحداثة» والذي يحرّك العالم حاليًا - نقد العلم والتقنية والتقدّم - لا يقيم علاقة تعارض مع الحداثة بل يشكّل خلافًا لذلك تعبيرًا عن تطوّره المنطقي خارج أطر المجتمع الصناعي.

يدخل مضمون الحداثة **العام** بتعارض مع الأشكال المتحجّرة والمبتورة التي تتخذها هذه الحداثة في مشروع المجتمع الصناعي. يختفي هذا المنظور تحت **أسطورة** ظلّت سليمة وبالكاد يمكن تحديد هويتها حتى الآن، أسطورة حوت في متنها فكر القرن التاسع عشر الإجتماعي وما زالت تسقط ظلّها على الثلث الأخير من القرن العشرين: إنّها أسطورة تقول إنّ المجتمع الصناعي المتطوّر، مع توزيعه الصوري بين الحياة والعمل، وقطاعات إنتاجه وطريقة تفكيره بمقولات النموّ الصناعي، وتصوّره للعلم والتقنيّة وأشكال ديموقراطية، سيكون مجتمعًا **حديثًا بإطلاق**، قمّة الحداثة، نقطة وصول يستحيل تجاوزها. تعبّر

هذه الأسطورة عن نفسها بأشكال مختلفة. أحد هذه الأشكال الفاعلة هي فكرة نهاية **التاريخ الاجتماعي** المضلّلة. تبدو هذه الفكرة في تنويعاتها المتشائمة كما في تنويعاتها المتفائلة فكرة مغرية أكثر ممّا بدت في زمن كان يقدر فيه لنظام الابتكار أن يدوم، لقد ابتدأ التحوّل ضمن الدينامية التي كانت معطاة له. هذا ما يمنعنا من أن لا ننظر إلى إمكانية التحوّل الإجتماعي **داخل** الحداثة، ذلك أن منظّري رأسمالية المجتمع الصناعي قد جعلوا من صورة الحداثة التاريخية، التي ظلّت وبشكل عام مرتبطة بنقيضها في القرن التاسع عشر، **شكلًا ما قبليًا**. وإذا طرحنا السؤال - الذي ندين به **لكانط** - عن شروط إمكانية المجتمعات الحديثة، فإنّ الحدود وخطوط الصراع والمبادىء الوظيفيّة المحدّدة تاريخيًّا في الرأسمالية الصناعية قد ارتفعت إلى مصاف الحقائق التاريخية الضروريّة الخاصّة بالحداثة بشكل عام. إنّنا نجد فيها حجّة إضافية لخاصية غريبة جدًا عن البحث السوسيولوجي: يفترض ذلك القول بأنّ كل شيء قد تغيّر في المجتمع الصناعي - الأسرة، المهنة، المؤسسة، الطبقات، العمل المأجور، العلم، مع التأكيد في الوقت نفسه على أنّ ما هو أساس لا يتغيّر **أبدًا** - الأسرة، المهنة، المؤسسة، الطبقات، والعمل المأجور العلم.

يجعلنا الحذر أكثر من أي وقت مضى نشعر بنحت تصوّرات تتيح لنا التفكير بما هو جديد بطريقة جديدة، وأن نحيا وأن نتعامل مع - دون أن نظل على حالة حداد على جديد لن يكون إلّا من

الماضي، ومع الإبقاء على علاقة منتجة مع كنوز التقليد. إنّ اكتشاف التصوّرات التي تظهر الآن على أنقاض القديمة ليس بالأمر السهل. بالنسبة إلى البعض يشبه ذلك كلّه نوعًا من تغيّر النسق ويقع تحت وقع حماية الدستور. بعضهم الآخر لجأ إلى قناعات أساسية - يمكن لها أن تأخذ أشكالًا مختلفة: ماركسية، حركة نسوية، مناهج كمّية، اختصاص - وحتى يظلّوا أمناء على خط لا يلتزمون به إطلاقًا، راحوا يهاجمون كل ما يمكن أن يفوح من مؤثّرات الانحرافية.

ومع ذلك فبالإمكان أن نكون هنا ولهذه الأسباب: فالعالم لا ينهار، ولا ينهار إطلاقًا لأنّ عالم القرن التاسع عشر قد شارف الآن على نهايته. إذ من المعروف جدًا أنّ مجتمع القرن التاسع عشر لم يكن أكثر ثباتًا من ذلك. فهو مجتمع أصيب بالإنهيار وفي أكثر من مرّة، - أقلّه في حقل الفكر. وفي هذا الإطار بالذات تمّ دفن هذا المجتمع حتى قبل أن يولد حقًا. إنّ ما نعاينه بالتجربة الآن هو أن رؤى أمثال نيتشه، أو المآسي الزوجية أو العائلية التي تمثّل على مسارح حداثة أدبية، صارت «كلاسيكية» مع الوقت، (أي قديمة) إنّما تدور اليوم بطريقة **تمثلية** (بشكل أو بآخر) في المطابخ وفي غرف النوم. إنّ ما يتم إنتاجه اليوم كان شغل الفكر الشاغل منذ زمن طويل. وهو لا يحصل بالفعل إلّا بتأخّر نصف قرن من الزمن، إن لم نقل قرنًا كاملًا. وهو يحصل منذ بعض الوقت فقط. وسيدوم لبعض الوقت أيضًا. ثم لن يحصل ثانية.

إنّنا نعيش أيضًا تجربة **وجوب الاستمرار في الحياة بعد ذلك**

- هذا يتجاوز كل ما جاء في الكتب. إنّنا نجرّب بشكل ما، ما حصل في رواية **لإبسن**، وذلك بمجرّد إنزال الستارة. إنّنا نقوم بتجربة الواقع غير المسرحي في الزمن ما بعد البرجوازي. إذن، وحتى نتبنّى منظور انتقادات الحضارة: فإنّنا قد أصبحنا ورثة نقد **حضارة صارت فعلية اليوم**، والتي لا يمكن لها أن تكتفي بتشخيصات نقد كان يميل باستمرار للتحرّك وسط خطاب رقيب، يطلق نذيرًا تشاؤميًّا. يستحيل على عصر بكامله أن يتأرجح في فضاء نجا من مقولات ظلّت فاعلة حتى تاريخه دون أن يتمّ وصف هذا الفضاء أو أن يوصم بما هو فيه: توق إلى نظام الماضي، ماضي يمتدّ الآن إلى ما يتجاوزه وهو يتفلّت كليًّا عن الحاضر وعن المستقبل.

سنحاول في الفصول اللاحقة، أن نحلّل الميول التطوّرية في ميادين الممارسة الاجتماعية الأساسية وذلك من أجل الإمساك بخيط الفكر الإجتماعي التاريخي وجعله يمتدّ ليتجاوز الآلة القوميّة في المجتمع الصناعي (على اختلاف تنوّعاته).

إنّنا سنوسّع وفي اتّجاهين مختلفين فكرة تحديث انعكاس يطال المجتمع الصناعي. سنشرح أوّلًا التواطؤ بين الاستمرارية والقطيعة استنادًا إلى مثال **إنتاج الثروة وإنتاج المخاطرة**. وفرضيّتنا هي التالية: في المجتمع الصناعي يسيطر «منطق» توزيع الثروات على «منطق» توزيع المخاطرة؛ في مجتمع المخاطرة، تنقلب العلاقة (القسم الأول). فقدت قوى الإنتاج براءتها وسط منطق سيرورات التحديث الانعكاسي. يلقي إنتاج المخاطرة ظلًا ما زال

كثيفًا على اكتساب سلطة تتمثّل «بالتقدّم» التقني والإقتصادي. وليس من السهولة بمكان تبرير وجود هذه المخاطر «آثار مستقرأة كامنة» إلّا في مرحلة أولى. وما أن تصبح هذه المخاطر عالمية حتى تصبح موضوع انتقاد الرأي العام وغرض بحث (لا) علمي، لا يمكن للمخاطر أن تظل مختبئة تحت ستار الكمون، ثمّ تبدأ باتّخاذ أهمّية جديدة ومركزية. سندرس «منطق» الإنتاج هذا وتوزيع المخاطرة في إطار المقارنة مع «منطق» توزيع الثروات (الذي حدّد الفكر السوسيولوجي حتى الآن). وفي صلب سؤالنا نجد مخاطر التحديث ونتائجه التي تتحوّل إلى تهديدات لا مرد لها على حياة النبات والحيوانات والإنسان. من الاستحالة بمكان - وكما كانت الحالة مع المخاطر الصناعية والمهنيّة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين - أن نحصر هذه المخاطر بفضاء أو بمكان معين. ما نشهده هو الميل للشمولية التي تلامس الإنتاج وإعادة الإنتاج والتي تتجاوز حدود الدول - القومية. إننا نشهد إذًا ظهور **تهديدات شاملة عابرة** للقوميات، ولا تختص بطبقة محدّدة، وهي تترافق مع دينامية إجتماعية وسياسية جديدة (الفصلان الأول والثاني).

لا تشكّل «هذه التهديدات الاجتماعية» مع ما فيها من قوّة ثقافية وسياسيّة إلّا وجهًا واحدًا من مجتمع المخاطرة. ولا يسعنا إدراك الوجه الآخر إلّا حين نأخذ مبدأيًا بعين الإعتبار **التناقضات المحايثة بين الحداثة ومناهضة - الحداثة داخل المجتمع الصناعي** (القسمان الثاني والثالث): فالمجتمع الصناعي يعتبر من جانب

أول مجتمع المجموعات الكبرى - إنّه مجتمع طبقات، أو مجتمع مقسّم إلى فروع.

هذه كانت حالة الأمس وهي ما زالت الحالة الآن وستظل حالة الغد. من جانب آخر تظل الطبقات تابعة لشرعيّة **ثقافات** الطبقات **وتقاليدها** الإجتماعيّة، والتي هي الآن في طريقها لفقد صفتها التقليدية بسبب التحديث وبسبب ولادة دولة - الرعاية في جمهورية **ألمانيا الاتّحادية** ما بعد الحرب (الفصل الثالث).

من جانبه يقوم المجتمع الصناعي بنمذجة الحياة المشتركة وجعلها عادية تبعًا لنموذج الخلية العائلية المحدودة. ومن جانب آخر ترتكز الخلية العائلية المحدودة إلى توزيع الأدوار الجنسية بين الرجل والمرأة «تبعًا للطبقات»، وهو توزيع يميل للتفتّت وسط تواصل سيرورات التحديث (اندماج النساء في التعلّم وفي سوق العمل، ازدياد أعداد حالات الطلاق إلخ.). وفي الوقت نفسه تتعدّل العلاقة بين الإنتاح وإعادة الإنتاج ويطال ذلك كل ما يرتبط «بالتقليد» الصناعي في العائلة المحدودة: الزوجان، القرابية، الجنسانية، الحب، إلخ. (الفصل الرابع).

بدرجة أولى يصار إلى التفكير بالمجتمع الصناعي من ضمن مقولات **مجتمع العمل (المجتمع الفاعل)**. ومن جانب آخر تهاجم إجراءات العقلنة حاليًا معطيات هذا النظام الأساسية: مرونة وقت العمل ومكانه حيث تلتحم الحدود بين العمل واللا-عمل. تتيح الأجهزة الالكترونية الدقيقة أن تجعل من القطاعات شبكة واحدة

ويسري ذلك على المنشآت وعلى المستهلكين خارج حدود قطاعات الإنتاج. كان التحديث من نتائج هذه الظاهرة، هذا إلى جانب «إلغاء» مقدّمات قضائية واجتماعية كانت سارية على عالم الاستخدام حتى الآن: «دخلت» البطالة الجماهيرية نظام الاستخدام من خلال أشكال جديدة تتعلّق «باستخدام **قسم محدود بالجمع**» - مع كل ما يفترض هذا النمو من مخاطر ومن حظوظ (الفصل السادس).

يترافق المجتمع الصناعي مع مأسسة العلم **والشكل المنهجي** الذين يصدران عنه. هذا من جهة، أمّا من الجهة الأخرى فإنّ هذا الشكل يظل (وفي وقت أوّل) محاطًا من الخارج، بمواضيع البحث، في حين تظل أسس العمل وتأثيراته العلمية مصانة من أيّة ريبية داخلية. إنّ قسمة الشك هذه أمر لا بدّ منه مع تخطيطات التمهين حتى لو كان عابرًا بنظر الريبة غير القابلة للخطأ، التي لا يمكن أن تخضع للتجزئة: بالرغم من التواصل، يتعرّض التطوّر العلمي - التقني لقطيعة داخلية وخارجية أيضًا. وينتهي الأمر بالشكل ليطال أسس العمل العلمي ومخاطره - على أن تكون نتيجة اللجوء للعلم نتيجة معمّمة ولا خداع فيها في آن واحد (الفصل السابع).

يحقّق المجتمع الصناعي من جهة أولى متطلّبات أشكال **الديموقراطية البرلمانية**. ومن جانب آخر يظل شعاع فعل هذه المبادىء مبتورًا. والسيرورة السياسية القليلة المجدّدة، المتمثّلة «بالتقدّم» تظل تابعة لمجال اختصاص الإقتصاد، والعلم والتقنية،

التي تلغي بكل تأكيد بديهيّات الديموقراطية. يصبح الأمر إشكاليًا في استمرارية سيرورات التحديث حين تطغى السياسية العليا - تجاه الأخطار التي تمثّلها قوى الإنتاج - على السياسة فتأخذ على عاتقها التوجيه في تشكيل بنية المجتمع (الفصل الثامن).

بعبارات أخرى: نجد **عناصر التقليد** الكامنة في النظام الصناعي وبطرق مختلفة موجودة في هندسة المجتمع الصناعي - في رسيمة «الطبقات» على سبيل المثال، وفي «الخلية الأسرية المحدودة»، و«العمل المأجور»، في «العلم» و«التقدّم» و«الديموقراطية». ثم أن هذه الأسس تتآكل ثم تختفي في حركة ظواهر التحديث الانعكاسية. ومهما بدا ذلك غريبًا فإن ما يصدر من سخط تاريخي ليس إلّا نتيجة **نجاح** سيرورة التحديث التي لا تحصل بعد الآن في أطر المجتمع الصناعي ومقولاته، بل **ضد** هذه الأطر وهذه المقولات. إننا نقوم بتجربة تحوّل أسس التحوّل. ولنتمكن من التفكير بظاهرة كهذه، علينا أن نستعيد صورتنا عن المجتمع الصناعي. فهو من حيث بنيته بالذات مجتمع **نصف** - حديث. ومناهضة الحداثة المدرجة في هذا المجتمع لا نجد فيها شيئًا قديمًا أو موروثًا، **إنّها بناء ونتاج المجتمع الصناعي بذاته**. يستند تنظيم المجتمع الصناعي على التناقض بين المضمون **العالمي** للحداثة وبنية مؤسّساتها الوظيفية، والتي لا يمكن لها أن تتحقّق إلّا بطريقة **جزئية وانتقائية**. كل ذلك يعني أن المجتمع الصناعي **يفقد ثباته في اللحظة نفسها التي يفرض ذاته فيها**. تصبح الاستمرارية «سبب» القطيعة. **ويتحرّر** الناس من البديهيّات

وأنماط وجود العصر الصناعي - كما ارتدّوا إلى المجتمع عبر الكنيسة في زمن الإصلاح الديني. فالانقلابات التي ترتّبت على ذلك قد شكّلت الوجه الآخر من مجتمع المخاطرة. لقد بدأ نظام الإحداثيات الذي تندرج فيه الحياة والفكر في عصر الحداثة الصناعية - محاور العائلة، والمهنة والإيمان بالعلم وبالتقدّم - بدأ بالاهتزاز، وبتنا نشهد ظهور بنية جديدة وبلبلة مكوّنة من فرصٍ ومن مخاطر - تلك هي معالم مجتمع المخاطرة. هل بالإمكان الحديث عن فرصٍ؟ في مجتمع المخاطرة لا نجد حتى مبادىء الحداثة وقد تأثّرت بتحديداتها في المجتمع الصناعي.

يعكس هذا الكتاب وبطرق مختلفة سيرورة اكتشاف واضعه وتعلّمه. ففي نهاية كل فصل كنت أعرف أكثر ممّا عرفت في بدايته. وقد ساورني إغراء كبير أن أعيد التفكّر به وأعيد كتابته انطلاقًا من خاتمته. وإن لم أفعل ذلك، فليس لأنّه لم يكن لدي الوقت الكافي. بل إنّ ذلك لم يكن ليخرج من مرحلة وسيطة ليس إلّا. يشير ذلك إلى السمة المتدرّجة في المحاججة، ولا يجب أن نرى فيه ولا بأيّة حالة صكًّا على بياض بخصوص كل اعتراض ممكن. أمّا بالنسبة إلى القارىء فذلك يتمثّل باستطاعته أن يتطرّق لكل فصل على حدة، أو بدون انتظام، وأن يرى فيه دعوة لإطالة تفكّره، أو معارضته أو قبوله.

كل الناس القريبين مني قد شاركوا في لحظة أو أخرى في النقاش بالحالات السابقة على هذا النصّ، وقد طالبت العديد منهم بشروحات عليه. وقد اطّلع عليه أكثر من واحد - وأحيانًا

دون إبداء سرور به - كما اطّلعوا على العديد من المتغيّرات. لقد راعيت كل الملاحظات. ولن أستطيع في هذا الكتاب ولا في المقدّمة أن أرد جميل العديد من الزملاء، ومعظمهم من الباحثين الشباب، الذين يشاركونني دائرة نشاطات أبحاثي. بالنسبة إلي، شكّل هذا العمل تجربة جديدة تمامًا وشديدة الحماسة. والعديد من أجزاء هذا الكتاب كانت انتحالًا لمحادثات شخصية أو حيوات تقاسمتها مع آخرين. ودون ادعّاء الكمال أحرص على شكر: **إليزابيت بيك - غرنسهايم** لمشاركتها في اللايومي في اليومي، وللأفكار التي نعيشها بشكل مشترك ولحصانتها بقلة الحياء؛ وماريا راريش، لمناقشاتها في العديد من المسارات وتحليل المعطيات المعقّدة، و**ريناتي شولتز** لحشريّتها الفلسفيّة المعدية ولرؤياها الملهمة؛ **ولفغانغ بونس** لمحادثاته المنتجة حول معظم أجزاء النص؛ **بيتر برغر** الذي قدّم اعتراضات نافعة، وكريستوف **لاو** الذي ساعدني في تعزيز براهيني. **هرمان شتونف وبيترسوف** لمعلوماتهم والكتب والمواد العلميّة، **انجليكا شاخت وغارليند ميلر** للثقة والحماسة لطباعة هذا النص.

كذلك استفدت من تشجيع لا يقدّر من جانب زملاء أمثال **كارل مارتن بولتس، هاينز هارتمان وليوبولد روزماير،** والتكرارات والصور الخاطئة التي ما زلنا نجدها في هذا النص ليست إلّا انعكاسًا لقلّة الكمال. والذي يعتقد أنّه سيجد بين سطور هذا العمل انعكاسًا لصفاء البحيرة لن يكون على خطأ أبدًا. فالعديد من مقاطعه قد حرّرت في هواء طلق، عند هضبة تشرف

على بحيرة **ستاترنبرغ**، البحيرة التي أسهمت بدورها بهذا العمل. هكذا أملت الرياح والغيوم أكثر من شرح طال العمل نفسه. وإذا قدّر لي أن أستفيد من هذا الطقس فالفضل يعود لضيافة السيدة **رودورفر** وعائلتها الذين أبقوا أيضًا على مسافة محترمة بيني وبين الحيوانات والأطفال، كان بعضها يرعى وبعضها الآخر يلعب.

بحصولي على منحة دراسيّة من جانب شركة فولكسفاغن حصلت على الشروط التي بدونها ما كان لي أن أغامر للقيام بهذا العمل. أمّا زملائي في **بابرغ** فقد قبلوا تأجيل الحصول على السنة السابعة، وهما **بيتر غروس** و**لازلو فاسكوفيتش** ما أتاح لي الاستفادة من هذا الوقت. إليهم جميعًا أتوجّه بخالص الشكر دون أن أنسب إليهم أيًا من أخطائي أو مبالغاتي. كذلك أوجّه شكري لكلّ الذين تحمّلوا هدوئي واحتملوا صمتي.

القسم الأوّل

فوق بركان الحضارة: معالم مجتمع المخاطرة

الفصل الأول

منطق توزيع الثروات ومنطق توزيع المخاطرة

في الحداثة المتقدّمة يترافق إنتاج **الثروات** الإجتماعي نسقيًا مع الإنتاج الإجتماعي للمخاطر. وبالنتيجة فإنّ مشاكل التوزيع الخاصّة بمجتمع العوز والصراعات التي كانت على ارتباط به، مشاكل تتغطى بالمشاكل والصراعات التي تتولّد من الإنتاج، وبتعريف وتوزيع المخاطر الناجمة عن العلم والتقنية.

يرتبط هذا الانتقال من منعطف توزيع الثروات الخاصة بمجتمع العوز، إلى منعطف توزيع المخاطر في الحداثة المتطوّرة، وهو انتقال يرتبط تاريخيًا (على الأقل) بمناسبتين اثنتين. فهو يحصل أولًا - كما يمكننا أن نلاحظ ذلك الآن - حيث يكون **الشقاء المادي الفعلي** ناقص القيمة ومستبعدًا اجتماعيًّا بفعل تقدّم قوى الإنتاج البشرية والتقنية وبفعل أنظمة التأمين والانتظام القانونية والدولية. إلى جانب ذلك يرتبط هذا التغيّر في الفئات بالنموّ السريع والمتواصل لقوى الإنتاج في سيرورة التحديث، وهو نموّ يسهم في ولادة مخاطر وإمكانيات

تعريض الذات لخطر لا سابقة لاتّساعه(*).

يوصل ظهور هذه المعطيات إلى وضع نسبي، بل إلى تغليف حالة تفكير وعمل تاريخية بحالة أخرى. يدور مفهوم «المجتمع الصناعي أو مجتمع الطبقات» (بالمعنى الأكثر اتساعًا لهذه العبارة، أي بالمعنى الذي فهمه كل من ماركس وڤيبر) حول السؤال التالي: كيف يمكن للثروة المنتجة اجتماعيًّا أن توزع بطريقة غير متساوية ومشروعة **في الآن نفسه**؟ إننا نصادف هذا السؤال في **مثال مجتمع المخاطرة** الجديد، الذي يستند في صلبه على حل مسألة جد مشابهة ومع ذلك فهي شديدة الاختلاف أيضًا. كيف يمكن للمخاطر والتهديدات التي تتولّد بشكل نسقي خلال سيرورة التحديث المتقدّم أن تلغى، أو تخفّف أو تحوّل أو تصبح مأسويّة، وفي حالة أخذها شكل «التأثيرات الناتجة والكامنة، أن تعرقل وأن تجلى بطريقة لا تعيق سيرورة التحديث ولا أن تتجاوز حدود ما يمكن «تحمله» (من وجهة نظر

(*) نعني بالتحديث التقدّم التقني الحاصل في عقلنة العمل والتنظيم وتحوّلاتهما. إلّا أنّ الكلمة تشير إلى أشياء أخرى كثيرة: تحوّل الصفات الاجتماعيّة والسير المنمّقة، أساليب الحياة، وطرق الحب وبين ممارسة السلطة وأشكال السيطرة والمشاركة السياسيّة وتصوّرات الحقيقة ومعايير المعرفة، سكّة الحراثة، والقاطرات البخاريّة والمعدّات الالكترونيّة الدقيقة هي بمثابة مؤشّرات لفهم التحديث من الناحية السوسيولوجيّة، ومؤشّرات لفهم استلزامات أكثر عمقًا، تنال البناء الاجتماعي وتطوّره. نقيم بالطبع تفريقًا بين التحديث والتصنيع. هنا وقلقًا منّا على تبسيط المصطلح سنستخدم غالب الأوقات كلمة «تحديث» بالمعنى التكويني لها. (Koselleck, 1977, Lepsius, 1977, Eisenstadt 1979).

أيكولوجية، طبية، نفسية اجتماعية)؟.

لا يتعلّق الأمر أبدًا، أو فقط بجعل الطبيعة أكثر مردودية، وتحرير الإنسان من المعوقات التقليدية، بل وقبل أي شيء آخر بحل المسائل الناتجة عن التطوّر التقني بحدّ ذاته. تصبح سيرورة التحديث «**انعكاسية**»، وتصبح بعينها موضوع تأمّل ومشكلة. أما المسائل المتعلّقة بالتطوّر وإدخال التقنيات (في مجال الطبيعة والمجتمع والشخصية) فهي مسائل تتضاعف بإدخال مسائل «إدارة» سياسية وعلمية - إدارة، كشف، تكامل، تحاشي، مواربة - لمخاطر ترتبط بتقنيات موجودة حاليًا، أو بعمل لإدخالها، وذلك في إطار الآفاق التي يبقى علينا تحديدها بشكل خاص. وبقدر ما تزداد المخاطر، بقدر ما يتوجّب علينا الوعد بالضمانة، كما أنه لا بدّ من الرد باستمرار على هجومات رأي عام ملحاح ونقدي عبر تدخلات تجميلية أو حقيقية تتناول التطّور التقني - الإقتصادي.

يرتبط هذان «المثالان»، مثالا اللّامساواة الاجتماعية نسقيًا مع مراحل زمنية محددة من سيرورة التحديث. إذ تمّ وضع توزيع الثروات المنتجة اجتماعيًا والصراعات التي ترتبط بهذا التوزيع على مستوى واحد، ومن ثم نجد بعض المجتمعات وفي بعض البلدان (خصوصًا ما يعرف الآن ببلدان «العالم الثالث») أن الفكر والعمل الإنسانيين قد وقعا تحت سيطرة الطابع الظاهر في الشقاء المادي، طابع «ديكتاتورية الفاقة». في ظل هذه الظروف الخاصّة بمجتمع الفاقة، يصار إلى توجيه سيرورة التحديث نحو استخدام

مفاتيح تطوّر - تقني يفتح الأبواب أمام مصادر الثروة الاجتماعية الخفية. إنّ الوعد بتخليص الناس من فقر لا يستحقونه ومن تبعيتهم هو أساس العمل، والتفكر والبحث في مقولات اللامساواة الاجتماعية، وهذا ما نجعله في إطار مجتمع الطبقات والمجتمع المكوّن من شرائح أو في المجتمع الذي تسوده الفردية.

في دول - الرعاية المتطوّرة جدًا والغنية في الغرب نجد حركة مزدوجة: فمن جهة أولى - ومقارنة مع ما كانت عليه حالة التموين المادي حتى النصف الأول من القرن العشرين، ومقارنة بالعالم الثالث المهدد بالجوع، تفقد المعركة من أجل الحصول «على الخبز اليومي» من إلحاحها ولا تعود مشكلة مركزية تغطي على المشاكل الأخرى. بالنسبة إلى العديد من الناس تستبدل مشكلات «البطون الكبيرة» («حول مشكلة الفقر الجديد» راجع الفقرة الثالثة من الفصل الثالث، تابع) بمشكلة الجوع. في هذه الأثناء تفقد سيرورة التحديث مشروعيتها السابقة: لا بدّ من الصراع ضد فاقة بيّنة، وقد كنا على استعداد من أجل ذلك للقبول بعدد كبير من النتائج غير المرئية (والتي لم تعد اليوم كذلك كلّيًا).

وبالموازاة يعرف عدد متزايد من الناس أن مصادر الثروة قد تمّ «مسحها» بفعل العدد المتنامي من «تهديدات تعود إلى تأثيرات مستقرأة». هذه ليست حقيقة واقعة جديدة بأية حال، بل لقد تمّ تجاهلها لوقت طويل طالما كان الاهتمام منصبًا على تجاوز الفاقة. إلّا أن هذا الوجه القاتم من التحديث قد تضخّم بفعل تطوّر

قوى الإنتاج. في سيرورة التحديث يصار إلى التحرّر أكثر فأكثر من قوى **الهدم**، إلى درجة يصار معها لتجاوز قدرات التمثل البشرية. تغذّي هاتان الظاهرتان نقدًا متناميًا يطال التحديث ممّا يحدد النقاشات العامة بطريقة صاخبة وتصارعية. إذا ما تمّ الجدل بطريقة نسقية، يصبح من الواضح من وجهة نظر اجتماعية تاريخية، آجلًا أو عاجلًا، وفي تواصل سيرورات التحديث، يصبح من الواضح أن تبدأ الظروف الاجتماعية والصراعات الاجتماعية في مجتمع «يوزّع الثروات» بالتصالب مع مجتمع «يوزع المخاطر». في جمهورية ألمانيا الاتحادية - وهذه هي أطروحتي - نجد أنفسنا في بداية مرحلة الانتقال هذه، أقلّه منذ السبعينيات. بعبارات أخرى: نجد هنا تلاقيًا لنمطين من الموضوعات والصراعات. إننا لا نعيش **حتى الآن** في مجتمع المخاطرة، بل إننا لا نعيش **إطلاقًا فقط** في صراعات توزيع مجتمعات الفاقة، وبقدر ما تكون المرحلة الإنتقالية قيد الحدوث، فإننا نكون فعلًا إزاء تحول اجتماعي يقطع مع المقولات ومع أطر التفكير والعمل السائدة حتى يومنا هذا.

فهل لفكرة المخاطرة الدلالة التاريخية الاجتماعية التي ننسبها لها هنا؟ ألا يتعلّق الأمر بظاهرة قديمة جدًا خاصّة بالفعل الإنساني؟ ألا تعتبر المخاطر ميزة خاصّة بالعصر الصناعي - الإجتماعي، ما يوجب علينا عزلها هنا؟ بكل الأحوال لا تعتبر المخاطر من اختراع العصر الحديث. فحين تمّ الانطلاق - كما فعل كريستوف كولومبوس - لاكتشاف بلدان جديدة وقارات

جديدة، كان لا بدّ من تحمل المخاطر. إلّا أن الأمر قد تعلّق هناك بمخاطر **فرديّة**، لا بمواقف تهديد شاملة، كما هو الحال بالنسبة إلى ما تمثله للإنسانية جمعاء مخاطر انشطار الذرة أو تخزين الفضلات النووية. وفي «مخاطرة» مع تصوّرات مثل الشجاعة والمغامرة، ولا ترتبط باحتمال دمار الحياة لنفسها على الكرة الأرضية.

صحيح أن الغابات آخذة بالاختفاء منذ قرون - في مرحلة أولى لوجوب تحويلها إلى حقول مزروعة، ثم تاليًا لممارسة قطع لا رويّة فيه. إلّا أن اختفاء الغابة قد صار الآن اختفاءً شاملًا، وهو اختفاء أتى نتيجة **ضمنيّة** للتحديث - الذي ينطوي على نتائج اجتماعية وسياسية جذرية أخرى. على سبيل المثال بشكل خاص يعني الأمر البلدان التي تملك غابات أكثر من غيرها (مثل النروج والسويد): وهي بلدان لا تملك صناعات ملوّثة، لكنها تعاني من اختفاء غاباتها ومن اختفاء أنواع نباتية وحيوانية ما يجعلها تدفع نتائج تلوّث بلدان أخرى عالية - التصنيع.

يروى أنّه إبّان القرن التاسع عشر لم يمت البحارة الذين وقعوا في التايمز غرقًا بل بالتسمّم بفعل التسربات والأبخرة النتنة الناجمة عن البالوعة اللندنية. فالسير في شوارع مدينة ضيقة من مدن القرن الوسيط سيجعل حاسّة الشمّ دون شك أمام تجربة قاسية. «فالبراز ينتشر في كل مكان، في الممرات، عند حافة الأسيجة وفي عربات الخيل... وجدران البيوت الباريسية يلفّها التلف بفعل البول... يهدّد هذا الاضطراب الإجتماعي الحاضرة

بالوصول إلى فوضى انحلالية» (A. Corbin, Paris 1986 ص٣١ تابع). مع ذلك، فإننا نلاحظ هنا أن تهديدات ذلك الوقت، خلافًا لما هو الحال اليوم، كانت تهدّد بالتحديد الأنف والعيون، أي أنه كان بالإمكان إدراكها بالحواس، أما اليوم فقد صارت المخاطر التي حملتها الحضارة تتميّز بعدم خضوعها للإدراك، وهي تقع في نطاق الصيغ الكيميائية - الفيزيائية (مواد مؤذية موجودة في المنتوجات الغذائية، التهديد النووي على سبيل المثال). تترافق هذه الواقعة مع فارق آخر. ففي الزمن السابق كان بالإمكان أن ننسب هذه المخاطر إلى **سوء** - ادخار في تقنية علم الصحّة. أما اليوم فإن **زيادة** الإنتاج الصناعي قد صار في أصل المشكلة. هكذا تتمايز المخاطر والتهديدات الحالية بشكل أساسي عن مثيلاتها في القرن الوسيط مع تشابهها لها خارجيًا، إن **بميزتها الشاملة** (إنسان، حيوان، نبات)، أو لأسبابها **الحديثة**. إنها مخاطر ترتبط **بالتحديث**. إنّها النتاج الشامل للآلة الصناعية التي أوجدت التقدّم، وهي مخاطر تتوسّع **نسقيًا** من خلال متابعتها لتطوّرها.

من الجليّ أنّ المخاطر التي ترتبط بالتطوّر الصناعي هي مخاطر قديمة قدم التطوّر نفسه. تميّز القرن التاسع عشر بإفقار أجزاء كبيرة من السكان - «إنّ مخاطر الفقر» قد دفعت بالقرن التاسع عشر باتّجاه القلق. فمنذ وقت طويل كانت «مخاطر الأهلية أو الكفاءة» و«المخاطر المرتبطة بالأمور الصحية»، موضوع سيرورة العقلنة، وموضوع الصراعات الاجتماعية، والتأمينات (والبحث) المرتبطة بهذه السيرورة. ومع ذلك فإن المخاطر التي

نجدها في متن هذا الكتاب والتي تقلق الرأي العام منذ سنوات قد اتخذت في أيامنا هذه طابعًا جديدًا. فإمكانيّة التعرض للمخاطر لم تعد محدودة بمكان ظهورها - المصنع. بسبب بنيتها، صارت هذه المخاطر تهديدًا **للحياة** على هذه الأرض وفي **كل** أشكالها. وبالمقارنة فإنّ المخاطر المهنية المرتبطة بالتصنيع الأولي هي من قرن آخر. إنّ الأخطار المرتبطة بقوى الإنتاج الكيميائي والذري الشديد التطوّر قد قضت على المبادىء وعلى المقولات التي كنا نفكر بها حتى الآن ونعيش وسطها - الزمان والمكان، العمل وأوقات الفراغ، المقاولة والدولة - الأمّة بل على الحدود بين الكتل العسكرية والقارات.

ما نجده في صلب المشكلة هنا، هو الهندسة الاجتماعية والدينامية السياسية لقوى التهديد التي تهددنا نحن أيضًا. لنعاود إقامة الحجة ولنلخّصها من خلال طروحات خمسة:

١) إنّ المخاطر المتولّدة على المستوى الأكثر تقدّمًا في تطوّر القوى المنتجة - أفكر بالدرجة الأولى بالإشعاع النووي الذي يعصى كلّيًا على الإدراك البشري المباشر، وحتى على المواد الملوّثة والسامّة الموجودة في الهواء، الماء والمواد الغذائية، وعلى تأثير هذه المواد على المديين القصير والطويل على النبات والحيوان والإنسان - إن هذه الأخطار تتميّز أساسًا عن الثروات. فهي تحدث اعطالًا وبشكل نسقي، **غير قابل للإنعكاس** غالب الأحيان، بل تبقى أكثر الأوقات **غير مرئية**، وتلتمس **تأويلات سببية** تقع فقط، بل حصريًا في مجال المعرفة (العلمية أو بالأصح

ضد - العلمية) التي نكوّنها عنها، والأعطال هذه قد تكون عرضة للتحوّل والتقلّص أو الزيادة، للمبالغة أو للتسخيف من جانب المعرفة، ما يجعلها **عرضة** وبشكل خاص **لسيرورات التعريف السوسيولوجي**. تشغل وسائل الإعلام وخيارات تعريف المخاطرة مواقع تفتح على المجال الإجتماعي السياسي.

٢) عن توزيع المخاطر وزيادتها تتولّد **مواقف تهديد إجتماعيّة**. فهي تقلص جزئيًا اللامساواة في مواقف الطبقات والشرائح كما أنها تتيح مكانًا لمنطق توزيعات أساسية مختلفة: آجلًا أو عاجلًا فإن المخاطر المرتبطة بالتحديث تلامس من يقوم بانتاجها أو بالاستفادة منها. فهي تنتج **تأثيرًا انفجاريًا** يتخطّى رسيمة مجتمع الطبقات. ولا خلاص في ذلك لا للأغنياء ولا للأقوياء. ومن غير الصحيح القول أن ذلك ينطبق على المخاطر الصحية، بل على التهديدات التي تتناول المشروعية والإرث والمكاسب: إن الإعتراف الإجتماعي بالمخاطر المرتبطة بالتحديث تفسح بالمجال أمام سوء تقديرات ونزع ملكيات ايكولوجية ما يدخل في صراع مختلف ونسقي مع المصالح المرتبطة بالمكاسب والإرث الأمر الذي يسهم بتقدم سيرورة التصنيع. وفي الوقت نفسه تنتج هذه المخاطر **لامساواة جديدة عالميّة**، في العالم الثالث والبلدان المصنعة من جهة، وبين البلدان المصنعة نفسها من جهة ثانية. تفجّر هذه المخاطر بناء كفاءات الدولة - الأمّة. وبسبب الطابع العالمي والذي يتجاوز الألم الخاص بانتقال الملوثات، فإن حياة عشبة صغيرة في غابات

بافاريا ستكون في نهاية الأمر على علاقة بنتيجة الإتفاقات العالمية ورقابتها.

٣) وفي هذه الأثناء فإن انتشار تسويق المخاطر لا يقطع اطلاقًا مع منطق التطوّر الرأسمالي: بل يرفعه إلى درجة أكثر علوًا. للمخاطر المرتبطة بالتحديث علاقة **بالأعمال الكبيرة**. إنّها ما يبحث عنه علماء الاقتصاد، إنها الحاجات التي لا يمكن إشباعها. بالإمكان تخفيف الجوع، وتحقيق الحاجات إلّا أن المخاطر المرتبطة بالحضارة تشكّل **مستودعًا لحاجات لا عمق له**، إنه مستودع لا يشبع، أزلي، وينتج نفسه ذاتيًا. مع المخاطر - وهذا ما نقوله مع **لوهمان Luhman** - يصبح المجتمع **«ذاتي المعيار»**، مستقلًا عن سياق إشباع الحاجات البشرية. لكن ذلك يعني أن المجتمع الصناعي الذي باستهلاكه اقتصاديًا للمخاطر التي يعلنها، ينتج مواقف التهديد والقوّة السياسية الخاصّة بمجتمع المخاطرة.

٤) يمكن لنا أن نمتلك ثروات، لكن المخاطر ستظل **ملاحقة** لنا؛ والحضارة هي التي توكلها. ولتلخيص ذلك بصيغة رسيمة نقول: في مواقف الطبقات أو الشرائح الاجتماعية، يحدّد الوجود الوعي، أما في مواقف التهديد فإن الوعي هو الذي يحدّد الوجود. ثمة أهمية سياسية جديدة تؤول إلى المعرفة. واستنتاجًا، لا بدّ من فحص القوّة في مجتمع المخاطرة السياسية وتحليلها في إطار علم الإجتماع وفي إطار بناء معرفة المخاطر وانتشارها.

٥) في المجال السياسي، وكما تسنّى لنا ملاحظة ذلك للمرة الأولى بمناسبة الحديث عن إتلاف الغابة، تكتسب المخاطر المعترف بها اجتماعيًا شحنة تفجيرية فريدة: فما كان حتى تاريخه **معتبرًا بمثابة أمر لا سياسي صار سياسيًا - استبعاد «الأسباب» داخل سيرورة التصنيع بالذات**. فجأة يتدخّل الرأي السياسي والسياسة في صلب الإدارة المنشأة - في تخطيط الإنتاج والتجهيز التقني إلخ. نرى هنا بوضوح الرهان الفعلي في النقاش العام حول تعريف المخاطر: لا يتعلّق الأمر بمسائل صحية وحسب كنتيجة التحديث وهي تطال طبيعة الإنسان، بل **تأثيرات إجتماعيّة إقتصاديّة وسياسية دخلت بفعل هذه التأثيرات الدخيلة بحدّ ذاتها**: انهيار الأسواق، خفض قيمة الرأسمال، رقابة سياسية لقرارات المنشأة، افتتاح أسواق جديدة، أجور التبادل، إجراءات قضائية، انهيار الصورة. ففي مجتمع المخاطرة ترتسم وبقفزات صغيرة أو كبيرة - في حالات الإنذار من ضباب المصانع، في حالات التسمم إلخ. - **القوّة السياسيّة للكوارث**. إنّ التحذير منها وإدارتها، هو ما **يفترض إعادة تنظيم السلطة والصلاحيات**. إنّ مجتمع المخاطرة **هو مجتمع الكارثة**. والحالة الاستثنائية تهدّد أن تصبح حالة طبيعية.

١- التوزيع العلمي للملوثات ومواقف الهشاشة الإجتماعيّة

إن النقاش حول وجود مواد ملوّثة وضارة في الهواء والماء والمواد الغذائية، والنقاش حول تقويض الطبيعة والمحيط بشكل

عام هو نقاش يفهم حصريًا، أو بغالبيته في إطار مقولات وصيغ خاصة بعلوم الطبيعة. ما نتجاهله هو أن لهذه الصيغ العلمية التي تتناول «الإفقار» دلالة اجتماعية ثقافية وسياسية. وإذا ما فهمنا النقاش حول المحيط من ضمن مقولات كيميائية - بيولوجية - وتقنية، فإننا قد نقع في مخاطرة جعل الكائن البشري مجرّد صورة للمشاكلة العضوية. وقد يوصل النقاش إلى حد الوقوع في ما هو عكس هذا الخطأ الذي يقدم نقدًا مشروعًا للإيمان التفاؤلي الذي طالما كان سائداً، على محاسن التقدم الصناعي: يخشى أن نصل إلى نقاش حول الطبيعة التي تصنع نفسها **دون** الإنسان، والتي تطيح بكل بعد إجتماعي وثقافي. وفي هذا الإطار ظلّت النقاشات التي دارت في العقود الأخيرة والتي حرّكت وتصرفت بالمخزون الأزلي من الحجج التقنية - النقدية والصناعية - النقدية قد ظلّت بشكل أساسي تكنوقراطية وذات ميزة طبيعية. إذ أكتفت بمقاربة الأرقام حول وجود ملوّثات في الهواء والماء والغذاء، وحول العلاقات بين النمو، الديموغرافي واستهلاك الطاقة، الحاجات الغذائية، الشح في المواد الأولية، إلخ. كل ذلك بحماسة وتصميم، ما يجعلنا نفترض أن أي شخص آخر - **ماكس ڤيبر** على سبيل المثال - لم يقم فعليًا بإضاعة وقته في البرهنة على إننا إذا لم نهتم ببنى السلطة والتوزيع الإجتماعي والبيروقراطيات ومعايير العقلانية السائدة وأنماطها، فإن كل شيء يصبح إمّا عبثيًا، أو عقيمًا، وعلى ما يظهر الإثنين معًا.

خلسة، بات علينا أن نتبنى نموذجًا تعود فيه الحداثة إلى

تناقض بين التقنية والطبيعة، تناقض تكون معه التقنية جلادًا والطبيعة ضحية... ومنذ البداية تحجب طريقة التفكير هذه (وحتى في الحركة الأيكولوجية السياسية) المضامين والنتائج الاجتماعية، السياسية والثقافية للمخاطر المرتبطة بالتحديث.

لنمثل على ذلك بمثل. عاين مجلس الخبراء في المسائل الأيكولوجية وفي تقرير أعده أهل الخبرة «إن حليب الأم قد صار مشبعًا وبشكل فائق الأهمية بمواد مثل Beta-Hexachlorcyclohexan و Hexachlorbenzol والـ«د.د.ت» (١٩٨٥ ص٣٣). يشار كذلك إلى أن هذه المواد السامة هي موجودة أيضًا في المواد التي يعالج بها النبات والتي تمّ سحبها الآن من التداول. يظل مصدرها مع ذلك مجهولًا (المصدر نفسه). وفي مقطع آخر من النص عينه نجد ما يلي: «إن معدل إصابة السكان بالرصاص لم يصل درجة مقلقة» (ص ٣٥). ماذا يوحي لنا هذا القول؟ - ربما - وبالاستعانة بمماثلة ما - التوزيع التالي: رجلان يملكان تفاحتين. أحدهما أكل الإثنتين. بإمكاننا القول إذًا **وبالمتوسط** إن كل واحد منهما أكل تفاحةً واحدةً. فإذا ما حملنا توزيع الغذاء على المعدل العالمي، يصبح قولنا كما يلي: «بالمتوسط» جميع الناس على هذه الكرة الأرضية يأكلون شبعتهم. يبدو الاستخفاف واضحًا هنا. فعلى هذا القسم من الأرض يموت الناس جوعًا، وعلى القسم الآخر منها صارت معالجة المشاكل المرتبطة بوفرة الغذاء من عوامل التكلفة التي تأتي بالدرجة الأولى. من الممكن أن لا تحملنا هذه العبارة حين

تطبق على المواد الملوّثة والسامّة على **الاستخفاف والسخرية**. وأن تكون قدرة انتشار العدوى في **المتوسط** موازية تمامًا للعدوى **الفعلية لكل** مجموعات السكان. ولكن هل لنا علم بذلك؟ وألا يجب، حتى يكون بإمكاننا فعل ذلك، أن نقدم عبارات من هذا النمط، وأن نعرف ما هي المواد الضارة الأخرى التي يُجبر الناس على تنفّسها أو ابتلاعها؟ إنّ الأمر اللافت هو هذه **التلقائيّة** التي يصار من خلالها البحث عن «المعدل».

فمن يسأل عن المعدل يعني سلفًا استبعاد وجود مواقف يتمّ التعرض فيها لأخطار اجتماعية غير متساوية. وهذا بالضبط ما لا يمكن تحديده. ثمّة مجموعة دون شك وظروف حياة يكون فيها معدل الرصاص، أو المواد الضارة الأخرى «بمعدلات لا تبعث على القلق» لكنها قد تكون **ممّا يهدّد الحياة**.

والجملة التي تلي في تقرير أهل الخبرة تنصّ على ما يلي: «مع ذلك وبمحاذاة ما تبثّه الصناعة، يحدث أن نلاحظ عند الأطفال إشباعًا كبيرًا في مادة الرصاص»، فما هو نموذجي في هذا الحساب كما في حسابات أخرى تتناول المواد الضارة في البيئة، ليس الغياب الكلّي لكل تمايز إجتماعي، بل **للطريقة** التي يتمّ من خلالها معالجة هذه الفروقات؛ إن الجهة الوضعية **الجغرافية** بالنسبة إلى مصادر البث، أو بالنسبة إلى اختلاف **الأعمار** - وهما معياران لهما مصدرهما في العالم **البيولوجي** (أو بشكل عام في عالم العلوم الطبيعية). وهذا ما لا يجعلنا نثق كليًا بالخبراء. إنّ كل ذلك ليس إلّا الإنعكاس الصحيح لنمط التفكير العلمي والاجتماعي العام

حيث يتناول مشكلات العالم المحيط. ففي غالب الأحيان نعتبر أن لهذه المشكلات علاقة بالطبيعة وبالتقنية، بالإقتصاد وبالطبّ. ما هو فريد في نوعه هو أن التلوّث الصناعي للبيئة وما يطال الطبيعة من انحلال، بالتجانس مع ما لذلك من نتائج متعدّدة على الصحّة وعلى حياة الناس المشتركة، والتي لا تظهر إلّا في المجتمعات المتطوّرة جدًا، قد تميّزت **بغياب الفكر الإجتماعي**. يترافق هذا الغياب مع نتيجة أشد فداحة: غاب عن ذهن الجميع - بمن فيهم علماء الإجتماع - الوعي بهذا الغياب.

يصار للسؤال عن توزيع المواد الملوّثة والضارة وعن درجة تشبّع الماء والهواء والأرض والغذاء بها إلخ. كما يصار لتعقّبها. كما يصار لإيصال النتائج إلى الرأي العام المذهول بشكل «خرائط جغرافية بيئية» ملوّنة تشير إلى التباينات المناطقية. وإذا كان لا بدّ من تمثل حالة العالم بهذه الطريقة، فإن نمط التمثّل والمراقبة هذا هو نمط يفي بالمطلوب. لكن ما أن يصار لاستخلاص ما لهذه **الوقائع من نتائج على الإنسان**، فإن نمط التفكير هذا لا يعود مجديًا: فإما أن يصار للزعم بشكل إجمالي أن كل الناس - بغض النظر عن عائداتهم، ومستوى تعلّمهم وعن وظيفتهم وما يرتبط بذلك من نمط تغذية -، مسكن، واستفادة من أوقات فراغ ومن عادات - عرضة للعدوى في الأوساط الجغرافية الملوّثة التي يصار لذكرها (وهذا ما يحتاج لبرهان) أو أن يصار بكل بساطة لعزل الناس ودرجة إصابتهم حتى لا يتمّ التحدّث إلّا عن مواد ملوّثة، وعن توزيعها وعن آثارها على المنطقة.

ولأنّ النقاش عن التلوّث قد تمّ التطرّق إليه من خلال مقولات خاصّة بالعلوم الطبيعية، فهو نقاش يتأرجح بين نتيجتين خاطئتين: فإمّا أن يتمّ الإنطلاق من وضعيات التعرّض البيولوجي للمخاطرة، وصولًا وباستخدام القياس، إلى وضعيات التعرّض الاجتماعية، وإمّا أن يتمّ الإستسلام لمراقبة الطبيعة والبيئة، مراقبة تخفي تعرّض الناس الإنتقائي، كما تخفي الدلالات الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بها. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نعير كبير انتباه إلى أن الإستقصاءات التي تتناول المواد الملوّثة، إذا ما أخذت منفصلة، فهي لا تعطينا **إطلاقًا** معلومات عن مواد ملوّثة **عند الإنسان**. وما يبدو «أقلّ إثارة للقلق» بالنسبة إلى منتوج معيّن قد يصبح شديد الخطورة إذ ما «وضع في إناء المستهلك الأخير»، والذي صار الإنسان في المرحلة المتقدّمة من اقتصاد السوق الكلّية. ما نصادفه هنا هو **الخطأ في اختيار المقولات**: ولأن تحليل الملوّثات قد جعل من الطبيعة ومن المنتج معاييره، فقد بدا، عاجزًا عن الإجابة عن السؤال المتعلّق باتّساع دائرة الخطر، سيما وأن هذا الإتّساع «المقلق» أو «المهمل» قد ارتبط بكائنات بشرية تبتلع أو تتنشّق هذه المواد (راجع أدناه). ومن المعروف أن إستهلاك عدّة أدوية معًا سيؤدي إلى نفي أو إلى تقوية مفاعيل كل دواء من الأدوية المستهلكة كما أننا نعلم أيضًا أن الإنسان لا يعيش (أيضًا) من مجرّد استهلاك أدوية متعدّدة. فهو يتنشّق أيضًا مواد ملوّثة موجودة في الهواء، ويشرب مواد ملوّثة موجودة في الماء ويأكل مواد ملوّثة مما يتواجد في الخضار إلخ... بعبارات

أخرى: ما يحدث هنا هو تجميع هذه المواد الملوّثة مهما كانت عديمة الأهمية. فهل يعني، كما هو الحال في الرياضيات، إن هذا الجمع سيجعل منها مواد لا أهمية لها باستمرار؟

٢- الإرتباط بين حالة المعارف والمخاطر المرتبطة بالحداثة

المخاطر كالثروات كلاهما يخضع للتوزيع، ففي الحالة الأولى كما في الثانية تولّد هذه التوزيعات مواقف - موقف **تعرض للمخاطرة** أو موقفٌ **طبقيّ**. إلّا أن الأمر يتعلّق بمواد طبيعية مختلفة جذريًا، كما أنّ توزيعها يولّد صراعات تختلف جذريًا أيضًا. في حالة الثروات الاجتماعية يكون الأمر مرتبطًا بخيرات الاستهلاك، بعائدات، بسهولة الوصول إلى التعلّم، إلى الإرث، وإلخ، وكلها أشياء ناقصة يجدر التحصّل عليها. في الحالة التي تشغلنا، تشكّل المخاطر منتجًا **ملحقًا** بالتحديث الناجم عن وفرة يجدر **عرقلتها**. يكمن الهدف إمّا بحذفها أو بنفيها أو بتأويلها بشكل مختلف. من هنا نجد أنفسنا، وبدل الحصول على **منطق تملك إيجابي** أمام منطق **توزيع سلبي يقوم على الإقصاء**، منطق التحاشي، النفي وإعادة التأويل.

وفي الوقت الذي تشكّل فيه العائدات والتعلّم إلخ.. بالنسبة إلى الفرد خيرات قابلة للإستهلاك يمكن تفهمها، فإن وجود الأخطار والمخاطر وتوزيعها إنما **يقوم أساسًا على التوسيط بالإستدلال**. فما يحصل غالب الأحيان هو أن ما يؤثّر على الصحّة أو يدمّر الطبيعة قد لا يكون قابلًا لتحديد هويته بالإدراك أو

بالنظر؛ حتى في الحالة التي يكون فيها كل شيء واضحًا، فإن البناء الإجتماعي يتطلّب منا الحاجة للجوء إلى وضعية «موضوعية» ترتبط بحكم الخبراء. فثمّة عددًا كبيرًا من المخاطر التي ظهرت مؤخرًا (تلوّث نووي أو كيميائي. وجود مواد ملوّثة في الغذاء، أمراض ترتبط بالحضارة)، هي مخاطر تعصى كليًا على الإدراك البشري المباشر. والمخاطر التي تحتلّ الآن واجهة الاهتمام هي مخاطر لا تنال الأشخاص الذين تلامسهم أو هم عرضة لها، ولا بوسع هؤلاء رؤيتها، بل هي مخاطر تظلّ أحيانًا دون تأثير على الأشخاص الأحياء المعنيّين بها، بل تطال ذريتهم، إنها مخاطر تحتاج ولتحديد سببها اللجوء إلى «حواس الإدراك» التي يستلزمها العلم - **نظريّات، تجارب، أدوات قياس - حتى يتسنّى لها أن تصبح «مرئيّة» قابلة للتأويل بوصفها مخاطر**. مثال هذه الأخطار قد يكون حالة التحوّلات الوراثية التي ترتبط بالنشاط الإشعاعي، التي، ولكونها لا تدرك من جانب الأشخاص الذي تلامسهم - كما ظهر ذلك في حالة مفاعل **هاريسبورغ** - تجعلهم كليًا وبسبب الظن والأخطاء وتناقضات الخبراء، تحت رحمة آلام عصبية لا تحتمل.

التفكير بما هو متمايز: تخمينات سببيّة

إنّ الإقرار بأنّ مواقف المخاطرة قد ارتبطت بالحضارة، وهي مواقف تتعلّق بالوصول إلى المعرفة ولا يمكن رؤيتها، إقرار لا يكفي لتعريفها؛ إنها تتضمن أيضًا مكوّنات أخرى. لا يمكننا إطلاقًا أن نجعل من التعبيرات عن المخاطر مجرّد إقرارات بوجود

وقائع. إنّ الإقرار بوجود «تلوّث شديد بالرصاص عند الأطفال» أو بوجود مواد مبيدة في حليب الأم «لا يعتبر **بحدّ ذاته** تعبيرًا عن موقف خطر يرتبط بالحضارة، ينطبق ذلك أيضًا على معدّل إشباع الأنهار بالنيترات أو على معدّل ديوكسيد الكبريت في الهواء. لا بدّ أن نضيف على هذه المعاينة تأويلًا سببيًا حتى تظهر نتاجًا لحالة الإنتاج الصناعي، أو لنتيجة نسقية لسيرورة التحديث. في حالة المخاطر المعترف بها اجتماعيًا نفترض مسبقًا وجود دور للفاعلين ولمراحل سيرورة التحديث، مع كل تجاذب المصالح التي تحرّكها ولعبة الإرتباط التي تندرج فيها، كما يصار إلى إقرانها في علاقة مباشرة يصار لتصوّره تبعًا لنموذج السبب والأثر، مع ظواهر التلوّث والتهديدات التي تفصل حينذاك كليًا عن تجذرها الإجتماعي، عن مضمونها وعن سماتها الجغرافية والزمنية. فالمرأة التي تعطي صدرها لابنها الصغير **مارتين** ذي الثلاثة أشهر، في بيتها المكوّن من ثلاث غرف في إحدى ضواحي **نويبرلاخ** (Neuperlach) هي امرأة «ترتبط بشكل مباشر» بالصناعة الكميائية التي تنتج مبيدات حشرات خاصّة بالحدائق، والتي يجد المزارعون أنفسهم نظرًا لتوجيهات الاتّحاد الأوروبي لزيادة الإنتاج مجبرين على استخدامها وعلى استهلاك السماد بشكل مفرط، إلخ. أما مسألة معرفة الشعاع الذي يجب أن نمدّ النتائج إليه، فهي مسألة تظل مفتوحة. فمنذ وقت قصير تسنّى لنا أن نعاين وجود نسبة من الـ د.د.ت في لحم البطريق في مناطق القطب الجنوبي بما يزيد عن المعدّل العام.

تتيح لنا هذه الأمثلة إقامة نمطين من النتائج: من جهة أولى، إن المخاطر التي ترتبط بالتحديث تحصل في آن واحد بطريقة محدّدة جغرافيًا، وبطريقة **ليست عالمية** على وجه الخصوص. ومن جهة ثانية، تتّخذ هذه المخاطر طرقًا **غير قابلة للتحديد ولا يمكن التكهّن بها**. في حالة المخاطر المرتبطة بالتحديث، نقيم إذًا علاقات سببية مع المضمون العيني، مع المكان ومع الزمان، وفي الوقت نفسه نأخذ في الاعتبار سياق المسؤولية الاجتماعية والقضائية. ومع ذلك - وهذا ما نعرفه منذ هيوم على الأقل - فإنّ التخمينات السببية تنصّ من حيث تعريفها على الإدراك. إنها نظريات. لا بدّ أن ندخل عليها باستمرار، بعد الفكر، الحقيقة، والإقناع. وبهذا المعنى علينا أن نفهم صفة المخاطر **اللامرئية** والسببيّة المفترضة تظلّ دائمًا غير أكيدة ومؤقتة بشكل أو بآخر. وبهذا المعنى، فإننا حين ندرك يوميًا وجود المخاطر، فإن هذا يظلّ وعيًا **نظريًا ومن ثم فهو أبعد ما يكون عن العلميّة**.

اخلاقية ضمنية

إلّا أنه لا يكفي أن نضع هذه العناصر ضمن علاقة سببية. فالمخاطر التي نعيشها تفترض مسبقًا **أفقًا معياريًا** من أمن مفقود ومن ثقة مكسورة. لذلك تظلّ المخاطر، حتى لو بدت صامتة ومعلنة بلباس من أرقام أو صيغ، تظلّ من حيث تعريفها على علاقة ما **بوجهة نظر** معيّنة؛ ولذلك فهي تظلّ بمثابة أعمال رياضية تقرب من الشعر لرؤى حياة خائبة تستحق أن تعاش. ثم ان هذه المقاربات الشعرية بدورها يجب أن يتمّ الاعتقاد بها، أي ما يعني

أنها لا يمكن أن تعاش **كما هي**. بهذا المعنى يمكن القول إن المخاطر هي الصور السلبية لايتيوبيات تحوّلت إلى أمور عينية، ومنها تمّ الاحتفاظ بما هو إنساني في سيرورة التحديث واحيائها، أو أقلّه فيما تبقى منها. رغم كل تحوّلات هذا الأفق المعياري، الذي يتيح وحده إدراك ما في المخاطرة من خطر، فإننا لا نستطيع أن نزيحه رياضيًا أو تجريبيًا. آجلًا أو عاجلًا ومها كانت قوّة هذا التعيّن فإن مشكل **القبول** سيفرض نفسه، ومعها المشكل القويم المتجدّد، **كيف نريد أن نعيش**. ما هو الشيء الإنساني الخالص في الإنسان، والطبيعي الخالص في الطبيعة، الذي يجدر بنا الاحتفاظ به؟ أما الحديث عن الكارثة، فيعني التعبير بطريقة مبالغ بها، جذرية، ومطابقة لما هو عيني، للقول بأنّ هذا التطوّر **خارج عن الإرادة**.

هذه الأسئلة القديمة - الجديدة، ما هو الإنسان؟ كيف نتصرّف إزاء الطبيعة؟ هي أسئلة تحتمل الدفع بين اليومي السياسي والعلمي. وفي المرحلة الأكثر تقدّمًا من تطوّر الحضارة نجدها في أعلى جدول الأعمال، وبل **وبشكل خاص** حيث تتلبس صيغًا رياضية ومجادلات منهجية. إنّ الشكل الذي تتّخذه الأخلاق إنما يتمثّل بالإقرار بوجود المخاطر. وهذا ما تقرّ به الفلسفة أيضًا كذلك الثقافة والسياسة - **وسط** مراكز التحديث - في الإقتصاد، العلوم الطبيعية والفروع العلمية التقنية. إنّ الإقرار بوجود المخاطر، يعني تحقيق اتّحاد وثيق ما زال مجهولًا، أو ما زال غير مستثمر، بين عقلانية الحياة اليومية وعقلانية الخبراء، بين

المصلحة والواقع. إننا لا نجعل للمخاطر موقعًا في هذه الجهة أو تلك، بل في الجهتين معًا. تبعًا لتصوّر جديد. لا يمكننا أن نتصرف بوصفنا من أهل الاختصاص وأن نعزل هذه الملاحظات من خلال تجريدها من هذه الثابتة أو تلك، ولا أن نطوّرها أو أن نثبتها نسبة إلى معايير عقلانية خاصة. تفترض المسيرة تفاعلًا يتجاوز الحدود بين الفروع العلمية، بين مقولات المواطنين والمؤسّسات والإدارات والمجالات السياسية، أو - وهذا ما يبدو أكثر قابلية للتحقّق - ينتهي بها الأمر بأن تتوزّع بين شتّى هذه المجالات متّخذة شكل تعريفات متناقضة **وصراع تعريفات**.

عقلانية علمية وعقلانية اجتماعية

النتيجة الأساسية التي تترتّب عن هذه الواقعة هي: حين يتعلّق الأمر بتحديد المخاطر، يفقد العلم **احتكار العقلانية** لدى مختلف فاعلي التحديث ومختلف الجماعات التي تكون عرضة للمخاطرة، إن لهم تطلّعاتهم ومصالحهم ووجهات نظر متضاربة وبحالة صراع، تكون بالضرورة على ارتباط بتعريف المخاطر طالما تفهم هذه بوصفها سببًا وأثرًا، كما لو كانت في أصل المخاطرة أو هي عرضة لهذه المخاطرة. غالبًا يقوم العدد الأكبر من العلماء بمباشرة عملهم مستندين إلى كل حماس العقلانية الموضوعية ولهجتها المنبرية، ثم إن هذا الحرص على الموضوعية يظلّ آخذًا بالإزدياد طردًا مع المضمون السياسي للتعريفات التي يقيمها. ولكنهم، وحتى في صلب عملهم، فهم لا يستطيعون التخلّص من توقّعات ومن تقديرات **إجتماعية محدّدة سلفًا** إذًا: أين

يجب علينا أن نضع حدًا بين التلوّثات التي يجب **حينها** أخذها في الإعتبار وتلك التي لا يجب **أبدًا** أخذها بالإعتبار؟ وما هو المقياس الذي يمكن أن يجعل من المعايير المحدّدة سلفًا موضوع حل وسط؟ هل بالإمكان على سبيل المثال تحمّل إمكانية وقوع كارثة بيئية إرضاءً لمصالح اقتصادية؟ ما هي الضرورات، الضرورات **الخاطئة** والضرورات التي تحتاج **لتغيير**؟

إنّ ادعاء العلوم، وحرصًا منها على العقلانية، لتقدير مدى قوّة المخاطرة بشكل **موضوعي**، هو ادعاء يفقد من قوّته بشكل دائم: إذ يستند من جهة أولى على **بيت من ورق مليء بالفرضيات التأمّلية**، وهو لا يتحرّك إلّا في إطار **التعابير الاجتماعية** التي يعتبر التكهّن بصحتها أمرًا لا يمكن حتى للحوادث **الفعليّة** أن تناقضها. ومن جهة ثانية لا بدّ من أخذ موقف **قيمي** بعين الاعتبار حتى يتسنّى لنا عمومًا أن نتحدث عن المخاطر بشكل مقنّع. إنّ الإقرار بوجود المخاطر يعني **الإستناد إلى إمكانيات** رياضية وإلى مصالح إجتماعية حتى في الحالات التي تمْثُل فيها بشكل خاص مترافقة بيقين تقني. في مواجهتها لمخاطر حضارية تتخلّى العلوم باستمرار عن أساسها بطابعه المنطقي التجريبي لتقترف تزاوجًا متعدّد الأطراف مع الاقتصاد، السياسة والأخلاق العلمية - أو وبشكل أكثر دقّة، إنها تعيش «مساكنة دائمة» مع كل هذه المجالات.

تصبح هذه التبعية المقنعة والتي تتناول المخاطرة أكثر إشكالية في حدّها الأقصى حين يستمرّ العلماء في ادّعائهم احتكار العقلانية. إنّ الدراسات التي تناولت سبل أمان المفاعلات قد

اقتصرت على تقديرات المخاطر **المحصاة كمّيًا**، استنادًا منها إلى حوادث **محتملة**. إنّ قياس بعد المخاطرة سيكون هنا مقتصرًا إلى بعد الطواعية التقنية فقط. بالنسبة إلى شرائح واسعة من السكّان وبالنسبة إلى كل مناهضي ومعارضي الطاقة النووية، وخلافًا لما سبق، تعتبر إمكانية كارثة الطاقة النووية في صلب المشكل.

إن احتمال وقوع حادث واحد، مهما كان محدودًا، يصبح كبيرًا جدًا حين يترتّب عن **حادث وحيد** نتيجة تعني الإبادة. وإلى جانب ذلك تلعب خصائص المخاطرة دورها في نقاشات الرأي العام، وهي خصائص لا نجد لها معالجة في دراسة المخاطرة، من ذلك استكمال تطوير الأسلحة الذرّية، التناقض بين خصائص إنسانية (الخطأ، عدم الكفاية) والأمان، السمة الدائمة وغير القابلة للإنعكاس التي تمتاز بها الخيارات التكنولوجية التي تجعل حياة الأجيال اللاحقة على المحك. بعبارات أخرى يظهر النقاش حول مخاطر الإنقسامات والهوّات بين عقلانية **علمية** وعقلانية **إجتماعية** ذلك في إطار العلاقة مع إمكانيات الخطر الناتجة عن الحضارة. لا يصار الحديث عن الشيء نفسه. فمن جهة أولى تطرح أسئلة لا تجيب عليها الجهة الثانية، ومن جهة ثانية يصار للإجابة على أسئلة، **وتبعًا لصياغتها**، تتجاوز ما هو مطلوب فعلًا لما هو سبب لإثارة القلق.

صحيح أن ثمّة اختلاف بين عقلانية علمية وعقلانية اجتماعية، إلّا أنهما يظلّان على ارتباط فيما بينهما وفي العديد من الأوجه، كما تتضمن الواحدة منهما الأخرى. وإذا توخّينا

الكلام بدقّة نقول إنه سيصعب علينا شيئًا فشيئًا إقامة هذا التمايز. في طريقة فهمهم للمخاطر المرتبطة بالنموّ الصناعي، يظلّ أهل العلم أكثر استنادًا إلى انتظارات المجتمع وإلى آفاق قيمه، وبالمقابل تظلّ ردّة الفعل الاجتماعية ويظلّ إدراك المخاطر على علاقة بالأحكام العلمية. في مجال المخاطرة يسير البحث العلمي وإن بخجل على خطى هذا «العداء للتقنية» الذي يفترض به الحدّ منه، والذي بسببه حصل البحث العلمي طيلة السنوات الأخيرة على مساعدات مادية غير منتظرة. إنّ الموقف النقدي والقلق الذي يعيشه الرأي العام يتغذّى أساسًا من جدل أهل الخبرة وجدل مناهضي أهل الخبرة. **دون** حجج علمية، ودون تعرض الحجج لنقد مناهض للعلم، تصبح هذه مبتورة، بل تعجز عن إدراك الموضوع والحدث الذي يكون **«لا مرئيًا»** على وجه العموم والذي يكون في أصل انتقاداتهم وقلقهم. ومن أجل نقل ذلك في صيغة معروفة جدًا: دون العقلانية الاجتماعية تظلّ العقلانية العلمية **فارغة**، ودون العقلانية العملية، تظل العقلانية الاجتماعية **عمياء**.

مع ذلك علينا أن لا نصل إلى استخلاص يقوم على الإنسجام العام. بل بالعكس: يتعلّق الأمر بالإدعاءات بعقلانية منافسة وصراعية في العديد من الصعد. من جهة وأخرى نجد رهانات شديدة الاختلاف إنها ليست الأشياء نفسها التي نعتبرها بمثابة متغيّرات أو ثوابت. فإذا ما أعطينا طريقة الإنتاج الصناعي أولية التغيير من جهة، فإن الطواعية التكنولوجية لاحتمالات وقوع الحوادث تأخذ الأولية من جهة ثانية، وهكذا.

ينطوي محتوى المخاطر النظري وتقييمه على مركّبات أخرى: حيث نلاحظ ظاهرة **تكثير نزاعي وتعدّدًا لتعاريف المخاطر بارتباطها بالحضارة**. وفي نهاية الأمر نصل إلى نوع من فيض في إنتاج المخاطر التي تكون نسبية أحيانًا ومتكاملة أحيانًا أخرى وأحيانًا أيضًا يصار لتبادل الدور على هذا الصعيد. تحاول كل مجموعة الدفاع عن مصالحها من خلال إطلاق تعريفات للمخاطرة، محاولة بهذه الطريقة بالذات إقصاء المخاطر التي يمكن أن تكلّفها غاليًا. إنّ الأخطار التي تهدّد الأرض والهواء والماء والحيوانات تشغل مكانة خصوصًا في صراع الكلّ من أجل الكلّ هذا، توصّلًا إلى تعريف للمخاطرة يكون الأكثر جدوى، وذلك بقدر ما تمثّل الخير **المشترك** وتعطي الكلام لمن لا صوت لهم: (ربما لن يعود الناس إلى رشدهم إلّا بإعطاء حقّ انتخاب سلبي أو إيجابي إلى العشب وإلى ديدان الأرض). تصبح ظاهرة التكثير هذه شديدة الوضوح. خصوصًا حين يتعلّق الأمر بقيمة المخاطر وفائدتها: يتطوّر اتّساع المخاطر ومدى الحاحها طردًا مع تنوّع المعايير والمصالح. أما أن يؤثّر هذا التطوّر على تأويل مضمون المخاطر، فذلك ليس بديهيًا كليًا.

يفتح الرابط السببي الذي نقيمه في حالة المخاطر، بين النتائج التي ترتّب أخطارًا فعلية أو محتملة وبين نظام الإنتاج الصناعي، الطريق أمام مضاعفة التأويلات إلى ما لا نهاية. وفي الأساس بالإمكان أن نضع الكل في علاقة مع الكل، أقلّه من

الناحية التجريبية، طالما أننا نتمسّك بترسيمة الأساس - التحديث هو سبب والأعطال ليست إلّا نتيجة. ثمّة عدد كبير من الترابطات يستحيل التثبّت منها. بل إن ما تمّ التثبّت منه يجب أن يكون عرضة لتوقف نسقي يدوم. إلّا أن الأمر الحاسم هو أنه بالرغم من العدد اللامحدود من التأويلات الممكنة، فإننا لا نقيم علاقة متبادلة إلّا بالعناصر **المعزولة**. لنأخذ اختفاء الغابة مثلًا. طالما أننا أقترفنا جرمًا بحقّ القردة السوداء الشعر، والسناجب وبمصالح المياه والغابات في المناطق التي تعرّضت لذلك، فإن الانطباع الذي نكوّنه حينها هو أن الأمر لا يتعلّق «بمخاطرة ترتبط بالتحديث» بل بإهمال المصالح الكفوءة وجشع الحيوانات.

وبمجرد التخلّي عن هذا التشخيص الخاطىء المحلّي بشكل نموذجي - الذي لا بدّ من الشروع بكسره مع احتمال التوجّه نحو الصراع إذا أردنا الاعتراف بالمخاطر - فإن عالمًا من الأسباب ومن المجرمين المختلفين جذريًا سيفتح أمامنا. حينها ندرك ونتقبّل أن اختفاء الغابة هو نتيجة التصنيع. وفي هذه اللحظة فقط تصبح مشكلة دائمة محدّدة نسقيًا، لا يمكن معالجتها محليًا بل يتطلّب الأمر حلولًا **سياسية**. وما أن يتحقّق هذا التغيير في المنظور، سنجد أنفسنا أمام عدد لا حصر له من الإمكانيات: فهل يعود سقوط أوراق الأشجار التي نعانيها في هذا الخريف الأخير والأزلي إلى ديوكسيد الكبريت، والآزوت ومواد الأكسدة الكامنة فيها أو الهيدروجين المفحّم أو لبعض المواد التي ما زالت مجهولة من جانبنا؟ لا تكفي هذه الصيغ الكيميائية حتى نفسها إلّا من حيث

الظاهر. فخلفها نجد الشركات والفروع الصناعية والمجموعات الإقتصادية، العلمية والمهنية التي تقع جميعها خلف مرمى تسديد الرأي العام. ذلك أن أقل «سبب» يصار إلى تحديد هويته اجتماعيًا يصبح موضوع ضغوطات كثيفة، جارًّا معه نسق العمل الذي يظهر في طياته. حتى حين يواجه ضغط الرأي العام مقاومة، وانخفاضًا في المبيعات، وانهيارًا للأسواق، فإنه لا بدّ من إعادة ربح «ثقة» الزبائن وتثبيتهم من خلال اللجوء إلى حملات إعلانية واسعة ومكلفة. فهل تكون السيارة ربما، هي التي صارت «من يلوّث الأمّة» وتاليًا «من يقضي على الغابات» فعلًا؟ ثم ألا يتوجّب علينا أخيرًا أن نراعي في مراكز الطاقة الحرارية بناء منشآت لإزالة الكبريت والآزوت بمستويات تقنية أكثر جدة؟ ربما لن يفيدنا ذلك بشيء على الإطلاق إذ ان الملوّثات التي تسبب موت الغابة هي ملوّثات قد تأتينا «إلى بيتنا» من جيراننا دون نفقات انتقال؟

وحيث ما تتّجه أضواء البحث الكاشفة عن الأسباب، فإنّ الحريق الذي يندلع فلا بدّ له أن يستدعي «اطفائيي الاستدلال» درءًا للكارثة وليصار إلى إطفاء الحريق استنادًا إلى قوّة التأويل - المعاكس في محاولة لإنقاذ ما يتبقّى لإنقاذه. والذي يجد نفسه فجأة على عمود تشهير إنتاج المخاطر سيرفض قدر المستطاع إستخدام حجج «مناهضة للعلمية» وقليلة التمأسس في المؤسّسات الحجج التي تسمره فيها. إننا نقحم أسبابًا جديدة وبالتالي نقحم مسؤولين جدد. يصبح التشكل أكثر تعقيدًا. والوصول إلى وسائل الإعلام يصبح حاسمًا. يزداد القلق داخل عالم الصناعة: ولا أحد

يعرف من يكون المتّهم القادم في دائرة الأخلاق الأيكولوجية فالحجج الجيدة أو أقلّه تلك منها التي يمكن أن تفرض نفسها على الرأي العام تصبح شرط النجاح الإقتصادي. إنّ لصانعي القرار ونجاري الحجج حظوظًا جيدة أمامهم.

السلاسل السببية ومسيرة الأخطار: فكرة النسق

لنعيد صياغة ذلك مرّة أخرى وبشكل واضح: إذا ما تمّ تبنّي منظور علمي فإن كل هذه التأثيرات يصبح تدخّلها مستقلًا عن الصلاحية التي يمكن لهذه التأويلات السببية أن تأخذها. ففي غالب الأوقات تكون الآراء منقسمة حتى داخل الجماعة العلمية والفروع العلمية ذات العلاقة. **إنّ الفاعلية الاجتماعية لتعريفات المخاطرة لا علاقة لها إذًا بصلاحيتها العلميّة.**

وفي الواقع إن لتنوّع التأويلات هذا أصله في منطق المخاطر بالذات المرتبط بالحداثة. وفي نهاية الأمر نحاول أن نجعل علاقة ما بين التأثيرات الضارة مع عوامل خاصّة يستحيل إلى حدّ ما عزلها داخل نظام نمط الإنتاج الصناعي المعقّد. في الاقتصاد والزراعة والقانون والسياسة يكون لترابط العاملينَ في التحديث مع الوظائف المتخصّصة جدًا نتيجة قوامها الغياب الكلّي للأسباب وللمسؤوليات التي يمكن تحليلها بشكل معزول: فهل الزراعة هي التي تلوّث التربة، وأليس المزارعون سوى العضو الأضعف في سلسلة انتقال الأضرار؟ ألا يلعبون ربما، سوى دور المنفّذين، وربما كانوا التابعين والمرتبطين بصناعة الأغذية الكيميائية الخاصّة

بالحيوانات وبالأسمدة وربما كان من اللزوم بذل كل ما بالوسع بذله توصّلًا لمنع تلوّث الأرض بشكل مسبق؟ فقد مضى وقت طويل حيث كان على السلطات أن تمنع بيع مواد ملوّثة بطريقة ملزمة أو الحدّ من بيعها. لكن ذلك ما لم تقم به بالعكس، واستنادًا إلى العلم فالسلطات لم تنقطع عن تقديم تصاريح خاصّة من أجل إنتاج «غير ذي أهمية» لمواد ملوّثة، لينتهي الأمر بذلك كله لأن نضيق به ذرعًا. فهل يعني ذلك أن الطابة قد ضاعت في دغل الإدارات، والعلم والسياسية؟ ومع ذلك فإن هذه ليست من يقوم بزراعة الأراضي. وفي نهاية الأمر ربما كان المزارعون من يتحمّل المسؤولية؟ إلّا أن هؤلاء قد وجدوا أنفسهم خاضعين لشروط الجماعة الأوروبية، وعليهم البقاء والاستمرار اقتصاديًا، فلا خيار لهم سوى استخدام السماد بطريقة مكثّفة وبزيادة إنتاجهم... بعبارات أخرى: يتوازى توزيع المهام الشديد التطوّر هذا مع شبكة تواطئ شاملة، التي تتوازى بدورها مع عدم مسؤولية شاملة. فكل منها سبب وأثر في **الوقت نفسه**، **ولا أحد** يمكنه أن يكون سببًا لأي شيء كان. **فالأسباب تنحل (في التبادليّة) الشاملة للفاعلين وللظروف، لردّات الفعل ومضاداتها**. وهذا ما يؤمن لفكرة النسق بداهتها الاجتماعية وشعبيتها.

يعتبر هذا الموقف مؤشّرًا نموذجيًا عن دلالة فكرة النسق البيوغرافية الفعلية: **بالإمكان فعلًا فعل شيء ما والإستمرار بفعله دون وجوب الشعور بالمسؤولية الشخصية عنه**. إننا **نقوم بالفعل بغياب الفاعل إن صح القول**. إننا نقول بالفعل من الناحية

الفيزيائية، لا الأخلاقية ولا السياسية. إنه الآخر - المعمّم - النسق - هو الذي يفعل فينا ومن خلالنا: ذلك هي أخلاق العبد التي تولّدت في حضارتنا، إنها أخلاق نفعل من خلالها اجتماعيًا وشخصيًا، كما لو كان ذلك استجابة لقدر طبيعي، إلى «قانون» النسق. هكذا يصار إلى تقاذف الكرة حين يكون السؤال مرتبطًا بكارثة بيئية يكون تهديدها محلّقًا فوقنا.

مضمون المخاطرة:
الحدث الذي - لم يحدث بعد - الذي يحفّز الفعل

في الواقع لا يمكن تلخيص المخاطر بالنتائج وبالأضرار التي حصلت فعلًا ففيها نجد أساسًا التعبير عن مركب **مستقبلي**، يستند في جزء منه إلى امتداد الأضرار الحاصلة في الحاضر إلى المستقبل، وفي جزء منها أيضًا إلى خسارة في الثقة العامّة أو إلى من يفترض بهم «تقوية المخاطر». هكذا تمتاز المخاطر بجزء منها حكمًا إلى التكهّن، بما فيها من تدمير لم يحصل بعد، لكنه يتهددنا، إذ إن حقيقته الحاضرة تكون تحديدًا ماثلة في هذا البعد المستقبلي. لنأخذ على سبيل المثال مثلًا من شهادات تقارير الخبراء حول البيئة: تفيد نصيحة الخبراء أنّ المناطق العميقة من الطبقة المائية الجوفية التي نستخرج مياه الشرب منها لم يلاحظ فيها إلّا فيما ندر وجود تشبّع هام بالنيترات مرده إلى استخدام السماد الآزوتي. والنيترات هذه تستغرق وقتًا لتتنقى في جوف الأرض. لكننا لا نعلم كم سيستمر هذا الوضع ولا كيف سيستمر. ولدينا الأسباب الوجيهة التي تحملنا على التفكير أن الطبقات

المترسّبة التي تقوم بدور الفلترة لن تكون بمعزل عن الخطر. «إنّ ما نخشاه أن غسيل النيترات الحاصل حاليًا سيحتاج إلى عدّة سنوات، أو عقود من السنوات ليصل إلى الطبقات الأكثر عمقًا حيث المياه الجوفية» (ص ٢٩). بعبارات أخرى إن القنبلة بمفعول متأخّر ما زالت تكتكاتها ترن. وبهذا المعنى تشير المخاطر لمستقبل يجدر بنا منعه من الحدوث.

خلافًا للثروات التي يمتاز وجودها ببداهة يمكن تلمسّها تمتاز المخاطر إذًا بشيء **لا واقعي**. إنها في الآن نفسه **واقعية** و**غير واقعية**. فمن جهة أولى نجد منذ الآن أخطارًا وأضرارًا فعلية حقًّا: مثل التلوّث وموت المياه واختفاء الغابة وظهور أمراض جديدة، وما شابه. ومن جهة ثانية فإن القوّة الاجتماعية الفعلية في الحجاج حول المخاطرة إنّما تكمن تحديدًا **في الأخطار التي نسقطها على المستقبل**. وبهذا المعنى، يتعلّق الأمر بمخاطر، تتوافق - حيث تحدث مع خراب يكون واسعًا بحيث يصعب معه التصرف بشكل ما بعدي، وهي مخاطر تتضمن أو تنطوي على قيمة تحثّ على الفعل إذ يصار إلى افتراضها والنظر إليها كتهديد آت، يقوم على تكهّنات وعلى منطق استدلال احترازي مقلوب. إنّ الوعي الذي نعطيه عن المخاطرة ليس وعيًا واقعًا في الحاضر، بل موقعه **الأساس هو المستقبل**. في مجتمع المخاطرة يفقد الماضي وظيفته التي تحدّد الحاضر. والمستقبل هو ما يحلّ مكان الحاضر، والمستقبل كما نعلم شيء غير موجود، إنه بناء، إنه وهم، وهو الذي يصبح «سبب» التجربة والفعل الحاضرين. حاليًا، أصبحنا

أكثر فاعلية لتحاشي مشاكل وأزمات الغد أو ما بعد الغد، أو للتخفيف منها أو لترقّبها - أو ربما لعدم فعل شيء من هذا القبيل. في نماذج الحسابات التكهّنية للعوائق الخانقة «التي يتمّ التنبّؤ» بها في سوق العمل أثر مباشر على سلوك الناس تجاه الثقافة ويعتبر التهديد بالبطالة حاسمًا على الحياة الحاضرة وعلى إدراج الوجود في الحاضر؛ إن للتكهنات حول تدمير البيئة كما للتهديد النووي أثارهما المقلقة على المجتمع بأكمله، كما أنها قادرة على تحريك الناس ودفعهم إلى الشارع، لا سيما القسم الأكبر من الأجيال الشابة منهم. إننا نتطرق إذًا للمستقبل استنادًا إلى حالة «المتغيّر المخطّط له». إننا نجعل منه «سببًا مقصودًا» مرتبطًا بالفعل الحاضر «الشخصي والسياسي»، بحيث تكون قيمته ودلالته تتناسبان طردًا مع درجة عدم القدرة على احتسابه مع مضمون التهديد. علينا الآن أن نتطرق لهذا المخطّط توصّلًا لتحديد فعلنا الحاضر وتنظيمه.

المشروعيّة: التأثيرات الجانبية [المستقراة] الكامنة

يفترض ذلك كلّه أن المخاطر قد نجحت باجتياز سيرورة اعتراف بها. تشكّل المخاطر قبل أي شيء آخر حسنات يستحسن تحاشيها، إذ **يصار إلى تأكيد عدم وجودها حتى يظهر ما يعاكس ذلك** - استنادًا إلى مبدأ يقول أنّه في حالة الشك، من الأفضل اختيار التقدّم، ما يعني القول أيضًا أنه في حالة الشك، من الأفضل لنا أن نزيح النظر. وفي الوقت نفسه يعبّر ذلك عن حالة مشروعية تتميّز بوضوح عن توزيع لا متساوٍ للثروات. إذ بالإمكان تبرير وجود المخاطر بالتأكيد **أن لا أحد رأى، ولا أحد أراد**

إنتاجها. في حضارتنا التي يطبعها العلم بطابعه، على مواقف التهديد أن تقطع مع سور المحرّمات التي تحيط بها، و«أن يصار إلى الانتقال إلى الوجود العلمي». عقب هذه السيرورة تتّخذ المخاطرة عمومًا وضعية «الأثر الجانبي الكامن» وهو تعبير يقبل بحقيقة التهديد مع تبريره له. ما لم نره بعد، لا يمكن لنا إطلاقًا أن نمنعه لقد تمّ إنتاجه بكل طيبة خاطر، وما يلي ليس إلّا نتيجة بائسة يجب التعامل معها بعد حصولها. إنّ منطق «الأثر الجانبي الكامن» يؤسّس بالواقع لشكل من تصريح أمان، أي لنوع من **القدر الطبيعي** يعتبر من نتاج الحضارة، يمكنه وفي الآن نفسه أن يعترف بالأضرار الحاصلة وأن يوزعها بطريقة انتقائية وأن يبرّرها أيضًا.

٣- المخاطر المرتبطة بطبقة معينة

يتمايز شكل ونموذج ووسائط توزيع المخاطر نسقيًا عن توزيع الثروات. هذا لا يمنع أن يكون العدد الأكبر من المخاطر قد توزّع **بشكل خاص** إن تبعًا للشرائح الاجتماعية أو للطبقات. وبهذا المعنى يتطابق مجتمع الطبقات مع مجتمع المخاطرة بشكل عريض جدًا. يظهر تاريخ توزيع المخاطر شأنها شأن الثروات، كانت خاضعة لمنطق الطبقات - إنما بشكل النقيض لها: فالثروات تتراكم من الأعلى، أما المخاطر فتتراكم من أسفل. هكذا يبدو أنّ المخاطر قد أتت **لتوطّد** مجتمع الطبقات أكثر ممّا أتت لتلغيه. فإلى جانب الشحّ في التموين يضاف الشحّ في الأمن

إلى جانب وفرة في مخاطر يجب تحاشيها، أما الأغنياء (الذين يملكون المداخيل، السلطة، الثقافة) فبإمكانهم الإجابة على ذلك **بشرائهم** الأمن والتحرّر من المخاطرة من خلال هذه الكوّة. «قانون» توزيع المخاطر هذا تبعًا للإنتماء إلى طبقة، وما يرافقه من حدة في التنابذ الطبقي من خلال تمركز الأخطار عند الفقراء والضعاف هو القانون المعمول به منذ زمن طويل وهو الساري حتى الآن في بعض الأبعاد المركزية للمخاطرة: حين يكون الإنسان غير متعلّم بما فيه الكفاية، فإن خطر تعرّضه ليصبح عاطلًا عن العمل يكون في أيامنا مرتفعًا بشكل واضح عمّا إذا كان صاحب أهلية أعلى. إنّ مخاطر التلوّث، والتعرّض للشعاع والتسمّم المرتبطة بإنجاز عمل في المؤسّسات الصناعية المعنية، هي مخاطر تتوزّع بشكل غير متساوٍ تبعًا للوظائف. إنّ المناطق السكنية المعدّة للإيجار الرخيص والتي يسكنها مجموعات من السكان أصحاب الدخل الضعيف والمحاذية لمراكز الإنتاج الصناعي، هي مناطق أكثر عرضة لمختلف المواد الملوّثة الموجودة في الهواء والماء وفي التربة. إنّ التهديد بخفض العائدات يمكن أن يستحث تسامحًا عاليًا.

مع ذلك أن يكون التعرّض للمخاطرة مرتبطًا بطبقة معينة فذلك لا يعود لفعل الفلترة وحده أو لأصحاب النفوذ الإجتماعيّين. ثم إنّ الإمكانيات والقدرات في التعامل مع مواقف تتّسم بالمخاطر واستراتيجيات مواجهة هذه المخاطر والتخفيف منها واستدراكها قد صارت بدورها موزّعة تبعًا

للعائدات ولمستوى الثقافة؟ فالذي يملك وسائل مالية كافية على المدى الطويل بإمكانه أن يحاول الخلاص من المخاطر من خلال خياره لمكان إقامته وشكل منزله (أو من خلال امتلاك مكان إقامة ثان، وإمكانية حصوله على فرص إلخ). ينطبق الأمر نفسه على الغذاء وإمكانية الوصول إلى الثقافة والعلاقة مع الغذاء والمعلومة المترتبة عن ذلك. فحين يكون المرء صاحب مال وفير، فهو لن يستهلك إلّا بيضًا باضته «دجاجات سعيدة» ولن يأكل أوراق خس إلّا من «رؤوس خس سعيدة». تتيح الثقافة وكذلك العلاقة الحساسة مع المعلومة تبنّي سلوكات جديدة واتّخاذ استراتيجيات وقاية جديدة. بالإمكان الإستغناء عن عدد معيّن من المنتجات (كبد البقر المسنّ على سبيل المثال، حيث يكون معدل الرصاص فيها عاليًا بشكل خاص)، وتبنّي تقنيات غذائية معلنة ليصار لتنويع الوجبات الغذائية الأسبوعية بما يتيح إلغاء، وإكمال وتعديل وجود المعادن الثقيلة في الأسماك المستوردة من بحر البلطيق من خلال المواد السامّة الموجودة في لحم الخنزير وفي الشاي على سبيل المثال (أو ربما ازدادت حدة؟). فالمطبخ والغذاء يتحوّلان حينئذ إلى نوع من الكيمياء المضمرة في الغذاء، إلى نوع من مطبخ سموم يكون الهدف بعده تحقيق تخفيف فعل المواد الضارة. مع ذلك لا بدّ من الحصول على معارف على جانب من الأهمية للتوصّل من خلال «التقنيات الغذائية» على الصعيد الشخصي لتجنّب زيادة إنتاج المواد الملوّثة والسامة في الكيمياء والزراعة. ومن المحتمل أنّه من خلال ردّة الفعل على المعلومات التي تنذر بخطر حول

حوادث التسمّم التي تنشرها الصحافة والتلفزيون، أن ينتهي الأمر بالتوصّل إلى سلوكات غذائية وأنماط حياة «غير كيميائية» تتمايز تبعًا للشرائح الاجتماعية. وعند الناس أهل الاختصاص، أصحاب الدخل المرتفع «الواعين لغذائهم» فإن هذا السلوك «الذي لا يقبل الكيمياء» اليومي (الذي يثبت في ذهن المستهلكين كما لو كان فرعًا موازيًا من الصناعة الكيميائية، على أوراق التغليف الخاصّة) من الغذاء إلى المسكن إلى المرض وأوقات الفراغ (وهذا ما حدث). بالإمكان بشكل عام أن نضع فرضية تقول إنّه من خلال هذه العلاقة المنعكسة وهذا التعامل المالي القوّي مع المخاطر قد ثبّت اللّامساواة الاجتماعية القديمة على مستوى **جديد**. مع ذلك فإنّ هذه الفرضية لا تطال أبدًا صلب منطق توزيع المخاطر.

بقدر ما تزداد مواقف المخاطرة حدّة، فإن طرق الاتّقاء الخاصّة وإمكانيات التعويض الخاصّة تصبح أكثر حصرًا، هذا في الوقت الذي تزداد فيه انتشارًا. إنّ كثافة المخاطر وعدم إمكانية التملّص منها وغياب ردّة الفعل السياسية وإنتشار الوسائل الخاصّة لمحاشاة هذه المخاطر وبيعها أمور **تكيّف نفسها بشكل متبادل**. في حالة **بعض** المنتجات الغذائية، قد يكون لهذه الاستراتيجيات الصغيرة بعض الفاعلية؛ أما ما إن يتعلّق الأمر بالإمدادات المائية، فإن مختلف الأوساط الاجتماعية ستكون مرتبطة بشبكة واحدة وبعينها؛ وحين ننظر إلى «الغابات التي تحوّلت إلى هياكل» في «الريف العجيب» الواقع بعيدًا عن المواقع الصناعية، يصبح

واضحًا لدينا أن حواجز الطبقات قد سقطت بدورها طالما أن الأمر يتعلّق بالهواء الملوّث الذي نتنفّسه جميعنا. في سياق كهذا تصبح إجراءات الوقاية الفاعلة بحق قائمة في أن **لا** نأكل، **ولا** نشرب، **ولا** نتنفّس. وهذا لا يساعدنا إلّا بشروط. إذ نحن نعلم، ماذا يحلّ بالحجارة وبالجثث في الأرض.

٤- عولمة المخاطر ذات الطابع الحضاري

بالإمكان تلخيص ذلك بصيغة: الشحّ تراتبي، أما دخان المصانع فهو ديموقراطي. مع إنتشار المخاطر المرتبطة بالتحديث - ومع الأخطار النازلة بالطبيعة والصحّة والغذاء إلخ - تصبح الفوارق والحدود الاجتماعية نسبية. مع ذلك بالإمكان القول إنّ المخاطر تمارس **موضوعيًا** أثرًا **مساواتيًا** داخل المحيط الذي تدور فيه ووسط من هم عرضة لها. وهنا بالضبط مكمن قوّتها السياسية الجديدة. بهذا المعنى لا يمكن لمجتمعات المخاطرة **أبدًا** أن تكون مجتمعات طبقات؛ لا يمكننا أن نتفهّم مواقف الخطر بوصفها مواقف طبقات، كما لا يمكن فهم صراعاتها كما لو كانت صراع طبقات.

يصبح ذلك أكثر وضوحًا إذا ما تطلّعنا إلى تفصيل خاص، رسيمة التوزيع الخاص للمخاطر بعلاقتها مع الحداثة: فهي تتميّز **بميل محايث للعولمة**. يترافق الإنتاج الصناعي مع عالمية تهديدات مستقلّة عن مكانها الأصلي: ففي الممارسة تربط السلاسل الغذائية كل الكائنات البشرية الموجودين على الأرض.

إنّها تجتاز الحدود. ودرجة الحوامض في الهواء لا تصيب المنحوتات والأعمال الفنيّة وحسب، بل هي فرضت ومنذ وقت طويل الحدود الجمركية الحديثة. ففي كندا تعتبر البحار مشبّعة بالأمطارالحاملة للحوامض، والغابات آخذة بالموت حتى في أقصى النقاط الشمالية من البلدان الأسكندينافية.

هذا الميل للعولمة يفتح الباب على مواقف التعرّض للمخاطرة، صحيح أنها عامّة لكنها تفقد أيضًا خصوصيتها. فحيث يصبح كل شيء تهديدًا، لا نجد، إذ جاز لنا القول، شيئًا خطيرًا. وحين يصبح من الصعوبة بمكان التخلّص من المخاطرة، فمن الأفضل أن لا نفكّر بها على الإطلاق. على المستوى الخاصّ، كما على المستوى العامّ بإمكان قدرية أنصار البيئة الرؤيوية (تتعلّق بنهاية الزمان) أن تجعل كفّة الميزان تميل في **هذا** الاتّجاه أو **ذلك**. بكل الأحوال لا يعتبر الفعل فعلًا يرتبط بيومنا. ربّما لا نستطيع دائمًا وفي كل مكان الاستدلال على وجود المبيدات الطاغي إلّا من «كأس نبيذ أبيض»، أو من الحشرة نفسها.

أثر الخشبة التي ترمى فتعود إلى صاحبها (المرتدة)

نجد في العولمة نموذج توزيع للمخاطر اللّازمة لها، وهي مع ذلك متميّزة عنها، إذ ينطوي هذا النموذج على شحنة متفجّرة ذات أهمية على الصعيد السياسي: ينتهي الأمر بالمخاطر، آجلًا أو عاجلًا ببلوغها من أنتجها أو من استفاد منها. يتميّز شكل انتشار المخاطر بما يعرف بأثر «المرتدة»: فإزاء المخاطر لن يكون

الأغنياء ولا الأقوياء في أمان. «فالآثار الجانبية الكامنة» التي جرى الحديث عنها ستعود، بفعل أثر الرجوع، لتضرب مراكز الإنتاج. إذ أن من بوسعهم فعل سيرورة التحديث هم بدورهم من المتورّطين بطريقة واضحة وجد واضحة في موجة الأخطار التي يتسبّبون بها والتي يستفيدون منها أيضًا. يمكن لهذه الظاهرة أن تتّخذ أشكالًا مختلفة.

لنعد إلى مثالنا عن الزراعة. ارتفع معدل استخدام الأسمدة الكيميائية بين عام ١٩٥١ و١٩٨٣ من ١٤٣ كلغ إلى ٣٧٨ كلغ في الهكتار، وارتفع حجم استخدام المبيدات والمنتجات الكيميائية في **ألمانيا الاتّحادية** من ٢٥٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠ طن بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٣. إزداد إنتاج الهكتار أيضًا، ولكن بمعدل أقل. إذ تضاعف الإنتاج بالنسبة إلى الحبوب وإزداد بنسبة ٢٠٪ بالنسبة إلى البطاطا. ما نلاحظه إذًا هو ما يلي: زيادة أقل - من المعدل في الغلة، مقارنة باستخدام الأسمدة والمواد الكيميائية، وزيادة أكثر - من المعدل في الأخطار الطبيعية الملموسة والمؤلمة حتى للفلاحين أنفسهم: إحدى ميّزات هذا التطوّر المقلق الأكثر إثارة تتمثّل بإنخفاض عدد الأنواع البرية النباتية والحيوانية. و«اللائحة الحمراء» التي تعلن عن «لائحة الوفيات» الرسمية التي تعدد هذه الأنواع المهدّدة ما زالت آخذة بالتمدّد. «٥١٩ نوعًا من أصل ٦٨٠ نوعًا نباتيًا» موجودة في المراعي مهدّدة بالإنقراض. كما أننا نشهد نقصًا واضحًا في كمية أنواع الطيور التي يرتبط وجودها بالبرّية، مثل البجع الأبيض، والزقزاق [طير يبشّر بالمطر]، والأبو

بليق؛ ففي **بافاريا** على سبيل المثال تمّ إطلاق «برنامج لحماية الطيور في البرّية»، في محاولة لإنقاذ آخر ممثّلي هذه الأنواع. وأكثر الطيور تعرّضًا للإنقراض هي التي تعشّش في الأرض، أي تلك التي تجد نفسها على طرفي السلسلة الغذائية، مثل سباع الطير (الجوارح)، والبوم واليعاسيب، وكذلك الأنواع التي تستهلك حصريًا غذاءًا صار نادرًا بالنسبة إليها، مثل الحشرات الكبيرة، أو رحيق أزرار الزهور المتوفّرة في زمن نموّ النباتات (تقرير الخبراء، ص٢٠) بذلك تتحوّل «الآثار الكامنة غير الخاضعة للرقابة» أول الأمر إلى نتائج مرئية تهدّد حتى مراكز الإنتاج التي كانت الأصل في وجودها. من هنا يخضع إنتاج المخاطر المرتبطة بالتحديث إلى مبدأ السلاح الذي يرتدّ إلى مطلقه. لا تكتفي الزراعة الصناعية الكثيفة التي شجعت سياسة الدعم عليها والمقدّرة بالمليارات بتصعيد كمية الرصاص في حليب الأم وفي أعضاء الطفل بشكل فظيع وحسب، بل إن ذلك يفجّر وبطرق مختلفة قاعدة الإنتاج الزراعي الطبيعية بحدّ ذاتها: تخف خصوبة الأرض، نشهد اختفاء حيوانات ونباتات يعتبر وجودها ضروريًا، كذلك تتضاعف مخاطر تآكل الأرض.

هكذا، يمكننا تعميم أثر التهديد هذا ومنطقه الإجتماعي الدائري: فيما يخصّ المخاطر المرتبطة بالتحديث، سنصل آجلًا أو عاجلًا إلى **وحدة تجمع القتلة مع الضحايا**. يبدو ذلك بديهيًا بالنسبة إلى ما هو الأسوأ، ولعلّ التفجير الذرّي من أقدم الحالات دلالة: فالإنفجار يقضي أيضًا على من يقوم بالهجوم. لذلك نرى

بوضوح أن الأرض قد أصبحت بمثابة المقعد الذي يقذف من الطائرة، وهو لا يميّز بين غني وفقير، أبيض أو أسود، بين جنوب وشمال، غرب وشرق. لكن الأثر لا يكون موجودًا إلّا لحظة وجوده، وهو لن يكون موجودًا بعد ذلك، لأنه لن يكون لأي شيء وجود بعده. هذا التهديد الذي يحمل رؤيا قيامية لن يترك آثارًا محسوسة في آن تهديده (راجع: Günther Anders, 1983).

يختلف الأمر في حالة وجود الأزمة الإقتصادية فهذه بدورها تفجّر الأسس الطبيعية والإقتصادية في الزراعة، ما يجعل السكّان في مجملهم عرضة لخطر إنحسار التموين. هنا أيضًا، تطال النتائج المحسوسة لا الطبيعية وحسب، بل بورصة الأغنياء وصحّة الأقوياء. على الناس الذين بلغوا درجة من المعرفة، أيًّا كانت حساسيتهم السياسية أن ينصتوا بشكل جيد لهذه الخطابات المقلقة والحاملة لرؤيا قيامية.

خفض قيمة البيئة وانتزاع حق ملكيتها

لا يتّخذ أثر ردّ السهم إلى ضاربه بالضرورة شكل تهديدات مباشرة تجعل الحياة في دائرة الخطر؛ بل قد ينعكس ذلك بإزاحة المال والإرث والمشروعية. لا يؤثّر ذلك، وبفعل الارتداد المباشر على الفرد الوحيد الذي كان المسبب الأول. إنه أثر يعمّم، ويساوي العالم كلّه في الإصابة بالسوء: إنّ اختفاء الغابة لا يؤدّي فقط إلى انقراض أنواع بكاملها من الطيور، بل يؤشّر على تدني قيمة الإرث الحرجي والزراعي الاقتصادية. يخفض سعر الأرض في الأماكن التي يشيّد فيها مفاعل نووي أو معامل للطاقة

الحرارية. ثم إنّ المناطق المدنية والصناعية والطريق السريع وشرايين المواصلات تسهم في تلويث الأرض المحيطة بها. حتى لو استمرّ الجدل قائمًا حول نسبة الأرض المصابة بالتلوّث جرّاء هذه الإنشاءات، وبأنها لا تتجاوز ٧٪ من مساحة **ألمانيا الاتّحادية** أو قد نصل إلى هذه النسبة عمّا قريب، فإنه قد بات واضحًا أنه لم يعد بالإمكان استغلال هذه المناطق زراعيًا. المبدأ واحد: لقد فقدت الملكية قيمتها وما نشهده ليس إلّا ظاهرة «**انتزاع ملكية بيئيّة**».

بالإمكان تعميم هذه الظاهرة. تلعب الأضرار والتهديدات التي ترمي بثقلها على الطبيعة والمحيط، والبيانات التي تشير إلى معدّلات التلوّث في السلع الغذائية والأدوات التي تستخدم بشكل دائم، وما سوى ذلك: بل إن الحوادث الكيميائية وحوادث التسمّم في المفاعلات الحاصلة أو الممكنة، كل ذلك يلعب دورًا بطيئًا كان أو سريعًا يسهم في نزع حقّ الملكية والتقليل من قيمة الإرث. وبمضاعفة المخاطر المرتبطة بالتحديث يصار إلى الإلتزام يومًا بعد يوم - وفي حركة متواصلة بطيئة وسريعة، تزيّنها أحيانًا التفاقمات الكارثية - **بسياسة مستقبل أرض لا قابلية للعيش عليها**. فالخطر نفسه الذي تمّت محاربته تحت اسم «الخطر الشيوعي» قد تحقّق وإن بشكل آخر من خلال مجمل الممارسات الفردية، ومن خلال فجوة الطبيعة الموبؤة. وفيما يتجاوز الحروب الدينية الإيديولوجية على حلبة حظوظ السوق، فإن كل واحد يدير ضد الآخر سياسة «الأرض المحروقة»، وبفعالية رهيبة، ولكنها

فعالية لا تدوم بنجاح إلّا فيما ندر. لا هم بعد ذلك أين يكون التلوّث أو ما يعتبر تلوّثًا، فالتمييز لا دلالة له إلى حدّ بعيد بالنسبة لانحدار القيمة الاجتماعية والاقتصادية لما هو خير. حتى في حال الاستمرار في حقّ الامتلاك، فإن ذلك سيكون عديم الفائدة ولا قيمة له. في حالة «نزع الملكية البيئية»، سنكون **بصدد نزع ملكية إجتماعية واقتصادية تتناسب مع استمرارية الملكية القانونية.** ينطبق ذلك على السلع الغذائية كما ينطبق على الهواء والأرض والماء. وينطبق أيضًا **على** كل ما يعيش داخل هذه الأمكنة، ولكنه ينطبق بشكل خاص على كل من يعيش **داخل** هذه الأمكنة. إنّ تعبير «تلوّث مكان السكن» يُظهر بوضوح أنّ كل ما يشكّل نمط معيشنا اليومي كناس متحضّرين يمكن أن يكون قد دخل ضمنيًا ضمن ما نقوله.

إن الفكرة الأساس الكامنة خلف ذلك كله فكرة بسيطة جدًا: إن كل ما يتهدّد الحياة على هذه الأرض يهدّد المصالح أيضًا - إن فيما يتعلّق بمصالح الملكية أو الاتّجار - ومصالح الذين يعيشون من تحوّلات البضائع والسلع الحياتية. ما نشهده هو ظهور **تناقض** فعلي يتعزّز باستمرار: إذ نجد من جهة مصالح ترتبط بالربح ومصالح تتعلّق بالملكية، وهي ما تعمل على تقدم سيرورة التصنيع، ومن جهة أخرى النتائج بأخطارها المختلفة المترتبة عن هذه المصالح والتي تهدّد الإرث والأرباح على السواء (هذا دون أن نذكر بالطبع الإرث والربح الذين يشكلان الحياة بحدّ ذاتها).

في حالة وقوع حادث في مجمع نووي، أو وقوع كارثة

كيميائية، وسط حضارة متقدّمة كما هي الحال عندنا، فإننا سنرى على الخرائط «مناطق بيضاء» جديدة تشير إلى أنصبة تذكارية تشير إلى من قام بتهديدنا. أمّا فيما يخصّ المواد السامة وإفراغ الفضلات السامة التي نكتشف وجودها بطريقة مفاجئة، فهي تُحوّل بدورها الحواضر السكنية إلى «حواضر - **مطامر لنفايات سامّة»**، وتحوّل الريف إلى **لا** - ريف. بل إنّنا نشهد وجود أشكال من هذه التحوّلات أقل فشلًا، أو أقله غير مرئية فالأسماك التي تستخرج من البحار الملوّثة لا تضر بالمستهلكين فقط، بل هي تهدّد **وللأسباب عينها**، العديد من الأشخاص الذين يعتاشون **منها**. حين نشهد حصول دخان يشكّل ضبابًا في مكان ما، فإن الريف يصبح ميتًا **لوقت طويل** وبذلك تتحوّل العديد من المناطق الصناعية وبكاملها إلى مدن أشباح. إنّه أثر السلاح المرتدّ إلى مطلقه: إن دواليب الصناعة التي كانت السبب في ذلك كلّه تتوقّف بدورها. وليست الصناعة هي التي تتوقّف فقط. **إنّ دخان المصانع لا هم له أن يعرف من هم المسؤولون**. بل هو دخان يعمّم ويمهّد كل شيء دون أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المنشآت تنتج هذا الضباب الدخاني أو لا. من هنا لا يمكن أن نستخدم هذا الضباب مادة دعائية أكيدة عن الأماكن التي تقوم فيها العلاجات بالمياه المعدنية. إنّ ذلك لا يدخل في حساب الربح على الإطلاق. إنّ الإلزام القانوني بإعلان معدلات التلوّث المرتفعة في الهواء (كما هو الحال بإعلان حرارة المياه والهواء) سيؤدي وبسرعة إلى قيام إدارة أماكن المعالجة والصناعة السياحية للنضال بحيوية من أجل

سياسة فاعلة في مقاومة التلوّث - علمًا أنها كانت من مناصري سياسة مناهضة لتعريف المخاطر.

حالات المخاطر ليست حالات الطبقات

هكذ ا يطلق تعميم المخاطر المرتبطة بالتحديث دينامية اجتماعية لا يمكن فهمها أو تفهمها باستخدام عبارات تشير إلى الطبقات. إنّ الملكية تنطوي على عدم - الملكية، فتؤسّس إذًا لعلاقة متوترة وصدامية يمكن أن يتكوّن في إطارها وأن تتثبت هوّيات اجتماعية متكاملة باستمرار - «وتطال من هم فوق، ونحن الذين تحت -» أمّا الأمر فهو مختلف بالنسبة للمواقف المرتبطة بالمخاطر. حين تكون المخاطر مما يمسّنا، نجد أنفسنا في الموقع الصعب، لكن ذلك لا يعفي من هم غير معنيّين بهذه المخاطر من شيء. أن يكون المرء معنيًا بالمخاطر أو لا، هذان أمران لا يتقاطبان في حقيقتهما الملكيّة واللاملكيّة. واستعادة منّا لهذه المقارنة: لا وجود «لطبقة» من عدم المتعرّضين للمخاطر تقابلها الطبقة المكوّنة من المعرضين. إنّ «طبقة» الذين تعرّضوا للمخاطر هي طبقة تتعارض مع طبقة الذين لم يتعرضوا حتى الآن للمخاطر، ليس إلا. إنّ ظاهرة تضخّم معايير السلامة المتسارعة ستدفع بدورها أولئك «المحظيين» (إن بالصحّة أو بالرفاهية) للوقوف في صف المتهالكين على «وجبات الفقراء» وعلى صناديق الضمان الإجتماعي، وسنراهم غدًا في عداد المنبوذين، العاجزين، والمشوّهين. إنّ عجز السلطات عن اتّخاذ قرار تجاه الفضلات الملوّثة الفضائح المتعلّقة بالفضلات السامة وإنهيار كتلة

المسائل القانونية المتعلّقة بالمسؤوليات والتعويضات، والتي لا بدّ أن تعلن في هذا الإطار تعلن لغة واضحة. قد لا يكون المرء معنيًا بالمخاطرة ويجد بعد ذلك نفسه متعرضًا لها بطريقة لا تقبل الإنعكاس بين ليلة وضحاها. إنّ الصراعات المتولّدة عن المخاطرة المرتبطة بالحداثة هي صراعات تحصل **لأسباب نسقية** تتوافق مع محرك التقدّم والربحية. تتعلّق هذه الصراعات بمدى توسّع التهديدات وانتشارها، وعلى المطالبات بالتعويض و/أو بالتغير الجذري لسير الأمور التي تترتب عنها. إنّ الرهان الحاصل هنا ينحصر بالسؤال حول مدى استمراريتنا في الإفراط باستغلال الطبيعة (من ضمنها طبيعتنا)، وبالترابط مع هذا السؤال لا بدّ أن نسأل ما إذا كان ثمّة معنى ممكنًا بعد لمفاهيم مثل «التقدّم» و«الإزدهار»، و«النموّ الاقتصادي» و«العقلانية العلمية». بهذا المعنى، إن الصراعات التي تتفجّر هنا تأخذ **شكل حروب دين حضارية** لا بدّ من الاختيار فيها من أجل الطريق الصحيح نحو الحداثة. فعلى أكثر من صعيد تتشابه هذه أكثر فأكثر مع الحروب الدينية في العصر الوسيط أكثر مما تتشابه مع صراعات الطبقات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ثمّ إن الأضرار والمخاطر الناجمة عن التصنيع لا تحترم إطلاقًا حدود الدول. إذ ينتهي بها الأمر بتعليق حياة الأعشاب في غابة من غابات **بافاريا** بفعالية اتّفاقية تعقد حول الصراع الدولي ضد التلوّث. من الاستحالة بمكان أن يتمّ النجاح على الصعيد الوطني وحده، نظرًا لما لحركة المواد الملوّثة من ميزة **فوق** -

وطنية. لذلك لا بدّ بعد الآن من إدخال تمييز إضافي بين البلدان الصناعية تبعًا لوظيفة «**معدلاتها الوطنيّة في بث الملوّثات والتعامل معها**». بعبارات أخرى إننا نشهد ولادة عدم مساواة دولية بين مختلف الدول الصناعية على مستوى الملوثات «الناشطة»، «المتوازنة»، و«السلبية». أو لنقل الأمور بوضوح أكثر، بين «البلدان الوسخة»، وتلك التي تتنفّس هواء ملوثًا، التي تسبح في تلوّث الآخرين وعليها أن تدفع ذلك على حساب موتاها وعلى حساب التخلّي عن ملكياتها وانخفاض قيمتها. ولاحقًا على الجماعة الاشتراكية في «البلدان الشقيقة» أن تخضع بدورها لهذا التمييز والطاقة/ مقدرة الخلافيّة التي يحويها.

وضعية التهديد بوصفها قدرًا

إنّ الصفة فوق القومية للمخاطر المرتبطة بالحداثة قد جعلت المخاطر قليلة المرونة، ثم إن حالة انتشارها قد صارت موازية لهذه الصفة. إنها مخاطر غير مرئية، ما يجعلها خارج دائرة اتّخاذ القرار أقلّه بالنسبة إلى المستهلك. الأخطار «منتجات طفيلية»، يمكن لنا أن نبتلعها أو أن نتنفّسها في **الوقت نفسه** مع أشياء أخرى. إنها بمثابة «**ركّاب الظلّ**». **في الاستهلاك السوي**. فهي تسافر مع الهواء ومع الماء. وبإمكانها أن تكون حاضرة في أي مكان، وبإمكانها أن تتماثل مع السلع الضرورية لاستمرارية بقائنا على قيد الحياة، - الهواء الذي نتنفّس، والغذاء الذي نأكل، واللباس الذي نلبس والمكان الذي نسكن فيه إلخ -، تشكّل هذه جميعًا مساحات حماية تخضع لرقابة صارمة في العالم الحديث.

خلافًا للثروات المغرية، والتي قد تكون منفرة أيضًا، والتي علينا دائمًا أن نقوم إزاءها بخيار ما، أن نبرم شراء، أو نتّخذ قرارًا فإن المخاطر والمواد الخطرة تتداخل في كل مكان بشكل مضمر وبهدوء دون أن نطلب منها شيئًا (!). وبهذا المعنى فهي تدخل نمط حضور جديد، «من الحضور الحضاري للمخاطرة».

يذكّرنا هذا الموقف وعلى أكثر من صعيد **بالقدر السائد في العصور الوسطى بالإرتقاء إلى دولة**. ما وجد بعد ذلك كان نوعًا من **قدر الكائن المهدّد وذلك من خصوصية الحضارة المتقدّمة**، وكأنّه موجود منذ الولادة بحيث لا يمكن الإفلات منه بأي عمل كان، مع «فارق ضعيف» إلى حدّ ما (فارق صغير مقارنة بالنتائج الكبيرة) وهو أنه علينا جميعًا أن نواجه هذا القدر.

في الحضارة المتطوّرة التي يطيح وجودها **بالأماكن المقرّرة**، يتاح للناس القيام بخيارات معيّنة، والتحرّر من إلزامات الطبيعة، لذلك نرى وجود استحضار جديد للخطر، استحضار شامل، عالمي، يصعب علينا مواجهته بتحقيق خيارات فردية، ذلك أنه قد صار من الصعب فصل المواد الملوّثة والسامة عن الطبيعة، وقد امتزجت هذه أيضًا مع أفعال الحياة الثانوية في العالم الصناعي. إنّ تجربة التعرّض للمخاطرة، **غير الخاضعة للخيار**، تفسّر وفي قسم كبير منها الصدمة، والغضب القوي، و«الشعور بعدم الارتياح - للمستقبل»، ما تتميّز به ردود الفعل النقدية والمتعدّدة تجاه آخر مكتسبات الحضارة التقنية التي أسهم الناس فيها رغمًا عنهم: هل من السهولة بمكان أن نقيم مسافة نقدية تجاه ما لا

يمكن التخلّص منه وهل بالإمكان الاحتفاظ بها؟ وهل يشكّل **السبب الوحيد** المتمثّل في عدم وجود مهرب، حجة لرفض المسافة النقدية والركون إلى ما لا يمكن تحاشيه بسخرية، باستخفاف، بلا مبالاة أو بالتهليل؟

لا مساواة عالمية جديدة

إنّ سيرورة الاختلاف العالمي لمواقف التهديد لا يجب أن تخفي عنا وجود لا مساواة اجتماعية **جديدة** حتى **في قلب التعرّض** للمخاطرة **بالذات**. تظهر هذه اللامساواة أساسًا حيث **تتقاطع** مواقف الطبقات ومواقف المخاطرة على المستوى العالمي: تسكن بروليتاريا مجتمع المخاطرة العالمي عند أقدام نوافذ المصانع إلى جانب المصافي والمصانع الكيميائية في مراكز العالم الثالث الصناعية. «فالكارثة الصناعية الأكبر في التاريخ» (Der Spiegel)، الغيمة السامّة التي غطّت المدينة الهندية **بوبال**، قد رسخت هذه الفكرة في وعي الرأي العام الدولي. تركّزت صناعات المخاطرة في البلدان ذات الأجور المنخفضة ولم يكن ذلك صدفة. فالفقر المدقع والمخاطرة القصوى يتجاذبان نسقيًا كالمغناطيس. في محطة فرز توزيع المخاطرة، تحظى المحطات الواقعة في «الأقاليم المعزولة من البلدان المتخلّفة» بشعبية كبيرة. **وعلى المرء أن يكون على درجة من السذاجة للاعتقاد بأنّ المراقبين المسؤولين لا يتصرّفون عن سابق معرفة بالأسباب**. ومن المعروف أن سكّان المناطق الذين يعانون من البطالة (!) يبدون «درجة تسامح مرتفعة جدًا» إزاء التقنيات «الجديدة» (التي تخلق أماكن عمل).

نشهد ذلك بوضوح على المستوى الدولي: فالتّعس المادّي والتعامي عن المخاطرة أمران مترابطان. قدّم أحد الخبراء الألمان المختصّين بالبيئة تقريرًا حول سوء التعامل مع المواد السامة، لا سيما في سيريلانكا: «هناك يصار لذر الـDDT باليد، يصبح لون الناس أبيض كالبودرة». وفي **ترينيداد**، وهي من جزر **الأنتيل** (عدد السكان ١,٢ مليون نسمة). تمّ عام ١٩٨٣ إحصاء ما مجموعه ١٢٠ حالة وفاة بسبب استخدام المبيدات. جاء على لسان أحد المزارعين: «إذا لم نشعر بالمرض بعد رش المبيدات، فذلك يعني إننا لم نرش بما فيه الكفاية» (Der Spiegel، العدد ٥٠/ ١٩٨٤، ص١١٩).

يعتبر هؤلاء الناس أن التجهيزات المعقّدة في المصانع الكيميائية مع مداخنها العملاقة وخزاناتها من رموز النجاح الثمينة. أما ما تسبّبه من تهديد بالموت فيظل أمرًا غير مرئي. إذ يعتبرون أن السماد والمواد القاتلة للأعشاب الطفيلية وللحشرات فهي قبل أي شيء آخر علامة على القضاء على الشقاء المادي. إنها شروط إمكانية «الثورة الخضراء» التي - وبدعم منظّم من الدول الغربية المصنّعة - قد ضاعفت من إنتاج المواد الغذائية بما يقدر ما بين ٣٠٪ أو ٤٠٪ في بعض بلدان آسيا وأميركا اللاتينية في العقود الأخيرة. أن يصار كل عام «إلى رش مئات آلاف الأطنان من مبيدات الأعشاب الطفيلية على حقول القطن والأرز ومزارع التبغ والثمار «(المرجع السابق ص ١١٩) فذلك من الأمور التي يصار لتحملها نظرًا للنجاح الملموس الذي تحقّق. **فبدون**

الاستخدام الكثيف للمواد الكيميائية، ينخفض مردود الحقول، وتبتلع الفطريات والحشرات جزءًا من المحاصيل، **باستخدام** الكيمياء تستطيع بلدان الأطراف الفقيرة أن تغطّي حاجاتها الغذائية، وهي بذلك تكتسب حدًا أدنى من الاستقلالية تجاه محتكري السلطة في العالم الصناعي. والمصانع الكيميائية الموجودة فيها تعزّز الانطباع بالاستقلال في الإنتاج وبالحرّية نسبة إلى الواردات المكلفة. يشكّل الصراع ضد الجوع ومن أجل الاستقلالية اللافتة الحامية التي تتستر المخاطر خلفها، وهي مخاطر لا تدرك بكل الأحوال، أو هي تكبت أو يقلّل من أهمّيتها، فهي إذًا ممكنة وموزّعة ويصار إلى ردّها إلى البلدان المصنعة عبر سلسلة توزيع المواد الغذائية.

تعتبر تعليمات الوقاية والأمان قليلة التطوّر وحيث وجدت فهي في غالب الأحيان ورقة مهملة. و«السذاجة الصناعية» التي يتمّتع بها سكان الأرياف الذين يجهلون غالب الأحيان القراءة والكتابة، والذين لا يرتدون بالطبع ألبسة واقية لهي بيد المقاولين ورقة رابحة: إنّها سذاجة تسمح بخطاب شرعي عن العلاقة بالمخاطرة التي يصعب الدفاع عنها في البلدان المصنعة حيث الناس أكثر وعيًا بالمخاطر. هي سذاجة تتيح لهم تحرير تعليمات الأمان والحث على احترامها مع العلم المسبق أنها تعليمات غير قابلة للتطبيق. وبهذه الطريقة يحافظون على «نظافة أيديهم» وبإمكانهم بكل طيبة خاطر نسبة المسؤولية في الوفيات ووقوع الحوادث إلى «تعامي السكان عن المخاطر» الأمر الذي يعود

برأيهم إلى اختلاف في النظام الثقافي. في حالة وقوع الكوارث بالإمكان استغلال كفاءات البلدان الفقيرة ومصالحها بهدف تسخيف مدى اتّساع النتائج وإخفائها. تجذب شروط الإنتاج المناسبة حاليًا والخالية من إلزامات التشريع المؤسّسات الصناعية شأن المغناطيس. تتمازج هذه الشروط مع مصالح البلدان الخاصّة التي ترغب في مكافحة الشقاء المادي وتحقيق استقلالية الدولة، لينتهي بها الأمر بتشكيل مزيج متفجّر بالمعنى الفعلي لهذه الكلمة: **إنّنا نكافح ضد تنين الجوع بالاستجارة إلى رفع عدد المخاطر**. تتركّز صناعات المخاطر أكثر تهديدًا في بلدان الأطراف الفقيرة. وإلى فقر العالم الثالث تضاف حدة طاقات التدمير المتأتية عن صناعة المخاطر المتطوّرة. والصور والروايات التي وصلت من **بوبال** ومن أميركا اللاتينية تتحدث عن نفسها بلغتها الخاصة.

فيلا باريسي

في **البرازيل** تقع أكثر المناطق تعرضًا للتلوّث الكيميائي في العالم... حيث يضطر السكان وفي كل سنة، سكان بيوت الصفيح تجديد سقوف منازلهم حيث يسهم المطر المشبّع بالحوامض بتآكل ألواح التول. ومن يعيش في هذه المساكن لبعض الوقت يصاب بالدمل، ويصبح الجلد «مثل جلد التمساح الأميركي (قاطور) كما يقول البرازيليون. أما أكثر السكان تعرضًا فهم سكان **فيلا باريسي**. وهو حي من الصفيح يسكنه ١٥٠٠٠ نسمة، حيث يسكن معظمهم بيوتًا صغيرة متواضعة جدًا مكوّنة من

الحجارة الرمادية. ففي هذا الحي يصار لبيع الأقنعة المضادة للغازات في المحلات والمخازن الكبرى. يعاني معظم الأطفال من الربو والالتهاب الرئوي وأمراض الجهاز التنفّسي والطفوحات الجلدية.

في **فيلا باريسي** يمكن للمرء أن يتوجّه بسهولة إلى مصدر الرائحة ففي زاوية من الشارع نجد مجرورًا فائضًا، وفي زاوية أخرى نجد ساقية من الوحل الأخضر تسيل. رائحة نتنة تشبه رائحة ريش دجاج محترق ترمز إلى اتجاه مصنع الصلب، والرائحة التي تشبه البيض النتن ترشد إلى المصنع الكيميائي. وميزان قياس التلوّث الذي أقامته السلطات في المدينة قد انتهى العمل به بعد سنوات من وضعه والأرجح أنه لم يكن على مستوى التلوّث الحاصل.

بدأت قصّة الجماعة الأكثر تلوّثًا في العالم عام ١٩٥٤، حين قرّرت الشركة النفطية البرازيلية Pegropas أن تقيم مصفاتها على المستنقع الساحلي. سرعان ما انضمّت إليها شركة Cosipa أكبر مجموعة برازيلية منتجة للصلب، ثم تبعتها شركة Copegras، وهي شركة أميركية - برازيلية لإنتاج السماد، إلى جانب شركات متعدّدة الجنسية مثل فيات، **Dow chemical** و**Union Carpide**. إنّها مرحلة توسّع الرأسمالية البرازيلية. وتدعو الحكومة العسكرية المؤسّسات الغربية لإنتاج مواد ملوّثة. «بإمكان البرازيل الاستمرار باستيراد التلوّث» هذا ما تباهى به وزير التصميم **باولو فيلوسا** عام ١٩٧٢، في العام الذي سبق مؤتمر **ستوكهولم** حول البيئة. إذ

اعتبر أن التلوّث البيئي الوحيد الموجود في البرازيل كان الفقر.

«إن أسباب الأمراض الرئيسة هي سوء التغذية، الكحول والسجائر»، هذا ما أعلنه الناطق باسم شركة Pegropas. فالناس الذين يصلون من **كوباتاو** (Copatao) يصلون مرضى، هذا ما أعلنه أيضًا **باولو فوغيرورو**، مدير شركة Union Carpide، وحين تزداد حالتهم تفاقمًا يلقون بالأخطاء علينا. وهذا مناف للمنطق بسهولة وبكل بساطة. فمنذ عامين يحاول حاكم **ساو باولو** إدخال هواء جديد على المناطق الأكثر تلوثًا في **كوباتاو**. إذ طرد ثلاثة عشر موظفًا من إدارة البيئة، لتساهلهم، ووضع حواسيب تقوم بالسهر على معدلات انتشار الملوّثات. إلّا أن قيمة العقوبة المتدنية (بضعة آلاف من الدولارات) فلم تكن لتقلق المتسبّين بالتلوّث.

حلّت الكارثة في ٢٥ شباط من هذه السنة فبسبب الإهمال في شركة باغروباس، إندفع ٧٠٠,٠٠٠ ليتر من البترول على المستنقع الذي تقوم عليه بيوت الصفيح المشدودة بأوتاد فوق المياه في فيلا سوكو. وبما لا يتجاوز الدقيقتين اندلع حريق هائل في مدينة الأكواخ البرازيلية. قضى أكثر من ٥٠٠ شخصًا نحبهم احتراقًا. ولم يتمّ العثور على جثث الأولاد الصغار. «بكل بساطة، لقد إستهلكتهم الألهبة المتصاعدة»، هذا ما أعلنه أحد الموظفين البرازيليّين (مجلّة شبيغل، عدد ٥٠/ ١٩٨٤، ص١١٠).

بوبال

تساقطت العصافير من السماء. وكانت الشوارع والحقول مليئة بجثث أبقار البحر والبقرات والكلاب - انتفخت الجثث بعد ساعات على تعرّضها لحرارة شمس **آسيا الوسطى**. وفي كل مكان كان يشاهد الموتى من الاختناق - وقد تكوّموا على أنفسهم، والزبد في فمهم وأيديهم متشنّجة تتمسّك بالأرض: بلغ عددهم ٣٠٠٠ في نهاية الأسبوع الفائت، وثمة ضحايا جدد تضاف باستمرار؛ توقفت السلطات عن إحصاء العدد. سوف يفقد حوالي ٢٠,٠٠٠ شخصًا النظر على ما يبدو. وثمّة ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ جريح: ففي ليل الأحد - الأثنين عرفت مدينة **بوبال** ما يشبه نهاية عالم صناعية لا سابقة لها في التاريخ: غيمة سامة تسرّبت من مصنع كيميائي تشبه الكفن لتلقي نفسها على ما مساحته ٦٥ كلم^2 الشديدة الكثافة السكّانية - وحين انقشعت انتشرت رائحة العفن. تحوّلت المدينة إلى ساحة معركة وسط زمن يسود فيه السلم. قام الهندوس بحرق جثث موتاهم وسط محارقهم، على دفعات من ٢٥ شخصًا كل دفعة. لاحقًا افتقدوا الخشب اللازم لعملية الإحراق الطقوسية، الأمر الذي حدا بهم لاستخدام الكاز في حرق الجثث. أمّا مقابر المسلمين فلم تعد تتّسع للموتى، ما ألزم بفتح القبور القديمة وانتهاك فرائض الإسلام المقدّسة. «اعرف أنّ ذلك خطيئة يقول أحد حفاري القبور. ليغفر لي الله ذلك إننا ندفن كل ثلاثة معًا، وأربعة بحد أقصى» (المرجع السابق. ص١٨٠ تابع).

ومع ذلك، وخلافًا للفقر، يعتبر افقار العالم الثالث من

خلال المخاطرة أمرًا تطال عدواه حتى الأغنياء. إنّ مضاعفة المخاطر قد جعلت المجتمع العالمي بموازاة جماعة الأخطار. وهكذا فإن مفعول ردّ الضربة إلى ضاربها قد أصاب البلدان الغنية التي تخلصت من المخاطر إذ حولتها إلى الخارج مع إنها تستورد السلع الغذائية بأرخص الأسعار. فمع استيراد الفواكه وحبوب الكاكاو والأعلاف وأوراق الشاي، وما شابه، يصار إلى إعادة المبيدات الطفيلية إلى موطنها الأكثر تصنيعًا. فاللامساواة الدولية القصوى والتشعّبات المعقّدة على مستوى السوق العالمي قد أعادت الأحياء الفقيرة في بلدان الأطراف إلى أبواب المراكز الصناعية الغنية. لقد صارت موطن عدوى عالمية، وشأن الأمراض المعدية التي تصيب فقراء المدن الوسيطية الضيقة، فهي لا توفر الأحياء الغنية في العالم.

٥- عصران، ثقافتان: العلاقات بين إدراك وإنتاج المخاطر

سبق ولاحظنا أن اللامساواة في الطبقات واللامساواة الاجتماعية في العلاقة مع المخاطر يمكن أن يكونا على تقاطع، وأن تتحدّد الواحدة منها بالأخرى أو أن تولّد الواحدة، منها الأخرى. إنّ التوزيع اللامتساوي للثروة الاجتماعية قد وفر لإنتاج المخاطر متاريس وتبريرات يصعب تجاوزها. ومع ذلك لا بدّ من إقامة تمييز دقيق بين **الوعي** بوجود المخاطر في الشأن الثقافي والسياسي وانتشارها الفعلي.

تعتبر المجتمعات الطبقية مجتمعات يقوم رهانها، وفيما

يتجاوز الحواجز الطبقية على تأمين الحاجات المادية المرئية. ففيها تتم المواجهة بين الجوع والوفرة، بين القوّة والعجز. فلا حاجة للتحقق ذاتيًا من وجود الفاقة. فهي موجودة. إنّ وجودها المادي المحسوس والمباشر يتناسب والبداهة المادية للثروة والسلطة. وبهذا المعنى يمكن القول إن يقينيات مجتمعات الطبقات هي بمثابة يقينيات ثقافة - **ما هو قابل للمعاينة**: فالجوع عند من لا يملكون أكثر من جلدهم على عظامهم يشكّل نقيض الشبع المكتنز دهنًا، والقصور مع الأكواخ، والبذخ مع الرث من الثياب.

وبتحديد أكثر دقّة، إنّ البداهات الملموسة هذه هي ما يختفي في مجتمعات المخاطرة. وما هو ظاهر يندرج في ظل التهديدات اللامرئية. وما يعص على الإدراك لا يمكن له أن يغطي على ما هو غير حقيقي، ويمكنه تاليًا أن يكتسب درجة عالية من التهديد الفعلي، والحاجة المباشرة تدخل المنافسة مع الوعي الذي نكوّنه عن حضور المخاطرة. إنّ عالم الشحّ أو الوفرة المرئي هو عالم يصبح أكثر إطلاقًا إزاء وقع قوّة المخاطرة الشديدة.

في لعبة التنافس بين الثراء الملموسة غير المدركة، خسرت المخاطر سلفًا. إذ أن ما هو مرئي لا يمكنه مواجهة ما ليس مرئيًا. وتأبي المفارقة ولهذه الأسباب إلّا أن تربح المخاطر غير المرئية لعبة التنافس هذه.

باستمرار ثمّة طريقة لتبرير الجهل بالمخاطر، باللّجوء إلى

الحاجة للقضاء على الشقاء الملموس، علمًا أن المخاطر تظلّ بكل الأحوال غير خاضعة للإدراك - والتبرير هذا فعلي بحق، (راجع العالم الثالث!). يشكل هذا السلوك الأرضية الثقافية والسياسية التي عليها **تتولّد المخاطر والتهديدات وتنمو وتزدهر**. وبسبب علاقات القوّة والمعايير النافذة في التراتب والتنافس بين المواقف الإشكالية لمجتمع الطبقة والمجتمع الصناعي ومجتمع السوق من جهة، والمسائل المرتبطة بمجتمع المخاطرة من جانب آخر، فإن منطق إنتاج الثروات هو بالضرورة من يربح - **ولهذا السبب بالتحديد ينتهي الأمر بمجتمع المخاطرة بتحقيق النجاح**.

إنّ بداهة وجود الفاقة تشكّل عائقًا أمام **إدراك** المخاطر؛ إنما فقط أمام إدراكها، لا أمام حقيقتها ولا لمفاعيلها: فالمخاطر التي ننفي وجودها تزدهر بشكل خاص بسرعة وجيدًا. ففي مرحلة ما من الإنتاج الإجتماعي، والتي تتميّز بتطوّر الصناعة الكيميائية، وبتطوّر التقنية الذرية أيضًا وصناعة الالكترونيات الدقيقة وتقنيات الوراثة، وازدهار منطق الصراعات المرتبطة بالإنتاج الصناعي وغياب إمكانية الرؤية الاجتماعية لمجتمع المخاطرة، جميع ذلك لا يثبت بشيء سمة هذه المخاطر غير الفعلية، بل العكس: تصبح هذه التطوّرات بحد ذاتها من محركات ظهورها وبذلك تشكل برهانًا على صيرورتها الفعلية.

هذا ما نتعلّمه من اقتران مواقف الطبقات ومواقف الأخطار في العالم الثالث، كما من حركة التجاذب بين هذين النموذجين

بل ومن أنماط التفكير والعمل عند أغنياء البلدان الصناعية: تعطى الأفضلية نسقيًا للنموّ الاقتصادي وازدهاره. يصار للتلويح بالتهديد بخسارة مراكز العمل لتبرير ارتفاع معدلات انتشار المواد السامة وتسهيل إجراءات الرقابة أو من أجل تأجيل الوقت الحاسم الذي يتمّ فيه اكتشاف وجود ترسّبات سامة في الغذاء. كذلك يصار إلى رفض إحصاء عائلات بأكملها تعرّضت لمواد سامة خشية ما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية، من الناحية القضائية أو القانونية لا وجود لهذه المواد، وبالتالي يصبح بالإمكان استخدامها بحرية. وبكل تأكيد وللمفارقة، لا تطلق أية كلمة حول جعل محاربة المخاطر البيئية جزءًا مزدهرًا من الصناعة التي تؤمن مركز عمل دائم (أكيد قبل أي شيء آخر) لملايين الأشخاص في جمهورية **ألمانيا الاتّحادية**. وفي الوقت نفسه يصار إلى تحديد أدوات تعريف محاربة المخاطر شكل أكثر كمالًا، كما يصار إلى تشديد الضربات في هذا المنظور: إن الذين يلفتون الإنتباه إلى المخاطر يصار إلى التعامل معهم كمن ينغص على الآخرين عيشهم ويتهمون بأنهم هم من يقوم بإنتاج المخاطر. ويصار إلى اعتبارهم بأنهم يقدمون عن المخاطر أوصافًا «غير مبرّرة» ويتهمون «بالمبالغة دون حدود» بما لهذه المخاطر التي يلفتون الانتباه إليها من مفاعيل على الإنسان وعلى المحيط يقال إنه لا بدّ من القيام سلفًا بأبحاث تهدف لمعرفة ماهيتها وقبل أن يصار لتبنّي الإجراءات اللازمة. وإن نموّ المنتج الإجتماعي وحده هو القادر على خلق شروط حماية أفضل للبيئة. يصار إلى اللجوء إلى الثقة بالعلم وبالبحث

حيث استطاعت العقلانية أن توصلنا باستمرار لوضع حلول لكل المسائل. وبالعكس يصار إلى وصم كل انتقاد للعلم وكل قلق على المستقبل «باللاعقلانية». ومن هذه الأمور يتأتى كل شرّ في نهاية الأمر. كما يصار للتأكيد في نهاية الأمر أن المخاطرة لصيقة بالتقدّم التصاق الدفة بمقدم السفينة للابحار في المياه. لا يتعلق الأمر باكتشاف حديث. إذ نحن نقبل ذلك في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية. مثل الذين يقضون بحوادث السير مثلًا. ففي كل عام تختفي مدينة متوسّطة في ألمانيا دونما أثر، إذا صح القول. بل إننا تعودنا على ذلك. ثمّة متسع في المكان للحوادث السامة ولكوارث صغيرة محتملة ذات أثر محدود (وهذا قليل الاحتمال إذا ما أخذنا الإمتياز الألماني في التقنية والأمان)، تفرز مواد مشعّة أو فضلات أو غير ذلك.

ومع ذلك فليس كون هذه التأويلات هي أغلبية، لذلك هي تستطيع خداعنا. وإذ قدّر لها أن تفرض نفسها فذلك يشبه انتصار بيرهوس (Pyrhus). وحيث تتواجد تنتج ما تقوم بنفيه: مواقف التهديد في مجتمع المخاطرة. إلّا أن ذلك لا يشكل عزاء، بل العكس، إنها تضاعف الأخطار.

٦- ايتوبيا المجتمع العالمي

هكذا وفي سياق هذا النفي وغياب إدراك المخاطر تتولّد الجماعة الموضوعية التي هي حصيلة موقف التهديد الشامل هذا. خلف تنوّع المصالح الموجودة، لا ينفك واقع المخاطرة من النموّ

ومن التهديد، وهو واقع لا يعرف اختلافات ولا حدودًا اجتماعية أو وطنية وقومية. فالخطر يتسلّل خلف جدران اللامبالاة. ذلك لا يعني بالطبع أننا بتنا إزاء حصول التناغم الأكبر تجاه المخاطر التي تسبّبها الحضارة. ذلك أنّنا من **خلال** منهج رد الفعل تجاه المخاطر نعاني ظهور التمايزات الاجتماعية المتعدّدة ناهيك عن صراعات من نمط جديد. علمًا أن هذه التمايزات وهذه الصراعات لا تخضع أبدًا لترسيمة مجتمع الطبقات فهي تتولّد أساسًا من غموض المخاطر في مجتمع السوق المتطوّر: ففيه (السوق) لا تعتبر المخاطر مجرد مخاطر بسيطة بل هي تشكّل **كل الأوراق الرابحة في السوق**. يترافق تطوّر مجتمع المخاطرة مع ظهور تعارض بين من هم **عرضة** للمخاطر وبين من **يستفيد** منها. كذلك نلحظ أيضًا تطوّرًا لدلالة **المعرفة** السياسية والاجتماعية وفي الوصول لمؤشرات تطوير المعرفة (العلم والبحث) وانتشارها (وسائل الاعلام الجماهيري). وبهذا الخصوص يعتبر مجتمع المخاطرة مجتمع العلم أيضًا، ومجتمع وسائل الاعلام والمعلومة. ففي هذا المجتمع أيضًا اختلافات أو نقائض جديدة بين من **ينتجون** تعريفات المخاطرة ومن يستهلكونها.

إنّنا نجد هذه التوترات بين اقصاء المخاطر والأعمال، بين إنتاج تعريفات المخاطرة واستهلاكها على كل مستويات الفعل الإجتماعي هنا تكمن مصادر **«صراع التعريفات»** الأساسية، متناولة **مدى اتّساع** المخاطر ومداها والحاحها.

إنّ استغلال المخاطر في إطار توسّع السوق قد أسهم في

الحفاظ على حركة عدم توازن عامة تتراوح بين التعتيم على المخاطر وكشفها، - مع الإضافة أن النتيجة في نهاية الأمر ستكون أن لا أحد سيعرف ما كان «مشكلة» و ما كان «حلّاً» ومن يستفيد مما، وما هي الحالات التي تكشف أو تخفي المسؤوليات وما إذا كانت كل هذه الخطابات عن المخاطر ليست في نهاية الأمر إلّا تعبيرًا عن المسرحة السياسيّة في غير مكانه والذي يتابع في الحقيقة هدفًا يختلف بشكل جذري.

ولكن وخلافًا للمخاطر التي تتولّد عن الثروات، فإنّ الاستقطاب الذي تنتجه المخاطر **لا يكون إلّا جزئيًا**، ولا يكون فاعلًا إلّا إذا كان إلى جانب الحسنات التي تنجم عن المخاطر وفي المراحل الأولى من ظهوره. وما أن يصبح مدى التهديد داخل حقل الإبصار ويبدأ بالنموّ، حتى تختفي الحسنات والمساوىء. آجلًا أو عاجلًا، سينتهي الأمر بالتهديدات التي بدورها ستجعل من الحسنات أمرًا نسبيًا أو قد تحرفها عن مسراها الذي كانت على تعالق معه، وبقدر ما تزداد الأخطار أيضًا، سينتهي الأمر بها وبغض النظر عن تنوّع المصالح الماثلة، باعطاء جماعة المخاطرة حقيقة واقعة. وهكذا يقدّر لبعض النقاط المشتركة الفرصة لترى النور، وإن بتجاوز كل التناقضات في «إطار» التعرض للمخاطرة أيّا كانت أبعادها -: للوقوف بوجه التهديدات المرتبطة بالطاقة النووية، والفضلات السامة والقضاء الواضح على الطبيعة يقوم أعضاء مختلف الطبقات الاجتماعية، ومن مختلف الأحزاب، ومن مختلف المجموعات المهنية

والعمرية بتنظيم أنفسهم وتضامنهم في إطار مبادرات يقوم بها المواطنون.

وفي هذا المجال ينتج مجتمع المخاطرة وفي **آن واحد** تناقضات مصالح جديدة وجماعة تعرض للتهديد جديدة وهي جماعة لا يمكن لنا أن نعرف بعد كل مداها السياسي. وبقدر ما تتعزز التهديدات المرتبطة بالتحديث وتقضي في الوقت نفسه على آخر مناطق عدم - التعرض يطور مجتمع المخاطرة (وخلافًا لمجتمع الطبقة) ميلًا لتوحيد موضوعي لأنماط التعرض للخطر في إطار مواقف تهديد شامل. في الحالات القصوى يصبح الأصدقاء والأعداء الشرق والغرب، من في الأعلى أو في الأدنى، المدينة والريف، الأبيض والأسود، الشمال والجنوب، خاضعين لقوى نابعة عن مخاطر حضارية تعزّز ذاتها وتجعل كل شيء ممهّدًا. إنّ مجتمعات المخاطرة ليست مجتمعات طبقة - وليس هذا كل شيء. إذ ان لها في ذاتها **دينامية تطوّرية تقضي على الحدود وتستند إلى قاعدة ديموقراطية**، إنها تجعل الإنسانية ضمن موقف موحّد يتحرّك في إطار الخطر ذاته وبمساندة من الحضارة.

يحوي مجتمع المخاطرة إذًا مصادر صراعات وإجماع جديدة. إنّ ضرورة **التحذير من المخاطرة** قد تحوّلت إلى ضرورة **التحذير من النّقص**. حتى لو ظلّ المجتمع مفتقرًا إلى الوعي السياسي وإلى أشكال التنظيم (أو ما زال كذلك) فبالإمكان التأكيد أن مجتمع المخاطرة في إطار دينامية التهديد المتوفّرة فيه بحرية، **قد تجاوز حدود الدول - القومية إلى جانب صدور أنظمة الاتّحاد**

والكتل الإقتصادية. وفي الوقت الذي يمكن فيه إضفاء تنظيم الدول - الأمم على مجتمعات الطبقات، فإن مجتمعات المخاطرة قد أتاحت ولادة «جماعات التهديد» الموضوعية التي لا يمكن تفهمها إلّا في إطار المجتمع العالمي.

إن قدرة الحضارة على توليد الخطر بنفسها، والتي جرى تحريكها أثناء سيرورة التحديث قد جعلت أثيوبيا المجتمع العالمي فعلية إلى حدّ ما أو أكثر إلحاحًا. على الناس في القرن العشرين أن يفهموا وفي ظلّ التدهور الاقتصادي، أنّ عليهم الخضوع إلى شروط المجتمع الصناعي والعمل المأجور - هذا إذا أرادوا الخلاص من هلاك الحضارة الأخروي، عليهم الآن كما عليهم غدًا تفهّم الجلوس حول طاولة من أجل تطوير فرض حلول، أيًّا كانت الحدود، للتهديدات التي هم أصل البلاء فيها، ونحن نشهد منذ الآن أولى علامات الضغط في هذا الاتجاه. لا نستطيع حل مشاكل البيئة عينيًا وبعقلانية إلّا من خلال المحادثات التي تحدث عبر الحدود، ومن خلال اتّفاقات دولية. للوصول لذلك لا بدّ من المرور بمؤتمرات واتّفاقيات تتجاوز التحالفات العسكرية. إنّ التهديد المتمثّل بتخزين الأسلحة النووية بقدرته التدميرية التي يصعب تصوّرها يقلق الناس في المُعَسْكَرين، كما أنه أتاح خلق جماعة مهدّدين ما زال مداها السياسي غير محدّد.

الفراغ السياسي

إلّا أن المحاولات من هذا الخط والهادفة لإيجاد معنى

سياسي لتفادي الفظاعة التي يمكن تفهمها لا يمكنها أن تغطي على واقعة كون هذه الجماعات الموضوعية التي تقترن بالتهديد والمكوّنة حديثًا هي جماعات تقوم الآن وسط فضاء فارغ تمامًا على مستوى التنظيم السياسي. بل أكثر من ذلك، إنها تصطدم بأنانيات الدول - الأمم وبالتنظيمات إلى أحزاب ومجموعات مصالح يظل لها السيطرة على المستوى الإجتماعي الداخلي في قلب المجتمعات الصناعية. وسط غابة المجتمع الحرفي لمثل هذه المخاطر الشاملة التي تتجاوز حدود المجموعات، ففي مجتمعاتنا، لكل تنظيم زبائنه و«محيطه أو بيئته الاجتماعية» المكوّن من أجزاء متعاقدة ومن شركاء متّحدين يجدر تنشيطهم وجعل بعضهم ضد البعض الآخر. إنّ جماعة مواقف التهديد قد وضعت البنية القائمة على تنظيمات المصالح أمام مشكلة لا حلّ لا. فهي جاءت لتعكر الروتين وسط التفاهمات الحاصلة أو الراسخة.

صحيح أنّ التهديدات آخذة بالزيادة إلّا أنها لم تشكّل موضوع إعادة تشكيل سياسي يمكن إدراجه في سياسية وقائيّة تقاوم المخاطر. بل أكثر من ذلك: يصعب تحديد نمط السياسة أو المؤسّسات السياسية التي بمقدورها القيام بذلك. ما حصل هو تكوّن جماعة هي انعكاس لما تتميّز به المخاطر من صفة يصعب إدراكها. وفي الوقت نفسه ارتسم مع هذه القطيعة فراغ في الكفاءة السياسية والبنى المؤسّساتية بل في التمثّلات التي يمكن أن تكوّنها. كيف يمكن إدارة التهديدات سياسيًا، يظلّ السؤال

مطروحًا، وغياب الجواب يناقض بقوّة ضرورة تطوير الأفعال والسياسة. فخلف هذه الظاهرة يختبئ العديد من الأسئلة ومنها السؤال حول طبيعة **الذات السياسيّة**. ومنظّرو مجتمعات الطبقات في القرن التاسع عشر كان لهم أسبابهم الوجيهة للإستئثار بالبروليتاريا. فهي التي طرحت وما زالت تطرح حتى يومنا هذا المشاكل. إنّ البداهة الاجتماعية والسياسية لهذه الفرضية، **وللأسباب عينها** التي توحي بصلاحيتها، هي بداهة ارتدادية. حصلت الحركة العمالية على مكتسبات سياسية ونقابية ضخمة، بل لقد بلغت هذه حدًّا من الضخامة يجعلها تدفن الدور الذي كان سابقًا واعدًا للمستقبل. تمتاز الطبقة العاملة بميل للتحرّك بوصفها حارسة لما سبق لها الحصول عليه والمستقبل يقضم ما تمّ تحصيله، أكثر مما يتوجّه للخيال السياسي، الذي يبحث عن إجابات على مواقف التهديد الخاصّة بمجتمع المخاطرة ويجدها.

لا نجد إزاء الموضوع السياسي الخاصّ بمجتمع الطبقات - البروليتاريا في مجتمع المخاطرة، **إلّا التعرّض الذي يواجهه الجميع لأخطار كبيرة ملموسة أو غير ملموسة**. وليس صعبًا في هذا السياق مراوغتها والمبادرة هنا تقع على الجميع وعلى لا أحد. إذ إن كل واحد معني بذلك جزئيًا، إذ مع الآخرين سيكون عليه النضال من أجل الحفاظ على مكان عمله (على مدخوله، عائلته، بيته الصغير، وعلى هوايته للسيارات، مشاريع قضاء عطلة إلخ.. وحين يضيع كل ذلك سيجد نفسه، سموم هنا، سموم هناك وهو غارق في الوحل لأذنيه). هذا ما يجعل الأسئلة أكثر حراجة

وجذرية: فهل بالإمكان وبسهولة أن يصار لتنظيم مواقع التعرض للأخطار العالمية وغير الملموسة؟ هل بإمكان الجميع التحوّل إلى موضوع سياسي؟ ألا يتمّ الاستنتاج بسرعة وبخفّة في الإنتقال من شمولية موقف التهديد إلى وجود جماعة إرادة وفعل سياسي؟ ألا تشكل شمولية التعرض للمخاطرة وعالميتها، حججًا **لعدم التعرّف** بالمخاطر، أو لعدم القيام بذلك إلّا بطريقة **ملتوية** برمي الكرة إلى آخرين؟ وألا يشكل ذلك كله المصدر الذي يغذّي القول بوجود أكباش محرقة؟

من التضامن في حالة النَّقْص إلى التضامن في حالة الخوف

حتى لو كان التعبير السياسي مفتوحًا، وحتى لو بدت النتائج السياسية ذات حدّين، فإننا نلمح في الإنتقال من مجتمع الطبقات إلى مجتمع المخاطرة بداية تحوّل فعلي في **طبيعة الجماعة**. ولنتمكّن من صياغة ذلك بشكل تخطيطي، فإننا نرى في هذين النمطين من المجتمعات الحديثة أنظمة قيمية تختلف جذريًا. تظلّ مجتمعات الطبقات في دينامية تطوّرها على ترابط مع مثال **المساواة** (ما يمكننا أن نعطي عنه عدّة صياغات، تتراوح من «مساواة الحظوظ» إلى متغيّرات نماذج المجتمعات الاشتراكية). يختلف الأمر بالنسبة إلى حالة مجتمع المخاطرة. أما مشروعه المعياري النقيض، والذي يشكّل أساسه وحافزه، فهو مفهوم **الضمان**. إنّ نظام القيم لمجتمع «الضمان» سيحلّ مكان نظام القيم في المجتمع «اللامتساوي». وفي حين تعتبر أثيوبيا المساواة غنية بكمّية من الأهداف والتحوّلات الاجتماعية ذات المضمون

الإيجابي، تظلّ ايتوبيا الضمان **سلبية ودفاعية** بشكل فريد: وفي العمق لا يتعلّق الأمر ببلوغ أمر «جيد» بل وببساطة بعرقلة قيام ما هو أسوأ. إنّ حلم مجتمع الطبقات هو التالي: كل يريد وعليه **الحصول على حصّته من الكعكة**. أمّا الهدف الذي يتبعه مجتمع المخاطرة فهو مختلف: الجميع يريد أن يظلّ سليمًا من المواد السامة.

وبالمقابل نلاحظ أيضًا الفارق في الموقف الإجتماعي الأساسي حيث يعيش الناس، ويتقاربون، هو الذي يحرّكهم ويقسّمهم أو يجمعهم. في مجتمع الطبقات تلخص القوّة المحرّكة بكلمة: **أنا جوعان!** أمّا الحركة التي تطلق في مجتمع المخاطرة فتعبّر عن نفسها بالصياغة التالية: **أنا خائف!** إنّ **جماعة الخوف** ستكون البديل عن **جماعة البؤس**. وبهذا المعنى يميّز مجتمع المخاطرة عصرًا اجتماعيًا يكون **التضامن في الخوف** من مرتكزاته، هذا التضامن الذي يتحوّل إلى قوّة سياسية. من المبكر الآن أن نحدّد مدى قوّة التماسك الذي يخلقه هذا الخوف، وما هو نوع ثبات جماعات الخوف؟ و أي نمط من الحوافز والطاقات يطلقون من أجل الفعل؟ كيف تتصرف هذه الجماعة المتضامنة التي تشكّل من يعتريهم الخوف؟ هل من طبيعة القوّة الاجتماعية المتولّدة عن الخوف أن تكسر بالفعل حسابات المصالح الفردية؟ ما هي مقدرة جماعات التهديد على تحقيق التسوية المتولّدة عن هذا الخوف؟ وما هو شكل الفعل الذي تنتظم فيه؟ هل يدفع الخوف الناس إلى اللاعقلانية والتطرّف والتعصّب؟

حتى الآن كان الاعتقاد السائد أن الخوف ليس أساس الفعل العقلاني. ألم تعد هذه الفرضية غير صالحة؟ من الممكن أن يكون الخوف - خلافًا للبؤس المادي - ولأسباب سياسية أرضًا غير مستقرة إطلاقًا... هل يكفي إطلاق نفحة من معلومة - معاكسة حتى يصار للتخلّص من جماعة الخوف.

الفصل الثاني

نظرية العلم السياسي لمجتمع المخاطرة

الذين تحرّكهم هذه المسائل يهتمون بكل تأكيد - إلى جانب الخبرات التقنية، الكيميائية، البيولوجية والطبّية - **بدينامية مجتمع المخاطرة الاجتماعية والسياسية**. هذه الدينامية ستكون موضع دراستنا هنا. وستكون نقطة الإنطلاق عندنا المقارنة مع القرن التاسع عشر. أطروحتي هي التالية: إن ما يدور في مجتمع المخاطرة هو شكل من أشكال الإفقار يتقارب مع إفقار الطبقات الجماهيرية العاملة في مراكز التصنيع المبكر، وإن لم يكن هذا التقارب تقاربًا كليًا. لماذا نتكلّم على الإفقار وما المعنى الذي نقصده بهذا التعبير؟

١- إفقار حضاري

هنا كما هناك لسيرورة التصنيع الاجتماعية وللتحديث أيضًا نتائج يشعر الناس بوطأتها الكارثية. ففي كلتا الحالتين يتعلّق الأمر بأضرار قاسية تهدّد شروط الوجود الإنساني. ترتبط هذه الأضرار ببعض مراحل تطوّر قوى الإنتاج وتقلّبات السوق وعلاقات السلطة والملكية. يمكن لطبيعة النتائج نفسها أن تتغيّر - فيما مضى كان

الإفقار المادي، العوز، المجاعة، الضيق، أما الآن فنشهد التهديد والتوعّد، وتدمير الأسس الطبيعية في الحياة الإنسانية؛ ثمّة أوجه شبه أخرى: كثافة الخطر وصفة التحديث النسقية التي تولّده وتضاعفه. هنا مكان الدينامية الخاصّة بهذه السيرورة؛ لا إرادة سيئة، بل السوق والمنافسة وتقسيم العمل - لقد صار كل شيء وسع العالم. وفي كلتا الحالتين لا نجد في بداية الأمر إلّا الكمون (التأثيرات المستقرأة الشهيرة)، **وهو ذاته يشكّل مصدرًا للمشاكل والذي لا يوصلنا إلى نهاية المطاف إلّا بالصراع**. في كلتا الحالتين أيضًا ينزل الناس إلى الشوارع، حيث يصار إلى إثارة مواضيع التقدّم والتقنية والآلات - أو يصار إلى إثارة الأراء والحجج المعارضة.

ثم ينتهي الأمر - وهذا ما يحدث اليوم كما حدث بالأمس - بالإعتراف بوجود المشكلات. يتكيّف القانون مع الواقع - لا من نفسه بل بمؤازرة فاعلة من الشارع ومن السياسة: تصويت عالمي، قوانين الحماية الاجتماعية، قوانين العمل، إدارة مشتركة. إنّ المقارنات مع الظرف الحالي واضحة جدًا: فما كنا نعتقده غير فاعل بات خطيرًا - الخمر - الشاي، المعجنات إلخ... والأسمدة الكيماوية تصبح سمومًا ذات أثر دائم، فهي لها تأثيراتها على مستوى عالمي. ومصادر الثروة التي تمّ التبجّح بها في ما مضى (الكيمياء، الطاقة النووية، التقنية الوراثية إلخ). باتت تتحرّك كمصادر خطر لايمكن توقّعها مسبقًا. إنّ سمة الأخطار الظاهرة تطلق معارضة حادّة تجاه التقنيات العادية القائمة على

التبسيط والمواربة. إنّ العاملين على التحدث - في الاقتصاد والعلم والسياسة - يجدون أنفسهم في الموقع غير المريح لمتّهمين يواجهون سلسلة من المؤشرات التي ترهقهم.

تكاد مقولة «إنّ كلّ شيء موجود مسبقًا» تُغرينا. وأن لا شيء جديد في نهاية الأمر. ومع ذلك فالفوارق النسقية واضحة بدورها أيضًا. فوري البؤس الشخصي والاجتماعي يتعارض اليوم مع عدم إمكانية استشعار الأخطار الحضارية، التي لا يمكن التعرّف إليها إلّا بالمعرفة العلموية، والتي لا يمكن مقاربتها مباشرة مع تجارب أولية. إنها تهديدات تستعمل لغة الصيغ الكيميائية، الوقائع البيولوجية والأفكار الطبّية - التشخيصية. لا تجعلها المعرفة المتخصِّصَة أقلّ خطورة بأي حال من الأحوال. بل بالعكس: في أيامنا يجد جزء كبير من السكان نفسه، شاء ذلك أم لا، نتيجة أحداث أو كوارث، في زمن السلم وفي زمن الحرب، بمواجهة أعطال وخراب تعجز اللغة عن إظهارها، كما تعجز قدراتنا عن تمثّلها وعن تمثّل مقولاتنا الطبّية والأخلاقية. إننا نجد أنفسنا هنا بمواجهة لا (كبيرة) مطلقة ولانهائية، إلى لا-في غاية **النفي**، لا يمكن تصوّرها، لا يمكن فهمها، لا، لا، لا...

إلّا أن الأمر لا يتعلّق إلّا **بالتهديد**. بالتهديد فقط؟ نلامس هنا اختلافًا جوهريًا آخرًا؛ حيث يتعلّق الأمر **بإمكانية التهديد**، التي تظهر هنا كما في أمكنة أخرى للإنسانية المصابة بالذعر، إن هذه ليست مجرّد إمكانية، بل هي إلى ذلك **واقع قابل للتجسّد في كل لحظة**، (وهي ليست مجرّد نتاج أوهام).

هذا الفارق في الطبيعة بين الواقع والإمكانية هو فارق يخضع بدوره للاتّهام ذلك أن الإفقار المربوط بالتهديد - أقلّه في **الجمهورية الألمانية الاتّحادية**، إذ أن الموضوع الذي نتطرّق إليه هنا يرتبط بهذا البلد - قد ترافق مع ظاهرة هي **عكس** الإفتقار المادي (خاصّة حين يكون ماثلًا أمام أعيننا صورًا تعود إلى القرن التاسع عشر وصورًا عن العالم الثالث): إن الناس غير مصابين بالفقر، بل إن لديهم عائدات مريحة، وهم يعيشون في مجتمع من الاستهلاك الجماهيري وفي مجتمع من الوفرة (هذا ما يترافق طردًا مع نموّ في اللامساواة الاجتماعية). والناس هؤلاء يتمتّعون غالب الأحيان بالعلم وبالمعلومات، لكنهم خائفون ويشعرون بالتهديد فيختارون الالتزام حتى لا تتحقّق رؤاهم أمام أعينهم فتصبح رؤى حقيقية ذات مستقبل واقعي وتشاؤمي إذا تحقّق التهديد فذلك سيكون دون مواربة تحقيقًا للإفناء الذاتي، وهذه الحجة الحاسمة الموصلة للعمل هي التي تحوّل التهديد المخطّط إلى تهديد فعلي. وبهذا المعنى فإنه من غير الممكن أبدًا الإجابة على المشاكل الآن بتكثيف الإنتاج، بتوزيع مختلف للثروات أو بإلغاء الامتيازات الاجتماعية، كما كان بالإمكان فعله في القرن التاسع عشر. تستدعي هذه المشاكل الجديدة «سياسة» تأويل - مضاد» هادف وجذري، أو تعديلًا عميقًا في أنماط التفكير، وإعادة تعريف لنموذج التحديث المعمول به حاليًا.

تتيح لنا هذه الفوارق أيضًا أن نفهم أن المجموعات التي كانت عرضة [للمخاطر] ذات يوم والذين يتعرّضون لها اليوم

ليست هذ المجموعات عينها: فيما مضى كانت درجة التعرّض للفقر تقاس في الوقت نفسه مع قدر الطبقة. كان التعرض للفقر شبه وراثي. لا يمكن الخلاص منه، وكان ينسحب على من يقع عليهم منذ حداثة سنّهم حتى شيخوختهم. كان الفقر في كل مكان: في مكان العمل، وفي الصنعة التي كانت تمارس، وما كان يؤكل، وطريقة ممارسة ذلك والأشخاص الذين يتمّ التعامل معهم ونمط الزملاء والأصدقاء الذين نعاشر والناس الذين كنا نكره والذين إذا لزم الأمر، كنا ننزل ضدهم إلى الشارع.

أما مواقف التهديد فتنطوي بدورها على نمط آخر من الذهول. فلا شيء فيها يوحي بالبداهة. إنها مواقف عالمية بشكل ما وليست نوعية. إننا نسمع بها ونقرأ عنها. ولهذا التوسيط بواسطة المعرفة نتيجة هامّة: لدى بعض المجموعات المعنية **معرفة جيدة وهي تشكّل معلوماتها فيما بينها بنشاط**. تتيح منافسة هذا النمط من التهديدات مع البؤس المادي إقامة صفات إضافية؛ وهنا يخف الضغط المرتبط بالبقاء على الحياة أو يختفي، سواء في المواقف (أو البلدان) الأكثر غنى والأكثر أمانًا، حيث نجد فيها وعيًا بالمخاطرة والتزامًا فعليًا. يحدث أيضًا أن يصار إلى قطع مسار عدم خضوع المخاطر للرؤية انطلاقًا من تجارب شخصية: إن من خلال رؤية رأس ميت مرسوم على شجرته المفضلة، حين نعلم أنه سيصار لبناء مركز نووي في الجوار؛ أو عن حالة تسمّم بعد أن يتمّ كشف ذلك من خلال أجهزة الاعلام؛ ثمّة العديد من الأحداث التي تثير أعراضًا جديدة؛ رسوبات سامة

في المنتجات الغذائية إلخ. . . إنّ نمط التعرض هذا لا يخلق وحدة اجتماعية يراها الواحد أو الآخرين. لا شيء من قبيل ما يمكن تنظيمه في شريحة اجتماعية أو مجموعة أو في طبقة.

يعتبر هذا الفارق بين مواقف الطبقة ومواقف المخاطر فارقًا أساسيًا: في مواقف الطبقة يحدّد الكائن الوعي، في مواقف المخاطرة، يحدث العكس: **يحدّد الوعي (المعرفة) الكائن.** فالأمر الحاسم هنا ليس سوى نمط المعرفة، إلى جانب غياب التجربة الشخصية تحديدًا، وكثافة التبعية نسبة إلى المعرفة التي تخلق كل أبعاد توزيع المخاطرة. تعتبر قوّة التهديد الكامنة في محدّدات مواقف الطبقة - مثل خسارة العمل - أمرًا بديهيًا لكل شخص يعنيه الأمر. لا حاجة في ذلك لنمط معرفة نوعية: لا حاجة لإجراءات تقويم، ولا حاجة لكشف إحصائي ولا اعتبارات تطال عتبة التسامح. إنّ الطريقة التي تطالنا واضحة جدًا، وبهذا المعنى لا تبعية لها بالمعارف التي تكون في حوزتنا.

حين نعلم أن الشاي الذي نشربه كل يوم يحتوي على الـDDT. وحين نعلم أن المطبخ الذي اشتريناه لتونا يحتوي على الفرمول، فإننا نجد أنفسنا في موقف مختلف تمامًا. **لا مجال للبت** بدرجة تعرّضه مقارنة بواسائله العلمية الخاصّة وإمكانيات خبراته. إن معرفة ما إذا كانت مادّة د.د.ت موجودة في الشاي، ومادّة الفورمول في المطبخ، ومعرفة معدلاتها فذلك ما لا يخضع للمعرفة، كما لا يعرف أيضًا معرفة ما إذا كانت هذه المواد ضارة على المدى الطويل أو القصير وفي أيّة درجة من الإشباع يكون

ذلك. ومع ذلك، **فإنّ الإجابة على هذه الأسئلة** هي التي تُحدد هذا الجانب أو ذلك من هذا التعرض. في حالات الإجابة نفيًا أو إثباتًا، ومدى إتّساع أشكال ظهور التهديد، يظل المرء أساسًا على **تبعيّته بمعارف الآخرين**. هكذا تخلق التهديدات تبعيات لا تعرف فوارق في الطبقات: **لا كفاءة** عند الأشخاص المعرّضين في مجال تعرّضهم الخاص للمخاطرة يفقد هؤلاء الأشخاص جزءًا أساسيًا في سيطرتهم على معرفتهم. ففي كل مكان نجد عناصر ضارة، خطرة، معادية؛ أما معرفة ما هو معاد وما هو نافع، فذلك ما لا يخضع للحكم الفردي، ويظلّ في مجال الفرضيات، والمناهج والمجادلات التي هي من صنع منتجي المعرفة الخارجية. هكذا، وفي مواقف التهديد، يمكن لأمور الحياة اليومية أن تتحوّل تقريبًا، **بين عشية وضحاها**، إلى «أحصنة طروادة» تكون مصدر الأخطار، ومعها يعلن خبراء المخاطرة ما يجب الخوف منه وما لا يجب دون أن يكفوا عن النقاش حول ذلك. ثم إن الأشخاص المعنيين، حتى لو ترك لهم حرّية اتّخاذ القرار فإن طلب النصيحة ليس في أيديهم تمامًا. ذلك أن الأشخاص الذين هم عرضة للمخاطرة لا يبحثون عن خبراء المخاطرة، بل إن هؤلاء الخبراء بالذات هم من يختار الأشخاص المعرّضين. بإمكانهم مباشرة الدخول إلى المنزل مع المشاكل. إذ بالإمكان افتراض وجود التهديدات في كل مواضيع الحياة اليومية. صحيح أن هذا الوجود فعلي بحق - وهي تهديدات غير مرئية لكنها كلّية الحضور وهي التي تستدعي الخبراء المكلّفين

الإجابة على أسئلة تطرح بصوت عالٍ. وبهذا المعنى تعتبر مواقف المَخاطرة المصادر التي **تنطلق منها الأسئلة التي لا يعرف الأشخاص المعرّضون لها الإجابة عليها.**

ومن جهة أخرى فإن ذلك يعني أن القرارات التي تتعلّق بالمخاطر وبالتهديدات الحضارية والتي يتمّ اتّخاذها في إطار إنتاج المعارف هي قرارات لا تتناول أبدًا وحصرًا مضمون المعارف (تساؤلات فرضيات، وسائل تقيّم، معدلات قصوى، إلخ)، بل هي تتناول مدى توسّع التهديد وطبيعته، وخصوصيته، والأشخاص الذين يمكن أن يطالهم، والنتائج على المدى البعيد، والإجراءات التي يجب اتّخاذها، والمسؤولين والمطالبة بالتعويضات. وإذا تمّ التأكّد اليوم في الفضاء الإجتماعي أن الترسّبات من الفورمول وال د.د.ت قد بلغت في الأغراض الخاصّة بالحياة اليومية وفي المنتجات الغذائية حدّ الخطورة على صحّة الأشخاص. فإن ذلك يشكّل فعلًا كارثة حقيقية، ذلك أن هذه المواد قد صارت الآن موجودة في كل مكان.

من هنا نرى بوضوح أن **القدرة على تهديد قوى الإنتاج ما زالت تعيق البحث العلمي بشكل حثيث**. والاعتراف اليوم بأننا قد خدعنا في تحديد المعدلات القصوى للقدرة على تحمّل المبيدات الفطرية - ما يعتبر في الأساس من أكثر الأمور طبيعية في مجال العلم - يتوازى مع الاعلان عن كارثة سياسية (أو اقتصادية) وما يشكّل سببًا كافيًا لتحاشيه. إنّ القوّة التدميرية التي يتناولها أهل العلم في أيامنا في كل مجالات الأبحاث تفرض عليهم القبول

بذلك القانون اللإنساني، **قانون عدم قابلية الردّ**، القانون الذي لا يحدث قطيعة مع صفات الإنسان وحسب، بل هو على تناقض واضح مع مثلهم في التقدّم وفي التمتّع بالحسّ النقدي (راجع لاحقًا ص ٢٩٣/ ألماني، ٣٨٧/ فرنسي عربي. . .).

خلافًا للمعلومات حول تدني المداخيل، فإن المعلومات المتعلّقة بكمّية المواد السامة الموجودة في المأكولات، والأشياء المعدّة للاستخدام العادي وما شابه، تحدث **صدمة مزدوجة**. فإلى جانب التهديد بحدّ ذاته علينا أن نضيف **فقدان السلطة**: يستحيل تقدير الأخطار التي لا مسافة لنا معها. هنا تتجلّى بيروقراطية المعرفة في كل عظمتها، مع ما تقوم عليه من ممرّات طويلة وقاعات الإنتظار فيها، وهزّات الأكتاف نصف الغائبة ونصف المعنيّة وعدم تفهمها وسلوكاتها المعجرفة. ثمّة مداخل أساسية، ومداخل ثانوية، ومخارج سرية، وحيل ومعلومات (مضادة): كيف يتمّ الوصول لهذه المعرفة، كيف يجب التصرف معها، وعلمًا أن الأمور مختلفة كليًا ومعدلة وهي تدور في كل الاتجاهات ومعروضة بشكل جيد بحيث لا يتسنّى لنا قول ما يجب التعبير عنه، وهذا يعني الاحتفاظ بما يجدر الاحتفاظ به. قد يكون ذلك كله أقلّ مأسويّة ومن السهولة بمكان تجاوزه ما لم يكن الأمر يتعلّق بأخطار تمسّنا عن قرب.

من جهة أخرى فإن لنشاطات الباحثين الذين يعملون على المخاطرة آثارًا جانبية حتى على المطبخ والمقاهي التي تقدّم الخمر أو الشاي. إنّ أدنى قرار سيكون كافيًا - وفي حال تجاوز

مسألة تقسيم العمل - لجعل معدّلات المواد السامة ترتفع أو تتدنى في دم السكان. في مواقف المخاطرة - وخلافًا لمواقف الطبقة - تكون ظروف حياة الأشخاص وإنتاج المعارف متشابكة ومترابطة.

نخلص إلى النتيجة التالية: إن كتابة علم الإجتماع السياسي ووضع نظرية حول مجتمع المخاطرة يعني تحديدًا كتابة **علم اجتماع المعرفة**، لا كتابة علم اجتماع العلم، بل علم اجتماع كل الخلائط، كل اللاعبين الذين يدخلون مجال المعرفة، بما عندهم من ترابطات ومواجهات، ومبادىء وطموحات، وأخطاء ولا معقوليات، ومن حقائق ومن عدم قدرة على معرفة ما يدّعون معرفته. لنلخّص ذلك: إن أزمة المستقبل التي تطل راهنًا ليست خاضعة **للرؤية**؛ إنها إمكانية في سبيل التحقّق. لكنها، شأن كل الإمكانيات، تظلّ **فرضية** نأمل أن **لا** تصبح فعلية. وإذا كان الزعم خاطئًا فإن ذلك يقع أيضًا ضمن قصد التوقّعات بالذات. إنه إفقار لا يرى مقابل ثروة مزدهرة يمكنها في نهاية الأمر أن تطال العالم كله دون أن يكون لها موضوعًا سياسيًا. يتعلّق الأمر مع ذلك وبوضوح بإفقار نزداد وعيًا به إذا ما تمثّلنا جيدًا ما يقرّ به وما يميّزه عن الإفقار في القرن التاسع عشر. إلى جانب لوائح الموتى، وجداول التلوّث وإحصائيات الحوادث نجد مؤشرات تنادي بأطروحة الإفقار.

إنّ مرحلة كون المخاطر قد شارفت على نهايتها. والتهديدات اللامرئية ستصبح مرئية. ثمّ إنّ الأضرار بالطبيعة

وتدميرها لم تعد محصورة فقط في دائرة سلسلة النتائج الكيميائية - الفيزيائية البيولوجية غير الخاضعة للتجربة الشخصية، لقد صارت أكثر فأكثر موضوع إدراك بالبصر والشمّ والسمع. إننا لا نشير إلّا للظواهر الفاقعة: تجريد الغابات بشكل متسارع، تلوّث مصادر المياه الجوفية والبحار، جثث الحيوانات المغطاة بالبترول، غيوم الدخان، تآكل الأبنية والمعالم الغنية بفعل التلوّث، سلسلة حوادث التسمّم وفضائح التلوّث والكوارث، وإلى ذلك كلّه يضاف تقارير وسائل الاعلام. كما أن لائحة المواد السامة والملوّثة الموجودة في المأكولات وأعراض الحياة اليومية، هي لائحة ما زالت تطول. بيد أن عوائق «المعدلات القصوى» قد باتت أقرب إلى تحديد جودة الجبنة السويسرية (بقدر ما تزداد الثقوب فيها تكون أفضل)، منها إلى وجوب حماية صحّة السكان. والتكذيبات التي يقدّمها المسؤولون باتت أكثر **صخبًا وأضعف** حجة. ثمّة جزء من ما يقدّم هنا يتعلّق بالأطروحة ما يستوجب توثيقه بالبراهين. ومع ذلك فإنه يتّضح لنا الآن من سلسلة المنظورات هذه أن: **لنهاية الكمون وجهان**: المخاطرة **والإدراك (العام) بها**. هل صارت المخاطر أكثر حدّة أو هل أن **نظرتنا** إليها هي التي صارت أكثر ثقابة، يظلّ السؤال مطروحًا. يتصالب الوجهان معًا، يصبح أحدهما شرطًا للثاني ويعزّزان معًا. ذلك أن المخاطر ليست مخاطر إلّا **في إطار المعرفة**، وهما ليسا شيئين، بل هما شيء واحد بل الشيء نفسه.

وإلى هذه القائمة من النباتات ومن الحيوانات التي انقرضت

يضاف الوعي **العام** والحاد بوجود المخاطر، إلى جانب حساسية متنامية بالتهديدات التي تمثّلها الحضارة، والتي علينا دون شك أن لا نخلطها بالتقنية التي نعمد حينها لإدانتها: فالأجيال الشابة هي التي تولي التقنية **عنايتها**، وهي التي تدرك التهديدات وتسميتها. يظهر هذا الوعي المتنامي بالأخطار بوضوح من خلال مقارنة استفتاءات الرأي العام التي تجري في الدول الصناعية الغربية، كما يظهر عبر المكانة الهامّة التي توليها المعلومات والتقارير لهذا الموضوع في وسائل الاعلام الجماهيري ومع ذلك فإن فقدان صفة الكمون هذه، وهذا الإزدياد في الوعي الحاد بالمخاطر المرتبطة بالحضارة، والذي كان إلى ما قبل عقد من السنين ظاهرة عصية على الإدراك تمامًا، والذي كان بحدّ ذاته عاملًا سياسيًا من الدرجة الأولى، لم يعد حصيلة يقظة شاملة، بل هو يستند إلى محصلة تطوّرات **نسقية**.

إننا نلاحظ أوّلًا نموًّا في ظاهرة **علموية** المخاطر؛ ثم - وقد يكون الأول شرطًا للآخر - إن المتاجرة بالمخاطرة آخذة بالنموّ. إنّ الإلحاح على جود التهديدات والمخاطر المرتبطة بتقدّم الحضارة هو أبعد ما يكون **مجرّد** نقد؛ إنّه **أيضًا** وبمعزل عن كل المقاومات وكل المحاولات البهلوانية الجهنّمية - **عامل نموّ اقتصادي من الدرجة الأولى**. يبدو ذلك بوضوح عارم من خلال تطوّر الفروع الإقتصادية؛ أو من خلال تنامي الإنفاق العام على حماية البيئة، ومكافحة الأمراض ذات الصلة بالحاضرة، وغير ذلك. **يستفيد** النظام الصناعي من الهفوات التي كان سببًا في

خلقها والتي لا يتضرّر منها كثيرًا. (راجع M. Jänike ١٩٧٩).

بفضل إنتاج المخاطر تنفصل الحاجات كلّيًا عن تجذرّها الترسّبي الطبيعي، وتاليًا عن نهائيتها ودرجة تحقّقها. بالإمكان تسكين الجوع، وتأمين الحاجات؛ أما المخاطر فهي «برميل - حاجات لا قعر له» أزلي ولا نهائي. خلافًا للحاجات لا يمكن استدعاء المخاطر (من خلال الاعلان على سبيل المثال) وإدامة فقراتها وباختصار التلاعب بها. أما من خلال تبديل التعريفات التي نعطيها للمخاطر فبالإمكان **خلق** حاجات جديدة وبالتالي أسواقًا جديدة. ومن أولى هذه الحاجات، الحاجة لتحاشي المخاطرة - إنها حاجة مفتوحة على التأويلات وعلى كل البناءات السببية، إنها حاجة قابلة للمضاعفة إلى ما لا نهاية. إن إقامة مجتمع المخاطرة يعني رفع العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك إلى مرتبة جديدة كلّيًا. مكان الحاجات المحدّدة سلفًا والخاضعة للتلاعب والتي كانت فيما مضى المعيار الأخير لإنتاج السلع نشهد الآن ظهور مخاطرة **تتولّد ذاتيًا**.

لو لم يعترينا الخوف من اللجوء إلى مقارنة تتّسم بالجرأة لأمكننا صياغة الأمر على الشكل التالي: في إنتاج المخاطرة استطاعت الرأسمالية المتطوّرة امتصاص قوّة تدمير الحرب، وعممتها وجعلتها طبيعية أو عادية. وكما هو الشأن أبان الحروب تستطيع المخاطر المرتبطة بالحضارة، وبمجرّد الوعي بها، أن تدمر أنماط الإنتاج (على سبيل المثال، السيارات التي تسهم بالتلوّث، فائض الإنتاج الزراعي)، وبالطريقة نفسها تستطيع

تجاوز أزمات الكساد وخلق أسواق قابلة للتوسّع. يشكل إنتاج المخاطر والقائمون عليه في مجال المعرفة - نقد الحضارة، نقد التقنية، النقد البيئي، وتقديم المخاطرة والبحث عبر أسلوب درامي إعلامي - يشكّل ذلك شكلًا سويًا في ثورة الحاجات المحايثة للنظام. مع تعدد المخاطر - واستعارة لغة **لوهمان** Luhman - يصبح الإقتصاد **ذاتي المعيار**، مستقلًا عن سياق تأمين الحاجات الإنسانية.

يفترض ذلك كله وبالضرورة «إخضاعًا» **رمزيًا لأعراض** المخاطرة. على المخاطر إن صح القول، أن تزداد **نموًا** مع سيطرتنا عليها. فلا يتعلّق الأمر بالقضاء فعلًا على أسبابها ومصادرها. بل يجب أن يدور الأمر كلّه في إطار العمل **الكوني** حول المخاطرة: التغليف، الخفض العرضي للمواد الضارة، إقامة فيلترات تنقية مع الإبقاء على مصادر التلوّث. لا مجال لإجراءات **وقائية**، بل لصناعة ولسياسية تحدّ من مضاعفة المخاطر التي تستمرّ رمزية وحسب. إنها مملكة «كما لو أن...» يحتاج ذلك كله لمساند «بدائل الحناجر التي تجأر بالصراخ»، كما لمساندة رجال علم المخاطرة النقديين والتقنيين ومناهضي العلماء. وجميع هؤلاء، إن صح القول، ممن يعتمد التمويل الذاتي («دفاع ذاتي»!)، وبعضهم الآخر يتلقّى مساعدات مادية عامة ما يفسح المجال أمام أسواق جديدة للمجاطرة.

وهم؟ جدال؟ ما نشهده حاليًا ليس إلّا مقدّمة تطوّر في هذا الاتّجاه. وإذا صح ذلك فهو لن يكون إلّا انتصارًا على «طريقة

بيرهوس»: إذ إن المخاطر تستمر في النموّ بمعزل عن كل الجهود الكونية، وهي تشكّل آنذاك **تهديدًا شاملًا يطال الجميع**. ما نشهده هو ولادة مجتمع تفسد فيه شحنة المخاطرة المتفجّرة الطعم الذي يشعر فيه **كل واحد** بالحصول على ربح. ومع ذلكِ فإنّ **إمكانية** حصول مثل هذا التطوّر توضّح الفكرة المركزية الموجودة هنا: يولّد المجتمع الصناعي - سواء كان رأسماليًّا أو «اشتراكيًا»، وبشكل **نسقي** الظروف التي تتهدّده والتي تشكّك بوجوده المحض من خلال استثمار المخاطر اقتصاديًا ومن خلال تقويتها. يشبه الموقف الإجتماعي التاريخي بديناميته كلّيًا موقف العصر الإقطاعي عند عتبة المجتمع الصناعي: تستقي النبالة الإقطاعية مواردها من البرجوازية الإقتصادية (من خلال فسحة إدراك القوانين إلى التجارة وإلى إستثمار الأراضي، ومن خلال الضرائب المهنية)، لقد شجّعت هذه البرجوازية في مصالحها الخاصّة، مسهمة بذلك ورغمًا عنها وبالضرورة على خلق خلفاء أكثر قوّة وباستمرار؛ أما المجتمع الصناعي المتقدّم بدوره، فقدِ «قام» على المخاطر التي انتجها، خالقًا بهذه الطريقة ظروفًا اجتماعية وقوى سياسية تتهدّده، ما يعيد التشكيك بأسس التحديث بالشكل الذي نعرفه اليوم.

٢- أخطاء، تضليل، أباطيل وحقائق: عن منافسة العقليات

ما ان تجعل وفرة المخاطر وفرة الثروات في الظل، حتى يأخذ التمييز الذي لا قيمة له ظاهرًا بين المخاطرة و**وعي** المخاطرة

كلّ أهمّيته - مع خسارته في الوقت نفسه لمشروعيته. يؤكّد هذا التمييز ويسقط في الوقت نفسه احتكار عقليّة التعريف العلمي للمخاطرة. ذلك أنه يفترض مسبقًا استحالة معرفة وجود المخاطر موضوعيًا وقطعيًا بتطبيق معرفة متخصّصة أو بالإستناد إلى سلطة أهل الاختصاص. يفيد «العلم بوجود المخاطر»، أما السكان «فيأخذون وعيًا بالمخاطر». تؤشّر التباعدات بين هذين الموقفين إلى المسافة بين «اللاعقلانية» و«العداء للتقنية». إنّ تقسيم العالم بهذا الشكل الثنائي بين متدرّبين وغير متدرّبين ينطوي أيضًا على تمثّل ما للرأي العام. أما سيئة «عقلية» هذا «الإدراك الفاسد» للمخاطرة، والخاصّة بالرأي العام فهي تقوم بنظر التقنيين على كون الغالبية الكبرى من السكان يستمرّون بالتصرّف مثل التلامذة المهندسين في سنواتهم الأولى. إنهم جهلة، دون شك مع أنهم يتمتّعون بالإرادة الحسنة: يهتمون لكن لا كفاءة عندهم. عبر هذه الصورة يمكن تلخيص الرأي العام بجيش من الذين يتهيأون للهندسة دون أن يحصّلوا حتى الآن المعارف الكامنة. يكفي تزويدهم بالتفاصيل التقنية وحينها سينضمون إلى وجهات نظر الخبراء وتقديراتهم حول إمكانية فكّ عقد المخاطر التقنية، وتفادي ضررها تاليًا. إنّ اعتراضات الرأي العام ومخاوفه وانتقاداته ومقاوماته ليست إلّا نتيجة **مشكلة معلومات محضة**. إذا عرف الناس ما يعرفه التقنيون وكيفية تفكيريهم فإنهم سيجنحون للهدوء - أو إنهم لا يمتّون بصلة للعقلانيّة نهائيًا.

هذا رأي **باطل**. فالخطابات حول المخاطر حتى في عزّ

اتّخاذها اللباس الإحصائي أو الرياضي جدًا أو التقني قد انطوت على تأكيدات من النمط التالي: هكذا نريد أن نحيا - إنها أقوال لا نستطيع الإجابة عليها إلّا بانتهاك حدود العلوم الطبيعية والمعارف التقنية بشكل نسقي. علينا إذًا أن نقلب البرهان: إن رفض الناس القبول بتعريف المخاطرة علميًا ليس علامة على «اللاعقلانية» بل يوشي بأن المقدّمات الثقافية لهذا القبول الذي تتضمّنه التأكيدات التقنية - العلمية حول المخاطرة هي تأكيدات **باطلة**. فخبراء المخاطرة وتقنيّوها **ينخدعون** بالصحّة التجريبية لمقدّماتهم المضمرة، إنهم ينخدعون حول ما يعتقدة الناس مقبولًا أو يعتقدونه غير مقبول. والواقع أن الخطاب حول الإدراك «الخاطىء، اللاعقلاني» المرتبط بالمخاطرة عند الناس هو في الواقع إشارة إلى خطأ معكوس: إن رجال العلم هم الذين يحجبون تمثلاتهم **المحمية** عن القبول الثقافي بالنقد التجريبي، فهم الذين يجعلون من أرائهم عقيدة قطعية إذ يجعلونها فوق الآراء الأخرى ويعتلون عرش العقلانية المهتز لإطلاق الأحكام على «لا عقلانية» السكان، بدل الاستعلام عن تصوّرهم وجعله أساس عملهم كما يتوجب عليهم فعله.

بالإمكان أيضًا النظر إلى الأشياء بشكل مختلف: إنّ التعامل مع المخاطر قد دفع بالعلوم الطبيعية رغم إرادتها ودون وعي منها إلى **حرمانها من جزء من سلطتها، ما دفعها للجوء إلى الديموقراطية**. إنّ التأكيدات التي تطلق حول المخاطر ولأنها تنطوي ضمنيًا على أحكام قيمية تتناول الحياة التي تستحق أن

تعاش تتضمن **جانبًا من المشاركة بالتعريف**. بإمكان الإدراك العلمي - التقني للمخاطرة أن يحاول بالطبع أن يكون ضدًا - شأن ما يفعل **سادة النظام الإقطاعي مع استطلاعات الرأي العام** - من خلال قلبه حجة اللاعقلانية، إلّا أنه يستطيع الإنفصال عنها ما لم تستمرّ ونسقيًا متناقضة مع أهدافها الخاصة المتعلّقة بصحّة فرضياتها من الناحية التجريبية.

أما فيما يخص التمييز بين **الاستشعار** العلمي (العقلاني) بوجود المخاطرة و**الإدراك** (اللاعقلاني) للمخاطرة، فهو تمييز يقلب بدوره الدور الذي تلعبه العقلانية العلمية والاجتماعية في بروز وعي حضاري لما يعتبر مخاطرة. ينطوي ذلك على جانب من التزوير التاريخي. ذلك أن المعارف التي هي بحوزتنا الآن عن المخاطر والأخطار التي حملتها الحضارة العلمية - التقنية، وإذا ما تمّ الاعتراف بها اليوم، هي معارف كان لا بدّ لها أن تفرض نفسها تجاه **أوجه الإنكار الكثيفة**، وتجاه **المقاومة** البائسة أحيانًا من جانب «لا عقلانية علمية - تقنية» أسيرة الاكتفاء الذاتي وسجينة إيمان (لا)محدود بالتقدّم. ففي كل مكان يسير البحث العلمي حول المخاطرة في المؤخرة أو بإهمال بعيدًا خلف **النقد** الإجتماعي والبيئي التقدّمي والأخلاقي للنظام الصناعي. بهذا المعنى تترافق المعالجة العلمية - التقنية للمخاطرات المرتبطة بالحضارة وباستمرار مع قدر لا بأس به من نقد للحضارة غير معلن كما أن ادّعاء العلوم التقنية احتكار العقلانية في إدراك المخاطرة يشبه كثيرًا في أيامنا ادعاءات عصمة بابا آمن بالعقيدة الإنجيلية.

حتى نفهم الوعي بالمخاطر علينا التطرّق إليها بوصفها صراعًا على ادعاءات العقلانية التي تبدو تنافسيّة حينًا، متناقضة حينًا آخر أو متكاملة. وبدل أن نطرح تراتبية مصداقيّة أو العقلانية يجدر بنا أن نتساءل وعلى غرار إدراك المخاطرة، عن كيفية **التكوّن** الإجتماعي، «للعقلانية»، أي كيف تصبح العقلانية موضوع اعتقاد وإيمان، وعرضة للتشكيك وموضوعًا للتعريفات واستعادة التعريفات والانتصارات والخسارات. ففي هذا الاتّجاه لا بدّ من إبراز منطق (أو لا منطق) المخاطر المرتبطة بالحضارة هذا إلى جانب ما يرتبط بها من معارضة ومن تضمين للإدراك ومن تقويم علمي واجتماعي. علينا آنئذ أن نتساءل حول الأسئلة التالية: ما هي مصادر الأخطاء النسقية وما هي الأغلاط المتلازمة مع الإدراك **العلمي** للمخاطرة، والتي لا تظهر إلّا في أفق العلاقة بإدراك اجتماعي يرتبط بالمخاطرة؟ وبالعكس أيضًا: إلى أي مدى يستمرّ الإدراك الإجتماعي للمخاطرة مستقلًا عن العقلانية العلمية مع أن هذه لا تنقطع عن نقده نسقيًا وعن نفيه، بل هي تهدّد بإحياء الارتباط مع قوى الإيمان العائدة للعصر ما قبل الحضاري.

تقوم أطروحتي على ما يلي: لا يجب البحث عن مصدر نقد العلم والتقنية والريبية التي تثار في هذا المجال في «لا عقلانية» أولئك الذين ينتقدون، بل في عجز العقلانية العلمية - التقنية إزاء توسّع التهديدات والمخاطر المرتبطة بالحضارة. إنّ العجز هذا ليس عجزًا مجاله الماضي، بل إن له راهنيته الحادّة وهو يهدّد بالتمدّد إلى المستقبل. وقد بدأنا نستشعر إدراك كامل مداه. لا

يتعلّق الأمر إطلاقًا بعجز أهل العلم أو الفروع العلمية المنعزلة، بل هو عجز يعود مصدره **النسقي** إلى العلاقة المؤسّساتية - المنهجية اللازمة للعلوم بالمخاطر. فالعلوم كما تمّ وضعها - مع تقسيمها للعمل الشديد التخصّص ومع فهمها للمناهج وللنظرية ومع الغياب الكلّي للعلاقة مع الممارسة - هي علوم **تبدو عاجزة كلّيًا** عن التعاطي بطريقة متناسقة مع المخاطر المرتبطة بالحضارة، ذلك بسبب إسهامها الناشط في ولادتها وفي تطورّها. بل هي علوم تتحرّك - إن بوعي منها «لعلمويتها المحضة» أو بفعل تنامي تأنيب الضمير - بوصفها **حامية ومشرعة** للتلوّث الصناعي في أرجاء الكون للهواء والماء والغذاء، إلخ...، وما يرتبط بذلك إنحسار وموات للنبات والحيوانات والناس.

كيف لنا أن نفسّر ذلك؟ حتى يفرض نفسه كان لا بدّ للوعي بوجود المخاطر المرتبطة بالحداثة أن يجابه **أو** يعارض **مقاومة** العقلانية العلمية. وهذا ما قاد في الأصل إلى رزمة من الأخطاء العلمية وأغلاط التقويم والسخافات. إنّ تاريخ الوعي بالمخاطر وبالاعتراف الإجتماعي بها يدور بالتوازي مع تاريخ نزع الأسطرة عن العلوم. أما الوجه الآخر لهذا الاعتراف فهو **رفض** رجال العلم («لا أرى شيئًا - لا أسمع شيئًا - لا أشمّ شيئًا - لا أعرف شيئًا»).

زيغ الإقتصاد تجاه المخاطر

إن الخطأ الأول الذي تمّ ارتكابه في تقويم المخاطرة التي يمكن أن تتمثّل في التقنية هو دون مواربة ذلك السلوك الذي تمثل

بالنفي والتسخيف مما لا سابقة له والذي بموجبه تمّت مواجهة **المخاطر النووية**. لن يصدق القارىء المعاصر ما يرى حين يرجع إلى النصائح التي ظهرت عام ١٩٥٩ عبر مطبوعة رسمية أصدرتها الحكومة حول «السلوك الذي يجب تبنّيه في حالات القصف الجوّي»:

أولى علامات انفجار جسم ذرّي حدوث ضوء قوي يشبه البرق. الحرارة المنبعثة عنه تسبّب الحروق. لذلك... لا بدّ وبسرعة من حماية المناطق الحساسة من الجسم مثل العيون، الوجه الرقبة واليدين.

وبسرعة أيضًا ينصح بالقفز ما أمكن إلى ثقب ما في الأرض، إلى حفرة أو إلى [ما يشبه] القبر.

وفي حال التواجد في وسائل النقل عليكم بالإنحناء مباشرة بطريقة تجعلكم أدنى من ارتفاع نوافذ الزجاج، ووقف العربة والقفز منها إلى الأرض والإنطواء لحماية الوجه واليدين.

وفي حدود الإمكان لا بدّ من إيجاد ملاذ تحت طاولة أو مكتب، أو مقعد أو سرير أو تحت أية قطعة أثاث أخرى.

ثمّة شروط أفضل للبقاء على قيد الحياة في الأقبية منها في الطوابق الأخرى الأعلى. إن سقف القبو قد لا ينهار بالضرورة.

في حال استخدام أسلحة سامة لا بدّ على الفور من اسخدام أقنعة مضادة للتسمّم.

في حال عدم وجود أقنعة، يجب عدم التنفّس بعمق، وحماية طرق التنفّس باستخدام محرمة، والأفضل أن تكون مبلّلة، ووضعها على الأنف والفم.

لا بدّ من الاغتسال والتخلّص من الإشعاع والتخلّص من السموم بحسب ما يقتضيه الموقف.

يجب تحاشي الهلع، والتوثّب غير المفكّر به ولا بد من التصرّف(*).

هكذا تمّ تحويل الكارثة ذات الطابع الأخروي إلى شكل «خاص قابل للهضم» ونهاية المقارنة (**غونتر أندرس**) الكامنة في كل تهديد نووي هي مقارنة تمّ بكل بساطة تجاهلها وتسخيفها. والنصائح المعطاة تستجيب وبشكل لا إرادي إلى منعطف الرعب الساخر: «ما أن تصبح ميتًا - انتبه! خطر مباشر» (مرجع سابق .(G. Anders

خطيئة الفيزياء والتقنية النووية المميتة هذه ليست وليدة الصدفة. ولا هي خطيئة تحدّدت بشكل فردي، ولا هي نتيجة سوء الإداء الوظيفي الظرفي الناجم عن فرع من فروع العلوم الطبيعية. بل بالعكس، أن جذريتها هي التي لنا أن نفهم ما كان المصدر

(*) Wehrpolitische Information, wehrberichther - statting ans aller welt, köln ١٩٥٩.

Günther Anders, Die atomare Bedrohung, München ١٩٥٨ ص: ١٣٣ تابع.

الأساسي المؤسّساتي لأخطاء العلم التقني في طريقة إدارته للوعي بالمخاطر التي ينتجها ذاتيًا: **في البحث عن مضاعفة الإنتاجية ثم تجاهل المخاطر التي تنتج عنها وما زال هذا التجاهل مستمرًّا.**

في الفضول العلمي-التقني تعطى الأفضلية **للمكاسب الإنتاجية**: وبعد ذلك فقط، وأحيانًا بعد ذلك بوقت طويل يصار للتفكير بالأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك.

إذا ما تمّ إنتاج المخاطر، وإذا ما تمّ التغافل عن وجودها، فذلك لأن العقلانية العلمية - التقنية هي عقلانية «**عوراء من الناحية الإقتصادية**». فالنظر فيها يتّجه صوب ما يُفيد الإنتاجية. وبذلك فهي عقلانية أصيبت ضرورة **بعمى المخاطرة**. ففي الوقت الذي نتكهّن فيه ببصيرة إننا نتطوّر، ونجرّب وندرس وبحسب قواعد الصنعة كل إمكانيات مضاعفة المردودية الاقتصادية، فإننا نتقدّم خبط عشواء في دراسة المخاطر، وينتهي بنا الأمر دائمًا بالإصابة بالدهشة العميقة والتأثّر لظهورها «غير المنتظر»، بل غير الخاضع للتكهّن. وبالمقابل يعتبر التصوّر المعاكس الذي يتوخّى فهم عوامل زيادة الإنتاجية **ما بعديًا** مثل الآثار الكامنة «غير المنتظرة» والتي «لا تخضع للرؤية» في سياسة رقابة للمخاطر، والتي تحصل بمعزل عن مقاومة العلوم الطبيعية المتوجّهة ناحية المخاطرة، يعتبر ذلك تصوّرًا عبثيًا بشكل كامل. فالواضح للناس أجمعين أنه في إطار النموّ التقني الذي تقوده العلوم الطبيعية، إنما نعاين التقويم التاريخي **لمصلحة معرفية تجعل الإنتاجية تتقدّم**

(باستعارة العبارة من **هابرماس**)، والتي تستمرّ في علاقتها مع إنتاج الثروة وتظلّ أسيرة إطارها.

أصوات المستقرأة

إنّ ما يسهم في نموّ الإنتاجية من جهة هو سبب **الأمراض** من الجهة الأخرى. فالأهل الذين يعاني أولادهم من نوبات (تشبه الخانوق) «Pseudo-Krupp» يضربون رأسهم حتى تفجّر الدم بجدار النفي العلمي الذي يذهب لتأكيد عدم وجود مخاطر ترتبط بسيرورة التحديث. وكل من عاش ذلك يتحدث الآن عن قلق لا نهاية له: يسعل الأولاد طيلة الليل وهم ممدّدون على أسرتهم، بعيون جاحظة ملؤها الرعب يحاولون بيأس استنشاق الهواء. فما أن عرفوا أن المواد السامة الموجودة في الهواء لا تهدّد الأشجار وحسب والتربة والمياه، بل تتهدّد أيضًا وقبل كل شيء آخر حديثي الولادة والأولاد الصغار، حتى صاروا لا يتقبّلون نوبات السعال باعتبارها من ضربات القدر. ففي عام ١٩٨٤، التقوا بمجموعات فاقت المئة مجموعة وفي كل أرجاء **ألمانيا الاتّحادية**. وكان اعلانهم الوحيد. «التخلص من الكبريت، يكفي هذيان!» (راجع U. Kônig، مجلة Der Stern، نيسان ١٩٨٥).

لا حاجة لهم لإطالة التفكر بمشاكلهم. فما هو بالنسبة إلى العلم مجرد «أثر جانبي» ونتيجة «سببية لا محددة» هو بالنسبة إليهم واقعًا عينيًا يتجلّى عبر «سعال» أبنهائهم الحاد الذين في طقس مليء بالغيوم يصبح لونهم أزرقًا وبصوت مخنوق يحاولون تنفّس

الهواء. وعلى الجانب الآخر من الحاجز تكتسب «الآثار الجانبية» **أصواتًا وعيونًا ووجوهًا ودموعًا**. هذا ما يجعل الأسئلة تنقلب بنفسها وجهًا على عقب وما يشكّل أيضًا ضربة تتناول مقولة عدم ضرر هذه المواد. ومع ذلك فإن على هؤلاء أن يعرفوا أن توضيحاتهم الخاصّة وخبراتهم لا قيمة لها طالما أنها تأتي لتصطدم باللاوعي الذي يقيمه العلم. قد يتحوّل لون الأبقار التي تعيش في جوار المعامل الكيماوية إلى الأصفر، ولكن طالما أن لا «إثبات علميًا لذلك» فإنه لا مجال لإثارة التساؤل حوله.

هكذا يتحوّل هؤلاء الناس إلى خبراء خاصين ضد المتخصّصين في المخاطر المرتبطة بالحداثة. فهم لا يعتبرون المخاطر مخاطرًا، بل يعتبرون الأولاد أولادًا تحول لونهم إلى الأزرق يتألّمون ويصرخون يفتتون الأكباد. إنهم يقاتلون من أجل أولادهم. لقد صار للمخاطر المرتبطة بالتحديث، هذه المخاطر التي لا يملك أحد إجابة عنها في نظامنا الشديد التمهين، ولكل فيه صفاته الخاصّة، لقد صار لها **محاميها**: لقد شرع الأهل تجميع الأرقام والحجج. و«البقع البيضاء» بقع المخاطر المرتبطة بالتحديث التي تظلّ «محجوبة عن الأبصار» و«غير معلنة» من جانب العقلانية العلمية قد اعطوها وبسرعة فائقة شكلًا. لقد اكتشفوا على سبيل المثال أن المعدلات القصوى المحدّدة في المواد الضارة الملوّثة في ألمانيا الفيدرالية قد ارتفعت جدًا.

مع أن الأبحاث قد أظهرت وإن في مدى زمن قصير أن التشبّع بما معدّله ٢٠٠ ميكروغرام من ديوكسيد الكبريت في المتر

المكعب يعتبر كافيًا عادة لإصابة الأولاد بمرض يشبه الخانوق Pseudo-Krupp، فإن المعدلات الموجودة في **ألمانيا الاتّحادية** هي مضاعفة مرّتين، أي أنها أكثر بأربع مرّات من القيمة المقبولة من جانب منظّمة الصحّة العالمية. وقد أشار الأهل أن نتائج القياسات لا تظلّ في حدود «المقبول» إلّا للسبب الوحيد الذي يقضي بأن يصار «لتعديل» الأرقام المرتفعة جدًّا - أرقام الأحياء الشديدة التلوّث - مع الأرقام في الأحياء السكنيّة الخضراء. و«إذا كان أولادنا يقعون مرضى» يقولون «فذلك ليس بسبب المعدل الأوسط».

يظهر لجوء العلماء إلى «ممارسات المغالطة»، كما تبيّن لنا هنا أنه في العلاقة بالمخاطرة ثمة فوارق أساسية بين عقلانية علمية وعقلانية اجتماعية.

النفي السببي للمخاطر

في البدء كانت **الفوارق في درجات التعرّض للمخاطرة**. يجد المرء نفسه على طرفيّ نقيض. حين يقترف رجل العلم خطأ، فهو يخاطر في أسوأ الحالات بتلويث سمعته (وحين يتواءم «الخطأ» مع السياق فإن ذلك يعزّز ترقيته). ويأخذ الحدث نفسه أشكالًا أخرى مختلفة إذا ما تمّ النظر إليه من جانب الأشخاص الذين يعانون. فالخطأ في تحديد الحدود القصوى يمكن أن يصيب الكبد بصورة نهائيّة وأن يتسبّب بالسرطان. وبالطريقة نفسها تختلف معايير الضرورة وآفاق الزمن والضوابط التي بموجبها

تقاس أهمية الخطأ بحسب ما نكون على هذا الطرف أو ذلك.

يستمر أهل العلم بالتأكيد على «القيمة الإيجابية» لعملهم، فهم يرفعون المعايير النظرية - المنهجية بهدف تأمين مهمتهم وضمان وجودهم المادي. ولهذه الأسباب تحديدًا يطوّرون منطقًا فريدًا في علاقتهم مع المخاطرة. إنّ الثبات على المواقف حتى لو لم تكن أكيدة تمامًا قد تكون لصالح العالم وقد تستحق أيضًا المديح بشكل عام. أما حين يصار للمسّ بالمخاطر، بالنسبة إلى من يعنيهم الأمر، فإن الصورة تصبح مقلوبة: إن مثل هذه الحالة لممّا يقوّي المخاطر. ذلك أن الأمر يتعلّق بأخطار لا بدّ من تحاشيها حتى لو كان احتمال حدوثها ضعيفًا. إنّ رفض الاعتراف بوجود مخاطرة بحجة أن حالة المعرفة ما زالت «مشوّشة»، يعني منع اتّخاذ الإجراءات الضرورة و**مضاعفة الخطر**. وبقدر ما يصار إلى الإلحاح على معايير العلموية بقدر ما يصار إلى **الحدّ** من دائرة الأخطار التي نعترف بوجودها والتي يفترض بنا العمل ضدّها: بشكل ضمني، **يصار إلى تأمين جوازات مرور علمية تدعم الوجود بالقوّة للمخاطر**. لنلخّص ذلك ببضعة كلمات: أن التأكيد على «نقاء» التحليل العلمي يوصل إلى **تلويث وتسمّم** الهواء والسلع الغذائية والماء والتربة والنبات والحيوان والإنسان. ما نصل إليه هو تحالف سرّي بين علموية حادة وتهديدات للحياة البشرية يمكن **لهذه العلموية بالذات أن تكون حافزًا لها أو أن تجعلها** مقبولة.

لا يتعلّق الأمر هنا ببناء عام جدًا وفي الآن نفسه مجرّدًا. ثمّة أدوات معرفية عينية تساعد هذه الأطروحة. ففي هذا السياق فإن

أحد العناصر المفتاحية هو أننا وفي حالة المخاطر المرتبطة بالتحديث، نجد قرينة **سببيّة** يصعب، بل يستحيل البرهنة عليها لأسباب معرفية (راجع W. Stegmüller، ١٩٧٠). وبقدر ما يصار لتأكيد معايير ترتبط بقيمة الخطاب العلمي، وحين يصار لرفع حواجز المتطلّبات، نلحظ انخفاضًا في دائرة المخاطر المعترف بها وتراكمًا في المخاطر غير المعترف بها. يضاف إلى ذلك الواقعة التي تجعل المخاطر تنموّ خلف جدار الاعتراف بها. وبالإصرار على مطالب «الجودة» هذه، فإنّما نطوّر **استراتيجيّة** فاعلة جدًّا ومشروعة بالشكل الأكمل ما يتيح الوقوف سدًا تجاه سبل المخاطر المرتبطة بالتحديث وتحويلها. وبفعل هذه الأشياء تنضاف كمّية المخاطر بطريقة تتناسب عكسيًا مع ارتفاع المخاطر المعترف بها.

إذا ما تمّ تحرير تعريف البرهان السببي سنجد أنفسنا إزاء تدفق فعلي للمخاطر وأمام أضرار لا بدّ حينها من الاعتراف بوجودها. ثم إن اتّساع الظاهرة سيؤدي إلى زعزعة كامل البنية الاجتماعية والسياسية في الجمهورية الاتّحادية [ألمانيا]. هكذا يستمرّ عندنا وكما كان الأمر سابقًا، - وبتناغم جميل بين العلم والقانون - الإشارة إلى ما يعرف بـ**«المبدأ السببي» سبيلًا لإقامة التصنيف بين المخاطر التي يعترف بها وتلك التي يصار لرفضها**: ومن المعلوم أنه **لا** يمكن تأويل المخاطر المرتبطة بالتحديث، وبسبب بنيتها بالذات بطريقة كافية باستخدام مبدأ السببية. ففي غالب الأحيان لا نجد سببًا **وحيدًا** للتلوّث، بل تلوّثًا في الهواء

ينجم عن مختلف مداخن المصانع ويترافق أيضًا مع انفعالات يصعب تحديدها، وبالإمكان افتراض عددٍ من الأسباب تكون أصلًا لها. ففي هذه الظروف يعني فرض برهان **قاطع** رفع النفي إلى حده الأقصى والقليل من الاعتراف بوجود تلوّث ناجم عن الصناعة وأمراض ترتبط بالحضارة. مع براءة العلوم «الصرفة» يدافع البحاثة عن «نبالة صنعة البرهان السببي» وبذلك يشلّون اعتراضات المواطنين. ويقضون على «غياب» البرهان وهو في مهده، معتقدين إنهم يوفّرون على عالم الصناعة ويخفّفون عن رجال السياسة، إلّا أنهم في نهاية الأمر لا يقومون بأكثر من فتح السكور أمام خطر الحياة العام.

يعتبر ذلك في الوقت نفسه مثالًا جيدًا عن إمكانية تحوّل «العقلانية» إلى «لا عقلانية» وذلك تبعًا للطريقة التي نتطرق فيها للبرهان أو للفعل نفسه من وجهة نظر إنتاج الثروات أو من جهات نظر إنتاج المخاطر. فمن جوهر عقلانية العلوم الطبيعية فرضها لتبرير سببي صارم. فالدقّة وعدم «تقديم الهدايا» لا للذات ولا للآخرين هما فضيلتان أساسيتان في أخلاقيات العلوم الطبيعة. وفي الوقت نفسه، ينبع هذا المبدأ من سياقين مختلفين، بل من مرحلة متطوّرة من تاريخ الفكر. وفي كل الحالات يصبح الأمر **عديم المواءمة** حين يطال المخاطر التي ترتبط بالتحديث. وحين لا نستطيع فهم درجة التلوّث أو تقويمها إلّا من خلال حركة عالمية للتبادل، انئذ ستستحيل الإشارة في إطار مباشر من السببية، إلى مسؤولين محدّدين يكونون أصل الأمراض المحدّدة التي يكون

ظهورها غالبًا على ترابط بالعوامل الأخرى. وهذا ما يعادل أن نحصي على أصابع اليد الإمكانيات الرياضية التي يستطيع الحاسوب تأديتها. ومن يصرّ على ذلك يكون كمن **ينفي** حقيقة الترابطات، التي لا تبدو ولهذه الأسباب موجودة. إذ لا يكفي أن لا يتمكّن أهل العلم من تحديد الأسباب الدقيقة الكامنة في عقائدهم المحدّدة حتى تنخفض معدلات تلوّث الهواء أو أن يخف نصيب المواد السامة الموجودة في الأغذية أو حتى تزول تورّمات الجهاز التنفّسي الذي تأذّى بدخان المصانع ولا أن تنخفض نسبة الوفيات التي تتزايد بطريقة لها دلالتها في حالات التشبّع بمادة ديوكسيد الكبريت إذ تتجاوز ما معدّله ٣٠٠ ميكروغرام في المتر المكعب الواحد.

نجد بعض البلدان التي تكون معايير صدقية البراهين السببية فيها مختلفة تمامًا. إلّا أنه وقبل الوصول لفرضها كان لا بدّ من المرور بأزمات اجتماعية متعدّدة. في اليابان اتّخذ بعض القضاة قرارًا بعدم التذرّع باستحالة إقامة سببية علمية صارمة بسبب البعد العالمي للمخاطر المرتبطة بالتحديث وللوقوف بوجه فكرة التعرض للمخاطرة وبالوقت نفسه بوجه الناس قاطبة. إنهم يقيمون علاقة سببية بمجرّد توصّلهم لإقامة **تطابقات إحصائية** بين معدلات التلوّث وبعض الأمراض المحدّدة. هكذا يصبح بإمكان المنشآت التي تبث هذا النوع من المواد الملوّثة الإجابة أمام العدالة، كما يصبح بإمكانها الخضوع للإحكام ودفع غرامات وتعويضات ومن هذا المبدأ توجب على سلسلة من المنشآت في

اليابان أن تدفع مبالغ لا بأس بها للأشخاص الذين كانوا ضحية الضرر والأجحاف. في **ألمانيا الاتّحادية** يعيش الأشخاص المعنيون بالطبع **النفي السببي** للاجحاف اللاحق بهم والآلام القاسية كما لو كان ذلك عارًا لحق بهم. إزاء مواجهة رفض الحجج التي يقومون ويعدون يظهرون **علاقة تتّخذ مسافة ما من الواقع** متسلّحين بالعقلانية وبممارسة علمية تستمر عمياء وخرساء تجاه المخاطر والتهديدات التي هم الأصل فيها والسبب.

حيلة فاشلة: المعدّلات القصوى

ثمّة «سدود تلوّث معرفية» أخرى، ومرّة ثانية ها هم العلماء المختصّون بالمخاطر هم الذين يمسكون بسكورها. يجدر بنا القول إنهم يملكون كامل عدّة السحر اللازمة لذلك: «أبرا كادابرا ... أبرا كادابرا». بل إنّ بعض المناطق تطلق على ذلك اسم «رقصة الأمطار الحامضية». إنها نسخة أخرى من اللاوعي. ولكن وبما أن أهل العلم ليسوا لا واعين إطلاقًا فقد ابتكروا العديد من الكلمات والمناهج والأرقام تغطية منهم للاوعيهم. وكلمة «المعدل الأقصى» هي إحدى الطرق الأكثر انتشارًا للقول إننا لا نعرف شيئًا. لنتهجّى هذه الكلمة.

إنّ المعدلات القصوى ذات الحضور «المقبول» للمواد الملوّثة والسامة في الهواء والماء والغذاء هي نسبة إلى توزيع المخاطرة ما يوازي مبدأ الاستحقاق نسبة إلى لا مساواة توزيع الثروات: فهي تسمح بإنتشار الملوّثات مع **قيامها بدور المشرّع**

لوجودها، طالما أنها ما زالت في إطار القيم التي تمّ السماح بها. فمن يقوم بتحديد التلوّث يكون قد ساعد على **التلوّث**. وبسبب هذا التحديد الإجتماعي فإن ما يبقى لا يعود «مضرًّا» - بغض النظر عن درجة ضرره الفعلية. بإمكان المعدلات القصوى أن تتحاشى ما هو الأسوأ، لكنها تستخدم أيضًا في سبيل «تبييض» صفحة المسؤولين: بإمكانها أن تسمح قليلًا بتسميم الطبيعة والناس. ولكن ماذا يعني استخدام العبارة «قليلًا»؟ السؤال يكمن بكامله هنا. فالقول إنه بإمكان النبات والحيوان والإنسان أن يتحمّل هذا **القليل**، أو **قليلًا أكبر**، من التلوّث، يعني البحث في ما تدلّ عليه عبارة «يتحمّل» - إن الإجابة على هذه الاسئلة الحادّة المتعلّقة بالسموم وبالترياق الخاصّ بها الناجمة عن حضارتنا المتقدّمة، فذلك هو ما نقصده بتحديد المعدل الأقصى.

لن نعتني هنا بما يشاع عن القيم القصوى وأنها كانت فيما مضى في صلب **الأخلاق**، وليس في مجال الكيمياء. هذه مسألة لن يصار للتطرّق إليها هنا. ما نتعامل به هنا يتعلّق «بوصفات تتناول الكمّيات القصوى للمنتجات القاتلة للحشرات وبالطرق الأخرى في مكافحة الأشياء الضارة الموجودة في السلع الغذائية أو حولها وفي المنتجات المشتقّة من التبغ» - وإذا جاز لنا استخدام التسميات الرسمية - إننا نتعامل مع **الأخلاق البيولوجية الرسوبية** الكامنة في الحضارة الصناعية المتطوّرة. مع العلم أن هذه الأخلاق تظلّ سلبية بنوع خاصّ. فهي تبرز المبدأ الواضح منذ القدم فلا يجوز لأحد أن يسمّم الآخر. ومن الأفضل لنا أن

نقول: لا يجوز لنا أن نسمّم أنفسنا **كليًا**. ذاك أن السخرية في ذلك كله هو أن هذه الأخلاق قد جعلت «هذا القليل جدًا» ممكنًا، بل على جانب من الشهرة وإثارة الجدل. ففي هذه «الوصفة» لا يتعلّق السؤال بمنع **التسمّم**، بل **بحصره ضمن حدود مقبولة**. بل أن هذه الوصفة قد أخذت بطريقها وببساطة مسألة معرفة **وجود** تسمّم مقبول. وفي هذا الإطار تعتبر المعدلات القصوى بمنزلة خطوط انطواء لحضارة تحيط نفسها بمواد ملو ثّة وسامة بشكل وفير. وبالتالي يعتبر مطلب عدم التسمّم والذي هو مطلب من أبسط مطالب الحسّ السليم، مطلبًا مرفوضًا لأنه [مطلب] **طوباوي**.

مع المعدلات القصوى، يصبح «هذا القليل جدًا» من المواد السامة التي ينبغي تحديدها من **الأمور الطبيعيّة**. فهو يختفي خلف المعدلات القصوى. فالمعدلات القصوى تتيح **إستمرارية جراية حالات التسمّم الجماعية الطبيعية**. فهي تحول التسمّم المسموح به، إلى حدث جرى محوه، طالما أنها تعلن أن التسمّم موضع التساؤل ليس ضارًا. ومن ضمن هذا المنطق، وطالما نظلّ تحت المعدل المحدود، أي ما لم نصب بالتسمّم - فإنه لا قيمة عندها للمواد السامة الموجودة في السلع الغذائية التي ننتجها.

وإذا ما تمّ التوافق على المبدأ، الذي لا يبدو ضالًا بشكل كلّي، والذي يقضي بوجوب عدم التسّمم اطلاقًا، فإنه لن يبقى أمامنا أي مشكل. وحينها لن تكون لنا إطلاقًا أيّة حاجة «لتعليمات بالكمّيات القصوى». من هنا نرى أن المشاكل قد تأتت عن موقف الأنطواء هذا، عن الأخلاق المزدوجة، عن اللا نعم واللا لا

الخاصة «لتعليمات حول الكمّيات القصوى». لا يتعلق الأمر إطلاقًا هنا بمسائل اخلاقية بل بمعرفة المدى الذي بإمكاننا **انتهاكه في** قواعد التعايش الأولية - وتحديدًا في منع تبادل عمليات التسمّم. وفي نهاية الأمر لا بدّ من تحديد المدى الذي يمكننا الذهاب إليه حيث لا يكون التسمّم تسمّمًا والمدى الذي يكون فيه التسمّم تسمّمًا. هذا سؤال وجيه وهامّ بالطبع. بل إنه لمن الأهمية بمكان ما يلزمنا بتركه كليًا إلى الخبراء في التلوّث. إذ أن للحياة على هذه الأرض علاقة واضحة بالتلوّث بكل ما للكلمة من معنى. وما أن نسمح لأنفسنا أن ننجرف إلى فخ «التسمّم المقبول»، وأن نطرح السؤال عن درجة التسمّم المقبولة فعلًا، فذلك يعني القبول بالبديل - المؤثّر إلى حدّ ما - بين «أن نكون أو لا نكون» الذي اثاره هاملت الشاب. هذا ما تفصح عنه «هذه التعليمات بالكمّيات القصوى» - إنها شهادة فريدة على عصرنا. إلّا أن هذا ليس همّنا هنا. نريد أن نجعل أنفسنا على أرضية إقامة الحدود القصوى وأن نتساءل عن منطقها، أو بالأحرى عن غياب منطقها، كما لنا أن نتساءل أيضًا حول إمكانية معرفة ما تطمح لمعرفته في حال تحديد هذه العتبات.

منذ اللحظة التي نتقبّل فيها وجود التلوّث، علينا تبنّي الإقرار بوجود معدلات قصوى. وما أن نقبل بذلك فإن ما **ليس مندرجًا فيها** يصبح أكثر أهمّية مما هو موجود فيها. ذلك أن ما ليس مندرجًا فيها، وما لا تحيط بها إطلاقًا لا **يعتبر سمًّا**. ويصبح بالإمكان استعماله **بحرّية ودون أي تعرض لعقاب**. إنّ سكوت

الإقرار بالمعدلات القصوى، و«بقعها البيضاء» لهي من المزاعم الأشدّ خطورة. ذلك أن ما لا تتحدث عنه هو ما يتهدّدنا بالدرجة الأعلى. والإقرار بقبول الكمّيات القصوى، يجعل من **تعريف المبيدات**، ومن هذه «المواد الملوّثة غير المبيدة للطفيليات» المستثناة منها المرحلة الأولى على طريق تسمّم طويل المدى يطال الناس والطبيعة. فللجدل حول التعريفات - حتى لو ظلّ محصورًا في الأوساط الجامعية - نتائجه التي تضر بالجميع بدرجة أو بأخرى.

كل ما لا يندرج في أنظمة مفهومية مجرّدة موضوعة مسبقًا، ولأن الظواهر لا تفهم بشكل كاف أو لأنها شديدة التعقيد، وكل ما لا يمكن تأطيره مع الرسيمات المفهومية، حيث لا بدّ من انتظار مزيد من البحث - ذلك كله يندرج في وجوب انتظام التعريف والتنصّل من كل **شبهة للسبب البسيط**، وهو عدم **ورود ذكر لذلك**. يستند هذا الإقرار الخاصّ بالكمّيات القصوى إلى قياس **تكنوقراطي** شديد التشكيك بل خطير جدًا: أن ما لا نتفهمه، أو ما لا يمكننا أن نتفهمه (حتى الآن) ليس ضارًا بعبارات أخرى: في حالة الشك يرجى حماية المواد الضارة من الوقوع في قبضة الناس المهدّدين.

وتشاء المصادفة (؟!) في **ألمانيا الاتّحادية** أن يكون الإقرار حول المعدلات القصوى - مقارنة بالبلدان المصنعة الأخرى **مليئًا بالفجوات**. ثمّة سلاسل بأكملها من المواد الضارة لا مكان لها وسط هذا التصنيف، إذ لا يتعلّق الأمر «بمبيدات» بالمعنى الذي تعرف به قانونيًا. والواقع أيضًا أن لائحة المواد الملوّثة ما زالت

وبشكل لا أمل فيه شديدة التأخّر، إن من وجهة نظر مضمونها أو من جانب تسلسلها الزمني، عن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها. في الولايات المتّحدة حذرت السلطات المسؤولة عن البيئة وجوب رفع تقدير الثوابت المعروفة عن المواد السامة لسنوات مسبقة؛ لقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار بالعديد من المنتجات الكيميائية التي تظلّ درجة السمومة فيها غير معروفة كليًا، والتي لا تقاس فيها درجة الإشباع والتي لا يمكن لأي من التعليمات أن تقلّل من **احتمالات وجود آثار ضارّة لها**. يصار للفت الانتباه إلى ما يقارب أربع ملايين من التركيبات الكيميائية، والتي ما زالت تزداد عددًا. «نحن لا نعلم ما فيه الكفاية عن الآثار المحتملة لهذه التركيبات الجديدة على الصحّة [...]. ولكن نظرًا لعددها [...] ولتنوّع تطبيقاتها الممكنة، وللنتائج المشؤومة التي تمّت ملاحظتها على البعض منها، يصبح من الممكن أن يشكل وجود المواد الكيميائية الضارة في محيطنا عاملًا حاسمًا يؤثّر في الصحّة البشرية وفي معدل الحياة» (Environnemental Quality ٦-١٩٧٥). تقرير CEQU، واشنطن ص ٣٢٦. نقلًا عن M. Jänicke, wie das Industrielsystem von seinen Mißständen profitiert مرجع مذكور ص٦٠).

وما أن يصار إلى أخذ العلم بالتركيبات الجديدة، فعلينا كقاعدة عامة انتظار من ثلاث سنوات إلى أربع. وإبان هذه الفترة نستمرّ باستخدام هذه المواد الضارة من حيث المبدأ ودون انتظار أيّة عقوبة.

بالإمكان طبعًا متابعة «فجوات الصمت» هذه. أما معرفة كيفية **إقامة معدلات قصوى لمواد معزولة**، فهذا ما يظلّ سرًّا كبيرًا يملك مهندسو المعدلات القصوى وحدهم مفتاحه. ونحن لا يبدو إننا نجانب الصواب إذا أكّدنا أن للمعدلات القصوى ما يربطها بالفكرة التي نكوّنها عن عدم تعريض المواد والإنسان والطبيعة للضرر. ومع ذلك فالبشر كالطبيعة هم **الوعاء الحامل** لكل المواد الضارة والملوّثة الممكنة والتي يمكن تخيّلها والموجودة في الهواء والماء والأرض والغذاء والأثاث وغير ذلك. وإذا كان لا بدّ لنا فعلًا من تعيين حدود للقدرة على التحمّل، فعلينا أخذ **تأثير هذا التراكم** بعين الاعتبار. وإذا عارضنا تحديد المعدلات القصوى بالنسبة إلى المواد معزولة، فعلينا الإنطلاق من الفرضية العبثية كليًّا القائلة بأن الإنسان لا يتعرض إلّا لهذه المادّة الضارة وإلّا كان علينا أن نقصي كلّيًا من مجال التفكير والبحث إمكانية الحديث عن معدلات قصوى **بالنسبة إلى الإنسان**. وبقدر ما يزداد عدد المواد الملوّثة الموجودة وعدد المعدلات القصوى التي تتناول المواد المعزولة - المحدّدة باستمرار بطريقة مرنة - بقدر ما يصبح هذا الكمّ من المعدلات القصوى أكثر **عبثية**، وذلك تبعًا لتقدّم التهديد الشامل بالتسمّم - وإذا قبلنا بالمعادلة البسيطة التي بموجبها يتطابق الحجم الكلّي لمختلف الملوّثات إذا ما أخذت بمفردها مع معدل تسمّم شامل أكثر ارتفاعًا.

بإمكاننا توسيع براهين مشابهة في حالة الفعل المفرد لمختلف العناصر الملوّثة. بماذا يفيدني أن أعرف ما إذا كانت

هذه المادّة الملوّثة ضارة ببلوغها هذه الدرجة من الإشباع أو تلك إذا لم أكن أعرف في الوقت نفسه ردّات الفعل الناجمة عن التأثير المشترك لهذه المواد السامة الرسوبية؟ ونحن نعرف من المجال الطبّي بوجود أدوية تكون آثارها قوية أو ضعيفة. ولذلك لا نحيد كليًا عن الضلال إذا قلنا إن الأمر ينطبق أيضًا على هذه التلوّثات المتعدّدة الجزئية المسموح بها لأنها أدنى من المعدلات القصوى. إنّ الإقرار لا يستجيب إطلاقًا لهذا السؤال المركزي.

إلا أن هاتين العثرتين المنطقيتين ليستا ثمرة المصادفة. فهما تستندان إلى مسائل تحصل نسقيًا بمجرّد ما تكون وسط الحقل المتحرّك لتلوّثات جزئية محتملة. إذ لا بدّ لنا من جرعة من الدعابة السوداء. بل من الكلبية لنتمكن من إقرار حدود قصوى - ما يتوازى مع ترك المجال حر جزئيًا لوجود التلوّث - دون أن يساورنا قلق من النتائج التي تتسبب بها هذه المواد الضارة **المجتمعة** بما لها من **أثر جماعي** يذكرنا ذلك كله وبشكل فظ بقصّة العصبة من القتلة الذين بثوا مواد ملوثة، وبمواجهتهم الضحية أمام القاضي لبسوا وجه البراءة إذ أكّدوا أن كل واحد منهم قد ظلّ وإلى مدى بعيد عند حدّ أدنى من معدلات التلوّث الجزئي المسموح به في الإقرار حول المعدلات القصوى بالتالي لا بد! من الحكم بالإفراج عنهم!

والآن سيقول كثيرون: مطالب جيدة، لكن الأمر لا يستقيم بهذا الشكل، ومن الناحية المبدأية لا يستقيم . نحن لا نملك إلّا معارف متخصّصة حول مواد معزولة أو مفردة. والواقعة البسيطة

هذه تجعلنا متأخرين جدًا إزاء ما يتأتى عن التركيبات والمواد الكيميائية من أمور صناعية مضاعفة. إننا بحاجة لموظّفين وللوسائل في مجال البحث و. . . ولكن هل نعي فعلًا ما نعني بذلك؟ أن ذلك كلّه لا يعدل بشيء في معرفتنا للمعدلات القصوى. إنّ تحديد المعدلات القصوى إنطلاقًا من مواد معزولة مفردة يظلّ كذرّ القذى في العين حين نسمح في الوقتِ نفسه باستخدام الآلاف من المواد السامة، وحين نجهل كلّيًا ما لها من آثار مشتركة!.

وإذا لم تكن لنا طريقة أخرى فعلينا أن نعترف آنئذٍ أن النظام المهني الشديد التخصّص مع ما له من تنظيم مؤسّساتي **سيبدو** عاجزًا إزاء المخاطر التي تتولّد عن التطوّر الصناعي. قد يتيح هذا النظام زيادة الإنتاجية إلّا أنه لا يسمح بالوقوف بوجه الأخطار ذلك أنه حين يواجه الناس الخطر، فإن ما يتهدّدهم ليس المواد السامة المعزولة، بل الموقف **الشامل**. والإجابة على تساؤلهم حول التهديد **الشامل** عبر لوائح حول الحدود القصوى المرتبطة بمواد مفردة معزولة، يعني إظهار نوع من الكلبية الجماعية التي لا يمكن لنتائجها القاتلة أن تظل كامنة. قد يجوز أنه قد اقترفنا مثل هذا الخطأ في وقت كان الناس فيه يؤمنون بالتقدّم إيمانًا أعمى. والاستمرار بذلك الآن، وتجاهل الاعتراضات والإحصائيات حول معدلات الوفيات والحالات المرضية - والاحتماء خلف «العقلانية» العلمية بربطها بالمعدلات القصوى - يعني تعريض النفس لأكثر من أزمة ثقة وهذا موقف يستدعي اللجوء إلى النيابات العامة.

لنترك الآن هذه الاعتبارات جانبًا. ولندرس هندسة المعدلات القصوى العلمية. واختصارًا نقول: في كل مرّة نحدّد فيها الحدّ الأقصى نقترف **أقلّه** خطأين منطقيين:

أولًا، إننا نسرف جدًا إذ نستخلص ردود الفعل الإنسانية من اختبار طبق على الحيوانات في الأصل. لنأخذ على سبيل المثال السمّ المعروف تحت اسم Seveso TCDD. (راجع: تقرير هيئة البيئة وM. Urban ٥/ ١٩٨٥)، كيفية عمل سمّ Seveso، جريدة SZ [جنوب ألمانيا] عدد ٣٠/ ٥/ ٨٥. والسمّ هذا مادة تمّ استخراجها إبان إنتاج عدد كبير من المنتجات الكيميائية، لا سيما المواد التي تستخدم في معالجة الغابات، المواد القاتلة للأعشاب والمواد المعقّمة وقد تبيّن أثناء حرق الفضلات أنه بقدر ما تكون الكمّيات كبيرة بقدر ما تكون درجة الاحتراق متدنية. وقد تمّت مراقبة تأثيرات سرطانية لـTCDD على نوعين من الحيوانات التي تعرّضت لهذه المواد. هنا بالضبط يطرح السؤال المنهجي وهو السؤال المفتاح في السموم التي تتأتى بفعل الحضارة: كيف تكون ردّة فعل الإنسان تجاه هذه المواد؟ فالحيوانات الصغيرة تثير ردّات فعل بطريقة **شديدة التفاوت**: فالخنازير الهندية (المعدّة للتجارب) تتأثّر على سبيل المثال بشكل أقوى من **عشر إلى عشرين مرّة** من الفئران، وهي تتأثر أيضًا بنسبة تزيد من **ثلاث آلاف إلى خمس آلاف مرّة** أكثر من الهمستر. ولا نتائج لدينا حتى الآن عن التجارب التي طبقت على الأسود. أما بالنسبة إلى الفيلة، فقد بدأت الآن دراسة ردود فعلها...

ثمّة سرّ يكمن هنا، وحدهم الذين يتداولون الحديث حول المعدلات القصوى يعرفونه : كيف يمكن الانتقال من مراقبة هذا النمط من النتائج إلى تأكيدات تتعلّق بدرجة تحمل هذا الإنسان لهذا السمّ. يفترض ذلك أنه بالإمكان الحديث عن «الإنسان» كما لو كنا نتحدث عنه بإطلاق . أي كما لو كنا نضع في الكيس الواحد، المواليد الجدد، والأولاد، والمتقاعدين، والمصابين بالصرع والتجّار، والنساء الحوامل والناس الذين يسكنون قرب المصانع أو بعيدًا عنها، والفلاحين في المراعي الجبلية وسكان برلين. حتى لو قبلنا جدلًا بأن ردّة فعل فأر المختبر ستكون مشابهة لردّة فعل فأر الحقول البرّية. حتى في حالة كهذه سيظلّ السؤال مطروحًا: كيف يتمّ الانتقال من A إلى B، من ردود فعل شديدة التغيّر عند الحيونات إلى ردّات فعل بشرية مجهولة تمامًا، وهي تاليًا لا تخضع إطلقًا للاستنباط؟

لنلخّص الآن: الشيء الوحيد الذي بمقدورنا فعله، هو التصرف **تبعًا لمبدأ اللوتو** - نضع علامة × صغيرة ثم ننتظر. وفي لعبة اللوتو لكل «طريقته» الصغيرة. والحدود القصوى في اللوتو هي «عامل الآمان». ماذا يعني عامل الآمان؟ إنها الممارسة التي تعلّمنا ذلك. (راجع ص٤٦-٥١ Hôchstmengen, Natur ٤/ ١٩٨٥). ولكن لا يكفي أبدًا أن نضع إشارات × صغيرة، بل يجب أن ننتظر. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بدّ لنا من التماسك. لا حاجة لنا إذًا أن نعذّب الحيوانات. وها نحن نكرّر: حتى يصار للإنتقال من تجارب أجريت على الحيوانات - والتي لا تتضمّن

أبدًا إلّا إجابات على أسئلة **جزئية** تمّ الحصول عليها في ظروف **اصطناعية**، وهي تبرز ردود فعل شديدة. التباين غالبًا - إلى جرعات الموادّ السامة التي يمكن «للإنسان» أن «يتقبّلها»، فلا بدّ من امتلاك ملكات **استبصار شديدة الحدّة**. إنّ من يقومون ببناء المعدلات القصوى هم أصحاب رؤية؟ إن لهم عين ثالثة، إنهم «الكيميائيون - السحرة» في الحقبة ما بعد الصناعية والتي تتكوّن عدّتها من سلسلة من الاختبارات والمعاملات الحسابية. لقد صرفنا ما يكفي من إرادة طيبة صار من الصعب علينا أن لا نجد في هذا كلّه شيئًا آخر ماعدا الطريقة المتأنقة والمرمّزة عدديًا لنعلن: ونحن أيضًا، لا نعرف شيئًا **أبدًا**. لا بدّ من الانتظار. فالممارسة قد تعلّمنا ما هو أكثر. وبذلك نصل إلى النقطة الثانية.

ممّا لا شك فيه أن المعدلات القصوى قد أمّنت وظيفتها في منع التسمّم **الرمزي**. إنّها في الوقت نفسه بمنزلة حبوب مسكنة رمزية إزاء ما يشاع من أخبار كارثية عن التلوّث. إنها تشير إلى وجود أناس يعانون ويظلّون يقظين. **وقائعيًا**، إن للمعدلات القصوى أثرها وهي أن ترفع عتبات التجارب التي تجري على البشر إلى درجة أعلى مما يجب. ولا طريقة أجدى لعمل شيء آخر: إذ حين يوضع هذا المنتج قيد التداول، يصبح بالإمكان البحث في كيفية تأثيره. وهنا بالضبط يكمن الخطأ المنطقي الثاني، والذي لا يعتبر تحديدًا مجرّد استنتاج خاطئ بل فضيحة حقيقية.

إن تأثير مادّة ما **على** الإنسان لا يمكن دراستها بطريقة موثوقة

إلّا على الإنسان. لن نتطرق نحن هنا إلى المسائل الأخلاقية، بل إننا سنخصّص دراستنا كليًا للمنطق التجريبي. تنتشر المواد بين السكان من خلال كل الفجوات الممكنة أو التي يمكن تخيّلها: في الهواء، الماء، سلاسل المواد الغذائية، سلاسل البضائع إلخ. وماذا بعد؟ أين يكمن الخطأ؟ تحديدًا، لن يحدث شيء! فالتجارب على البشر والتي يفترض أن تحصل، لم تحصل بعد. أو حتى نحدّد الأمور بشكل أكثر دقّة: لقد حصلت بالمقدار الذي نقرّر فيه المواد بالنسبة للناس كما نقرّرها للحيوانات من ضمن جرعات محدّدة. وهي لم تحصل بحيث إننا لم نجمع ولم نستثمر نسقيًا ردود الفعل التي لاحظناها على الناس. ثم إن الآثار التي تبدو على الحيوانات أثناء القيام بتجارب مخبرية لا يفصح بشيء عمّا ستكون عليه ردود الفعل على البشر، إلّا أنّها تستحق أن تسجّل بعناية وأن تدرس بترابطها مع الظروف التي تجري فيها التجارب. أما بالنسبة لما يلاحظ من ردود فعل على الإنسان، يصار إلى تجاهلها بكل بساطة - إلّا إذا احتج أحدهم وكان قادرًا على البرهنة أن هذه المادّة السامة بالذات هي أساس الألم عنده. هكذا تكون التجارب على الإنسان قد حصلت فعلًا، لكنها تظلّ غير مرئية دون رقابة علمية نسقية ودون بيانات إحصائية، دون تحليل لترابطاتها ودون تحذير الأشخاص المعنيين بذلك - الذين يلزمون إذا ما أردوا التيقّن من شيء ما أن يقدموا هم بأنفسهم البراهين اللازمة.

ومع ذلك ليس صحيحًا أنّه من الصعوبة بمكان معرفة آثار

الجرعات السامة على الإنسان سواء كانت جرعات معزولة أو مترابطة. والأرجح **أن لا أحد يريد معرفتها!** وما على الناس إلّا اكتشافها وحدهم! يصار بشكل ما لتنظيم نوع من اختبار طويل المدى حيث على الإنسان بوصفه حيوان اختبار يتمتّع بردّة فعل تتناول بقاءه، أن يجمع وأن يستثمر المعطيات الخاصّة بأعراض التسمّم الخاصّة؟ **خلافًا** لردّات فعل الخبراء النقدية. حتى الإحصاءات حول الأمراض وموت الغابات وغير ذلك، لا يبدو أنها تكفي لإقناع المتحمّسين في الدفاع عن المعدلات القصوى.

يتعلّق الأمر إذًا باختبار كبير وعلى مدى طويل حيث يتوجب على الإنسان، وقد تمّ اعتماده رغمًا عنه حيوان مختبر أن يبلّغ عمّا ينتابه من أعراض تسمّم، كما أن عليه أيضًا أن يعطي البرهان على ما يتقدّم به، مع معرفته أن معارفه لن تؤخذ **بالاعتبار نظر لوجود معدّلات قصوى وقد تمّ احترامها!** لتفادي المخاوف والأمراض في البشر الذين تجري عليهم الاختبارات، يصار لتبنّي قيم مرتفعة أعلى من المعدلات القصوى، والتي لا يمكن إقامتها بكل منطقها إلّا انطلاقًا من ردود الفعل البشرية! يجري ذلك كلّه تحت اسم «العقلانية العلمية»! ولا يتعلّق الأمر بما إذا كان جهابذة الحدود القصوى يعرفون ذلك أم لا. وإذا ما اعترفوا أنهم لا يعرفون ذلك على الأقلّ، فذلك يكون جيدًا بالنسبة لهم. ما هو مغيظ وخطير هو أنّهم لا يعرفون ذلك بل يتصرّفون وكأنّهم يعرفونه وهم يستمرّون منكبّين عقائديًا على «معرفتهم» عاجزين عن معرفة أي شيء في الميادين التي يفترض بهم معرفة شيء عنها منذ زمن طويل.

منعطف في تاريخ العقلانية العلمية

لا يعتبر ظهور الوعي بالمخاطر في الحضارة الشديدة التصنيع نقلة مجبرة في تاريخ العلوم (الطبيعية). فهو وعي تولّد ضد النفي العلمي المستمرّ وما زال مخنوقًا. بفعل هذا النفي؛ فحتى يومنا هذا وضعت غالبية أهل العلم نفسها إلى الجانب الآخر من الحاجز. لقد **تحوّل العلم إلى مدير لعدوى مداها العالم وتطال الإنسان والطبيعة**. لذلك لا مبالغة في القول إن العلوم وفي العديد من المجالات وفي طريقة تعاملها مع المخاطر المرتبطة بالحضارة **قد استنفذت رصيدها في العقلانية هذا الرصيد الذي أنيط بها تاريخيًا**. و«حتى إشعار آخر»، أي حين تكون قد وعت أخطاءها وهفواتها النظرية والمؤسّساتية، حتى تكون قد استخرجت الدروس عبر ممارسة النقد الذاتي وإعادة التموقع العملي، وحتى تكون قد استخلصت النتائج (راجع الفصل السابع، لاحقًا).

ترتبط زيادة عائدات الإنتاج بفلسفة تبشّر بتجزئة متنامية في تقسيم العمل. وفي الوقت نفسه أصبحت المخاطر أكثر فأكثر **عالمية**. فهي تخلق رابطًا مباشرًا وخطيرًا بين المجالات الأشدّ غرابة، إن من وجهة نظر المضمون، أو من وجهة نظر الزمان والمكان. فهي مخاطر تمرّ عبر ثقوب التخصّص المتزايد. إنها تشكّل ما يوجد بين الاختصاصات. وللانتصار على المخاطر لا بدّ من التراجع، لا بدّ من عمل مشترك يتعالى على كل الحدود المقامة بعناية والتي يصار للاحتفاظ بها. **تعصى المخاطر على**

التمييز بين النظرية والممارسة، وهي تعصى أيضًا على حدود المجالات والاختصاصات، وعلى الكفاءات المختصّة والاختصاصات المؤسّساتية، وعلى التمييز بين القيمة والحدث (وفي الوقت نفسه بين الأخلاق والعلم)، وعلى التوزيع المؤسّساتي لقطاعات السياسية، وعلى الرأي العام والعلم والاقتصاد. في مجتمع المخاطرة ومن وجهة نظريّة - نسقية وتنظيمية تكمن المشكلة القصوى في الوصول إلى فكّ التمايز عن النظم - الأدنى وعن مجالات الوظائف وفي إعادة تكوين الترابط بين أهل الاختصاص وتوحيد أعمال مكافحة المخاطرة.

وفي هذه الأثناء ينتهي الأمر بإنتاج المخاطر التي لا سيطرة عليها بنخر بطريقة ماثلة مبادىء الإنتاجية التي إليها تتوجّه العقلانية العلمية. «إن السياسية البيئية» العادية والتي تناضل قبل أي شيء آخر ضد الأعراض بإيلائها المسائل الشائعة اهتمامها، لن تستطيع مع الوقت أن تستجيب **لا** إلى المعايير البيئية **ولا** إلى المعايير الاقتصادية. من وجهة نظر بيئية تظلّ هذه السياسة متأخّرة على سيرورة الإنتاج التي تصيب المحيط بالتلوّث: من وجهة نظر اقتصادية نلحظ زيادة في المصاريف تترافق مع انخفاض في التقدّم البيئي. فما هي أسباب انعدام الفاعلية المزدوج هذا؟

أحد هذه الأسباب الرئيسية دون شك يكمن في كون السياسية البيئية العادية لا تبدأ إلّا مع نهاية سيرورة الإنتاج، لا في بدايتها، أي في اللحظة التي يتمّ فيها اختيار التقنيات ومكان إقامتها، واختيار المواد الأولية والمكوّنات التي تدخل في سيرورة الإنتاج

والمواد التي يزمع إنتاجها . . . يتعلّق الأمر إذًا بأعمال تنظيف - متأخرة تستجيب لتلوّث المحيط باللجوء إلى التقنيات التي تتدخل في نهاية السلسلة: يصار للإنطلاق من واقعة اعتبار التقنية الحالية مجحفة بالمحيط وصولًا ما يوجب إلى مرحلة معينة منع انتشار المواد السامة والفضلات التي تترتّب عنها؛ فمن خلال تركيب تقنيات لإدارة الفضلات مع البدء بسيرورة الإنتاج، يصار لكبح الإنبعاثات المحتملة في المؤسّسة ويصار لجمعها بشكل مكثف. إنّ إقامة أنظمة فلترة، أو تصفية، تعيق خروج المواد السامة قبل انبعاثها في الهواء المحيط، شأن المنشآت التي تعالج انبعاث الكبريت أو الآزوت والمحطّات التي تعالج الفضلات أو محطّات التنقية، أو شأن التقنيات التي تعالج انبعاث الغازات والتي يثار حولها جدل واسع في أيامنا، كلها أمثلة نموذجية على ما قدّمنا . . .

نعتبر الآن وفي كل مجالات حماية البيئة (تقريبًا) أن أكلاف أعمال التنظيف (أي أكلاف احتجاز المواد الملوّثة وتخزينها) قد ازدادت بطريقة **تتجاوز النسب**، وذلك في كل مرّة **تتقدّم** فيها درجات أعمال التنظيف - وهذا ما ينطبق أيضًا على أعمال إعادة السبك التي تعتبر بمنزلة نمط في الإنتاج. ذلك يعني ومن وجهة نظر اقتصادية شاملة أنه إذا كان النموّ الاقتصادي متتابعًا، للحفاظ على مستوى ترويج معين **دون** تعديل جذري في بنية الإنتاج والتقنيات، فلا بدّ من اقتطاع جزء من الموارد الاقتصادية الآخذ بالنموّ الثابت، وتاليًا لا يجب أن تتأثّر هذه المبالغ بمصاريف

الاستهلاك. وفي ذلك خطر نموّ شامل يناهض النظام الصناعي (راجع C. Leipert/ U.E. Simonis, Arbeit und Unwelt, Forschungsbericht, Berlin، ١٩٨٥).

توجد العلوم التقنيّة كل يوم في مواجهة صراع مهدّد: إذ عليها أن تختار بين مواصلة العمل وأن تفكر بمعالم القرن التاسع عشر، ما يعني خلط مشاكل مجتمع المخاطرة مع مشاكل المجتمع الصناعي الكلاسيكي، أو الانحياز للتحدّي المتمثّل بصراع احترازي فعلي ضد المخاطرة. وفي هذه الحالة على العلوم التقنية أن تعيد الاعتبار لتمثّلاتها الخاصّة عن العقلانية وأن تطوّرها، ناهيك عن المعرفة وعن الممارسة وعن البنى المؤسّساتية التي فيها تتجسّد هذه التمثلات (راجع الفصل السابع).

٣- وعي الرأي العام للمخاطرة: اللا-خبرة المستعملة مسبقًا

في الإطار العلمي - النقدي يتبع الوعي الحضاري مسيرة معاكسة: فما يتوجه الحجاج ضده يصبح المعيار الأخير، وهذا ما يتيح له أن يجد مبرّر وجوده الخاصّ: العقلانية العلمية آجلًا أو عاجلًا سيتمّ الاصطدام بقانون قاسٍ: ما لم يتمّ الاعتراف علميًا بالمخاطر، فهي **«لا وجود»** لها - من الناحية القانونية بمطلق الأحوال، وكذلك من الناحية الطبّية والتقنية والاجتماعية. لا مكان إذًا لصراع ما ضد هذه المخاطر، ولعلاجها وللتعويض عنها. من الصعوبة بمكان أن يصار لمعالجتها بالعمل أو بالمعارضة الجماعية، وحده العلم قادر على تحقيق شيء ما.

وبقدر ما يستطيع العلم أن يملك احتكار الحقيقة، وإذا ما أراد الأشخاص المعنيون فرض متطلباتهم، فلا خيار لهم إلّا اللجوء إلى كل الوسائل وإلى كل مناهج التحليل العلمي. وفي الواقع لا بدّ من تطوير هذه المناهج في الوقت نفسه أيضًا. وبهذا الخصوص، فإن تبديد الوهم عن العقلانية العلمية وكما يفعلون، يرتدي وبالنسبة إلى الانتقادات النظام الصناعي تحديدًا، دلالة بالغة الازدوجية: فإذا ما أريد من جهة أولى خلق مساحة تعبير خاصّةٍ بوجهة نظره فلا بدّ من تلطيف الأحكام العلمية اللازمة لكسب المعرفة فيصار إلى تعلم التعامل مع أدوات البرهان العلمي التي تتيح الذهاب أحيانًا في اتجاه التسخيف، وفي اتجاه النفي الكلي أحيانًا أخرى. من جهة أخرى، وبقدر ما تزداد الأحكام العلمية غير اليقينية، بقدر ما تزداد معها أيضًا المنطقة الرمادية المكوّنة من التخمينات بمخاطر لا يعترف بها. وإذا كان من المستحيل إقامة علاقات سببية بطريقة نهائية ومتواطئة، وإذا كان العلم مجرّد خطأ مستتر قابل للاسترجاع، وإذا «لم يكن أي شيء على ما يرام» فما الذي سيعطينا الحقّ انئذ «للاعتقاد» ببعض المخاطر دون أخرى؟ إن أزمة السلطة العلمية قد تعزّز إذًا ظهور ضبابية عامّة في إدراك المخاطر كذلك يعتبر نقد العلم عملية غير - منتجة في التعرف إلى المخاطر.

بكل الأحوال، فإن الوعي الذي حقّقه الأشخاص المعنيون عن المخاطرة، وكما يصار للتعبير عنه في الحركة البيئية ونقد الصناعة والخبراء والحضارة، هو في أكثر الحالات، وعي **نقدي**

وساذج في الوقت نفسه نسبة إلى العلم. وبالفعل، إن وعي المخاطرة ليس وعيًا تقليديًا ولا عملًا يقوم به العلمانيون، إنه ومن حيث أساسه بالذات وعي محدّد وموجّه من جانب العلم. حتى إذ يصار لإدراك المخاطر بوصفها مخاطرًا وحتى يصار للرجوع إليها في الفكر وفي العمل، فلا بدّ من الإيمان بوجود علاقات سببية لا مرئية بين عناصر متفرّقة غالب الأحيان، إن من حيث المضمون أومن حيث تجذّرها في الزمان والمكان، لا بدّ من **الإيمان** بإسقاطات تأمّلية إلى حدّ ما، **ولا بدّ** من اكتساب **مناعة ما** تجاه الاعتراضات المحتملة. ما يعني أن ما ليس مرئيًا، أو بالأحرى ما يعصى أساسًا على الإدراك، ما ليس مترابطًا أو محسوبًا إلّا من الجانب النظري، **يصبح في الوعي الحضاري للأزمة، من مكوّنات الفكر غير الإشكالية، ومن مكوّنات الإدراك والتجربة الشخصية**.

هنا يصبح «منطق التجربة» الفاعل في الفكر اليومي منطقًا شبه مقلوب. فلا يصار للإنطلاق من التجارب الشخصية للوصول إلى أحكام عامّة: إنها معرفة عامّة دون تجربة شخصية ثم تصبح حاسمة بالنسبة للتجربة الشخصية. ثمة معادلات وتفاعلات كيميائية ومقادير من المواد السامة غير المرئية والدورات البيولوجية وسلاسل التفاعلات التي عليها أن تتحكّم بالنظر وبالفكر ليتسنّى لها الانطلاق لتكون حربًا على المخاطر. وفي هذا الإطار أن الوعي بوجود المخاطر لا يعني إطلاقًا القيام «بتجارب كانت قد اختبرت مسبقًا» بل القيام بـ«لا - تجارب مختبرة مسبقًا».

بإمكاننا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك: ففي نهاية الأمر،

وطالما نعتبر إن المعرفة تعني القيام بتجربة واعية عن شيء ما، حينها فإن أحدًا لن يكون قادرًا على معرفة المخاطر.

عصر تاملي

يكتسب مبدأ وعي المخاطرة النظري هذا دلالة **انتربولوجية**: فالتهديات التي تحملها الحضارة تولّد شكلًا جديدًا من «مملكة الضلال» تشبه مملكة الآلهة والشياطين في ما قبل التاريخ، إنها مملكة الضلال التي تختبئ خلف عالم مرئي مهدّدة الحياة على هذه الأرض. في أيامنا لا يتمّ التواصل إطلاقاً مع «الأرواح» الدفينة في الأشياء، بل نحن عرضة «للإشعاعات» و«ندخل المواد السامة» إلى أمعائنا، ونحن عرضة للملاحقة حتى في الأحلام لخوفنا من «هولوكوست ذرّية». بدل التأويل الإنساني للطبيعة وللميحط حلّ الوعي الحديث، الحضاري عن المخاطرة، مع ما يتمتّع به من سببية كامنة لا تدرك مع حضورها الكلّي. خلف أكثر الواجهات براءة تختفي المواد الخطرة والمعادية. لا بدّ من رؤية كل شيء مرّتين، وحدها هذه الإزدواجية تتيح لنا أن ندرك وان نحكم بشكل صحيح. لا بدّ من مساءلة العالم المرئي، وجعله نسبيًا والحكم عليه على ضوء الحقيقة الكامنة فيه. فالحقيقة الثانية هذه، لا العالم المرئي هي التي تخفي معايير القيمة. إذا ما اكتفينا باستعمال الأشياء بأخذها كما تصلنا، إذا اكتفينا بالتنفّس وبالأكل دون التساؤل عن الحقيقة السامة المخبأة، لا نكون سذجًا وحسب، بل نجهل التهديدات التي تحوم حولنا، والتي نكون عرضة لها دون أي مقاومة. فالعفوية واللذّة المباشرة والوجود

البسيط المباشر سيكون مكسورًا. ففي كل مكان نسمع همسات المواد السامة والمكوّنات التي تكركر مثل شياطين القرون الوسطى. والناس يستسلمون لها دون مقاومة. فهي التي تفرض التنفّس والأكل والسكن والملبس. والارتحال بعيدًا لا يجدي، فهو يشبه التغذّي بالحبوب الجافة. ذلك أنها تنتظرنا كذلك ساعة وصولنا وهي مخبأة في الحبوب. إنها موجودة هناك دائمًا - كالقنفذ في سباقه مع الأرنب. إنّ عدم خضوعها للرؤية ليس دليلًا على عدم وجودها، ذلك أن حقيقتها كامنة في دائرة ما لا يخضع للرؤية، وهي تعطي حضورها المفترض مساحة غير محدّدة تقريبًا.

بالوعي بالمخاطرة من ضمن مقاربة نقدية للحضارة نرى على مسرح التاريخ وفي كل مجالات الحياة اليومية ظهور وعي بالواقع يتحدّد على صعيد نظري. يتّجه نظر الإنسان المعاصر الذي أربكه التلوّث نحو ما هو غير مرئي، تمامًا كما يتّجه نظر الذي يمارس طرد الأرواح. يشكّل مجتمع المخاطرة انبثاق **عصر تأمّلي** في إدراك ما هو يومي وما هو فكر. أما وجود تأويلات متناقضة تتناول الواقع، فذلك أمر لا جدال فيه. فتطوّر الفلسفة ونظرية العلم ما زال يجعل الواقع في صلب التأويل النظري. أما ما نجده اليوم فشيء مختلف تمامًا. عند **أفلاطون** وفي أسطورة الكهف، يصبح العالم المرئي مجرّد ظلّ، انعكاس حقيقة تعصى أساسًا على مقدراتنا الإنسانية في المعرفة. يصبح عالم المرئيات وبشكل فج عالمًا فاقدًا للقيمة، ومع ذلك فهو لا يزال نقطة معيارية. ينطبق الأمر أيضًا على نظرية **كانط**، التي بموجبها تعصى **«الأشياء**

بذاتها» مبدئيًا على معرفتنا. نجد أنفسنا هنا بمواجهة «واقعية ساذجة»، تجعل من الإدراك الخاص الذي تكوّن عن الأشياء «عالمًا بذاته». إلّا أن ذلك لا يغيّر في ظهور العالم لنا بطريقة أو بأخرى. فالتفاحة التي أحملها بيدي هي، حتى لو كانت مجرّد شيء لي ليست أقلّ من [شيء] أحمر، مدوّر، مسمّم وريان إلخ...

من خلال الوعي بما تمثّله المخاطرة الحضارية نستطيع فقط أن **ننزع** أحوال الفكر والتمثّلات اليومية عن **ترابطاتها مع عالم المرئيات**. فالنقاش حول المخاطر المربوطة بالتحديث لا يتناول إطلاقًا القيمة المعرفية لما يظر لنا من حالة الإدراك. ما يجدر بنا نقاشه، هو على الأرجح البحث فيما يتضمّن الوعي اليومي من واقع **لا يراه أبدًا**، أو ما **لا يستطيع إدراكه**: النشاط الإشعاعي، التلوّث وما يتهدّد المستقبل. ولأن العلاقة التي يوليها التأمّل مع النظرية هي علاقة لا ربط لها مع التجربة الشخصية، يتحرّك التأمّل بالمخاطر المترابطة مع الحضارة وسط حقل متحرّك، ما ينذر في كل لحظة بالتحرّك بنوع من «**استحضار حديث للأرواح**»، باللجوء إلى كل أدوات التحليل (المناهضة للعلم).

تلعب المواد السامة والضارة غير المرئية، إلّا أنها الحاضرة الدائمة، دور الأرواح. فلكلٍ عداواته الخاصّة مع فئات خاصّة من المواد السامة، ولكلٍ طقوسيته في العزائم والرقيات، وعباراته السحرية، وتكهّناته، وإدراكاته وبداهاته. **ولكن وبمجرّد ما نترك لما هو لا مرئي المجال ليكون بيننا، لا تبقى وبلمح البصر أرواح**

التلوّث الوحيدة التي تحدّد فكر الناس ووجودهم. يمكن حينها معارضة ذلك واستقطابه والقيام بتحالفات. إننا نشهد قيام جماعات جديدة، وجماعات مضادّة، بحيث تتكوّن تصوّراتها عن العالم والمعايير والفرضيات وسط هذه التهديدات غير المرئية.

تكافل الأشياء الحيّة

وسط هذه الجماعات نجد **الخوف** ولكن أي نوع من الخوف؟ كيف يمكن للخوف أن يؤلّف مجموعات أو يوحّدها؟ وما هو تصوّرها للعالم؟ إننا لم نعد نعيش وسط مجتمع برجوازي وصناعي، ولم يعد بالإمكان الآن الإنطلاق من تشابكات مصالح **السوق** لنفهم الحساسية والأخلاق والعقلانية والمسؤولية التي أسيء التعامل معها من جانب سيرورة وعي التعرّض للمخاطرة. ما يتمفّصل هنا، ليس المصالح الخاصّة الموجّهة نحو المنافسة والتي يعاد ربطها بالصالح العام للجميع عبر «اليد اللامرئية» للسوق (**آدم سميث**). لا وجود لحساب مصلحة يكون أساس هذا التخوّف وما يتّخذ من أشكال تعبير سياسي. ومن السهولة بمكان، بل من العجلة أن نكشف فيه عن مصلحة خاصّة بالعقل ولأجل العقل، بحيث تترابط ضمن حالة مباشرة متجدّدة داخل جروحات تفرض على أسس الحياة الطبيعية والإنسانية.

يوضح هذا الوعي العام للتعرض للمخاطرة والذي يعبّر عن نفسه اجتماعيًا وسياسيًا من خلال الحركة البيئية والمسالمة ومن خلال النقد البيئي أيضًا للنظام الصناعي بشكل عام، يوضّح

طبقات أخرى من طبقات التجربة: حين يصار لقلع الأشجار، وإبادة أنواع حيوانية، يشعر الناس إنهم هم أنفسهم معرّضون بمعنى ما، إنهم يشعرون بأنهم قد «جرحوا». حين تضغط التهديدات التي نجمت عن تطوّر الحضارة على الحياة نفسها، فهي تنال من تجربة الحياة العضوية المشتركة التي تربط حاجات الناس الحيوية بحاجات النبات والحيوان. إنّ إتلاف الغابة يوقظ في الإنسان وعيًا بأنه «كائن طبيعي يتمتّع بمسؤوليات أخلاقية»، إنه شيء حيّ، سريع العطب، يعيش وسط أشياء أخرى إنّه جزء طبيعي وسط **كلٍ** طبيعي مهدّد وهو مسؤول عنه. إننا نلامس طبقات من **الوعي الإنساني للطبيعة**، تتعالى على الثنائية بين الجسم والروح، الإنسان والطبيعة وتلغيها. حين يكون الإنسان عرضة للتهديد، يدرك أنه يتنفّس كالنبات وأن يحيا بالماء تمامًا كالسمك الذي **يعيش في** الماء. فالتهديدات المرتبطة بالتلوّث تجعله يعي الرابطة التي تجمعه مع الأشياء من خلال جسده - إنها سيرورة تبادل المادة مع الوعي والأخلاق - كما تجعله يعي أنه قابل للتلف والتآكل بتعرضه للأمطار الحمضية تمامًا كالحجارة والأشجار. هنا نشهد ولادة جماعة جديدة بين الأرض، النباتات الحيوانات والبشر، «تكافل الأشياء الحيّة» إنها جماعة وفي حالة التعرض للتهديد تطال وفي الوقت نفسه كل واحد وكل (شيء) (راجع R. Schütz، ١٩٨٤).

مجتمع «كبش المحرقة»

ليس من الضروري أن يوصل التعرض للمخاطرة إلى الوعي

بوجود التهديد. بل قد يحدث ما هو معاكس لذلك: النفي الذي يثيره الخوف. في هذه الحالة حيث يصار لكبت التعرض للمخاطرة نفسها، فإن توزيع الثروات وتوزيع المخاطر يصبحان متمايزين ومتقعاطعين في آن واحد: لا يمكن اسكات الجوع بمجرّد نفيه، وبالمقابل بالإمكان إخلاء التهديدات (طالما إنها لم تتحقّق بعد). حين نعاين تجربة المحنة المادية، يصبح التعرض العيني (للمخاطرة) والتجربة الذاتية وكذلك الألم شيئًا واحدًا، أو الشيء نفسه. أما في حالة المخاطر فإن الموقف يصبح مختلفًا. بل على العكس، إن إحدى مميّزات المخاطر هي كون التعرض للمخاطرة **يمكن أن ينطوي** على غياب الوعي بها: وبقدر ما يكون الخطر كبيرًا يصبح نفيه، أو تسخيفه أقلّ احتمالًا.

ثمّة العديد من الأسباب التي تحملنا على ذلك. فالمخاطر تتولّد من صلب المعرفة، وبالإمكان تاليًا، في إطار هذه المعرفة التقليل منها، أو تضخيمها، بل بالإمكان أيضًا وبكل سذاجة نفيها عن مساحة الوعي. ذلك النفي، أو **التأويل المضلّل** هما بالنسبة إلى الوعي بالمخاطرة بمنزلة الغذاء للجوع. تزداد أهمية التعبير الثاني طردًا مع استحالة الإجابة عنها من خلال التعبير الأول. ولذلك تظلّ سيرورة الوعي بالمخاطرة قابلة باستمرار للإنعكاس. قد نجد مراحل وأجيالًا تميّزت بالقلق والخوف، ثم نجد أخرى يصبح الخوف بالنسبة لها وبسبب خضوعه للتحليل عنصرًا مألوفًا، يمكن التكهن به ويكون مكوّنًا للتجربة وللفكر. يصار لحصار التهديدات وسط سور «لا - وجودها» العلمي (والذي يصبح في

كل يوم أكثر تزعزعًا). ولا شيء يمنع آنئذٍ من التهكم على حقوق الأجيال القادمة التي تهم «المسنّين» أكثر من سواهم. إنّ التهديد الذي يتمثّل بالتسلّح النووي لا يتطوّر أبدًا، ليس أكثر من قدرته التدميرية التي لا يمكن تخيّلها. أما الإدراك الذي نكوّنه عنه فقد عرف تغيّرات جذرية. فمنذ عدّة عقود والحديث جارٍ عن «العيش مع القنبلة». ثم ينزل ملايين الأشخاص مجددًا إلى الشارع. فالقلق والطمأنينة قد يكونان نابعين عن سبب وحيد بعينه: عدم القدرة على تصوّر خطر علينا مع ذلك التعايش معه.

خلافًا لما هو الحال مع الجوع والبؤس، وحين يتعلّق الأمر بالمخاطر، يصبح من السهولة بمكان اللجوء إلى **تحوّلات تأويلية** لانماط القلق والخوف التي تغذّيها. لا لأن الخطر يندرج في إطار محدّد وأن تجاوزه يجب أن يحصل في هذا الإطار تحديدًا بل لأنّه بالإمكان بالطبع تحويله في هذا الاتّجاه أو ذلك والبحث عن أماكن وإيجادها، وعن موضوعات وعن أشخاص كبدائل ويكونون كرموز يمكن عبرها الوصول إلى نهاية الخوف. حين نعي المخاطرة يصبح من السهولة بمكان **إزاحة المشاكل** في ميدان الفكر والممارسة وتحويلها إلى أزمات اجتماعية. يلقى هذا النمط من الممارسة تقديرًا شديدًا. فبقدر ما تتضاعف الأخطار، يجنح مجتمع المخاطرة عفويًا ليتحول إلى «مجتمع.كبش محرقة»، هذا مع ممارسته لعدم الفاعلية السياسية: فجأة لا تعود التهديدات هي ما يثير القلق العام، بل الذين يشيرون إلى وجودها. تظلّ المخاطر غير مرئية، ولكن وبمقابلها ألا تعتبر الثروات وباستمرار أكثر

خضوعًا للرؤية؟ وألا يتلخص ذلك كلّه **بهذيان عقلي**، يتناول البناءات المجرّدة التي يقوم بها الذين يبشّرون بالشرّ، من المثقّفين وكتاب مسرحيات المخاطرة المأسويّة. وفي نهاية الأمر من هم وراء ذلك كله غير جواسيس **ألمانيا الشرقية**، الشيوعيين، اليهود، العرب، النساء، الرجال، الأتراك واللاجئين؟ إن عدم القدرة على إدراك التهديد وما نواجه من عجز إزاءه يعزّز ظهور **ردود فعل وحركات سياسية متطرّفة ومتعصّبة**. تستخدم المقولبات الاجتماعية والمجموعات المعنية بها بما يشبه استخدام «مانعات الصواعق» التي تحسن التعامل مع التهديدات غير المرئية التي تعصى على العمل المباشر.

التعامل مع عدم الاستقرار: التكييف السيري والتاريخي الأساسي

حتى تيسّر البقاء في المجتمع الصناعي القديم كان لا بدّ من الصراع ضد العوز المادي، وتحاشي السقوط الإجتماعي. هذا كان أفق الفكر والعمل، إذ تمثّل في متابعة الهدف الجماعي «لتكافل الطبقة» أو الأهداف الفردية للسلوكات المحدّدة في اختيار المهنة والإعداد لها وتنظيمها. في مجتمع المخاطرة، ثمّة قدرات لا بدّ منها للاستمرار تضاف على هذه القدرة. هنا **تكتسب مهارة التكهّن بالأخطار، وتحملها وإدارتها سياسيًا وسيريًا** أهمّية فائقة. إنّ قلق السقوط، والوعي الطبقي أو التطلّعات للارتقاء الإجتماعي والتي تعلّمنا معها أن نتعامل بشكل أو بآخر تخلي المكان إزاء أسئلة مركزية: كيف نتعامل مع أقدار التهديدات التي

تؤول إلينا، وكيف نتعامل مع المخاوف والقلق التي تنجم عنها؟ كيف نسيطر على الخوف إذ لم تكن لدينا القدرة على السيطرة على أسبابه؟ كيف نستطيع العيش فوق بركان الحضارة دون نسيانه بوعي منا، دون أن نختنق بثقل المخاوف - التي تضاف إلى ما يتصعد منه من أبخرة؟

تفقد الأشكال التقليدية والمؤسّساتية في السيطرة على الخوف وعلى عدم اليقين، وكما تطوّرت في إطار الأسرة والزوجين وتوزيع الأدوار بحسب الجنس، في الوعي الطبقي والأحزاب السياسية والمؤسسات المرتبطة بها، تفقد من دلالتها. وبالموازاة بات يطلب من الأشخاص السيطرة على هذا الخوف. بين يوم وآخر لا بدّ للمؤسّسات الاجتماعية أن تستوعب هذه الحاجة المتنامية للعمل الشخصي على اللا يقين في مجالات الإعداد، والعلاج والسياسة (راجع القسم الثاني). في مجتمع المخاطر ينتهي الأمر بالتعامل مع الخوف والتعامل مع عدم اليقين بتأليف **تكيّف ثقافي أساسي**، سواء في مجال السيرة أو في مجال السياسة. إنّ تكوين القدرات الضرورية في هذا السياق يصبح بعد الآن أحد المهام الأساسية التي تقع على المؤسسات التربوية.

٤- الدينامية السياسية للمخاطر المعترف بها

أثار موت الغابة الانتباه على هذه الظاهرة: ما إن تتحقّق سيرورة الاعتراف بالمخاطر المرتبطة بالحداثة، حتى **يتغيّر نظام العالم** - حتى لو لم يتسنّى لنا في البداية ملاحظة إلّا القليل في

التغيرات في الوقائع. والحواجز التي تفصل مجالات الكفاءات المتخصّصة ينتهي بها الأمر بالسقوط. يتدخّل الرأي العام حتى في التفاصيل التقنية. والشركات التي لاقت على الدوام قبولًا من جانب اقتصاد السوق نظرًا لادائها الأعمال المالية الجيدة ولخدماتها الجيدة والقانونية في مجال الاستخدام تجد نفسها بين عشية وضحاها على مقعد المتّهمين، أو التي يقوم الرأي العام بالتشهير بها، وهي تجد نفسها بمواجهة أسئلة لم تكن تستحق العقاب إلّا في حالات الالتباس بالتلوّث القاتل.

حبذا لو كان الأمر كذلك. أما في الوقائع فالأسواق تنهار، ونحن نلحظ زيادة في الأكلاف، والممنوعات تتهدّد، ويصار إلى إطلاق إجراءات قانونية، وقد بات من الضرورة بمكان تجديد نظام تقنيات الإنتاج رأسًا على عقب، كذلك يهرب الناخبون دون أن يعلم أحد أين مضوا. حيث يعتقد الواحد أنه مع نفسه - في التفاصيل التقنية والاقتصادية والقانونية - وهكذا بدأ العالم كله يهتم بذلك، دون الإنطلاق من مسلّمات شبيهة أو مقارنة بل من نظام قيم مختلف: أعيد تفحّص التفاصيل الاقتصادية والتقنية على ضوء **أخلاق ايكولوجية جديدة**. وما أن تمّ الشروع بمحاربة المواد الملوّثة حتى بات من اللازم تفحّص المنشآت بعدسة بيئية - أخلاقية. وقبل ذلك كله لا بدّ من مراقبة من قاموا سابقًا بمراقبة المنشآت أو من كان يجدر بهم القيام بذلك، وتاليًا لا بدّ من مراقبة من استفادوا بشكل نسقي من الأخطاء المرتكبة.

ما إن يصار «للإعتراف» بالمخاطر المرتبطة بالتحديث وهذا

بحد ذاته ليس بالأمر السهل - فلا تعود المعرفة كافية، بل لا بدّ من المعرفة **الجماعية بها**، ومن الاعتقاد بها ومن الإضاءة السياسية على سلسلة الأسباب والنتائج المرتبطة بهذه المخاطر، فذلك كله مما يطوّر دينامية سياسية لا مثيل لها. لقد انتهى الأمر مع الكمون، مع «بنية الآثار الجانبية» الشديدة التلاؤم، ومع صفتها التي لا يمكن تحاشيها. فجأة تظهر المشاكل، مشاكل غير مبرّرة تتحرّك كما لو كانت مجردّ دعوات متفجّرة للعمل. وخلف الشروط والضغوط المادية نلمح وجود أشخاص. **والعناصر** المسبّبة تتبادل الأمكنة مع الأشخاص **المسبّبين** الذين يشرعون بإعطاء التفسيرات. تبرّر «النتائج الجانبية» وتنظّم نفسها، وتظهر تذمّرها وتعطي أوليه لحقوقها، ولا يمكن التخلّص منها. وكما سبق وقلنا: لقد تغيّر العالم.

بالطبع وليصار إلى تحاشي مثل هذه الحركة يجب منع الاعتراف بالمخاطر. مرّة أخرى نجد رهانات السيرورة نفسها، سيرورة الاعتراف بمخاطر ترتبط بالتحديث. إنّ الأمر الحاسم في هذه القضية ليست النتائج التي تطال الصحّة وحياة النبات والحيوان والناس، بل **المفاعيل الاجتماعية، الإقتصادية والسياسية الناجمة عن هذه الآثار الجانبية**: إنهيار الأسواق، سقوط قيمة رأس المال، انتزاع ملكية بشكل فادح، اضطرابات سياسية، مطالبات بالتعويض، أكلاف باهظة، إجراءات قضائية، خسارة الصورة.

طالما اعتبرت النتائج البيئية والصحية نتائج افتراضية،

وطالما جرى تبريرها وتسخيفها أو النظر إليها بشكل مأسويّة، ولكن وبمجرّد إيمان الناس بها، تكتسب نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية، سبق لنا أن أشرنا إليها. بالإمكان صياغة الأشياء بشكل مغاير منذ أن يشعر الناس أن المخاطر فعلية، **تصبح هذه المخاطر فعليّة**. ولكن، إذا أصبحت فعلية فهي آنئذ ستقلب بناء الاختصاصات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. ما إن يصار للاعتراف بوجود المخاطر المرتبطة بالتحديث حتى نشهد، وبفعل ضغط الأخطار المتنامية، تشكّل شحنة متفجّرة. حينها ستتحرّك فجأة لفرض حدود لما كان ممكنًا حتى الأمس: إذا استمرّينا الآن في التقليل من شأن قطع الغابات نكون عرضة للاتهام أمام الرأي العام بالكلبية، «فالتلوّث المقبول» يتحوّل إلى «مصدر خطر لا يمكن قبوله». وما كان سابقًا يتجاوز إمكانيات التدخّل السياسي قد دخل الآن دائرة تأثير السياسة. **والنسبية** المرتبطة بالمعدلات القصوى **وبالمتغيّرات التي لا علاقة لها بالسياسة**، باتت الآن جد واضحة. يعاد تقييم المعطيات وتخطيط حدود جديدة بين ما ينجم عن السياسي وما لا ينجم عنه، بين ما هو معطى وما هو قابل للتعديل. و«الثوابت التقنية - الاقتصادية» الدائمة - مثل إنتشار الملوّثات أو «التخلّي المستحيل» عن الطاقة النووية - تصبح متغيّرات يمكن التأثير عليها سياسيًا.

إلّا أنه لا يجدر بنا هنا أن نقحم المقولات التي تكوّنت من عالم السياسة فقط: إدارة اقتصادية - سياسية للسوق، إعادة توزيع المداخيل، حماية اجتماعية. بل إننا نلامس أيضًا ما لا علاقة له

بالسياسي: إن تحاشي أسباب التهديد التي تظهر إبان سيرورة التحديث تصبح معضلة سياسية. والأسئلة التي كان مجالها إلى ذلك الحين مجال كفاءة إدارة المؤسسة - شأن تفاصيل تصوّر المنتجات، ووسائل الإنتاج، واختيار نمط الطاقة واقصاء الفضلات - تصبح «موضوعات حارقة» للسياسة الحكومية، قادرة على منافسة المعضلات المرتبطة بالبطالة الجماهيرية التي تستحوذ على اهتمامات الناخبين. وما إن يصار لتحديد التهديد، فإن المعضلات القديمة الملحّة تذوب ذوبان الثلج تحت حرارة الشمس؛ وبالموازاة سنشهد **تطوّر سياسة نصيرة للحالة الشاذّة**، التي تستخلص من الموقف الذي ينطوي على التهديد إمكانيات تدخّل وكفاءات واسعة. وحيث يصبح الخطر حالة سوية، ينتهي الأمر بسياسة الشواذ هذه بأن تتّخذ شكلًا مؤسّساتيًا مستقرًّا. وبذلك تهيء المخاطر المرتبطة بالتحديث الأرضية **لتوزيع جديد جزئي للسلطة** - ما يترافق مع الاحتفاظ جزئيًا بالاختصاصات الشكلية من جهة، وبتحوّلاتها الصريحة من جهة أخرى.

وبقدر ما تتزايد الأخطار في سيرورة التحديث، وبقدر ما تصبح أكثر ظهورًا، وبقدر ما تكون قيم الجماعة المركزية أكثر عرضة للتهديد، وبقدر ما يزداد الناس وعيًا بها بطريقة دقيقة، بقدر ما يتطوّر الموقف. إنّ توزيع السلطات والمهارات الذي رسم ما يعرف بالحدود بين الاقتصاد السياسي ودائرة الرأي قد تزعزع بشكل ازداد عمقًا، وقد صار من المحتمل، إزاء مناعة التهديد، أن يصار إلى إعادة تعريف المسؤوليات، وتركيز المهارات في

مجال العمل، وتخصيص أدنى مظهر من مظاهر سيرورة التحديث بالرقابات وبالمخطّطات البيروقراطية. حين يصار للاعتراف بوجود مخاطر على علاقة بالتحديث، وحين يتنامى الخطر الماثل فيها، يكون **الأثر** الناجم من نمط **التحوّل الجزئي في النظام**. لا يتعلّق الأمر هناك بثورة مفتوحة، بل «بثورة **صامتة**»، تكون نتيجة تحوّل يحصل في وعي **الجميع**، نتيجة تمرّد لا **موضوع** له، ودون تبديل في النخب، أنه تحوّل يحافظ على النظام القديم.

في إطار تطوّر الحضارة الجامح، نلحظ ظهور مواقف شبه ثورية تكون بدورها بمنزلة **معطيات**. إذ تشكّل «**قدرًا** حضاريا» مشروطًا بسيرورة التحديث. فهي تتّخذ من جانب أول قناع **الحالة السوية**، ومن جانب ثانٍ السلطة **التي تضفّيها الكوارث**، السلطة القادرة على النموّ مع الأخطار حتى تبلغ شعاع الفعل السياسي للثورات بل حتى تتجاوزه. حينئذ لا يكون مجتمع المخاطرة مجتمعًا ثوريًا، بل أكثر من ذلك إنّه **مجتمع الكارثة**. **وحالة الشواذ** تهدّد بأن تصبح الحالة الطبيعية.

أن لا تكون الكارثة الحالية أو الممكنة مرشدًا للديموقراطية فذلك أمر طالما علّمنا إياه التاريخ الألماني. دون إرادة منهم أظهرت تقارير الخبراء، «حكماء البيئة» بطريقة لا يمكن إيضاحها ما هي الثنائية والقوّة المفجّرة الآخذة بالتخضّر. «تتيح» الأخطار البيئية التي توحي بها حياة النباتات والحيوانات والبشر، للمؤلّفين الفرصة للحديث وبكل طيبة ضمير عن الأخلاق البيئية، وبتبنّي لغة مشبعة بعبارات من مثل «الرقابة»، «التصريح الإداري» و«رقابة

السلطات». وإنه لأمر له دلالته أن يصار للتكهّن بطرق وبقوانين للتدخّل، وبمخطّطات وبإدارة تكون قواتها متوازية مع مدى اتّساع التلوّث البيئي (ص ٤٥). يتعلّق الأمر «بتوسيع» نظام المعلومة والرقابة الزراعية» (ص ٤٥). يصار لرسم «تخطيط عام يتناول المشهد» إلى جانب خرائط تراعي المدى الحياتي و«أنماط حماية المساحات»، مع استناد ذلك كله إلى «معطيات إحصائية جد متمايزة وصحيحة علميًا»، ما يوجب «فرضها رغم المصالح المضاربة» (ص ٤٨ تابع). يوحي مجلس الخبراء وبهدف تحقيق سياسته في «إعادة الحياة الطبيعية» (ص ٥١)، «بنزع المساحات الأكثر أهمّية [...] وبدافع منطق المصلحة من مالكيها» (ص ٤٩). وعلى المزارعين القبول ببدل مالي والامتناع عن الاستغلال أو تبنّي الإجراءات اللازمة» (ص ٤٩). يتعلّق الأمر «باستخدام أسمدة مسموح بها»، وبمشروع إخصاب إلزامي مع تخصيص عيني للطبيعة، ومع مراعاة الكمية واختيار الوقت المناسب لاستخدامها» (ص ٥٣). وكما هو الحال مع «إجراءات الحماية الأخرى» يفرض هذا الاستخدام المخطّط له للأسمدة» تطبيق نظام متمايز عن «حماية البيئة» الذي يجب وضعه على صعيد المنشآت، والمناطق ومجموعات الأقاليم (ص ٦١)، ما «يفرض إعادة الاعتبار للأطر القانونية ومتابعة تكوينها» (ص ٦٤) باختصار، يصار لإرساء **بانوراما تحكمية علمية - بيروقراطية**.

تحولت صورة الفلاح الذي اعتبر على مدى قرون طويلة بمثابة «الطبقة المغذية» والذي يجني «ثمار» الأرض التي يدين لها الجميع

بحياتهم وببقائهم على قيد الحياة، تحوّلت إلى نقيضها. في هذا المنظور الجديد أصبحت الزراعة مكان إنتاج مواد سامة تهدّد حياة النبات والحيوان والإنسان. وحتى يصار لإتقاء الأخطار التي تتهدّد، كان لا بدّ من تحقيق نزع ملكيات وذلك بإشراف العلم في المرحلة الإنتاجية الزراعية العالمية التي بلغناها و/أو تحقيق تخطيطات ورقابات تراعي كل شيء في أدقّ التفاصيل. ما يثير القلق إذًا، لم تكن هذه الموجبات وحدها فقط (ولا درجة الوضوح التي يستند إليها لإعلانها). ما يثير الإشكال، هو إنها **تندرج في منطق الحماية من الأخطار**. وأنه لم يعد من السهولة بمكان، إذا ما أخذنا توسّع الأخطار في الاعتبار، اقتراح **بدائل سياسية** بمقدورها أن تتحاشى فعلًا ما يجب تحاشيه في ديكتاتورية الخطر.

أدى تزايد الأخطار لتوليد **تحدّ جديد للديموقراطية**. يميل مجتمع المخاطرة لتوليد **نمط كلياني «مشروع» من اتّقاء المخاطر**، بحجة منع حصول ما هو أسوأ، ينتهي الأمر وتبعًا لآلية جد مألوفة بخلق شروط ظهور ما هو أكثر سوًّا أيضًا. فالنتائج الحاصلة سياسيًا من خلال النتائج الجانبية في الحضارة تتهدّد النظام السياسي - الديموقراطي في أساسه بالذات تجاه الأخطار المنتجة نسقيًا نجد أنفسنا محشورين بين ترك السيء إلى ما هو أسوأ، بين التخلّي أو القبول بتدمير مبادىء الديموقراطية الأساس التي تقوّضت بالتحكمية والقمع. يشكّل الخروج من هذا الخيار إحدى المهمّات الأساسية الملقاة على عاتق الفكر والعمل الديموقراطي في المستقبل المعاصر لمجتمع المخاطر (راجع الفصل الثامن).

٥- ملخّص: الطبيعة والمجتمع في نهاية القرن العشرين

يؤدي تفكيك أسس الحياة البيئية والطبيعية والناجم عن حركة التصنيع لإطلاق دينامية تطوّر اجتماعي وسياسي لا سابقة تاريخية له، وهذا ما نجهله كليًا حتى الآن الأمر الذي تلزمنا نتائجه بأعادة التفكر بالعلاقات بين الطبيعة والمجتمع. تفرض علينا هذه الأطروحة تقديم بعض الإيضاحات النظرية. وفي نهاية هذا الفصل سنعمد لتقديم بعض المعالم والمؤشرات، بعض الترقيمات المؤقتة التي ستشكّل رسمًا لخلاصة عامة لما أريد البرهنة عليه.

بالإمكان تلخيص دلالة الاعتبارات التي وسعتها سابقًا من خلال الوضعية التالية: إننا نعاين **نهاية التعارض** بين الطبيعة والمجتمع. أو أيضًا بات يستحيل علينا فهم الطبيعة **مستقلّة** عن المجتمع، كما يستحيل فهم المجتع **مستقلًا** عن الطبيعة. كانت النظريات حول المجتمع التي نحتت في القرن التاسع عشر (مع تحوّلاتها في القرن العشرين) ترى إلى الطبيعة أساسًا كما لو كانت معطى، خاضعًا للالزامات التي يجب الخضوع إليها؛ وفي الوقت نفسه كانت تعتبر دائمًا بمنزلة الآخر، بمنزلة الشيء المختلف أساسًا، إنها لا - مجتمع. أما سيرورة التصنيع بالذات فهي التي ألغت هذه التمثّلات، إنها هذه السيرورة هي التي جعلتها **تاريخيًا خاطئة**. مع نهاية القرن العشرين، لم تعد الطبيعة **لا** معطى **ولا** محدّدة سلفًا، لقد صارت منتجًا تاريخيًا، عدّة **داخلية** تابعة للعالم المتمدّن عرضة للتدمير ولتهديدات شروط إنتاجه الطبيعة. ما يعني

إذًا، أن تدمير الطبيعة الذي دخل حركة الإنتاج الصناعي العالمية، لم يعد «مجرّد» تدمير بسيط للطبيعة ليصبح جزءًا مكمّلًا للدينامية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. أدقّ عملية جمعنة الطبيعة إلى نتيجة غير متوقّعة **تتعلّق بجمعنة التدميرات والتهديدات المرتبطة بالطبيعة**، وبتحوّلها إلى تناقضات ومآزم اقتصادية، اجتماعية وسياسية: والأضرار التي فرضت على شروط الحياة الطبيعية قد تحوّلت إلى تهديدات طبّية، اجتماعية واقتصادية شاملة بالنسبة للإنسان - ما يفرض متطلّبات جذرية جديدة تطال المؤسّسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع العالمي الشديد التصنيع.

وبالتحديد يشكّل تحول التهديدات الحضارية التي حوّلت الطبيعة إلى تهديدات اجتماعية، اقتصادية وسياسية تجعل النظام في خطر، يشكل تحدّ فعليًا للحاضر والمستقبل، فالتحوّل هذا هو ما يبرّر فكرة مجتمع المخاطرة. ففي حين تسند فكرة المجتمع الصناعية الكلاسيكي إلى التعارض بين الطبيعة والمجتمع (بالمعنى الذي فهمت به في القرن التاسع عشر) أتّخذت فكرة مجتمع المخاطرة (الصناعي) نقطة انطلاق لها «طبيعة» متكاملة مع الحضارة، وتابعت تحوّلات الأضرار التي آلت إليها من خلال مختلف الأنظمة الاجتماعية الجزئية. أما معرفة ما يُفهم من «الأضرار» في سياق هذه الطبيعة الثانية المصنّعة، فذلك ما يشكّل - وكما سبق ورأينا - موضوع التعريفات العلمية واللاعلمية والاجتماعية. لقد درسنا هذا التعارض من خلال تتبع الخيط الذي يخرج من متاهة ظهور **المخاطر المرتبطة بالتحديث** ومن الوعي بوجودها. ما يعني أن «المخاطر

المرتبطة بالتحديث» تمثل التنسيق المفهومي، المقولة العقلية التي تتيح فهم الأضرار والأعطال المحايثة لطبيعة لا فصل لها عن الحضارة فهمًا اجتماعيًا، وتحديد مدى أهمّيتها والحاحها واختيار الطريقة التي يصار عبرها إلى رفضها و/أو إلى إدارتها. تشكّل هذه المخاطر «الأخلاق الثانية» العلموية والتي في إطارها تعالج الأضرار النازلة على طبيعة مستقلّة صناعيًا **ولم تعد** طبيعة بطريقة اجتماعية «مشروعة» - أي بإدعاء الفعالية.

النتيجة الأساسية المترتّبة عن مثل هذه الظاهرة هي التالية: في إطار الحداثة المتقدّمة صار مستحيلًا فهم المجتمع وكل النظم الجزئية - الاقتصاد، السياسة، الأسرة، الثقافة - بمعزل عن الطبيعة. فالمسائل البيئية لم تعد مسائل تدور في «الجوار» بل صارت دون مواربة - إن في تكونها أو شكلها - مسائل **إجتماعية، مسائل تتعلّق بالإنسان،** تتعلّق بتاريخه، وشروط حياته، وبعلاقته بالعالم وبالواقع، وبتنظيمه الاقتصادي، الثقافي والسياسي. بل لا بدّ من الذهاب إلى حدّ اعتبار «الطبيعة الداخلية» لعالم متحضر متحوّل بفعل التصنيع بمنزلة النموذج إلى **اللا** - بيئة، كما لو كان بيئة **داخلية،** تبدو إزائها كل قدرات التماسف والإقصاء التي نبذلها **عاجزة** تمامًا. مع نهاية القرن العشرين أصبح النموذج كما يلي: الطبيعة **هي** المجتمع. والمجتمع هو (أيضًا) «طبيعة». والاستمرار الآن في الحديث عن الطبيعة بوصفها اللا - مجتمع يعني الاستمرار باستخدام مقولات تتحدث عن عصر آخر، وهي مقولات باتت عاجزة عن إدراك واقع هو واقعنا.

حاليًا نتعامل نحن وفي كل مكان مع طبيعة هي منتوج مصنع بدرجة جيدة، مع «طبيعة» مصطنعة. وإذا كنا نعني «بالطبيعي» أمر ترك الطبيعة لذاتها، فإن طبيعتنا آنذاك لن يكون لها حتى الجزء الأدنى من صفة الطبيعة. حتى أهل العلم الذين يتعاملون مع الحادث العارض «طبيعة» والذين يبحثون فيها علميًا وبصبر مهني لا متناه، لا يتخذون إطلاقًا موقفًا علميًا حصريًا تجاه هذه الطبيعة. ففي أفعالهم، كما في معرفتهم يظلون كمن **يمارس** مطلب السيطرة على الطبيعة التي صارت معمّمة اجتماعيًا. وسواء اشتغلوا بمفردهم أو ضمن مختبرات أبحاث عملاقة، تصبح الأرض بأكملها حين ينكبون على مادتهم العلمية تحت مرمى أنظارهم. ففي كل مرّة يحرّكون أيديهم تكون أيدي مؤسّسة ما هي التي تتحرك وبالتالي فإن أيدينا جميعًا باتت تتحرك معها. وكل هذه «الطبيعة» التي هي مدار البحث هنا ليست إلّا «طبيعة ثانية»، إنها طبيعة داخلية اندمجت مع سيرورة الحضارة، وتشبعت تاليًا بالدلالات الخاصّة بالنظام، الدلالات التي صارت الأقل طبيعية: ومهما فعل رجال العلم في ظلّ هذه الظروف، سواء قاسوا، وسألوا أو افترضوا أو راقبوا، فهم يؤثّرون بطريقة مناسبة أو مضرة على الصحّة والمصالح الاقتصادية وحقّ الملكية والاختصاصات والمهارة في ممارسة السلطة. بعبارات أخرى. **ولكون الطبيعة** طبيعة منقوصة تدور داخل نظام، فهي قد صارت [طبيعة] **سياسية** حتى لو كانت بين أيدي العلماء. إنّ أدنى نتائج القياس، حتى لو لم تنطوي على أدنى عبارة تتضمّن حكمًا قيميًا، ولا أدنى علامة

تعجب، حتى لو أسروا أنفسهم في عالم العلامات مع شيئية العالم، كما تجلّى ذلك مع ماكس ڤيبر، تنطوي على شحنة سياسية متفجّرة لا يمكن لصيغ علماء الإجتماع النشورية والفلاسفة والأخلاقيين أن تبلغها أبدًا.

حتى هذه النقطة «تشبع» موضوعهم بالرهانات التي يعمل أهل العلم عليها **وسط حقل مغناطيسي إقتصادي وثقافي قوي**. هذا ما يشعرون به، وهذا ما يطلق ردّات فعلهم **حتى في صلب عملهم: في طريقة تطويرهم لتقنيات قياس، واتّخاذ قرارات عند عتبات التسامح، واتّباع فرضيات سببية، إلخ. تتحكم خطوط قوّة هذا الحقل المغناطيسي إذًا بتوجيه عملهم. ما يتيح للبحث أن يتورط في معارج ضيقة ما كان له أن يعمل لتبرير اختبارها إلّا من وجهة نظر المضمون. وهذه الخطوط بالتأكيد هي التي في حالات ضعف البرهان، تغذّي العلامات المؤشرة إلى المهنة. علينا أن لا نرى فيها شيئًا آخر إلّا الإشارة لما في سياق الطبيعة المجمعنه، والعلوم الطبيعية والتقنية - التي تظهر خارجيًا موضوعية لا تتغيّر - قد صار من تشعّبات السياسة، والأخلاق، والاقتصاد والتشريع وإن تغطّى بثوب الأرقام.** (راجع الفصل السابع).

ها نحن نشهد في ذلك انعطافًا فعليًا في تاريخ العلوم الطبيعية: فهي تتعرف على شروط العمل والتجربة، وهذا ما كان مألوفًا في العلوم الاجتماعية نظرًا للصفة السياسية الواضحة في «موضوعها». يتوازى هذا التطوّر مع نوع من التقارب الموحّد لمختلف العلوم. ولسخرية القدر، فإن الأسباب ليست ما كنا

ننتظره: ذلك أن الموضوع هو الذي تسيّس لا شبه - علموية العلوم الاجتماعية التي اقتربت من «الأنا - الأعلى» للعلوم الطبيعية. مستقبلًا، وفي كل العلوم لا بدّ من الاعتماد على معطى جديد: **حتى يصار للاستمرار بعمل أبحاث وبطريقة شريفة، لا بدّ من التمتّع بضمير أخلاقي وسياسي يقويه ويضمن من جانب الإطار المؤسّساتي**. كما أنه لا بدّ للبحث أن يقبل وأن يتحمّل واعيًا أعباء الالزامات السياسية. وبشكل عام من المستحسن قيام مصالحة بين كيفية العمل العلمي الفعلية ودلالته السياسية، إذا كان ذلك يعني قبل أي شيء آخر أن المؤسّسات تعطي العمل العلمي الوسائل التي تسمح بطريقة جذرية وفاعلة بالقطعة مع مناطق التحريم التي لا تنقطع عن الامتداد بقدر ما تزداد الحساسيات السياسية إثارة، وإذا تصالح العلم مع هدفه الأصلي في المعرفة فهو بذلك يحمل النور إلى الطقوس والأمور الروتينية التي تخفيها المخاطر التي تحضنها المؤسّسات والتوسيط العلمي.

في ظل هذه الشروط وبإحصاء جملة المخاطر المرتبطة بسيرورة التحديث الاقتصادي - التقني، تستطيع العلوم الطبيعية الإسهام بتقدّم النقد الإجتماعي، في كل مرّة تشير فيها أو تضيء على هذه المخاطر دون أخذ المناطق المحرّمة المتولّدة عن تسييس المشاكل بعين الاعتبار. تتحوّل الصيغ الكيميائية، البيولوجية، الفيزيائية والطبّية التي تأخذ التهديدات بالاعتبار وبشكل خفي إلى «مقدمات ذات قيم موضوعية» تغذّي التحليلات النقدية للمجتمع.

تثير هذه الظاهرة مسألة العلاقة بين نقد المخاطرة والنقد السوسيولوجي للحضارة.

كذلك على النقد الإجتماعي الثقافي للحداثة أن يقود صراعًا دائمًا تجاه المكان المشترك (السوسيولوجي) الذي يريد أن تؤدّي مسيرة الحداثة إلى اختفاء المعايير الموروثة. تشكّل التناقضات بين هذه المعايير التي ما زالت مرتفعة جدًا. وكذلك التطوّر الإجتماعي، تشكّل صلب اليومي في حقيقته الأشد ابتذالًا رأس حربة النقد السوسيولوجي للحضارة سيكسر دائمًا من خلال علم الإجتماع نفسه. **أضف إلى ذلك** أنه لا بدّ أن يكون المرء عالم اجتماع سيء حتى لا يكف عن معارضة مناطق الظلّ في الحداثة بتفاؤلية التقدّم الذي بلغ أوجه، كما نعلم، بانتصار عقلانية العقل.

يختلف الموقف بعض الشيء حين يبرهن علماء الإجتماع أن المجموعات قد تهمشت، وأن عدم المساواة الاجتماعية قد تعزّزت، وأن الأزمات الإقتصادية قد تراكمت. وإذا ما أخذنا بالاعتبار محاضر اتّهام المجموعات المنظّمة، فإن مثل هذا التأكيد يحوي كمّية وافية من شحنة متفجّرة، وهذا معروف. مع ذلك، فإن ثمّة موازاة تربط هذه البناءات العقلية بالسابقة، وتميّزها عن الوصف العلمي للمخاطر: إن مخالفة القيم وانتهائها عمل انتقائي وقد يكون **ممأسسًا بطريقة مستديمة**. ينطبق الأمر نفسه على اللامساواة الاجتماعية. ولا ينطبق ذلك على نتائج التحديث التي تتهدّد **البقاء**. ذلك أنّها تخضع لمنطق بات عالميًا مساواتيًا. ثم أن

لمأسستها، الممكنة كما أوضحنا، نتائج غير قابلة للإنعكاس على صحّة الجميع. و«الصحة» بالطبع قيمة لها مكانتها الثقافية العالية، وهي بشكل خاص شرط إمكانية «البقاء».

إن بلوغ التهديدات التي تتعلّق بصحّة الأشخاص درجة عالمية يولّد تهديدات دائمة وفي كل مكان تصدم بكل قوّة النظام الاقتصادي والسياسي. لا يصار للاكتفاء هنا بالالمام بمقدّمات ثقافية واجتماعية، وهذا لا يمنع الحياة، كما يظهر من الطريق التي تنسب إلى الحداثة، بمعزل عن كل الدموع التي بالإمكان سكبها. هنا، وأقلّه في الأبعاد العميقة التي تمّ التجريح بها، يطرح السؤال الملح حول اقتصار اللوائح الحمراء على الأنواع الحيوانية والنباتية الآخذة في الاختفاء. قد يجوز أننا في بداية سيرورة تعود تاريخية. وقد يجوز أيضًا أن الجيل القادم أو من سيليه سيبدي تجاه صور المواليد الجدد المشوّهة التي ستحلّ مكان صور الأسماك والعصافير المغطاة بالأورام كما نراها اليوم، باللامبالاة نفسها التي يبديها الجيل الحاضر إزاء انتهاك القيم وإزاء الفقر الجديد أو البطالة الجماعية. وهذه ليست المرّة الأولى التي يؤدي فيها انتهاك القيم إلى اختفائها. لكن من المبرّر أيضًا أن نفكر أن ذلك لن يحصل أبدًا، بل على العكس، ذلك أن الطبيعة لن تتوانى عن استكمال التصنيع، وتاليًا فإن تدميرها سيكون عالميًا، وهو سيدرك بوصفه كذلك (ولأن ذلك سيكون لمصلحة تمهين النقد، فإن أحدًا لن يكون مسرورًا منه).

قد يكون لذلك كلّه وقعًا مختلفًا على آذان علماء الإجتماع

الذين لم يألفوا هذه الصياغات. إلّا أن اللجوء إلى الصيغ الكيميائية - البيولوجية التي تتناول المخاطر - سواء كانت قائمة على أساس (لا) علمي أو كيفما كان الأمر - قد يسدي إلى التحليل السوسيولوجي مقدّمات نقدية معيارية. وبالمقابل فإن مضمونها المضمر ليس قابلًا للإدراك إلّا إذا سحبنا هذه المقدّمات نسقيًا على المجال الإجتماعي والسياسي. هذا يعني بالتأكيد، أنه وفي سياق انتشار المخاطر المرتبطة بالتحديث قد اكتفى علماء الإجتماع شأن الآخرين باستثمار «**اللا - خبرات التي قام بها آخرون، والخاضعة لمراقبة وسط مهني آخر** -، مع كل ما يفترضه ذلك من خسارة للإستقلالية المهنية. ما تستطيع العلوم الاجتماعية اقتراحه عبر قواها الذاتية، لن يكون بالتأكيد قادرًا على تحمّل المنافسة.

القسم الثاني

الفردنة في اللّامساواة الإجتماعيّة
أشكال من الوجود
وزوال التقاليد في المجتمع الصناعي

منطق توزيع المخاطر المرتبطة بالحداثة كما عرضناه في الفصل السابق هو بُعد أساسي في مجتمع المخاطرة، ولكنّه لا يعدو كونه بعدًا **واحدًا**. فالمواقف الإجمالية التي تهدّد والناتجة عنها، والديناميّة المأزمية والمتطوّرة التي تخفيها إن كان على الصعيد الإجتماعي أم السياسي، تشكّل ظواهر جديدة وهامّة. وتتضاعف أيضًا بعدم اليقين وبالخطورة الإجتماعيّة، السيَر الذاتيّة والثقافية. في الحداثة المتقدّمة، أُفرغت هذه المخاطر من محتواها التركيب الداخلي للمجتمع الصناعي - طبقات إجتماعيّة، أشكال عائليّة، واقع جنسي، زواج، والديّة، مهنة - والمبادئ الأساسية للوجود التي كانت مدرجة في هذا التركيب. هذا الوجه الآخر من المشكل سيكون من الآن فصاعدًا مركز إهتماماتنا. والحالة هذه، فإنّ تناول الوجهين سويًّا - مجموع المخاطر وعدم اليقين، ودعمهما أو تحيّدهما المقابل - يقوم بالديناميّة الإجتماعيّة والسياسيّة لمجتمع المخاطرة. وهكذا يمكننا صياغة الفرضية النظرية، بطريقة كلّية، والتي يخضع لها هذان المنظوران: لم تتخطّ سيرورة التحديث، على منعطف القرن الواحد والعشرين، التعارض ما بين الفطرة والمجتمع، فقط، وإنّما هزّت أيضًا النظام الداخلي للإحداثيّات في المجتمع الصناعي: مفهومه للعلوم والتكنولوجيا، والمحاور التي من خلالها يتمثّل الوجود الإنساني:

العائلة والعمل، التوزيع والفصل بين السياسة المشَرْعنَة ديموقراطيًّا وشبه السياسة (بمعنى الإقتصاد، التقنيّة والعلم).

تساوي الحدّين: تحرّر الأفراد وسوق عمل متطوّر

في وسط هذا الفصل، وحسب الفكرة التي نحن بموجبها شاهد عيان على الطفرة الإجتماعيّة التي حصلت داخل الحداثة، والتي **تحرّر** الناس خلالها من أشكال إجتماعيّة للحضارة الصناعية - طبقة، فئة إجتماعيّة، عائلة، واقع جنسي للرجال والنساء - خلال الإصلاح، وبنفس الطريقة، تمّ «تصويبهم» في المجتمع بالهيمنة الدنيويّة للكنيسة. وسنلخّص في سبع مواضيع ألبرهنة على ذلك، والتي ستوسّع هنا:

١) **لقد حصل مدّ إجتماعي للتفرّد** - في كلّ البلدان الغربية الصناعية الغنيّة وهذا واضح خصوصًا في الجمهورية الفيدراليّة الألمانية خلال السيرورة التحديثيّة لدولة الرعاية التي تلت الحرب العالمية الثانية - بسِعة وقوّة لا سابق لهما (ولكن دون أن يحدث أي تغيير فعلي في علاقات عدم المساواة). ممّا يعني بأنّه في السياق حيث الظروف الماديّة ملائمة نسبيًّا وحيث يمكن التمتّع بضمانة إجتماعيّة جيّدة، نُزِع الناس من الظروف التقليديّة للتصنيفات ومن الشبكات العائليّة المتعاونة فيما بينها ليعاد إرسالهم إلى أنفسهم ولمصيرهم الشخصي في سوق العمل، مع كل المخاطرة، وكل الفرص وكل التناقض الناجم عن ذلك. لدينا هنا إذن انقطاع حقيقي للإستمراريّة التاريخيّة.

لقد كانت سيرورة التفرّد في الغالب من عمل البورجوازيّة في كامل انطلاقتها. ولكنّها أيضًا، وبشكل آخر خاصيّة الصورة «لمأجور حر» للرأسماليّة الحديثة، وخاصيّة هذه الديناميّة للسيرورات التي نلاحظها في سوق العمل في ديموقراطيات الجموع في دول - الرعاية. يمثّل دخول الفرد إلى سوق العمل سلسلة كليّة من التحرّر بالنسبة إلى الشبكات التقليديّة التي هي العلاقات العائليّة وعلاقات الجيرة والعلاقات المهنيّة وأيضًا الروابط مع الثقافة والمشهد الإقليمي. ويدخل مدّ الفردنة هذا منافسة مع تجارب القدر الجماعي في سوق العمل (بطالة الجموع، نقص الإختصاص، إلخ). ولكن ضمن نطاق دولة الرعاية وبالشكل الذي تطوّرت به في الجمهورية الفيدرالية، فقد أوصلت إلى **تحرّر الفرد** الذي تحرّر من إنتمائه الإجتماعي لطبقة معيّنة ومن الواقع الجنسي.

٢) لندرس التأويلات **لعدم المساواة** الإجتماعيّة هذه، فنرى واقعًا مزدوجَ المعنى يرتسم أمامنا:

لم يكن للمنظرين الماركسيّين كما للباحثين المهتمّين بالتراتب الإجتماعي **هناك فعليًا أي تغيّر جذري**. فالفروقات في تراتبيّة المداخيل والشروط الأساسيّة للعمل المأجور بقيت كما هي. من جهة أخرى، وفي مجال العمل الإنساني إنتقل الإنتماء إلى طبقة إجتماعيّة معيّنة - إلى مكان خلفي بشكل فردي. كما نحت نحو الإختفاء، الأوساط الإجتماعيّة وأشكال الوجود المتعلّقة نمطيًا بثقافة الطبقة. ونشاهد تطوّرًا نحو تعميم أشكال ومواقع جديدة للوجود والتي ترغم الناس على وضع أنفسهم في

وسط مشروع وجودهم الخاص إذا أرادوا تأمين معيشتهم الماديّة. تفضي الفردنة بهذا المعنى إلى حذف الأساسات الماديّة للفكرة القائمة على التصنيفات التقليديّة للمجتمعات في الجماعات الكبيرة - تصنيفات إجتماعيّة «حالات» أو طبقات إجتماعيّة.

في النظريّات الماركسيّة، كان تناقض الطبقات قد نسب ولمرّة واحدة وأخيرة إلى الرأسماليّة الصناعية. هذه المفهمة في التطوّر التاريخي في صيغة مجمّدة تخضع لمبدأ **الثالث المرفوع**: فأمّا أن تأخذ الرأسمالية إجازة من المشهد التاريخي العالمي بمرورها من الباب الوحيد الذي يُفتح لها - الصراع المحتدم للطبقات - وهذا هو «الإنفجار الكبير للثورة»؛ وتعود إذن من الباب الخلفي بشكل المجتمع الإشتراكي مع نسب التملّك المتحوّلة؛ وإمّا أن تستمرّ الطبقات بالتصارع، تصارع وتصارع. ولكن موضوع الفردنة يؤكّد على حلّ ثالث وهو مستبعد هنا: ديناميّة سوق العمل المؤمّنة بدولة الرعاية قد خفّفت وذوّبت الطبقات الإجتماعيّة أيضًا داخل الرأسمالية. نحن في مواجهة أكبر كل يوم ومن ضمن منظور ماركسي لظاهرة (لم تحلّل إلى اليوم) الرأسماليّة **بدون** طبقات والتي تحتفظ مع ذلك بكل التركيبات والمشاكل لعدم المساواة الإجتماعيّة الناتجة عنها.

٣) إزالة فروقات الطبقات هذه في علاقتها باللامساواة الإجتماعيّة هي أوّل ما نراه في حالة التوزيع لبطالة الجموع. من جهة، هناك ازدياد في نسبة العاطلين عن العمل لفترات طويلة، وأيضًا لعدد هؤلاء الذين هم باستمرار مستبعدون عن سوق

العمل، وحتّى أولئك الذين لم يدخلوا، في الأصل. من جهة أخرى، وفي غياب التطوّر لعدد العاطلين عن العمل - والذي هو أكبر بكثير من المليونين - تظلّ الحالات المسجّلة والأشخاص المعنيّين في تبدّل دائم. ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٣، ١٢,٥ مليون من الأشخاص بما نسبته ثلث الشعب العامل كانوا مسجّلين على البطالة لمرّة أو لعدّة مرّات. في آن معًا، المناطق غير المحدّدة ما بين البطالة المحتسبة والبطالة غير المحتسبة (ربّات البيوت، الشباب، المتقاعدون قبل الأوان النظامي) وما بين عمل وعمل - ثانوي (لدانة أوقات العمل وأشكال العمل) كلّها تنحى صوب الإزدياد. يتصادف إذن انتشار بطالة مؤقّتة نوعًا ما مع ازدياد عدد العاطلين عن العمل لفترات طويلة، وظهور مواقع وسيطة بين البطالة والنشاط المهني. على أنّ ثقافة الطبقات غير قادرة على وعي هذه الوقائع الجديدة. فالتشديد والفردنة في عدم المساواة الإجتماعيّة غير قابل للذوبان. والنتيجة هي أنّ المشاكل المتأتّية من هذا النظام تتمثّل بالفشل الشخصي وتحرم من ديناميّتها السياسية. في هذه السيرورة للوجود المتعدّد والمنزوع التقاليد، **نرى ظهور فوريّة جديدة في حياة الأفراد وفي المجتمع، فوريّة** الأزمة والمرض: فتأخذ الأزمات الإجتماعيّة مظهر الأزمات الفرديّة، ويصبح شبه مستحيل ضبطها في مكوّناتها الإجتماعيّة.

٤) لقد تضاعف التحرّر بالنسبة إلى الطبقات الإجتماعيّة بالتحرّر بالنسبة إلى المواقع الجنسيّة. وانعكس الأمر بصورة خاصة على ظاهرة التحوّل في الظروف **الأنثويّة**. والمعطيات الأكثر حداثة تتكلّم لغة واضحة جدًّا: ما يعمل على تأرجح حال النساء في ما

يسمّى «العوز الجديد»، ليس غياب التأهيل أو المنشأ الإجتماعي، ولكن **الطلاق**. نرى هنا بوضوح سعة التحرّر بالنسبة إلى الشريكين وكذلك بالنسبة للعمل المنزلي. وهو تطوّر ذو اتّجاه واحد. تتدخّل إذًا دوّامة الفردنة أيضًا **داخل** العائلة: سوق العمل، تأهيل، حركيّة وقد تضاعفت كلّ هذه الأسئلة مرّتين وحتّى ثلاث مرّات. فالعيش داخل عائلة يعني من الآن فصاعدًا محاولة التغلّب باستمرار على العقبات مع طموحات متباعدة بين الموجبات المهنيّة، ضغوطات التأهيل، والواجبات المرتبطة بالأطفال والعمل المنزلي. لذلك نرى ظهور نمط «العائلة المفاوضة لأمد طويل» حيث الأفراد في داخلها يستقلّون ذاتيًا ويبرمون عقدًا للخضوع الملتبس مقابل بدل عاطفي منظّم جدًّا وقابل دائمًا للمراجعة.

٥) في «المسألة العلائقيّة» ما يأخذ الطابع الخصوصي الصرف، ومن خلال قراءة إجتماعيّة، هي **التناقضات لحداثة مقسومة بثوابت المجتمع الصناعي**، الذي لم يتوقّف أبدًا عن تقسيم المبادئ التي لا تتقسّم للحداثة - حرّية فرديّة ومساواة تتجاوز محدّدات الولادة - وفي نفس الحين ترفض لجنس ما منحته لآخر. فالمجتمع الصناعي لم يكن يومًا وليس هو أبدًا مجتمع محض صناعي، **هو ليس أبدًا إلّا في جزء منه مجتمعًا صناعيًّا، وفي الجزء الآخر «مجتمع طبقات»**. والحالة هذه، ليس هذا الجزء الأخير بقايا للتقاليد ولكنه ناتج المجتمع الصناعي نفسه وأساسه. مجيء المجتمع الصناعي، في هذا المعنى، يترافق دائمًا مع إختفاء مغزاه العائلي، مصائره من خلال الجنس، محرّماته فيما يتعلّق بالشريكين، بالوالدية والجنسانيّة كما يترافق

أيضًا بإعادة جمع العمل المنزلي مع العمل المهني.

٦) كلّ هذا يعمل بوضوح على جعل المميّزات الخاصّة بالفردنة المعاصرة ماديّة (وهذا ما يميّزها عن التطوّر المشابه أو المشابه ظاهريًّا فقط بعصر النهضة أو ببداية عصر التصنيع). ما هو جديد هي النتائج فقط. ولشرح الأمور بطريقة بيانيّة جدًّا: لا يمكن أن تحلّ أبدًا الطبقات الإجتماعيّة مكان الحالات الوراثيّة، كما لا يمكن أن يحلّ النطاق المتين جدًّا للعائلة مكان الطبقات الإجتماعيّة. **هو الفرد نفسه سواء أكان رجلًا أم امرأة يصبح وحدة الإنتاج في الدائرة الإجتماعيّة**. أو لنقل بشكل آخر: يصبح الأفراد داخل العائلة وخارجها، العملاء لمعيشتهم الخاصّة المتوسّطة بالسوق، والعملاء في تخطيط وتنظيم سيرتهم الذاتيّة التي تدمج هذه المقتضيات.

يجب الحذر مع ذلك أن نرى، في هذا التمايز للمواقع الفرديّة الخاصّة بالمجتمع المتطوّر لسوق العمل، تحرّرًا ناجحًا، لأنّه بالتفرّد لا نسمع ببداية عصر حيث انتعش الفرد وخلق عالمه الخاص بنفسه. يسير هذا التفرّد بالأخصّ بإزدواجيّة مع **مأسسة طرق الحياة وتقنينها**. ويصبح الأفراد الذين تحرّروا من التقاليد تابعين لسوق العمل، وأيضًا تابعين للتأهيل، للإستهلاك، للتنظيم ولأنظمة الحماية للقوانين الإجتماعيّة، لتنظيم المرور، للعروض الإستهلاكيّة، للإمكانيّات والطرق في مجال الإستشارات والعلاجات الطبّية، النفسيّة، والتربويّة. عدد كبير من العناصر للبرهنة عن هذه البنية من الرقابة على «المواقع الفرديّة التابعة للمؤسّسات» والتي هي أيضًا غرض إدارة سياسيّة ضمنيّة.

٧) عندما سنتكلّم، هنا، على الفردنة فإنّنا نعني بها إذن **السيرورة التاريخيّة المتناقضة**. من الصعب، في الحقيقة، إدراك الخاصيّة الجماعيّة والمنمّطة لمواقف في الوجود ناتجة عن هذه السيرورة. بيد أن الإقتحام والوعي بهذه التناقضات يستطيعان بحق أن يساهما في ظهور **جماعات جديدة ثقافيّة - إجتماعيّة**. نشهد، أحيانًا، إختلاقًا لمبادرات مدنيّة ولحركات إجتماعيّة كردّ على المخاطرة والتهديد المرتبط بالتحديث. وأحيانًا، ومن خلال سيرورات الفردنة، نشهد على التيقّظ المنظّم للإنجذاب «لطرف من الحياة الشخصيّة» (بالمعاني الماديّة، الزمنيّة والمكانيّة، وفي الهيكلية للعلاقات الإجتماعيّة) والتي تصطدم، في الوقت الذي تظهر فيه، بالحواجز والمقاومة الإجتماعيّة والسياسيّة. نرى إستمراريّة ولادة **حركات جديدة تُجرّب** روابط إجتماعية جديدة وروابط جديدة مع الوجود والجسد، في الروايات المختلفة والمتنوّعة **لشبه - الثقافة** لوسط متبدّل وللشباب. كما نشاهد تكوُّن جماعات جديدة تتشارك غالبًا في منشئها باحتجاجات مشتركة ضدّ التدخّل الإداري أو الصناعي في الدائرة الخصوصيّة، في «الحياة الشخصيّة». فتظهر عندئذٍ كلّ قوّتها العدائيّة. في هذا المعنى، الحركات الاجتماعية الجديدة (حركات بيئيّة، مسالمة، نسويّة) هي قبل كل شيء تعبير عن مواقع جديدة للتهديد خصوصًا بمجتمع المخاطرة، وتعبير عن المواجهات المتولّدة بين الجنسين؛ من جهة أخرى، تنتج هذه الحركات عن البحث عن أشكال من التسييس والإستقرار الهشّ ممّا يسمح **بالتشكيل الإجتماعي لهوية** في عوالم مفرّدة خالية من التقاليد.

الفصل الثالث

ما وراء الطبقات والفئات الاجتماعيّة

لمن يتساءل اليوم عن واقع الطبقات والفئات الإجتماعيّة في الجمهوريّة الفيدراليّة وفي المجتمعات المتطوّرة الأخرى سيجد نفسه في مواجهة وضعيّة متناقضة ظاهريًّا. فقد يبدو له أنّ البنية التي تقوم عليها اللامساواة الإجتماعيّة في تلك البلدان المتطوّرة هي بنية **مستقلّة بشكل غريب**. وقد جاءت نتائج أبحاث أجريت بخصوص هذا الموضوع لتعلّمنا بأنّ علاقات اللامساواة بين مختلف الجماعات الكبيرة في مجتمعنا لم تلحظ تطوّرًا مهمًّا وذلك على الرغم من التقلّبات التقنيّة والإجتماعيّة ومحاولات الإصلاح التي جرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، باستثناء بعض التغييرات إبّان السبعينيّات والثمانينيّات مع تصاعد بطالة الجموع.

هذا، وفي الوقت نفسه، لم تعد مسألة اللامساواة مسألة أساسيّة مؤثّرة على المستوى الإجتماعي، إذ إنّ تأثيرها آخذ بالإنحدار أكثر فأكثر، بحيث لا توجد إعتراضات وتظاهرات فعليّة لدعم هذه المسألة، مع العلم أنّ أرقام البطالة تعدّت حاجز المليونين، هذا الحاجز الذي كان يصنّف منذ سنوات قليلة

بالحاجز الخطير الذي لا يجوز تجاوزه. واستعادت، بالطبع، مسألة اللامساواة شيئًا من الأهميّة في السنوات الأخيرة (النقاش حول المفهوم الجديد للفقر) وبدأت تظهر في سياقات مختلفة، أكثر إثارة وإستفزازيّة (كالنضال من أجل حقوق المرأة، المبادرات المدنية ضدّ المراكز النوويّة، اللامساواة بين الأجيال، الصراعات الدينيّة والإقليميّة). ولكن إذا اعتمدنا على المناقشات التي تحرّك الرأي العام والمجال السياسي لمعيار أساسي في فهم عمليّة التطوّر الحقيقي، فإنّ المنطق التالي يفرض نفسه: على الرغم من ثبات أشكال اللامساواة القديمة وظهور أشكال جديدة أيضًا، فإنّنا نعيش اليوم، في الجمهوريّة الفيدراليّة، في واقع يتجاوز واقع المجتمع الطبقي، وما صمود مجتمع الطبقات هذا إلّا بسبب وجود بديل مُرضي عنها(*). ومن الممكن حلّ هذا التناقض إذا اهتمّينا بدراسة المعنى الإجتماعي للامساواة في العقود الثلاثة الأخيرة، وإذا ما راقبنا عن قرب ما هو المتفلّت عادة من البحث الإجتماعي. فرضيّتي هي التالية: من جهة، فقد بقيت علاقات اللامساواة الإجتماعيّة بسعة كبيرة **ثابتة** خلال عمليّة تطوّر نظام

(*) ولا تؤثّر هذه الظاهرة بالمثل على كل الدّول الصناعيّة في أوروبّا الغربيّة، ويتميّز هذا التطوّر للجمهوريّة الفيدراليّة مثلًا، عن التطوّر الذي نلاحظه في بريطانيا العظمى وفي فرنسا. فالإنتقاء لطبقة إجتماعيّة معيّنة في بريطانيا العظمى يستمرّ كونه مدرك من خلال الحياة اليوميّة، وهو مستمرّ كغرض للتماهي الواعي. كما ينطبع في أسلوب اللّغة (النبرة، نمط التعبير، مفردات اللّغة)، أمّا التقسيم المباشر فيلاحظ من خلال التصنيفات لقطاعات السكن (السكن بحسب الإنتماء الطبقي)، وفي أشكال التربية، في اللّباس، وفي كل ما يمكن إدراجه تحت معنى «أسلوب الحياة».

الجمهوريّة الفيدراليّة في مرحلة ما بعد الحرب. ومن جهة أخرى، فإنّ الأحوال المعيشيّة للسكّان قد تغيّرت جذريًا. من هنا فإنّ تطوّر البنى الإجتماعيّة في الجمهوريّة الفيدراليّة محكوم بفعل ما يسمّى **«أثر الصعود والهبوط أو الأثر المصعدي»**: فالمجتمع الطبقي قد نُقل بالكامل إلى المستوى الأعلى. وعلى الرغم من كل أشكال اللامساواة، قديمة كانت أو جديدة، نلاحظ تحسّنًا إجماليًّا في مجالات عديدة، كالدخل والتأهيل والحركيّة والحقوق والعلوم والإستهلاك الجماعي. تؤدّي هذه الظاهرة حتمًا إلى تصغير وتخفيض هويّات الطبقات والروابط الطبقيّة الثقافيّة. ويبدأ في الوقت نفسه سياق الفردنة والتنوّع في شروط الحياة، بتجاوز النموذج التراتبي للطبقات والفئات الإجتماعيّة، بل ويجعله موضع شك.

١- التطوّر الثقافي لأشكال الحياة

إنّ الترابط بين الإنتماء إلى طبقة إجتماعيّة معيّنة، وبين الشروط والأشكال الحياتيّة يمكنه إذًا أن يختفي نتيجة تغيير إجمالي في المستوى، بالرغم من إستمراريّة بنى اللامساواة. في الحقيقة، وبنتيجة الإرتفاع في مستوى الحياة خلال عمليّة إعادة البناء الإقتصادي في الخمسينيّات والستّينيّات، ونتيجة توسّع التأهيل في الستّينيّات والسبعينيّات، فإنّ شرائح واسعة من السكّان خاضوا تجربة التحوّل والتحسين في أنماط حياتهم والذي كان تحوّلًا في التجربة الفرديّة أكثر منه تحوّلًا في الفوارق الثابتة بينهم

وبين الجماعات الكبيرة الأخرى. وقد طال هذا بوجه خاص الكتل التي تقع في قاعدة السّلم الإجتماعي. وازداد متوسّط دخل الفرد العامل، بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، أكثر من ثلاثة أضعاف (بلغ الإزدياد ذروته في الفترة الممتدّة بعد ١٩٥٠). نستدلّ إذًا بأنّه في التركيز على تبيان فوارق الدخل الثابتة بين العمّال والموظّفين، بأنّنا لا نخرج إلّا بفهم جزئي للظروف المعيشيّة الواقعيّة للعمّال.

يمكننا ملاحظة نتائج «التحسّن الإجتماعي - التاريخي الثوري للمداخيل» من خلال مراقبة تفاصيل الظروف الحياتيّة في الوسط العمّالي (لما يلي، راجع J. Mooser، ١٩٨٣). فالعمّال لم يتخلّصوا من نير «البؤس البروليتاري» والذي كان قد صبغ حياتهم إلّا في الخمسينيّات وبشكل أوضح في الستّينيّات. فقد كان، المأكل والملبس والمسكن، وحتّى ١٩٥٠، يلتهم وحده أكثر من ثلاث أرباع ميزانيّة البيت، في حين انخفضت النسبة إلى ٦٠٪ عام ١٩٧٣ - مقابل نوعيّة أفضل. وكانت تجري، في الوقت عينه، عمليّة «تعميم» لبعض المنافع بالنسبة إلى الموادّ الإستهلاكيّة ذات القيمة الرمزيّة المرتفعة - راديو، تلفاز، براد (مع كثير من الأغراض المثيرة للسخريّة. . .) وسيارة. كما توسّعت المنازل وتحسّن تجهيزها، وقد استُبدل مطبخ الطبقة الشعبيّة بالصالون حيث كان هذا المطبخ مكان العيش بالنسبة إليها إلى ذلك الزمان. وأوجد إرتفاع الدخل مساحات جديدة للتحرّك. والسفر الذي كان حكرًا على البورجوازيّين، أصبح الآن متاحًا لأكثر من نصف العمّال. كما أصبح تكوين منافع شخصيّة من ضمن إمكاناتهم

أيضًا. وإذا كان الفارق بين العمّال والجماعات الكبيرة الأخرى ما زال موجودًا، إلّا أنّهم استطاعوا أن يخرجوا من ذلك «الواقع العمّالي الفقير». فقفزت نسبة الإدّخار لديهم، (أي الجزء من المدخول الصافي الجاهز والمخصّص للإدخّار) إلى ٢،١٪ في ١٩٧٠ وإلى ٦،٥٪ في عام ١٩٥٥، وتضاعفت بين ١٩٥٥ و١٩٧٤ لتنتهي بالوصول إلى ١٢,٥٪. وأكثر من ذلك، فلم يعد هذا الإدّخار فقط لخدمة حالات الطوارئ، بل التوفير بمعنى «خبّي قرشك الأبيض ليومك الأسود» وأصبح بإمكان العمّال تخصيصه للحصول على بعض الموادّ الإستهلاكيّة التي تعتبر من الكماليّات. لكن ليس لدرجة تحقيق «حلم التملّك» الذي لم يكن متوفّرًا للجميع. ففي سنة ١٩٥٠، فقط ٦٪ من العمّال أمكنهم تحقيق رغبتهم في التملّك. وقفز هذا الرقم إلى ٣٢٪ عام ١٩٦٨ وإلى ٣٩٪ عام ١٩٧٧.

ليس التطوّر على المستوى المعيشي سوى واحدًا من عدّة إمكانيّات لتغيير الظروف الحياتيّة للأشخاص، على الرغم من إستمراريّة اللامساواة (المثبّتة إحصائيًّا). التفاعل وحده بين مجموعة من الناس ينتج هذا الإندفاع للتفرّد ويفصل الناس عن روابطهم التقليديّة بطبقة معيّنة ويحوّلهم - إذا أرادوا ضمان معيشتهم الماديّة - إلى عملاء لمصالحهم الخاصّة المرتبطة بسوق العمل.

«الأثر المصعدي» (الصعود والهبوط)

عرفت هذه المكوّنات الثلاثة - معدّل الحياة، مدّة العمل،

مردود العمل - تطوّرًا هامًّا في الجمهوريّة الفيدراليّة، ممّا فتح بذلك مروحة الإحتمالات(*): زاد متوسّط أمد الحياة عدّة سنوات (زاد ١٠ سنين لدى الرجال و١٣ سنة عند النساء خلال القرن الماضي). وانخفض معدّل فترة النشاط والحيويّة أكثر من الربع (إذا لم نأخذ بعين الإعتبار تاريخ الدخول في الحياة العمليّة، والذي هو متأخّر بمعدّل سنتين نسبيًّا، وتاريخ البدء بالتقاعد أبكر بمعدّل ٣ سنوات). وازدادت في الوقت نفسه الرواتب الفعليّة بشكل كبير. وهكذا، بقفزة تاريخيّة، تحرّرت حياة الناس ذوي العمل المأجور من نير هذا العمل المأجور نفسه (على الرغم من تكثيف هذا العمل). أمد حياة أطول، فترة عمل أقصر، وحدود حركة ماليّة أكبر، هي ثلاثة ظواهر أساسيّة يبدو من خلالها «الأثر المصعدي» الذي يتدخّل في حياة الناس. لقد حصلت تقلّبات حقيقيّة في الروابط بين العمل والوجود، على الرغم من ثبات علاقات اللامساواة. فالوقت غير المكرّس للنشاط المهني أصبح أطول، ويستفاد خلاله من كلّ وسائل الراحة الماديّة التي تحسّنت بشكل ظاهر، شرط أن نكون مساهمين في النشاط المهني. يتعلّق الأمر إذًا بظاهرة تحرّر غيّرت الظروف الحياتيّة للبشر ليس فقط داخل نشاطهم المهني إنّما خارج إطار هذا النشاط المهني أيضًا. وتتزامن القدرات الماديّة الجديدة ورغبات الإستهلاك الجماعي،

(*) للحصول على لمحة تاريخيّة حول تطوّر اللامساواة الإجتماعيّة في ألمانيا خلال المئة سنة الأخيرة، راجع Peter Berger, Entstrukturierte Klassengesellschaft? Opladen، ١٩٨٦.

وتؤدّي إلى إختفاء أشكال الحياة والأوساط الإجتماعيّة التقليديّة. إزدياد المداخيل، كما ازدياد أوقات الفراغ يدخل في صدام عنيف مع مناطق من المحرّمات التقليديّة في الحياة الطبقيّة والحياة العائليّة. **والمال** يعيد تأسيس الدوائر الإجتماعيّة مغرقًا إيّاها في الإستهلاك الجماعي. وتبقى بالتأكيد بعض الأمكنة حيث يتلاقى «البعض» ولكن ليس «الآخرون». وتزداد مناطق التواصل، ولكن تزداد كذلك الحواجز بين النوادي والحانات، بين الأمكنة المخصّصة للشباب وبيوت التقاعد والتي فرضت تقسيمًا للحياة إلى «عالم الطبقات» حتى خارج نطاق العمل منذ عهد الأمبراطوريّة وجمهوريّة **فايمر** Weimar، أصبحت لا يمكن إدراكها وحتى إنّها اختفت ليحلّ مكانها **أساليب إستهلاك غير متساوية** (في الزينة، اللباس، وسائل الإعلام، طريقة تقديم الذات، إلخ.) والتي على الرغم من الطابع الموضّح لتميّزها قد تخلّصت من خاصيّات ثقافات الطبقة. نلاحظ إذًا تمييزًا لمواقف فرديّة مشابهة في مكوّنين آخرين لسوق العمل: (أ) **الحركيّة** و(ب) **التأهيل**.

الحركيّة

إذا قارنّا القرون من وجهة نظر تاريخيّة يبدو لنا جليًّا أنّ «الثورة الصناعيّة» التي حظيت بالكثير من الشروحات لم تكن بأي حال من الأحوال ثوريّة لتلك الدرجة كما يوحي إسمها، على الأقلّ على مستوى التيّارات الحركيّة الإجتماعيّة التي أطلقتها: وهكذا، ففي بروسيا، لم تزد نسبة العاملين في الصناعة إلّا من ٣

إلى ٧٪ فقط بين ١٨٢٢ و١٨٦١. وأيضًا في مجال الحركيّة لم تحدث القفزة الفعليّة إلّا في فترة ما بعد الحرب. وقد حسَّن، انطلاق قطاع الخدمات في الستّينيّات والسبعينيّات، بشكل كبير إمكانيّات الصعود الإجتماعي لدى ثلث الطبقة الدنيا من المجتمع. حتّى وإن كانت الفوارق ما زالت ثابتة بين أفراد هذه الجماعة وبين الجماعات الكبيرة الأخرى، خاصّة جماعة المستخدمين والموظّفين. كما واستفاد أيضًا أبناء وبنات العائلات العمّاليّة من توسّع الخدمات في الدولة - الراعية ومن التغييرات المفاجئة (الطفرات) في البنية المهنيّة التي رافقت ذلك. في العام ١٩٧١، وفي عيّنة من أشخاص ولدوا بين ١٩٢٠ و١٩٣٦، أكثر من نصف المستخدمين والموظّفين من الطبقة الدنيا أو المتوسّطة، وتقريبًا ثلث الموظّفين من ذوي المناصب المرتفعة، كانوا قد تحدّروا من العائلات الكادحة. وكان باستطاعتنا أن نحصي من بينهم: ١٥٪ أبناء عمّال غير مؤهّلين، ٢٣٪ أبناء عمّال متخصّصين، ٣١٪ أبناء عمّال مؤهّلين، و٤٥٪ أبناء رؤساء عمّال أو رؤساء ورش.

تُعقد الحركيّة الإجتماعيّة، كما الحركيّة الجغرافيّة وحتى الحركيّة اليوميّة بين العائلة ومكان العمل، مسارات وشروط العيش. فكلّ أشكال الحركيّة هذه، خصوصًا إذا ما جمعت، فإنّها تفرض حركة تحرّر تجاه كل من العائلة والجوار والزملاء والوسط المهني والمؤسّسة كما تجاه الروابط مع ثقافة وبيئة إقليميّة محدّدة. ويستقلّ وجود الناس ذاتيًا بالنسبة إلى الأوساط والروابط التي

يتحذّرون منها أو التي يندمجون فيها. بمواجهة كل هذه الدلائل تُخضع الوجود لحقيقة خاصّة به مفادها أن نحياها إذن **كمصير شخصي**.

انطلاق عمل المرأة على جانب من الأهمّية في توفير زيادة الدخل في المنازل. إذا أخذنا بعين الإعتبار الأرقام بطريقة مجرّدة كلّيًا، فإنّ نسبة النساء من بين العاملين حوالي ٣٦٪ لم تتغيّر، وهو مستغرب، منذ حوالي القرن تقريبًا. ولكن النساء قطعن وبدرجة كبيرة علاقتهنّ بالموقع الهجين «مساعدة مأجورة» وكذلك أصبحن من وجهة نظر الحياة المشتركة مستقلّات ذاتيًا بتبنّيهن للعمل المأجور. كما انخفضت نسبة النساء المتزوّجات اللّواتي يعملن «كمساعدة» من ١٥ إلى ٤٪ بين ١٩٥٠ و١٩٨٠. وازدادت في نفس الوقت، نسبة النساء المتزوّجات اللّواتي يمارسن عملًا مهنيًا خاصًا من ١٩ إلى ٣٦٪ (نلاحظ أيضًا ازديادًا موازيًا في نسبة النساء اللّواتي يستمرن في العمل بصورة متواصلة إذا ما تزوجنّ وأيضًا وهنّ أمّهات).

إلّا أنّ قيمة هذا «المال المجني بعرق الجبين» ليست فقط ماديّة، بل إجتماعيّة ورمزيّة أيضًا. **فهو يغيّر علاقات السلطة داخل حياة الشريكين والعائلة** ويؤدّي، بطبيعة الحال مع العمل المأجور إلى مجموعة من الضغوطات الجديدة. ولكن هذه الضغوطات نفسها يمكن الإضطّلاع بها أكثر وبشكل أفضل من التفكير بما يهدّد: التأثير المتبادل المباشر مع العمل المنزلي. نتفهّم هذه القوّة التفجيريّة للمال «الشخصي» في حال عدم توفّره، أي عندما تكون

صلاحيات المرأة محصورة بتلك الصلاحيات شبه الإقطاعية، حين تكون مكرّسة نفسها للعمل المنزلي وللتبعيّة المادية. تعتمد خصوصيّة هذه العلاقة الإجتماعيّة المعلّبة هكذا والمرتكزة على واقع أنّ النساء لا يتصرّفن فعليًّا بهذا المال. هذا ما أكّدته، عبر عدد كبير من المقابلات، نساء عاملات لديهنّ مداخيل متنوّعة يعتبرن أنّ التصرّف بمالهنّ الخاص يسمح لهنّ بإعطاء رأي ومشاركة أساس في حياة الشريكين وداخل العائلة.

وممّا دعَّم هذه الظاهرة أيضًا، أنّه وبموازاة تخفيض وقت العمل وزيادة عمل المرأة المتزوّجة والأم، فإنّ **غياب المشاركة الذكورية في الأعمال المنزليّة** يصبح رهانًا في السياسة العائلية. وبكسبها «مالها الخاص» تستطيع النساء أخيرًا ترك واقع أنهنّ «أثاث مطبخ قادر على الكلام» كما كان يُنسب إليهنّ. كما تُتاح لهنّ الفرصة لتجربة التأهيل والحركيّة، والأخذ بعين الإعتبار إهتماماتهنّ الشخصيّة... ما يمدّد حركة الفردنة لدرجة إدخالها في قلب العلاقات العائليّة.

حين كنّا نتبع المنطق التقليدي في تقسيم الأدوار، كنّا ننطلق من مبدأ أنّ الحركيّة المهنيّة الذكوريّة والحركيّة العائليّة متوازيتان. في الواقع، إنّ ما يطلبه سوق العمل من حركيّة يبدو مؤذيًا للحياة العائلية، فإذا نظرنا للأمور بمنطق كلّي نرى جيّدًا ما ينتج عن هذه الحركيّة: فإمّا أن يتكيّف كلّ من الزوجين مع متطلّبات السوق فيصبح كلّ منهما في حركيّة تامّة، ويزداد في هذه الحال خطر الوصول إلى «عائلة مفكّكة». وإمّا أنّ أحد الزوجين - نعرف من

هو – «يبقى دون عمل لضرورات عائليّة» مع كل ما يعني ذلك من سيّئات مفترضة وضغوط. نرى هنا جيّدًا كيف أنّ نتائج تطبيق مبادئ المجتمع الصناعي تهدّد، بل تلغي أساسات وجوده الخاص – هنا، اللامساواة «الإقتصاديّة» بين الجنسين داخل الخلية العائليّة الصغيرة.

التاهيل

الموقف هو نفسه في مجال **التأهيل**: العلاقات بين الطبقات بقيت ثابتة إلى حين التطوّر فيما بعد الحرب، ثمّ مع انطلاقة التأهيل في الستّينيّات والسبعينيّات، لا يمكن إختصار، تحوّلات جذريّة، إلى ارتفاع عام في مستوى التأهيل، لأنّها تنطوي أيضًا على تغيير واضح في علاقات اللامساواة. ولم يُعرف خلال القرن التاسع عشر إلّا تطوّر حقيقي وحيد وضخم: تراجع الأُمّيّة. إلّا أنّ التناقضات بين القلّة القليلة من الناس «المؤهّلين» والأغلبية من الناس «غير المؤهّلين» (مع فروقات بسيطة بين تأهيل مُعدّ من قبل المدرسة الرسميّة وتأهيل مهني مُكمّل، وهذا الأخير لا يخضع بشكل واضح لمنطق التصنيفات كما يتجاوز أيضًا العالم العمّالي) بقيت إجمالًا ثابتة. لقد انعكست آثار هذا التطوّر بصورة خاصّة في الفقدان الكمّي لشعبيّة المدرسة والثانويّة والتطوّر لإمتداد أكبر لفترة الدراسة. في حين أنّ ما نسبته ٨١٪ من الفتيات و٧٨٪ من الصبيان في عمر الثلاثة عشر سنة وضعوا نهاية لدراستهم في ١٩٥٢، وانتقلت النسبة المئويّة إلى ٣٥٪ من الفتيات و٤٢٪ من الصبيان في ١٩٨٢. ممّا يعني بأنّه خلال مسافة من ثلاثة عقود،

عدد الذين كانوا قد أنهوا الدراسة الممتدّة كان قد تثلّث تقريبًا عند الفتيات. وتقريبًا تضاعف عند الصبيان (الكوليج أو.الليسيه أو تاليًا المدرسة الشاملة).

يُلاحظ تطوّر مماثل في الطرف الآخر من هرم التأهيل، في الجامعات. هكذا ومنذ ١٩٦٠، في إطار هذا التعميم للدخول في التأهيل، تضاعفت النسبة المئويّة لأبناء العمّال البادئين في الدراسات العليا إلى، أكثر من أربع مرّات. حيث كانت ٢,١٪ ثمّ انتقلت إلى ٤٪ في ١٩٥١، وإلى ٩,٢٪ في ١٩٦٧، لتنتهي بالتوصّل إلى ١٧,٣٪ في ١٩٨٢. في الوقت نفسه أصبح وضع النساء في الولوج إلى الدراسات مشابهًا تقريبًا لوضع الرجال. حتّى ولو أنّ النساء ممثّلين أكثر في الثانويّات منذ منتصف التسعينيّات، فإنّ النسبة المئويّة للنساء المبتدئات للدراسات العليا كانت أيضًا أقلّ من النصف في ١٩٨٣ (٤٣٪ مقابل ٢٥٪ في ١٩٦٠، ثمّ ٣٤٪ ابتداءً من ١٩٧٥). إجمالًا الظاهرة واضحة جدًّا: لقد إستفادت النساء في انطلاقة التأهيل هذه. فقد نجحن في الدخول إلى التأهيل. ولكن هذا لم يغيّر شيئًا في أوضاعهنّ بالنسبة للعمل المنزلي، ولم (يلغ) أيضًا عدم اليقين واللامساواة في الاندماج المهني. كل هذا يدعو للتساؤل كيف أنّ هذه الأنثويّة في التأهيل (المتغافلة جدًّا من قبل الرجال) استطاعت أن تصبح ممكنة الحصول في الستّينيّات (في غياب أيّة حركة نسوية فضلًا عن ذلك!) في هذا الخصوص، لقد خلقت، المشاركة الكثيفة في التأهيل الممتدّ أكثر والمتجسّد في المجال المهني أم لا، **إنقطاعًا**

ما بين الأجيال في ألمانيا بعد الحرب. وبدأنا نعي بالضبط الاتّساع والقوّة لتأثيراته على العلاقات بين الجنسين وعلى السلوك التربوي للأهل وعلى الثقافة السياسيّة (حركات إجتماعية جديدة). وهكذا فقد وضع نهاية للروابط مع ثقافة التصنيفات وإلتماسات أوساط المنشأ. وبتعميم شروط التعلّم والإكتساب، ومحتويات المعرفة وأشكال اللغة، أوصل امتداد التأهيل المدرسي إلى المماثلة، وحتى طرد التوجيهات، وطرائق الفكر والأنماط التقليديّة للحياة. يسمح التأهيل بطريقة مختلفة بحسب مدّته ومحتواه الدخول في الحدّ الأدنى من سيرورة بناء هويّة الذات وكذلك سيرورة التفكير. بالإضافة إلى ذلك، التأهيل مرتبط في جزء منه **بالإنتقاء**، ويقتضي إذن إرادة فرديّة للصعود الإجتماعي الذي يبقى فعّالًا حتى ولو أنّ «الصعود من خلال التأهيل» هو وهمي، وعندما يفقد التأهيل قيمته لدرجة أنّه يصبح مجرّد وسيلة لا غنى عنها للصمود في وجه السقوط الإجتماعي (وهذا ما حصل خلال إنطلاقة التأهيل، راجع الفصل السادس). في نهاية الأمر، لا يمكن تطبيق هذه السيرورات في التأهيل الموضِحة لقواعد التشكيل إلّا بالمرور «بالمصفاة المفردنة» في المباراة، في الامتحانات والروائز والتي من جهتها تفتح إمكانيّات الدخول إلى دبلوم التأهيل وإلى مهن مفرَّدة (متميّزة عن الآخرين) في سوق العمل.

وإذا ما طُبّق هذا التأهيل في الأوساط الشعبيّة للطبقة العمّاليّة - كما كانت موجودة حتى الثلاثينيّات، ومنظّمة بحسب «طرق

الفكر» الإجتماعيّة، الديمقراطيّة، الكاثوليكيّة، البروتستانتيّة، إلخ. - يمثّل هذا التطوّر إنقطاعًا للإستمراريّة التي أخذت تصبح مُدركة تمامًا في تجدّد الأجيال. في ما مضى، كان يُنتمى إلى الحركة العمّالية في إطار «السيرورة الطبيعيّة» المبنيّة على التجربة العائليّة و«المصير الطبقي» المنعكس دائمًا في داخلها (أو أنّه كان يؤول هكذا). وكان يتمّ المرور بهذه المراحل من الإنتماء للجيرة، للنوادي الرياضيّة للشباب، إلخ.، وكان يتمّ الوصول إلى التراجح الإجتماعي في المؤسسة **والتي هي أيضًا مُحدّدة مسبقًا**، لينتهي الأمر بالتسجيل في تيار من التيّارات السياسيّة للحركة العمّالية. هذا التتابع، اليوم، للتجارب المضبوطة الخاصّة بوسط إجتماعي محدّد بثقافة الطبقات، تهشّم في جزء كبير منه، ويجب على الفرد المتروك لنفسه، اكتشاف عناصر «المصير الطبقي» التي لم يعد لها وجود إلّا في حياته الشخصيّة.

بالنسبة إلى النساء، فالمساواة فيما يختصّ بالتأهيل قد توصّلت إلى وضعيّة مؤقّتة. وتجمّد أيضًا التقدّم في الحياة المهنيّة بفعل الثبات في بطالة الجموع («والمخزون الكبير للعقلنة» في الأعمال النسائيّة خصوصًا) التي سدّت طريق العودة لحياة الشريكين وللعائلة. والعدد المتزايد لحالات الطلاق، في هذا الصدد، لا يمكن تجاهله. فكلّ شيء ممكن، ولكن لا شيء ممكن. على أن يقرّر كل فرد ما يرغب به. **فمن الآن وصاعدًا** اللامساواة بين الرجال والنساء **واضحة**. والمساواة في الكفاءة لهي إشارة حيّة على ذلك. لنفترض بأنّ عددًا كبيرًا من النساء

أُبعدن عن سوق العمل ورجعن إلى وسط العائلة. سيكون عندنا، إذن، أشخاص يمتلكون كفاءة موازية تقريبًا ويعملون في ظروف مفرطة من عدم المساواة، بالإرتباط مع الاختصاصات القديمة والأعباء القديمة. سيصبحن إذًا هكذا وسيتوجّب عليهنّ معاناة هذا التناقض الظاهر ومترتّباته الشخصيّة والخاصّة. فالتأهيل لا يضمن شيئًا. ولكن المساواة في التأهيل للرجال والنساء تضمن إمكانيّة الرؤية السيرية النصف حاضرة في اللامساواة في المواقع داخل العائلة والمهنة. والحجّة بأنّهن لسن قادرات، قد أصبحت تاريخيًّا باطلة. هنّ قادرات على ذلك، ولكن الرجال لا يتركونهنّ يفعلن ذلك! وأصبحت اللامساواة شخصيّة، يوميّة، غير شرعيّة، ومن هنا أيضًا سياسيّة بالمعنى الخاصّ والتقليدي. تأنيث التأهيل كان وسيبقى معدّلًا لعالم العائلة والعمل لأنّه يجعل عدم المساواة واعية ويحوّلها إلى عدم عدالة. من الآن فصاعدًا يجب أن نقول دائمًا: بكفاءة متساوية.

الحلقة مغلقة. ومرحلة التوسّع للدولة الحامية، مع تمسّكها بعلاقات عدم المساواة الثابتة، أطلقت تطوّرًا ونحت لظروف الحياة التي أظهرت في نهاية الأمر اللامساواة بين الرجال والنساء. هذه هي الديناميّة لسيرورة الفردنة، التي، بالتفاعل مع كل العناصر المثارة - وقت حرّ أكبر، مال أكثر، حركيّة، تأهيل، إلخ. -، نشرت قوّتها المعدِّلة للأنظمة، ودحرت قطاعات الطبقات والعائلة.

٢- الفردنة وتشكيل الطبقات
كارل ماركس وماكس ڤيبر

«تفرّد اللامساواة الإجتماعيّة» ألا تخفي، هكذا صيغة، وتُجهل كل شيء: الطبقات، الإنتماء إلى نظام، مجتمع الجماهير، منطق رأس المال، مجموعة العقائد والأفكار في مجتمع معيّن، التبعيّة، الثوابت في علم الإناسة، والتباينات المتعدّدة للواقع الإجتماعي - التاريخي؟ ألا يُسرِّع مفهوم «سيرورة الفردنة» بعلم الإجتماع نحو خسارته الذاتيّة، ألا يُعلِن موته؟

كل هذه الأسئلة تقتضي منّا بعض الدقّة النظريّة: بماذا تختلف هذه التطوّرات عن مجيء الفرد البورجوازي في القرن الثامن عشر والتاسع عشر؟ حيث ارتكزت الفردنة **البرجوازية** أساسًا على امتلاك رأس المال، ونشر هويّته الإجتماعيّة والسياسيّة في إطار النضال ضدّ النظام التراتبي والقانوني للمجتمع الإقطاعي. في الجمهورية الفيدرالية لناصلة اليوم بالفردنة المرتبطة بسوق العمل والذي، كما أوضحنا، يتجسّد في ارتفاع مستوى الحياة، تحسين التأهيل المهني، زيادة الحركيّة، إلخ. لماذا التكلّم عن «التفرّد» المرتبط **بسوق العمل**، وماذا يجب أن نفهم من ذلك؟ البيع للبضاعة «قوّة العمل» الذي كان يُعتبر ولفترة طويلة، وما يزال اليوم بالنسبة لكثيرين، الوقت المُحدّد للمواجهة بين الطبقات في قلب الرأسمالية. لماذا وكيف نطوّر إذن المحرّك لتأسيس الطبقات في إطار **الفردنة** في الطبقات الإجتماعيّة؟

ويكمن الاختلاف أيضًا هنا في ما هو جديد، فيما ظهر مع

تطوّر الجمهوريّة الفيدراليّة - وهو التنظيم للعمل المأجور في إطار الدولة الراعية وحقّ العمل. وبسبب، أنّ الظاهرة نفسها كانت قد أنتجت الأثر المعاكس في سياق القرن التاسع عشر. لم يعد يجتمع اليوم لانسحاقهم تحت وطأة البؤس والتبعيّة للعمل كما كانت الحالة في الأحياء الشعبيّة البائسة للمدن الممتدّة. لم يعودوا يندمجوا في جماعات كبيرة، في طبقات تمارس عملًا اجتماعيًّا وسياسيًّا. وعلى العكس فالحقوق الإجتماعيّة والسياسيّة المكتسبة من الآن فصاعدًا عملت على فصلهم عن صلاتهم بالطبقات المحسوسة، ويرون أنفسهم من الآن فصاعدًا وقد رجعوا إلى ذواتهم عندما يتعلّق الأمر بتأمين وجودهم المادّي. وبما أنّه نُظِّم من قبل الدولة الحامية، يوصل العمل المأجور إلى **فردنة في الطبقات الإجتماعيّة**. ليس هذا التطوّر هدية من قبل المسعف الرأسمالي للطبقة العمّالية الغارقة في العوز. بل هو نتيجة نضال، هو مكتسب وهو إذن التعبير عن الحركة العمّالية القويّة التي بانتصاراتها غيّرت الظروف لوجودها الخاص. هو التحقيق لأهداف الحركة العمّالية، (أو على الأقلّ للرئيسيّة منها)، التي حوّلت شروط نجاحها، وتهدّد من الآن فصاعدًا وجودها، على الأقلّ كحركة «عمّالية».

كارل ماركس: «الفرد المعزول»

لا حاجة البتّة لمجهود كبير لنرى في **كارل ماركس** واحدًا من أبرز «المنظرين للفردنة». هو، إذا أردنا الحقّ من وضع حدًّا مبكرًا لفصل حول إنعكاساته على الذات منسجمة بالكامل مع منظورها

تطوّر الجمهوريّة الفيدراليّة - وهو التنظيم للعمل المأجور في إطار الدولة الراعية وحقّ العمل. وبسبب، أنّ الظاهرة نفسها كانت قد أنتجت الأثر المعاكس في سياق القرن التاسع عشر. لم يعد يجتمع اليوم لانسحاقهم تحت وطأة البؤس والتبعيّة للعمل كما كانت الحالة في الأحياء الشعبيّة البائسة للمدن الممتدّة. لم يعودوا يندمجوا في جماعات كبيرة، في طبقات تمارس عملًا اجتماعيًّا وسياسيًّا. وعلى العكس فالحقوق الإجتماعيّة والسياسيّة المكتسبة من الآن فصاعدًا عملت على فصلهم عن صلاتهم بالطبقات المحسوسة، ويرون أنفسهم من الآن فصاعدًا وقد رجعوا إلى ذواتهم عندما يتعلّق الأمر بتأمين وجودهم المادّي. وبما أنّه نُظِّم من قبل الدولة الحامية، يوصل العمل المأجور إلى **فردنة في الطبقات الإجتماعيّة**. ليس هذا التطوّر هدية من قبل المسعف الرأسمالي للطبقة العمّالية الغارقة في العوز. بل هو نتيجة نضال، هو مكتسب وهو إذن التعبير عن الحركة العمّالية القويّة التي بانتصاراتها غيّرت الظروف لوجودها الخاص. هو التحقيق لأهداف الحركة العمّالية، (أو على الأقلّ للرئيسيّة منها)، التي حوّلت شروط نجاحها، وتهدّد من الآن فصاعدًا وجودها، على الأقلّ كحركة «عمّالية».

كارل ماركس: «الفرد المعزول»

لا حاجة البتّة لمجهود كبير لنرى في **كارل ماركس** واحدًا من أبرز «المنظرين للفردنة». هو، إذا أردنا الحقّ من وضع حدًّا مبكرًا لفصل حول إنعكاساته على الذات منسجمة بالكامل مع منظورها

التاريخي - السياسي. لأنّه، وفي أماكن كثيرة من عمله، شدّد **ماركس** على حقيقة أنّ التوسّع للرأسماليّة الصناعيّة الحديثة أطلق سيرورة التحرّر من دون سابقة تاريخيّة لها. يجب التخلّص، بطبيعة الحال، من الروابط والصلات للتبعيّة للمجتمع الإقطاعي لتحقيق شروط الإنتاج للرأسماليّة. ولكن حتى في **داخل** الرأسماليّة، لا يتوقّف الناس عن التفلّت من الروابط التقليديّة، العائليّة، روابط الجيرة، الروابط المهنيّة والثقافيّة. فألفى وجودهم نفسه مشوّشًا.

لم يتابع **ماركس**، في الحقيقة تأمّله وصولًا لرواية مختلفة لتطوّر المجتمع الذي يتفرّد بالطريقة التي لخّصناها هنا. بالنسبة إليه، تترافق، هذه السيرورة الدائمة للفردنة والتحرّر الخاصّة بالنظام الرأسمالي، دائمًا **بالتجربة الجماعيّة للإفقار، وبديناميّة صراع الطبقات** التي تطلقها. وإذا لم أخدع فاستدلال **كارل ماركس** هو التالي: هذا بالضبط، لأن سيرورة التحرّر **ضخمة**، وهي مرتبطة **بتروٍّ** متواصل لشروط الحياة عند العمّال في الرأسماليّة، والتي لا تؤدّي إلى الإنفجار، ولكن إلى **التضامن** والتماسك المنظّم في الطبقة العمّالية. وهكذا أُلغي التفرّد في التجربة الجماعيّة للإفقار في العمل وخارج العمل: «الطبقة في ذاتها» تتنظّم بطريقة لتصبح «طبقة لذاتها». لم يتساءل **ماركس** عن الشروط لإمكانيّات تشكيل روابط للتضامن الثابت عن الأكدَح من الناس في السوق بالرغم من عدم التنظيم للوجود النسقي الناتج عن الرأسماليّة. مع ذلك يبدو أنّ هذا السؤال قد وُلِد منطقيًّا من

محاجته. ولكن بالنسبة له السؤال في هذا المجال ليس واحدًا، لأنّ سيرورات الفردنة دائمًا كان قد تمّ تخطّيها وإلغاؤها من خلال سيرورات تشكيل الطبقات المتولّدة من التجربة الجماعيّة للإفقار والتبعيّة في العمل. وعلى ما يبدو فإنّ عددًا معيّنًا من المنظرين في الطبقات مستمرّ اليوم بالأخذ بهذه المواقع. تسمح لنا المحاجة الماركسيّة بالتدقيق وبشفافيّة، في نظريّة التفرّد. تأتي سيرورات الفردنة كما ندركها هنا في الوقت الذي تجاوزنا فيه الشروط لتشكيل الطبقات بالإفقار والتبعيّة كما كان قد توقّعها **ماركس**. ويرتبط ظهور الميول للتفرّد إذًا **بسياق إجتماعي شامل (سواء أكان سياقًا إجتماعيًا، إقتصاديًا، قانونيًا وسياسيًا)** والذي لم يكن قد تحقّق إلى الآن - على أن يكون فعليًا إذا كان الأمر كذلك... إلّا في عدد قليل من البلدان، والتي هي في المرحلة الأقرب عهدًا في تطوّرها نحو **الدولة الراعية**. يتضمّن هذا السياق، كما كنّا قد أوضحنا، إزدهارًا إقتصاديًا شاملًا، أي التوظيف الكامل، تأسيس الدولة الإجتماعيّة، مأسسة التمثيل النقابي، إنطلاق التأهيل، توسيع قطاع الخدمات والحركيّة الكامنة، بما يؤدّي لتخفيض وقت العمل، إلخ.

لنأخذ مثل **حقّ العمل**. مع تأسيس نظام الاتّفاقيّات الجماعيّة، تمّ توضيح وتحديد طبيعة برنامج العمل الجماعي: نضال الطبقات «المدجن». يستطيع الفرد تمثّل ما هو عليه عمل الجماعات الكبيرة وقياسه مباشرة من خلال تحوّلات وزن محفظة نقوده. بقيت إذًا هناك حدود واضحة للفردنة. في الحقيقة، في

تعميم الفردنة على أنّها قابلة للنقض. لأنّ هذا الاختفاء للطبقات، يرتبط من ناحية أخرى بسياق محدّد، وسينتهي هو أيضًا في حال كان هذا السياق مهدّدًا. ممّا أوصل البارحة كما اليوم إلى تفرّد الطبقات الذي سيتمكّن من التحوّل من جديد، غدًا أو بعد غد لسياق آخر - في حال بروز جذري لعدم المساواة الإجتماعيّة مثلًا: بطالة الجموع، المنافع الناتجة عن إحلال الآلة مكان الإنسان - أو «لسيرورة جديدة لتركيب الطبقات»، التي لن يكون لها أبدًا المميّزات التقليديّة، ولكنّها ستدمج هذا التفرّد المكتسب اليوم. «رأسماليّة بدون طبقات»، هذا يعني بدون طبقات موروثة من القرن التاسع عشر، وإذًا أيضًا بدون طبقة «عمّالية»؛ وهذا يعني أيضًا عدم إبعاد إمكانيّة أن تتدخّل، في سياق أزمة محترمة، سيرورات لإنشاء «طبقات» من نوع جديد، **غير** تقليديّة، **تتعالى** عن حدود الطبقات الإجتماعيّة. يبدو أنّ هذا مؤكّد: الثلث لا يُقصى أبدًا.

ماكس فيبر: الأوساط الاجتماعيّة وتوسط السوق

إهتمّ **ماكس فيبر** بالمراحل المهيّأة أكثر من غيرها لضبط تحرّر الإنسان، بكل معناه التاريخي، خارج أشكال الوجود التقليديّة التي أطلقها قدوم الحداثة. ما اهتمّ به عند منعطف القرن العشرين كان هذه الحركة في تحرير، خارج العالم التقليدي، الروابط الدينيّة حيث ما زالت مبهمة في داخلها الدنيا والآخرة. وقد رأى أن خسارة الآخرة المرتبطة بالكنيسة كانت قد أثارت في الدنيا ردّة فعل لحماس لا ينتهي. فأمام عدم إمكانيّة الوصول إلى

الله، أمام صفته السرّيّة، والجحود الذي طبع وجودهم، إستسلم الناس لوحدة لا متناهية، ورجعوا إلى ذواتهم. من وجهة نظر دينية طريق واحد انفتح لهم إذا أرادوا التوصّل إلى الله بالرغم من خاصيّته الصعبة الإدراك. من أنفسهم كان عليهم إستخراج ما كانوا قد أضاعوه، النضال في مقابل عدم اليقين الذي كان قد تولّد من انوجاد اليقين الدنيوي. كان يجب عليهم تقويم العالم، تحويله، «فكّ سحره»، «تحديثه»، إطلاق كنوزه الكامنة بطريقة منتجة بتشكيل وإستعمال كل القدرات الإنسانيّة، وتكديسها إلى أن يتكوّن منها رأس مال، ليجدوا في هذا العالم، الذي خضعوا له وكانوا في توافق معه، إستحالة وجود حماية تلبّي في غياب حماية الله. لقد رأى هذه التجربة الفاشلة في الرأسماليّة الجامحة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، رأسمالية صناعيّة كانت قد قلبت وفكّت سحر كلّ ما كان قد تحقّق، وكل ما كان قد أتى من التقاليد، نتيجة تفوّقها الإنتاجي. الإستقلال الذاتي للتقدّم وبدايته التي لا تقاوم في ما وراء الأيدي التي أوجدته ليست سوى التجربة المفسدة، التي أصبحت جزءًا من النظام، لتتكدّس في ميزان الوجود الدنيوي كيقين مُنتج، ومدرك عقليًا ومتمدّى (أصبح مادّيًا) لتعويض الفراغ من الناحية الأخرى، مع العلم بأنّه مستحيل، لأنّه كان قد ضاع نهائيًا.

كان **ماكس ڤيبر** قد حلّل وانتقد الحداثة التي فكّر فيها، ورآها تأتي كما رآها تتكامل. ولقول الحق، هو أيضًا الذي وضعها على سكك المجتمع الصناعي. وكلّ ما هو على هذه السكك يتطوّر.

ولكن السكك نفسها - علاقات السلطة العقلانيّة، البيروقراطيّة، أخلاقيّات المهنة، العائلة، تنوّع الطبقات وتميّزاتها - تستثنى من ديناميات التغيير. لقد فكّر **ماكس ڤيبر** إذًا في الحداثة في أشكال المجتمع الصناعي وبناه، الذي كان موجودًا أمامه أو التي كانت في طريقها إلى الإنبناء. إحتمال الحدث المثار تكرارًا في كتاباته، والمراجعة الذاتيّة للحداثة حيث الفلاحين العصريّين في مصر عامّة، كانوا قد أعطوا أنفسهم لصرح العبوديّة الذي بنوه هم أنفسهم أو كانوا سيكتفون بتليينه، يبدو أنّه لم يكن قد أدخله في كتاباته إلّا متأخّرًا. في المقابل، فكرة أنّ الناس في الوقت الذي تخلّصوا فيه من النفوذ المدني للكنيسة في نهاية القرون الوسطى ليتفرّغوا لحماس الرأسماليّة الصناعيّة، سيتمكّنون، في مرحلة جديدة من الحركة نفسها، من التحرّر من أشكال المجتمع الصناعي وقيوده ليعودوا من جديد إلى ذواتهم، تحت شكل جديد، وليغرقوا في عزلة ما بعد الحداثة، هذه الفكرة ضمنيًّا موجودة فعلًا في كتاباته، ولكنّها لم تكن لتظهر فيها مُدوّنة.

كذلك إذ أدرك **ڤيبر** الخاصيّة الجامحة لديناميّة التجديد، فهي استمرّت بالنسبة إليه لتبقى قابلة للتقدير، ولتخضع لنوع من التوقّعية التي أرستها هي بنفسها. ولم تُدخل أبدًا تجديدًا إلى سيرورات التجديد، ولم تغيّر ما كان «متوقّعًا». أمّا على صعيد اللامساواة الإجتماعيّة، فقد طرح الأمر التالي: وهنا يختلف **ماكس ڤيبر** كثيرًا عن **ماركس** - حيث كان قد أدرك ظلالًا من الفروق العديدة في التنظيم الإجتماعي. فالخاصيّة المميّزة جدًّا للفئات التي يعدها

تعكس التعدّديّة التي كان قد توقّع قدومها. ويحاول هكذا إدماجها في تصوّر معيّن. مع ذلك، فالعكس أيضًا صحيح. الميول إلى التجزيء كانت بالنسبة له أيضًا مستوعبة **في الإستمراريّة وثبات التقاليد وفي شبه الثقافة المتوارثة من نظام «الطبقات»**. أمّا في إطار نظام المجتمع الصناعي الرأسمالي، فقد تلاشت هذه التقاليد مع امتلاك الكفاءات والفرص في السوق لتتحوّل إلى «شروط الطبقة» بخصائص محدّدة جدًّا.

نجد إذًا في الأصل عند **ماكس ڤيبر** ما طوّره المؤرّخون، بإيحاءات ماركسيّة، بالتفصيل بالنسبة للحركة العمّالية في نهاية الستّينيّات: المعايير الملموسة، القيم والطرائق المميّزة لحياة الناس، الذين يعيشون في وسط الرأسماليّة الصناعيّة (بالمفهوم الذي كان قد عناه **ماركس**)، فهم بدون ناتج ثقافة، الطبقة الإقتصاديّة، أقلّ من بقايا تقاليد ما قبل الرأسماليّة، ما قبل الصناعية. «ثقافة الرأسمالية» بهذا المعنى هي أقلّ خلق لاستقلال ذاتي منها لمرحلة **متأخّرة** لمجتمع «الطبقات»، المتعصرن، المستهلك، المُتحوّل والموجّه من نظام الرأسماليّة الصناعيّة: «نزع الأسطرة إذًا لا ينطبق أبدًا على هذه الثقافة. يبقى نزع الأسطرة عن أنماط الحياة وأشكال الروابط التقليديّة، غير الحديثة، ولكنّها فيما يختصّ بنزع الأسطرة لا تتوقّف عن أن تتجدّد، وتتثبّت، وتغذّي إذًا إلى الأزل فكّ السحر في تطبيقه المتعذّر إخماده. النتائج المتنوّعة لسيرورات الفردنة تبقى مأخوذة بميل دائم التجدّد لحواجزها في المجتمع الصناعي، وتنتهي بأن

تأخذ شكل الطبقات الاجتماعيّة في مظاهر بحسب «**الطبقات**»، متوسّطة بالسوق.

في الحقيقة، إنّه في النصف الأوّل من هذا القرن، عدد لا بأس به من المؤشّرات كانت ما زالت تناضل لمصلحة هذا التأويل الڤيبرياني للتنظيم الإجتماعي: بالرغم من كل البلبلة، إستمراريّة «الأوساط الإجتماعيّة والأخلاقيّة» وطرق الحياة والتوجّهات التقليديّة كانت قد بقيت بالإجمال سليمة. وهذا ما ينطبق أيضًا على الحدود الموروثة للحركيّة المولّدة للتنظيم بحسب «الطبقات». كذلك بالنسبة إلى التجارب الجماعيّة الناتجة عنها والخاصّة بكل مجتمع. وهذا صحيح أيضًا في تجانس شبكات الاتّصال، وروابط الجيرة، وفي نطالق الشريكين الكامنين، إلخ.

وهذا أيضًا صحيح بالنسبة إلى التطوّر لغاية الخمسينيّات؛ ولكن **هذا لم يعد صحيحًا بالنسبة للتطوّر اللّاحق**. من هنا إذًا يبدأ فكّ الوحدة المعقدّة، المؤقّتة، «للجماعة التي يتوسّطها السوق»، والمدموغة بحسب «الطبقات»، والتي أشار إليها **ماكس ڤيبر** بتعبير «الطبقات الإجتماعيّة». هذه العناصر المختلفة - من حالة ماديّة منظّمة من خلال موقع خاص في السوق، إلى فعّالية التقاليد وطرق العيش المنبثقة من المجتمع بحسب «الطبقات»، والوعي المُعاش لهذه الوحدة في الظروف المشتركة، والشبكات المشتركة - تفكّكت أو تعدّلت إلى أن أصبحت لا تعرف جراء التبعيّة المتنامية في مواجهة التأهيل، والضغوط وفرص الحركيّة، واتّساع علاقات المنافسة، إلخ.

هذه التمايزات الداخليّة التقليديّة و«الأوساط الإجتماعيّة والأخلاقيّة» (والتي كانت من خصائص العالم العمّالي في ظلّ الأمبراطوريّة وجمهورية **فايمر Weimar**) لم تتوقّف عن التلاشي منذ الخمسينيّات. هذا إذا لم تكن قد أزيلت أصلًا بطريقة مصوّبة من خلال سيطرة النازيّة. الفروقات بين المدينة والريف في عالم العمّال الصناعي سويت، والنموذج «المختلط إقتصاديًّا» للوجود الصناعي - الفلّاحي كان ما زال منتشرًا إلى حينه. في المقابل، يُلاحظ في كل **مكان إزدياد التبعيّة بالنسبة إلى التأهيل** وأثر الإصلاح، الذي لحق به. كما أنّ جماعات مهمّة أكثر فأكثر قد انخرطت في هذا الإعصار من التأهيل. عملت هذه التبعيّة المتنامية على ولادة تمايزات جديدة داخليّة واستعارت بالتأكيد بعض الخطوط القديمة التقليديّة المحدّدة للأوساط، ولكنّها تمايزت عنها بشكل أساسي بتوسّطها التأهيل. فنرى إذًا، ولادة **«تراتبية إجتماعيّة داخليّة جديدة»** حيث لم ندرك فعليًّا بعد أهمّيتها نسبة لمنظورات الناس ووجودهم (لأنّها لم تلمس ولم تنتهك الحدود المصنوعة بمنطق الجماعات الكبيرة).

لا يتوقّف هذا التطوّر على حدود الطبقات الإجتماعيّة، بل يمتدّ أيضًا إلى الدائرة الخاصّة للعائلة. في نفس الوقت، الظروف التقليديّة للسكن وإنشاء المسكن استعيض عنها غالبًا **بمدن «حضرية»** جديدة. من مكان وساحة لأشكال السكن والوحدات السكنيّة المتجاوزة نطاق العائلة والمتوجّهة بشدّة نحو الجماعة، نرى ولادة الحاضرات الحديثة للمدن الكبيرة والصغيرة، مع

اختلاطيّتها الإجتماعيّة النموذجيّة، وشبكاتها من الجيرة والمعارف الأكثر إمتدادًا. روابط الجيرة مقطوعة، والعلاقات الإجتماعيّة الجديدة وشبكات الاتصّال الجديدة يجب أن تكون من الآن فصاعدًا مختارة، ومعقودة ومثبّتة فرديًا. وبتعابير أخرى: «لا علاقات» عزلة إجتماعيّة، ولكن أيضًا، تأسيس شبكة من المعارف، الجيرة والصداقات المختارة، والمبنيّة بعزم. وبالمرور من جيل إلى آخر، يمكننا أن نرى أشكالًا جديدة للسكن، مصلحة جديدة في **علاقات الجيرة من نمط مشترك**، للحياة في مجمع، إلخ. مع كل إمكانيّات التجريب للمشاركة في الوجود الإجتماعي المقدّم في هذه الأُطر.

في مراحل من عدم الاحترام للتقاليد ولا سيّما في المسائل الدينيّة والضمان النسبي على الصعيد الإجتماعي، نرى **حقلًا تاريخيًا** من الإمكانيّات معقّد جدًا وله وجوه متعدّدة لتطوّرات في القطاع الخاص المتجانس مع تغيير في الطموحات للإنفتاح باتّجاه السياسة. وبشكل من الأشكال، هو ظاهرة جديدة من «الخصننة السياسيّة» (من خصّص). بمعنى آخر، هوامش المناورات الخاصّة المتأتّية من التطوّر التاريخي، تتمدّد شططًا إلى أن تجاوزت الحدود الإجتماعيّة والقانونيّة التي تحتويها. وبدأ إختبار علاقات إجتماعيّة جديدة وطرق للحياة وملامسة النقاط العصبيّة «للمسموح به» و«الممنوع». كنّا نعرف التأثيرات لعدم الإستقرار السياسي والسيرورات في تشكيل الهوية والنعوت الناتجة عنها في الهوية لغاية الانشطار بين الثقافة و«مضاد الثقافة»، بين مجتمع ومجتمع

«تناوبي» حيث قمنا بهذه التجربة على شكل موجات متجدّدة دائمًا خلال العشرين سنة الماضية.

لم نلاحظ **الميول الجديدة إلى الإغلاق**، إلّا في الثمانينيّات، ضمن نطاق إنطلاقة التأهيل وعلى أرضيّة ثابتة في بطالة الجموع، بالمعنى الذي كان قد قصده **ماكس ڤيبر**: كردّة فعل على فائض التأهيل وعلى ندرة الأعمال، نتج عن ذلك انخفاض وارتفاع متناقض لقيمة الشهادات. وبدون هذه الشهادات، الفرص في سوق العمل تجاور الصفر. وبالحصول على هذه الشهادات نُمنح «الأهليّة للمشاركة بتوزيع الفرص في عالم العمل»، وليس العمل. فمن جهة، الشهادات في تناقص فيما يختصّ بكفايتها لتأمين المعيشة الاقتصاديّة، هي انخفضت إذًا في قيمتها. ومن جهة أخرى، أصبحت ضروريّة أكثر فأكثر فقط للمشاركة، ولن يكون لأكثر من ذلك، في النضال من أجل العمل الذي أصبح نادرًا، وارتفعت إذًا قيمته. مع بداية الجمهوريّة الفيدراليّة كان عندنا إرتقاء جماعي؛ وقد تميّزت الثمانينيّات بانحطاط جماعي: نفس الشهادات (بكالوريا، شهادات جامعيّة، شهادة تأهيل مهني) التي كانت خلال السبعينيّات تستطيع أن تسهّل فرص أكيدة في عالم العمل لا تضمن حتّى الحصول على عمل يسمح بتأمين المعيشة الماديّة. هذا «الأثر المصعدي» (الصعود والهبوط) وبالمعنى المعاكس يمنح، للمعايير القديمة للمجتمع «المقسّم طبقيًا»، أهميّة جديدة. لم يعد كافيًا للفرد إنهاء علومه؛ يجب أيضًا أن يتمتّع بالمظهر «الهندام»، «العلاقات»، «القدرات اللغويّة»،

«الإستقامة»، وكثير من المعايير اللامهنيّة بانتمائها «للأُطر الاجتماعيّة» وحيث التوسّع في التأهيل كاد، بالعكس، أن يساهم في اختفائها (راجع القسم الثالث).

لم يعد يبقى أقلّ من أنّه في التطوّر للجمهوريّة الفيدراليّة بعد الحرب العالميّة الثانية انطلقت ديناميّة إجتماعيّة - ثقافيّة حيث لم نستطع أن ندرك بطريقة مُقنعة **لا** بالمنطق التقليدي في تشكيل الطبقات كما عند **كارل ماركس، ولا** في التقاليد (جماعنية) للطبقات المدموغة لمجتمع «الطبقات» والمتوسّطة بسوق العمل كما عند **ماكس ڤيبر**. «السدّان» الكبيران اللّذان في المنظور الماركسي والڤيبري يحتويان على الميول إلى التحرّر وإلى الفردنة - تشكيل الطبقات أو كان لاحقًا الإفقار، أو الجماعنية «للطبقات»، تراخت كلّها مع إنطلاقة الدولة «الراعية». وأصبح في النتيجة من الصعب متابعة تدوين الفكر والبحث في الفئات التقليديّة للجموعات الكبيرة «للطبقات»، طبقات أو فروع إجتماعيّة.

٣- نهاية المجتمع التقليدي للجماعات الكبيرة؟

حينما نلجأ إلى مفاهيم الطبقات أو إلى التنضيد الإجتماعي للطبقات، وصف وإستقباليّة، نظريّة وسياسة نجدهم ممزوجين بغرابة. هذا يضفي على القرارات المفهوميّة (من مفهوم) خاصيّة درامية كامنة والتي من الصعب السيطرة عليها بواسطة المراجع النظريّة والتجريبيّة. إذا طرحنا هنا ثابتة البحث عن القيمة للحقيقة

الإجتماعيّة كنموذج للطبقات وللتنضيد الإجتماعي، يكون ضمن دائرة الإلتماس الخاص جدًّا؛ وعندما نتكلّم هنا على «الطبقات»، تكون دائمًا بالمعنى كما كانت تُفهم في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أو بمعنى التجربة التاريخيّة حيث يفرض عليها هذا المفهوم من جهة أخرى محتواه الاجتماعي والسياسي.

في الوسط نموذج يحمل سمة مجتمع «الطبقات، والخاصيّة التي هي إجتماعيًّا مُدركة (ذاتيًّا) للطبقات - نفهم من هنا تميّز الجماعات الكبيرة، المرتبطة الواحدة بالأخرى في أفعالها وفي وجودها، من الخارج نحو الداخل بدوائر إتّصال، تعاون وزيجات والتي هي في إطار سيرورة النعوت المضادة للهويّة مع الجماعات الكبيرة الأخرى، لا تتوقّف عن البحث والتأكيد على خصوصيّتها التي تَعِها وتتمرّن عليها. نستند هنا إذًا إلى مفهوم الطبقات وميزته الأساسيّة هو أنّه من غير الممكن أبدًا صنع فئة منه **محض علميّة تتعارض** مع الطريقة التي يخشاها المجتمع نفسه. على العكس نستند إلى واقع لا تُطرح فيه أبدًا مسألة الطبقات بدون **بُعد مزدوج** إجتماعي وعلمي. يتفهّم المجتمع وينتظم بنفسه في طبقات، وتكتفي الطبقة الإجتماعيّة بأن تستعيد هذا الواقع وأن تخضعه للتفكير، كما تخضعه للتقيّد الذي تفترضه. وليس من الضروري أن تتطابق هاتان المقاربتان ويفضَّل ألّا تفعلانه. ولكن عندما تُضيِّع الفئة في الطبقة نفسها من رؤيتها بسبب التطوّر الإجتماعي والثقافي، تجد نفسها من جديد **معزولة**، معزولة كثيرًا. ويجب عليها أن تتحمّل بمفردها حمل كل المحتوى الذي تتضمّنه، وتؤكّده

مقابل الحقيقة التي هي غرضها. ولكن أكثر من ذلك: يجب عليها أيضًا إنتاج محتواها الخاصّ من الحقيقة بواسطة مزايدة نظريّة مفترضة من التجريد. وهذا عمل شاق بالنسبة إلى المفهوم، عمل ساحر لمفهوم - صيغة سحرية متذرّعة بحقيقة إجتماعيّة قد اختفت. وبتعابير أخرى: مجتمع لم يعد يتصرّف تبعًا لمقولات الطبقات التي يمكن إدراكها إجتماعيًا **وهو في بحث عن بنية أخرى** ولا يمكنه العودة برباطة جأش لمقولة الطبقة دون المخاطرة في إضاعة العلاقة كليًّا مع الحقيقة والصلة بين الحجّة والموضوع.

في هذا الصدد، يُعتبر مفهوم تنضيد الطبقات الإجتماعي النسخة **المحرّرة** لمفهوم الطبقة، وهو مفهوم **في طريقه إلى الإختفاء** من ذاته، مفهوم عابر تخلّص أصلًا من الحقيقة الإجتماعيّة للطبقات، ولكنّه لا يجرؤ بعد على التصريح عن تردّده الخاص، ويستسلم إذًا بطيبة خاطر لما يقوم به العلماء عندما يكونون متردّدين: يعتنون بأدواتهم. يا للسخرية! الحقيقة **يجب** أن تتكيّف! يجب أن تدوّر، تُلين، توسّع قليلًا المفاهيم لتدخل فيها ما لن يدخل أبدًا ولكن لها فيها مكانة بوضوح. إذًا جموع واهنة مخصّصة بتجهيزات فائقة وعملاتية - هذا هو المفهوم الحديث لتنضيد الطبقات الإجتماعي. يقرب ويبتعد بحيث تصبح علاقته بالحقيقة شفّافة وتسمح بالإستشفاف، في كل مكان، للكمّية التي لا تُحصى من المعطيات الحسّية التي يجب معالجتها بهذه الطريقة أو بتلك «تحت ما تحت الطبقة العليا» أو «الطبقة الوسطيّة العليا أو السفلى» أو ما يجب عليه ايواءه تحت سقفه. ولم يبق غير شيء

واحد للقيام به: فصل المعطيات الحسّية للمسألة عن مطابقتها للحقيقة. **وبتصنيفها بطريقة أو بأخرى**. والإستمرار في التحدّث عن «الطبقات». سنجد دائمًا مسربًا واحدًا لذلك في العلم المنظّم رسميًّا بشكل جيّد والذي يتوصّل دائمًا إلى إدارة أزماته. الحل، والحالة هذه، هناك: **التصنيف**. نترك في آخر مرحلة الطبقات بمرورنا بالفروع لنصل منها إلى الوهم الحقيقي للتصنيف «المحض» الذي يستمرّ في احتواء مفهوم الطبقة، ولكن يترك الساحة خالية للعلم ليفعل ما يشاء. لأنّ حكم النظريّة العلميّة يستطيع بشكل جيّد جدًّا أن يقرّ بأنّ التصنيفات ليست صحيحة وليست خاطئة.

تشكّل «الفروع» الإجتماعيّة إذًا مرحلة وسيطة بين الطبقات والتصنيفات. في الواقع تصنيفات بالقوّة ولكنّها لم تتخلّى كلّيًا عن المطابقة مع الحقيقة باتّجاه الخارج مع أنّها كانت قد تفكّكت باتّجاه الداخل. سيتوجّب على الجموع مساعدة المعطيات الحسّية لإعادة إلتقاط الحقيقة التي أضاعتها الفئات المركزيّة. فالجموع هي الحقيقة وفي المجتمع الجماهيري، الجماهير لها أهمّيتها وشغلها. المرحلة الثانية من إزالة الضغط: التفعيل. وخلال تحسينه سيتوجّب في الدرجة الثانية المقدّرة على رتق اللاحقيقة تصنيفيّة للفئات في التنضيد الإجتماعي...

يمكن دائمًا الاعتراض على هذا النمط من الخطاب الجدلي حيث الدعامات الأساسيّة للفكر، المدوّن في الفئات للطبقات والتنضيد الإجتماعي، لم تُمسّ بالرغم من التطوّر في الجمهورية

الفيدراليّة. ولكن المهمّ، أنّ الفوارق بين المجموعات الكبيرة، التي (تفرض وجودها)، لم تلغ إجمالًا، وبقي المنشأ الإجتماعي محكًا مُحددًا لاكتساب الفرص الإجتماعيّة اللامتساوية. هذا التأرجح بين **إستمراريّة** علاقات اللامساواة الاجتماعيّة **والتغييرات في المستوى** هي خاصيّة الجدل الشعبي والعلمي عن التطوّر في التنظيمات الإجتماعيّة في الجمهورية الفيدراليّة. وقد أوصلت سابقًا في الستّينيّات إلى مشاحنات حول «برجزة الطبقة العمّالية» أو إلى مناقشات حول مجتمع الطبقة الوسطى الممهّدة. كما كان قد شهد Helmut Schelsky ظهورها في الجمهوريّة الفيدراليّة. ويمكن تحديد موضوع التفرّد في اللامساواة الإجتماعيّة بتمييزها عن هذه المفاهيم وهذه المناقشات.

إذا فكّرنا في فئات المجموعات الكبيرة، طبقات وفروع إجتماعيّة، سيكون من الصعب علينا فهم «الأثر المصعدي» النموذجي في تطوّر الجمهوريّة الفيدراليّة. فمَن ناحية، يجب الأخذ في الاعتبار التغييرات الإجماليّة في مستوى ظروف الحياة لعصر بكامله. من ناحية أخرى، لا يمكن لهذا المنطق أن يمتنع من حمل هذا التطوّر لنموذج الوجود لمجموعة كبيرة، وتأويله كمَيل **للتمثيل بظروف الحياة لطبقة مع ظروف حياة طبقة أخرى**. ممّا يصطدم بالخاصيّة الثابتة في العلاقات. كيف يمكن لطبقة العمّال أن تكون قريبة من ظروف الحياة البورجوازيّة عندما تقول الأرقام بوضوح عكس ذلك: فالاختلافات بين العمّال والبورجوازيّين لم تتغيّر، لا بل هي متّهمة في بعض الحالات.

لقد عدَّل هذا المنعطف التاريخي بطريقة أكيدة، من ظروف حياة الإنسان، ولكن ظاهريًّا لم تمسّ هذه التعديلات التنضيد الإجتماعي أو الطبقات: فقد عادت لتظهر الفوارق القديمة على مستوى مختلف.

عندما يُثار الفكر والبحث في مقولات الطبقات وفي التنضيد الإجتماعي، يُجمع ما يجب بالتأكيد فكفكته في موضوع الفردنة في اللامساواة الإجتماعيّة: فمسألة الفوارق بين المجموعات الكبيرة المفترضة الوجود - الخاصيّة النسبية في اللامساواة الإجتماعيّة - من ناحية، ومسألة معرفة إذا كان التنظيم الإجتماعي يخضع كلّيًّا لمنطق الطبقة أو التنضيد، من ناحية أخرى. وهكذا، نستنتج بسرعة كبيرة دوام وإستمراريّة العلاقات ومنها دوام الطبقات، أو الفروع الاجتماعيّة أو العكس، نفسّر بشكل خاطئ إرتفاع مستوى الحياة كنوع من التقارب بين الطبقات. ما يهمّنا هنا بشكل رئيسي، هو أنّ علاقات اللامساواة الاجتماعيّة وخصائصها الطبقيّة يمكنها أن تتطوّر على حدة: في النطاق حيث بقيت الفوارق في المداخيل من ضمن أشياء أخرى ثابتة خلال سيرورات الفردنة ووصولها المفاجئ مع التطوّر في الدول الراعية بعد الحرب، كانت الطبقات الاجتماعيّة قد فقدت التقاليد وانحلّت، وبالعكس، يمكن أن يترافق إنحلال الطبقات أو الفروع، من ضمن ظروف أخرى، كبطالة الجموع مثلًا، بتدعيم اللامساواة الاجتماعيّة. وقد بدأت تزداد أهمّية هذا «الأثر المصعدي» نحو الهبوط منذ الثمانينيّات.

٤- فردنة، بطالة الجموع وفقر جديد

«نهاية مجتمع المجموعات الكبيرة الاجتماعيّة» التي كنّا نتكلّم عليها فيما سبق، ألم تصبح أكثر راهنيّة اليوم؟ بطالة الجموع والفقر الجديد ألا يعلنان عودة المجتمع الطبقي بعد موته المعلن؟

في الحقيقة، من جديد تعود اللامساواة الاجتماعيّة للازدياد بطريقة مقلقة جدًّا. تشير أرقام المكتب الإحصائي الفيدرالي إلى ارتفاع ملحوظ في تطوّر مداخيل العاملين المستقلين والمؤسّسات منذ ١٩٧٥، وبطريقة أكثر وضوحًا أيضًا في الثمانينيّات (هي الحالة الخاصّة للصناعة الالكترونيّة، قطاع المستقبل) تزداد تدريجيًّا مداخيل الموظّفين والمستخدمين والعمّال والمتقاعدين في نطاق متناسب تقريبًا مع متوسّط التطوّر. في المقابل، تنخفض مداخيل المستفيدين من تعويض البطالة والمساعدة الاجتماعيّة. ومهما كان المنظور المعتمد، يلاحظ حركتان مميّزتان في تطوّر المداخيل: قطيعة شاملة بين أرباب العمل والعمّال المستقلّين من ناحية والأجراء من كل الأنواع من ناحية أخرى. يترافق هذا التطوّر بتضامن المواقف لقسم من السكّان المندمجين بشدّة في سوق العمل الذي يضعف إجمالًا، وازدياد عدد الذين يتحرّكون في المنطقة المبهمة للاستخدام غير الكامل، والذين يعيشون من إعانة ماليّة رسميّة تتناقص شيئًا فشيئًا، أو من إنتاج عمل «لاشكلي» (إنتاج ذاتي، أو عمل خفي محظور من الدولة، إلخ). والتخمينات التي تطال هذه الفئة الأخيرة التي تعيش على خطّ الفقر متباعدة جدًّا – مثل ما نستطيع أن نتوهّم مراعاة للخاصيّة غير

الثابتة لظروف معيشتهم. الأرقام تتراوح بين إثنين وأكثر من خمسة مليون. والحالة أنّ، هذه المجموعة لا تتوقّف عن النموّ، كما تشير نسبة العاطلين عن العمل (المحتسبة!) لا تقبض أي تعويض بطالة وترتفع من الآن وصاعدًا إلى **الثلث** (٢،٢ مليون في خريف ١٩٨٥). لقيت الحلول التناوبية التي وضعت إستحسانًا وصدى في وسائل الاعلام، ولكن تأثيراتها على وضعية العمل بقيت كمّيًّا محدودة جدًّا. وحسب التخمينات الأخيرة للجمهورية الفيدراليّة، فإنّ هذا الحدّ الغامض والمتبخّر بسرعة من السكان شمل تقريبًا ٣٠٠٠٠ مجموعة عاملة استخدم فيها ما بين ٣٠٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠٠ شخص (شباب في معظمهم).

بعيدًا عن مناقضة خصوصيّات هذا «الفقر الجديد» تساهم ظاهرة الفردنة نفسها في شرحها. فتُعاش بطالة الجموع خلال سيرورة الفردنة وكأنّها قدر شخصي. لأنّ الناس لم تعد تتأثّر بالبطالة بشكل جماعي وظاهر إجتماعيًا، فهم ضحيّتها في بعض **المراحل الخاصّة من الوجود**. والأشخاص الذين تطالهم البطالة يجب عليهم أن يتحمّلوا اليوم بمفردهم مواقف يُجهّز لأجلها أحيانًا، نماذج مضادة من استراتيجيّات الدفاع والدعم في سياق حيث كان قد تمّ التسلّح بوجه الفقر لأنّه وُسِم بالثقافة الطبقيّة. في هذا الوجود المتعدّد والخاص وبمرجعيّته الطبقيّة، يتحوّل المصير الجماعي ويتجمّل بمصير **شخصي**، بمصير **فردي** ويندرج في مجتمع لم يعد يُقترب منه إلّا بطريقة إحصائيّة. وللخروج من هذا المأزق سيتوجّب إعادة دمج المصير الشخصي في المصير

الجماعي. وحدة المرجع التي صعقنا في داخلها بالبطالة والفقر لم تعد المجموعة، الطبقة أو الطبقة الاجتماعيّة، ولكن **الفرد العائش في السوق**، مع مميّزاته الخاصّة. الإنشطار الذي قسّم مجتمعنا إلى أكثريّة (في هبوط) من الناشطين الممتلكين لعمل وأقليّة متزايدة من العاطلين عن العمل، أو المتقاعدين قبل الأوان النظامي، العاملين بشكل عابر أو عرضي، والأشخاص الذين ببساطة لم يجدوا السبيل إلى سوق العمل والمنهمكين في الإقرار بذنبهم. يمكن رؤية ذلك بوضوح شديد إذا لاحظنا بنية البطالة والازدياد في المناطق المبهمة ما بين بطالة محسوبة وبطالة غير منظورة (راجع Büchtemann، ١٩٨٤).

لم تتوقّف النسبة المئويّة، لعدد العاطلين عن العامل، عن التقدّم. في ١٩٨٣، ٢١٪ في ١٩٨٤، ٢٨٪ كان عدد العاطلين عن العمل منذ أكثر من سنة، و١٠٪ منذ أكثر من سنتين. نرى ذلك أيضًا بوضوح في التطوّر الجذري للنسبة بين العاطلين عن العمل يستوفون تعويض بطالة وعاطلين عن العمل يقبضون المساعدة الاجتماعيّة. منذ عشر سنوات أيضًا من ٧٦٪ من العاطلين عن العمل المستفيدين من المساعدات، ٦١٪ كانوا يقبضون تعويض بطالة، مقابل ١٥٪ مساعدة إجتماعيّة. وقد تراجعت النسبة في ١٩٨٥، بشكل دراماتيكي. إذ انّ ٦٥٪ فقط من العاطلين عن العمل المسجّلين يستفيدون من «الإعانات العائليّة» كما يقال في اللّغة الخاصّة الإداريّة، وفقط ٣٨٪ منهم يستفيدون من الآن وصاعدًا من تعويض البطالة، مقابل ٢٧٪ من المساعدة الاجتماعيّة.

رغم انتشارها الواسع، **تتركّز البطالة في المجموعات التي تشغل على كل حال المواقع المهنيّة الأقلّ حظوة.** كما ازداد الخطر في أن يصبح عاطلًا عن العمل وأن يستمر بالنسبة إلى الناس قليلي أو معدومي التأهيل، عند النساء، العمّال المسنّين أو الأجانب كما عند الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحيّة وعند الشباب. يضاف إلى ذلك حقيقة الدور المحدّد الذي تلعبه الأقدميّة. وهذا ما يُفسّر أيضًا النسبة المئويّة العالية للعاطلين عن العمل الذين في شريحة الشباب الناشط. وأكثر أيضًا من الأقدمية في مركز العمل، التغيّر للمركز المعتاد، وخصوصًا البطالة السابقة، كلّ ذلك يزيد من خطر أن يصبح من جديد عاطلًا عن العمل. وبالعكس، ففي سيرورة سوق العمل الحاليّة، لدينا الفرص الجيّدة للاندماج من جديد إذا كنّا نشكّل جزءًا من فئة الناس الشباب المؤهّلين والمجازين ليس بدوافع شخصيّة ولكن بدوافع إقتصاديّة (المرجع نفسه Büchtemann ص٨٠).

ويلاحظ في آن واحد، ازدياد المناطق المبهمة **للبطالة الخفيّة غير المدموجة في الإحصائيّات.** وتمّ التأكّد من ذلك ومن ضمن أسباب أخرى كالازدياد المفاجئ لعدد الأشخاص، الذين، بعد مرحلة بطالة (أ) وضعوا مؤقّتًا أو لأمد طويل في «الإحتياط» ٣١٠٠٠ : ١٩٧١؛ ٣٢٢٠٠٠ : ١٩٨٢؛ (ب) يشاركون مؤقّتًا في تدريبات التأهيل، تبديل مهني أو في إعداد مُكمّل ومنظّم من AFG (١٩٧٠ : ٨٠٠٠ : ١٩٨٢ : ١٣٠٠٠٠)؛ (ج) تراجعوا إلى فئة أل «بدون مهنة» (يتعلّق الأمر في أغلب الأحيان بالنساء اللواتي

يرجعن إلى الأعمال المنزليّة) ١٩٧٠: ٦٠٠٠؛ ١٩٨٢: ١٢١٠٠٠؛ أو (د) «يصدّرون أنفسهم» إلى الخارج (١٩٧٠: ٦٠٠٠؛ ١٩٨٢: ١٧١٠٠٠).

تترافق هذه **الهيكليّة** الواضحة جدًّا والمقطوعة أكثر فأكثر عن البطالة، **بانتشار واسع** أدّى إلى فصلها منذ زمن طويل عن وضعها الموسوم «بطبقة تجربة» ليدخلها في الحالة «السوية».

يتناقض الاستقرار الاجمالي لعدد العاطلين عن العمل (أكثر من ٢ مليون) مع **الزيادة الواضحة جدًّا لعدد الأشخاص المعنيّين**. فما بين ١٩٧٤ و١٩٨٣، ١٢،٥ مليون من الأشخاص كانوا مسجّلين على البطالة مرّة واحدة، أو عدّة مرّات. وهذا يعني أنّ ثلث عدد السكّان الناشطين قد مرَّ شخصيًّا بتجربة البطالة في هذه الأثناء. ولم يعد يوجد ولا مجموعة، مهما كان تأهيلها أو قطاعها العملي كانت بمنأى عن البطالة. ذاك هو شبح البطالة ولأمد طويل قد عشّش حتّى في الأماكن التي لم يكن منتظرٌ وجوده فيها. بطالة العمّال المؤهّلين (١٠٨٠٠٠ في ١٩٨٠؛ ٣٨٦٠٠٠ في ١٩٨٥) التي ازدادت مثل بطالة المهندسين (في صنع المكنات، السيارات، الكهرباء، إلخ) (٧٦٠٠ في ١٩٨٠؛ ٢٠٩٠٠ في ١٩٨٥) أو الأطبّاء (١٤٣٤ في ١٩٨٠؛ ٤١١٩ في ١٩٨٥ بحسب المكتب الفيدرالي للعمل).

لا يجب الإعتقاد من أجل مواجهة البطالة، بأنّ كل الناس

في الهمّ سواء (راجع أعلاه). فالبرغم من هذا الإنتشار العام جدًّا، وفي الآونة نفسها، الثلثين من السكّان الناشط لم يمرّ شخصيًّا بتجربة البطالة. من ٣٣ مليون حالة مُحصاة تطابق ١٢،٥ مليون من الأشخاص، في الواقع «فقط» ممّا يعني أيضًا أنّ كل واحد من الأشخاص المعنيّين كان في البطالة في المتوسّط ١،٦ مرّة.

هذا **الغموض** للظاهرة هو أحد مميّزات بطالة الجموع: من ناحية، .الخطر في أن يصبح الفرد عاطلًا عن العمل وأن يبقى كذلك يصيب بعنف وبصورة خاصّة المجموعات التي هي سابقًا وفي كل **الأحوال الأقلّ حظوة** (الأمّهات العاملات، الأشخاص غير المؤهّلين مهنيًّا، المرضى، الأشخاص المسنّين والأجانب وكذلك الشباب ضعيفي التأهيل). فوق ذلك، نسبة لا بأس بها من هؤلاء الناس لم تعد مدمجة في الإحصائيّات. بيد أنّه، وفي أغلب الأحيان، لا يوجد طرق خاصّة للحياة، ولا أيضًا «ثقافة للفقر» تتلاءم مع عوامل الأخطار هذه، ولو أنّ المنشأ الاجتماعي يشرحها بتكتّم أيضًا. يظهر إذًا جيّدًا تزامن البطالة مع الفردنة المستقلّة لعلاقات الطبقات. ثبات الأرقام من ناحية أخرى، حيث أنّه أوسع بكثير من ٢ مليون، منذ سنوات طويلة سابقة مع توقّعها ثابتة وخادعة لغاية التسعينيّات: لأنّ البطالة لا تفرض نفسها دفعة واحدة كأنّها لعنة دائمة، لكنّها تبدأ دائمًا تدخل في الوجود **دون ضجة، تحت قناع المؤقّت**. هي تصل ثم تعود، تصل ثم تعود، وفي يوم تنتهي بأن تستقرّ. وكل ما كان الناس خائبي الأمل

يحسّون بها إذًا بعنف أكبر، لأنّهم يعتقدون في أعمق أعماق أنفسهم أنّ الخطر قد تمّ تجاوزه.

لنعيد تناول الإستعارة من Schumpeter: في أتوبوس بطالة الجموع، يوجد بين الركاب مجموعة من العاطلين عن العمل من أصل يتميّز بوضعية الجلوس. أمّا من جهة الآخرين، فهم يصعدون وينزلون. يوجد دائمًا بالتناوب واصلون جدد، وأناس ينزلون. فإذا نظرنا إلى هذا الذهاب والإياب العام من وجهة نظر خارجية، لنقل من أسفل إلى أعلى، كما في مروحية مثلًا، نلتقط بعض الخصوصيّات وبعض التراكمات للمجموعات. بالنسبة إلى الأشخاص المعنيّين حيث الإدراك الحسّي مباشر، لا يوجد هناك إلّا حشد من الناس يتجانب أثناء بعض اللحظات القصيرة، سلسلة من الحالات الفردية، وكل واحد منتظر إمكانية النزول. كما في المترو، نتشارك جنبًا إلى جنب في عدد من المحطّات، ثم ننزل منه. نكون بالكاد قد صعدنا حتى نفكر مسبقًا بالوقت حيث سننزل. الناس منزعجون قليلًا. هذه الرغبة في النزول التي يحملها كل واحد في داخله، كما على شفاه كل واحد القصّة الخاصّة لركوبه، ممّا لا يخلق رابطًا بينهم. ما خلا الليل عندما يكون القطار في المحطة، حيث هؤلاء الذين هم في الحشد لم ينجحوا في الخروج قبل أن ينطلق القفل الأوتوماتيكي للأبواب (هؤلاء الذين وكما يمكن للمراقب الخارجي أن يفسّر ذلك دون إظهار من هناك أيّة تعزية مهما كانت، لم يكن بمقدورهم «إحصائيًّا»، الوصول إلى الباب، عددهم مرتفع وثابت)، يبدأون

بمدّ الأيدي بخجل نحو الآخرين من خلال الشبك لإحساسهم الخاصّ بالذنب، والتكلّم معهم.

توجد الأغلبية العظمى من العاطلين عن العمل، كما يرونها بأمّ أعينهم كما في أعين الآخرين، **في المنطقة الضبابية للذهاب والإياب**. لقد انفجر مصير الطبقة إلى وحدات صغيرة جدًا إلى - «**مراحل انتقالية من الوجود**» - ليجتاز السِّيَر، ينبثق هنا وهناك (يتخطّى أحيانًا الحدود المقدّسة)، يعود، يبقى لوقت أطول، ثم يستقرّ. لديه شبه ميل ليصبح في هذه «الشرائح من الحياة»، مشهدًا «طبيعيًّا» من السيرة المهنية الموحّدة لجيل بأكمله. هو هذا **الوجود الهائم** على وجهه لبطالة الجموع الخاص ببعض مراحل الحياة داخل سيرورة الفردنة (مع ميل واضح اليوم للانتقال من حالة الترحّل إلى حالة الاقامة) الذي يعطي إمكانية للأشياء المتناقضة: جمهرة وفردنة «**المصير**»، أرقام مرتفعة وفي الوقت نفسه ثابتة ومع ذلك تتفتّت في شكل من الأشكال، مصير دقيق ومقطوع الحشد، ومتّجه صوب الداخل والذي يخفي، في عنفه الثابت، عن الفرد سعته باتّخاذه لصوت الفشل الشخصي وبنخره للضمائر الفردية.

وإذا طبّقنا هذه القراءة على إحصائيات البطالة، لوصلنا إلى الأمر التالي: حالات البطالة التي أحصيت من قبل مكتب الاستخدام لا تُتيح قول **أي شيء عن الأشخاص**. من الممكن بدايةً إيجاد دعوة أكبر من الأشخاص الذين طاولتهم البطالة مؤقتًا ولا يسمح ثبات الأرقام التفكير بها. فوق ذلك يمكن أن يُحسب

نفس الأشخاص العاطلين عن العمل ولعدّة مرّات، مع انقطاعات، خلال مرحلة محدّدة. لنأخذ مجددًا مثل الأوتوبوس: لا يتطابق عدد أماكن الجلوس وأماكن الوقوف مع المدّ من الأشخاص الذين نراهم يصعدون وينزلون. في المقابل، من بين الأشخاص، الذين يصعدون وينزلون، نرى غالبًا عودة نفس الوجوه، يضاف إليها عدد معين من الركاب الدائمين، بشكل لم يعد يكفي لنعدّ الناس الصاعدين والنازلين. ومن أجل إمكانية الإستنتاج من ذلك على أيّة حال: **يتفاوت عدد الحالات وعدد الأشخاص الذين يصعدون أو ينزلون ومجموع عدد الأشخاص بالقدر الذي يتمّ توزيعهم تبعًا لمراحل الوجود.** والأثر الناجم عن ذلك يصبح أكثر سعة. لم تعد البطالة مصير طبقة، ولا مصير المجموعات الهامشية لأن توزّعها هو بمثابة القدر الفردي الخاصّ في بعض مراحل الحياة، بعد أن تطبّعت وتعمّمت في الوقت نفسه.

تميّز **الفقر الجديد** أيضًا بهذا التوزيع نفسه في الزمن. وهذا ما يسمح بفهم الازدواجية التي انتشرت بها، وتعزّزت وبقيت مع كل ذلك مخفية على المستوى الخاص. أحيانًا، يجب النظر جيّدًا بأنّ هذا المؤقت لم يكن له ضرورة، وهو توقّف عن كونه مؤقتًا بالنسبة لكثير من الناس، ولو أنه يبدأ دائمًا ليمرّ كحدث مؤقت. **النساء** هنّ الأكثر عرضة لمخاطر الغرق في الفقر. وليس غياب التأهيل أو المنشأ الاجتماعي هو السبب في ذلك، بل الطلاق الذي أصبح عاملًا أساسيًا غالبًا ما يدفع النساء - وبشكل خاصّ،

اللواتي عندهن أطفال - للعيش دون الحدّ الأدنى الحيوي. هنا أيضًا المبدأ متشابه. فقسم كبير منهنّ لا يعشن في ظروف تتناسب مع تنميط الطبقة الدنيا. حيث الفقر بالنسبة لهنّ غالبًا ما يكون حدثًا عابرًا. وبحسب أقوالهنّ الخاصّة التي تتّفق غالبًا وفي أمكنة أخرى، مع الحقيقة، لن يكن إلّا «بزواج قريب» يضع حدًّا لمشاكلهنّ المادّية. وعندما يصبح من الصعب التخلّص من هذا الفقر يُكنَّ عندئذ أكثر تعرّضًا وبعنف له، لأنهنّ لا يملكنّ لا التدابير ولا التخطيطات لثقافة تعرف أن تتعايش مع الفقر.

نفهم إذًا أن الفقر الجديد يتخفّى بين جدران المنازل الأربعة، ويستمرّ بنشاط في إخفاء ما هو فعليًا فضائحي في الحدث. يصعب القول ما هو أكثر فداحةً أن يكون مكشوفًا أو أن لا يكون، وجوب قبول المساعدة أو الاستمرار في الإستغناء عنها. الأرقام موجودة هناك. ولكن لا نعلم أين هم الناس. يوجد بقايا قليلة. فعندما تكون خطوط الهاتف مقطوعة أو حينما يستقيل أحدهم بفظاظة من نادي. ولكن هذه الإشارات تحيل مرّة أخرى لهذا المظهر المؤقّت ظاهرًا والذي يستمرّ في إحاطة نفسه بالفقر الجديد الذي أصبح أيضًا نهائيًا.

يتعلّق الأمر هنا بتطوّر إبهام لا يمكن التكلّم عليه دون القول دائمًا وفي الوقت نفسه الشيء وضدّه. الفضيحة التي تمثّلها بطالة الجموع إذًا على مدّ النظر بتخطّيها حدّ المليونين وتهديدها بالإستمرار. فتقطيع بطالة الجموع إلى مراحل (ظاهريًا) مؤقتة، هو لإعادتها إلى حقل الطبيعة. قد نقبل بدون ردّة فعل سياسية كبيرة

بطالة في هذه الضخامة ولكن نتخلّص منها بفردنتها. وهذا يصبح إذًا نوعًا من المفرقعات الرطبة حيث الشحنة المفجّرة لم تتغيّر، وتبقى قابلة للإنبثاق في كل وقت.

في هذا السياق الفضائحي لبطالة الجموع، لهذا الشكل في التوزيع مظاهر مهدّئة. ففي الحالات حيث البطالة تبقى فعليًّا مؤقتة، يكون العبء فيها موزّعًا. فلا يضرب طبقة واحدة بكل قوّته، ويمكن القول بأنّه نوعًا ما «يدمقرط». و«الذين هم فوق» لم يعودوا هكذا ولن يكونوا مُصانين. ولكن يجب علينا القول مرّة أخرى بأنه هنا بالضبط موقع السمّ المسكّن الذي يعطّل القوى السياسية. لقول الأشياء بطريقة أخرى، هذه الجرعة الصغيرة من دمقرطة بطالة الجموع نتيجتها الطبيعية جرعة صغيرة من **إعادة توزيع القحط** وقليلًا من المساواة في الفرص، **ولكن في الإتّجاه السيّء**.

يطابق كل هذا لنموذج التوزيع البيوغرافي (السَّيري) الخصوصي. فما كان في الماضي مصير مجموعة ينصاع اليوم نوعًا ما – مع كل التحفّظات التي يمكن إدخالها على هذا التأكيد – إلى **توزيع سِيري**. ولصياغة الأمور بيانيًا: لقد تحوّل التعارض المتولّد في اللامساواة الاجتماعية إلى تعارض بين أوقات محدّدة من الوجود داخل نفس الحياة. يتعلّق الأمر فعليًا هنا بصياغة مفرطة. ولكنها لا تقوم إلّا برسم صور هزيلة لميل حقيقي: فتحت تأثير الفردنة، أصبح الوجود «المتعدّد» أكثر تنوّعًا، متناقضًا، فوضويًا، متقلبًا، وأكثر عرضةً للكوارث، ولكن أيضًا أكثر

حراكًا، أكثر غنىً، وأكثر تضادًا. في هذه السياق يجد قسم من مجموع السكّان، يتزايد أكثر فأكثر، يجد نفسه معرّضًا على الأقلّ مؤقتًا، للبطالة و(للفقر).

الوجه الآخر للميدالية، هو أن الخاصّية المؤقتة لظهور البطالة تنتهي **بتحويل الأسباب الخارجية إلى مسؤوليّات فردية، والمشاكل المرتبطة بالنظام إلى فشل شخصي**. هذه الحقيقة المؤقّتة التي تبدأ بالتحوّل (إلى تراكمات من التجارب غير المثمرة لتنتهي بالتحوّل إلى بطالة لأمدٍ طويل، **هي درب الصليب في احترام الذات**. فهي لا تتوقّف عن استبعاد الممكن، وربما يكون شيء خارجي بالنسبة للفرد، لتنتهي رويدًا رويدًا بالتمرّكز وتصبح ملكًا خاصًّا بالأشخاص. صحيح أن البطالة هي قبل كل شيء مأزم مادي، ولكنها لا تنحصر بذلك فقط. فهي أيضًا التدمير الذاتي والمقبول بصمت من خلال إتمام الطقوس التنظيمية للدفاع والتي لا فائدة منها. ويتكاثر تحت هذا الشكل مصير الجموع خلف ستار المظهر.

فليس لأنّنا نعرف أسباب هذه الظاهرة، أو لأن الإحصاءات تؤكّد الخاصية الضخمة للبطالة هو ما ألغى القليل منها في العالم. بالكثير يمكن لهذا أن يجعلها أكثر احتمالًا. فعندما نتكلّم على القضاء والقدر الاجتماعي يعني هذا أننا لا نتكلم عن وجود حقيقي. **الأرقام والحياة تتباعد**. كما إن الحالات ليست أشخاصًا. تتكلّم الأرقام عن وجود غير قادرة على تأويله أو شرحه من الآن فصاعدًا. هي ترجع مجدّدًا إلى ضمان مرفوض من

الآن فصاعدًا، إلى إنتشار البؤس، ولكنها لا ترتبط بهذه العناصر، ولا تغيّر شيئًا بالنسبة للعزلة أو الوحدة الناجمة عنها. وتصبح الأرقام حقيقة **الإبدال**، فهي تحلّ محلّ الحقيقة الاجتماعية التي تتجاهل وجودها الخاصّ. فالأرقام ما هي إلّا بقايا التغيير لمجتمع الطبقات الذي انطوى على نفسه في عالم الإحصاء التجريدي. لقد اختفى، ما تغطّيه الأرقام مع الفردنة، خلف جدران الحالة الخاصّة، وأصبح من الصعب أكثر فأكثر إقتلاعه.

في المحصلة النهائية، تشكّل المحاولات، للقطع مع الكلام المعاد (clichés) عن توزيع الأدوار (الأنثوية) و(الذكورية)، لغنم بعض البقايا من الإستقلال الذاتي، التي تشكّل الأساس نفسه ومنه يستطيع جيدًا التهديد بالبطالة أن يتحوّل إلى **فرص**. فما كان يسمّيه القرن التاسع عشر «إكداح» ينتهي بالحصول على **عظمة** المرور إلى مجتمع **آخر** تتفكّك اللامساواة الاجتماعية الجديدة إلى أفق من التوقّع الاجتماعي-الثقافي المختلف، الذي بدون شك، لا يشارك أبدًا الوضوح لمنطق الصعود الموجّه نحو التطوّر في المكانة والمداخيل، كأساس نهائي لفكرة اللامساواة الاجتماعية. كما نشهد ولادة متطلّبات جديدة - «معنى العمل»، وفائدته الاجتماعية أو ما يسمّى الحياة «المفعمة» - تدخل في منافسة مع قيم اليقين الإقتصادي ولفكرة المكانة. في الحالات الأكثر تطرّفًا، القليل من العمل المكافئ والمليء بالمعنى والذي عرفنا كيف نحصل عليه في وجه إقتدار الظروف يمكن أن يكون ملعوبًا مقابل خسارة المعنى لعمل في مصنع أو مكتب الذي يضمن على

كل حال العمل والمكانة الاجتماعية. في النهاية، اللامساواة هي أيضًا منبوذة وبدرجة أكبر خلف التغييرات الاجتماعية الثقافية لأنماط وطرق الحياة وتقلّبات المعايير الناتجة عنها. ويصبح من الصعب معرفة فيما إذا كانت، التبعية للوجود المؤقت إقتصاديًا وإجتماعيًا، أسوأ من التبعية التي يخبئها هذا النضال المشتبه به إقتصاديًا في سبيل طرق جديدة للحياة. هذه الطفرة الثقافية **والإبهام المتنامي في معايير التوزيع** - سمحت في القرون الأخيرة للإنتقاد للامساواة أن يصبح سلاحًا على الصعيد الاجتماعي - هي بالضبط الستار الذي تختبىء وراءه لا مساواة (بالجمع) متنامية لأنه يمتصّ كل المقاومات ويساهم بدوره في تضخيمها.

٥- سيناريوهات التطوّرات المستقبلية

ماذا يحصل، هذا هو السؤال الذي يفرض نفسه هنا، عندما تختفي خلال التطوّر التاريخي، الهويّة الواقعية للطبقات الاجتماعية، في حين تتدغّم في **آن معًا** اللامساواة الاجتماعية؟ وعندما تزداد المخاطر المتّصلة بالعمل المأجور دون إذعان حتى من أجل نموذج «الإكداح»، ولكنها تقلّصت إلى مقاس مراحل الوجود، سواء أكانت هذه المراحل مؤقتة أو غير مؤقتة فهي مدموغة بالبطالة، بالتوظيف غير الكامل، وبالبؤس. هل **نهاية** الطبقات هنا، أم **بداية** عصر جديد حيث تذعن الطبقات التي تتشكّل لمنطق جديد، لا يتطابق مع التقاليد؟ هل من الممكن بعد، وضمن إطار سيرورة الفردنة، إدراك حالة التنظيم الاجتماعي غير

العادل تبعًا للنموذج التراتبي للامساواة الاجتماعية؟ وليس مستبعدًا أن تحفز ظواهر الفردنة ظهور أشكال جديدة في المجموعات، بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية مثلًا، والتي تذعن لإيقاع مختلف كليًّا ولديها أيضًا وزن آخر. في أيّة اتّجاهات يصوّب هذا البحث عن الهويّات الاجتماعية الجديدة، الطرق الجديدة للوجود وللمشاركة السياسية الخبيرة بسيرورة الفردنة؟ ما هي المآزم والتناقضات الناتجة عنها؟

سنقارن هنا ثلاث متغيّرات للتطوّر والتي لا تتنافى بأيّة حالة بالتبادل:

١ - نهاية مجتمع الطبقات التقليدي هو بداية **تحرّر الطبقات**. تتحرّر من الحدود الإقليمية والخاصّة. هذا فصل جديد يفتح في تاريخ الطبقات ولا يبقى بعد ذلك إلّا كتابته وحلّ رموزه. في رأسمالية الدولة الراعية، ستتمكّن سيرورة التخلّي عن التقاليد من التناظر مع التحديث في تكوين الطبقات، الذي سيدمج مستوى الفردنة الحالي، وليصل إلى أشكال جديدة من التكتلات السياسية والاجتماعية.

٢ - خلال التطوّر الموصوف هنا، فقدَ كل من المؤسّسة ومكان العمل أهمّيتهما كمكان للتنازع ومكان لتشكّل الهويّة. ونشهد ظهور مساحة جديدة لانبثاق روابط ومآزم إجتماعية: **وضع إدارة العلاقات الاجتماعية الخاصّة، أشكال الوجود والعمل**؛ إذًا لدينا أيضًا شبكات إجتماعية جديدة، هويات إجتماعية جديدة، وحركات إجتماعية جديدة.

٣ - ثمّة تعارض يتزايد بين نظام الإستخدام الكامل مع نظام الإستخدام **غير الكامل، المرن، الجمعي، والمفرّد**. وتبقى في المنطقة الضبابية اللامساواة التي تتدعّم. ويتوقّف الوجود أن يكون متمحورًا في مكان العمل والمؤسّسة وينتقل مركز الثقل نحو الإختراع والتجريب لأشكال جديدة من الوجود وطرق جديدة للحياة. ويأتي في الدرجة الأولى التعارض بين الرجال والنساء المتولّد من إنفجار النموذج العائلي.

ولادة تضامن الطبقات غير المتّصل بالوضعية الاجتماعية

لقد اختفى الفقر الجديد في الصمت الذي هو في نفس الوقت الدمال (الأرض المسمدة) التي عليها يتكاثر. إنه لوضع شائن أكثر منه مؤقت، ومن المُلحّ مقاربته على الصعيد السياسي والعملي. وإن لم يحصل ذلك، فحقيقة الواقع نفسها ستستمرّ في أن تكون مخفية لأنها على غير وعي بذاتها. أحيانًا يكون الفقر، المولود في وسط الطبقات القويمة ومن تنظيماتها السياسية، التي تختفي الفردنة في داخلها وتتدعّم، **على موعد مع بعض الأمل المستقبلي**. وأكثر أيضًا: يصبح التعبير - عن **عدم الاستمرارية المضخّمة** لشروط الوجود في رأسمالية الدِولة الراعية. فالقدرة السياسية للظاهرة هي جديدة أكثر منها غير متوقّعة وشاملة. كيف يمكن التصديق بأنّ هذا التطوّر هو «غير مؤذٍ»؟ يتعلّق هذا بسلكين دقيقين جدًا: الحركة المستمرّة للغداة والرجوع المخيّمة على القطار المكتظّ ببطالة الجموع، ومصادفة البطالة مع مرحلة

التجريب الاجتماعي الثقافي المحدّد تاريخيًا وحيث تصبح ممرّات الوجود في داخله فوضوية ويجب أن تُعاش، بالمعنى العملي للتعبير، بطريقة جديدة. ولكن هذان الإثباتان هما متعاكسان: **الثلث** على الأقلّ من السكان العاملين ليس مهددًا فقط بالبطالة ولكنه جرّبها شخصيًّا مرّة على الأقلّ. وتشير أرقام البطالة على مدى طويل إلى ميل واضح للإرتفاع. ويضاف إلى عدم اليقين العميق الملامس من الآن فصاعدًا لمظاهر الوجود والذي كان بديهيًّا، الروابط بين الجنسين، مثلًا، أو الشريكين، العائلة، أو مواقع التهديد الحضارية - عدم الأمان المادّي الشامل. الأرقام الثابتة للبطالة والتي تخطّت ٢,٥ مليون، ما هي إلّا الجزء المغمور من جبل الجليد. الإضطراب المادّي الحالي، والذي يمكن إدراكه من إزدياد عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية وعدد الذين هم بدون مأوى، ليس الحدث الوحيد المنذر بالخطر. إذ يضاف إلى ذلك بشكل أساسي الصدمة الشاملة المتمثّلة بعدم الأمان المادّي المخيّم خلف الواجهات التي لم تُمس بعد للوجود الطبيعي، حتى في عائلات العمال المؤهّلين أو المستخدمين الأكثر اندماجًا ويسرًا. ويمكن التنبؤ بهذا التأثير والإنتشار لصدمة بطالة الجموع من الهوّة الموجودة بين ٢,٥ مليون من «الحالات» وعدد الأشخاص المعنيين (أكثر من **١٤ مليون**).

أما المقلب الآخر لدمقرطة بطالة الجموع فهو تصديرها إلى فردوس الإستخدام الكامل. ويصبح من غير الممكن القول: **البطالة هي بالنسبة للآخرين**. طيف البطالة المعشّش (تقريبًا) في

كل الزوايا قد بدأ يلاحق حتى الأحياء الميسورة والمقرّات الثانوية. وأيضًا: ولن نتخلّص من الخوف بقولنا في أسوأ الأحوال، سنقبض نحن المساعدة الاجتماعية في حين أنه في الهند يمكن دائمًا الحلم بذلك. يخاف المرء على سيارته المرسيدس كما يخاف على سيارة الفولكزفاكن المستعملة. هذا هو الخوف الذي تسلّل إلى كل مكان - وليس رغبة الناس في العالم الثالث الذين بإمكانهم أيضًا الإستفادة من المساعدة الاجتماعية - وأصبح العامل السياسي المحدّد للأعجوبة الإقتصادية السابقة في ألمانيا.

ولكن لا تكفي هذه السيرورة نفسها لتعيد الحقيقة للخطاب الكلاسيكي المبني على مقولات الطبقة. يرتكز الجدل - حول الطبقة العمالية والحركة العمالية في النصف الثاني في القرن العشرين - على تناوب خاطىء. فمن جهة، لا يتوقّف السعي إلى حجج جديدة للدلالة على أن الوضع في العالم العمالي في وسط الرأسمالية قد تحسَّن كثيرًا (يسر مادي، فرص جديدة في التأهيل، تنظيم نقابي وسياسي، ومكتسبات قانونية وإجتماعية). ومن جهة أخرى، بالرغم من كل التحسينات يمكن التأكيد على أن وضع الطبقة، بمعنى ظروف العمل المأجور وكل الملحقات والإرتهانات والتهديدات الناجمة عنها، بقيت ثابتة، حتى أنها انتشرت وتدعّمت (بطالة الجموع، نقص التأهيل، إلخ). والهدف من البرهنة متغيّر: يتعلّق الأمر أحيانًا بالبرهنة على أن الطبقة العمالية **تنحلّ**، وأحيانًا على أنها

تتميّز **باستمراريتها** مع كل الأحكام ذات القيمة السياسية التي تتضمّنها.

في حالة كما في أخرى، يُتنكّر لحقيقة التطوّر وهي هنا مركزية: **لقد تلاشى التكامل التاريخي بين الوضعية الاجتماعية والطبقة الاجتماعية. من ناحية، إنحلَّ ما قبل الثقافة الخاصّة بالوضعيات الاجتماعية؛ ومن ناحية أخرى نشهد تعميم عدد معيّن من السمات المميّزة الأساسية لخصوصيات الطبقة.** تنقطع الطبقات الاجتماعية دائمًا أكثر عن التقاليد في الدولة الراعية. وتصبح في تناقص إمكانية ربط بالنموذج الأوّلي التاريخي «للعامل البروليتاري» ظهور تضامن خصوصي لمجموعات معيّنة، خاص بالعمال. وعندما نتكلّم على الطبقة العمّالية، وطبقة المستخدمين، إلخ، كل هذا يفقد من واقعيّته المحسوسة، كما نجد الدعامات ونقاط الرسوخ في التبادل الأزلي للحجج، في تناقص عندما يتعلّق الأمر بالقول إذا البروليتاريا «تتبرجز» أو أن المستخدمين «يكدحون». وفي الوقت نفسه تلامس ديناميكية سوق العمل شرائح عريضة أكثر فأكثر من السكّان. وتتناقص مجموعة الذين لا علاقة لهم بالأجراء، بينما لا تتوقّف عن النموّ مجموعة الذين يسعون لكي يندمجوا في سوق العمل (النساء!) بالرغم من كل الإختلافات فقد تضاعفت أيضًا النقاط المشتركة، وبصورة خاصة التعرّض للخطورة فهو عام وشامل، فلقد تجاوز الفروقات في المداخيل، في التأهيل، إلخ.

على سبيل المحصّلة، فمن ناحية لدينا إزدياد مهمّ ممكن

وحقيقي لأنصار النقابات ومن ناحية أخرى، ظهور **تهديدات** جديدة يجب على النقابات مواجهتها: عندما نتكلّم على الإكداح، نجمع الأشخاص، المعرّضين له بفعل الخاصية الظاهرة لإفقارهم المادي ولتجربتهم في الإستلاب. في المقابل، أخطار الإجارة (حالة الأجراء) لا تخلق فيهم قاعدة مشتركة للعمل. وتتطلّب في تخطّيها احتياطات إجتماعية - سياسية وقانونية، التي من نتائجها فردنة المقتضيات الاجتماعية. لذا يتوجّب عليهم في الدرجة الأولى التعرّف على خاصّيتهم المشتركة بالنضال ضدّ أشكال ردّات الفعل الفردية والعلاجية. هكذا يتوجّب على طرق النضال النقابية والسياسية أن تجابه المزاحمة في العلاجات والتعويضات القانوينة، الطبّية والعلاجية - النفسية والتي هي دائمًا مفردِنه وقدراتها في الإجابة على المشاكل غالبًا ما تكون ماديّة وظاهرة بالنسبة إلى المعنيّين.

من «التخصصية» العائلية إلى «التخصصية» السياسية

لقد أشار عدد كبير من الدراسات الاجتماعية، في الخمسينيات والستّينيات، إلى أنّه في البلاد الغربية الصناعية لا يمكن فهم رابط الناس بالعمل إلّا ضمن الإطار الشامل للحياة العائلية والمهنية. بالنسبة إلى العمال في الصناعة، لا يمكن التوقّف عن التأكيد بأن نقطة القوّة في الوجود هي العائلة وليست تجربة العمل الصناعي المأجور. هذا التوسّع المزدوج المعنى، للدائرة الخاصّة المدّرب على الصناعة والثقافة وأوقات الفراغ، ليس هو ببساطة عبارة عن إيديولوجية، ولكنه يتّصل بسيرورة

حقيقية ويقدّم من جديد فرصة حقيقية ليحدّد الفرد بنفسه ظروف وجوده الخاص. لقد اتّخذت هذه السيرورة في بداياتها شكل التخصّصية العائلية وهو ما يميز الخمسينيات والستينيات. ولكنه أصبح واضحًا اليوم بأنّه يمكنها أن تأخذ أشكالًا متنوّعة جدًا وتطوّر دينامية خاصّة إلى حدّ ما - وعلى أثر الطفرة في الدلالة للعائلة والجنسائية، الشريكين والوالدية وأيضًا التغيير السريع للثقافات التناوبية - تستطيع إعطاء معنى سياسي للتخصّصية، وتنتهي بالتمدّد، وحتى بإزالة الحدود بين الدائرة الخاصّة والدائرة العامّة. إذًا يوجد مواجهة دائمة لتآكل ولتطوّر أشكال الوجود الاجتماعي الثقافي، الذي يغيّر بفعالية أكثر البنيان الاجتماعي - السياسي كما لن تستطيع أن تفعلة أيّة محاولة إصلاحية دولية، وتخضعه، بالممارسة الدائمة لأن «يتصرّف بشكل مغاير»، وبدرجات صغيرة، لضغط التغيير والتكيّف. في هذا المعنى لقد طبع نزع التقليد في العقود الماضية سيرورة التحصيل التي نستطيع انتظار تأثيراتها التاريخية على التربية مثلًا أو العلاقة بين الجنسين بفارغ الصبر.

في الستّينيات والسبعينيات، عندما كنّا نسأل الناس أيّة أهداف كانوا يتبعونها، كانوا يجيبون بطريقة متواطئة وواضحة جدًا في مجالات الحياة العائلية السعيدة، كما كانوا يعرضون مشاريعهم للتوصّل إلى الملكية الفردية، إلى شراء سيارة جديدة، كما كانوا يتطرّقون إلى الإعداد الجيد لأطفالهم ولرفع مستوى حياتهم. نتكلّم اليوم لغة مختلفة جدًا حيث توجد

مسألة تحقيق الذات، البحث عن الهويّة، أو يتعلّق الأمر بتطوير القدرات الشخصية، ولكن غالبًا بطريقة مبهمة، مع الإصرار على البقاء دائمًا في حراك. ولكن هذا لا يعني كل مجموعات السكّان بالطريقة نفسها. هذا التغيير هو بصورة أساسية نتاج الجيل الأخير الذي استفاد من أفضل التأهيل والمداخيل الأكثر إرتفاعًا، في حين أن الناس الأكبر سنًا، والأكثر فقرًا والأقل تأهيلًا ظلّوا وبشكل واضح متعلّقين بنظام القيم الموروث من الخمسينيات. بالنسبة إلى كثيرٍ من الناس لم تعد تكفي من الآن فصاعدًا، الرموز المتّفق عليها للنجاح (مداخيل، مهنة، وضعية إجتماعية) لإشباع الحاجات الجديدة، مثل حاجة الفرد لإيجاد طريقه الخاصّ أو لتأكيد ذاته، والرغبة في «الحياة المفعمة».

النتيجة هي أنّ الناس يغرقون أكثر فأكثر في متاهة الشكّ الشخصي وفي إرجاعه لأسباب شخصية، ولا يتوقّفون عن الحاجة للتأكّد من ذواتهم. والنكوص (اللامحدود) من سؤال إلى آخر: «هل أنا فعلًا سعيد؟» «هل حقًّا كوّنت نفسي؟» من هو بالضبط الذي يقول «أنا» ويطرح الأسئلة؟ كل هذا يقود إلى طرق من التساؤلات المتجدّدة دائمًا والمحصاة بطرق متنوّعة، وتشكّل أسواق جديدة للخبراء، للمصانع والحركات الدينية. في البحث عن اكتمال ذواتهم يخرج الناس للسفر في أنحاء العالم الأربع بإستيحاء من فهارس السياحة. يدمّرون أفضل العلاقات العائلية ويجرون دائمًا وراء إرتباطات جديدة - ويعيدون تأهيل

أنفسهم. يقومون بأنظمة حميّة. ويزاولون المشي. ينتقلون من جماعة علاجية إلى أخرى. مملوكين بهدفهم في تحقيق ذواتهم، يقتلعون أنفسهم من الأرض لفحص جذورهم إذا كانت هي أيضًا سليمة.

يخفي هذا النسق من قيم الفردنة أيضًا بداية أخلاقيات جديدة مبنية على «مبدأ الواجبات إزاء الذات». يوجد هنا تناقض حقيقي مع الأخلاقيات التقليدية، لأنّ الواجبات التي تتضمّنها، لديها بالضرورة خاصية إجتماعية، تجعل عمل الفرد متوافقًا مع الكل عن طريق إدماجه فيها. يوجد إذًا بسهولة، بسهولة كبيرة، ميل لأن نرى في هذا التوجّه الجديد للقيم إشارة للأنانية وعشق الذات. بيد أن هذا الجهل هو الأساس في هذه الظاهرة الجديدة. لأن الأمر يتعلّق جيدًا بسيرورة فردية وتطبيقية للتحرّر وتخطّي الذات. كما تتضمّن وضعية البحث عن روابط إجتماعية جديدة في دائرة العائلة، العمل والسياسية.

تعتمد القوّة السياسية للحركة العمالية والحركة النقابية على الضبط المنظَّم للانتصار بالعمل عن طريق الإضراب. وتكمن القدرة السياسية في الحقل الخاصّ، في طور بنائه، على الوعي بإمكانيات البناء الذاتي للأفراد. ممّا يقتضي إنتهاك وتجاوز، بشكل محسوس، البداهات الثقافية التي ما زالت راسخة خلال السلوك بطرق مختلفة. لنأخذ مثل: «سلطة» الحركة النسائية التي تكمن أيضًا في التغيير للحقائق اليومية والبديهيّات الحاضرة في كل مكان، من الأمور اليومية العائلية إلى مراكز

القرار الأكثر تنوّعًا، مرورًا بكل الميادين - في عمل شكلي ونظام قانوني. وفي تبنّي سياسة الهجومات الصغيرة والمنتظمة، سددت النساء ضربات مؤلمة للعالم الذكوري ولبنيته «الإقطاعية» والمغلقة جدًا. ولصياغة الأمور بطريقة عامة جدًا، يمكن القول أنه في التهديد الملموس المسدد إلى المساحات الخاصّة للعمل والقرار، حصون لم تُمس إلى الآن ولم تُنافس، تكمن الشرارة التي أشعلت اليوم الناس في المآزم والحركات الاجتماعية. نحن هنا بعيدون جدًا عن العمل الكلاسيكي لعالم كان في الماضي محدّدًا بثقافات الطبقة.

«مجتمع من التبعية المفردة»

بما أن محرك الفردنة يدور بأقصى سرعة، يصبح إذًا من المستحيل القول كيف سيمكن إرساء ظروف جديدة لوجود إجتماعي مستمرّ ومتشابه كما كانت عليه البنية التحتية للطبقات الاجتماعية. على العكس، فمن المحتمل خلال السنوات القادمة، وللوقوف في وجه البطالة وإعادة إطلاق النموّ الإقتصادي، أن نلجأ إلى إبتكارات إجتماعية وتكنولوجية ستوطّد أكثر سيرورات الفردنة. هذا صحيح بالنسبة إلى مرونة سوق العمل، وعلى الأخصّ في إدخال نماذج جديدة لضبط أوقات العمل؛ كما هو صحيح أيضًا في إدخال وسائل إعلام وإتّصال جديدة. سنجد أنفسنا، إذا كانت هذه الفرضية صحيحة، في مرحلة غريبة ووسيطة تستمرّ فيها اللامساواة، حتى أنها تنموّ وتتطابق مع بعض العناصر الخاصّة «بمجتمع ما بعد الطبقات»،

المتخلّي عن التقاليد والمفرَّد، والذي لم يعد له أيّة علاقة مع صورة مجتمع بدون طبقات بالمعنى الماركسي:

١) تصبح المؤسّسات الاجتماعية (أحزاب سياسية، نقابات، حكومات، خدمات إجتماعية إلخ). الحارس للواقع الاجتماعي الذي ينحى نحو الإختفاء. في حين أن العناصر المؤسّسة للوجود، والتي هي الطبقة، العائلة، المهنة، المرأة، الرجل تفقد شيئًا فشيئًا من حقيقتها وقوّتها الحاملة للمستقبل، ويستمرّ الإحتفاظ بهم في المؤسّسات المتخصّصة مع التأكيد على أولويتهم في مقابل التطوّرات والتوجّهات المنحرفة.. ولا يتوقّف الأسف لتراجع الوعي بالطبقة خلال التأهيل النقابي. وينادى وفاء لذلك، وللديمقراطية التشاركية للتذكير بنظام أهلية الإنتخاب التقليدي الذي يُضلل. ويشاهد ظهور، ما بعد المجتمع الصناعي، مجتمع جديد يبتعد عن المجتمع الصناعي المُعلَّب في المؤسّسات والذي أصبح غير قادر على فهم العامل. ونقلًا عن برشت بتصرف: *سنجد أنفسنا أكثر فأكثر منجرّون إلى موقف سيكون بمقدور الحكومة فيه أن تجد نفسها مجبرة على التصويت ضدّ الشعب، ولن تتمكّن الجمعيات بدون شك إقالة أعضائها.*

٢) إجتماعيًا، تفقد الإختلافات في الطبقة من هويّتها المحسوسة، **ومعها فكرة الحركية الاجتماعية** بمعنى مرور الأفراد من مجموعة كبيرة إلى أخرى. والحال أن هذه الفكرة بقيت لفترة متأخرة من القرن العشرين أحد المواضيع الاجتماعية

السياسية المشكّلة لهوية الطبقة. هذا لا يعني حتمًا أن اللامساواة (بالجمع) قد اختفت، ولكن فقط أعيد تعريفها خلال سيرورة الفردنة للمخاطر الاجتماعية. على سبيل الإستنتاج، تتحوّل المشاكل الاجتماعية مباشرة إلى حالات نفسية: نقص شخصي، شعور بالذنب، قلق، مآزم وعصاب. ونشهد ظهور **مباشرية جديدة** في حياة الأفراد وفي المجتمع، مباشرية الأزمة والمرض: للأزمات الاجتماعية مظهر الأزمات الفردية، ويصبح من شبه المستحيل ضبطها في مكوّناتها الاجتماعية. وهنا أيضًا واحدة من مصادر موجة علم النفس الحالي. كما يتقدّم منطق الأداء الفردي أيضًا بنفس القدر، بطريقة يمكن التفكير إلّا بمستقبل - مجتمع الخصائص، مع كل طاقاته المغلوطة في التصديق القانوني للامساواة الاجتماعية وسيأسف تمامًا لمنطقه.

٣) ليس من خيار للناس للتغلّب على مشاكلهم الاجتماعية. لذا يجب عليهم الاستمرار في تشكيل تحالفات إجتماعية وسياسية. ولكن لا يجب أن تخضع هذه التحالفات لمخطّط كمخطّط الطبقات مثلًا. ولكسر عزلة الوجود (بالجمع) الفردي المستقلّ، على الصيعد الاجتماعي والسياسي، يجب اللجوء غالبًا للأحداث والتطوّرات الأكثر تنوّعًا. هكذا هي التحالفات المستخلصة، المؤقتة، المتقلّبة جدًّا، والخاصّة بوضع أو موضوع معيّن. وهي تتضمّن المجموعات الأكثر اختلافًا والآتية من عوالم مختلفة جدًا، وتتفكّك كما تكوّنت. يمكن أن تُشرك كل

من يجاورك في إطار المبادرة المدنية في مواجهة ضجة الطائرات، أو تكون عضوًا في نقابة الصناعات المعدنية، وتُصوت لليمين، أو كل ذلك في الوقت نفسه. فالإتّفاقات في هذا الصدد هي تحالفات مصالح، مرتبطة بأوضاع وأشخاص معيّنين، وناتجة ضمن إطار من النضال الوجودي الفردي لمعركة في مختلف المجالات الاجتماعية. ونرى هنا جيدًا أنّ سيرورات الفردنة تقود إلى تعداد **فريد للأنساق** ومواضيع المآزم . في المجتمع المفرَّد (المتميّز عن الآخرين) الأرض ممهّدة لمآزم جديدة، لإديولوجيات جديدة، ولتحالفات جديدة تتجاوز المخطّطات المعمول بها إلى الآن: كل شيء نوعًا ما خاص بموضوع محدّد، وغير موحّد ولا بأية حالة ولكن مرتبط غالبًا بمواقع أو بأشخاص معيّنين. النظام الاجتماعي الناتج عن ذلك معرَّض للتأثّر بالمواضيع **وأنماط المآزم والمعروضة بتطابق مع العصر بواسطة وسائل إعلام الجماهير**.

٤) ومن المألوف أن نرى أكثر فأكثر ظهور أنساق دائمة لمآزم فيما يتعلّق بخصائص مفروضة ومستمرّة في كونها مرتبطة بالتمييز: النوع، لون الجلد، الجنس، الأصل الإثني، العمّال المهرة، العمر، والإعاقات الجسدية. اللامساواة الاجتماعية شبه الطبيعية، في هذه السيرورة من التفرّد المتقدّم، تتحضّر بصورة خاصّة للتنظيم وللتسييس بسبب خاصيتها التي لا يمكن الإحاطة بها، وثباتها في الزمن، وتعارضها مع مبدأ المكافئة نسبة لما يؤدّى، وصلابتها وملموسيّتها المباشرة، وبسبب سيرورات

التماهي التي تفرضها. موضوعان معاصران يأتيان إذن في الدرجة الأولى: الأوضاع المهدّدة والمرتبطة بمخاطرة المجتمع العالمي (راجع: القسم الأول) والتعارض، الموجود إلى ذلك الحين في الإطار العائلي، بين الرجال والنساء.

الفصل الرابع

أنا هو أنا: مواجهة، علاقات وأزمات بين الجنسين داخل العائلة وخارجها

يشير ميزان الضغط اللغوي إلى العاصفة: «الحرب على العائلة» (Berger/ Berger)، «المعركة بين الجنسين» (Ehrenreich)، «هلع الحميميّة» (Sennet). نلجأ لوصف العلاقة بين الجنسين غالبًا إلى مصطلحات مسالمة إلى حدّ ما. أن نتناول الكلام كرديف للحقيقة يمكننا الإعتقاد أن الحبّ والحميميّة قد إستحالا إلى نقيضهما. بطبيعة الحال، المقصود هو المزايدة اللغوية لكسب الرهان بإيقاظ اهتمام الرأي العام، ولكن هذه المبالغات تعود أحيانًا إلى الشكّ العميق، إلى الحساسية المجروحة، وبكلمة واحدة إلى «الإرباك المسلّح» وضحيته الرجال والنساء الذين يتواجهون في المُعاش اليومي للشريكين وللعائلة (أو ما تبقّى منهم).

فيما يختص بالعائلة وبالزوجين أيضًا... وإذا ما اكتفينا بربط العلاقات بين الجنسين كما تبدو في الواقع، إذا لم يتمّ التطرّق إلى العلاقات بين الجنسين إلّا من زاوية الجنسانية، الحنان، الزوجين،

البنوّة إلخ . ، سيُستخف بهذه العلاقات وبتغطيتها لهذه الأمور وبكل شيء أيضًا : العمل، المهنة، عدم المساواة. السياسية، الإقتصاد. هذا التداخل غير المقدّر لكل ذلك ولكل الأشياء الأكثر تنافرًا هو الذي يجعل كل الأسئلة معقّدة إلى حدّ ما. عند التكلّم على العائلة، يجب التكلّم أيضًا عن العمل والمال، وعند التكلّم على الزوجين يجب التعرّض لمسألة التأهيل، المهنة، الحركية وهذا يعني التكلّم عن التوزيع غير العادل لكل ذلك بالرغم من المساواة العريضة على صعيد شروط التثقيف والتدريب.

١- موقف أنثوي وموقف ذكوري

هل يمكن القول بأنّ خاصية هذا التواطؤ في عدم المساواة بين الرجال والنساء قد تطوّرت فعليًا خلال العشر سنوات، العشرين سنة الأخيرة في **جمهورية ألمانيا الفيدرالية؟**

تُعبّر الأرقام عن لغة مزدوجة، فمن ناحية، هناك تطوّرات حاسمة حصلت في مجال الجنسانية، القانون والتأهيل ولكن بالإجمال (وبإستثناء الجنسانية)، فإنّ هذه التطوّرات قد حصلت فعليًا في الوعي وعلى الورق.

ويُلاحظ بالعكس من ذلك **إستمرارية للسلوك ولمواقف** الرجال والنساء (بالأخص في سوق العمل وفي حاصله من عدم الثبات الإجتماعي أيضًا). مع الإستنتاج المتناقض ظاهريًا بأن هذه المساواة الكبيرة هي التي عمّقت الوعي وأضرّت أيضًا بعدم المساواة وبإستمراريتها.

هذا المزيج التاريخي بين الوعي الحديث لما يحصل والمعطيات القديمة، هو مصدر مزدوج للتفجير: فالشابات من النساء اللواتي وعيين وضعهنّ، وخضعن للتأهيل نفسه، هيّأن أنفسهنّ لمساواة كبيرة ولتقاسم كبير في المجال المهني والعائلي. ولكن ما حصل في سوق العمل وفي سلوك الرجال، صدم إنتظارات هؤلاء السيّدات بتطوّرات مناقضة تمامًا. فالرجال وخلافًا للنساء استخدموا **بلاغة المساواة** كلاميًّا دون أن يتبع الفعل الكلمات.

تلاشت إذًا الأوهام من الجهتين: مع العلم بأنّ الشروط (في التأهيل والقانون) تتّجه باتّجاه المساواة ولكن بالرغم من أنّ أوضاع كل من الرجال والنساء أصبحت أكثر دقّة ووضوحًا ولكنّها بدت **أقلّ** مساواة **وأقلّ** قانونية. الإتّهامات المتناقضة، بين الرغبة في المساواة عند النساء وبين الواقع من عدم المساواة، في الخطاب الذكوري حول ما هو مشترك، وتراجعهم إلى مواقفهم القديمة، هذه الإتّهامات هي التي تحدّد التطوّر المستقبلي لهذا الإختلاف المتناقض وتطبيقاته في القطاع الخاص والسياسي. نحن إذًا في المرحلة **الأوّلية** لتحرير التوزيع «بحسب الطبقات» للأدوار الذكورية والأنثوية؛ مع هذا الكمّ من تعارض الأفكار، كلّ هذه الإمكانيات، وكلّ هذه التناقضات. ولكن الوعي بهذه الحقائق كان قد سبق تطوّرها. هناك احتمال ضعيف في إمكانية الرجوع إلى هذه المعطيات الزمنية للوعي. يبدو أنّ أشياء كثيرة تصارعت **لتشخيص مأزم طويل**: **المواجهة** بين الجنسين هي التي

ستحدّد السنين القادمة. نعرض هذه الأطروحة مع تبنّي إلتماس تجريبي في المرحلة الأولى، يتركّز على معطيات رقمية عن «الشمولية الفكرية» كظروف الحياة للرجال والنساء، ثم نتفرّغ لبحث نظري يطال هذه الظاهرة.

الشريكان والجنسانية

يلاحظ إزدياد عدد حالات الطلاق في كل البلاد الصناعية الغربية وتبقى الأرقام متواضعة في الجمهورية الفيدرالية الألمانيّة مقارنةً مع الولايات المتّحدة الأميركية مثلًا. بالرغم من أنّ ما نسبته الثلث على الأقلّ من عدد الإرتباطات عندنا تنتهي بالطلاق. وتصل هذه النسبة في المدن الكبرى وفي بعض مناطق المدن المتوسّطة الحجم إلى النصف تقريبًا وإلى الربع تقريبًا في الريف، يتّجه إذًا هذا المنحى صعودًا. حتى سنة ١٩٨٤ نستطيع أن نضع مقابل هذه الحسبة من حالات الطلاق حسبة إيجابية لحالات إعادة الزواج. ولكن منذ ذلك التاريخ بدأ عدد المطلّقين الذين يقرّرون الزواج مرّة أخرى بالإنخفاض. وتُسجّل هذه الظاهرة في سياق الميل العام لتدني عدد الزيجات. ترتفع في المقابل نسبة الطلاق بين الزوجين في زواجهم الثاني كما هو الحال بالنسبة إلى الزوجين مع أطفال. تترافق هذه الظاهرة مع إزدياد الإبهام حول علاقات البنوة: أطفالي، أطفالك ، أطفالنا، مع كلّ التسويات، والنقاط الحساسة، ومواضع الأزمات المختلفة التي تنتج عن ذلك والتي تمسّ كلّ الأشخاص المعنيين.

يجب أن يُضاف إلى الأعداد الإحصائية الرسمية حول مجموع الزيجات والطلاق **حقيقة عدد «الإرتباطات الحرة» التي تتزايد بحدّة**. حسب بعض التقديرات، يوجد حاليًّا في الجمهورية الفيدرالية بين مليون إلى ٢,٥ مليون وحدة عيش مشترك خارج نطاق الزواج. مع العلم أنه لا وجود لإحصاءات تأخذ في الإعتبار حالات الإنفصال التي تحصل ضمن الإرتباطات الحرّة دون زواج. والنسبة المئوية لهذه الإرتباطات لم تتوقّف عن الإزدياد خلال السنوات العشر الماضية. ومن المستغرب رؤية السهولة التي تُقبل بها بشكل عام اليوم هذه «المساكنة»، التي كانت حتى الستينات مرفوضة ومحاربة. يتفلّت هذا الشكل من الحياة المشتركة الشبه مؤسّساتي من أيّة رقابة قضائية أو عائلية، وبدون أدنى شكّ، وأكثر من الظاهرة بحدّ ذاتها، هو الإشارة إلى السرعة التي حصلت فيها هذه التغيّرات.

لا حاجة البتّة للعودة إلى ما قبل الستينات لتظهر العائلة، الزوجين والوظيفة بالإجمال كمعابر إلزامية من أجل تكوين مشاريع حياة وظروف حياة وسيرها. منذ ذلك الوقت إتّسع حقل الممكنات تمامًا في كلّ نقاط المراجع. نتزوّج ، وفي أي وقت، نعيش سويًّا بدون زواج أو نتزوّج دون العيش سويًّا، نستقبل أو نربّي طفلًا داخل العائلة أو خارجها، ومع من، مع من نعيش معه أو مع من نُحب ولكنّه يعيش مع أُخرى، قبل ممارسة مهنة معيّنة أو بعد أو في منتصف الطريق؟ لا شيء من كلّ هذا ثابت بوضوح. نفس الشيء بالنسبة للطريقة التي يترتّب فيها كلّ ذلك لفترة قصيرة،

لفترة طويلة أو لفترة عابرة لضغوطات أو طموحات تتّصل بالإستمرارية، بالمهنة، أو بالمجاهرة بلعب أهمّ الأدوار. كلّ المشاريع وكلّ الإلتزامات من هذا النمط تعرف بأنّها قابلة للفسخ وتتطلّب إذًا أن تكون مشروعة نظرًا للأعباء غير المتساوية التي تُنتج عنها. يجب أن نرى فيها الإنحلال والتمييز لعناصر الحياة ولإنماط التصرّف التي كانت موحّدة للزوجين وفي الأسرة. ويصبح من جرّاء ذلك من الصعب دائمًا تحديد الصلة بين التمثّلات الذهنية وبين الواقع. الوحدانية والتكرار في الصور الذهنيّة - العائلة، الزوجين، الأهل، الأم، الأب، إلخ - تمرّ بصمت وتُخفي التنوّع المتصاعد للمواقف التي تختبىء وراء هذه المعاني (آباء مطلّقين مثلًا، آباء لأطفال وحيدين، آباء يربّون أطفالهم بمفردهم، آباء خائنون، آباء غرباء، آباء الأزواج والزوجات، آباء عاطلين عن العمل، آباء أرباب منازل، آباء يعيشون داخل تجمّعات سكنية، آباء نهاية الأسبوع، آباء حيث المرأة تعمل، إلخ... راجع **رورّيتش** M. Rerrich، ١٩٨٦ ص ٤٤).

يمكن أن ندرك بوضوح الإتّجاه الذي يسير فيه هذا التطوّر، إذا أخذنا في الحسبان مختلف المصادر: **الإزدياد المطرد للأشخاص الذين يعيشون بمفردهم**. حاليًا نسبة البيوت التي تحوي شخصًا بمفرده، في الجمهورية الإتّحادية، تتخطّى الربع (٣٠٪). بينما في العام ١٩٠٠ كانت نسبة البيوت التي تعدّ خمسة أشخاص أو أكثر ٤٤٪ في سنة ١٩٨١، هذه النسبة لم تعد أكثر من

٩٪. في المقابل إنتقلت نسبة الحياة المشتركة لشخصين في المنازل من ١٥٪ في ١٩٠٠ إلى ٢٩٪ في ١٩٨١. كان يوجد إذًا ما معدّله تقريبًا ٧,٧ مليون شخص بمفرده (أي ما معدّله ١٢,٥٪ من السكان في الجمهورية الإتّحادية الألمانية منذ بداية الثمانينيات - وهذا الإتّجاه في تزايد. في الواقع، جزء فقط من هؤلاء الناس قابل لتنميط «حياة العزوبية»: شباب ناشط عازب، يختصر الأمر في أغلب الحالات بأشخاص أكبر سنًا، أرامل، أغلبهم من النساء. راجع إحصاءات صادرة عن الدولة، ١٩٨٣، ص ٥٤ تابع).

في حين أنه يجب الاحتراس من النظر من طرف واحد في هذه الميول على أنّها **فوضى متصاعدة وهروب أمام الإرتباط في العلاقات** بين الرجال والنساء. ثم إنّ الميل المعاكس موجود أيضًا. ففي مقابل الثلث في أعداد الطلاق، هناك دائمًا ثلثين من الأزواج والعائلات غير المطلّقة (وهذا يغطي بالطبع وقائع متنوّعة). هذا مع العلم بأن تطوّرات واضحة حصلت، على إمتداد جيل، في السلوك الجنسي، خصوصًا بالنسبة إلى البنات. هكذا في الماضي، كان الصبيان فقط يستطيعون تكديس الخبرات الجنسية بصورة غير رسميّة وشبه رسميّة. اليوم، أكثر من نصف البنات يعتقدنّ صراحة أنّه من الضروري للمرأة تكديس مثل هذه الخبرات الجنسية. والنصف من بينهنّ يعتقد بأن هناك سحر خاصّ لعلاقة، في الوقت نفسه، مع صديقين (Seidenspinner/ Burger ١٩٨٢، ص ٣٠). في حين أنّ كلّ ذلك لا يجب أن يخفي

الحقيقة بأنّ هذا السلوك الجنسي المتحرّر هو أيضًا قد تمّ ضبطه بصرامة. أغلبية الشباب لم يتطلّعوا **إلى حياة متفلّتة من كلّ رابط**، حتى ولو وضعوا موضع الشكّ، صحّة النموذج الزوجي والعائلي، بالسنبة لهم. وتحتلّ الرغبة في إقامة علاقة ثابتة، اليوم أيضًا الإهتمام الأول. «في الممارسة يبدو أن الإخلاص غالبًا ما يأتي من الذات أكثر من ارتباطه بإقرار شرعي وإلزام قانوني صادر عن قانون تصدره دولة أو أخلاق الكنيسة» (K. Allerbeck, W. Hoag ص ١٠٥). يتعلّق الأمر إذًا بتطوّر مبهم. لا نستطيع الإجابة عن السؤال المطروح بكثرة حول معرفة فيما إذا الشريكين والعائلة هم مفاهيم ينتمون إلى عصر **منصرم إلّا بنعم - لا واضحة جدًّا**.

تاهيل، سوق العمل والنشاط المهني

المساواة القانونية للمرأة مدوّنة في دستور الجمهورية الفيدرالية الإلمانية. مع ذلك وجب إنتظار سنة ١٩٧٧ ليأتي، قانون جديد للزوجين والعائلة، ليبطل بعضًا من عدم المساواة الأساسية المسجّلة في الوضع القانوني. على الورق لم يعد يوجد معيار يؤسّس لإختلاف في التعامل ما بين المرأة والرجل. النساء لديهنّ إمكانية الإحتفاظ بلقبهنّ العائلي. ألغي إسناد الأعمال المنزلية والعائلية إلى المرأة، التي كانت إلى الآن مسجّلة في **القانون**، كما أصبح تدبير المنزل عائدًا لقرار يتّخذه الزوجان من الآن فصاعدًا. رجل وإمرأة يتمتّع الإثنان معًا بالتساوي بالأهلية القانونية لممارسة نشاط مهني. أب وأم عليهما بالتساوي مسؤولية تربية الأولاد، وفي حال الإختلاف في وجهات النظر، وجب

عليهما الإثنين تبعًا لنص القانون محاولة التوصّل إلى إتّفاق» (راجع، Frauenlexikon، ١٩٨٣، ص ٧٩).

ترافقت، هذه المساواة الواسعة جدًا بين الرجل والمرأة، مع ظاهرة هي بدون شكّ الأكثر أثرًا في تطوّر الجمهورية الفيدرالية: مساواة شبه ثورية في إمكانية الوصول إلى التأهيل (في هذا الموضوع وفيما يخصّ التطوّر في الحياة المهنية للنساء، راجع ما سبق): في بداية الستينيات، كانت الفتيات، وبشكل لافت أيضًا، الأقلّ تفضيلًا في الإعداد أو التأهيل (والحدث المدهش أن هذا كان واقعًا في الأوساط المحظية أكثر منه في الأوساط الأخرى). والحالة هذه، فقد تخطّت البنات أيضًا الصبيان في بعض المجالات، في ١٩٨٣ (يوجد مثلًا بنات أكثر من الصبيان من بين المرشّحين لشهادة البكالوريا؛ ولكن في امتحانات نهاية الدراسة، تخطّى الصبيان البنات). ولكن يُلاحظ أيضًا تطوّر يمرّ بالإتّجاه المعاكس. هكذا وتسمح مقارنة الدبلوم بملاحظة هبوط واضح في حالة التثقيف المهني (في بداية الثمانينيات، ٤٠٪ من العاملات لا يملكنّ دبلوم مهني، في مقابل فقط ٢١٪ من العاملين). بالإضافة إلى أنه خلال السنوات العشر الماضية، نسبة طالبات البكالوريا المتابعات للدراسات العليا تراجعت من ٨٠٪ إلى ٦٣٪ (عند طلاب البكالوريا كان هذا التراجع من ٩٠٪ إلى ٦٣٪) حضور الطالبات دائمًا طاغٍ في بعض المجالات (أكثر من ٧٠٪ إخترن العلوم الإنسانية اللغات والتربية)، كما لدى النساء أيضًا ميل يؤهلنّ للمدارس «في المراحل الثانية».

ولا يبدو أنّ هناك مبالغة في القول بأنّ الستّينيات والسبعينيات، وبالمقارنة بالوضع الأولي، كانت إطار تأنيث التثقيف. ولكن هذه الثورة في التثقيف لم تترافق مع ثورة مماثلة في سوق العمل وفي العالم المهني، على العكس من ذلك، فالأبواب التي كانت قد فتحت على مستوى التثقيف والإعداد «أعيد إغلاقها بالنسبة إلى سوق العمل» (G. Seidenspinner/ A. Burger، ١٩٨٢، ص ١١). التقدّم الضعيف لعدد البنات الحاضرات في «مهن الرجال» إنقلب عكسيًّا مع تراجع كثيف للوجود الأنثوي في كل المجالات الأخرى. «الإندماج للمرأة في الحياة المهنية» الموصى به (والمشجّع) خلال السبعينيات تبع **بهدوء منطق التحديد الجنسي الذي يخضع للتراتبية المعكوسة**: فكلّما كان المجال محوريًا بالنسبة إلى المجتمع (أو هكذا يعرَّف) كلّما كانت الجماعة أقدر»، كلّما قلَّ فيها تواجد النساء؛ وبالعكس: كلّما كان مجال النشاطات «هامشيًا»، الجماعة «أقلّ فعالية»، والاحتمال أكبر للنساء المغلوب على أمرهنّ بإمكانية ممارسة نشاط في هذه القطاعات. هذا ما يظهر بوضوح كبير من قراءة الأرقام في كل المجالات - سياسية، إقتصادية، الجامعات، وسائل الإعلام إلخ.

وكما كان الأمر سابقًا، تشذّ عن القاعدة النساء اللواتي يشغلن منصبًا قياديًا في السياسة، فمن جهة لم يتوقّف تمثيل المرأة في العمل الاجرائي السياسي عن الإزدياد في ١٩٧٠؛ ومن جهة أخرى، تنخفض نسبة النساء بالقدر الذي نقترب فيه من القرار

السياسي. ولكن الخرق الأكثر وضوحًا للنساء كان في تجمّعات الأحزاب (من ١٤٪ في ١٩٧٠ إلى ٢٠,٥٪ تقريبًا في ١٩٨٢). إلّا أن حضور النساء الأكثر دلالة هو عند الخضر، حيث هنَّ الأفضل تمثيلًا (تقريبًا ٥٠٪). وتزداد نسبة وجود النساء في البرلمانات كلّما إنحدرنا في التراتبية؛ هنَّ الأكثر عددًا على الصعيد البلدي (نسبة النساء في البرلمانات الإقليمية تتأرجح بين ٦ و١٥٪؛ وبين ٩,٢ و١٦,١٪ في البرلمانات للبلديات والمدن). إلّا أن عدد النساء اللواتي يشغلن مواقع مسؤولية في الإقتصاد تبقى ضعيفة جدًا ٢,٧٪ فقط. في المقابل، يزداد تمثلهنّ في القطاعات الأقلّ تقريرًا (مثلًا، الموارد البشرية). الوضعية مشابهة فيما يخصّ المراكز المهمّة في مجال القضاء. حيث نسبة النساء مرتفعة بشكل واضح (تقريبًا ١١٪ من النساء قضاة في ١٩٧٧، ١٠٪ منهنّ وكيلات نيابة، ٧٪ محاميات). ولكن «النساء (تقريبًا) غائبات» عن المحاكم الفيدرالية «حيث تُتّخذ القرارات التأسيسية في طريقتنا في التشريع، حيث توضع الأُسس لعدالتنا لعشرات السنين» (B. Wiegenam ص١٣٠). في الجامعات، النساء المتمركزات تراتبيًّا في قمة الهرم ويشغلن مناصب أستاذات للصف س٤ - يشكلن أيضًا صورة للخروج عن القاعدة (فقط ٢٣٩ من ٩٤٣١ مركز شغلتهنّ نساء في ١٩٨٠). إذًا النسبة تزداد باستمرار بقدر الإنحدار في التراتبية (النسبة المئوية للنساء اللواتي شغلن كراسي (الأستاذية س ٣ هي أصلًا أعلى بمرّتين، وأربعة أضعاف في العمل المؤقت كمرشدات - على الأخصّ في «الاختصاصات الهامشية»).

الوضع هو نفسه في **وسائل الإعلام**: كلّما صعدنا في التراتبية كلّما قلّ الحقّ للنساء في القرار. وإذا عملت النساء في التلفزيون، ففي الغالب كمساعدات وفي أكثر المجالات «سطحية» - ونادرًا جدًّا في القطاعات «المهمّة» - السياسية والإقتصاد - وتقريبًا أبدًا في لجان التحرير. النسبة المئوية للنساء اللواتي يشغلن مراكز إدارية في الإذاعة كان ٣٪ ١٩٧٨ حسب تصنيفهن في L'Arbeitsgemeinschaft öffentlich-rechtlicher Anstalten. (Frauen ٨٠، نشر وزارة الشباب، للعائلة والصحة، ص٣١).

من هذه الظاهرة تمّ استثناء الشابات الصغيرات من النساء اللواتي يمارسنّ نشاطًا **مهنيًّا موصوفًا**. النساء الشابات اللواتي تلقّين إعدادًا نوعيًا وبالمقارنة مع أمّهاتهن (وأحيانًا آبائهنّ!) حققن غالبًا صعودًا إجتماعيًا واضحًا (راجع أعلاه، الفصل الثالث). هنا أيضًا، تكون المظاهر خادعة أحيانًا. في عدد لا بأس به من قطاعات الحياة الناشطة، أكملت النساء الإنقضاض على ما كان منها في طور الزوال. غالبًا ما تكون المهن الأنثويبة المنمّطة، هي المهن المشكوك في مستقبلها: سكريتارات، بائعات، معلّمات، عاملات متخصّصات في الصناعة. التدخّل في ترشيد العمل كان الأقوى في القطاعات حيث العمل الأنثوي أكثر حضورًا. وحتى نتكلّم بأفضل تعبير إجتماعي خاص - «المعنى الكامن لهذا الترشيد» - هو أيضًا ما نشاهده من هذه القطاعات. وهذا ما ينطبق أيضًا على العمل الصناعي. أغلب المراكز «الأنثوية» - في الصناعة الكهربائية، التصنيع الزراعي، الأقمشة، والألبسة

الجاهزة - متّصلة بمنافذ، حيث نجد «جمودًا في المكننة»، أو «قصورًا في المكننة». غالبًا ما يتعلّق الأمر «ببقايا أعمال» داخل نظام الإنتاج المممكنن بدرجة واسعة، أو حتى الآلي، والتي من المحتمل إختفائها عند الموجات القادمة من الترشيد الإلكتروني الدقيق. والحالة هذه، فإن إقصاء النساء خارج الحياة الفعَّالة أكثر ما ينعكس على تطوّر البطالة. النسبة المئوية للنساء المسجّلات على البطالة، في السنوات الأخيرة، كانت دائمًا أعلى منها عند الرجال ويزداد هذا المنحى صعودًا. في ١٩٥٠ كان معدل البطالة عند النساء ٥,١٪ (مقابل ٢,٦٪ عند الرجال). منذ ١٩٨٣، نصف ٢,٥ مليون من العاطلين عن العمل في الجمهورية الفيدرالية هم من النساء (في حين أنّ عدد الناشطات أقلّ من الثلث من عدد الناشطين). البطالة لحاملي الشهادات إرتفعت أيضًا ١٤٪ عند الرجال بين ١٩٨٠، ١٩٨٢، ولكن ٣٩٪ بالنسبة للنساء. والحالة هذه، لم تأخذ هذه الأرقام في الحسبان النساء اللواتي، نوعًا ما طوعًا، قطعن مع الحياة الفعَّالة ليعتمدن مكانة ربّات البيوت. ولكن عدد الأشخاص الذين، وبعد مدّة من البطالة، ينكفئون إلى «نمط آخر في غياب الإنتاجية» - في الأغلب الأعمال المنزلية - إزداد بكثرة خلال السنوات العشر الأخيرة (٦٠٠٠ في ١٩٧٠، ولكن ١٢١٠٠٠ ابتداءً من ١٩٨٢!). وهكذا كل شيء يزداد: المشاركة في الحياة الفعَّالة، البطالة والبطالة الخفية للنساء.

هذا التطوّر المحبِط لسوق العمل يتناقض بوضوح مع الآمال

التي بنتها وعبّرت عنها النساء من الجيل الجديد. الخلاصة الأهمّ من الخلاصات التي توصّلت إليها دراسة G. Seidenspinner, A. Burger Mädchen 82 هي «تنفيذ مشاريع مهنية قبل الزواج والأمومة - هو الشيء الأهمّ بالنسبة للشابات الصغيرات من ١٥ إلى ١٩ سنة. هذه الدافعة القويّة جدًا للنساء الشابات، من أجل مهنهنّ وإعدادهنّ، تصطدم بميول متطوّرة معاكسة في سوق العمل، ويمكن التساؤل كيف سيتمكّن من تخطّي هذا «**التصادم مع الواقع**» في المدى القريب والبعيد، في الحقل الخاص وفي الحقل السياسي(*). حركة التحرّر هذه خارج التوصيفات بالجنس لا تعني جهة واحدة من الجهات أي المرأة. تحرّر كهذا غير ممكن إلّا بالقدر الذي يغيّر فيه الرجال أيضًا إدراكهم لذواتهم ويعدّلون بالنتيجة لسلوكاتهم. ويتجلّى هذا في التثبيت الجديد للحياة المهنيّة، ولكن أيضًا على طول محور «العمل الأنثوي» التقليدي: الأعمال اليوميّة، الأموميّة، العائليّة.

(*) لنختم هذه النظرة الشاملة الداكنة من التمييز فيما يختصّ بالنساء في الوسط المهني، نذكر متوسّط رواتبهنّ الزهيدة. في ١٩٨٢، العاملات في المصنع يقبضن راتب في الساعة يشكّل ٧٣٪ من راتب الرجل (١١,٣٨ مارك ألماني مقابل ١٥,٦٦ مارك ألماني). مقارنة تناولت الوضع منذ ١٩٦٠ أظهرت بأن الفارق بين الرجل والمرأة فيما يختصّ بالأجر الإجمالي في الساعة قد تقلّص. مع ذلك بالمواصفات نفسها والعمر نفسه، غالبًا ما يقبض الرجال أكثر من النساء. هذا في ١٩٧٩، ٢٩٪ من الرجال فوق ٤٠ سنة يعملون بدوام كامل ويملكون دبلوم مهني كبائع في تجارة المفرّق يقبضون أكثر من ٣٠٠٠ مارك ألماني، مقابل فقط ٩٪ من النساء. (Quintessenzen, 1984, Frauen und Arbeitsnmarkt راجع ص ٣٣ تابع).

تحرّر المرأة والعمل العائلي:
- وجهة نظر الرجال

لخّص البحث التجريبي «Der Mann» (عن الرجل) الذي نُشر في خريف ١٩٨٥ من قِبل S. Metz-Göckel وU. Müller صورة مزدوجة المعنى، ولكنّها بقيت واضحة حتّى في ازدواجيّتها. في الإدراك الذكوري المنسجم للعلاقة بين الجنسين التي نبّهت إليها Helge Ploss في منتصف السبعينيّات - «الرجل هو الأقوى وهو يريد المهنة ويُريد أن يكون هو من يطعم العائلة. المرأة هي الأضعف، تريد أن تضطلع، بدورها العائلي الحالي ومن وقت لآخر فقط، بمهنة التي يجب علاوة على ذلك أن لا تتطلّب منها الكثير، كما تريد الحصول على إمكانية التناظر مع الرجل» (١٩٧٨، ص١٧٣) - **أعقب حالة منفتحة جدًّا على صعيد الخطاب، الذي ترافق بجمود واضح على صعيد السلوك الذكوري.**

«إنقسم الرجال بحسب ردّات فعلهم. لذلك هم يحاربون فكريًا مع عدم التطبيق في الواقع. كلمات السرّ في المساواة أخفت الحقيقة الواقعية لعدم المساواة» (ص١٨) إلّا أنّ التغييرات الطفيفة وحتى غير الموجودة، كانت في مجال التوزيعات القديمة للأعمال في حرم المنزل، ومن جهة الأولاد. «الآباء لا يطهون، لا يغسلون، لا يجفّفون الآنية. ولا شبه مشاركة لهم في الأعمال المنزلية. على أنّهم يكتفون بالمساهمة المالية فيما يختصّ بصيانة المسكن وتعليم الأطفال» (ص ٢١). بقوّة المنطق «أكثرية الرجال

لا تقبل أبدًا لعب دور الأب في المنزل إلّا بالنسبة للرجال الآخرين» (ص ٦٣). لا يزال هناك بعض الخبث بالنسبة للتوزيعات القديمة للأدوار، بالرغم من بعض الليونة في الخطاب. بالنسبة للرجال لا وجود لأي تناقض في الدفاع عن «حريّة الرجال فيما يختصّ بالأعمال المنزلية» مع قبولهم المساواة في حقوق النساء. إختلقوا حججًا جديدة:

منذ عشر سنوات، فسّر أغلبية الرجال الإجحاف بحقّ النساء في الحياة المهنية بسبب عدم كفاية تأهيلهنّ. ولكن لم يعد يؤخذ بهذه الحجج بعد التطوّر المساعد في التأهيل المهني. ولذلك يتمّ الإختباء اليوم إذًا خلف متاريس أخرى، وعلى الأخصّ خلف **الوظيفة الأمومية**. «يعتبر ٦١٪ من الرجال بأن المسؤوليات العائلية هي التي ترخى بثقلها على المرأة وتتسبّب بضرر لمهنتها... وعندما يسأل هؤلاء الرجال عن أفضل توزيع ممكن بين النشاط المهني، والعمل المنزلي وتربية الأطفال داخل الأسرة بما فيها الأطفال (دون العشر سنوات)، تختار أغلبية الرجال النموذج التالي: ٨٠٪ مع ممارسة الرجل لنشاط مهني وأن تبقى المرأة في البيت... والحالة هذه في الإدراك الذكوري، لا شيء في ذلك يُضر بالمرأة، لأن هذا هو قانون الواقع. وإذا أضفنا إلى المسألة النسوية قضية الأولاد يظهر السد الأقوى ضدّ المساواة للنساء» (ص ٢٦ تابع). في نفس الوقت تشاء سخرية التاريخ، أن عدد من الرجال ليس بالكبير ولكنه في إزدياد، هم ممن يربون أولادهم بمفردهم، ورجال

مدبري منزل، هم أيضًا من يعمل على تفجير هذه الوضعية المتقهقرة.

تصف كاتبتا التقرير بسخرية مزدوجة الإتّجاه الصفات المتناقضة للصورة الجديدة التي كوّنها الرجل عن المرأة. «الصغير في بيته في زاوية قرب النار» ذاك هو البائد. تعطي الكاتبتان قيمة كبيرة للسيادة التقريرية للنساء. ما نتمنّاه هو المرأة المستقلّة، التي تعرف ماذا تريد. هذه الإستقلالية الجديدة، هي للمرأة التي تنظّم بطريقة مستقلّة ومسؤولة أعمالها الخاصّة (وأعمال الأفراد الآخرين في العائلة)، وهكذا يمكنها أن تساعد الرجل... كما يجد الرجال أيضًا، مظاهر إيجابية للعبة التحرّر هذه. وليس عندهم مشكل مع هذا التحرّر إلّا بالقدر الذي تهدّد السيادة الذاتية للمرأة بالإرتداد ضدّهم، أو إخضاعهم لإلزامات وأيضًا في حال الإصرار على منافع أو مآثر ضدهم» (ص ٢٢ تابع).

الأبحاث الأولية عن الأقلية التي هي في طور الزوال، للرجال الذين أتمّوا مداخلتهم حول الأدوار الذين أصبحوا إما آباء جدد أو مدبّري منزل، تسمح بمتابعة الأعمال. (راجع A. Hoff، J. Scholz، ١٩٨٥). حسب أقوالهم الخاصّة، يتعلّق الأمر هنا بقرار ليس إراديًا إلّا بشكل جزئي. هم «يمتثلون لمقتضيات ورغبات زوجاتهم، اللواتي رغبن بمتابعة ممارسة مهنهنّ. وفي حالات نادرة يتعلّق الأمر بشرط يفرض مع بداية الحمل» (ص ٥). إنها لمعبرة هذه الإيديولوجية الذكورية القديمة التي تتكلّم على مساحات من الحريّة المتروكة بالنسبة إلى الأعمال المنزلية

والتي لم تعد مناصفة بالنسبة للرجال الذين حوّلوا كلامهم إلى أفعال. «بالنسبة لهؤلاء الرجال مدبّري المنزل، التجربة الشائعة هي تجربة العزلة، والشعور بالضيق الناتج عن العمل المنزلي والشعور به على أنه نمطي» (ص ١٧). يعاني الرجال مدبّري المنزل من تناذر [مجموعة أعراض] ربّة المنزل: إختفائية العمل، غياب العرفان بالجميل، نقص في احترام الذات. قال أحدهم: «الأسوأ هو تدبير المنزل، وهو الكريه في الواقع هو أيضًا المقرف... ولا نفهم ما هو إلّا عندما نمارسه كل يوم، فعندما ننظف مكانًا ما يوم الجمعة مثلًا، وفي الأسبوع الذي يليه، المكان نفسه ما زال وسخًا؛ وما هو شبه مهين في العمل، ومُغيظ على كل حال... هو كمن يحارب وهمًا» (ص ١٧ تابع).

بمواجهة هذه التجربة، حتى الرجال الذين بدلّوا بشكل واعٍ «عملهم المهني المستلب» مقابل العمل المنزلي، عاودوا مراجعة مفهومهم حول المهنة، وأخذوا في التعرّف على الأهمّية التي يعطيها النشاط المهني في مجال تأكيد الذات والتعرّف على الآخرين، ويطمحون حينئذ بممارسة عمل مهني بدوام جزئي على الأقلّ (ص ٨، ٤٣). الحقيقة أن تبادل الأدوار هذا، المقبول إجتماعيًا على مضض، ظهر فاضحًا: الرجال يهنأون في محيطهم، في حين أن المظاهر السلبية أسقطت على زوجاتهم. حيث وجدن أنفسهنّ ملامات كونهنّ «أمهات سيئات» (ص ١٦).

لنلخص: تتكدّس **التناقضات** خلف الصورة المثالية للزوجين والمحافظ عليها من الفريقين. حسب المنظور المتبنى، نلاحظ

تقدّمًا وفشلًا من جهة النساء أولًا. وبدون أدنى شكّ، ظهرت **مساحات جديدة** من الحريّة، في مجالات أساسية في حياة النساء الشابات مقارنةً مع جيل أمهاتهنّ؛ في قطاعات القانون، التأهيل، الجنسانية وأيضًا في الوضعية المهنية (راجع ملخص عند E. Beck Gernsheim – ١٩٨٣). ولكن عندما نلاحظ المخطّط الإجمالي للتطوّر الحالي والمستقبلي، نتأكّد أيضًا بأن هذه المساحات من الحريّة هي إجتماعيًا مؤقّتة. الميول التطوّرية للعمل المهني وعدم قابلية العالم الذكوري على الإختلاف في السياسة، الإقتصاد، إلخ. تدعم الفرضية القائلة بأن كل المآزم الماضية لم تكن إلّا انسجامًا مقارنةً بمرحلة المأزم المنتظر وصوله.

تشارك وضعية الإنطلاق كما المنظورات بعدد كبير في إزدواجية المعنى. إذا قمنا بمقارنة بين الأجيال، نجد أن وضع النساء بالإجمال ليس عاطلًا (أفضل في التأهيل، وفي المبدأ، أفضل **الإحتمالات** المهنية). وفي الوقت نفسه، يتخطّى الرجال زوجاتهم مهنيًا بالرغم من حصولهم على نفس التأهيل تقريبًا، والقرار «عمل منزلي إلى الأبد» يستمرّ بانتظار النساء بطريقة ثابتة. رغبة النساء بكسب الحريّة الإقتصادية والمشاركة في عمل مهني خاصّ لهنّ، تصطدم باستمرار برغبتهم في التركيز على الحياة الزوجية **والأمومة**. وأيضًا يمكن أكثر من ذلك بالنسبة إلى النساء اللواتي يعلمنّ ماذا يمثل هذا بالنسبة إلى طموحاتهنّ المهنية ولتبعيتهنّ الإقتصادية إزاء أزواجهن. هذا التأرجح بين «حياة شخصية» و«وجود من أجل الآخر» وإدراكهنّ الجديد يُظهر

الخصائص الغامضة لسيرورة التفرّد الأنثوية. الحقيقة أنّه من الآن وصاعدًا، من المستحيل الرجوع إلى الوراء، وخنق «روح المساواة» وبشحذ نظر النساء بفضل التأهيل، وإفتراض أنهنّ لن يخرقن حتى اليوم «التبريرات» الذكورية الشفّافة للنظام الإقطاعي للإنتماء الجنسي داخل العائلة، الحياة المهنيّة والسياسة، وبأنهنّ سيستمرنّ بقبولها إلى الأبد، يكون الرجال قد طبّقوا تخطيطًا غاية في الإختصار والبساطة. كان هناك أيضًا تطوّر من جهة **الرجال**، خلال العشر سنوات الماضية الكليشه القديمة «للرجل الصلب» لم تعد تتناسب مع الواقع. الرجال يطمحون هم أيضًا وبأغلبيتهم لإظهار مشاعرهم وضعفهم. أن يبكي رجل في الحقيقة لم يعد يشكّل بالنسبة إليهم أي مشكل (Metz/ Göckel/ Müller, ص ١٣٩). يبدأون بتنمية علاقة جديدة بالجنسانية، الجنسانية «لم تعد تظهر أبدًا كنزوة معزولة، ولكن كجزء جلي من شخصيتهم. إنهم يأخذون بالحسبان شريكاتهنّ» (ص ١٣٩). أحيانًا يتواجدون في موقف مختلف. تعبير «المساواة» له معنى مختلف بالنسبة إليهم. لا يعني - كما بالنسبة إلى النساء - مزيدًا من الإعداد، أفضل المنظورات المهنية، عمل منزلي أقلّ، ولكن، أبلغ منطقيًا: **منافسة أكثر، تخلّي عن المهنة، عمل منزلي أكثر**. تستسلم أغلبية الرجال للوهم بإمكانية الحصول على كل شيء. هم يعتبرون بأن المساواة بين الرجل والمرأة مع الإحتفاظ بالتوزيع القديم للعمل (على الأخص فيما يتعلّق بحالتهم هم) من الأمور المتوافقة كليًا. وبمقتضى المبدأ الذي ثبت بالبرهان في كثير من المرّات، والذي

يريد إعادة إدخال السليقة حيث تصبح المساواة مُهدَّدَة، فهم لا يريدون رؤية التناقض بين خطابهم وبين أعمالهم ويختبئون خلف تبريرات بيولوجية في عدم المساواة الظاهرة. ويُستنتج بسبب من حمل المرأة للأطفال، بأنّها هي المسؤولة عن الطفل، عن الأعمال المنزلية، عن العائلة، وفي نفس المحاولة يجب عليها القبول بالعزوف عن كل عمل مهني، أو العمل في بعض المواقع الثانوية.

بيد أن المآزم تؤثّر على الرجال، بصورة خاصّة وبعنف. تماشيًا مع التنميط الذكوري التقليدي لتوزيع الأدوار، «نجاح» الرجل مرتبط بصورة أساسية بالنجاح الإقتصادي، المهني. وحده المدخول الثابت هو الذي يسمح له أن يُشبع مثال الذكورة في «المُعيل الجيد» و«الزوج وأب العائلة المدرك». في هذا المعنى، يرتبط الإشباع المناسب والدائم للحاجات الجنسية بالنجاح الإقتصادي المكمم. في المقابل أيضًا، يعطي الرجل «أفضل ما عنده» في المجال المهني ليحصل على هذه الأهداف ويشبع هذه الرغبات، ويستدخل موجبات مهنته، ويتفانى، حتى «استثمار نفسه». هذه البنية للقدرة الذكورية في العمل، هي واحدة من الشروط الفعَّالة للتخطيطات التنظيمية للمكافأة أو للعقاب. عندما يكون علينا إعالة امرأة وولدين، نعمل ما يُطلب منا عمله. من جهة أخرى، هذا الإستهلاك للقوّة في العمل الذكوري يبقى من نصيب المنزل حيث الإنسجام مُمثل بالمرأة. وبما أن الرجال يجسّدون «**الإنسانية المهنية**» منهم بصورة خاصّة إذًا **تابعين**

عاطفيًا. يندمجون هم أنفسهم في توزيع للعمل حيث يعهدون للمرأة بجوانب أساسية في كيانهم وقدراتهم بعلاقتهم بأنفسهم. في المقابل، وفي كل مجالات العلاقة بين الجنسين، نلاحظ هذا التشديد على متطلّبات هذا الإنسجام. كما يطوّر الرجال القدرة المؤثّرة التي تقضي بعدم الإكتراث بالمآزم التي تلوح في الأفق. لذلك يصبحون أكثر عطبًا للغياب الجزئي أو الدائم للتبادل العاطفي الذي لا يمكن الإستغناء عنه بالنسبة إليهم في الحياة بين الزوجين. وعندما تكون العلاقة مع المرأة مأزمية وغير منسجمة يكون تأثيرها مزدوجًا على الرجال حيث يضاف سوء الفهم والإرباك على هذا الحرمان.

الفرضيات

على أن، المواضيع والمآزم القائمة على المواجهة بين الرجال والنساء ليست كما تبدو **مجرّد** مواضيع ومآزم تعارض بين الرجل والمرأة. لأن ظهورها يؤثّر **أيضًا** في البنية الاجتماعية، حتى ولو كان على الصعيد الخاصّ. ما يتمّ ضبطه «كمأزم علائقي» له أيضًا جانب عام إجتماعي، وهو ما سنوسّعه هنا من خلال ثلاث فرضيات:

١) توزيع الأدوار بحسب الإنتماء الجنسي هو القاعدة للمجتمع الصناعي، وليس من بقايا التقاليد التي يمكن التخلّي عنها بسهولة. لا وجود لخليّة عائلية تقليدية محدودة دون فصل بين عمل وعمل أنثوي. وبدون خليّة عائلية محدودة، لا وجود لمجتمع صناعي مع تقسيمه الصوري بين العمل والوجود. الصورة

للمجتمع الصناعي البورجوازي قائمة على التتجير الناقص، أو بالأحرى، المبتور كالقدرة الإنسانية على العمل. التصنيع الكلّي، التتجير الكلّي وعائلات بأشكالها وصفاتها التقليدية تتنافى بشكل متبادل. من جهة، النشاط المهني يفترض الوجود لعمل منزلي، والإنتاج التجاري يفترض الأشكال والصلاحيات للخلية العائلية المحدودة. المجتمع الصناعي يتعلّق إذًا بالوضعيات غير المتساوية للرجال والنساء. من جهة أخرى، تتناقض هذه الوضعيات غير المتساوية للرجال والنساء.. من جهة أخرى، تتناقض هذه الوضعيات مع مبادىء الحداثة، وأصبحت أكثر إشكالية ومأزمية. ولكن بالحصول على المساواة الفعلية للرجال والنساء، نعيد في نفس الوقت، السؤال عن أسس العائلة (زوجين، جنسانية، والدية، إلخ). وبتعابير أخرى: في مرحلة الحداثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فرض مجتمع السوق الصناعي نفسه، في الوقت الذي اختفى فيه بالذات. لا تحترم شمولية السوق المناطق المحظورة التي كانت أسّستها هي بنفسها، وحرّرت جزئيًا النساء من قدرهن «الإقطاعي» المولود من رحم المجتمع الصناعي: العمل المنزلي والتبعية المادية. هكذا تطوّر يزعزع التوزيع بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، ويعمل على زعزعة المعايير المرئية الإجراء داخل العائلة، ويجعل غياب الحماية الاجتماعية للنساء ظاهرًا، إلخ. يقتضي إذًا مواجهة التناقضات في المجتمع الصناعي والتي ترتدّ على الصعيد الشخصي. وبدفع سيرورة الحداثة والتفرّد إلى الحدّ الأقصى، ينتهي المجتمع الصناعي بإزالة الأسس

الحضارية والأسس الإقطاعية من الحياة المشتركة للرجال والنساء.

٢) دينامية التفرّد التي فصلت الإنسان عن الثقافات الطبقية لم تتوقّف عند تخوم العائلة. لقد اقتُلع الناس بعنف هم أنفسهم، لم يفهموا كيف مع أنه غريب عنهم، أن يشكّل جزءًا منهم، في المجالات حيث التوزيع قائم على أساس الإنتماء الجنسي، ورموزه وإفتراضاته الإقطاعية، أو هم مشوشون داخل هذه الفئات حتى أعمق أعماق أنفسهم. يرون أنفسهم بفظاظة في مواجهة المبدأ التالي: أكون أنا، ومن ثم: أكون إمرأة. **أكون أنا**، ومن ثم: أكون رجلًا. هذه المسافة، بين «الأنا المتكلّمة» والهويّة الأنثوية **المفروضة**، وبين «الأنا المتكلّمة» والهويّة الذكورية **المفروضة**، هي المنزلق. لسيرورة الفردنة هذه بعض النتائج المتناقضة في نفس الوقت، خصوصًا بالنسبة للعلاقات بين الجنسين. لقد تحرّر الرجال والنساء من الأطواق المقرّرة سلفًا ومن التوزيع التقليدي للأدوار. من جهة أخرى، وفي نفس السياق، رجع الناس للعيش بشكل ثنائي بعد أن اختزلت العلاقات الاجتماعية إلى حدّها الأدنى، فهم مدفوعون للبحث عن السعادة في حياتهم الحبية. الحاجة للحميمية المتقاسمة، كما تبدو كمثال لحياة الزوجين أو لحياة اثنين يعيشان سويًا ليست حاجة أساسية. فهي تزداد بالقدر الذي يزداد فيه الضرر الذي تسبّبه الفردنة، والمتخفّي في الإمكانيات التي يقدّمها. في الحقيقة سواء طال الوقت أو قصر، الطريق التي يتركها الزوجان أو العائلة تنتهي

بالرجوع إليها، والعكس صحيح أيضًا. في اعتقاد النجاة من الإحباط أو من الرغبة في العلاقات بين الجنسين، نجد دائمًا الإحباط والرغبة في العلاقات بين الجنسين، ونجد المواجهة، التكامل، الإمتثال، الغياب، الإنفتاح على الآخر - أو كل هذا في نفس الوقت.

٣) **مهما كانت** أشكال الحياة المشتركة بين الرجال والنساء (سواء أكانت قبل الزواج، خلاله، أو على هامش الزواج أو بعده)، نرى فيها بروز **مآزم القرن**. تظهر فيها دائمًا من وجهة نظر خاصّة عائلية. ولكن العائلة **ليست إلّا المكان وليس السبب لما يحصل**. نستطيع تزيين غرفة، وبالرغم من ذلك تبقى الغرفة هي ذاتها. لقد اهتزّت بقوّة العلاقات بين الجنسين وعلى مستويات كثيرة التنوّع مثل العمل، الوالدية، الحبّ، المهنة، السياسة التطوّر الفردي، التفتّح سواءً حصل ذلك بقرب الآخر أو ضدّه. وبفضل إمكانات الإختيار الجديدة، أمكن الوعي بهذه الأزمات في العلاقات الزوجية (وخارج نطاق الزوجية) (مثلًا كالتعارض في حركية شركاء الحياة، توزيع الأعمال المنزلية وتربية الأولاد، كيفية منع الحمل، الجنسانية). في مجال أخذ القرارات، الرجال والنساء على وعي بالنتائج والمخاطر المختلفة والمتناقضة، كما يدركون جميعهم **إذًا التعارض في مواقفهم**. وهكذا يُقرّر من سيهتم بالأطفال، ويُقرّر مدّة العمل لكل فرد من الشريكين، وبناءً عليه نسب التبعية والإستقلالية الإقتصادية في الحاضر والمستقبل، مع كل ما ينتج عن ذلك من نتائج مختلفة للرجال والنساء. هذه

الإمكانيات في القرار لها جانب شخصي وجانب مؤسّساتي: غياب الحلول المؤسّساتية (نقص الحضانات وساعات العمل المرنة، ضمانات إجتماعية غير كافية) تأتي لتدعم المآزم العلائقية الخاصّة، والعكس بالعكس: التدابير المؤسّساتية تخفف «الحرب بين الجنسين في المُعاش اليومي». يجب إذًا النظر بطريقة متزامنة للتخطيطات الخاصّة والسياسية والعلاقات التي تصونها.

٢- المجتمع الصناعي هو «مجتمع طبقات» حديث

نظريًا، يمكن تعريف خصوصيات التعارض بين شروط الحياة للرجال ومثيلاتها للنساء بالتعارض الطبقي للمواقع، ولد هذا التعارض الطبقى في القرن التاسع عشر من الإفقار المادّي لفئة كبيرة من الطبقة العاملة. وانسحب هذا التعارض على **الفضاء العام**. ومع تخلّي العائلة عن التقاليد ظهر هذا التعارض بين الجنسين، وانفرج بصورة خاصّة في التنظيم بين الشريكين، كما لعب دوره في المطبخ، في السرير، وفي غرفة الأطفال. النقاشات الأزلية حول طبيعة العلاقة، أو المأزم الصامت بين الشريكين، شكل ما يسمّى في نفس الوقت الستار والمؤشّر، بالطريقة نفسها للهروب إلى الوحدة وخارج الوحدة، ضياع الثقة بالآخر الذي فجأةً لم نعد نفهمه، العذابات الناتجة عن الإنفصال، تأليه الأطفال، النضال في سبيل الحقّ بالحصول على قليل من الحياة الخاصّة التي يجب في نفس الوقت سرقتها من الآخر

وتقاسمها معه، الإرادة الهجاسية لطرد الضيق لأقل العيوب في الحياة اليومية، هذا الضيق المتجسّد فينا نحن أنفسنا. نستطيع إعطاؤه الإسم الذي نريد: «حرب الخنادق بين الجنسين» «الإنطواء على الذاتي»، «عصر حبّ الذات». نجد بحق أنّه من هنا كانت الطريقة التي فجّرت **صيغة إجتماعية** هي - البنية الإقطاعية للمجتمع الصناعي - من جرّاء إستقرارنا في المجال الخاصّ.

التعارض الطبقي الناتج عن النظام الصناعي هو في شكل من الأشكال «جوهريًا حديث»، تأسّس ضمن طريقة الإنتاج الصناعي نفسه. ولكن التعارض بين الجنسين لا يخضع، هو لنفس الصورة من التعارض الطبقي الحديث، وهو في نفس الوقت لا يمكن أن يكونَ بقايا صافية للتقاليد. هذا التعارض شيء ثالث مختلف. هو مثل ما تكون الحالة في التعارض بين رأس المال والعمل، **الناتج والأساس** للنظام الصناعي، ومن ضمن النطاق حيث العمل المهني يفترض وجود عمل منزلي، وحيث في القرن التاسع عشر، باتت عوالم الإنتاج والعائلة والأشكال التي تتّخذهما منفصلة ومماسسة. في نفس الوقت إرتكزت المواقع المختصّة بالرجال والنساء والمتولّدة عن هذا المبدأ على صلاحيات تُعطى مع الولادة. ونستطيع القول بهذا المعنى أنها تشكل صورة غريبة وهجينة: «حالات» موروثة من المجتمع الإقطاعي وأعيد النظر فيها مع الحداثة. وهي تساهم في بناء حالات تراتبية إجتماعية - صناعية في رحم الحداثة. إنّها تجد أصلها ومنطقها المأزمي في

التناقض بين الحداثة وضدّ - الحداثة داخل المجتمع الصناعي. هكذا وتعارضًا مع المواجهة الطبقية، فإنّ التعيينات الصلاحيات والمواجهات المتّصلة بالإنتماء الجنسي لا تحدث في مرحلة ما قبل الصناعي وإنما في مرحلة ما **بعد الصناعي** لسيرورة التحديث، أي في الوقت الذي تخلّت الطبقات الاجتماعية فيه عن التقاليد، وحيث الحداثة لم تعد تتوقّف على أبواب وأشكال العائلة، الشريكين، القرابة، والعمل المنزلي.

مجيء المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر طبع دمغته على أشكال الخليّة العائلية المحدودة، وهذه الأشكال اليوم تخلّت عن التقاليد. العمل المنزلي والإنتاج يخضعان لمبادىء تنظيمية متناقضة (M. Rerrich ١٩٨٦). وإذا كان الإنتاج محكومًا بقواعد وقوّة سوق العمل، فمن الطبيعيّ ألّا يقدّم إنجاز العمل اليومي غرضًا ينتظر المكافأة. ويقابل حالة **التعاقد** في العلاقات المهنية التشارك الجمعي للشريكين وللعائلة. المنافسة الفردية والحركية المفروضة في عالم الإنتاج تصطدم بتطلّب متناقض داخل العائلة: يجب التضحية بالنفس من أجل الآخر، والتكامل مع المشروع المشترك الجمعي للعائلة. نرى، داخل صورة التكاثر العائلي والإنتاج المتّصل بسوق العمل، زمنين من المبادىء التنظيمية والأنظمة القيمية المتناقضة حداثة ضدّ - حداثة عصري - تنهار في محيط المجتمع الصناعي: تتكامل، تتشرّط بالتبادل، وتتعارض.

يلاحظ التعارض نفسه شبه المتسلسل زمنيًا بين المواقع في

الحياة التي تولّدت من التوزيع بين العائلة والإنتاج. لا يوجد إذًا نظام وحيد لعدم المساواة يمكن أن يكون مصدره الإنتاج: فروقات الأجر، المهنة، المواقع بالنسبة لوسائل الإنتاج، إلخ. كما يوجد أيضًا نظام لعدم المساواة يطابقه بطريقة **متباعدة بالزمن**، والذي يشمل الفروقات للأزمنة بين «الوضع العائلي» ونسبية مساواته من ناحية، والتنوّع في أوضاع الإنتاج من ناحية أخرى. تمرّ أعمال الإنتاج وتُنفّذ من خلال سوق العمل من مقابل المال. بالرغم من أغراضهم في عمل غير مستقلّ، ووجود من يتحمّل مسؤوليتهم يسعى الناس إلى تأمين استمراريتها. ويؤدّون الأدوار بأنفسهم السياقات الحركية، والمشاريع التي تنتج عنها إلخ. العمل العائلي الذي هو بدون مقابل يوصف من خلال الزواج بأنه تلقائي مثل هبة طبيعية. تحمل مسؤوليته، تعني وجود تبعي للآخر ولاستمراريته الخاصّة. الإنسان الذي يتحمّل مسؤولية هذا العمل - ونحن نعلم من هو - يدير المال «بيد ثانوية» ويصبح تابعًا للشريكين وكأنهما بمثابة الحلقة التي تسمح له تأمين إستمرارية الشراكة. يحصل الإسناد تبعًا للولادة والجنس. **يحمل المجتمع الصناعي في وقتٍ واحدٍ بذرة هذه اللعنة**: عمل منزلي مدى الحياة أو وجود متشكل بسوق العمل. هذه الأمور الإقطاعية للجنس» قد تلطّفت، أُزيلت تدعّمت أو اختفت نتيجة ما يحمله الرجال والنساء من الحبّ. الحبّ يغشي البصر. والحالة هذه، كما الحبّ، وأيضًا في البؤس الأكثر رعبًا، يظهر أيضًا كوسيلة للهروب من البؤس حيث هو نفسه المسبّب له، عدم المساواة

الموجودة يجب ألا توجد. مع ذلك توجد، وتجعل الحبّ عديم الطعم وباردًا. ما يوصف به وما يؤسف عليه عند الكلام عن «رعب الحميمية»، هو إذًا - إذا ما قُرِأتْ قراءة إجتماعية وإجتماعية تاريخية - **التناقضات لحداثة مبتورة في تركيبتها بالذات،** لمجتمع صناعي يفكّك بمنهجية المبادىء غير القابلة للتفكك للحداثة - حريّة فردية ومساواة تتخطّى حواجز الولادة - بمنحها لأحد الجنسين وبرفضها للآخر بمقتضى هذه الولادة نفسها. كان من غير الممكن، وسيكون دائمًا من غير الممكن للمجتمع الصناعي ألا يكون إلّا مجتمعًا صناعيًا. لا يمكنه أن يكون إلّا بجزء منه مجتمعًا صناعيًا وبالجزء الآخر «مجتمعَ طبقات»، وهذا الجزء الأخير ليس من بقايا التقاليد، ولكن هو الناتج والأساس للمجتمع الصناعي، هو مبدأ مسجّل في التعارض التخطيطي المؤسّسي بين العمل والحياة.

بعد الحرب العالمية الثانية تدخّلت ظاهرة مزدوجة في سياق التحديث للأوضاع بمساعدة دول - الرعاية: فمن جهة، توسّعت، المميزات المفروضة من خلال وجود طبيعي متعلّق بالسوق، إلى دائرة شروط الحياة الأنثوية. في المبدأ، لا يحمل هذا عناصر جديدة جذريًا، ولكن فقط يحمل التطبيق لمبادىء المجتمعات النامية في إقتصاد السوق إلى ما وراء التحديد الجنسي. من جهة أخرى، تخلق هذه الظاهرة أوضاعًا جديدة جذريًا في حرم العائلة وفي العلاقات بين الرجال والنساء بالإجمال. حتى أنها تستطيع أن تصل إلى تدمير الأساسات الإقطاعية للمجتمع الصناعي. قدوم

المجتمع الصناعي في السوق الذي يتوقّف من الآن فصاعدًا عن الإنصياع لتوزيع الأدوار بحسب الجنس ترافق مع نوع من الإختفاء للمغزى العائلي، لخصوصية قدرها في التحديد الجنسي، لمحرماتها المنصبة على الشريكين، الوالدية، الجنسانية، وحتى بإعادة توحيد العمل المنزلي والنشاط المهني.

التركيب التراتبي من خلال «الطبقات» الخاص بالمجتمع الصناعي هو تركيب يتألف من عدد كبير من العناصر: توزيع دوائر العمل بين العائلة والإنتاج وتنظيم متناقض لهذه الدوائر، إسناد لمواقع الحياة الملائمة بحسب الولادة، إخفاء هذا التقرير الشامل بداعي الوعود بالحنان ورفض الوحدة المرتبطة بالحبّ، بالشريكين، بالوالدية إستعاديًا، يمكن التأكيد بأنه كان يجب أيضًا بناء هذا الصرح، وفرضه على الرغم من المقاومات. تناولنا إذًا الحداثة بطريقة جزئية جدًا إلى الآن. هذه الحداثة التي لها وجه مزدوج. متوازيًا مع ظهور المجتمع الصناعي كان قد بنى **نظامًا حديثًا لمجتمع من خلال «حالات» جنسية**. في هذا المعنى، وفي القرن التاسع عشر، ترافقت سيرورة التحديث مع سيرورة ضدّ التحديث. وضّحنا، وبرهنّا ورفعنا إلى مستوى الحقائق الأبدية الإختلافات التاريخية والتعارض بين إنتاج وعائلة. خليط من الفلسفة، الدين والعلوم بإلهام ذكوري يجمع كل هذا - ما دام عليك أن تفعل الأشياء، إفعلها كذلك بصراحة - بحسب «طبيعة» المرأة وحسب «طبيعة» الرجل.

لم تكتفِ سيرورة التحديث إذًا بفكفكة الروابط الإقطاعية

للمجتمع الزراعي، بل صنعت الجديد منها، وها هي اليوم تعمل على فكفكتها من جديد. نفس الظاهرة - سيرورة التحدث - لها نتائج مضادة بحسب ما إذا حصلت في سياق القرن التاسع عشر أو في نهاية القرن العشرين: في الماضي، الفصل بين العمل المنزلي والعمل المهني، الصراع اليوم من أجل أشكال جديدة من إعادة التوحيد؛ هناك، تبعية النساء بالنسبة لأزواجهنّ، هنا وصولهنّ الكثيف إلى سوق العمل؛ هناك يُفرض التنميط في الأعمال الذكورية والأنثوية، اليوم تحرّر الناس من المعطيات الإقطاعية للتوزيع بحسب الجنس.

كل ذلك هو إشارة إلى أنّ الحداثة اليوم تقدّمت على ما هو مضاد للحداثة التي تدخل في المجتمع الصناعي: العلاقة بين الجنسين، لا يمكن فصلها عن التفريق بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، والمصانة من خلال التقاليد المتماسكة للخلية العائليّة المحدودة (أو الصغيرة)، مع كل ما تحمله من طوائفيّة، صلاحيّات مجمّدة وانفعاليّة، هي بالقدر نفسه بناءات تتفجّر. كل شيء يصبح فجأة غير أكيد: نتساءل عن أوضاع الحياة المشتركة، لا نعرف من يشتغل أين، متى وكيف، كما اختلطت مفاهيم الجنسانيّة والحب وآثارها في حياة الشريكين وفي العائلة، تفكّكت المؤسّسة الوالديّة إلى تعارض بين الأمومة والأبوّة، الأولاد وبسبب من قوّة الإرتباط الخاص بهم والتي أصبحت اليوم مغلوطة تاريخيًّا، هم آخر الشركاء الذين لا يغادرون. لا نتوقّف عن النضال والتجريب «لأشكال إعادة التوحيد» بين العمل والحياة، العمل المنزلي

والعمل المهني، إلخ. بكلمة واحدة: يصبح ما هو ذو طابعًا خاص سياسيًّا، يعود وينحبس على كلّ الميادين.

لا تقوم، أحيانًا، هذه الإثباتات إلّا لتلخيص الاتّجاه الذي تمّ فيه التطوّر. يكمن المهم الموجود في هذه الأفكار في الإثبات التالي: اشكال الوجود الإجتماعي والبناءات المؤسّساتيّة لمجتمع السوق المبتور هي عاجزة عن حلّ المواقف الإشكاليّة المتولّدة من مجتمع السوق المقام. ضمن نطاق حيث الرجال والنساء يتوجّب عليهم ويريدون إقامة وجود مستقلّ إقتصاديًّا، فهذا لا يمكن أن يتمّ لا في الإطار التقليدي لتوزيع الأدوار الخاص بالخليّة العائليّة المحدودة، ولا في البناءات المؤسّساتيّة للعمل المهني، الحق الاجتماعي، المدينيّة، المدارس، إلخ، التي تفرض مسبقًا بدقّة الوجه التقليدي للخلية العائليّة المحدودة مترافقًا مع الأسس المرتبطة بتوزيع الأدوار من خلال الإنتماء الجنسي.

أحد الأسباب لوجود «مآزم القرن» هو أننا ما زلنا نجرب بالرغم من بقاء الأنظمة المؤسّساتية، ونتحرّر فقط من التنميط الجنسي في المواجهة الخاصّة بين الرجال والنساء، وفي داخل إطار الخليّة العائلية المحدودة، هذه المآزم التي تتجسّد بالإتّهامات الشخصية وبخيبات الأمل في العلاقات بين الجنسين. والحال أن هكذا تجربة تفترض إجهاد النفس لإحداث تغيير في المجتمع داخل العائلة، بدون أدنى تغيير في تركيبة المجتمع «**لا يبقى إذًا إلّا تبادل لعدم المساواة**». حتى

تستطيع النساء تحرير أنفسهن من العمل المنزلي ومن التبعية في مواجهة الشريك، يجب بالضرورة أن يعود الرجال إلى هذا «الوجود الإقطاعي الحديث» وهو بالذات ما ترفض النساء الوصول إليه. وهو ما يعادل تاريخيًّا محاولة جعل النبلاء عبيد الفلاحين.

والحالة هذه، لن يسمح الرجال بمقدار رفض النساء بالإنصياع لإيعاز «العودة إلى نسوان الفرن» (ولكن النساء في مواقع جيدة تسمح لهنّ بمعرفة ما يحصل!). أحيانًا لا يشكّل هذا بالمطلق إلّا مظهرًا واحدًا من المشكل. ولكن الأساس هو الفكرة التالية: من المستحيل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء داخل التنظيمات المؤسّساتية التي تفترض أصلًا عدم المساواة بين الرجال والنساء. من المستحيل العمل على إدخال الكائنات الإنسانية الجديدة «رمز الأنوثة» في الخانات القديمة «لرمز الرجولة» لضرورات سوق العمل، لنظام الوظيفة، لتنظيم المدن، لنظام الحماية الاجتماعية، إلخ. وإذا اختبرت التجربة لا يجب الإستغراب بأن تصبح الروابط الخاصّة بين الجنسين منطقة المواجهة حيث التجربة الممزقة، لا يمكنها أن تحلّ إلّا بشكل غير كامل، «قلب الأدوار» أو «الأشكال الهجينة لتوزيع الأدوار» بين الرجال والنساء.

٣- تحرّر من الأدوار الأنثوية والذكورية؟

يتناقض المنظور الإجمالي هنا بصورة خاصّة مع الأرقام

المُعطاة سابقًا. هذه الأرقام التي تؤكّد بكثير من الوضوح الميل المعاكس: تجديد لتراتبية المواقع الجنسية. بأي معنى يمكن حقيقة التكلّم عن «تحرير»؟ هل تتحرّر النساء بالطريقة نفسها التي يتحرّر بها الرجال من المقتضيات التنميطية المتّصلة «بقدرهنّ الجنسي»؟ ما هي العناصر التي تساهم في هذا التحرير، **وما هي** العناصر التي تتعارض معه؟

خلال العشر سنوات الماضية - وحسب ما تشير إليه الأرقام السابقة - ساهم تقدم مهمّ في تحرير النساء من غُل التقليد الذي فرضته عليهم أنوثتهنّ. في أساس هذا التطوّر ثمة خمسة عناصر لم يكن لها في أيّة حالة من الأحوال علاقة سببية به.

في البداية، **أحدث طول أمد الحياة** تغييرًا في التركيب السيري، في التتابع لمراحل الحياة. كما يظهر في الدراسات الاجتماعية التاريخية عند Arthur E. Imhof، قادت هذه الظاهرة إلى «تحرّر ديموغرافي للنساء». وإذا كانت، خلال عشرات السنين الماضية، مدّة حياة المرأة - صوريًا - تكفي بالكاد لولادة وتربية عدد من الأطفال الذين يستمرّون في الحياة وبما يتلائم مع «الرغبة» الاجتماعية، تنتهي اليوم هذه الإلتزامات الأمومية حوالي سن الخامسة والأربعين. «الوجود من أجل الأطفال» أصبح اليوم مرحلة **إنتقالية** في «حياة النساء، والمتبوع في المتوسّط بثلاثين سنة من «**المسكن الفارغ**» ما وراء الوجود المركزي التقليدي للنساء. «هكذا اليوم في الجمهورية الفيدرالية الألمانية، أكثر من خمسة ملايين إمرأة في «إبان الشباب» يعشنّ مع شركائهن بعد مرحلة

الوالدية [...]، غالبًا [...] بدون عمل حقيقي ملموس» (Imhof، ١٩٨١/ ص ١٨١).

ثانيًا، شاركت سيرورات التحديث أيضًا **في تغيير التركيبة في العمل المنزلي** خصوصًا في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية. من ناحية، ليس العزلة الاجتماعية للعمل المنزلي، بأيّة حالة من الأحوال، الميزة البنيوية الملازمة له. هو نتيجة التطوّرات التاريخية، ونتائج تخلّي عوالم الوجود عن السلوكات التقليديّة. دعمت الخليّة العائلية حدودها، في سياق سيرورات الفردنة، وشواهد بروز «وجود جزيري insulaire» يستقلّ بذاته بالنسبة للعلاقات التي تدوم (ثقافة الطبقات، علاقات الحوار، شبكات المعارف) لم يصبح وجود ربّة المنزل النموذج المثالي للعزلة في العمل، إلّا من خلال هذا التطوّر. من ناحية أخرى، تدخّلت سيرورات العقلنة حتى في العمل المنزلي. آلات متنوّعة، ماكينات وعروض إستهلاكية أتت لتنفّذ وتفرّغ العمل ضمن النطاق العائلي من محتواه. وهكذا تحوّل هذا العمل إلى عمل غير منظور، إلى «عمل متبقٍ» لا ينتهي محصور بين الإنتاج الفردي، خدمات مأجورة، وتجهيز تكنولوجي متقن للتدبير المنزلي الخاصّ. يفضي تلازم هاتين الظاهرتين - العزلة والعقلنة - إلى «نزع الصفة عن العمل المنزلي» (Claus Offe) الذي يساهم في توجيه النساء الباحثات عن حياة «مليئة» نحو عمل مهني خارج المنزل.

ثالثًا: صحيح أن الأمومة تبقى هي التي تربط في الغالب

المرأة بالدور الأنثوي التقليدي، ولكن يجب أن لا نقلّل من الأهمّية التي أعطتها وسائل منع الحمل وتنظيم الولادات، والإمكانات القانونية في إسقاط حمل حاصل (§٢١٨)، في تحرير النساء خارج غُل النعوت التقليدية. هذا ولم يعد الأطفال وفي نفس الوقت الأمومة (مع ما يتبع ذلك) ناتج «القدر الطبيعي»، ولكن - في المبدأ أطفالًا **مرغوبًا** بهم - وأمومة **مطلوبة**. تشير الأرقام في الواقع على أنه أيضًا وبالنسبة لكثير من النساء تبقى، الأمومة ايتوبيا **بدون** تبعية إقتصادية بالنسبة للشريك، **وبدون** الإلتزام بمسؤولية الأعمال العائلية. ولكن جيل الشابات من النساء - وعلى عكس أمهاتهنّ - بإمكانهن تحديد (أو المشاركة في تحديد) ما إذا كنَّ يرغبن بالأطفال، وفي أي وقت وكذلك بالنسبة للعدد. وفي نفس الوقت وجدت الجنسانية الأنثوية نفسها متحرّرة من «قدر الحداثة»، وأصبح إذًا بالإمكان وبكامل الوعي اكتشاف وتطوير الجنسانية الأنثوية وبالذهاب عند الإقتضاء **بعكس** المعايير الذكورية.

رابعًا: لقد لفت النظر، العدد المتزايد لحالات الطلاق، إلى **الهشاشة المتأتّية من التبعيّة الماديّة للمرأة والمتعلّقة بالشريكين وبالعائلة**. وكأنه لم يكن ينقص النساء ليغرقنّ في البؤس إلّا غياب «الرجل». حوالي ٧٠٪ من الأمهات اللواتي يربّين أطفالهن بمفردهن، عليهنّ، العيش وإعالة هؤلاء الأطفال بأقل من ١٢٠٠ مارك ألماني في الشهر. وهنّ بالإضافة للنساء المتقاعدات، المستفيدات الأساسيات من المساعدة الاجتماعية. يمكن القول،

في هذا المعنى، بأنّ النساء «تحرّرن»، ما يعني أنهن قطعن أيّة ضمانة يؤمنها الرجل في سبيل «قُوتِهن» في الحياة. الوصول الكثيف للنساء إلى سوق العمل (والذي يخاطر بإلغاء كل التوقّعات حول السيطرة على البطالة خلال التسعينيات) يُظهر أيضًا بأن عددًا كبيرًا من النساء قد أخذ العبر من التاريخ.

خامسًا، وتذهب أيضًا في نفس الإتّجاه المساواة في فرص الإعداد، فهي أيضًا التعبير عن دامغية مهنية قويّة عند الشابات من النساء. (راجع أعلاه).

في كل هذه التطوّرات - تحرّر ديموغرافي، نزع الصفة عن العمل المنزلي، منع الحمل، الطلاق، الإنخراط في الإعداد والحياة المهنية - الذي يزداد بالإجمال هو درجة **التحرير للنساء خارج التوصيفات الفئوية الأنثوية الحديثة لقدرهن، تحرّر لا عودة عنه**. ولكن تتدخّل هنا حلزونية الفردنة: سوق العمل، الإعداد، الحركية، التخطيط للمهنة، كل هذا سيتضاعف أو يتثلّث من الآن فصاعدًا داخل العائلة. وتصبح العائلة المكان حيث يُتداول باستمرار مع الطموحات المتناقضة والمتضاعفة، بين المهن وما تقتضيه من حركية تنتج عنها، الضغوط المفروضة بسبب الإعداد، والواجبات المتّصلة بالأطفال وبالعمل المنزلي.

والحال، إن دخول هذه العناصر في الفردنة أتى ليصطدم مع عناصر أخرى تُعيد النساء لتوصيفاتهن التقليدية. لقد تأسّس بالفعل المجتمع لسوق العمل، لأنه يسمح للجميع رجالًا ونساءً إعانة

وجودهم الخاصّ وبطريقة تلقائية، إلّا أنه يخاطر في جعل نسبة البطالة ترتفع بقوّة كبيرة وهي في الأصل مرتفعة جدًا. وبتعابير أخرى: مع تطوّر البطالة للجموع والطرد خارج سوق العمل، تحرّرت النساء بالتأكيد من حياتهنّ الزوجية، مع أنهنّ لسن **أحرارًا في تأمين** معيشتهنّ بطريقة مستقلّة من عملهن. **وهذا يعني أيضًا أنهنّ** يواصلنّ بقائهنّ بجزء كبير تابعات للرجال لتأمين إستمراريتهن **التي لم تعد واحدة.** هذا الموقف المتوسّط بين التحرّر من الضغوط وغياب الحريّة في اعتماد السلوك الفعلي لعامل مأجور قد دُعم بعودة رابط الأمومة ضن النطاق حيث تستمرّ النساء في حمل الأطفال، وفي إطعامهن، وإحساسهن بأنهنّ مسؤولات عنهم، وباعتبارهم يشكّلون جزءًا مهمًا من حياتهن، يبقى الأطفال «إعاقات» مرغوبة في مجال المنافسة المهنية، ويشكّلون تجربة في الخيار الواعي يتّجه بعكس المهنة والإستقلال الإقتصادي.

إذًا النساء في حالة تنازع في وجودهن الأنثوي بين الأقطاب المتناقضة للتحرّر والعودة إلى النعوت القديمة. وقد انعكست هذه الحقيقة أيضًا على الوعي بأوضاعهم وسلوكاتهم فحبسن أنفسهن في العمل للهرب من العمل المنزلي، وبالعكس، وحاولن الجمع «نوعًا ما» لهذه الأجزاء المتناقضة في مختلف مراحل سيرتهن باتخّاذهن لقرارات متناقضة. وأتت التناقضات من العالم المحيط بهن لتدعم تناقضاتهن: يجب على النساء قبول سؤالهن من قبل القاضي الذي يعلن الطلاق، لماذا لم يؤمنَّ إعالة أنفسهن بعمل

مهني. كما يجب عليهن، في السياسة العائلية، قبول الملامة لأنهن لم يتحملنّ مسؤولية واجباتهنّ الأمومية. ويسممن الحياة المهنية لشركائهن، والتي هي صعبة في كل الأحوال، بطموحاتهن المهنية. الحقّ بالطلاق والواقع لحالات الطلاق، النقص في الحماية الاجتماعية، الأبواب المغلقة لسوق العمل والحمل الثقيل للعمل العائلي، يميّز بعض هذه **التناقضات** التي أدخلها تطور الفردنة في كينونة النساء.

يختلف الوضع تمامًا بالنسبة **للرجال**. في حين أن على النساء **بين أمور أخرى**، **تأمين** إستقلالهن الإقتصادي، يجب عليهن العودة إلى مكانة «الوجود من أجل الآخرين» التعيينات القديمة، والتفتيش عن هويّة إجتماعية جديدة، عند الرجال، إستقلال مادي ذاتي وهويّة وظيفية تتطابق مع القديم. في التنميط الذكوري «للرجل الذي يعمل» التفرّد الإقتصادي والسلوك متلازمان بحسب التوزيع التقليدي للأدوار. موقف التبعية بالنسبة للرجل غير معروف تاريخيًا، إزاء الآخر (والحالة هذه المرأة) في حياة الشريكين، في حين أن الحريّة في ممارسة عمل مهني يأتي من ذاته مع الكينونة العائلية. العمل غير المنظور هو النتيجة الطبيعية والمتوجّبة على المرأة تقليديًا. كان دائمًا بالإمكان الموازنة بين الملذّات والواجبات الأبوية وتناولها كوقت للتسلية. لم تشكّل الأبوة فعليًا حاجزًا لممارسة المهنة، بالعكس، فقد كانت هي التي تُلزم بممارستها. هكذا وبحسب فهمي، سيتوجّب من الآن فصاعدًا على الرجال فصل العناصر التي فصلتْها النساء

عن العمل التقليدي للنساء. أبوّة وعمل مهني، إستقلال ذاتي مالي وكينونة عائلية ليست كلّيات متناقضة للوجود الذكوري، يجب إكتسابها وتنظيمها بالمناضلة **ضد** الحقائق العائلية والاجتماعية. على العكس تمامًا فإنسجامها مسجّل ومؤمّن في الدور التقليدي الآيل للرجال. وبنتيجة هذا تصبح الفردنة عند الرجال (بمعنى الوجود بتوسيط السوق) ما يوطّد سلوكًا يتلاءم مع العمل الذكوري.

حتى عندما يحتج الرجال ضد ما ينسب إليهم بفعل موقعهم الجنسي، يكون ذلك لأسباب أخرى. التحديد المهني للدور الذكوري ليس مستثنى أبدًا من التناقضات: هكذا هي التضحية المقبولة في الحياة المهنية من أجل بعض الأشياء وحيث لم يعد لدينا أبدًا التسلية، الحاجة، ولا القدرة للإستفادة؛ المنافسة غير المجدية، الهدر المرضي عنه للطاقة من أجل الأهداف المهنية غير المقدور عليها، ولكن التي يجب مع ذلك التماهي معها؛ «اللامبالاة» التي تنتج عنها ليست أبدًا لا مبالاة حقيقية، إلخ. غير أن، هذه النزوات الأساسية التي تدفع الرجل للتحرّر من دوره ليست ملازمة لشخصه، بل هي **مستقرأة من الخارج** (من خلال التغييرات التي تحصل عند النساء) وذلك بسبب مزدوج العنوان. من جهة يجد الرجال أنفسهم قد تحرّروا من مسؤولية كونهم الوحيدون الذين عليهم تأمين المعيشة، من خلال المشاركة الواسعة للنساء في الحياة المهنية. إذًا يوجد استرخاء من الضغوط التي تفرض الإنصياع لإرادة ولأهداف الآخر في الحياة المهنية

لأجل المرأة والأطفال. من الممكن إذًا الإنخراط بشكل مختلف في العائلة وفي الحياة المهنية. ولكن من ناحية أخرى «الإنسجام العائلي» يصبح هشًا. حيث يضيع الرجل سمات الجزء المتعلّق بوجوده والمحدّد بالمرأة. وفي الوقت نفسه، يبدأ الرجال بوعي فقدانهم للإستقلال الذاتي بالنسبة لأمور الحياة اليومية وكذلك بالنسبة لتبعيتهم العاطفية. نجد في هذين العنصرين مادة النزوات التي تدفع للتخلّي عن التماثل بالنعوت للعمل الذكوري، ولتجريب أشكال جديدة في الحياة.

تعمل المآزم على إظهار التناقض بين الرجال والنساء. ويوجد «موضوعان وسيطان» أساسيان: **الأطفال والمعيشة الإقتصادية**؛ يتعلّق الأمر بمشاكل يمكن أن تبقى كامنة في حياة الشريكين ولكنّها تعود لتبرز حين الطلاق. يتطوّر التوزيع في المسؤوليات والفرص كثيرًا بالقدر الذي يتمّ فيه الإنتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج حيث كل من الشريكين يعمل. ولصياغة الأمور بطريقة صورية - بعد الطلاق، وإذا كان الرجل هو فقط الذي يعمل، تجد المرأة نفسها مع الأطفال ولكن بدون موارد، في حين أن الرجل يجد نفسه مع الموارد، ولكن بدون أطفال. في الحالة الثانية، وللوهلة الأولى، لا يتغيّر الموقف فعليًا. تتصرّف المرأة بمدخول ولديها الإشراف على الأطفال (بفضل التشريع المرعي الإجراء). لكن هنا أيضًا نشهد على إنقلاب حقيقي لعدم المساواة. فمنذ الوقت حيث اختفت عدم المساواة الإقتصادية بين الرجال والنساء - إما بسبب ممارسة

النساء لعمل مهني، أو لأن قانون الطلاق ينصّ على إعطائهنّ النفقة، أو لأنهنّ يستفدن من تأمينات التقاعد - بدأ الوعي **بالاجحاف الذي يلحق بالأب** لأسباب نصف - فطرية ونصف قضائية -. فالمرأة التي حملت الطفل في بطنها، والذي كما يُعلم ينتمي إليها، لديها عليه السيطرة البيولوجية والقضائية. أما شروط الملكية للنطفة والبويضة فهي مميّزة جدًا. وحيث أن الأب متعلّق دائمًا بالأم في مسألة الطفل وبنيتها الطبّية وهو أيضًا صحيح في كل الأسئلة التي تتعلّق بالقطع الإرادي للحمل وبالقدر الذي يبتعد فيه النساء والرجال أكثر ويبقون على مسافة أكبر بالنسبة لأدوارهم التقليدية، يزداد الخطر بإنقلاب هذه الحركة ضدّهم. فالرجال الذين انفصلوا عن «القدر» في العمل ليكرّسوا أنفسهم لأطفالهم، وجدوا أنفسهم من جديد أمام مسكن فارغ. واللغة التي تتكلّم بوضوح عن ذلك تظهر في ازدياد حالات **خطف** الأطفال من قبل الأباء (في الولايات المتّحدة الأميركية بصورة خاصّة).

مع ذلك تعمل سيرورة الفردنة، التي باعدت المواقف للرجال والنساء، على إعادتهم نحو الحياة المشتركة. **وهكذا فالنقصان في ثقل التقاليد يؤدّي إلى الزيادة في الوعود في حياة الشريكين**. كل ما يختفي يصار إلى البحث عنه في الآخر. وقد بدأ هذا بالردة عن الله (أو بطرده من أخطائنا). فعل «ظنَّ» الذي كان مدلوله في **الماضي «إتمام** التجربة في» لديه الميل اليوم أن يتضمّن سوء النية.

وقد أدّى اختفاء الخالق إلى إختفاء الإعتراف، وتاليًا إلى إزدياد الشعور بالذنب والذي لا يمكن التخلّص منه، ولا يختفي لمجرّد الإدراك البسيط بأننا لم نعد نميّز ما بين الجيد والرديء، ولكن يكتفي بأن يصبح أكثر غموضًا ويتعذّر تحديده. لقد تركت الطبقات، التي كانت تعرف أن تؤول على الأقلّ الألم الذي كانت تخضع له، ساحة الحياة لتحتمي بالأرقام والخطابات. وتصدعت روابط الجيرة المكوِّنة للتبادلات والذكريات المشتركة بسبب الحركية المتصاعدة. يبقى من الممكن خلق روابط، ولكنها تدور حول محورها الخاصّ. كما يمكن أيضًا الإنتساب إلى الجمعيّات. تميل مروحة الإتصالات غالبًا إلى التوسّع والتنوّع. ولكن العدد اكتسب وكنتيجة طبيعية ضعفًا في القوّة وزيادة في السطحية. نعلن اهتمامنا بالآخر، ونرفض المزيد من التوظيف النفسي في ذات الوقت، حتى الصِلات الحميمة نفسها يمكن أن تصبح عابرة، قريبة من المصافحة. كل هذا جميل كونه ضمانة للحيوية، وإتاحة «للفرص»، على أن التنوّع في العلاقات، لن يستبدل القوّة المكوّنة للهويّة لعلاقة مستقرّة. وكما تشير البحوث، **العنصران** مهمّان: التنوع في العلاقات والحميمية الدائمة. ربّات المنازل سعيدات في حياتهن الزوجية ويتألّمن من غياب التواصل ومن العزلة الاجتماعية. لم يتوصّل الرجال المطلّقون، الذين انضموا إلى جماعات للتكلّم عن مشاكلهم، إلى تخطّي الوحدة، بالرغم من إنضمامهم إلى شبكات إجتماعية.

مثلنة الحبّ هي إنعكاس أكبر للطريق الذي اقتبسته الحداثة.

المزايدة هي المقلب الآخر للخسائر التي حملتها الحداثة. لا وجود لله، لا وجود للكاهن، لا وجود للطبقة، لا وجود للجار، إذًا على الأقلّ **أنت**. وعظمة هذا الأنت متناسبة مع الفراغ الذي ينتشر في كل مكان. وهذا يعني أيضًا، بأن الشريكين والعائلة يتمسّكون أقل بالأساس المادي والحبّ من الخوف من الوحدة. بالرغم من كل الأزمات والنزاعات، الأساس الأكثر ثباتًا للشريكين هو بدون شكّ ما يهدّدنا وما نخافه، **وهو ما وراء** الشريكين: الوحدة.

بداية تعبّر كل هذه العناصر عن تماثل أساسي للنقاشات حول العائلة. لقد عرَّينا أو مرغنا في الوحل العائلة البورجوازية الصغيرة التي استُخدمت كمعيار لمساكنة الجنسين في الديموقراطيات الغربية شديدة التصنيع. أزمة عائلية تطرد الآخر، ثم تنبعث العائلة من رمادها. كل هذا وُصم بوصمة **تناوب التزييف**. فسواء رمينا كل شيء على العائلة أو ننتظر لتحيتها، ما نفكّر به عن العائلة هو متسرّع بعض الشيء. العائلة ما **هي** إلّا هذه المسافة **التي تُظهَّر عليها المواقف من الأزمات التاريخية بين الرجال والنساء**. سواءً داخل العائلة أم خارجها ستحصل دائمًا مواجهة بين الجنسين والتي فيها تتكدّس التناقضات.

ضمن أيّة حدود يمكن مع ذلك التكلّم عن **تحرّر بالنسبة للعائلة؟** دينامية الفردنة تمتدّ وسط العائلة، بدأت تتغيّر إجمالًا أشكال الحياة المشتركة. وانفصم الرابط بين العائلة والسيرة الفردية. العائلة المتّحدة إلى الأبد والتي تحتوي بذاتها جوهر

السَّير الوالدية أصبحت إستثناءً، والتنقّل بين العائلات المختلفة المؤقتة، أو بين الأشكال غير العائلية للحياة المشتركة أصبح هو القاعدة. كما تجزأ رابط السيرة بالعائلة، وحتى أنه **أُلغي بفعل** تدخل التغيّرات، على المحور الزمني، في مختلف مراحل الحياة. نرى خلف الروابط العائلية التي أصبحت متبادلة، **بروز إستقلالية ذاتية للسير الفردية** الذكورية والأنثوية داخل العائلة وخارجها. ولقد جرب كل منهما هو أو هي عدّة حيوات عائلية جزئية وعدّة طرق من الحياة غير العائلية مرتبطة بعدّة مراحل من الوجود، **وفعليًا ولهذه الأسباب** عاش كلّ منهما أكثر فأكثر حياته الخاصّة. ولا يمكن إدراك الفردنة في العائلة، بمعنى الإنقلاب في ترتيب الأفضليات ما بين العائلة والسيرة الفردية داخل العائلة وخارجها - إلّا بملاحظة السير من خلال **مقطع عرضي** وليس السير الخاطفة، أو من الإحصاءات العائلية. من خلال النتائج، تقاس درجة التحرّر بالنسبة إلى الروابط العائلية، تجريبيًا بقدر ما تسمح به **الملاحظة الإجمالية للتاريخ الشخصي** من خلال أرقام الطلاق وإعادة الزواج، أشكال الحياة المشتركة قبل، على هامش أو بجانب الحياة الزوجية، والتي تبقى متناقضة إذا تناولناها منفصلة وشرحناها فيما إذا كانت تصالح العائلة أو ضدّها - بدأ الناس أكثر فأكثر بإختيار طريق ثالث، **تعدد الوجود المخترق بالتصدعات والتناقضات**. عندما وُضِعوا أمام الخيار بين طرفي نقيض عائلة أو لا عائلة. التعدّد السيري هذا لأشكال الوجود، بمعنى المرور من عائلة إلى أخرى والممزوج بأشكال أخرى من

الحياة المشتركة أو المنفردة والمتقاطعة فيما بينها أصبح «المعيار» (الغريب) للعلاقات بين الرجال والنساء في سيرورة الفردنة. إذا نظرنا للوجود بطريقة كلّية، نلاحظ أن أغلبية الناس قد **دخلت إذًا في مرحلة التجريب لأشكال الحياة المشتركة التي كانت تاريخيًا قد فُرضت عليهم** بالقلق والألم: والتي لا يمكن أيضًا إستباق القول اليوم بنهايتها ولا بنتائجها. كل «الأخطاء» التي دفعنا ثمنها لا تكفي لقتل الرغبة للقيام «بمحاولات» جديدة.

٤- الوعي بعدم المساواة: خيارات مقصودة وخيارات مجبرة

الإختلافات في الموقف بين الرجال والنساء لا ترقى إلى البارحة. بيد أنها كانت مقبولة عند الغالبية من النساء «كتحصيل حاصل» إلى الستينيات. ولكن الإنتباه تصاعد إلى هذا النمط من المشاكل منذ عقدين من الزمن، وثمّة محاولات سياسية هادفة للحصول على المساواة للنساء. كما اتّسع الوعي بعدم المساواة مع النجاحات الأولى. وأصبح من المناسب إذًا تمييز عدم المساواة الحقيقية، ظروفها، وأسبابها، والوعي بوجودها. وجهان لهذه التناقضات بين الرجال والنساء يمكنهما التغيّر بصورة مستقلّة تمامًا الواحد عن الآخر: الظروف الموضوعية وطريقة الإقرار والوعي بها. وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الوقت الطويل جدًا والذي خلاله كانت عدم المساواة هذه مقبولة، والمرحلة القصيرة جدًا حيث أصبحت مريبة، و إذا لاحظنا في نفس الوقت بأن إلغاء عدم المساواة هو فقط ما فتح الأعين على

واقعها، لا نستطيع إلّا تقدير أهمّية هذا الوعي. وسنتساءل هنا عن الظروف التي أدّت لظهوره.

لقد ضاعف تقدّم الحداثة من عدد القرارات والضغوطات المبتوتة في جميع ميادين العمل في الحياة الاجتماعية. من المبالغ فيه التأكيد بأن **«لا شيء ينفع»**. من يقوم بغسل الصحون، من يغير الحفاضات، من يقوم بالتسوق وبتشغيل المكنسة الكهربائية، وكل هذا يصبح بديهيًا أمام معرفة من يجني المال لكسب القوت، من يحدّد الحركية ولماذا هذا الإزعاج حيث وجب علينا دائمًا إقتسام ملذّات السرير مع ذاك أو تلك ممّن يقاسمنا الحياة اليومية متأثرًا بهذا الواجب عند مروره أمام السيد رئيس البلدية. يميّز ما بين الشريكين المتزوّجين وما بين الجنسانية، والجنسانية الوالدية، وتتضاعف الوالدية مع أعداد الطلاق، ويُقسم الكل على الحياة المشتركة أو المنفصلة، ثم نوازنها مع عدد أماكن السكن الممكنة والخصائص الدائمة المراجعة للحلول المعتمدة. بالإستسلام لكل هذه العمليات الحسابية، نحصل على يمين إشارة = «مساواة» رقم مرتفع نوعًا ما، ما زال متقلّبًا ، ويعطي فكرة مبهمة عن التنوّع في الوجود، المختبىء غالبًا أكثر فأكثر كالدمى الروسية خلف العلاقات الثابتة للشريكين وللعائلة.

نرى ظهور **إمكانيات** جديدة، للسيرة في كل أبعادها، في الخيار والخيارات الجديدة **الملزمة**. المشاريع والتدابير الضرورية تعرف على أنها قابلة للمراجعة، وتتطلّب أن تكون مصدّقة لجهة الأعباء غير المتساوية التي تفرضها. تُولد الأخطاء والمآزم من

هذه الخيارات عبر التبادلات والتدابير، ندرك دائمًا وبشكل أكثر وضوحًا النتائج المتنوّعة والأخطار التي تجسّدها للرجال والنساء. تحوّل الوقائع المحدّدة سلفًا إلى مشاكل تكون بمثابة الغرض للقرارات ولها نتيجتان رئيسيتان: **ميل إلى إختفاء إمكانية عدم التقرير**، حيث يصبح واجبًا لا يمكن التهرّب منه بلا أي إجراء آخر. يجب من الآن فصاعدًا المرور بغربلة العلاقات، تخطّي الحيرة، ووزن النتائج إذًا الأكثر تنوّعًا. ولكن هذا يعني أيضًا بأن القرارات التي يجب وزنها **تصبح هي من يكشف عدم المساواة التي تعمل على إشراكها والمآزم ومحاولات الحلول التي تطلقها**. بدأ هذا مع اتّخاذ القرار بالحركية المهنية والذي بقي مع ذلك اصطلاحيًا بما يكفي. يتطلّب سوق العمل هذه الحركية دون الأخذ في عين الإعتبار الظروف الشخصية. بينما يتطلّب الشريكين والعائلة العكس تمامًا. في نموذج السوق المدفوع إلى ذروته وهو ما تختصّ به الحداثة، يفترض بأن يعفى المجتمع من العائلات والرجال والنساء الذين يتشاركون الحياة. كلّ منهم يجب أن يكون مستقلًا ذاتيًا وحرًّا في إطاعة مقتضيات السوق ليستطيع التكفّل ماديًا بوجوده، الفرد فقط هو موضوع السوق، متحرّر من كلّ «إعاقة» علائقية، زوجية أو عائلية. مجتمع السوق الناجح هو إذًا أيضًا مجتمع من **دون أطفال** - أو على الأقل لا ينموّ الأطفال بقرب آباء أو أمهات عُزَّاب ومتحرّكين.

بقي هذا التناقص، بين متطلّبات العلاقة للشركين ومتطلّبات سوق العمل، غير محسوس بالرغم من أنه كان موطدًا بوضوح

بالنسبة للمرأة، تزوّجت رجعت لتتنكّر لأن تعمل، ولتهتم بالعائلة، ولتتحرّك فيها بحسب البوصلة الإقتصادية لشريكها ويصبح التناقض واضحًا عندما يجب على الشركين أو يريدان أن يكونا أحرارًا في تأمين معيشتهم المادّية بالتجاوب مع مقتضيات العمل المأجور. سيصبح متوقّعًا كليًّا تحضير حلول أو تصحيحات مؤسّساتية لهذا التناقض بين العائلة وسوق العمل (الحدّ الأدنى من المدخول لكلّ المواطنين أو تغطية إجتماعية لا تتعلّق بالعمل المهني، إلغاء كل ما يصعب العمل بالنسبة للشركين؛ تأسيس «لمعايير من التسامحية» إلخ). ولكن هذه التدابير ليست مرعية الإجراء ولا حتى ممكنة. يجب على الشريكين إذًا التفتيش عن حلول **خاصّة**، إنطلاقًا من الإمكانيات المعطاة لهما، تختصر بتوزيع داخلي للتبعات. السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: من **يتخلّى** عن الإستقلال وعن الأمن الإقتصادي، وبتعابير أخرى، لمن يعود شرط إمكانية الوجود في مجتمعنا؟ لأن على «الذي» يتبع هذا التحرّك (في أغلب الأحيان) أن يتحمّل الاضرار الناتجة عن مسارها المهني. من المنطقي إذًا أن يزداد مستوى المأزم. ويصبح الشريكين والعائلة المكان حيث تناقضات مجتمع السوق الفائق الحداثة، تنتقل إلى الصعيد الشخصي، ويصبح من غير الممكن تخطيها.

يتضاعف السؤال الأساسي عن الحركية بأسئلة أخرى أساسية: في أي وقت يجب أن يولد الأطفال، عددهم، من يهتم بهم؟ المشكل الأزلي للأعمال اليومية والتي لا يمكن توزيعها

بإنصاف؛ أحادية الجانب لطرق منع الحمل، المشكل الكابوسي للقطع الإرادي للحمل، الفروقات في التطبيق والتواتر في الجنسانية، دون أن ننسى الخاصية المغيظة للصورة المتخيّلة التي تنضح بالفلوسيَّة حتى في الإعلانات عن نوع من الزبدة مثلًا. بمناسبة كلّ واحد من هذه المواضيع - السرّية للحياة المشتركة بين الرجال والنساء، والمولّدة كلّها للمآزم، نعي **الذوبان للمواقع**: **فالوقت** الذي نختاره لولادة طفل يطرح شروطًا وحواجز تختلف كثيرًا في الوجود الذكوري والأنثوي، إلخ.

وإذا أضفنا إلى هذا الحقيقة بأنه لم يعد لدينا إلّا مساكنة مقبولة شرعًا «إلى أن يأتي نظام جديد» لذلك نقول بأنّها «قابلة للتطليق» (كما توصي به كتب الإرشاد لحياة الشريكين والتي تعم السوق وتطرح التنظيم المؤقت في أدقّ تفاصيله، والفصل بين أموال الشريكين وحتى الجنسانية خارج إطار الزواج) -، إذ ذاك نستبق الإنفصال حيث يجب التنبيه من الخطر ومن عدم المساواة التي تنتج من هذه القرارات وهذه الترتيبات التي تصبح أكثر وضوحًا. إختفاء المحرّمات وظهور إمكانيات تقنية جديدة في مجال العائلة - ما يفكّر به من إمكانيات تشكيل الطفل التي يقدّمها علم النفس والتربية، وإمكانيات التدخّل **كطفل الأنبوب** الذي تُتيحه الجراحة، دون الكلام عن الواقع لعلم خيالي كالذي في علم الوراثة الإنسانية (راجع الفقرة الخامسة من الفصل الثامن) - تؤدي إلى الإنفكاك التدريجي للمواقع التي كانت مجتمعة في حرمها: المرأة مقابل الرجل، الأم مقابل الطفل، الطفل مقابل

الأب. وانفرطت الوحدة التقليدية للعائلة بالقرارات التي تُطلب منها. الناس ليسوا مسؤولين بقدر كبير عن المشاكل التي يعتقدون ربما أنهم في أساسها. كلّ مواضيع المآزم لها تقريبًا مظهر مؤسّسي (مسألة الأطفال، مثلًا ترتكز خصوصًا على الإستحالة المثبَتة مؤسّساتيًا في التوفيق بين تربية الأطفال والإلتزام المهني). ولكن هذا إذا علم لا يقدّم كثيرًا ليحلّ مشاكل حضانة الأطفال هكذا وبشبه تنظيم يحذف من الفرد ما يضر العائلة من الخارج - سوق العمل، نظام الإستخدام، الحقوق، إلخ. نرى في وسط العائلة (أو في كل بدائلها) ظهور الوهم، المكان من قبل النظام، بأنها هي التي لديها القدرة على تحويل نكبة العصر المتمثّلة بعدم المساواة بين الجنسين في حياة الشريكين.

وبدوره يبدأ أساس العائلة أيضًا بالتصدع - المجال المقدّس للوالدية - بالنظر إلى تفكّك مكوّناته، الأمومة والأبوة. بنموّ في الجمهورية الفيدرالية، من الآن وصاعدًا، طفل على عشرة في عائلة «أحادية الوالدية» بمعنى تحت مسؤولية الرجال أو النساء بمفردهم أو بمفردهنّ. عدد العائلات أحادية الوالدية في تصاعد مستمرّ، بينما يتناقص عدد العائلات حيث يتواجد الوالدان. أضف لذلك أنه، عندما تربّي امرأة أطفالها بمفردها لم يعد يعني هذا بالضرورة أنها «متروكة» بل هو خيار ممكن تفعله بعض النساء مراعاةً للمآزم مع الأب (حيث النساء لم تعد بحاجة إلّا لهذا وليس لشيء آخر)، ويشكّل بالنسبة إلى كثيرٍ منهنّ مخرجًا لرغبة بطفل موجودة أكثر من أي وقت.

تتغيّر أيضًا، خلال سيرورة التفرّد داخل العائلة - وكما تشير Elisabeth Maria Rerrich, وBeck-Gaunsheim - العلاقة الاجتماعية مع الطفل كذلك نوعية الرابط بين أهل - طفل. من ناحية، يصبح الطفل عائقًا أمام سيرورة التفرّد. فهو يحتاج إلى الوقت والمال، ويرمز بشكل غير متوقع إلى عمل ويسبّب إرباكًا في برامج العمل وخطط الحياة المزيّنة بدقّة ومعرفة. ينمّي الطفل بعد ولادته ويتقن «إستبداده لحاجاته»، ويجبر أهله بقوّة الصياح والقهقهة لتبنّي وتيرته في الحياة كمخلوق إنساني. ولكن من ناحية أخرى، هذا بالضبط ما يجعله لا بديل له. ويصبح الطفل **آخر رابط أولي دائم، نهائي، وبعزم غير قابل للتبادل**. الشريكان يأتيان ثم يذهبان. والطفل يبقى. عليه يعلّق كل ما يجدي ويطمح إليه داخل الشريكين دون التوصّل إلى عيشه. وبالقدر الذي تتفتّت فيه العلاقات بين الجنسين، ينتهي الطفل بالحصول على أحد طرفي الحياة المشتركة الممكن. يسمح هو الوحيد له عيش مشاعره بفورية والتي تصبح أكثر فأكثر نادرة وسريعة العطب مع الطفل، نغرس ونحتفل بتجربة إجتماعية مغلوطة تاريخيًا والتي أصبحت في **الوقت نفسه** غير محتملة ومرغوبة خلال سيرورة التفرّد. ميل الأطفال هذا للهشاشة المفرطة، «هذا الإخراج» للطفولة وتركهم ينشأون - كائنات مسكنية أغراض حب مفرط - والنضال القاسي الذي يكرّس في سبيلهم، أثناء وبعد الطلاق، كل هذا يشكّل بعض الإشارات لهذه الظاهرة. وهكذا يصبح الطفل **السد الأخير** الذي يستطيع الرجال إقامته **مقابل الوحدة**، ومن أجل التصدّي لعدم

قدرتهم على الحبّ. هذا **شكل خاصّ من «إعادة الإفتتان»** الذي يستمد كل معناه من فقدان الإفتتان. أرقام الولادات تتراجع. ولكن أهمّية الطفل **في تصاعد** مستمرّ. ثم، يتمّ التوقّف عند طفل واحد في أغلب الأحيان. ويصبح شبه مستيحل، بالنسبة إلى كثيرين، إدعاء هكذا إنفاق. ولكن عندما نفكّر بالأمر بأن التكاليف (الإقتصادية) تمنع الناس عن إنجاب الأطفال، وهو ما لا نعرف التفكير به إلّا في التصنيفات للعلاقة جودة / سعر.

المجتمع الصناعي لم يُحتفظ فقط بل أنتج جزءًا من القرون الوسطى، وهو أخذ في الإختفاء. فقد تحرّر الرجال من دعوتهم يالإقطاعية لقانون جنسي كان قد تمّ تحديده طبيعيًا. وإذا كان مهمًّا ضبط هذه الظاهرة في بعدها التاريخي، فلآن هذا التغيير الإجتماعي - التاريخي قد اخذ شكل المأزم الخاصّ الشخصي. لقد أسند علم النفس (والعلاج النفسي) هذه المعاناة - التي تُغذى بطريقة مضخمة أكثر فأكثر - إلى التاريخ الفردي للإندماج الإجتماعي في الطفولة المبكرة - **على محاجة ضعيفة**. عندما يكون الرجال في مواجهة مآزم متأتية من أشكال من الوجود مفروضة عليهم، وعندما لم يعد لحياتهم المشتركة من مرجع، لا يمكن الإكتفاء بإرجاع معاناتهم لأخطاء أو لنقاط ضعف في تاريخ نموّهم الفردي. في سيرورة التحرّر خارج المحدّدات الجنسية الإقطاعية الحديثة للرجال والنساء، الجنسانية، الشريكين، الإثارة الجنسية، الوالدية مرتبطة في جزء منها مع عدم المساواة، المهنة، سوق العمل، السياسة، العائلة وأشكال الحياة المنطبعة في

داخلها والتي أصبحت غير قادرة على الصمود في المستقبل. إذا كان علم النفس لا يريد التنازل للمظهر الخادع للتفرد الذي يستفيد منه بإرجاع الأسباب للمشاكل التي عند الرجال ما يجب عليه هو إتمام هذا النمط في دراسة التاريخ وهذه المراجعة الاجتماعية - التاريخية لأشكال الفكر.

٥- سيناريوات التطوّر المستقبلي

تتكدّس مآزم عصرنا. ولمعرفة ما هو آت وكيفية التغلّب عليها - على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الخاصّ - يبقى السؤال مفتوحًا. لا نستطيع الإذعان للمنطق الإستنتاجي للأوقات المحسوسة في التحرّر الذي خاطبنا به سير ومشاعر الرجال والنساء. فهذه تتعلّق بالتطوّر السياسي خصوصًا وبالإمكانيات المؤسّساتية للدعم والتعويض بالإضافة للتصوّرات الفردية والإمكانيات التطبيقية الموجودة داخل العلاقات العائلية الحميمة. لذلك سنذكر في الميدان التاريخي لما هو ممكن والملخص هنا، ثلاث من متغيّراته (التي لا تتنافر تبادليًا في أي حالة): (١) **العودة إلى العائلة** في أشكالها التقليدية: (٢) **التساوي** حسب النموذج الذكوري، (٣) التجريب لطرق حياة جديدة **ترقى بأدوار الرجال والنساء**.

العودة إلى الخليّة العائلية المحدودة

حين نجعل مستقبل «العائلة» موضوع سؤال، فإننا ننطلق

غالبًا من فرضيات خاطئة. إذ نواجه الشكل المعروف من العائلة النووية مع شكل غامض لا نعلمه من «غياب العائلة» حيث نفترض أن ثمّة نمط آخر من الأسرة قد جاء ليحلّ مكان الأسرة النووية. يبدو الإحتمال أكبر بأنه لا يوجد نمط من العائلة يأتي ليطرد نمطًا آخر، ولكن هناك ظهور وإستمرارية لمروحة عريضة من الأشكال العائلية أو خارج العائلية للحياة المشتركة. هذا إذا صحَّ هنا التحليل المختصر. وإحدى خصائص هذه الظاهرة هي أنها وبجزء كبير منها مندمجة فيما بينها تتابعيًا في مراحل متنوّعة لنفس الوجود - العزوبية، الحياة المشتركة قبل وأثناء الزواج، الحياة الجماعية، الوالدية المتنوّعة والمتضمّنة لطلاق واحد أو إثنين، إلخ.

لا يوجد مع ذلك، إلى هذا التميز وهذه التعدّدية لأشكال الحياة - الناتجة عن السيرورة التحديثية «الطبيعية» - من لم يلاحظها وينتقدها كتهديد للقيم الثقافية والدعائم الوجودية للعالم الحديث. ولقد رأى الكثيرون في هذا الانقطاع ما بين الزوجين والعائلة إشارة **للفردانية الطاغية** والتي تستوجب التصدّي لها سياسيًا ومؤسّساتيًا بتدابير مضادة مرتكزة على دعم العائلة. وبما أن النساء، هنَّ قبل كل شيء، من يريد الفوز «بحياة شخصية» تتخطّى الدور الذي يوصفنّ به في نطاق العمل المنزلي والحياة كزوجة، تصطدم، بشكل خاصّ، تجاربهنّ السياسية والخاصّة، بالقلق، بالريبية، والمقاومة. وتأخذ، التدابير الدفاعية للعائلة، كمحك للتوجه، معيار الحياة المشتركة - الزوج الذي يجني المال

لسد الإحتياجات، والزوجة التي تتصرّف به مع إثنين أو ثلاثة أطفال. لم يولد هذا النموذج إلّا في القرن التاسع عشر مع قدوم المجتمع الصناعي. وبالرغم من كل الميول نحو التفرّد والتحرّر التي ذكرت سابقًا، لا يزال يوجد أدلّة وتطوّرات تضغط بثقل إجتماعي لمقتضيات العودة إلى «العمل المنزلي».

الأغلبية العظمى من النساء بعيدة جدًا عن إدارة وجود مستقلّ إقتصاديًا وموثوق مهنيًا. يكفي للإقتناع بذلك مراقبة أرقام العمل عند النساء. في حزيران ١٩٨٤، حيث كان عدد النساء المرتبط بسوق العمل يسير صعودًا، **فقط النصف** (٥١,٧٪) من النساء بين ١٥ و٦٥ سنة كان يعمل، بمعنى أنهنّ يمارسن نشاطًا مأجورًا أو كنَّ مسجلّات على البطالة (١٩٨٣: ٥٠,٧٪). بين الرجال من الفئة العمريّة نفسها يمكن إحصاء أكثر ٤/٥ ناشطون (١٩٨٣: ٨٢٪؛ ١٩٨٤: ٨١,٤٪) راجع der Spiegel Frauenpublizistik ١١/ ٥/ ١٩٨٥، ص ٨). وإذا نظرنا من زاوية أخرى إلى هذه الأرقام نفسها، يعني هذا بأن فئة كبيرة من النساء (والنسبة آخذة في الإزدياد) تتبع ماديًا للشريك وللشراكة في الحياة. **بطالة الجموع التي لا تتوقّف عن الإزدياد، والقدرات المحدودة، أكثر فأكثر لسوق العمل، تساهم في دوام وإعادة الإستقرار للأدوار والاختصاصات التقليدية للرجال والنساء**. هذا الميل للإنعتاق **خارج** الحياة المهنية وللعودة إلى رحم العائلة يتدعّم من قبل قسم كبير من النساء، بالرغبة في الأطفال. إذًا، غياب النشاط المهني والرغبة في الأطفال هما المثبتان لدور

النساء والفاعلان بصورة خاصّة حيث العجز في تأهيل النساء مفقود أو في إزدياد، بمعنى التأهيل المهني. يلاحظ إذًا داخل الجيل الصاعد، قطبية لنماذج وجودية تتّبع التراتبية في التأهيل.

غير أن هؤلاء الذين ينظرون إلى إقفال السوق على أنّه الخلاص للعائلة، يخمنون بعيدًا عن الرجال والنساء أو ممن يجب عليهم ويريدون العيش في هذا السياق. بدايةً من غير المعقول القول كيف ستتحمّل النساء الشابات أن يكنَّ محبطات في رغباتهنّ المهنية المثبّتة بوضوح، وكيف سيقبلن التبعية الإقتصادية الناجمة عنها. وإنّه لمن الصعب أيضًا القول بإيجاد ما يكفي من الشباب الحاضر ليتحمّل مدى الحياة دور المعيل (إذا كان الأمر كذلك بأن يكونوا بصدد تنفيذه بمفردهم من خلال موقعهم الخاص المهني).
في كل الأحوال الهوّة التي تتّسع ما بين تطلّعات النساء إلى المساواة (المرعية من النظام) والواقع من عدم المساواة في الحياة المهنية والعائليّة سيكون لها نتائجها على الصعيد الخاص داخل وخارج النطاق الزوجي والعائلي. لا حاجة هناك ليكون الفرد عرافًا ليستبق القول بأن كل هذا سيؤدّي إلى تدعيم المآزم العلائقية المستقرأة من الأسباب الخارجية. بعد التفكير لا ينبغي على العوائق في سوق العمل تثبيت الخليّة العائلية المحدّدة إلّا بالمظهر. في المقابل، من المؤكّد بأنهنّ سيملأن فعليًا الممرّات عند قضاة المسائل العائلية وغرف انتظار المرشدين الزوجيّين والمعالجين النفسانيين.

هكذا يبرمج في الوقت نفسه ظهور الفقر الأنثوي الجديد. إذا رُدّت النساء عن سوق العمل وتزايدت أيضًا أرقام الطلاق، يجب أن نعي جيدًا بأننا نتحضر لإقصاء قسم كبير من المجتمع من **الحياة الاجتماعية**. تشير هذه الملاحظات إلى النقص النظري والتطبيقي الأساسي الذي يظهر في كلّ مرّة نحاول أن نوازن من جديد العلاقات القديمة بين الرجال والنساء في الحياة العائلية والمهنية. تتناقص بدايةً كل هذه المحاولات، بالكامل مع المبادىء المثبّتة اليوم قضائيًا في المجتمعات الحديثة والديمقراطية، والتي بمقتضاها لا يجب أن يتبع وجود المواقع غير المتساوية للولادة ولكن للإختلافات في الآداء وللمشاركة في الحياة العملية المفتوحة للجميع. ثانيًا، هناك ميل قوي لإرجاع كل التغيّرات الحاصلة داخل العائلة وفي العلاقة بين الجنسين إلى ظاهرة محض خاصّة، ناكرين بذلك أي رابط لها مع التحديث الإجتماعي والثقافي.

تنعكس هذه النقطة الأخيرة بخاصة على التعابير المتداولة والهادفة إلى إعادة الإنسجام العائلي المهدّد. يعتقد الكثير من الناس بأن بعض المحاضرات في التربية العائلية يمكنها أن تكون ذات فائدة. ويعتبر آخرون بأن تمهين الخيار للشريك سيكون هو الحلّ للمشاكل العائلية. كما يعتقد البعض بأن المشاكل ستزول إذا ما **أُنشئ** عدد كافٍ من عيادات الإرشاد الزوجي والبنيات العلاجية. لا نتوقف عن اختراع مسؤولين جدد «للأزمة العائلية» بدءًا من الخلاعة إلى الحركة النسوية وعبر تشريع الإيقاف الإرادي

للحمل، والمطالبة باستمرار بالتدابير المضادة في هذا المجال. ويسيطر الإرباك والحرج على هذا الشرح. ونستمر بعظمة في تجاهل التطوّر التاريخي والوقائع الاجتماعية منبع هذه الأزمات.

ولكن التحديث - بالعودة إلى المقارنة مع **ماكس ڤيبر** - ليس عربة جياد نستطيع النزول منها عند أقرب زاوية من الشارع إذا لم تناسبنا. وإذا أردنا فعليًا إحياء الخليّة العائلية الصغيرة كما كنا نعرفها في الخمسينات، يجب إرجاع عقارب ساعة التحديث إلى الوراء، بمعنى طرد النساء بصراحة من سوق العمل، وحرمانهنّ من أي منفذ للحركية، من السوق من وسائل الإعلام، ومن تقنيات وسائل الإعلام الجديدة، وحتى بمنعها عنهنّ، لكن ليس بطريقة ماكرة وإنما بتأسيس تعويض للأمهات على سبيل المثال. بإختصار ما يتوجب عمله، هو بتر مبادىء الحداثة التي لا يمكن الإستغناء عنها، ليخصّص بها - توافقًا مع قانون الطبيعة - جنس واحد وترفض - تماشيًا أيضًا مع قانون الطبيعة - للجنس الآخر، ولمرّة واحدة ونهائية.

المساواة بين الرجال والنساء

تعمل النساء، من خلال حركة معاكسة، على المطالبة بالمساواة في **مختلف ميادين الحياة الاجتماعية**. يجب المطالبة وفرض الشرعية العالمية لمبادىء الحداثة مقابل نموذج التوزيع الأبوي - في العمل المنزلي، في البرلمان وفي الحكومات، في

المصانع وفي إدارة المؤسّسات إلخ. في مناقشات الحركة النسوية، تترافق هذه المطالبة بالمساواة في أغلب الأحيان مع إرادة **التغيير** «للعالم الذكوري للعمل». يُكافح للحصول على الأمن الإقتصادي، والأهمّية، وعلى حقّ المشاركة في القرار، والبحث أيضًا على إدخال أشكال في العلاقات في الحياة الاجتماعية، والتوجيهات والقيم «الأنثوية». أما لجهة معرفة ما نسمية «مساواة»، فهذا يبقى موضوعًا قابلًا للتأويل. نحن نخضع هنا للنقاش نتيجةً غالبًا ما تكون مجهولة من بعض التأويلات. إذا كنا نفهم «بالمساواة» تأسيس مجتمع عمل للسوق المفتوح للجميع، إذًا بإيجاد الشروط لهذه المساواة، نوجِدُ ضمنًا مجتمعًا **فائق الحركية من غير المتزوجين.**

والوجه المركزي للحداثة **المحقّقة** هو المرأة بمفردها أو الرجل بمفرده، هذا إذا دفعنا بالمنطق إلى نهايته (L. Gravenhorst). فمقتضيات سوق العمل تغض النظر عن مقتضيات العائلة، الشريكين، الوالدية، والحياة الغرامية، إلخ. تطلُّب الحركية في سوق العمل، لمصلحة السوق، في هذا الخصوص، يعني تحريض الإنحلال للعائلة إذا لم تؤخذ الرواسب الخاصّة في الإعتبار. بقي هذا التناقض، بين سوق العمل والعائلة (أو حياة الشريكين بالإجمال) في الظل ما دام بالنسبة إلى النساء، قد تلخّصت حياة الشريكين بالتخصيصات العائلية، والتدعيم للحياة المهنية وللحركية. ستنفجر اليوم في وضح النهار بالقدر الذي يكون فيه تقسيم النشاط المهني والعمل المنزلي متعلقًا بقرار

الشريكين. وإذا قمنا بتأويل المساواة المطالَبِ بها بهذا المعنى والمتماشية مع منطق السوق ندعِّم بذلك أثر لولبية التفرّد على العلاقات بين الرجال والنساء. ولا يتعلّق الأمر بمجرّد هذيان بسيط، فالإشعاع الشرس لعدد المنازل للشخص الواحد، للآباء والأمهات الذين يربّون أطفالهم بمفردهم أو بمفردهن، لهو دليل كافٍ. ولكن يمكن أن نعي أيضًا ذلك إذا لاحظنا نمط الوجود المطلوب من الناس في هذا السياق.

في الحياة التي يجب في النهاية عيشها دائمًا بوحدة - وبالرغم من العدد ومن التنوّع في الإتّجاهات الاجتماعية -، نحن بحاجة لسدّ في وجه الأخطار المتعلّقة خصوصًا بهذا النمط من الوجود. يجب العمل وصيانة شبكات الإتّصال لمختلف المناسبات. وهذا يتطلّب منا أن نكون مهيئين من جانبنا للمشاركة وتحمّل المسؤولية مع الآخرين. ويبقى أنه من المستحيل أن نتخلّى عن تعزيز شبكات الصداقة، وهذا أيضًا جانب من الجوانب الجيدة للوجود بالنسبة للعازب. حتى العلاقات العابرة لها جمالها الخاصّ. ولكن كلّ هذا يفترض وجود موقع مهني يفضل أن يكون مريحًا - الذي يضمن في الوقت نفسه مصدر الدخل، وفرصة لتأكيد الذات ولتجربة إجتماعية - فيما يختصّ بالنتيجة أن كانت تحفّظًا أو تأكيدًا. وهذا «الفضاء المتناغم للحياة الشخصية» المرتبة والمتوازنة من خلال «الأنا» المحوري فيها، لجهة قابليتها للعطب، وقدراتها الكامنة وقوّتها وكذلك ضعفها.

بيد أنّه بمقدار ما يعمل بهذا الشكل من الوجود المتفرّد،

يتشكّل الخطر في تأسيس حاجز يصعب تجاوزه لإقامة علاقة (شريكين، عائلة) مع أنها تكون مرغوبة في أكثر الأحيان. في وجود العازب تزداد الرغبة للآخر مع استحالة إدخاله، في الوقت نفسه، في دائرة الوجود التي هي من الآن وصاعدًا حياة «شخصية» بالمعنى الخاص لهذا التعبير حيث انطوت الحياة على عدم وجود الآخر. لم يعد (لها) أو له مكان من الآن فصاعدًا. يُستشف هذا الرفض للوحدة في كل مكان: تعدّد العلاقات، الحقوق المتّصلة بها، عادات السكن، إدارة برنامج العمل، استراتيجية الإنكفاء للوصول إلى ذروة الألم الذي يحفر وراء المظاهر الخدّاعة. والحالة هذه، تضع هذه العلاقة، المأمولة كثيرًا، في خطر، هذا التوازن الدقيق والمكتسب بصعوبة. ويصبح بناء الحياة المستقلّة داخليًا، القضبان لسجن الوحدة. وحلقة التفرّد مغلقة. من الأفضل حماية الحياة «الشخصية»، تدعيم الجدران التي هي في أساس الجروحات للعازب ليس حالة هامشية على طريق الحداثة. بل هو النموذج لمجتمع سوق العمل في **شكله الذي أفضى إليه**. يتجلّى رفض الروابط الاجتماعية، في منطق السوق، وينتهي أيضًا بتفتيت شروط الحياة باستمراريتها المزدوجة. وتتشكّل إذًا حالة إجتماعية متناقضة، وتختفي الحياة الاجتماعية المهيأة كثيرًا، والتي كان يمكنها التعبير عنها. هذه الملاحظة كالتي عرضتها هنا لها بدايةً خاصية «نمطية المثال» إجمالًا. ولكن كما تشير الأرقام (انظر أعلاه)، لا تتوقّف في الواقع عن الإنتشار. بل ثمّة ما هو أكثر أيضًا: **هي تشكّل بوجه الإحتمال النتيجة غير القابلة للتبصّر**

وغير الإرادية لإقتضاء المساواة بين الجنسين في السيرورة المؤسّساتية التي هي خاصتنا. هؤلاء - كما هي حالة قسم من الحركة النسوية - الذين يمدّدون الشروط التي ظهرت الحداثة من خلالها ويطالبون ويحصلون على مساواة بين الرجل والمرأة تتلاءم مع منطق السوق، يجب عليهم أن يعوا وبإحتمال كلّي، بأن ما ينتظرهم في آخر الطريق ليس التناغم في المساواة في الحقوق، ولكن العزلة في الطريق والمواقع المتباعدة أو المتناقضة التي تبرز الآن في أماكن كثيرة اليوم تحت سقف الحياة المشتركة.

الجانب الآخر لتوزيع الأدوار

القراءتان المغاليتان اللتان أثرناهما تتنكّران بالمثل للواقع الذي هو مركزي هنا. لن تُحلّ التناقضات بين العائلة وسوق العمل **لا** بالتركيز على النموذج العائلي، **ولا** بتعميم نظام سوق العمل. ما يهمل هو أن عدم المساواة بين الرجال والنساء ليست ظاهرة سطحية، يمكن **تعديلها لاحقًا داخل** تركيبات وأشكال العائلة والدائرة المهنية. عدم المساواة هذه خاصّة عصرنا، وهي مطبوعة في تركيبة المجتمع الصناعي نفسه، في صلاته بين الإنتاج وإعادة الإنتاج، بين العائلة والعمل المهني. هي التعبير عن التناقضات التي تواجه الحداثة ومضاد - الحداثة في **داخل** المجتمع الصناعي. ولا يمكن للمساواة بين الرجال والنساء أن تتحقّق في البنيات المؤسّساتية القائمة بالضبط على عدم المساواة. ومن غير الممكن إذًا إلّا بإعادة التفكير والتعديل للبناء المؤسّساتي

للمجتمع الصناعي المتطوّر، وبوضعنا الشروط الضرورية، في مكانها، في حياة العائلة وحياة الشريكين، والتي ستمكننا بالتدريج من الوصول إلى مساواة من نوع جديد، وستكون فاعلة أبعد من التنوزيع التقليدي للأدوار الذكورية والأنثوية. يجب التصدّي لهذا التعاقب الخاطيء ما بين «إعادة الحياة الأسروية» و«السوق الشامل» عبر طريق ثالث: **نوقف ونراقب العلاقات المنصاعة لمنطق السوق**، مع إبتداع الشروط لإمكانية أشكال متنوّعة من الوجود الإجتماعي. المقطع الذي يلي ما هو إلّا توسيع واقعي لهذا المبدأ.

لفهمه، يكفي قلب التأويل النظري الملخّص هنا: يوصل التفرّد في العائلة إلى الفصل بين الإنتاج وإعادة الإنتاج **داخل** العائلة. يوجد هنا إذًا خطوة تاريخية إضافية. في نفس الوهلة، وفي الحالة الحاضرة للأشياء، لا يمكننا الوصول إلى أقصى التناقضات الناتجة عنها **إلّا بإبتداع الشروط لإمكانية الجمع من جديد بين العمل والوجود**، في كل ميادين منطق السوق الذي يُنتج «وجودًا متعددًا» ومتباعدًا.

نبدأ **بالحركية** الموجبة في سوق العمل. سيكون من الممكن، منذ البداية، إيقاف آثار التفرّد للحركية. لقد انطلقنا إلى الآن من مبدأ أنّ الحركية هي بالضرورة حركية **فردية**. حيث العائلة، ومعها المرأة، عليها أنّ تتبع. الشريكان يوجدان في وضعية أمام التعاقب التالي، والذي يبدو بصورة مشكل شخصي: إمّا أن تصرف المرأة عن العمل (مع كل النتائج المترتبّة على ذلك

على المدى البعيد)، وإمّا أن تقوم العائلة «بالتباعد الكبير» (وهو أوّل مرحلة على طريق الطلاق). سيتوجب، في مواجهة هذه الصعوبات، تجريب ومأسسة أشكال من الحركية في سوق العمل **تختصّ بالشريكين في كلّيتها**. وبمقتضى المبدأ: إذا رغبنا بتوظيف أحدهما، يجب إذًا تقديم عمل لشريكه. وسيكون على مكتب التوظيف إنشاء خدمة الإرشاد والمساعدة في العمل **مخصّصة للعائلات**. سيتوجب على المؤسّسات (ومن ضمنها الدولة) ألا تكتفي بالتمسّك بالقيم العائلية، بل عليها أن تساعد في تدعيمها بتأسيس نماذج من الوظائف للشريكين (مع المناصفة مع ما أمكن في مختلف المؤسّسات). كما سيتوجب، في المقابل، تقييم فيما إذا كان من الممكن إلغاء الإجبار في الحركية في بعض القطاعات (في سوق العمل الجزئي في المجال الجامعي، مثلًا). سيتوجب أيضًا، ومن ضمن المنطق نفسه، إعادة الاعتراف إجتماعيًا وقضائيًا، بالحقّ **بعدم الحركية** لأسباب عائلية أو أسباب زوجية. ولتحديد فيما إذا كان تغيير مكان العمل «مقبولًا» أو لا، سيتوجب الأخذ بالحسبان الأخطار الممكنة والمترتّبة على العائلة. وبسبب مراعاة الإستقراء لبطالة الجموع التي تجاوزت المليونين، يبدو هذا الإقتضاء للحركية الصلبة العود، غير واقعي أكثر أيضًا مما لم يكن عليه سابقًا. كما يمكننا الحصول على تأثيرات مماثلة باللجوء إلى حلول أخرى، **بتليين الرابط بين المعيشة الماديّة والإنخراط في سوق العمل**. سواء أكان بإبتداع مساعدات إجتماعية، وعلى الأخصّ حدّ أدنى من المدخول لكلّ المواطنين، أم بفصل مشاكل

التقاعد والضمان الإجتماعي عن العمل المهني، إلخ. هذا التليين لمنطق سوق العمل له تقليد (خدمات إجتماعية دولية، تخفيض لساعات العمل، إلخ). بمراعاة التطوّر المعاكس المتجلّي ببطالة الجموع - تدفق النساء إلى سوق العمل والمتلازم مع إنخفاض لحجم العمل من جرّاء إزدياد الإنتاجية (راجع الفصل الرابع) - والذي هو على كل حال، موضع عناية واهتمام في التطوّر الإجتماعي.

بيد أن، الدينامية التي يخلقها سوق العمل والتي تتناسب أكثر مع حياة العائلة، لا تشكّل إلّا جوابًا جزئيًا على هذه المشاكل. يجب إذًا تقديم فرص جديدة للتواجد الإجتماعي حيث الخليّة الاجتماعية الصغيرة والواهنة في علاقاتها الاجتماعية تمثّل تعزيزًا للعمل لا يصدق. يسهل حلّ الكثير من المشاكل، إذا ما عولجت بشكل جماعي، بطريقة كلّية، أكثر من مواجهتها بانفراد، وحيث تصبح تقريبًا غير قابلة للحلّ. يبقى أفضل مثال في هذا المجال هو الأعمال والصعوبات الوالدية. مع ذلك، يقصي **موقع السكن** في أغلب الأحيان، إمكانية وجود طرق حياة ومساعدة مخصّصة لكثير من العائلات في نفس الوقت. الحركية المهنية وإزدياد وجود العُزب (غير المتزوّجين) تجسّم في شكل المسكن. لقد قلَّ حجم المساكن، التي أُعدت مسبقًا لتتلاءم مع الحركية العائلية الفردية. كما استبعد بناء المساكن، والبيوت، وإحياء السكن، إقامة عدّة عائلات سويًا من المسكن وتبنّي حركية مشتركة. والحال أن هذا ليس إلّا مثلًا واحدًا ضمن أمثلة أخرى.

ليست الهندسة المعمارية وتنظيم المدن، فقط، من عمل على دمج التفرّد وإقصاء الحياة الاجتماعية. ولا يوجد مع ذلك شبه حدود لإمكانيات التطوّر المحسوس. فتربية الأطفال تصبح أكثر سهولة باللجوء إلى شبكات الجيرة، والشيء نفسه بإبتداعنا لتخصّصات جديدة - «الأمهات المياومات» - أو نظام مدرسي لا يجعل، من مساعدة أهل التلاميذ، عنصرًا من «السيرة الذاتية المخبأة».

يمكننا، بشكل جيّد جدًا إضافة عدد من العناصر الداعمة لهذه الإمكانيات في تحقيق وتمويل هذا «السراب». ولكن ليس هذا هو موضوعنا. حيث يتعلّق الأمر خصوصًا بتبيان دليل نظري متزامنٍ مع التخلّي عن التعاقب الخاطئ بين التحفّظ العائلي والتكيّف مع ضغوطات السوق. وهذا يعني، بأنّه يجب أن نرى جيدًا بأنّ هذه التغييرات المؤسّساتية لا تعمل أبدًا إلّا على تقديم وتأمين **الإحتمالات**. وسيتوجب على الرجال والنساء إختراع وتجريب أشكال من الحياة المشتركة، بأنفسهم، متفلتة من التوزيع التقليدي للأدوار. ولكن تحتل، «ملاجىء» الحياة الخاصّة والحميمية إذًا، والمحقّرة كثيرًا، مكانًا مركزيًا. وسيكون من الخطأ التصديق بأن الحركة الاجتماعية في السبعينيات قد اختفت ماديًّا ومعنويًّا بتأثير «الإسقاطات الذاتية». وأبعد ممّا يرنو إليه النظر، نجدد كثيرًا اليوم في حياتنا اليومية لجهة العلاقات والروابط داخل وخارج الحياة المشتركة والعائلة، كردة فعل على عبء أشكال الوجود التي أصبحت غير قادرة على مواجهة المستقبل. نرى، إجمالًا، ظهور تغييرات يجب الحذر من أخذها

على أنّها ظاهرات خاصّة. كل ما يتكدّس هنا، فيما يتعلّق بالسلوكات الحسّاسة لروابط الحياة من كلّ نوع، وفيما يتعلّق بتجارب التجديد الناضجة بفعل الصعوبات في العلاقات بين الجنسين، التضامن المجرَّب حديثًا بسبب الحصر المشترك والمعترف به، يمكن أن يغير أيضًا المجتمع جذريًا أكثر من الستراتيجيات «لتحويل النظام» التي بقيت عالقة في عجرفة نظريّاتها (راجع G. Musch ١٩٧٦ ص٣١)(*). أمّا النكوص في

(*) Rainer Maria Rilke، الذي كان يأمل من خلال معرفته السابقة لأشياء كثيرة عن الشطط الذي يعمّم اليوم، على منعطف القرن (١٩٠٤): «بأن الفتاة الشابة والمرأة في تطوّرهنّ الحالي، الخصوصي، لن يكنّ، إلّا مؤقتًا، مقلّدات للسلوك ولشذوذات السلوك الذكوري، ولتكرار المهن الذكورية. سيتّضح، بعد عدم اليقين من هذا النمط من الإنتقال، بأن النساء لم يمررن بهذا الفيض والتحوّل لهذا التنكّر بلباس الجنس الآخر، إلّا ليظهرن طبيعتهنّ الأكثر خصوصية، من التأثيرات المشوّهة من الجنس الآخر... هذه المكابدة لإنسانية للمرأة في العذابات والإذلال، ستنكشف عندما ستتخلّص المرأة من الأعراف حول الأنوثة البسيطة في التحوّلات لمظهرها الخارجي، والرجال الذين لم يحسّوا بعد بقدوم هذا اليوم، سيكونون متفاجئين ومصدومين. في يوم (كنا قد بدأنا نراه يعبّر عن نفسه من خلال إشارات لا لبس فيها لهذا التطوّر، خصوصًا في البلاد الشمالية) في يوم، ستكون البنت الشابة هناك، وأيضًا المرأة، وحيث الاسم لم يعد يعني فقط ببساطة النقيض لما هو ذكوري، بل شيئًا مختلفًا تمامًا، شيء لا يسمّى تكملة ولا حدود، ولكن ببساطة الحياة والوجود - الإنسانية الأنثوية. سيغيّر هذا التقدّم تجربة الحبّ، التي هي اليوم ليست إلّا شططًا (وهذا ما سيحصل بداية ضدّ رغبة الرجال العاجزين عن الإمساك بالوضع) وسيغيّرها رأسًا على عقب ويجعل منها علاقة كائن إنساني بكائن إنساني، علاقة رجل بامراة. هذا الحبّ الأكثر إنسانية والذي سيتمّ ببساطة بإقامة روابط وتفكيك روابط، وسيتحقّق بالكثير من المهارة وللطاقة غير=

التقدّم فهو يتعلّق بأمور كثيرة، ولكن أيضًا بعبء السيرورة المؤسّساتية التي تعطله. قسم كبير من الملامة المتبادلة بين الرجال والنساء، غير مسؤولين هم عنها شخصيًا. ربما يصبح هذا الرأي طريقًا، يستطيع أن يكسب، وسيكون هذا كثيرًا، الطاقات السياسية الضرورية للتغيير.

=المتناهية) وسيشبه ذلك الحبّ الذي لا يمكننا إلتقاطه إلّا بتعب كبير وبثمن لجهود كبيرة، الحبّ الذي يشدّد على كون وحدتان تحتميان ببعضهما البعض، تتجانبان وتتبادلان الترحيب» (Rainer Maria Rilke, Briefe, Frankfurt/ Main ١٩٨٠، ص ٧٩ تابع).

الفصل الخامس

فردنة، مأسسة وتقنين لطرق الحياة وللنماذج البيوغرافية

«الفردنة» مفهوم مشبع بالمعاني، ومادّة لسوء الفهم، تقريبًا لا - مفهوم يعود مع ذلك لأمر مهمّ. لقد حاولنا لغاية الآن أن نقترب منه من الجهة حيث تكمن أهمّيته، من جهة الحقيقة. لهذا أهملنا، بقدر المستطاع، ضبابية المفهوم. سنحاول من الآن فصاعدًا وضمن إطار المحاجة وعلى مرحلتين، أن نضيف إلى هذا الإلتماس بعض الوضوح المفهومي والنظري. سنلخّص بدايةً **نموذجًا للفردنة** عامًا، تحليليًّا وغير تاريخي؛ لذلك سنهتم بالجدل الكلاسيكي لكل من: **كارل ماركس، دركهايم وسيمل** مرورًا **بماكس ڤيبر**. وسنحصر ربما هكذا بعض التفسيرات المعكوسة أو الخاطئة الرئيسة. وسنكمل ونحدّد في مرحلة ثانية هذا النموذج بتطبيقه على سيرورة ما بعد الحرب في الجمهورية الفيدرالية. وسنعطي في إطار هذا المسعى مكانًا مركزيًا لنظرية الفردنة: لم يعد من الممكن إعتماد ما يخطّط منذ العقدين الآخيرين في الجمهورية الفيدرالية، ومن الممكن أن يكون أيضًا في دول غربية صناعية أخرى على أنّه تطوّر في وعي وموقف الناس، كما أنّه من

غير الممكن تعليل ذلك بالفئات المعمول بها إلى حينه. يجب أن نرى في هذه الظاهرة بداية ضرب جديد من التجمعن، نوع من «الطفرة الشكلية» أو الطفرة الفئوية في العلاقات ما بين الفرد والمجتمع(*).

١- الأبعاد التحليلية للفردنة

ليست الفردنة ظاهرة خاصّة بالقرن العشرين. لأنه يوجد أيضًا طرق للحياة وظروف للوجود «مفرَّدة» في عصر النهضة (Burckhardt)، في ثقافة البلاط في القرون الوسطى (Élias)، التقشّف في الوسط المدني للبروتستنية (Max Weber)، في تحرّر الفلاحين خارج عبودية «الطبقات» (Marx)، وفي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في تليين الروابط المتوارثة. بين الأجيال في العائلة (Imhof)، كذلك في سيرورات الحركية كالهجرة الريفية والنموّ الصاعق للمدن (Lederer, Kocka)، إلخ. يعني تعبير الفردنة في هذا المعنى العام جدًا، بعض المظاهر الذاتية والبيوغرافية لسيرورة الحضارة (بالمعنى الذي فهمه (N. Élias) على الأخص في المرحلة الأخيرة للتصنيع والتحديث (بالمضمون المقصود من: E. Beck-Gerusheim، وبالمنهج الذي قصده K. M. Bolte): التحديث لا يوصل فقط إلى تشكيل سلطة دولتية مركزية، إلى حصر رأس المال دائمًا، إلى توزيع

(*) هذا ما عناه أيضًا M. Kohli وG. Robert (١٩٨٤) حين تحدّثا عن الفردنة بوصفها الشكل (التاريخي) الجديد للتجمعن».

متقدّم للعمل، ولا ينتج فقط علاقات في السوق، حركية، وإستهلاك جماهيري، إلخ، ولكن أيضًا - وهنا نصل إلى النموذج العام - مثلث «فردنة»: **إقتلاع** الأشكال الاجتماعية والروابط الاجتماعية - التاريخية - يفيد ما هو آت من نسب الهيمنة والتوزيع التقليدي - («بُعد التحرّر»)، **ضياع اليقين التقليدي في** مجال المعرفة العملية، الإيمان والمعايير الموجّهة («بعد زوال الأوهام») و- وهنا انقلب معنى المفهوم بلا تحفّظ - **شكل جديد للرابط الإجتماعي** («بعد الرقابة أو إعادة الإندماج»).

هذه الأوقات الثلاثة - إنفصال (أو تحرّر)، ضياع الاستقرار، إعادة الإندماج - تشكّل سلفًا منبع سوء الفهم غير المتناهي. كما تشكّل **نموذجًا عامًا غير تاريخي للفردنة**. يبدو لي أحيانًا جوهريًا تمييز هذا النموذج بإعطائه بعدًا ثانيًا: يتعلّق بالشروط (الموضوعية) للحياة والوعي (الذاتي) (هويّة، تشكل الشخصية). فنحصل إذًا على الجدول التالي:

الفردنة		
	شروط الحياة الموضوعية	**وعي/هوية ذاتية**
تحرّر		
فقدان الإستقرار		
طريقة الرقابة		

أحد التفاسير الكبيرة المعكوسة لكلمة «فردنة» تحرص على جمعها في الخانة اليمنى العلوية من الجدول: بالنسبة إلى كثيرين،

فردنة = تفردية + تكوين الشخصية + تميّز = تحرّر. ربما يبدو ذلك صائبًا. وربما لا. **إلى الآن لم نقل شيئًا مهمًا، حتى إننا لم نقل شيئًا البتة فيما يتعلّق بمجمل عمود جهة اليمين.** ولنفعل ذلك، سيتوجب تأليف كتاب كامل. الملاحظات إجمالًا محدودة في العمود الموضوعي لجهة الشمال. مما يعني بأننا فهمنا الفردنة كطبقة تاريخية - إجتماعية، **إجتماعية - تاريخية**، كطبقة تندمج في البحث عن شروط الحياة ومدارات الوجود، وبأنّها قادرة كليًا على إقامة الفارق بين ما يحصل للإنسان والطريقة التي يعي ويستجيب بها على ذلك(*). أمام هذه الإستفهامات الموجّهة خصوصًا صوب الوعي، الهويّة، الجمعنة والتحرّر، يصبح السؤال المركزي الذي يشغلنا في هذا الفصل هو التالي: **كيف نفهم الفردنة بما هي تحوّل في طرق العيش، في نماذج الوجود؟** أي شكل حياة، أي نمط وجود يفرض نفسه في سيرورة سوق العمل؟.

٢- خصوصيات إنطلاق الفردنة في الجمهورية الفيدرالية

كيف ينفَّذ هذا النموذج العام من خلال تطبيقه على تطور ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وبتعابير أخرى: ما هي

(*) يشكل عمود اليمين إجمالًا الموضوع المركزي لنقد الحضارة - «نهاية الفرد» -، لا سيما عند Adorno/Landmann. من جهة أخرى، الأسئلة المتناظرة هي موضوع نظرية الجمعنة والبحث عن الجمعنة (كما يلخّصها Geulen). وبالنسبة إليّ، الأفكار الأخيرة لـ N. Luhmann حول الخلق الذاتي للوعي تنبثق أيضًا من الميدان نفسه. راجع أيضًا وبشكل ملخص (G. Nunner – Winkler ١٩٨٥).

الأشكال وطرق المعيشة القائمة التي يتحرّر منها الناس؟ ما هي الشروط والوسائط التي تدعم هذا التحرّر؟ وإلى أية أشكال من الرقابة والجمعنة تؤدي؟

جوهريًا، لقد تطرّقنا حتى الآن إلى عنصرين مركزيين لهذا التحرّر. ونرى آخرين جديدين يرتسمان في المستقبل (وهما سيكونان موضع تساؤل في الفصل القادم). لقد إهتمينا بدايةً **بإختفاء الطبقات الاجتماعية المشار إليها في «مجتمع الطبقات»**. ويعود هذا التطوّر إلى بداية هذا العصر، ولكنه اغتنى بخصائص جديدة في الجمهورية الفيدرالية. يتعلّق **هذا التحرّر** بروابط الطبقات الاجتماعية والثقافة **من وسط حقل إعادة الإنتاج**. أحيانًا، يترافق هذا التحرّر أيضًا مع تغييرات في حقل الإنتاج - تحسّن عام على مستوى التأهيل والمداخيل المتوافرة، وتقدّم في الصلاحيات القضائية للعمل، والتغييرات في البنية الاجتماعية، إلخ. وتبقى، في الوقت نفسه، علاقات اللامساواة الاجتماعية، ثابتة إجمالًا (راجع Bolte/Hradil ١٩٨٤؛ Schäfers ١٩٨٥). يمكن البرهنة عن هذه الظاهرة بوصف التحوّل في البنى العائلية، موقع السكن المساحة لتوزيعات السكان، علاقات الجوار، حاصل أوقات الفراغ، وفي الإنتماء للنوادي، إلخ. (Herkommer ١٩٨٣). ينعكس هذا «الإنحلال للوسط البروليتاري» - إذا ما أسقطناه على مجمل البنية الاجتماعية - في صعوبات التأويل المستمرّة التي يصادفها البحث الإجتماعي حيث يسعى لإعطاء محتوى تجريبي لنماذج تأويل الطبقات

والتنضيد الإجتماعي: حيث تشكّل الميول في التمييز والتعديد حاجزًا يمنع ذلك. فمن جهة، قادت هذه الميول **إلى تقاليدية (تمسّك بالتقاليد) - متخفّية منهجيًا - في تشييد الحدود بين الفئات الاجتماعية** (K.M. Bolte ١٩٥٨)، ومن الجهة الأخرى، **للإنطواء على أفكار مسبقة لا تاريخية تختصّ بتناقضات الطبقات**. أما النقطة الثانية المذكورة والمركَّز عليها فهي التحوّل في **وضع النساء**. لقد تحرّرت النساء من تبعيتهن إزاء شركائهن - حجر الزاوية المادي للوجود التقليدي لربّة المنزل. وفي طريق إستخلاص النتائج، مجمل البنية العائلية وجدت نفسها في مواجهة ضغط الفردنة. كما شهدنا ظهور **نمط العائلة المحددة بالمفاوضة ولأجل محدود** حيث الأفراد في داخلها مشغولي البال بتأهيلهم، بحياتهم المهنية، بمواقعهم في سوق العمل، هذا إذا لم يفضلوا دفعة واحدة أشكالًا من الوجود لا عائلية، لينتهوا إلى زواج مصلحة لأجل تبادل عاطفي منظّم وقابل لإعادة النظر في أي وقت(*).

إضافةً إلى ذلك، تتركّز الثقافات الاجتماعية بالنسبة إلى الطبقة وإلى بنية العلاقات العائلية، كذلك سيرورات التحرّر أيضًا

(*) لقد أضرَّ هذا التطوّر ليس فقط بالعلاقات بين الأهل، لكن أيضًا بوضع الأطفال وصغار السن، وهذا ما أشارت إليه نتائج بحث Fuchs عن الشبيبة Schell كذلك المساهمات النظرية الحديثة لكل من: W. Horstein، ١٩٨٥ L. Rosenmayr ١٩٨٥، M. Baethge ١٩٨٥.
كذلك راجع (Bilden/Diezinger ١٩٨٢) بالنسبة للمشاكل الخاصّة بالفتيات الشابات والشابات العاملات.

على مجالين آخرين. فلم يعد منشأهم في دائرة إعادة الإنتاج، لكن في دائرة الإنتاج نفسها، ويتعلّق الأمر بتحرّرات نسبية للمهنة وللمؤسّسة. أفكر على الأخص **بالمرونة في وقت العمل، وباللامركزية لمواقع العمل** (حيث العمل الالكتروني في المنزل لا يشكّل سوى حالة مناقضة). وهكذا بدأنا نشهد ظهور **أشكال جديدة من التوظيف غير الكامل المرن والجمعي** (راجع الفصل السادس) والمولّدة لمشاكل مادية (إجتماعية - قانونية) مع تسليط الضوء على أشكال جديدة للحياة ولنماذج بيوغرافية (سيرية) جديدة.

هكذا ولاختصار المحاجة التي سبقت. نصل هنا للسؤال التالي: أيّة طريقة في إعادة **الإندماج والرقابة** توازي المواقع الفردية الجديدة؟ سنبدأ في عرض ثلاث فرضيات.

١) واحدة من خصوصيات سيرورة التفرّد في الجمهورية الفيدرالية تكمن **في نتائجها**: لم يعد يؤخذ بوحدة المرجع الإجتماعي في ميدان إعادة الإنتاج. ولصياغة الأمور على نحو مبسّط جدًا: لم تعد الطبقات الاجتماعية تنوب عن الطبقات الموروثة، والبيئة المستقرّة جدًا للعائلة لم تعد تنوب عن الطبقات الاجتماعية. **هو الفرد نفسه سواء أكان رجلًا أم إمرأة، الذي أصبح وحدة إعادة الإنتاج في الحقل الإجتماعي**. أو لنقل بشكل آخر: أصبح الأفراد داخل وخارج العائلة، هم الفاعلون بالنسبة إلى معيشتهم الخاصّة المتوسّطة بسوق العمل، فاعلون في التخطيط والتنظيم لسيرهم التي تدمج هذه المقتضيات.

٢) لقد تضاعف، بشكل متناقض، هذا التميز لمواقع الأفراد، بتقنين متقدّم جدًا. أو لنكن أكثر دقّة: **ما هو سبب في هذه الفردنة هو أيضًا سبب سيرورة التقنين**. وهذا صحيح ولكن بأحوال مختلفة، للسوق، للمال، للقانون، للحركية، للتأهيل، إلخ. المواقع الفردية **تابعة بشكل أساسي لسوق (العمل)**. وتشكّل نوعًا ما إصلاحًا للتبعية بالنسبة إلى السوق، حتى في أدقّ تفاصيل الوجود (المادي)؛ وهي الناتج المتأخّر في مرحلة الدولة الراعية. تظهر هذه المواقع الفردية في مجتمع السوق ومجتمع سوق العمل الناجز، ولم نعد نعرف أو نؤمّن معيشتنا بالطريقة التقليدية. وكان Georg Simmel قد برهن حسّيًا كيف **أن المال قد فرّد وقنّن كل شيء في نفس الوقت**. ولا يصح هذا إلّا في الإستهلاك الجماهيري أو «التحرّرات المرتبطة بسوق العمل»، ولكن أيضًا في تلاشي وإعادة تشكيل روابط من خلال التأهيل، والتقونن والتعلمن، إلخ.

٣) لا يكفي تلازم سيرورات الفردنة، المأسسة والتقنين لفهم المواقع الفردية الجديدة. لأنها اتّخذت **شكلًا جديدًا كلّيًا**. فقد تخطّت الحدود بين الميادين المميزة للخاصّ والحقول المختلفة للحياة العامّة. فلم يعد يوجد مواقع خاصّة كلّيًا، لأن الأمر يتعلّق دائمًا بمواقع مؤسّساتية أيضًا. كما لها الوجه المزدوج والمتناقض للمواقع الفردية التابعة للمؤسّسات. لقد تركت المؤسّسات أهمّية الحياة الثانية (الآخرة) لتستقرّ في الحياة الدنيا للوجود الفردي. هذا الشكل الجديد للمواقع الفردية الذي تخطّى الحدود

المؤسّساتية هو على وجه الدقّة الناتج لتبعية المواقع الفردية إزاء المؤسّسات (وبالمعنى الأوسع للتعبير): يصبح الأفراد المحرّرين تابعين للسوق، وإستنتاجًا، تابعين للتأهيل، تابعين للإستهلاك، تابعين لتنظيم ونظم حماية القوانين الاجتماعية، لتنظيم المرور، للعروض الإستهلاكية، لإمكانيات وطرق الإستشارات والعلاجات الطبّية، النفسية والتربوية. عناصر كثيرة توضح هذا البنيان الخصوصي التابع للمؤسّسات والذي يراقب المواقع الفردية. وتأخذ الفردنة شكل الجمعنة التابعة للسوق، للقانون، للتأهيل، إلخ... **بالإندفاعة القصوى**.

٣- مأسسة النماذج البيوغرافية

لم تُلغَ فعليًا اختلافات الطبقات والظروف العائلية أثناء سيرورات الفردنة، ولكن، مقارنةً بهذا «المركز» الجديد لمدارات الوجود، أصبحت تميل لتكون أقلّ تأثيرًا. ونشهد في الوقت نفسه، ظهور تبعيات جديدة تشير للتناقضات المباشرة لسيرورة الفردنة. في الحداثة المتقدّمة تحدث الفردنة في نطاق سيرورة الجمعنة التي تجعل حركات الإستقلالية الفردية مستحيلة أكثر فأكثر: من المؤكّد أن الفرد متحرّر من الروابط التقليدية، ولكنه في المقابل يجب أن ينصاع لضغوط سوق العمل ولعالم الإستهلاك، للتقنين والرقابات التي تنطوي عليها. وتختفي الأشكال الاجتماعية والروابط التقليدية (طبقة اجتماعية، خليّة عائلية محدودة) ولكن سلطات ومؤسّسات ثانوية تأتي لتحلّ محلّها. إنها

تطبع وجود كل فرد، ولا تسمح له بتأكيد ذاته كفرد، وتجعله ألعوبة الظروف، الطرق، المصادفة والأسواق.

هكذا يصبح بحقّ الوجود الخاصّ المفرَّد أكثر فأكثر تابعًا بوضوح وعلنًا للظروف والشروط التي تتملّص كلّيًا من تدخله. في المقابل، نرى ولادة مواقع من المآزم، المخاطر والمشاكل التي، وبسبب منشئها وتمثلاتها، تستبعد كل عمل فردي. تغطي هذه المواقع تقريبًا كل ما هو موضوع جدل وخلافات إجتماعية وسياسية: «حلقات الشبكة الاجتماعية» في المفاوضات بشأن الرواتب وشروط العمل مرورًا برفض التدخل البيروقراطي، خلق عروض التأهيل، تنظيم مشاكل المرور، حماية البيئة، إلخ. تتدخل إذًا تحديدًا في السياق الإجتماعي الذي يُقصي أكثر من أي وقت كل وجود فردي مستقلّ.

إيقاعات الحياة المدموغة بالإنتماء لثقافة طبقة أو لعائلة مموهين أو مستبدلين بنماذج مؤسساتية للوجود: مدخل أو مخرج لنظام التأهيل، مدخل أو مخرج للحياة المهنية، قرارات إجتماعية - سياسية لسن التقاعد، وعلى امتداد الوجود (طفولة، مراهقة، سنّ الرشد، تقاعد وشيخوخة) وفي كل لحظة من الحياة اليومية (تنظيم للوجود العائلي، للتأهيل وللحياة المهنية). تبدو ظاهرة التمويه هذه واضحة بصورة خاصّة في حالة «السيرة النسائية النموذج». ففي حين يستمرّ الرجال في كونهم محميّين بشكل واسع من الحوادث العائلية، تعيش النساء حياة مزدوجة متناقضة ومدموغة بثقل العائلة والمؤسّسات. بالنسبة إليهنّ الإيقاع العائلي

هو دائمًا مُحدِدْ! والحال انه في أغلب الحالات، يضاف إيقاع التأهيل والحياة المهنية إلى ذلك، مما يسبّب دون توقّف مواقع للمآزم، ويولّد مقتضيات متعارضة.

في كل أبعاد الوجود، الفردنة مرادفة للتبعية في مواجهة السوق. أما الأشكال الجديدة للوجود فهي الفرد المعزول، **سوق الجماهير** الجاهل لذاته، والإستهلاك الجماهيري - المساكن المبنية على عجل، التجهيزات المنزلية، أغراض الاستعمال اليومي، آراء، عادات، أحكام وأنماط للحياة تطلق من خلال وسائل الاعلام وتُعتمد لأجل ذلك. تترك سيرورات الفردنة الإنسان مقيّد اليدين والرجلين **للتوجيه عن بعد وللتقنين** اللذان لم يكونا قد دخلا بعد الميادين المصانة لشبه ثقافات الطبقات والعائلة.

يعني هذا التأثير للمؤسّسات على مجرى الوجود بأن ضبط نظام التأهيل (المتعلّق مثلًا بمدّة الدراسة)، والنظام المهني مثلًا لجهة مدّة وقت العمل على المستوى اليومي ومدّة المرحلة النشطة على مستوى الحياة) ونظام الضمان الإجتماعي كل ذلك على **إتّصال مباشر مع مراحل محدّدة من حياة الأفراد**: التنظيم والتدخّل المؤسّساتي هما (ضمنًا) تنظيم وتدخّل في الوجود الإنساني. وفي تغيير جدول مواعيد حضانات الأطفال، نعيق النساء، لا بل ونمنعهنّ من التوفيق بين واجباتهنّ كأمهات وواجباتهنّ المهنيّة (مما يعني أيضًا إزاحتهن من سوق العمل). مع تخفيض سن التقاعد، نزيد بمرسوم «السنّ الإجتماعي» لجيل بكامله (مع كل المشاكل وكل الفرص التي يمثّلها). نباشر في الوقت نفسه بوضع

توزيع جديد للعمل موضع التنفيذ يتعلّق خصوصًا بالأجيال الشابة. وتصبح المأسسة نتيجة طبيعية للفردنة، فإذًا تشكّل سياسي لمدارات ومواضع في الوجود. ويحصل هذا التأثير المحدِد للمؤسّسات غالبًا بشكل «غير ظاهر» ويؤول إجمالًا «كأثر كامن» مستقرأ من خلال قرارات تتعلّق بوضوح بنشاطات داخلية للبنى الاجتماعية (نظام التأهيل، سوق العمل، عالم مهني، إلخ). لتوضح هذه الظاهرة سنأخذ هنا مثلًا تصويريًا - التلفزيون.

يفردن التلفزيون وينمط في الوقت نفسه. من ناحية، يفصل الناس عن عوالمهم التقليدية (مواضيع الحوار، التجارب، طريقة العيش). ولكن يضع في الوقت نفسه كل العالم في نفس الموضع: يستهلك الناس برامج تلفزيونية منتجة في حقل مؤسّساتي سواءً أكانوا في **هونولولو**، في **موسكو** أو في **سنغافورة**. الفردنة - أو بالأحرى التحرّر خارج العالم التقليدي - تترافق مع تنسيق وتنميط طرق الوجود. حتى ضمن الإطار العائلي، كل واحد يبقى جالس ومعزول أما شاشته التلفزيونية ونشهد هناك تكوّن حضور جماهيري مفرَّد أو - لنصيغها بطريقة جذرية أكثر - القدر الجماعي المقنن لجمهور من المتوحّدين (راجع G. Anders، ١٩٨٠).

والحالة هذه، يعتبر هذا التطوّر **متعدّد الثقافات، متعدّد الدول**، في العالم كلّه، في كلّ الأوساط، نتواجد في المساء في ساحة القرية التلفزيونية لنتبادل المعلومات. ويصبح في هذا المعنى من المستحيل تحديد طرق وجود في تبعية مؤسّساتية

محصورة بحدود دولة - أُمّة. فهم ليسوا سوى عناصر بين أخرى في شبكة إعلامية عالمية مقنّنة، لنذهب أبعد من ذلك أيضًا: بمعنى ما، لم تعد الحدود المؤسّساتية الوطنية موجودة. وجعلت وسائل الإعلام التلفزيونية من وجودنا نوعًا من **الحياة المزدوجة في المجال الإجتماعي**. نحن هنا وفي الوقت نفسه في مكان آخر؛ نحن بمفردنا، ولكن مأخوذون بالحفلة الموسيقية نفسها للأوركسترا السمفوينة في **نيويورك**. نتناول الغذاء على إنفراد ونتشارك كمشاهدين بجزء من المشاهد الفظيعة للحرب الأهلية في لبنان. في حدود معيّنة، نستطيع القول بأن مواضع الوجود، «بتموّضعها المزدوج» صنعت بنية **فردية - مؤسّساتية فصامية**. يُقال هذا، حسب ما إذا كنا في الداخل أو في الخارج، لدينا أكثر أو أقلّ حظ للوعي بها. مستحيل من الداخل، ومعقول من الأعلى أو من الخارج. الحدود إذًا بين داخل وخارج تستمرّ وهي تتوارى.

تترافق هذه الظاهرة بالتساوي مع **فرص جديدة في الضبط والتأثير السياسي**. وبمعرفة العادات التلفزيونية لشريحة عريضة من الشعب (راسخة بحيث أن كل تغيير سينتج عنه نقص يُحسّ به كردّات فعل)، لذلك يمكن خلال وضع برامج التلفزيون تحديد أمر اليوم وموضوع الأسبوع بالنسبة إلى العائلات. القطاع الخاصّ كما يبدو خارجيًا: القطاع المحدّد جيدًا، والمحمي ضدّ كلّ ما يحيط به. **هو ليس - تحت شكل خاصّ ومتّجه صوب الداخل إلّا الوجه الخارجي للظروف والقرارات** المتّخذة في مكان آخر: في إدارة محطّات التلفزيون، في نسق التأهيل، في المؤسّسات، في سوق

العمل، في نظام المرور، إلخ. . - والتي إجمالًا لا تُعير إنتباهًا للنتائج المحتملة على الحياة الخاصّة. وعدم الإنتباه إلى ذلك، هو جهل إشارة أساسية لأشكال الوجود الإجتماعي في مرحلة الحداثة المتقدّمة: التنضيد والتداخل للقطاع الخاصّ المفرَّد، وميادين ومناطق الإنتاج والمحدّدة مؤسّساتيًا بشكل ظاهر كما في التأهيل، الإستهلاك، المرور، الإنتاج وسوق العمل، إلخ.

المواقع الفردية **معرّضة بصورة خاصّة للأزمات** بسبب كونها تابعة للمؤسّسات. ولا يتعلّق الأمر بتبعية عامّة، ولكن بتبعية مرتبطة ببعض الأولويات. سوق العمل هو من يمسّك بمفتاح العيش المادّي. لتكون مجليًا في سوق العمل عليك أن تكون مؤهّلًا. فبدون عمل، بدون تأهيل، نحن معرّضون إجتماعيًا للعدم المادّي. فسواء إذا كنا غير مجهّزين بالشهادات الضرورية أو كنا مجهّزين بالشهادات التي لا تتطابق مع أي عرض للعمل، الوضعية المحبطة هي نفسها. . وإذا كنا قد أبعدنا منذ البداية من نسق التأهيل المهني، سنجد أنفسنا في عوز شديد إجتماعيًا. ويصبح إذًا المدخل إلى التعلم والتأهيل المهني المحدَّد للإندماج في المجتمع أو للإستبعاد. ويصادف، في الوقت نفسه، يسر وعسر يتعلّق بالظروف الراهنة، في مظهرها المعقّد، أو الديموغرافية تدفع **بأجيال كاملة في الهامشية** الوجودية. بعبارة أخرى: بفعل الأحوال الإقتصادية أو حالة سوق العمل، تنتج المواقع الفردية التابعة لسوق العمل إجحافات أو إمتيازات خاصّة لجيل معيّن. . فنشهد ظهور «**مواقع خاصّة بشريحة عمرية**» وتعزى أحيانًا هذه

المواقع أيضًا لغياب البنى الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للمؤسّسات الدولية، والمدفوعة هكذا لتبني تدابير ضبط قانونية وإعادة توزيع إجتماعي لتجنّب أو تعويض الوضع الكارثي، المبرمج مؤسّساتيًا لأجيال أو شرائح عمرية بأكملها.

تفعل المؤسّسات فعلها في مجال الطبقات القائمة قانونيًا. **وتأخذ كنقطة إنطلاق الوجود (بالجمع) السوي المقابل في تناقص مع الواقع**. فأساس الوجود السوي علاقة سوية بالعمل. وهكذا يبنى نظام الضمان الإجتماعي حول فكرة المساهمة بالعمل المهني. وفي الوقت نفسه فإن عدد هؤلاء، الذين بالرغم من الإرادة الطيبة للكلّ لا يتوصّلون أو فقط من الصعب عليهم دخول عالم العمل، لا يتوقّف عن الإزدياد. يرتكز نظام الضمان الإجتماعي على معايير سواء حيث يصبح من الصعب أكثر فأكثر التقيّد بمراعاة الشباب في بطالة الجموع. أكثر من ذلك، فإن هذه المعايير تبتعد أكثر فأكثر عن تطوّر ظروف الحياة في العائلة وفي العلاقات بين الرجال والنساء. وكذلك فإن قسمة وتطوّر الأدوار في حرم العائلة تبعًا للمراحل وللقرارات المتّخذة أدّى إلى تراجع نموذج «**أب العائلة المُعيل**». فالرجل أحيانًا هو المؤمّن للحاجات المادّية للعائلة وأحيانًا أخرى هو الذي يعتني بالأطفال وبتربيتهم. واستبدلت العائلات «الكاملة» بعائلات «منقوصة»، مع المتغيّرات الأكثر تنوّعًا، فعدد الآباء الذي يربّون أطفالهم بمفردهم في توسّع، وحقّ الطلاق المؤسّس على الإستئثار الأمومي هو في أصل كل التمييزات.

لدينا إذًا من ناحية المجتمع الذي يتفلّت من محاور الوجود الخاصّة بالمجتمع الصناعي - طبقات إجتماعية، خليّة عائلية محدودة، توزيع الأدوار تبعًا للإنتماء الجنسي وللحياة المهنية - ومن ناحية أخرى، نسق من المؤسّسات الاجتماعية، الإدارية والسياسية التي تتحوّل كل يوم أكثر كحارس لعصر في طريقه إلى الزوال. للمؤسّسات تأثير تربوي معياري على الوجود (بالجمع) «المنحرف» بالنسبة إلى معايير السواء الموضوعة من قبل الإدارة. وتقوم بالدفاع قلبًا وقالبًا عن قناعات ماضية لم تعد مقبولة إلّا بالنسبة إلى الشريحة من السكان تتناقص شيئًا فشيئًا. **فالتعارضات ما بين «سواء» مؤسّساتي محدّد و«سواء» إجتماعي واقعي** تتبادل التهم، وبناء المجتمع الصناعي مهدّد بالضياع في المنطق القانوني - المعياري.

تُهيّئ تبعية الأفراد هذه بالنسبة إلى المؤسّسات المجتمع الصناعي أيضًا لكلّ المآزم، كلّ الإرتباطات وكلّ التحالفات الممكنة والمتخيّلة متخطّية الحدود التقليدية للطبقات. ينحي التعارض بين مختلف الأفرقاء في سوق العمل ليصبح ثانويًا، وتأخذ الأشكال المتنوّعة للمأزم والموجودة في الوسط الطابع الإجتماعي المكبوت في قلب الوجود الخاصّ: قد يكون التخطيط لطريق على مقربة في حديقتنا، أو تدهور الحالة المدرسية للأطفال أو إنشاء مركز لتخزين النفايات النووية في الأماكن القريبة والتي تسمح للأفراد بالوعي بأنهم جزء من «مصير جماعي».

بيد أنّ ما هو محدِد، هو **الطريقة التي**، في المجتمع المفرَّد،

يدخل بها المصير الجماعي المدموغ بالمؤسّسات، الوجود للناس، الطريق التي يُدرك وتتم مقاربته بها. ونستطيع صياغة ذلك بطريقة مجازية: المرآة المقعرة للوعي بالطبقة تنكسر دون أن تتفكّك، وكلّ شظية من الزجاج ترسل منظورها الخاصّ والشامل دون أن يتمكّن سطح المرآة، المغطّى بالفسوخ والمثلم في كلّ مكان، والمفكّك بكليّة أجزائه، من إنتاج صورة وحيدة، لأن سيرورة الفردنة تفصل نسقيًا الناس من روابطهم الاجتماعية لأنها تعمل على «خصخصتهم»، وبذلك نحصل على مظهر مزدوج. من جهة، تصبح أشكال الإدراك خاصّة، وفي نفس الوقت - على مدار الزمن - **تصبح لا تاريخية**. والأولاد لا يعرفون كيف كان أهلهم يعيشون، إذا لم يتكلّموا عن أجدادهم. وبتعبير آخر، يضيق الآفق الزمني لدينا في إدراك الوجود بإستمرار، إلى أن يُختصر التاريخ **بالحاضر (الأبدي)** في الحالات الحدية. كلّ شيء يدور إذًا حول محور الأنا خاصتنا، ووجودنا الخاصّ. من جهة أخرى، يقلّ عدد الميادين التي يوجد فيها عمل مدبّر يضرّ بالحياة الشخصية، في حين تزيد الضغوط التي تشجّع على تنظيم الظروف، وخصوصًا في هذه الحالات.

التكلّم على الفردنة، بهذا المعنى، يعني القول بأن وجود الناس تخلّص من مظاهره القائمة والمحدّدة مسبقًا، وبأنه منفتح، ويتعلّق بالقرارات الشخصية ويشكّل نوعًا من المهمّة في عمل كل فرد. فتقل نسبة إمكانات الوجود المتملّصة في حدود من إتّخاذ القرار، بينما تزيد حصة الوجود المنفتح على القرار والتوجيهات

الشخصية. وتختصر إذًا فردنة مواقع ومدارات الوجود بالسيرورة التالية: تصبح المسارات البيوغرافية **«ذاتية الإستبطان»**؛ فما كان نتاج الحتمية الاجتماعية أصبح موضوع خيار وتدبير شخصي. لا نستطيع فقط ولكن يجب أيضًا أخذ القرارات التي هي على علاقة بالتأهيل، بالمهن، مكان السكن، الشريك، عدد الأطفال، إلخ. وكلّ القرارات الثانوية المرتبطة بها. حتى في الحالات حيث مدى معنى «قرارات» مفرط لأنه ليس هناك وعي باتّخاذها ولا بوضع البدائل لها، يجب على الفرد «تحمّل» نتائج القرارات التي لم يتّخذها. بتعابير أخرى: إن ما تفرضه المؤسّسات والسيرة الذاتية هو في أساس إمكانات التشكيلات البيوغرافية. وبالمرور من «البيوغرافي الطبيعي إلى البيوغرافي المختار» (Ley) نلاحظ ظهور نموذج جديد تاريخيًا لـ **«السيرة الميكانيكية»** (Gross، ١٩٨٥). على أن وجود البدائل المجمّدة في مواقع الوجود ومواضع المأزم جيدة كانت أم غير ملائمة تتوافق مع تأشير تراكم المشاكل الخاصّة في مختلف مراحل الوجود (مثلًا، في ما يتعلّق بالشبيبة الراشدة، تلازم القرارات المتعلّقة بالشريكين، الأولاد ومهنة الشريكين)، والتي تتطلّب كلّها الخيارات والإستشرافات الخاصّة والمؤسّساتية المحدّدة.

في المجتمع المصنّع حيث لا يريد الفرد التعرّض لخسارات متواصلة، عليه تعلّم اعتبار نفسه هو كمركز مُقررْ، مكتب لتنظيم وجوده الخاصّ، قدراته الخاصّة، توجّهاته، علاقاته الحبية، إلخ. **على المجتمع أن يكون مُدارًا فرديًا «كمتغير»** ضمن نطاق حيث

على الفرد أن يبني وجوده بنفسه. وبطبيعة الحال، يشكّل العدد المحدود لإمكانيات التأهيل معضلة للفرد وللجماعة. ولكن أيّة أهمّية لذلك في مقابل هذه الإمكانية التي لديَّ في تحديد مصيري الخاص بنفسي، حيث لا أحد يمكنه مساعدتي؟ ماذا يمكنني، أو ماذا يجب علي أن أفعل لأتمكن من دراسة الطبّ في حين أنني لم أحصل في الإمتحانات إلّا على معدل متواضع؟ لذلك يجب أن تُفهم المحدّدات الاجتماعية التي تتدخل في حياة الأفراد «كمتغيّرات وضعية» حيث بإمكاننا تخفيضها، أو الهروب منها، أو إفراغ وجودها الخاص من محتواه بقوّة الإبتكار، بالفطنة المطبقة في تجلياتنا الخاصّة في العمل، تبعًا «للتميّزات الداخلية» في إمكانات التواصل والنشاط.

كل هذا يشجّع ظهور نموذج عملي فعّال في إدارة اليومي حيث الأنا هي المحور، يخصّص لها ويفتح لها كلّ إمكانيات العمل، ويُتيح بذلك إستثمار الإمكانيات الجديدة للتنظيم والقرار في الحياة الشخصية بطريقة متماسكة وعلى نطاق ضيق. هذا يعني أنه يجب تنمية صورة عن العالم المركّز حول الأنا، من أجل ضرورات بقائها الخاصّ، تقلُبْ بشكل من الأشكال العلاقة بين الأنا والمجتمع، وتكيّفه لأهداف التنظيم الفردي للوجود.

وبناءًا عليه تُطلق مفاتيح الشخصنة والفردنة للمخاطر والتناقضات المتولّدة، من بني المجتمع والمؤسّسات. ليست المواقع المؤسّساتية المحدِدة هي الأحداث الوحيدة والظروف الوحيدة بالنسبة إلى الفرد، التي عليه مواجهتها، **ولكن دائمًا نتائج**

القرارات التي اتّخذها بنفسه أيضًا، والتي يجب عليه التبصّر فيها كما هي، والتعامل بحسب مقتضاها. وقد تيسّر هذا أيضًا بفعل طبيعة الأحداث النموذجية التي تتغيّر خلسةً والتي حرفت الفرد عن مساره. في الماضي، كان يصاب «بضربات الدهر» المرسلة من الله أو من الطبيعة، كالحرب، الكوارث الطبيعية، موت الشريك، بإختصار، أحداث لم يكن هو مسؤولًا عنها - يتعلّق الأمر، اليوم، في الغالب بأحداث تعتبر بمثابة «إخفاقات شخصية»، إمتحان غير موفق، بطالة أو طلاق. في المجتمع المتفرّد لا تزيد المخاطر فقط من وحهة نظر كمية، إذا نرى أيضًا ظهورًا نوعيًا، لأشكال جديدة من المخاطر الشخصية، وأشكال جديدة من «الإثم» كعبء إضافي . ضرورات العمل على الذّات هذه، في التنضيد والتنظيم للوجود الخاص ستشكل عاجلًا أم آجلًا تحدّيات جديدة في ميدان التأهيل، العلاج والسياسية.

على سبيل الإستنتاج، سنتطرق إلى نقطة أخيرة هي في الظاهر تناقض النقاط الأخرى التي أثرناها هنا: الوجود (بالجمع) المفرّد الذي هو مرتبط بنيويًا بالتكوين الذاتي للذات، هو تقريبًا مفتوح إلى ما لا نهاية. **فكلّ الأجزاء التي تبدو مميّزة عند مقاربتها في زاوية نظرية النظام تشكل أجزاء مندمجة من الوجود الفردي**: العائلة والعمل، التأهيل والعمل المهني، الإدارة ومشاكل المرور، الإستهلاك، الطبّ التربية، إلخ. فالحدود بين مختلف الأقسام للنظام هي نظريًا صحيحة، ولكنّها غير موجودة في المواقع الفردية للناس التابعة للمؤسّسات. وبتعابير أخرى، وحتى

نكون مع تواصليّة هابرماس: المواقع الفردية تُزيل التمييز بين نظام ووجود. فالحدود بين الأنظمة الجزئية تنحلّ تحت تأثير المواقع الفردية. فهي بمثابة الوجه البيوغرافي لما هو مؤسّساتي مميّز. يتعلّق الأمر من هذا المنظار بالمواقع المؤسّساتية المفرَّدة. يخلق إهمال العلاقات والانشقاقات على صعيد النظام نقاط إحتكاك، صعوبات قرارية وتناقضات داخل السِّير الفردية وداخل العلاقات التي تقيمها فيما بينها. ويساوي عيش الحياة في هذا السياق **حلّ تناقضات النظام على الصعيد البيوغرافي** (مثلًا التناقضات بين نسق التأهيل وموقع العمل، بين البيوغرافية السويّة كما هي قائمة قانونيًا والبيوغرافية السويّة الواقعية(*)). ولتبنّي صياغة تتطابق مع فكر N. Luhman، البيوغرافية هي مجموعة الصفات العقلية للمشاكل الجزئية، وليس بايّة حالة لمحيطها. صحيح أنّ شراء علبة قهوة من محل في زاوية الشارع يطرح مشكلة إستغلال عمال مزارع أميركا الجنوبية، ولكن صحيح أيضًا ومؤكّد الوجود الطاغي لمبيدات الطفيليات، لذلك أصبحت بعض الدروس الأساسية عن

(*) لهذه الظاهرة نتائج عملية في ميدان البحث: وأصبحت دراسة السِّير - التي حرّكت فقط إستمرارية البحث في العائلات والتنضيد الإجتماعي - مشكوك فيها. وإذا أردنا دراسة التقنين والتشكل السياسي الضمني للمواقع الفردية فيجب معرفة أيضًا بعض المفاهيم عن التأهيل، الصلة بالعمل، الحل الصناعي، الإستهلاك الجماعي، القانون الإجتماعي مشاكل المرور، والتنظيم المدني. ويصبح البحث البيوغرافي في هذا المعنى، أقلّ مثالية، وبأخذ طابع البحث الإجتماعي المشترك الإختصاصات والمنجز من منظور الذات - كونه بحث متضمّن لموقف إعتراض بالنسبة لتبيانه الميادين الخاصّة في علم الإجتماع).

المضادات الكيميائية شرطًا لا يستغنى عنه لبقاء كل فرد. كما تفترض التربية والطبّ، القانون الإجتماعي وتنظيم وسائل النقل وجود فرد ناشط و«معني» لديه البصيرة الكافية ليتوجّه في هذه الغابة من الأحكام النهائية المؤقتة. . . لقد تخلّص كل الخبراء من تناقضاتهم وخلافاتهم حول الفرد ودعوه لاحقًا، مترافقًا مع أفضل **نوايا** العالم، لشحذ (أي شخصي ونقدي حول كل ذلك. وتساهم الشبكة الإعلامية العالمية المنزوعة التقاليد كل يوم أكثر في فصل المسارات الفردية من دوائرها المباشرة في الوجود، وفتحها على «الأخلاق عن بعد» وحدود البلاد وميادين الخبراء، مما يجعل الفرد في موقع المتخفّز الدائم لموضعة قدراته الكامنة. في حين أنه، يغرق في الوقت نفسه في التفاهة، ويُرفع على العرش الوهمي كمنظّم للعالم. ويتكاشف وجود الأفراد على المجتمع العالمي حينما لا تزال الحكومات تتصرّف ضمن إطار الدول - الأمم. ولكن أيضًا: يصبح المجتمع العالمي جزءًا في هذا الوجود، حتى لو أنّه من غير المعقول مواجهة هكذا وجود مفرط إلا بتبنّي السلوكيات التي تعمل في إتّجاه معاكس: إبتذال، تبسيط، إحتجاب.

الفصل السادس

نزع التقنين عن العمل: عن مستقبل التأهيل والنشاط المهني

المعنى الذي اكتسبه العمل في المجتمع الصناعي غير مسبوق في التاريخ ففي حاضرات الدول في اليونان القديمة، يختصر العمل الضروري للبقاء بإشباع الحاجات اليوميّة حسب نماذج متشابهة دائمًا وليس له من أثر غير تأمين القوت وكان يعهد به للعبيد. بينما يكرّس المواطنون الأحرار أنفسهم للحياة السياسية وللإبداع الثقافي. في القرون الوسطى، حيث كان العمل ما زال عملًا يدويًا، كان لتقسيم العمل معنى آخر. بالنسبة إلى النبلاء كان يعتبر غير نبيل لأنّه كان مسألة تتعلّق بالطبقات الدنيا. فعندما كان إبنًا ذكرًا، لعائلة نبيلة تتمتّع بتقدير، يرغب في إعتماد «مهنة بورجوازيّة» - كان عليه أن يتواضع ليختار ما بين الطب والحقوق، وكان ذلك إشارة أكيدة لقرب السقوط. فلو كنّا توقّعنا في ذلك العصر ما كنّا قد تنبّأنا به خلال السنوات الأخيرة - الهبوط، وحتى الزوال للعمل المأجور -، لم يكن أحدًا ليفهم الرسالة، ولا ردّات الفعل التي أثارتها.

في المجتمع الصناعي لا يكمن، المعنى المأمول لعمل

مأجور بالنسبة إلى حياة الناس، أو ليس هو بصورة خاصة في العمل نفسه. بل ينتج قبل كل شيء من جراء استعمال قوّة العمل التي هي بالضبط أساس المعيشة الماديّة للوجود المفرّد. ولكن هذا لا يفسّر إلّا جزئيًّا البلبلة التي أثارها هبوط مجتمع العمل. في العصر الصناعي أصبح العمل المأجور والمهنة **محور الوجود**. ويشكّل العمل والعائلة نظام إحداثيّات ذات قطبين تجذّرت فيه الحياة في ذلك العصر. ويظهر هذا جيّدًا إذا لخّصنا الوجود بوصف مثالي نموذجي في عالم صناعي سليم. ويعلم الفرد، الذي ينمو منذ الطفولة، وحيث لا يزال مندمجًا كليًّا في العائلة، بواسطة والده بأنّ المهنة هي مفتاح العالم الذي يحيط به. والتأهيل الذي يستفيد منه لاحقًا موجّهًا في كل مرحلة من مراحله نحو هذا «الماوراء» غير الموجود بعد إلّا من خلال العمل المهني. تعاش حياة الرشد كلّها تحت دلالة العمل، ليس فقط بسبب الوقت المستهلك في العمل نفسه، ولكن أيضًا من ضمن المسؤولية في العمل عن العمل، أو في برمجته الزمنيّة التي تسبق أو تلي العمل نفسه. وتعرّف «الشيخوخة» نفسها بعدم العمل. وتبدأ من هناك حيث يتخلّص عالم العمل من الناس الذين يشعرون أم لا بالكبر.

ربّما لا يوجد أي موقف يمكن أن ندرك من خلاله بوضوح الأهميّة التي اكتسبها العمل في حياة الناس إلّا عندما يلتقي إثنان يجهل الواحد منهما الآخر ويسأل أحدهما الآخر: «من تكون؟» سؤال لا يجيبان عليه باستدعاء هواياتهما (مربّي حمام مثلًا)، ولا إنتماءاتهما الدينيّة (كاثوليكي)، ولا تصوّراتهما الجماليّة (وهي

واضحة مثلًا، شعر أحمر وصدر عارم) -، ولكن ما هو أكثر طبيعيّة في الدنيا، في هذا العالم هو ما يتصدّع الآن فيما يختصّ بهذا السؤال نفسه هو استدعاء مهنتهما (عامل مؤهّل لدى شركة سيمنس مثلًا). نعتقد أنّنا نعرفه أو **نعرفها** عندما نعرف مهنة محدّثنا. فتقوم المهنة بخدمة نموذج التماهي المتبادل، وبمساعدتها نقيم الناس ممّن «يمتلكون» هذه المهنة من ضمن حاجاتهم الشخصيّة، قدراتهم، ومواقعهم الإقتصاديّة والإجتماعيّة. ومع ذلك فمن المستغرب جدًّا مماثلة أحدهم بالمهنة التي يزاولها. في واقع هذا المجتمع حيث الحياة تتعلّق بالمهنة، وحيث يعادل ذكرها إطلاق بعض المعلومات المفاتيح: مداخيل، مكانة، جدارة لغوية، مراكز اهتمام محتملة، إتصّالات إجتماعيّة، إلخ(*).

في منتصف الستّينيّات، كان Helmut Schelsky ما زال يتكلّم عن العائلة وعن المهنة كيقينين كبيرين هما ما تبقّى للإنسان في الحداثة. هذان العنصران منحا لحياته «الإستقرار الداخلي». يجد الفرد في المهنة مدخلًا للحياة العاطفية. حتّى أنّنا نستطيع القول إنّه ومن خلال عمله، أصبح «مالك» المهنة «مشاركًا في خلق العالم» بشكل مصغّر جدًّا. وتضمن المهنة، في هذا الصدد (كما العائلة على صعيد آخر) **تجارب اجتماعيّة أساسيّة**. فالمهنة ميدان تمارس فيه تجربة الواقع الإجتماعي

(*) راجع، V. Beck, M. Bater, H.J. Daheim, Soziologie der Arbeit und der Berufe, Reinbeck, ١٩٨٠.

بطريقة المشاركة الجديدة إذا صحّ القول(*).

لنترك جانبًا ونهائيًا السؤال حول مطابقة هذا العرض مع الوضع الذي كان سائدًا في سنوات الستينيّات. لم يبق اليوم، على كل حال، بوجه الإحتمال للمستقبل إلّا أنّ الحقيقة هي غير ذلك في عدد لا بأس به من قطاعات العمل. كما العائلة، في تطوّرها، **وجب على المهنة أن تقيم الحداد على اليقين وعلى مهمّة الحماية أي على ما كان يميّزها في الماضي.** يُضيّع الناس، مع ضياع عملهم، ركيزة أساسيّة لوجودهم الذي كان قد ظهر مع العصر الصناعي. وتتفجّر مشاكل وجبهات العمل المأجور على المجتمع بأكمله. فالمجتمع الصناعي هو **أساسيًا مجتمع العمل**، حتّى خارج العمل في تصوّر الوجود الذي نفترضه، في أفراحه وأتراحه، في إدراكه للأداء، في تبريره للامساواة، في قانونه الإجتماعي، في موازنته للسلطات، في سياسته وفي ثقافته. وإذا وجب وحدث تغيير في نظام العمل، يكون إذًا بمثابة تغيير يتحضّر للمجتمع.

١- من نظام توظيف كامل مقنّن إلى نظام توظيف ثانوي مرن وجمعي

تستمر مقاربة موضوع بطالة الجموع، في البلاد الغربية

(*) «تتلازم اليوم إستمراريّة الوجود وإستمراريّة المهنة، على أنّنا مستعدّون بسهولة أكبر لتغيّر محيطنا الإجتماعي أو الإقليمي: نسبيًا نغيّر بسهولة مكان السكن، وحتّى البلد والمجتمع دون أن نجد أنفسنا «مُجتثين» من بيئتنا، إذا احتفظنا، بالرغم من هذا التغيير، بإمكانيّاتنا وبأدائنا المهني».

الصناعية، من خلال أسئلة قديمة ومقوّلات قديمة. **يستمر الإعتقاد تقريبًا في كلّ المواقع السياسيّة والإقتصاديّة** باستعادة التوظّف الكامل خلال إعادة إنطلاق الإقتصاد في سنوات التسعينيّات. من جهة الإفتراض بأنّنا موجودون في بداية سيرورة تعقلن **ضد** صناعية، حيث يعاد خلالها إعتبار **مبادئ** نظام العمل المعمول بها إلى الآن - دون أن تُحدّد ببعض التحرّكات في بنية العمل والجدارة - فرضيّة إلى الآن لا يؤخذ بها جدّيًا لا على الصعيد النظري ولا على الصعيد السياسي.

يتّفق الخبراء، بالرغم من كل الخلافات التي تُعارض فيما بينهم، حول نقطة واحدة: لن **تكفي نسبة النموّ الإقتصادي المحدّدة بين ٢ و٤٪ لتراجع بطالة الجموع إلى ما دون خط المليونين قبل سنوات التسعينيّات.** لأنّ وصول الطبقات المعدمة في هذا التوقيت بالذات إلى سوق العمل الذي لا يتوقّف عن التوسّع سيعمل على تخفيض وبطريقة فاعلة عدد «العاملين» من ذوي الطاقات الكامنة، فيتراجع إذًا عدد طلبات العمل ليقترب من مستوى بداية سنوات الثمانينيّات. ويدخل في هذه المعالجات الرقمية مقدار لا بأس به من المجهول؛ مثلًا المشاركة النامية للنساء في الحياة العمليّة خلال السنوات الماضية؛ أو أيضًا دخول تكنولوجية الإعلام الحديثة والنظم الآلية للإنتاج، التي تحدث بسرعة كبيرة، والتي لا نعلم بعد إذا كانت الفائدة الحاصلة ستعوّض عدد الوظائف الملغاة (تتأرجح نسبة التقديرات حاليًا ما بين ١ إلى ٢ و١ إلى ٦)؛ أخيرًا تستطيع طرق تحويل توظيف كامل

إلى توظيف جزئي أكثر تنوّعًا تدمير كل الحسابات الناجزة إلى الآن على قاعدة حجم عمل محوّل إلى توظيف كامل.

على أنّ الصفة غير الأكيدة لهذا النمط من الحسابات لا يجب أن تحجب أحيانًا سعة معناها السياسي، لأنّه إذا أتى هذا الإنعكاس للتطّور ليتنبأ أيضًا بمرحلة طويلة من «العوز والضيق» إلى وقت متأخّر من التسعينيّات، يمكننا أن نأمل على الأقل بوصول مرحلة «الغنى والوفرة» في سوق العمل - ومن نتائجه الحتميّة حقيقة أنّه يجب الإستفادة للمطالبة مباشرة أو بصورة غير مباشرة **«برفض سياسة الركود»**. وبحسب هذا المنطق المريح جدًّا سياسيًّا، يكفي أخذ «تدابير مؤقّتة» لتلطيف الوضع «للأجيال الوسيطة» المعنيّة بالبطالة. لا حاجة إذًا لتجريب حلول جديدة، وسيكون حتى خطرًا القيام بذلك، سواءً في الميدان الإقتصادي أو في سياسة العمل والتأهيل.

هذا الشرح الذي فرض نفسه بسعة خلال السنوات الأخيرة، أكثر في المجال العلمي منه في المجال السياسي، يرتكز على مقدّمة منطقية ولكن مغلوطة ممّا يستوجب هنا أن نشكّك بطريقة نظامية: فكرة **إستمراريّة نظام** العمل المعمول بها إلى الآن وأيضًا دعائمها التي هي المؤسّسة، العمل، المهنة، العمل المأجور، إلخ. تستبعد بلا تحفّظ كون سيرورات التحديث في العمل داخل القطاع التكنولوجي للإعلام، وأيضًا في البنى الإجتماعيّة والقانونيّة تستطيع أن تُعلِّم نوعًا من «التغيير المؤسّساتي» في نظام العمل. وهذا الإحتمال لحصول تغيير في نظام العمل هو

بالضبط ما سندرسه هنا. وفاءً للشيخ الطيب **بوبر**، سأنطلق من مبدأ مفاده أن **البديل** النظري وحده يسمح ببرهنة تجريبيّة، حتى لو كان الأمر يتعلّق بتفحّص الفرضيّة المضادة. ويتعلّق الأمر إذًا بتكملة لعبة فرضيات - دون زيادة أو نقصان - ولا يتعلّق لا ببرهنة تجريبيّة ولا بمناقشة وجهة نظر نقديّة، حيث المهمّة الأساسيّة هي القطع مع **الأحاديّة النظريّة** السائدة لفكرة الإستمراريّة (ونتائجها السياسيّة). المنافسة بين هذه الشروحات (إستمراريّة أو إنقطاع في تطوّر العمل) وحده سيسمح ببرهنة تجريبيّة في المستقبل للمنظورين. بناءً عليه، سيتوجّب علينا البدء بشرح ما يمكن أن نفهمه من «تغيير نظام العمل» (أيضًا راجع ص٤٥٤ تابع). ثم، سيعرض بالتفصيل المسار، **الطرق والنتائج** لتنفيذ فعّال ومتوقّع لهذا التغيير في النظام، كما سنذكر المقاومات التي واجهها، والأخطار التي أنتجها، إلخ.

باستكمال تطوّر البطالة من هنا وحتّى سنة ٢٠٠٠، لكن أيضًا ببرمجة دراساتها ومجراها على المستوى الشخصي، أو بالتفكير والتصرّف على الصعيد السياسي، يفترض كما قلنا، أن يبقى نظام التوظّف الساري المفعول حاليًا ثابتًا في الأساس. ننطلق من أجل ذلك من عدد من الفرضيات التي تصبح مشكوكًا فيها ضمن إطار موجات التحديث والعقلنة التي نعيشها حاليًا.

يرتكز نظام التوظّف، الذي ولد في القرن الماضي على أزمات ضخمة ومآزم إجتماعيّة وسياسيّة ضاغطة، على **تقنين** متقدّم جدًّا في كل أبعاده الأساسية: **عقد** العمل، مكان العمل ووقت

العمل. ويخضع سير العمل في بعده القانوني إلى نماذج عقود حيث الشروط العامة مُفاوض عليها، كما في حالة الأجور مثلًا، المثبتة لفروع بكاملها أو لقطاعات بكاملها. ومن المسلّم به، وكما يبدو لنا اليوم، بأنّ العمل يتمّ بطريقة مركزّة محلّيًا في المؤسّسات (الكبيرة). فوق ذلك، وفيما خلا بعض الإستثناءات تقريبًا، المعيار الموحّد هو محك التنظيم الزمني لنسق التوظّف القائم على «يوم كامل وناجز لعمل مدى الحياة» وقد كان محدّدًا لتنظيم واستخدام القوى العاملة في المؤسّسة، ولكن أيضًا لظروف الوجود ولمرحلة متأخّرة من سنوات التسعينيّات. مبدئيًّا يسمح هذا النظام ببناء حدود واضحة بين العمل واللاعمل، حدود تعطي العمل تجذّرًا جغرافيًّا وزمنيًّا، ولكنّها تُفسّر أيضًا الآماد الإجتماعيّة والقانونيّة بين البطّالة والعمل المهني. بدأ **نظام التوظّف الكامل المقنّن** هذا يستنفد نفسه ويتآكل على الجوانب خلال موجات العقلنة الحالية والمداهِمة، جراء تلدين دعائمه الثلاث القائم عليها: حقّ العمل، مكان العمل، وقت العمل. وأصبحت **الحدود بين العمل واللاعمل متقلّبة**. ونشهد إنتشار أشكال من التوظيف غير الكامل المرن والجمعي.

أصبح اليوم أمرًا معروفًا بأن المعيار لنهار كامل وناجز لعمل مدى الحياة قد تأثّر بأشكال متنوّعة من التلوين في وقت العمل. في المقابل، نعرف أقلّ بكثير بأنّ الظاهرة نفسها في المجتمع الجغرافي يمكنها أن تطبّق في المستقبل القريب، وتؤدّي إلى تفكّك العمل والمؤسّسة. يُمكن للمشاركة المهنيّة أن تتمّ من الآن

فصاعدًا عن طريق المعلوماتية، على الأقلّ بالنسبة لبعض الفروع (الإدارة، عمل المكتب، فن الإدارة، خدمات الأعمال القانونيّة)، هي منظّمة إذًا بطريقة **اللامركزيّة**، لذلك يقال «منتشر جغرافيًّا»، «غير محدّد بمكان». هذه اللامركزيّة الجغرافية للعمل المهني يمكنها أن تأخذ أشكالًا متنوّعة جدًّا: من تليين قواعد الوجود في مكان العمل إلى وضع شبكة من الخدمات والفِرق مرورًا بتحويل لبعض الأعمال إلى شكل عمل معلوماتي منجز جزئيًّا أو كلّيًّا في المنزل. ولكلّ هذه الأشكال نفس النتيجة. فالترابط بين سياق العمل الإجتماعي وسياق الإنتاج ينحلّ، والمشاركة المباشرة لا تفترض أبدًا بالضرورة «بأنّنا نعمل سويًّا في نفس المكان». تُغيّر هذه التطوّرات جذريًّا الأشكال التي يُنفّذ في داخلها نظام العمل. ونرى في المكان والميدان **الواضح** للمؤسّسة، المتجمّعة في بنايات أو في بيوت تابعة للمصنع، بروز تنظيم **واضح** للعمل. وسيصبح **زوال المحبة** والعطف عن مساحات كبيرة في العمل إشارة محسوسة لهذا المرور للعمل من النسق القديم إلى الجديد: وستنتهي هذه المباني لتصبح ديناصورات العصر الصناعي، رموزًا لعصر على طريق الزوال. زد على ذلك، لن يحمل هذا جذريًّا أي جديد. ولن يصبح المنطق الخفيّ لرأس المال إلّا منقولًا على صعيد تنظيم العمل، ممّا يغني، إضافة إلى ذلك إدارة المؤسّسة بمكاسب مماثلة متأتّية من الإمكانات الجديدة المقنعة في التنظيم والإتّصالات.

بطبيعة الحال لا يحدث هذا التلوين الزمني والجغرافي

للعمل بطريقة مشابهة وموحّدة في كل قطاعات نظام العمل. تتدخّل ظواهر تعداد أوقات وأماكن العمل بمعزل عن بعضها البعض، أو، بالتتابع. من غير الممكن اليوم تحديد في أيّة حالات تلامس هذه الظواهر حدود واقعيّة و/أو سياسيّة، أيّة قطاعات (وإذًا أيّة مجموعات مهنيّة، أيّة فروع وأيّة خدمات) إستُبعدتْ. في المقابل، لن يستطيع من الآن فصاعدًا، تلدين وقت العمل، وتحويل الإستخدام الكامل إلى إستخدام غير كامل، **أن يكونا حياديّين فيما يتعلّق بالمداخيل**. وبتعابير أخرى، يترافق تقييم وقت العمل (الذي لا يهدف إلى الإستخدام المفرط، وإنّما إلى تعميم العمل الثانوي، وإلغاء البطالة) مع إعادة توزيع المداخيل، الضمان الإجتماعي، الفرص المهنيّة، للمواقع المشغولة في المؤسّسة، ولكنّه إعادة توزيع يتمّ نحو **الأسفل** ويشكّل سقوطًا جماعيًّا (غير مهتمّ بالإختصاصات، بنمط المهنة وبالموقع التراتبي). في هذا الصدد، فإنّ سياسة مدّة العمل هي دائمًا وأيضًا سياسة إعادة توزيع، تخلق أخطار جديدة ولا مساواة جديدة. وهناك بدون شك، السبب الأساسي لصمود النقابات أكثر ممّا هو الحماس الفعّال لعدد لا بأس به من المؤسّسات خلال السنوات الماضية. . ويبقى هذا صحيحًا حتّى في الأشكال المرنة للعمل الثانوي التي أصبحت هدفًا لإهتمام متنام من جانب النساء والرجال (شبيبة في الغالب) وقد ذهبوا أبعد من ذلك بجعله الصلاح بحدّ ذاته، حيث رؤوا فيه الوسيلة الفضلى لمصالحة الحياة المهنيّة والحياة العائليّة، عمل ووجود. وكما سنرى

لاحقًا، كنتيجة لتلوين جغرافي للعمل، حريّة أكبر للعاملين، يمكنها أن تّتحد مع **خصخصة مخاطر العمل الصحّيّة والنفسيّة**. أصبح العمل لامركزيًا منذ ذلك الوقت، واقتصرت معايير الحماية على الرقابة العلنية، والأثمان التي يوجبها إغتصاب هذه المعايير أو وضعها بمقتضى أماكن العمل، أصبحت من الآن فصاعدًا تسند إلى العاملين أنفسهم (تعمل من جهة أخرى، المؤسّسات على تدبير النفقات المرتبطة بالتنظيم المركزي للعمل، ابتداءً من المصاريف العقارية ولغاية صيانة أدوات المعلوماتية). إذا جمعنا نتائج نزع التقنين عن مدّة العمل ومكان العمل، نستطيع عندئذ تأكيد الأمر التالي: نكون في طور المرور من النسق الموحَّد للعمل شاغل يوم بكامله والحياة بكاملها، حيث البديل المضاد الوحيد هو الغياب الكلّي للعمل المهني - النسق الخاص بالمجتمع الصناعي -، إلى نسق أو نظام توظّف غير كامل مرن، جمعي، لامركزي ومشبع بالمخاطر، والذي **لن يعرف بوجه الإحتمال شكل البطالة (إذا فهمنا من ذلك غياب العمل المهني)**.

في هذا النظام، البطالة نوعًا ما «مندمجة» في نظام العمل تحت شكل استخدام غير كامل: إستبدلنا البطالة هنا إذًا **بتعميم إختلال الأمن المهني** الذي لم يكن يعرف النظام أو (النسق) القديم للتوظّف أو الإستخدام الكامل للمجتمع الصناعي. وكما كانت الحالة في القرن التاسع عشر، هذا التطوّر هو **مزدوج المعنى** من حيث التعريف. حيث التقدّم والإفقار قد تشابكا في طريقة جديدة. وترافقت مكاسب إنتاجيّة المؤسّسات مع مشاكل الرقابة.

واستبدل العاملون جزءًا من الحريّة المكتسبة من العمل مقابل ضغوطات جديدة وإختلال للأمن جديد على الصعيد المادي. إختفت البطالة، ولكن لتظهر من جديد، معمّمة، في أشكال جديدة من التوظّف غير الكامل مشبّعة بالمخاطر. كل هذا يعني إطلاق تطوّر مبهم، متناقض، تختلط فيه الحسنات بالسيّئات، وحيث لا يمكن بعد التنبّؤ بدقّة ماذا ستكون النتائج والمخاطر على صعيد الوعي السياسي والعمل السياسي، هذا تمامًا ما نقوله عندما نتحدّث عن نظام الإستخدام غير الكامل **الخاص بمجتمع المخاطرة**.

بعد مرحلة طويلة من الإعتياد، كان قد أصبح بديهيًا أن يتمّ العمل المأجور **خارج** المنزل، في المجتمع الصناعي. نعود إلى هذه الفسحة بين العمل العائلي والعمل المأجور بتليين القواعد المتعلّقة بالحضور، وبوصل المواقع اللامركزيّة بفضل شبكة المعلوماتية، إلخ. لا يمكننا إلّا أن نستبق الإحساس ببلبلة هذا النوع للنتائج الإجتماعيّة. تخفيض المسيرة اليوميّة نحو مركز العمل، وتلوّث أقلّ للبيئة الطبيعيّة وللمحيط، نزع التحضير المتوقّع للمدن، تحديد الحركيّة الجغرافيّة اليوميّة المفوّض بها للمعلوماتيّة من الآن فصاعدًا ممّا ينمّي الحركيّة بالرغم من الثبات الجغرافي، إلخ.

لم تعد الفئات الأساس المعمول بها إلى حينه: مؤسّسة، مهنة، عمل مأجور - متماشية ولا حتى مع واقع هذا التنظيم للعمل الذي أصبح كونه مجزّءًا غير مرئي إجتماعيًا. وتتكيّف تقريبًا

بشكل أسوأ مع النسق الحديث للتوظّف غير الكامل من الفئات وريثة المجتمع الإقطاعي في إطار شروط عمل المجتمع الصناعي. لكن هذا لا يعني بأنّ العمل المأجور قد أُلغي دون قيد أو شرط جراء هذا التطوّر، على العكس: تمثّل هذه الأشكال الجديدة من التوظّف غير الكامل، المرنة والغزيرة، في نفس الوقت عملًا مأجورًا **أكثر من** أيّ وقت مضى، **وغيابًا تامًّا للعمل** المأجور - ممّا يعني ببساطة بأنّ فئاتنا وريثة المجتمع الصناعي غير قادرة على فهم حقيقة العمل التي تبرز اليوم.

كما نستطيع إعادة صياغة منظورنا بالتعابير التالية: ما كان معتبرًا إلى الآن كتناقض - عمل أكيد وغير أكيد، نشاط مهني وبطالة - **سيذوب** في المستقبل في نسق جديد من التوظّف غير الكامل المرن، الجمعي، والمشبع بالمخاطر. هذا الدمج للبطالة من خلال تعديد شروط العمل لن يعمل على إختفاء نظام العمل، المألوف بالنسبة إلينا، كليًّا وسيكتفي بإزاحته، أو، أولى بتفريغه من محتواه، وإخضاعه للضغط الدائم للتكيّف الناتج عن النقص الإجمالي في حجم العمل. هذا التطوّر هو أيضًا **انشطار لسوق العمل الذي يقابل المعايير المقنّنة في استخدام العاملين والمعايير غير المقنّنة** (على الصعيد الزمني، الجغرافي والإجتماعي). لدينا هنا إذًا تقسيم جديد لسوق العمل: من جهة، سوق عمل موحّد طبيعي، هو المجتمع الصناعي، من جهة أخرى، سوق الإستخدام غير الكامل المرن والجمعي، هو مجتمع الخطورة. ينتشر سوق العمل الثاني كمّيًّا ويسيطر كل يوم أكثر على الأوّل. لماذا؟

سنكتفي للوهلة الأولى بإقامة تمييز نظري، وتلخيص تصنيفيّة. ويتوجّب علينا الآن تدعيم فرضيّتنا، وبرهنة أنّ قطار التحديث لنظام العمل المرتبط بتطوّر وسائل الإعلام قد ارتبط بهذا الإتّجاه.

منذ بداية سنوات الثمانينيّات على الأقلّ، تخضع سياسة العمل - سواءً فيما يختصّ بسياسة الدولة أو بسياسة المؤسّسة - للقانون التالي: إعادة **توزيع النقص في العمل الناتج من النظام**. كنّا إذًا لغاية الآن، جزءًا من المبدأ الذي بحسبه تُوصل حتمًا إعادة إطلاق عجلة النموّ إلى تخفيض البطالة، وفُهم منذ عدّة سنوات بأنّ الأمر هناك يتعلّق بظاهرتين مستقلّتين. وقد زاد عدد من المؤسّسات - تقريبًا كل المؤسّسات الكبيرة للجمهوريّة الفيدراليّة - أرباحه خلال الثلاث سنوات الماضية وترافق ذلك مع تقلّص عدد العاملين. أصل هذه الأرباح عائد للاستخدام الضخم لعالم الإلكترونيّات المجهريّة المشترك مع أشكال تنظيم جديدة لباقي العمل. وتبدأ أدوات تصنيع آلية مُرشدة رقميًا - «العبيد الإلكترونيّين للعصور الحديثة» - تنهض بجزء كبير من العمل في ميدان التصنيع (في صناعة السيارات، الصناعة الكيماوية وإنتاج أدوات التصنيع الآلية)، وقد خفّف عمل الكومبيوتر أيضًا المهام الإداريّة وأعمال المكاتب. وتُدرك سعة هذا التطوّر إذا راقبنا الأرقام في زيادة الإنتاج بين ١٩٧٧ و١٩٨٤. فقد كانت الإنتاجيّة لساعة عمل في المصنع والمنجم سنة ١٩٧٧ ما زالت ٢,٧٪. وقد انتقلت سنة ١٩٧٩ إلى ٤,٧٪، لتهبط إلى ١,٥٪ سنة ١٩٨٢ بعد تطوّر غير مستقرّ صعودًا وهبوطًا.

ولم تعد لتصعد إلّا خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من ١٩٨٣ لتصل إلى ١٠,٨٪ في سنة ١٩٨٤ (أرقام حسبتْ على أساس بداية الفصل). **يوجد هنا زيادة كبيرة إذًا للإنتاجيّة في مدّة أكثر بقليل من سنة!** (راجع Der Spiegel رقم ٢١/ ١٩٨٤، ص٢٢٠ تابع). ويسجّل تطوّر مماثل في استعمال الإنسان الآلي الصناعي، حيث العدد لم يكن إلّا ١٢٥٥ في سنة ١٩٨٠، مقابل ٣٥٠٠ في سنة ١٩٨٢، و٦٦٠٠ إبتداءً من سنة ١٩٨٤ (راجع Süddeutsche zeitung عدد ٨-٢-١٩٨٥، ص٢٣). مع ذلك، لم يكن يتعلّق الأمر هنا إلّا بالأمواج الأولى للتطوّر حيث لا يمكن بعد إستشفاف النهاية.

في نظام الإستخدام الكامل الذي ما زال مسيطرًا اليوم، تضع قلّة العمل النشاط المهني والبطالة في مواجهة داخل إطار صورة مجتزءة جدًّا. في موقع الأزمة الحالية، تبدو إمكانيات التنظيم التي يختزنها وقت العمل كمنقذ للموقف الذي يُكتشف ويُعمّم وحيث تتّضح الحسنات والسيّئات. ويتمّ سريعًا جدًّا التأكّد من أن مجال تناقص وقت العمل المقنّن على مستوى مساوي للراتب ضعيف للغاية(*).

(*) يمكن أن يأخذ هذا الإندماج لعدم العمل (الذي كان موجودًا إلى جانب البطالة في نظام الإستخدام) أشكالًا كثيرة. والأشهر هي التالية: رفع متوسّط سن أوّل إستخدام، خفض متوسّط سن التقاعد، تأسيس عمل جزئي، خفض مدّة العمل في الحياة، في الأسبوع، في اليوم، زيادة متوسّط مدّة أيام البطالة، المأذونيّات والعُطل؛ زيادة تواتر الإنقطاعات عن العمل بسبب المشاركة في دورات التأهيل المتواصل خلال فترة العمل=

هذا صحيح بالنسبة إلى مدّة العمل العمل الأسبوعي، كما تظهره نهاية النزاع حول تطبيق أسبوع عمل من ٣٥ ساعة، كما هو صحيح أيضًا في تخفيض سنّ التقاعد، أو في تمديد فترة التعليم الإلزامي - نموذجان للتخفيض الشامل لحجم العمل لا يتعلّقان من جهة أخرى بمجال الجدارة للشركاء الإجتماعيّين. يفرض نفسه هذا الإستنتاج في سياق نظام الإستخدام الكامل المقنّن فيُؤدّي غياب العمل المهني حتمًا إلى استبعاد عددًا ضخمًا من

=المهني، إلخ. تذهب كل هذه المؤشّرات في اتّجاه التضييق المنهجي لمجتمع العمل المأجور خلال هذا العصر (وهو على درجات متفاوتة، في كل المجتمعات الصناعية في العالم الغربي): لقد انخفض في المكاتب الوقت المخصّص في اليوم، في الأسبوع، في السنة وفي الوجود بكامله بطريقة محسوسة خلال المئة سنة الماضية. وكانت مدّة العمل الأسبوعي في سنة ١٨٨٠ أكثر من ٦٥ ساعة، كما تخطّت أيضًا ٥٥ ساعة، قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت قد أُعيدت رسميًا في العشرينيّات إلى ٤٨ ساعة. وفي منتصف الخمسينيّات كانت أيضًا ٤٧ ساعة، وكان يُعمل ستّة أيّام في الأسبوع، وكانت مدّة متوسّط العُطل السنويّة ٦ أسابيع، ومدّة العمل الأسبوعي ٤٠ ساعة موزّعة على خمسة أيّام. في المقابل، إنخفضت مدّة العمل مدى الحياة على أثر ازدياد حالات التقاعد القبلي؛ بالنسبة لكثير من العاملين تنتهي الحياة المهنية على أبعد تقدير ما بين ٥٧ و٦٠ سنة، وفي الوقت نفسه تدخل الشبيبة أكثر فأكثر متأخّرة إلى عالم العمل. في منتصف سنوات الخمسينيّات، وفيما يختصّ بالعمّال الرجال العاملين، كان يُعمل ساعة واحدة مقابل ٢,٩ ساعة بطالة لمتوسّط سنوي، والنسبة كانت من ١ إلى ٤,١ في سنة ١٩٨٠. كما ازدادت بقوّة كبيرة وسائل التأهيل والمدّة المخصّصة لها في المؤسّسات خلال العقود الأخيرة الماضية، لدرجة أنّه يمكن التكلّم اليوم عن إعادة دمج التأهيل في عالم العمل وفي نظام الإستخدام.

العاطلين عن العمل. وعليه فإنّ التلدين لمدّة العمل يبدو وكأنّه يفرض نفسه أكثر كل يوم. إضافة إلى كثرة مناصريه: وجدت السلطات الدوليّة نفسها، في مواجهة «فضيحة سياسة» تتعلّق ببطالة الجموع، مدفوعة لتتصرّف؛ النساء وخصوصًا العاملين الشباب الذين أملوا منه أفضل ملاءمة للحياة العائليّة والحياة المهنيّة، أو أكثر حريّة في علاقتهم بالوقت؛ والمؤسّسات التي اكتشفت في إمكانيّات تنظيم مدّة العمل منبعًا لإنتاجية غير منتظرة. ولكن، اصطدم هذا **التحالف** للدولة، ولقسم كبير من العاملين وإدارة المؤسّسة بمقاومة النقابات (والأحزاب العمّاليّة التقليديّة) التي رأت فيه إنهيارًا لأساسات نظام الإستخدام المعمول به إلى ذلك الوقت كما خشيت على مواقعها في السلطة.

في هذه الوضعيّة المسدودة ظاهريًا، اكتشفت المؤسّسات **القوّة الإنتاجية المتمثّلة في العمل بدوام جزئي**، الإستخدام غير الكامل أو في الغالب، في نزع التقنين عن معايير إستخدام العاملين، والإمكانيّات التنظيميّة في زيادة الإنتاجيّة التي تمثّلها في سياق الطفرة في عالم الإلكترونيّات المجهريّة(*). في الواقع، هذا

(*) في الواقع، هناك رواية لهذا الإكتشاف للقوّة المنتجة التي تمثّلها إمكانيّات التنظيم المتولّدة في اختفاء نظام الإستخدام الكامل. يحدّد Martin Sklar الإشارات الأولى لتآكل مجتمع العمل في الولايات المتّحدة الأميركيّة بُعيد الحرب العالمية الأولى. كان يوجد ميول متطوّرة ومدعّمة بإحصائيّات ولكنها ولفترة طويلة ولم يُعمل على تفسيرها في هذا الإتّجاه، لأنّه كان يعتقد بأنّها إنعكاسيّة. ونتج عنها إجمالًا ثلاثة عناصر أساسية. أوّلًا: عدد العمّال العاملين في الإنتاج في المصانع، ومستوى إنتاج البضائع كانا في توسّع مستمرّ حتى سنة ١٩١٩. ثم، انخفض عدد العمال ٠٠٠ ١٠٠ بين=

التطوّر ليس موحّدًا، وهو متناقض وغير نظامي.

نشهد على دهشة المراقب المهتمّ بعلم إجتماع العالم الصناعي، للتحوّل الأساسي الحاصل «في القطاعات الرئيسيّة للصناعة لجهة إستخدام القوى العاملة المتبقيّة والتي سيكون

=١٩١٩ و١٩٢٩، في حين كانت الإنتاجيّة قد زادت تقريبًا ٦٥٪ في نفس الحقبة. ثانيًا: في حين أنّ كمّية العمل في الإقتصاد، المقاسة بعدد «السنين - تبعًا للأشخاص» كانت قد انتقلت من ٢٨,٣ مليون في سنة ١٨٩٠ إلى ٤٢,٥ مليون سنة ١٩١٠، لم يحصل إلّا زيادة مليون واحد بين ١٩١٠ و١٩٢٠، لتصل إلى صفر نموّ في سنوات العشرينيّات. لقد شرح Sklar هذه التطوّرات وهذه النسبة المثبّتة بواسطة الإحصاءات بالطريقة التالية: وقد أُدخلت، في بداية العشرينيّات قوى إنتاجيّة جديدة. وهكذا تمكّنت زيادة الإنتاجيّة من الإستمراريّة باستقلاليّة عن التوسّع لكمّية العمل (المُقاسة بمدّة العمل). لدينا إذًا هنا الإشارات الأولى لتآكل نظام الإستخدام الصناعي في «الهرِم» وظهور نظام «جديد». وتشهد أكثر من ثلاث تجديدات أساسيّة أُدخلت في مجال الإدارة، على هذا التطوّر للقوى الإنتاجيّة خلال سنوات العشرينيّات: أوّلًا، التيلورية (تنظيم علمي للعمل الصناعي بإستخدام الحدّ الأقصى للأجهزة) التي، بعد عقدين من المقاومة، تنتهي بفرض نفسها بانتصار في المصانع. ثانيًا، الإستخدام المتنامي للكهرباء مع كل الإمكانيّات التي يوجزها في كل نظم الإنتاج، وثالثًا، اللّجوء إلى تقنيّات جديدة في التنظيم لموازنة المركزيّة واللامركزيّة في المؤسّسات الكبيرة والمتباعدة جغرافيًا. إذًا لقد اكتُشف واستثمر منذ ذلك العصر زيادة في الإنتاجيّة ناتجة عن التنظيم العالمي للإعلام، التكنولوجيا والإدارة التنظيميّة (راجع. M. Sklar، «عن الثورة البروليتارية ونهاية المجتمع الإقتصادي - السياسي»، في: أميركا الرديكالية ٢، ص٣٠-٢٨، ١٩٦٩، نقل عن L. Hirschhorn, «The theory of social services in disaccumationist capitalism», in: International Journal of Health services, volume 9, n°2 1979, p.295-311).

تبسيطي جدًّا وسريع جدًّا وصفها «بأزمة التيلورية». والأجدر بنا بالأحرى التكلّم على التغيير في نموذج سياسة الإستخدام في القطاعات الرئيسيّة في المؤسّسات» (H. Kern, M.Schumann ص١٤٩). فالتراجع وإعادة تنظيم العمل الإنساني ينتجان عن سياق أشكال العمل التيلوري، ويخضعان إلى انقلاب تام «لفلسفة علم الإدارة» التي كانت مرعية الإجراء في الأصل. وتأخذ المكنات الآلية على عاتقها، في الحالة الراهنة والمستقبليّة لسيرورات التنهيج، كل العمليّات المجزّءة والمحدّدة أو جزءًا منها، أمّا المهام الجديدة في الرقابة والطلب والتوقّع فهي كلّها محصورة بين أيدي عدد قليل من الأشخاص فائقي التأهيل. كما أستبدل مبدأ تقسيم العمل، لا بل تحليل العمل بالمبدأ المعاكس: **تجميع لمختلف الأعمال في مستوى من المواصفات العالية، مترافقة بالسيادة التقنيّة**. ويأتي عدد قليل من العمّال المختصّين بالتألية ليحلّوا مكان عدد كبير من العمّال ضعيفي التأهيل أو غير المؤهّلين. ويصبح من الممكن إذًا في هذه المرحلة من تنهيج الإستغلال، زيادة هوامش الليونة، وتنفيذ الضغوط التعسّفية بحق المستخدمين عن طريق تكثيف إنجاز ما تبقّى من العمل، والعهد به لمستخدمين أكثر تأهيلًا.

ولكن هذا التطوّر لم يكن يتعلّق في بداية الأمر إلّا بقطاعات الإنتاج للفروع الرئيسيّة في الصناعة. في الوقت نفسه، وعلى الأخصّ في مجال دائرة الخدمات (تجارة المفرق، المخازن الكبرى، مهنة أصحاب المطاعم). **يُستمر في تحويل العمل من**

الإستخدام الكلّي إلى أنماط متنوّعة في العمل بالإستخدام الجزئي.

وبعد مرحلة أولى من المقاومة، يبدأ تدريجيًا إدراك الحسنات التي تمثّلها هذه الوضعيّة من أجل زيادة إنتاجيّة هذه المؤسّسات: إستطاعت المؤسّسات توجيه حجم مدّة العمل بطريقة مرنة تبعًا للطلبات، وهكذا تخلّصت من جزء من المخاطر بخصوص المستخدمين، المحفوظين تحت عتبة البطالة الظاهرة جراء استعمال الإستخدام الجزئي المرن عبر الزمن بالإضافة إلى ذلك، سمح لها هكذا نشاط بفصل وقت الإنتاج ووقت العمل، وباستخدام إذًا معدّات الإنتاج بكثافة أكثر ولوقت أطول. أخيرًا، ينمي العمل بدوام جزئي والإستخدام غير الكامل هامش الحركة في المؤسّسات في مجال إدارة المستخدمين، لأنّ إعادة الإنتشار تتمّ بسهولة أكثر، ومن الممكن تعويض التناقص المرتبط بفقدان المؤهلّات المفاجئ بسبب مقتضيات تكنولوجيّة جديدة وحيث ضعفت مواقع سلطة المستخدمين في غالبيّتها من جرّاء التبديل.

في هذا المعنى، يمكن القول بأنّ «فلسفة التجزئة» المعدّة من **تايلور** بدّلتْ موضع نماذج العمل نفسه إلى شروط زمنيّة وتعاقديّة في العمل. لم تعد ترتكز هذه «التيلوريّة» الجديدة في العمل على اتّحاد العمل والآلة، ولكن على تحديد الزمن، غياب الضمانات القانونيّة، والتعاقد المتنوّع في الإنتفاع بالعمل. وما زلنا بعيدين عن كوننا قد إستنفدنا الإمكانيّات الكامنة التي يخفيها التنظيم المرن لوقت العمل المبني على إستخدام عالم الإلكترونيّات المجهريّة. ومن بين العناصر الرئيسيّة في هذا «البازل الزمني»

المنظّم، نجد ساعات العمل المتغيّرة (التي تعني في الجمهوريّة الفيدراليّة أكثر من ٦ مليون أجير حتّى النصف الأوّل من سنة ١٩٨٥)، والأشكال المتنوعّة للإستخدام الجزئي (مهنة متقاسمة Job Sharing في الأسبوع، في الشهر، إلخ). المجرّبة حاليًا من قبل ٢ مليون أجير، أغلبهم من النساء.

ابتدأت المؤسّسات أيضًا، إلى جانب هذه الإمكانيّات في تنهيج مدّة العمل، تختبر في نطاق التجارب النموذجيّة، آثار اللاموضعة لمختلف الأعمال. بدأ هذا التطوّر في إعادة تنظيم أعمال السكريتاريا والعمل الإداري. يتعلّق الأمر بإمكانيّة أساسيّة في هذه المرحلة من التطوّر للقوى الإنتاجيّة التي منذ إنبثاق مرحلة التجريب الناجحة كان يجب تعميمها على أنماط أخرى من العمل. أحد العناصر المركزيّة في هذا التطوّر هو الإمكانيّة المتاحة، من خلال الإلكترونيّات المجهرية، في تخفيض، لا بل حتى إلغاء، بفضل إستخدام المعلوماتية، ضغوط المشاركة المباشرة بين مجموعات شاغلة لأعمال مكملة في مجال تقسيم العمل. ويسمح، في هذا الصدد، إستعمال الإتّصالات اللاسلكيّة وخطط تخزين المعلومات، **بفصل جغرافي وزمني لسيرورات** العمل والإنتاج، وإذًا، بظهور أشكال جديدة في التنظيم **لامركزية**: حيث «العمل المعلوماتي في المنزل» وهو موضوع مناقشات كثيرة، لا يشكّل **إلّا** حالة قصوى: ما هو فريد، كون تطوّر القوى الإنتاجيّة يتطابق مع تغيير «نموذج المؤسّسة» المعمول به لحينه في تنظيم العمل: زيادة الإنتاجيّة والتجريب وتطبيق

أشكال جديدة للإستخدام وتنظيم العمل الإنساني غير المهني، غير المرتبطان بالمؤسّسة هما وجهان للميدالية نفسها.

هذه الإمكانيّات للإستخدام الثانوي المرن المستثمرة في الأصل من قبل المؤسّسات، هي مُصدَّقة بموجب «قانون تشجيع الوظيفة» الذي دخل حيّز التنفيذ في أيار سنة ١٩٨٥. وقد وطد **الملاك القانوني بلدانة في سوق العمل وحقّ العمل** (عقود لآجال محدّدة، مهنة متشاركة، وظائف مؤقّتة، عمل بعقد بين مؤسّستين). حتّى إذا لم تطبّق هذه النظم إلّا لغاية سنة ١٩٩٠، فهي ستشكّل خلال الخمس سنوات القادمة الوسيلة القانونيّة التي ستسمح بتعزيز وإتقان تحويل وظائف الإستخدام الكلّي إلى وظائف الإستخدام الجزئي. ومن المبكر أيضًا القول، فيما إذا سيصبح بالإمكان، خلال سنوات التسعينيّات، العودة عن هذا المسلك من النسق المقنّن للإستخدام الكامل إلى النسق غير المقنّن للإستخدام الجزئي المرن. و«المضحك» في هذا القانون، هو أنّ عقود العمل يمكنها أن تكون محدّدة بثمانية عشر شهرًا دون دافع خاص - ممّا يسمح بالإحتيال على قانون الحماية في وجه الصرف من الخدمة. من ناحية لقد شجّع هذا التدبير، إنخراط العاطلين عن العمل في نظام الوظيفة ضمن إطار العقود لآجال محدّدة؛ ومن ناحية أخرى، فقد فتح الطريق للإستعمال المكثّف لأشكال العمل الثانوي المؤقّت مع كل ما يمثّل ذلك من مخاطر.

لا نمتلك تقريبًا معطيات رقميّة ولا معلومات موثوق بها حول إنتشار هذا النمط من الأعمال **«غير المحمية»** و**«غير المنظّمة»** في

الجمهوريّة الفيدراليّة الألمانية (أو في دول غربيّة صناعيّة أخرى). في بيئة البحث، الامتداد، والتوزيع بحسب نمط المراكز وبحسب الفروع لهذا الجزء من سوق العمل يبقى كل ذلك «منطقة مجهولة». وتزداد، والحالة هذه، أهمّية ذلك بصورة عكسيّة نسبيًّا لهذا الصمت. في سنة ١٩٨٢، كان Cazola Müller قد جمع بعض العناصر: **عمل مؤقّت قانوني** (سنة ١٩٨١، كان قد أحصي ٤٣٠٠٠ أجير مؤقّت)؛ وهكذا سيكون العمل المؤقّت غير القانوني من ٦ إلى ٩ مرّات أعلى؛ ويتمّ في أغلب الأحيان تحت شكل عقود وهميّة، خصوصًا في البناء والتعدين، وفي حالات إستخدام اليد العاملة المهاجرة؛ أعمال صغيرة (أقلّ من ٢٠ ساعة في الأسبوع، لا تعويض بطالة، لأقلّ من ١٥ ساعة، ولا ضمان إجتماعي أيضًا، ولا ضمان تقاعد؛ في سنة ١٩٧٩، ١,٢٤ مليون من الأشخاص تقريبًا كانوا قد مارسوا عملًا من هذا النمط في أغلب الأحيان هم من النساء)؛ الأعمال الموسميّة (**عمل** بدوام كامل يمتدّ على مرحلة معيّنة): Le Kapovaz (= مدّة عمل متغيّرة ومفهرسة بحسب القدرات)، عقود العمل لمدّة محدّدة بدون وقت عمل ثابت - حيث يجب على الأجير أن يبقي في حالة جهوزيّة لحين الطلب؛ هذه الصورة المثمّنة بوضوح وبصورة خاصة من المؤسّسات لأنّها مفيدة للغاية، خصوصًا في تجارة المفرق؛ يُضاف إلى ذلك عقود العمل بدون مواد، التعاون الحرّ، العمل غير المصرّح به، إلخ (راجع. C. Müller، ١٩٨٢، ص١٨٣-٢٠٠).

كما هي الحال دائمًا، الصفة المفجّرة لهذا التطوّر تكمن في

إنتشار القوى الإنتاجية. ولكن لم تعد القوى الإنتاجيّة تعمل على تفجير عوائد الملكيّة، كما افترضها **ماركس Marx**. ففي **المنظور** الماركسي، تهدّد الطاقة الثوريّة المعاصرة بالتحرّك غالبًا «بعكس ذلك». **وتسحق شروط عقد العمل وسوق العمل،** الأشكال الاجتماعيّة الصناعيّة من عرض واستخدام للعاملين، وتخلق هكذا لا توازنات جديدة في السلطة بين مختلف الفرقاء وفي تنظيم مصالحهم. بما أنّ المصالح مستثمرة في النظام المسيطر للعمل المأجور، بالإضافة إلى سلطة التنظيم السياسي والنقابي لهذه المصالح، ولم يعد من الصعب التنبّؤ بأنّ طفرة نظام مجتمع العمل ستواجه مقاومات لا يمكن إهمالها، وستحتاج بدون شك إلى زمن لتفرض نفسها. ولا يزال الوقت باكرًا جدًّا لنقوم بتكهّنات حول الفئات التي ستتأثّر أو تستثنى من سيرورة الإستبدال هذه. أحيانًا يمكن، للأشكال الجديدة للعمل اللامركزي، والنظام الجديد للإستخدام الثانوي المرن والجمعي، أن تزهو بزيادة الإنتاجيّة، وهو ما كان دائمًا حجّة قاطعة. وتكمن «الفوقيّة التاريخيّة» للنظام الجديد للعمل في قدرته على فصل قلّة العمل المتنامية عن مظاهرها الكارثيّة والمهدّدة سياسيًّا - البطالة **بوجه مكشوف** - ليعاد توزيعها، وحتّى تحويلها إلى إنتشار للقوى الإنتاجيّة. في منظور الأجراء، تتنافس التهديدات المرتبطة بأشكال الإستخدام الثانوي مع الحريّة والسيادة الجزئيّة التي يكتسبونها في التنظيم لوجودهم الخاص.

سيفكّر بعضهم بأنّ تغيير الأعمال من دوام كامل إلى أعمال بدوام جزئي سيساهم بطريقة لا يمكن إغفالها في محاربة البطالة.

مع ذلك، خطر حصول العكس، وارد. وتدفع الفردنة المتنامية الناس إلى سوق العمل. وإدخال إمكانيّات العمل الثانوي أو الأعمال المؤقّتة المرنة والجماعيّة **تكسر آخر معاقل مجتمع العمل المبتور** (راجع، أعلاه، الفصل الرابع). كما أزيلت آخر حواجز أمام التشارك في عالم العمل - التعارض بين الحياة العائليّة والحياة المهنيّة، بين الدراسة والحياة المهنيّة، واستطاعت النساء والشبيبة التي تنتظر «الإحتياط» أن تشارك في سوق العمل الثانوي المرن. ويُخاطر خلق عرض من هذا النمط في إطلاق زيادة غير متكافئة مع الطلب، موجة مدّ عنيفة تجعل كل التوقّعات الفاعلة إلى الآن متهاوية.

تشكّل الملاحظات التي لخّصناها هنا نظريّة **الثورة الذاتيّة للنظام** الصناعي في المرحلة المتقدّمة من تطوّره. لم تنطبع سيرورة التنهيج فقط في أشكال وأطر العمل المأجور بل تتّجه **ضدّها** كل يوم أكثر. في ديناميّة التجديد هذه، لدينا ليس فقط تحويل للتوزيعات النوعيّة القائمة على الفئات من العاملين والعمل، ولكن أيضًا **تآكل** لأشكال اجتماعيّة ومبادئ تنظيميّة دفعت في داخلها. في هذا الإحتمال النظري، الإستمراريّات والإنقطاعات في التطوّر الإجتماعي مشوّشة، تتشرّط بالتبادل بطريقة خاصة: يُلاحظ الحفاظ على منطق التنهيج الموجّه نحو الربح، المتماشي مع الإنقطاع، المترافق مع مرور النظام الصناعي المقنّن والمعروف جيّدًا بنظام العمل الثانوي المتعدّد، المرن واللامركزي الذي عليه فرض نفسه مستقبلًا. ويفرض نفسه النظام الموازي لتوزيع البطالة

تبعًا لمختلف مراحل الوجود (راجع، أعلاه، الفصل الثالث - المقطع الثالث): وكما أنّ مراحل البطالة أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من السيرة السويّة لقسم كبير من السكّان، كذلك العمل الثانوي، نسق التوظيف الكامل والبطالة، قد دُمج بنظام العمل. في «التطبيع» السيري يتردّد صدى «التطبيع» المؤسّساتي حيث تبقى النتيجة غير أكيدة. وستكون الإرتكاسات السياسيّة حازمة. والمستقبل مهدّد بالعوز دون إعادة تقنين نظام الرعاية الإجتماعيّة، ولن نستطيع انتزاع قليل من الحريّة من هذا التطوّر، **إلّا بتأسيس حدٍّ أدنى من المدخول للكلّ قانونيًّا.**

٢- دروب المرآب - تأهيل بدون مهنة

منذ الوقت الذي أجهدنا فيه أنفسنا للخروج من روتين البحث، وبدأنا نتساءل حول المعضلة الشائكة لمستقبل التأهيل في إطار تحوّل نظام مجتمع العمل الذي يبرز اليوم، نشهد تدفّق موجة من الأسئلة حيث الإلحاح الظاهر لا يعادل إلّا الغياب للأجوبة الواضحة. بماذا تغيّرت فعليًّا بطالة الجموع الوضعيّة داخل نظام التأهيل؟ ما هي النتائج التي يمكننا إستخلاصها من هذا التطوّر نحو العمل الثانوي في ميدان التأهيل؟ ما هي نهاية هذه المنافسة بين محاولات الإصلاح لنظام التأهيل المرتبطة بتطوّر تقنيّات الإعلام، وبالأجيال الجديدة للتكنولوجيا التي تجعل هذه الإصلاحات غير مجدية. في هذه الوضعية هل يجب تدعيم تمهين التأهيل أو التخلّي عنه نهائيًّا، لأنّ المعضلة غير قابلة للحل؟

سنحاول بداية الإجابة على السؤال الأوّل من هذه الأسئلة الضخمة. من البديهي أن تكون بطالة الجموع قد غيرّت جذريًا وضع السيَر المهنيّة للتأهيل. ويلاحق من الآن فصاعدًا، شبح البطالة حصون التأهيل التي كانت مصانة في الماضي (الطب، الحقوق، علوم الهندسة، الإقتصاد، التعليم التقني، راجع، أعلاه، الفصل الثالث - المقطع الثالث). وتغيير السير المهنيّة، دلالتها جذريًا في حين أنّ محتوى التعليم لم يتغيّر، وهي متوجّهة نحو قطاعات مستقبلها المهني قاتم. سيحاول المنظّمون والباحثون في مجال التأهيل، عبثًا، إرجاع ذلك إلى ما لا يمكن تجنّبه «التفاوتات بين التأهيل والحياة المهنيّة»، المعدّون عبثًا يحاولون إدراك أو فهم شيء، ولكن **لن تفوت الظاهرة على الشبيبة** الذين سيصطدمون بالأبواب المغلقة لنظام العمل لاحقًا عندما سيتركون المنهج التربوي أو سيتوقّعونه منطقيًا بقوّة خلال مدّة تأهيلهم. **إذن كل هذا يعني أنّ التغييرات الخارجيّة لسوق العمل تهدّد، بل حتّى إنّها تدمّر أساسات السير المهنيّة للتأهيل الموجّه نحو الحياة المهنيّة.** والمستقبل المهني المستبق وغير الموجود (بعد) - كونه «متغيّر وهمي» - يُنتج تحويلًا جذريًا للوضع **داخل** نظام التأهيل. وتبقى الشبيبة لوقت أطول في المدارس، ويميلون غالبًا للتأهيل الإضافي هربًا من البطالة. ويظلّون لفترة أطول أحيانًا في المدارس إذا بدا لهم التأهيل الذي ينتفعون منه مضيعة للوقت حين لا يرتقي إلى مستوى تطلّعاتهم في المستقبل المهني. ومن الممكن أن يتعطّش من جديد البعض منهم

لهذا التأهيل، ولكن تميل المدارس لخدمة تدابير مؤسّساتيّة، وتتحوّل «لغرف إنتظار» لا تمتلئ مكاتبها بالمؤهّلات المهنيّة. فسلطة المعلّمين في ركود، وبرامج التعليم مصمّمة تبعًا للأهداف المهنيّة تنتهي كلّها لتنغمس في اللاوقعيّة.

إنّه لمن المبالغة قليلًا القول بأنّ قطاعات النظام التربوي المعنيّة بالبطالة تنتمي دائمًا أكثر لدروب المرآب التي لن تتبع القطارات فيها مؤشّرات سكّة الحديد. مع ذلك كل شيء يستمر في العمل وفقًا للنماذج القديمة. فإذا أردنا أن نسافر - ومن سيرغب بالبقاء في منزله عندما يكون البقاء فيه يعني لا مستقبل؟ - يكفي أن نقف في طابور أمام أي شبّاك للتوزيع، حيث تعطى التذاكر للصعود إلى القطارات الطافحة في أغلب الأحيان، أو التي لن تذهب في الاتّجاه المُعلن. وكأنّ شيئًا لم يحصل، فمستخدمو التأهيل المتمركزين خلف شبابيك التوزيع يستمرّون بحماس بيروقراطي كبير إعطاء تذاكر ولا لأي مكان، ويصدّون الجمهور المتجمّع أمامهم «بتهديده»: «لن تستطيع الصعود أبدًا إلى القطار بدون تذكرة!» والأسوأ، هو أنّهم على حقّ...!

تجعل البطالة البنيويّة والدائمة وضع نظام التأهيل الموجّه نحو الحياة المهنيّة متناقضًا. وكون هذا النظام ليس مُقوّى بوجه خاص بالثقة التي وضعت فيه، فهذه بداهة. في هذا المعنى، نوزّع على الأجيال الجديدة حلقة أولى باللامعقوليّة التي يسجّلونها في منهج السيرة المخبّأة لكلّ منهم والتي تجبرهم على الشك بأنفسهم، بالراشدين أو «بالنظام»، أو بكلّ ذلك في الوقت نفسه - تطوّر مُقلق

جدًّا سواء على الصعيد النفسي كما على الصعيد السياسي (راجع. D. Mertens، ١٩٨٤ وW. Hornstein، ١٩٨١).

يُلاحظ تطوّر مماثل تمامًا في مؤسّسات الرعاية الإجتماعيّة وفي كل بنى الدولة الراعية. في مراحل البطالة البنيويّة، برامج التأهيل المهني، التدريبات إعادة الدمج للمعتقلين السابقين، محاولات إعادة الدمج للمرضى النفسيّين أو الجهود المبذولة لتسهيل العودة للحياة المهنيّة لربّات البيوت بعد رحيل الأولاد كل ذلك هو ممّا لا يمكن الإستغناء عنه أكثر ممّا هو قابل للتصديق. الناشطون الإجتماعيّون، علماء النفس، والمربّون الذين يجهدون «لإعادة الأهلية» وإعادة الدمج لهؤلاء الأشخاص وهذه التجمّعات - ممّا يعني دائمًا دمج عاطلين عن العمل في عالم العمل - تهدّد الفعاليّة بالمصداقيّة لعملهم الخاص لأنّ هذا النمط في البرامج لا يمكنه تغيير شيء في الوضع الأساسي: نقص في العمل الدائم.

في هذا الصدد تُعتبر طفرة نظام مجتمع العمل طفرة ليست ناجزة بعد، ولكن مخطّط ظلّها يُدرك مسبقًا. ومن الآن فصاعدًا سيف بطالة Damoclès سيكون مسلّطًا فوق كل الرؤوس، في كلّ القطاعات، وعلى كل المستويات التراتبيّة في نظام التأهيل (حتّى إذا - إحصائيًّا - كانت أحيانًا مقصلة، أحيانًا مُدية). وتبعث على الخوف في كل مكان. بالنسبة إلى عدد لا بأس به من الشبيبة الذين أنهوا دراستهم، مهما كانت مساراتهم، **تأتي منطقة ضبابيّة من العمل الثانوي المؤقّت، مشبعة بالمخاطرة لتتدخّل بين الدراسة والحياة المهنيّة**. يُتبيّن مسبقًا في تطوّر الخمس عشرة سنة الماضية

مسودة ما سيحصل في المستقبل - قدوم نظام الإستخدام غير الكامل المرن والجمعي.

وكما تظهره التحاليل الإحصائيّة التجريبيّة، خلال انطلاقة التأهيل في سنوات السبعينيّات، **وضع الشبيبة**، وهو من عرف التقهقر الأكثر مأسويّة، **الذين توقّفوا بعد المدرسة العليا**. وكان لظاهرات إعادة الإنتشار وسيرورات الطرد فضلًا عن تدابير التنهيج في المؤسّسات، أثارًا مخيفة: أبواب عالم العمل في الردهات السفلى لنظام التأهيل، هي تقريبًا كلّيًا مغلقة. إنخفاض عدد الوظائف بين ١٩٧٠ و١٩٧٨، أضرَّ بالدرجة الأولى المراكز غير المؤهّلة والمراكز المخصّصة للشبيبة الداخلين في التدريب بعد **المدرسة الإبتدائيّة**؛ في المرحلة نفسها، في المجال الدولي كما في الإقتصاد الخاص، كان يلاحظ زيادة في عدد الشبيبة الذين ذهبوا حتّى المرحلة الوسطى وتابعوا التدريب، وكذلك عدد من طلّاب البكالوريا (راجع H.P. Blossfeld، ١٩٨٤، ص ١٧٥ تابع). الخطورة هي إذًا أعلى أكثر بالنسبة إلى الشبيبة الذين أوقفوا دراستهم دون الشروع في تأهيل مهني إضافي. وفي منتصف سنة ١٩٨٣، ٥٥٪ من العاطلين عن العمل الجدد كانوا بدون مؤهّلات مهنيّة (في حين أنّ ما نسبته ٣٠٪ فقط من العاملين هم بدون مؤهّلات مهنيّة)، وتشير كل التقديرات بأنّه في المستقبل، سيُنتج القطاع السفلي لنظام التأهيل أساسًا متنامٍ كمّيًّا لعدد العاطلين عن العمل لمدّة طويلة دون آفاق مهنيّة.

ما هو معروف أقل، كون شبح البطالة لاحق أيضًا من الآن

فصاعدًا جنّة الوظيفة التي كانت **العمل التقني**. وهكذا تحوّلت حالة النقص في العمّال المؤهّلين في سنة ١٩٨١ إلى حالة فائضة. وفي سنة ١٩٨٢، لم يتمّ إحصاء أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مركز توظيف لأكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ عامل مؤهّل في حالة بطالة. كل الخبراء متّفقون حول ذلك: العمّال المؤهّلون هم أيضًا سيمثّلون نسبة متنامية من العاطلين عن العمل، في المستقبل. ولم يعد يحمي، التأهيل المهني الشهير في المؤسّسة، من ضياع المكانة الإجتماعيّة. سنة ١٩٥٠، النسبة المئويّة لهؤلاء الذين وجب عليهم قبول موقع إجتماعي أدنى من مستوى مؤهّلاتهم منذ نهاية تأهيلهم المهني، لم تكن إلّا ٥,٥٪، وارتفعت إلى ٧,٦٪ سنة ١٩٦٩، وإلى ما يقارب ١٠٪ سنة ١٩٧٩ (راجع H. Althoff ١٩٨٢، ص: ١٦ تابع). ويتّفق الكلّ، في هذه الحالة أيضًا، على القول إنّه في السنوات القادمة، سيجلب النظام الثنائي زيادة وليس تخفيفًا من مخاطر السقوط الإجتماعي.

ولكن **الشبيبة من حملة شهادات السياقات التقنيّة للتعليم العالي** يواجهون أيضًا صعوبات لا يمكن إهمالها لحظة دخولهم في الحياة العمليّة؛ في حين أنّ نسبة البطالة كانت لا تزال نسبيًّا ضعيفة في هذا القطاع في التسعينيّات بسبب قدرة القطاع على إمتصاص التقديمات الخدماتيّة في العمل العام، ولكن الوضع انحرف بعنف في بداية سنوات الثمانينيّات، واتّخذ شكل إستقطاب البطالة تبعًا للتخصّصات (مثلًا، ١٤٪ في الحقل الإجتماعي، في حين أنّ المهندسين المختصّين بالكاد تأثّروا

بذلك)، ٣٣٪ من حاملي الشهادات، عاشوا على الأقلّ مرّة تجربة البطالة، في السنتين التاليتين لنهاية دراستهم (هنا أيضًا، النساء هنّ الأكثر تأثّرًا نسبيًّا من الرجال؛ راجع M. Kaiser، ١٩٨٤، ص٢٤١ تابع).

ولكن يصبح الوضع مأسويًّا بصورة خاصة **بالنسبة إلى الطلّاب الذين تابعوا مسارًا جامعيًّا**: فالهوة، منذ الثمانينيّات، بين عدد الطلّاب الذين يتركون الجامعة وعدد المراكز الجاهزة في القطاعين العام والخاص تتنامى كثيرًا. وعلى عكس ما يظنّ الكثيرون، تُظهر التحاليل المقارنة التجريبيّة أنّ الغالبيّة العظمى من الشبيبة التي لديها مؤهّلات عالية (طلّاب أنهوا مسارًا في الجامعات أو الدراسات التقنيّة للتعليم العالي) - الناتجة أساسًا عن التوسّع في التأهيل بشكل عام - لم يتمّ استيعابها في الإقتصاد، ولكن في قطاع تقديم الخدمات في مجال الشأن العام المنتشرة في سنوات السبعينيّات - الطلب الذي نضب مع سنوات الثمانينيّات وانتهى بتقهقر وضع التوظّف بالنسبة إلى الشبيبة من حملة الشهادات. والخطر هو أكبر بكثير، بالنسبة إلى هذا التجمّع للداخلين الجدد في الحياة المهنيّة، ويتعلّق بوضع التوظّف، أكثر من أيّ تجمّع آخر، في الشأن العام **بسبب نمط المهنة التي تأهل فيها**. وهكذا، في سنة ١٩٧٨، أكثر من ٨٠٪ من العاملين المبتدئين في قطاع مأجور أنهوا مسارًا جامعيًّا أو تقنيًّا عاليًّا (وصل الرقم بالنسبة للنساء ٩١٪) كانوا يعملون بالشأن العام. أيضًا، بالنسبة إلى أغلبيّة حاملي الشهادات - مثلًا، العاملون

الإجتماعيّون، معلّمو المدارس، القضاة، الأساتذة الثانويّون، وأيضًا أغلب الباحثين في الآداب والعلوم الإجتماعيّة - لا يقدّم تقريبًا القطاع الخاص إمكانيّات بديلة (راجع. Blossfeld، ص ١٨٦). وليس التأهيل بحدّ ذاته هو ما يجعل من الدولة السوق الوحيد لحاملي شهادات هذه المسارات، ولكن علاقته الجوهريّة ببعض أنماط المهن. إذًا، بفعل أثر الإرتداد، يُثقل هذا الإحتكار الدولي على السياقات المتناظرة لنظام التأهيل، **بصعوبة صخمة لأهليّة زائفة كليًّا**. في المستقبل، وبالنسبة إلى هذه التجمّعات، الوسيلة الوحيدة لإيجاد عمل سترتكز على إعادة الأهليّة في ميدان آخر مختلف. أقلّه ألّا يتمّ المرور من مراكز عمل بدوام كامل إلى دوام جزئي على نطاق واسع، وأن لا يُرى نظام من العمل الثانوي المرن يتمركز حتّى في هذا الميدان.

في مواجهة البطالة، وعلى كلّ مستويات تراتبيّة التأهيل، يُلاحظ ميل معلن **للتمديد أو لإستئناف الدراسة، إستراتيجيّات جديدة في التجنّب**. هكذا، تحت ضغط الحالة مأسويّة لسوق العمل، يبدي الناس غالبًا، استعدادًا أكثر فأكثر للبدء بمسار جامعي عند نهاية دراساتهم في السياقات التقنيّة (M. Kaiser، ٢٣٩). وتأخذ صفوف الإنتظار أهمّية متنامية في المرور من المدرسة إلى التدريب. وأعداد الشبيبة تزاد أكثر فأكثر في ارتياد المدرسة المهنيّة لسنة من التأهيل المهني الأساسي أو لسنة تحضيرية للحياة المهنيّة قبل البدء بتدريبيهم. ولكن المراحل التي تنقطع خلالها الشبيبة عن الدراسة، مثلًا، البطالة، الخدمة

العسكريّة أو الخدمة المدنيّة كلّها أيضًا تسبق غالبًا أكثر فأكثر التدريب. يُقترح تدابير لإيجاد وظائف كما يُقترح إيجاد «أماكن إنتظار»، ويُقدّم بالمقابل معادلات أخرى. ولكن أيضًا في نهاية مسار ناجح في التأهيل المهني، أصبح من الطبيعي أكثر فأكثر المرور **بمرحلة إنتقاليّة مؤقّتة** يتمّ خلالها تناوب أعمال صغيرة وبطالة، عقود لآجال محدودة وإستخدامات ثانويّة.

هذه «الزعزعة» الشاملة والمأسويّة حاليًّا للمرور إلى الحياة المهنيّة قد قُبلت بطريقة هادئة وباندهال من غالبيّة الشبيبة. تحمّل معظمهم التبخيس الجذري لشهاداتهم. خليط من الخيبة والأمل، كون الجهود التي بذلوها خلال دراساتهم لم تؤت ثمارها على الصعيد المهني. واستمرّوا في الوقت نفسه يستمدّون الشجاعة على أمل بين «يوم وآخر» أن «يحصّلوا» راتبًا يوازي جهودهم. وهكذا، فإنّ الشبيبة المهدّدة بالبطالة، في أغلبيّتها، مستعدّة لأن تقبل «إنتقاليًّا» في نهاية دراستها (على الأقل كما تأمل) **بأيّ عمل** لتكون مندمجة في عالم العمل. وهم مع ذلك واعون للخطر الذي يتجشمونه: لقبولهم بعمل غير موصوف أو نوعًا ما موصوف، يخاطرون كونهم نذروا أنفسهم نهائيًّا لأعمال شبه - موصوفة. والتأثير الذي يمارسه اليوم هذا الضغط الذي يدفعهم لقبول شروط عمل من هذا النمط يختلف تبعًا للوسط الإجتماعي وظروف الوجود الخاصة بهؤلاء الشبيبة. ويمتدّ هذا التأرجح بين الخيبة والأمل. من الآن فصاعدًا، أيضًا إلى إمكانيّة تحسين آفاقهم المهنيّة عن طريق إعادة التأهيل أو التأهيل المستمرّ.

٣- تأهيل الفرص وتوزيعها

لا يتوقّف حجم العمل المتوفّر في مجتمع العمل عن الإنكماش، وتزعزعت مبادئ تنظيم نسق العمل. وأصبح المرور من نسق التأهيل إلى الحياة المهنيّة غامضًا ومؤقّتًا؛ ويلاحظ ظهور منطقة ضبابيّة من العمل الثانوي الخاضع للمخاطر بين الإثنين. وبناءً على هذه البداية في تحوّل نسق مجتمع العمل، أصبحت البرمجة المهنيّة لنسق التأهيل **مغلوطة تاريخيًّا** أكثر فأكثر. في هذا المعنى، وخلال السنوات الأخيرة، خضع نسق أو نظام التأهيل لتحوّل جذري أتى «من الخارج»، نتيجة تطوّر السياق المدموغ بداخله. لا حاجة للقول، بأنّه لم يحصل وعي كافٍ بذلك في مؤسّسات التأهيل لإستخلاص النتائج على الصعيد التربوي. وإذا أقمنا تمييزًا بين **«تنظيم التأهيل»** و**«معاني التأهيل»**، وإذا كنّا نفهم من التنظيم الإطار المؤسّساتي، ملاحقة طلبات الدراسات، الإمتحانات والشهادات، البرامج ومحتويات التعليم، بمعاني التأهيل، المعنى الذي يقرنه الأفراد بتأهيلهم، نستطيع تأكيد الأمر التالي: **التنظيم والمعنى للتأهيل قد انفصلا واستقلّا الواحد منهما بالنسبة إلى الآخر**. وقد فقد التأهيل علّة وجوده قياسًا بما يعقبه، وفقد أيضًا الدليل للمعنى المهني الذي يعطيه منظوره. البعض أخذ اليوم - بطريقة غير رسمية، وكتيّار مضاد للتوجيه المهني كالذي وصفناه - يفتّش عن معنى وعن خاصيّة التأهيل بحدّ ذاته. أصبح التأهيل تجربة لها قيمتها الخاصّة، بانفصاله عن الهدف الذي بحسب وجهته يستمر التأهيل ليكون شكليًّا موجّهًا، ويُكتشف من جديد دوره في تأكيد الهويّة وبناء الفرد.

أصبح الإطار المؤسّساتي للتأهيل المكتسب عن طريق **التايلورية**، بيروقراطيًّا إلى الحدّ الأقصى ويحتفل بشكل غير رسمي بالإنبعاث المتأخّر لمبدأ **هامبولت** القديم في قلب «البنية البيروقراطيّة بتأهيل مسترق». هناك حيث اختفى البعد «السامي» للمعنى الذي كان يمثّله الهدف المهني، ويطالب الشبيبة الذين يحسنون تدبير أمورهم بشيء واحد بإمكانه إعادة إعطاء معنى لهذا الواقع الطويل الذي تشكّله الدراسة: **القيمة الذاتيّة للتأهيل**. الإفتتان الفظّ وغير المتوقّع كلّيًّا تجاه «الأنظمة المتشعّبة» التي تجعل من هذه السياقات التي كانت نخبة الأنظمة المدروسة بكثافة، البرهان، وأيضًا الإنبثاق الخجول، في حلقات الدراسة، لفائدة جديدة بالنسبة إلى النظرية والنقاش.

من الباكر جدًّا القول كيف يجب على محتوى التأهيل أن يتطوّر ليتكيّف مع نظام مرن للعمل الثانوي الجمعي والمتحرّك في إطار «التعاون» اللامركزي من خلال المعلوماتيّة. سيحتّم هذا بداية **عصف - ذهني** سابق في الرأي العام حول المشاكل التي يطرحها هذا النظام للإستخدام غير الكامل أو (ما يسمّى بالعمل الثانوي). ولكن يمكن منذ الآن تأكيد الأمر التالي: ممّا لا يمكن تجنّبه هو الكفّ عن اعتبار الرابط بين **التأهيل والمهنة** محوريًّا، ممّا يشكّل فرصة تاريخيّة بالنسبة إلى نظام التأهيل. ويصبح بالإمكان إعادة تحويل التأهيل المهني إلى تأهيل **يُفهم بمعنى آخر، يجب اكتشافه**. ويصبح من الضروري الإطّلاع على نقاش مصوّب نحو التأهيل، والذي يدمج التحدّيات الجديدة التي هي في

مواجهة بخصوص الحياة والتأثير (السياسي) في مجتمع الخطورة الذي سيصبح مجتمع المستقبل.

يجب أيضًا إعادة الإعتبار لتوزيع الفرص الإجتماعيّة (غير المتساوية) والمتأتّية من التأهيل. كما تدلّ عليها البحوث التجريبيّة، بين ١٩٧٠ و١٩٨٢، فإمكانيّة الوصول إلى مركز إجتماعي رفيع بعد الحصول على شهادة عالية اختزلت بشكل مأسوي. وفقد نظام التأهيل خلال هذا التطوّر، **في سنوات السبعينيّات، فاعليّته في إعادة توزيع المواقع الإجتماعيّة**: لم يعد يكفي الحصول على شهادة للوصول إلى موقع مهني محدّد، وإذًا إلى مدخول واعتبار محدّدين.

لهذا لم يصبح التأهيل غير مجد. على العكس: فبدون تأهيل نوعي، المستقبل المهني مسدود تمامًا. لهذا تفرض المعادلة نفسها كل يوم أكثر: هناك **تناقص لجهة الإكتفاء بالشهادات النوعيّة**، ولكنّها **أكثر فأكثر ضروريّة** للحصول على المواقع المهنيّة التي يُطمح بالوصول إليها، والتي أصبحت أكثر فأكثر نادرة. ماذا يعني كل هذا؟ على **أرض ليست لأحد** بين شروط «كافية» وشروط «ضرورية»، فقد نظام التأهيل فاعليّته التقليديّة في توزيع الفرص الإجتماعيّة الخاضعة للرقابة العامّة، وريثة عصر الأنوار والمستلهمة غالبًا من سنوات الستّينيّات! كيف وبحسب أيّة معايير ستوزّع في المستقبل القلّة القليلة من الفرص الإجتماعيّة بمواصفات متساوية؟ ما هو التأثير الذي سينتج عن خسارة هذا الدور التخصيصي على الوضع التربوي في مختلف ميادين نظام

التأهيل - في المدارس الإبتدائيّة، المدارس المهنيّة، الجامعات وصفوف الإتقان - حيث المستقبل المهني مسدود أيضًا، ولكن بطرق متنوّعة؟ ماذا يعني هذا التطوّر بالنسبة إلى علاقات السلطة بين المدرّبين والشبيبة، لجهة الميل للتدريب وللإختيارات المهنيّة للأجيال الصاعدة؟

لا يمكن ذكر هذه الأسئلة إلّا باختصار، لكن يمكن على الأقلّ تأكيد ذلك: لقد انفصل عمل توزيع المواقع الخاصّة بالتأهيل إلى بعدين متمايزين خلال العقد الأخير: **إنتقاء سلبي لأولئك غير المؤهّلين ليشاركوا** في لعبة المنافسة لأجل موقع إجتماعي، وتعيين إيجابي **واقعيًّا** لموقع الفرص. ففي حين أنّ نظام التأهيل قد خسر مهمّته في التوزيع، المنهوض بها من الآن فصاعدًا من قبل الخدمات أو في الغالب من قبل مدراء المستخدمين في المؤسّسات، واختزلت الرقابة العامّة لتوزيع الفرص في نظام التأهيل إلى انتقاء سلبي، **لفقدان** الموقع. هذا التحوّل في المهمّة هو نتيجة الإفساد للرابط بين تأهيل وعمل مهني.

في زمن الإستخدام الكامل، أُعطِيَ عدد قليل من شهادات التأهيل التي كانت **نوعًا** ما استباقيّة لقرارات خدمات إختيار الموظّفين. في زمننا حيث لدينا فائض تضخّمي من المؤهّلات، عالم العمل هو المكلّف من الآن فصاعدًا بإدارة الخيار بين الأفراد الذين لديهم شهادات متعادلة. وعندما تُخصّص المؤسّسات مركزًا أو (مكانًا لمتدرّب)، تستطيع هي نفسها اليوم أن تقرّر ذلك باللجوء إلى روائز التشغيل أو التوظيف، أو إلى طرق من هذا

القبيل. والقضيّة العكسية هي التالية: لم تعد الشهادات المعطاة من قبل نظام التأهيل هي مفتاح عالم العمل، فهي لم تعد تسمح بالوصول إلّا إلى **غرفة الإنتظار** حيث مفاتيح أبواب عالم العمل موزّعة (بحسب معايير وقواعد خاصّة): هذا الضياع للمعنى له اليوم نتائج متنوّعة جدًّا في مختلف القطاعات وفي مختلف مستويات نظام التأهيل.

النتائج بصورة خاصّة ثقيلة عندما لا تفتح الشهادات ولا حتّى الأبواب التي تؤدّي إلى «غرف الإنتظار»، ولكن تصبح في الحقيقة **معايير للإستبعاد**. هذا صحيح وأكثر كل يوم بالنسبة إلى هؤلاء الذين **تركوا الدراسة بعد المدرسة العليا**. حاليًا، يجب قطعًا إنهاء وبنجاح تأهيل مهني إضافي **في أي مجال** للتمكّن من الدخول إلى عالم العمل. في نطاق حيث شهادة الفنّي أو التقني العالية تصبح «جواز مرور» يكون الشبيبة الذين لم يتابعوا ولم ينهوا تأهيل مهني هامشيّون. **وتصبح المدرسة العليا طريق في اتّجاه واحد نحو غياب الفرص المهنيّة**. وتتدحرج إذًا في الهامشيّة الإجتماعيّة، لتصبح مدرسة مخصّصة للجماعات الإجتماعيّة الدنيا، **صائرة إلى** غياب المستقبل المهني.

تظهر إذًا بوضوح المهمّة الجديدة السلبيّة للحرمان من الفرص كما في حالة **المدرسة العليا**. يتعلّق الأمر هنا بتطوّر فريد كلّيًا حيث المبالغة في مستوى المقتضيات في ميدان التأهيل أذل بالتأهيل المتوفّر عن طريق **المدرسة العليا**، والذي انتهى كونه اعتُبِرَ بمثابة «لا تأهيل». فمسار **المدرسة العليا مماثل نوعًا ما إذًا**

للأمّيّة. ولصياغة الأمور بتضخيم: في القرن الثامن عشر كان تحصيل حاصل أن يستطيع الفرد كسب قوّته حتّى ولو كان أمّيًا. أمّا في القرن التاسع عشر فقد أصبحت السيطرة على القراءة والكتابة الشرط المسبق للدخول في عالم العمل المدفوع بالتوسّع الصناعي. وفي الربع الأخير من القرن العشرين لم يعد يكفي المرور **بالمدرسة العليا**، إذا كان غير متلائم مع تأهيل إضافي، لتأمين العيش المادي المرتبط بسوق العمل. يشاهد بوضوح في حالة **المدرسة العليا**، بأن «التأهيل» - العلامة المميّزة والكلاسيكيّة لوضع **مقبول** - يمكن أن يتحوّل تاريخيًّا إلى تمييز شبه ملزوم به، (كجزء منه): تُوزّع المدرسة العليا غياب الفرص، وكونها مؤسّسة للتأهيل، تهدّد بأن تتحوّل إلى حائط مسدود نجد خلفه التجمّعات التي لها الوضع الإجتماعي الأدنى، ستكون مستسلمة لوجود محروم على الدوام من كل نشاط مهني (بما معناه أنّها مستسلمة للإعانة والمساعدة الاجتماعية). في هذا الصدد، ينتج مجتمع التأهيل **في مرحلته المتقدّمة** إذًا «شبه - أمّية» جديدة أيضًا وهي ميزة متناقضة لمسارات التأهيل الأقلّ رفعة (**المدرسة العليا و**Sonderschule). بالمرور مرّة أخرى، حيث ربط التأهيل بعالم العمل. يمكن تسجيل خاصيّة تتعلّق بنظام التأهيل الألماني، غير المقبول شرعًا تحت هذا الشكل في **الولايات المتّحدة الأميركيّة**، على سبيل المثال.

تحوّلت **المدرسة العليا**، مثل Sonderschule في الماضي، بمجرّد لبوسها لهذه المهمّة من الهامشيّة، **إلى مكان لتخزين** الشباب

العاطلين عن العمل. هي بمثابة «نزل للشبيبة» المتّجهينَ نحو التأهيل الذي يقع في مكان ما بين الشارع والسجن. حدث إذًا إزاحة عن مهمّتها، ومكان التأهيل وأصبحت علاجًا مهنيًا. وتقهقهر بالنتيجة الوضع التربوي. والأساتذة والبرامج مهدّدون بمشروعيّتهم، ويُسقط عليهم تناقضات «تأهيل مهني سائر إلى العدم». منذ ذلك الحين فقدت المدرسة سلطتها، ولم يعد لديها شيئًا «تقدّمه» أو تؤخّره بالنسبة إلى التلاميذ. الإرتكاسات **الفوضويّة** للشبيبة (واقعًا أو كمونًا) مبرمجة في هذا النمط من الحجِر في غياب المستقبل المهني. إزدياد العنف الموجّه نحو المعلّمين هو أحد الإشارات الأكثر تطرّفًا والأكثر وضوحًا، خصوصًا في المدن حيث نسبة بطالة الشباب هي في الوقت نفسه مرتفعة وثابتة.

اكتسبت **التصفية الداخلية** التي بدأت، في الوقت نفسه، في المدارس الأساسيّة معنى جوهريًا: فأصبح يدرك كقفزة إلى «ضفّة الأمان» ترمز إلى مستقبل مهني **محتمل**. يجب على الأقلّ، وبالأسلوب نفسه، مراقبة **طريقة مسار الوصول للمدرسة العليا** إذا رغبنا تجنّب جعل الوضع اللاحق أكثر كارثيّة، في المنافسة مع هؤلاء الذين تابعوا **المرحلة الوسطى** وكذلك مع طلّاب البكالوريا، المفضّلين للحصول على الأماكن النادرة في التدريب. وتُحدث نتائج الإمتحانات للخروج من **المدرسة العليا** إذا صحّ القول إذًا، تمييزًا في درجة الخضوع لغياب الفرص. من جراء ذلك، فإنّ نتائج ظاهرة على الوضع التربوي ذات حدّين في المدارس العليا (كما هي أيضًا في نظام التأهيل بشكل عام). فمن جهة، وكما قلنا

سابقًا، المسار في **المدرسة العليا** كما هو في حالته الراهنة لم يعد تقريبًا يقدّم فرصًا للدخول إلى الحياة المهنيّة. ومن جهة أخرى، يستمر كونه يمثّل الحدّ الأدنى من الفرص الضروريّة من الأمل بالحصول بالرغم من كل ذلك على مكان في الأمكنة النادرة في التدريب. وتخفي الصفة الضرورية لمسار التأهيل إذًا أيضًا دعوة للإنتصار، ولنظام كامن، وفي حال عدم حصول ذلك، نكون بالتأكيد مستبعدين. يجسّد إذًا القرار المتحذلق في التأثير أو الترقيم دائمًا نوعًا من التهديد: يمكن بالتأكيد إغلاق الباب المؤدّي إلى غرف الإنتظار في عالم العمل. هذا بالضبط هنا حيث النجاح في الدراسة لا يؤدّي إلّا إلى المنطقة الضبابيّة لعمل متدنٍ أو ثانوي محتمل وحيث تمثّل التصفية السلبية تهديدًا للمعيشة المادّية، وتصبح المطاردة المستبسلة للعلامات الجيّدة والنتائج الجيّدة في الإمتحانات سباقًا على الأمل المتعلّق بالشد إلى أعلى، إلى الطابق العلوي متوسّلين السلم الآلي للتراتبيّة الإجتماعيّة التي تذهب في الإتّجاه السيّء. شعار منتوجات «spontex للتنظيف الذكي في سنوات السبعينيّات: «ليس لديك أيّة فرصة، إنتفِعْ بها» أصبح إذًا مبدءًا للبقاء ضمن هذا السياق بالنسبة إلى من هو أقل واقعيّة.

كان التطوّر أكثر دقّة وأقل واقعيّة في الميادين العليا لنظام التأهيل - السياقات التقنيّة للتعليم العالي والجامعات. وعندما نتكلّم هنا، على «**ما قبل** التوزيع للفرص»، يعني هذا أنّ الطلّاب لم يعد في مقدورهم التنبّؤ بما سيكون عليه مستقبلهم في المدى البعيد. وتمثّل بالنسبة إليهم أزمة سوق العمل ومجتمع العمل

ضياع وظائف مضمونة، جيّدة الأجر ومُعتبرة، أكثر ممّا هي خسارة عمل مهني. لم يختفِ الماوراء المهني للمسار الجامعي، ولكن أصبح غير متوقّع وغير قابل للتحديد. وعليه فإنّ التركيز على ما هو ممكن مؤقّتًا أستبدل غالبًا بمشاريع على المدى البعيد. **ويمكن أن** يعني هذا، بأنّ الطلّاب المتخمين، بمحتويات التأهيل الموجّه نحو الحياة المهنيّة والذي أصبح أكثر فأكثر لاواقعيًّا، بدأ من جديد لديهم العطش للتأهيل. ولكن **يمكن** أن يعني هذا أيضًا أنّه بوعي فقدان قيمة محتويات مؤهّلاتهم، لم يعودوا يتطلّعون إلّا للحصول على دبلوم شكلي، يعتبر كضمانة في وجه البطالة المهدّدة وإلّا فهي حاصلة. ولكن الحصول على الشهادات لم يعد يضمن شيئًا، ولكنّها دائمًا وأكثر من أي وقت مضى الشرط المسبق للهروب من غياب الآفاق. وعندما نسير على حافة هذه الهاوية - بدل الحصول على لبّ المهنة على مرمى النظر - نلتهم لقمة بعد لقمة نقيع المتطلّبات البيروقراطيّة للتأهيل. ليس مستغربًا إذًا - إستكمالًا للإستعارة - إن «لم نعد نفتحه أبدًا».

تحويل مهمّة توصيف المواقع الإجتماعيّة لنظام التأهيل نحو نظام العمل له في النهاية - كما تظهره ملاحظة إحصاءات البطالة - نتائج مهمّة: التجمّعات المعنيّة بالمشاكل والمعرضة بصورة خاصّة لخطر البطالة لفترة طويلة هي، كما رأينا سابقًا، النساء (على الأخصّ النساء اللواتي عايشن إنقطاعًا طويلًا نسبيًّا عن حياتهن المهنيّة)، الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحّيّة، الأشخاص المسنّين نسبيًّا وغير المؤهّلين، والشبيبة الأقل حظوة في منشئها

الإجتماعي (راجع. أعلاه، الفصل الثالث - الفقرة الثالثة).

لقد أدركنا هنا بأنّه مع نهاية هذا الإصلاح للتأهيل، رأينا معايير التصفية التي كانت مقبولة سابقًا قبل الإصلاح قد قفزت إلى الإهتمام الأوّل، وبأنّ قدوم مجتمع التأهيل فرض بحقّ المشاركة في إخفاء: المحدّدات **المرتبطة بالجنس، بالعمر، بالحالة الصحّيّة، ولكن أيضًا بالآراء، بالمظهر البدني، بالعلاقات، بالإرتباطات الإقليميّة، إلخ**. السؤال يطرح نفسه إذًا لمعرفة ضمن أيّة حدود لن يؤدّي توسع نظام التأهيل (عندما يترافق بانحسار لمجتمع العمل) **كتحصيل حاصل** إلى انبعاث معايير توصيف بحسب «الطبقات» في مجال توزيع الفرص الإجتماعيّة. عدد معيّن من الإشارات يسمح بالتفكير بأنّنا في طريق العودة - حتّى ولو كانت الظاهرة متخفّية بتأثيرات التأهيل - إلى النموذج الإقطاعي في توزيع الفرص والمخاطر في سوق العمل. كل ذلك مباح بسبب أنّه عندما يتعلّق الأمر بالقيام بخيار بين فردين يمتلكان شكليًّا المؤهّلات نفسها، يُدخَّل من جديد معايير تتعلّق بما وراء الشهادات وتتملّص من أي تبرير. أمّا إمكانيّة إخضاع سيرورة التخصيص أو التعيين، هذه الإمكانيّة المعجب بها والمقدّرة إلى هذا الحدّ في الماضي للرقابة العامة، قد تقلّصت إجمالًا وحتّى اختفت. إلى متى أيضًا يمكن احتمال عودة **ما بعد** مجتمع التأهيل إلى منطق توزيع الفرص **كما قبل** مجتمع التأهيل، متى سيكون ذلك قابلًا للإنفجار سياسيًا. متى ستؤدّي إلى موجات جديدة من الإحتجاجات...؟ ما زال الوقت مبكرًا للإجابة على كل ذلك.

القسم الثالث

الحداثة الإنعكاسيّة:
من أجل تعميم العلم والسياسة

ملخّص ونظرة عامة

قسّمنا في القسمين السابقين الكلام حول النموذج النظري بخصوص **التحديث الإنعكاسي في المجتمع الصناعي**، انطلاقًا من محورين في البرهان: دراسة منطق توزيع المخاطرة (القسم الأوّل) ودراسة مشكل **الفردنة** (القسم الثاني). كيف تترابط هاتان المقاربتان، ما هي علاقتهما مع الفرضية التي انطلقنا منها؟

١) تمّ التطرّق لسيرورة الفردنة نظريًا بوصفها نتاج الإنعكاسيّة، حيث تقوم فيها سيرورة التحديث التي تضمنها دولة الرعاية بفكّ أسر تقاليد أشكال الوجود الخاصّة بالمجتمع الصناعي. حلّ «تقليد» المجتمع الصناعي بالذات مكان منطق العصر ما قبل الحديث. وشهد القرن التاسع عشر اختفاء أشكال العمل والوجود الخاصة بالمجتمع الزراعي الإقطاعي. وجاء الآن دور المجتمع الصناعي المتطوّر بطبقاته وتفرّعاته الإجتماعيّة، وخليّته الأسرية المحدودة «والسير الذكورية والنسوية السوية» التي تندرج فيه، ومعايير النشاط المهني، إلخ. لقد عاينّا إذًا فكّ السحر عن أسطورة تمّ اختراعها في القرن التاسع عشر، والتي استمرّت في تحديدها للنظريّة وللممارسة في المجال العلمي، والسياسة والحياة اليوميّة - وهي أسطورة تقضي أن يكون المجتمع

الصناعي، بما يمثّل من تناقض صوري بين العمل والوجود، مجتمعًا حديثًا. وبالمقابل سندرك أنّ مشروع الحداثة الذي تجسّد تاريخيًّا تحت شكل المجتمع الصناعي، قد أصيب في الوقت نفسه **مؤسّساتيًّا بالبتر**. طبقًا لبعض المبادئ الأساسيّة - من قبيل تأمين السوق «الطبيعيّة» تأمين الوجود المادي - ينطوي **تحقّق** المجتمع الصناعي على عوامل القضاء عليه. إنّ تعميم مجتمع سوق العمل الذي تضمنه الدولة - الراعية قد أدّى إلى حلّ أسس مجتمع الطبقات، وأسس الخلية الأسرية المحدودة.

لقد **تحرّر** كل من مجتمع السوق ومجتمع الطبقات من أشكال الوجود ومن البديهيّات التي بدت **طبيعيّة ظاهريًّا** عن المجتمع الصناعي؛ ثمّ إنّ نهاية «ما بعد التاريخ» هذه قد ترافقت مع **فقدان** الوعي التاريخي بأشكال الفكر والوجود والعمل. والأشكال التقليديّة في السيطرة على الخوف وعدم الضمان الخاصين بالأوساط الإجتماعيّة والأخلاقيّة، بالأسر، بالشريكين وبالوظائف الذكوريّة والنسوية لم تعد موجودة. فالمسؤوليّة في ذلك كلّه وقعت على الفرد نفسه. آجلًا أو عاجلًا ستشكّل الإنقلابات الإجتماعيّة وعدم الثبات الإجتماعي والثقافي الناتج عن ذلك تحدّيات جديدة للمؤسّسات الإجتماعيّة في مجالات التأهيل، والاستشارة والعلاج والسياسة.

٢) كما أنّنا ندرك الصفة الإنعكاسيّة في سيرورة التحديث حين ندرس إنتاج المخاطر وإنتاج الثروة: لا بد لسيرورة التحديث من أن تقضي على أسس المجتمع الصناعي التقليديّة حتّى نرى

تفتّت **الأحديّة** التي بواسطتها يستوعب الفكر العامل في مقولات المجتمع الصناعي توزيع المخاطر تحت منطق توزيع الثروات. إنّ الطريقة التي يصار عبرها لإبداء ردّة فعل على المخاطرة ليست ما يميّز مجتمع المخاطرة عن المجتمع الصناعي، ولا قوّة أو مدى اتّساع هذه المخاطر بالذات الناجمة عن تقنيّات جديدة وعن عقلنات جديدة. الأمر الحاسم هو التغيّر الجذري الذي أصاب السياق الإجتماعي إبّان سيرورة التحديث الإنعكاسي: بالنظر علميًّا إلى المخاطر المرتبطة بالتحديث يصار إلى نزعها من حالة الكمون. فنجاح النظام الصناعي يشوّش الحدود بين الطبيعة والمجتمع. ليس بإمكاننا إذًا نسبة تدمير الطبيعة إلى «المحيط، أو البيئة» وإلى مداه الصناعي العالمي بفعل التناقضات الإجتماعيّة، السياسيّة الإقتصاديّة والثقافيّة الكامنة في صلب النظام. كما أنّه لا يمكننا أيضًا معالجة المخاطر المرتبطة بالتحديث، التي عمّمها النظام والتي صارت بعد الآن خالصة من كمونها انسجامًا مع المجتمع الصناعي، بافتراض تماثلها مع بنى اللامساواة الإجتماعيّة. ثمّة في أيّامنا ديناميّة مأزم يتحرّر من تنظيم المجتمع الصناعي الصوري القائم على الإنتاج وإعادة الإنتاج، الطبقات والأحزاب والأنظمة - التحتيّة.

إنّ الفارق بين المجتمع الصناعي ومجتمع المخاطر لا يتطابق إذًا مع الفارق بين «منطق» إنتاج الثروة و«منطق» إنتاج المخاطرة؛ بل هو يكمن في **قلب الأولويّات**. تفترض فكرة المجتمع الصناعي **السيطرة المسبقة** «لمنطق الثروة» وتؤكّد على

تطابقها مع توزيع المخاطرة، في حين تؤكّد فكرة مجتمع المخاطرة على **عدم** - مطابقة توزيع الثروات وتوزيع المخاطرة، وعلى **تنافسيّة** «منطقهما».

في القسم الثالث سنوسّع مدى هذه البراهين في اتّجاهين اثنين: في كل تصوّرات المجتمع الصناعي نطلق من **التخصّصية الممكنة**؛ أي من إمكانية التحديد الصارم بين المعرفة العلميّة والعمل السياسي، ومن الركون حصريًّا إلى هذا الحقل أو إلى الحقل الآخر. وهذا ما يعبّر عن نفسه عبر الأنظمة الإجتماعيّة والمؤسّسات المناسبة: «النظام العلمي» و«النظام السياسي». سنقوم هنا بالتوسّع بمنظور آخر: إنّ التحديث الإنعكاسي الذي يندرج في سياق ديموقراطيّة **شديدة التطوّر** وفي سياق علمويّة **شديدة النفاذ** سيؤدّي بالتحديد **لمحو** مميّز **للحدود بين** العلم والسياسة. لا مجال بعد ذلك لاحتكار السيطرة على المعرفة وعلى التحوّل الإجتماعي، إذ يخرج هذان الأمران من الفضاءات التي كانت تنسب إليهما حتّى الآن. إذ يعمّمان وينتشران على عالمٍ جديدٍ. وفجأة سيصبح من الصعب القول من له الأولويّة على تحوّل طرق العيش الإنسانيّة التي تدور **خارج** الإقرار الديموقراطي، مقبولًا كان أو مرفوضًا: فهل يقع ذلك على عاتق السياسة الأسريّة أو **سلفًا** على عاتق علم الوراثة الإنساني؟ هذا كلّه يعني أنّ المخاطر التي تظهر الآن هي مخاطر تتميّز عن كل المخاطر التي وجدت فيما قبل، أوّلًا لأنّها **تحوّل المجتمع** (الفصل السادس) وثانيًا لأنّ تركيبتها العلميّة خاصّة جدًّا.

الفصل السابع

علم يتجاوز الحقيقة والعقليّة التحرزيّة؟ انعكاسيّة التطوّر العلمي - التقني ونقدها

فيما يلي ستكون الفكرة الأساسية قائمة على ملاحظة دقيقة: سابقًا كان لا بد من مواجهة التهديدات «الخارجيّة»، (الآلهة، الطبيعة). أمّا المخاطر فقد اكتسبت اليوم ميزة جديدة: إنّها تندرج **في بناء علمي وسياسي** وبمعنى مثلّث: صار العلم **سببًا (جزئيًا)، واسطة التعريف ومصدرًا لحلّ** للمخاطر. بتنا نشهد إذًا أسواقًا علموية جديدة. في حركة التوازن هذه بين المخاطر التي أسهمت في تكوينها وتحديدها وبين النقد العام والإجتماعي الذي واجه هذه المخاطر عينها، صار التطوّر العلمي - التقني **متناقضًا**. سنوسّع هذا المنظور ونوضحه من خلال أطروحات أربع:

١) إذا انطلقنا من التمييز بين تحديث التقليد (أو الإرث) وتحديث المجتمع الصناعي، نستطيع إستخلاص بنائين متميّزين في مجال العلم، والممارسة والرأي العام: علموية بسيطة وعلموية **إنعكاسية**. في العلموية الأولى يكون العلم مطبقًا على عالم الطبيعة «المعدّ مسبقًا»، وعلى الإنسان وعلى المجتمع. في

المرحلة الإنعكاسيّة تتواجه العلوم مع منتجاتها الخاصّة، ومع تصوّرها الخاص، ومع المشاكل التي تتسبّب بها؛ إنّها تتناول إذًا **خلقًا ثانيًا، خلقًا حضاريًا**. يستند منطق المرحلة الأولى التطوّري إلى - **نصف** - علموية، إلى علمويّة **مبتورة**، حيث تكون رؤى العقلانيّة العلمية فيها - احتكار المعرفة والعقلانية التحرّرية - عصية على الإستخدام المنهجي للشكل العلمي. أمّا المرحلة الثانية فهي تستند إلى علموية **قصوى** توصل الشك العلمي حتّى إلى الأسس المحايثة للعلم وإلى النتائج الخارجية عنه بالذات. من هنا نصل إلى **فكّ سحر مزدوج، يطال الطموح إلى الحقيقة وإلى التنوير**. والانتقال من بناء إلى آخر يحدث إذًا في تواصلية العلموية؛ إلّا أنّه يحدث أيضًا **تحوّلًا جذريًا** في العلاقات التي يقيمها العمل العلمي داخل مجاله الخاص وخارجه أيضًا.

تكتسب العلمويّة الأوّليّة ديناميّتها من التعارض بين التقليد والحداثة، بين العلمانيّين والخبراء. والتحديد هذا لا بد منه في هذه الحركة المزدوجة: تعميم الشكل داخل العلوم واستخدام صارم للنتائج العلميّة في علاقة العلوم مع الخارج. صورة الإيمان هذه بالعلم والتي لا تتزعزع هي صورة نمطية في تحديث المجتمع الصناعي حتى في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر (علمًا أنّ اليقين هذا آخذ في التراجع). في هذه المرحلة يجد العلم نفسه في مواجهة مع الممارسة ومع الرأي العام يستطيع الإنتصار على مقاوماتها، استنادًا منه لبداهة نجاحاته، ومن خلال العهد بأنّ الإنسان سيتحرّر من الإلزامات التي يغيب معناها عنه. وبقدر ما

يزداد النموذج التأمّلي أهمّية (ونحن نلمّح أولى علامات التطوّر في هذا الاتّجاه منذ بداية القرن العشرين، في انطلاقة علم اجتماع المعرفة، في النقد السوسيولوجي، وفي العمل المعرفي حول قابليّة التكذيب، وانتقاد الخبراء، إلخ)، بقدر ما يتغيّر الموقف جذريًّا:

لحظة الانتقال إلى التطبيق العملي، ستجد العلوم نفسها في مواجهة مع ماضيها الخاص ومع حاضرها المموضع الخاص: فهي نفسها نتاج الواقع والمشاكل التي عليها أن تحلّلها وأن تحلّها وهي المنتجة لها أيضًا. فالعلوم لا تكون مصدر حلول المشاكل فقط، بل هي أيضًا، وفي الوقت عينه، مصدر المشاكل بالذات. في الممارسة وفي الفضاء العام نقيم موازنة لإنتصارات العلوم لإخفاقاتها أيضًا، حتى يتسّنى لنا مواجهة ما ينعكس في المرآة من وعود لم يؤخذ بها. ولذلك أسباب متعدّدة: إنّ زيادة النجاحات تبدو وكأنّها ستؤدّي إلى زيادة المخاطر المتعلّقة بالتطوّر العلمي - التّقنيّ؛ ولقد كشفت الحلول والوعود بالتحرّر، بعد وضعها موضع الممارسة، عن مظاهرها الإشكاليّة. هذه المظاهر التي ستتحوّل بدورها إلى موضوعات تحليلات علميّة مكثّفة؛ في عالم صار علميًّا مقطعًا وهو يُدار بشكل مهني - والتناقض الأوضح - إنّ منظورات المستقبل وحظوظ توسّع العلم قد صارت مرتبطة بنقد العلم.

وإذ بلغ **توسّع** العلم مرحلة، صار العلم فيها علمًا، صار هذا التوسّع يفترض نمط **نقد** العلم ويمارسه، ينطبق ذلك على ممارسة

الخبراء، والحضارة العلميّة قد خضعت لنقد ذاتي ينطلق من الفضاء العام. يزعزع هذا النقد أسسه والإدراك الذي يكوّنه عن نفسه. فهي تظهر إزاء أسسها الخاصّة وتأثيراتها عدم يقين لا مثيل له إلّا قوّة المخاطر ومنظورات التطوّر التي تثيره. إنّنا نعاين إذًا وجود سيرورة **فكّ الأسطرة** عن العلوم، إبّانها كان بناء العلم والممارسة والحياة العامّة موضوع تحوّل عميق.

٢) أدّى هذا الشكل الجديد إلى **اختفاء الإحتكار العلمي على المعرفة**، الغنيّة بالنتائج: صار العلم **أكثر فأكثر ضرورة، إلّا أنّه لم يعد كافيًا** لتقديم تعريف للحقيقة يبنى إجتماعيًا. لم يكن فقدان هذه الوظيفة محض مصادفة. كما أنّه لم يفرض على العلوم من الخارج. بل كان ذلك نتيجة نجاح تمايز الطموحات العلميّة، **نتاج إنعكاسيّة** التطوّر العلمي - التقني في سياق المخاطرة: فالعلم إذًا ما أخذناه بذاته من الخارج أو من الداخل، يشرع بتطبيق قوّة شكّه المنهجيّة على أسسه الخاصة وعلى نتائجها العمليّة. وبالمقابل، يتراجع ادّعاء المعرفة وقيام الحقيقة في منطق الأنوار نسقيًّا أمام **قابليّة الخطأ المنتصرة**، ما يعتبر نتاج الدقّة العلميّة. بدل إدراك الواقع والحقيقة المفترضة حتّى ذلك الحين ستحلّ الآن القرارات والقواعد والإتّفاقيّات التي يمكن أن تكون مختلفة أيضًا. هكذا ينتقل فكّ السحر إلى من يفكّه وبذلك تتحوّل شروط فكّ السحر.

ثمّ إنّ تمايز العلم قد أدّى من جانب إلى آخر إلى زيادة مطردة لا يمكن الإلمام بها في النتائج التفصيليّة الخاضعة للكفالة وغير الأكيدة والمنزوعة من سياقها. وقواعد التحقّق المنهجي لم تعد

كافية في الوصول إلى نهاية المطاف مع هذا **التعقيد الشديد في** المعرفة الإفتراضيّة. حتّى معايير الإستبدال مثل السمعة، ونمط المطبوعة ومكانها، والإطار المؤسّساتي، إلخ.، لم تعد تفي بالغرض. هكذا انتهى الأمر بعدم اليقين النابع نسقيًا عن العلموية بالتأثير على علاقة العلم بالخارج، وبتحويل المرسل والمتلقّي للنتائج العلميّة في مجالات السياسة، الإقتصاد، والرأي العام **إلى مشاركين فاعلين في الإنتاج** في سيرورة التعريف العلمي الإجتماعيّة. وبدورها تحوّلت «مواضيع» العلموية إلى «ذوات»، بمعنى أنّه بإمكانها، بل عليها، أن تدير بفعالية عروض التأويلات العلميّة المتغايرة. لا يتعلّق الأمر بالخيار بين اتّجاهات شديدة التخصّص ومتناقضة: إذ يمكن لنا أيضًا أنْ نتلاعب بها ونجعل الواحد منها مقابل الآخر. يمكن في كلّ الحالات إعادة دمجها بطرق جديدة توصّلًا لصورة جديدة نافعة. أتاحت العلمويّة التأمّليّة لمرسلي العلوم ومستعمليها في المجتمع فتح المجال **أمام إمكانيّات تأثير وفعل جديدة** داخل سيرورة الإنتاج **وفي** استعمال النتائج العلميّة. يعتبر هذا تطوّرًا مزدوجًا: إذ سمح للممارسة الإجتماعيّة أن تتحرّر **من** العلم **بواسطة** العلم؛ وفي الوقت نفسه **أمّن المناعة** للإيديولوجيّات ووجهات نظر المصالح الممأسسة اجتماعيًا عكس الاتّجاهات العلميّة الصرفة، كما فتح الطريق أمام **فيدرالية** الممارسة العلميّة الأداتيّة بفعل المصالح الاقتصاديّة - السياسيّة و«قوّة العقائد الجديدة».

٣) يكمن محك استقلاليّة العلم النقدية وخلافًا للمألوف في

مؤسّسة **محرّمات عدم القابليّة للتغيّر** التي تترافق مع نجاح الطموحات العلميّة: وبقدر ما تتقدّم العلموية، بقدر ما يزداد الرأي العام وعيًا بمواقف التمديد، وبقدر ما يزداد الضغط على الصعيد السياسي، بقدر ما يزداد خطّ تحوّل الحضارة العلمية - التقنيّة إلى «مجتمع محرّمات» متطوّرة علميًّا. أكثر فأكثر تصبح القطاعات والهيئات والسياقات التي يجب أن تكون من حيث المبدأ مفتوحة على التحوّل، تصبح وبشكل نسقي مقصاة عن كل تغيّر محتمل بفعل الإشارة إلى «عقبات موضوعيّة» و«إلزامات النظام» و«الديناميّات الخاصّة». فالعلوم لن تكون بعد الآن قادرة أن تركن إلى موقعها الأصلي بوصفها **«كاسرة للمحرّمات»**؛ بل عليها أيضًا أن تتبنّى الدور النقيض، دور «**بانية المحرّمات**». وعن طريق إستخلاص النتائج، فإنّ وظيفة الإجتماعيّة للعلوم تتأرجح بين انفتاح إمكانيّات العمل وانغلاقها، والإنتظارات المتناقضة هذه الآتية من الخارج توصل إلى مآزم وانقسامات في داخل الوظيفة.

٤) لا يوفّر الإلحاح في التحوّل المعمّم حتى **أسس العقلانيّة العلميّة**. فما قام الناس بفعله، بإمكانهم أيضًا تحويله. فالعلمويّة التأمّليّة بعينها هي التي تجعل التحوّل الذاتي في محرّمات العقلانيّة العلميّة مرئيًّا وإشكاليًّا. فرضيّتنا هي التالية: «الإعتراضات الموضوعيّة» و«الآثار المستقرأة الكامنة» التي تمثّل «الديناميّة الخاصّة» في التطوّر العلمي - التقني هي بدورها مفبركة، وبالتالي ومن حيث التعريف فهي قابلة للحذف. إنّ مشروع الحداثة في التحرّر العقلاني لم يكتمل بعد: فقد تغطّى بشكل مقبول عبر الإدراك

السائد عن العلم والتقنيّة، وقد يمُكن تحويله من خلال إحياء العقل ومن إمتداده عبر نظريّة ديناميّة ترتبط بالعقلانيّة العلمية تستثمر التجربة التاريخيّة ليستمرّ بالتطوّر باستخلاصه دروس هذه التجربة.

إنّ الأمر الحاسم فيما يتعلّق بمعرفة إمكانيّة إسهام العلم بالرقابة الذاتيّة على مخاطره العمليّة ليس معرفة ما إذا كان هذا العلم قد جاوز إطار دائرة تأثيره الخاص وإذا كان يحاول أن يشارك (سياسيًّا) فعليًّا بترجمة نتائجه. إنّ الأمر الحاسم هو مدى معرفة أي من أنماط العلم هو **القادر أن يدمج كلّيًا مع مسيرته كافة التأثيرات الكامنة التي يعتقد أنّها غير مرئيّة**. هل يبقى العلم غائصًا في **التخصّص العالي** الذي يعتبر أساس الآثار المستقرأة، والتي تحمل على ما يظهر في كلّ يوم البرهان على سمتها «التي لا يمكن تحاشيها»، أو هل سيكون بإمكانه أن يجد وأن يطوّر قدرة جديدة على **التخصّص في العلاقة**؛ هل بالإمكان إعادة الربط مع **القدرة على التعلّم** في العلاقة مع التأثيرات العمليّة، أو هل سنستمر برفض رؤيتها لنخلق تاليًا **مواقف غير قابلة للإنعكاس**؛ وإلى أي مدى يمكن إختلاف، أو كسر **محرّمات** المخاطر **العمليّة** «التي تعزى للحضارة» علميًّا من خلال كل الأسباب وتنويعاتها المشار إليها هنا؛ بعبارات أخرى هل يصار لتأويل التهديدات بطريقة منهجيّة - عينيّة، وعرضها علميًّا أو تستخيفها أو إخفائها؟

١- علمويّة بسيطة وعلمويّة تأمّليّة.

لا يمكن فصل هذا التمييز عن فرضيّة: منذ وقت طويل

انتهت المرحلة العلمويّة الأساسيّة الأوّليّة التي يصار فيها لطرد العلمانيّين مثل طرد الهنود من «أراضي الصيد» لدفعهم في أماكن إحتياطيّة محدّدة بوضوح، ومع هذه المرحلة انتهت أيضًا أسطورة التفوّق وعلاقات السلطة التي كانت تميّز آنذاك العلاقات بين العلم، الممارسة والحقل العام. وإذا كانت ما زالت موجودة أيضًا، فإنّ هذا المنطق التطوّري (الذي شكّل الموضوع المركزي في علم الإجتماع الكلاسيكي) لا يمكن ملاحظته إلّا في مناطق التحديث الهامشيّة(*). ففي كل مكان نجد مكانها مآزم وعلاقات العلمويّة **التأمّليّة**: تشهد الحضارة العلميّة الآن تطوّرًا لم يعد موضوعه الطبيعة وحدها، والإنسان والمجتمع، بل صار العلم نفسه أكثر فأكثر موضوعها، ذلك أنّ العلم بات ينتج التأثيرات والأخطاء المتولّدة عن الحضارة العلميّة. فلا يتعلّق الأمر إذًا «بالتحرّر من تبعيّات **موضوعة مسبقًا**»، بل بتعريف وتوزيع أخطاء ومخاطر **يعتبر العلم بحدّ ذاته مسؤولًا عنها**.

إنّ «المشاكل المترتّبة» عن التحديث والتي تأتي في المقام الأوّل من التطوّر العلمي - التقني هي مشاكل باتت تتميّز اليوم بشروط وسيرورات ووسائط وفاعلين يختلفون عمّا ميّز سيرورات إدارة الأخطاء في المرحلة العلمويّة البسيطة: إبّان هذه الموجة

(*) هذا ما يدور على سبيل المثال عبر الموجة الحالية بشأن «علمويّة العائلة» (التي تتّخذ بعدًا ماديًّا عبر زيادة عدد خبراء الحياة الأسرية والإستشارة الزوجية)؛ حتّى هنا تعبر العلموية مجالًا عمليًّا انطبع وبطرق مختلفة بمقوّلات وتأثيرات علميّة - مهنيّة.

الأولى، كان بإمكان أهل العلم من كافة الإختصاصات الإستناد إلى تفوّق العقلانيّة - الواضح أحيانًا والواقعي أحيانًا أخرى - وإلى تفوّق مناهج الفكر العلمي بخصوص المعارف، طرق الإنتقال والممارسات العلمانيّة التقليديّة. بالكاد يمكن عزو هذا التفوّق إلى الحدّ الأدنى في قابليّة الخطأ في العمل العلمي، أكثر من عزوه إلى **الطريقة التي كانت فيها إدارة الأخطاء والمخاطر منظّمة إجتماعيًّا طيلة هذه المرحلة.**

إنّ الدخول العلمي لعالم لم يكن العلم قد طاله بعد سيتيح أوّلًا التحديد الواضح بين حلّ المشاكل والسبب المكوّن لها. يفصل هذا الحدّ وبوضوح بين قطاعين: العلوم من جهة و«موضوعاتها» (الحاليّة أو المحتملة) من جهة أخرى. إنّنا نستخدم العلم لإحداث **موقّعة** واضحة **في المصادر الممكنة للمشاكل والأخطاء**: إنّ «المسؤوليّة» في حدوث الأمراض والأزمات والكوارث التي يعاني منها الإنسان تقع على الطبيعة المتوحّشة غير الخاضعة للسيطرة، وعلى ضغوطات التحويل التي لم تتغيّر.

إنّ إسقاط مصادر المشاكل والمخاطر هذا على **أرض العلوم المحايدة** لشديد الإرتباط بواقعة أنّ العلوم لا تتقاطع بالفعل في حقول تطبيقها. يقوم هذا الإسقاط على كون مصادر الأخطاء هذه النظرية والعمليّة المتأتّية من العلوم بحدّ ذاتها قد تحدّدت وتنظّمت تبعًا لتشكيلة خاصّة: ثمّة أسبابٌ وجيهة لنعتقد أنّ تاريخ العلوم قد كان على الدوام تاريخ الأخطاء والأفعال العمليّة أكثر منه تاريخ

تقدّم المعرفة. ولهذا تتناقض «المعارف» العلميّة والشروحات و«اقتراحات الحلول» العمليّة فيما بينها بشكل متقاطع في الزمان وبحسب الأمكنة وداخل المدارس الفكريّة والثقافات نفسها. إنّ ذلك لا يؤثّر في مصداقيّة العقلانيّة العلميّة طالما أنّ العلوم تتوصّل عامة لإقصاء الأخطاء والأغلاط والانتقادات التي تتناول نتائجها العمليّة، علميًّا وعلى **صعيدها الداخلي**، وطالما أنّها تتوصّل للإحتفاظ باحتكار العقلانيّة بوجه الرأي العام الغريب عن الإختصاص، مع تنظيمها لميدان داخلي خاص بالنقاشات النقدية. بالإمكان، وسط هذه البنية الإجتماعيّة أن ننسب المشاكل الطارئة، والعيوب التقنيّة والمخاطر المرتبطة بالتقدّم العلمي إلى التقصيرات الماضية في حالة تقدّم الوسائل التي تنسب للعلم.

يمكن لهذا التقصيرات أن تشكّل اندفاعات وحسنات تؤثّر على التطوّر التقني، فتؤدّي بذلك لتعزيز الإستئثار بالعقلانيّة العلميّة. في هذه المرحلة الأولى أدّى **تحوّل الأخطاء والمخاطر إلى فرص توسّع وإلى منظورات تطوّر العلم والتقنيّة** إلى تأمين مناعة شاملة للتطوّر العلمي تجاه النقد المتعلّق بالتحديث وبالحضارة، بل وإلى «تثبيتها بشدة» بشكل من الأشكال. يستند هذا الثبات في الحقيقة، على الإستخدام الجزئي، المبتور للشكل المنهجي: إنّنا نعمّم قواعد **النقد** داخل مجالات العلوم (أو أنّنا نزعم نقل ذلك) من خلال فرض النتائج العلميّة بطريقة **قسريّة** على الخارج.

وبالفعل، فإنّ هذه الشروط قد أفرغت بوضوح كلّي من

مضمونها منذ أن صار العلم يهاجم مستفيدًا من تداخل الإختصاصات. إنتهى الأمر باستراتيجيّة «إسقاط» مصادر أخطاء وأسباب المشاكل هذه بالوصول إلى أثر معاكس، وانتهى بها الأمر بجعل **العلم والتقنيّة في صفّ الأسباب الممكنة لهذه المشاكل والأخطاء**. فالمخاطر التي تربط بالتحديث، التي كان لها المكانة المركزيّة في المرحلة التأمّليّة قد فجّرت نموذج تحوّل الأخطاء الداخليّة الملائمة للتطوّر كما زعزعت نموذج العلمويّة البسيط الذي طالما ساد حتّى نهاية القرن التاسع عشر مع علاقاته بالسلطة المحدّدة جدًّا بين مختلف المهن والإقتصاد والرأي العام.

تفترض الإدارة العلميّة للمخاطر المرتبطة بالتحديث أن يتحوّل التطوّر العلمي - التقني - وعلى مستوى **تداخل** الإختصاص - بنفسه إلى **مشكلة**؟ إنّنا نجعل من العلمويّة موضوعة علمويّة من خلال اعتبارها مشكلة. والنتيجة المترتبّة عن ذلك تسليط الضوء، على صعوبات مختلف العلوم والمهن وصعوباتها وعلاقاتها فيما بينها. هنا يلتقي العلم بالعلم ويخضعه للشك الكامل وللإزدراء الذين بإمكان العلم إظهارهما تجاه علم آخر. بدل المقاومة العنيفة، وإن كانت عاجزة، التي يظهرها العلمانيّون تظهر إمكانيّات مقاومة العلوم ضد العلوم: مناهضة - سياسيّة، نقد للمناهج، إلى جانب «حصار» سياسي في كل مجالات التأثير بين المهن. ففي هذا الخصوص إنّ السبيل الوحيد في الإضاءة على نتائج التحديث ومخاطره هو تعريضها لغربال

النقد (والنقد المضاد) من جانب أنظمة أداء الخدمة العلميّة على أسس مختلف العلوم. تبدو الإمكانيّات التي تقدّم العلمويّة التأمّليّة متناسبة مع المخاطر ومع أوزان التحديث السلبيّة، ومتناسبة عكسيًّا مع الإيمان الأعمى بتقدّم الحضارة - العلميّة - التقنيّة. يمرّ التوضيح والمعالجة العلميّة للمخاطر بنقد للعلم، بنقد للتقدّم، وللخبراء وللتقنيّة. في هذه الحالة تتجاوز المخاطر إطار الإمكانيّات التقليديّة في معالجة الأخطاء في قلب الإختصاص، وهي تنطوي على بنى توزيع جديدة في العلاقات بين علم، وممارسة والجمهور بعامة.

إنّ كشف اللّثام عن المخاطر التي ارتبطت إلى الآن بالتحديث لهو بالتأكيد بمثابة حجر في بحيرة العلاقات التنافسيّة بين المهن العلميّة. إذ يوقظ كلّ المقاومات تجاه «التعدّيات التوسّعيّة»، فكلٌّ يحاول حفظ حصّته من الكعكة، سواء تعلّق الأمر بمشاكل أو بتأمين الحصول على أموال تخصّص للأبحاث وهذا ما أمّنته كل مهنة علميّة جيلًا بعد جيل وبكل قواها (بما في ذلك القوة العلميّة). أسقطت مشاكل المنافسة هذه وكذلك الأزمات التي يصعب تحاشيها بين شتّى المدارس الإعتراف الإجتماعي بالمخاطر كما أسقطت معالجتها إلى أن صار **الرأي العام** أكثر حساسيّة تجاه بعض المظاهر الإشكاليّة الدقيقة في سيرورة التحديث وبعد أن بدأ يطلق انتقادات، بل ينظّم نفسه في حركات إجتماعيّة، والتعبير عن نفسه وإظهار قلقه بشكل إحتجاجات على العلم وعلى التقنيّة. حتّى يصار علنًا للإعتراف بوجود المخاطر

المرتبطة بالتحديث، لا بد قسرًا من المرور بضغط يأتي من الخارج، لا بد من «فرض» هذا الاعتراف على العلوم. تستند هذه المخاطر إلى تعريفات وإلى علاقات ليست من **صميم** العلوم، بل هي **تخصّ المجتمع بأكمله**. وإذا وجب أن يكون لها تأثيرها في مجال العالم، فلا بد أن يكون ذلك بواسطة قوّة التسيير التي تمدّها بها: لقد باتت على جدول أعمال المجتمع بأكمله.

بدوره يفترض مثل هذا التصوّر أن يكون لنقد العلم والحضارة قوّة غير معروفة حتّى الآن، قوّة تستند في جزء منها على تلقّي الخبرات المضادة. في سياق الإنعكاسيّة هذا، يصبح من الممكن أن تكون المعارف العلميّة التي بحوزتنا في شتّى مجالات النشاطات التي نكتسبها من الخارج أو التي نصدّرها إلى الخارج. بذلك نصل إلى **شكل من علمويّة الإعتراضات على العلوم**. وهذه العلمويّة بالذات هي التي تميّز نقد تقدّم الحضارة التي نعرفها في أيّامنا عن الحضارات التي كانت قبل قرنين من الزمان: صارت موضوعات النقد أكثر عموميّة، والنقد - أقلّه في جزء منه - قد صار مؤسّسًا على أسس علميّة، وهو نقد يواجه العلم بكلّ أسلحة العلم. حركة تنطلق، وعلى العلوم إبّان مسيرتها أن تعرض بطريقة تزداد إصرارًا على الدوام عدم كفايتها وبوضوح، وأن تعرض ضيق ذهنها و«شوائب ولاداتها» المعروفة منذ زمن طويل على الصعيد الداخلي. إنّنا نشهد أشكال «علم نقيض» و«علم منافع» يرجع كل «شعوذات العلم» إلى مبادئ أخرى، وإلى مصالح أخرى، ما يوصله إلى نتائج تتعارض عموديًا. باختصار، **إبّان مسيرة علمويّة**

الإعتراضات على العلم، سيلعن العلم نفسه. يتبنّى الخبراء العلميّون أشكال نشاط جديدة تتّجه نحو الرأي العام، وبتأنٍّ كبير مناهض للعلم يصار لإيضاح الصفة الإشكاليّة الكامنة في أسس البرهان العلمي. ثمّة عدد كبير من العلوم سيجد نفسه، في المجالات التي تتقارب فيها من الممارسة، عرضة «لاختبار تسييس» بشكل واسع لا سابقة له.

إبّان هذا التطوّر، سيجد العلم نفسه وقد فقد من مصداقيّته إزاء الجمهور، إلّا أنّه **سيفتح مجالات فعاليّة وتطبيق جديدة.** هكذا، وفي السنوات الأخيرة استطاعت العلوم التقنيّة أن تستحوذ على عدد كبير من الإنتقادات التي كانت صادرة عن الرأي العام، وقد استطاعت هذه العلوم أن تحوّلها مناسبات للتوسّع إذ أقامت تمييزات مفهوميّة، أداتيّة وتقنيّة بين الأخطار، والمخاطر الصحّية وتدنّي ظروف العمل التي كانت «ما تزال» مقبولة، وتلك التي لم تعد «أبدًا» محمولة. هنا نلمّح بوضوح التناقض الذي يطبع التطوّر العلمي في مرحلته الموسومة بالعلموية الإنعكاسيّة: **إنّ نقد التطوّر الذي يقوم بتوسّط الرأي العام قد صار محرّك التوسّع.**

وهذا هو المنطق التطوّري الذي تتكوّن داخله المخاطر المرتبطة بالحضارة، وذلك في إطار تفاعل بين العلم والممارسة والرأي العام دون الإفلات من التوتّر؛ ذلك هو الإطار الذي يرتدّ عبره هذا التطوّر على العلوم مولّدًا «أزمات هويّة» وأشكال عمل وتنظيم جديدة، وأسس نظريّة ومناهج جديدة إلخ.

إنّ انتشار الأخطاء والمخاطر على علاقة وثيقة بتيّار الأزمات الإجتماعيّة، وهو يندرج من ضمن أمور أخرى في المواجهة وفي الانصهار مع الحركات الإجتماعيّة الناقدة للعلم وللتحديث. إلّا أنّه علينا أن لا نخدع: إنّ انتشار العلم قد شقّ لنفسه طريقًا من خلال كل هذه التناقضات (بعبارات أخرى، لقد عرف كيف يتابع الطريق ذاتها ولكن بشكل جديد). إنّ الإدارة العامّة للمخاطر المرتبطة بالتحديث هي طريق تحويل الأخطاء إلى فرص انتشار في سياق العلمويّة التأمّليّة.

يبدو هذا التداخل لنقد الحضارة، وتعارضات التأويل بين الإختصاصات وحركات الإحتجاج في الحقل العام بوضوح داخل تطوّر **حركة أنصار البيئة**(*): إنّ حماية الطبيعة موجودة منذ بداية التصنيع دون أن يتمكّن النقد المحدّد الذي صاغته منظّمات حماية الطبيعة من التخلّص من هالة العداء للتقدّم والفكر النكوصي (علمًا أنّ هذه المنظّمات لم ترتبط إطلاقًا بأكلاف مرفقة ولا بنقد أساسي للتحديث). والأمر هذا لم يتغيّر إلّا حين صارت سيرورات التحديث أكثر وضوحًا من الناحية الإجتماعيّة وحين تمّ اقتراح وتبنّي أنظمة تأويل علمي تنفصل كلّيًا عن التصوّرات القديمة في حماية الطبيعة، التي شرحت وعزّزت القلق المتنامي في الرأي

(*) أستند هنا بشكل خاص إلى أعمال روبرت س. ميتشيل Robert C. Mitchell (وهي غير منشورة حتى الآن فيما أعتقد). راجع أيضًا: H. Nowotny (1979), Weingart (1979), G. Kuppers, P. Lundgreen, P. Weingart (1978)

العام بشأن نتائج التصنيع الهدّامة الواضحة. أدّت هذه المقاربة الجديدة لفكّ القلق عن الحالات الخاصّة وعن المناسبات الموضوعيّة لتسهم بتعميمها وصولًا لاعتراض شامل طال التصنيع والثقافة. في الولايات المتّحدة ترتبط هذه الظاهرة أساسًا بأبحاث أعدّت في مجال **البيولوجيا** تناولت أثار التصنيع المدمّرة لشروط الحياة الطبيعيّة. أرسلت هذه الأبحاث «إشارة تحذير» بالمعنى الكامل للكلمة: إذ تمّ التعبير عنها بلغة يقبلها الرأي العام من أجل إيضاح، عبر استخدام الحجج العلميّة الآثار الحاضرة أو المستقبليّة التي يشكّلها التصنيع على الحياة على هذه الأرض، وفيها وصف للكارثة التي تنطوي عليها(*). وبقدر ما كان يصار لاستعادة هذه الحجج وسواها عبر حركات احتجاج الرأي العام، فإنّ الأمر كان يتعلّق بما أطلقنا عليه أعلاه صفة علمويّة الإحتجاج على بعض الأشكال العلمويّة.

شيئًا فشيئًا تحرّرت أهداف حركة حماية البيئة من اندراجها في أحداث عينيّة، إذ لم تعد تقتصر على مطالبات يمكن في نهاية الأمر تحقيقها بسهولة (إغلاق منطقة غابات معيّنة، حماية نوع حيواني محدّد، إلخ.) بل تحوّلت إلى حركة إحتجاج عامّة ضد شروط «الـ» تصنيع وظروفه. أمّا بعد الآن فإنّ الإحتجاجات لا

(*) أعني بذلك خصوصًا النصّ الصادر عن Silent Spring وRachel Carson، والذي تعود طبعته الأولى إلى العام ١٩٦٢، والذي باع أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسخة بعد أقل من ثلاثة شهور على صدوره. وكذلك أذكر بكتاب Barry Cammoner, Science and Survival (1963).

تعلن بمناسبة حدث معيّن، مرئي وحسب، وبسبب مخاطر تعزى لتهديدات ملموسة (بقع نفطيّة، تلوّث الأنهار بالمياه المستخدمة في الصناعة، إلخ.) إنّ التهديدات التي تشغل مكانة مركزيّة قد باتت في أغلب الأحيان غير مرئيّة وغير ملموسة من الإنسان المدني العادي. يتعلّق الأمر غالبًا بمخاطر لا تتحقّق فعليًّا دون شك في حياة الأشخاص المعنيّين، بل في الجيل الآتي، وهي في كل الأحوال أخطار تلتمس **«حاسة إدراك» العلم - النظريّات، التجارب، أدوات القياس - حتّى تصبح «مرئيّة» قابلة للتأويل بوصفها أخطارًا**. في الحركة البيئيّة ذات الصفة العلميّة - مهما بدا ذلك متناقضًا - توسّعت موضوعات الإحتجاج وأعذار قد صارت آلية إلى حدّ ما عند القائمين بالإحتجاجات - الأشخاص العلمانيّين المعنيّين - وفي الحالات القصوى لا علاقة لهؤلاء مع الإدراك: لا لأنّ هذه الموضوعات لم تعد تدرك إلّا بواسطة العلم، بل لأنّها قد **تكوّنت علميًّا** بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. هذا لا يقلّل شيئًا من دلالة «الإعتراض العلماني» بل يشهد على تبعيّته للتوسيطات «المناهضة للعلم»: ليصار لتشخيص التهديدات ومقارعة أسبابها، لا بد غالب الأحيان من اللجوء إلى عدّة كاملة من أدوات القياس والتجريب والبرهنة العلميّة. لا بد من امتلاك معارف متخصّصة متقدّمة، واستعداد وقدرة على التحليل غير الإعتيادي هذا إلى جانب أجهزة تقنيّة وأدوات قياس بالغة الكلفة إجمالًا.

وما نقدّمه هنا ليس إلّا مثالًا من أمثلة أخرى. بإمكاننا إذن

القول أنّ العلم يشارك في ظهور ظروف خطر حضارية وفي زيادة حدّتها، وهو يسهم أيضًا في زيادة وعي الناس الذين يواجهون أزمة ما، وذلك بطرق ثلاث: لا يكتفي الإستخدام الصناعي للنتائج العلميّة بخلق المشاكل؛ فالعلم أيضًا يضع في تصرّفنا (أو لا يضع) وسائل - المقوّلات والبنية العلميّة - لتحديد هويّة هذه المشاكل **باعتبارها** كذلك ولتقديمها. وأخيرًا يمدّنا العلم أيضًا بشروط «السيطرة» على الأخطار الذي يعتبر هو بالذات مصدرًا لها. هكذا، وحتّى نعود لمشاكل البيئة، وفي القطاعات الأشدّ تمهينًا في حركة أنصار البيئة. لم يعد لدينا الكثير ممّا نستبقيه تجاه الطبيعة التي بُشّرنا بها سابقًا. «بل على العكس» تقدّم المطالبات على أفضل وآخر ما قدّمته الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والأبحاث حول النسق والتمثيل بواسطة الحواسيب. فالمعدّات النظريّة التي تجرى فيها الأبحاث على النظام البيئي هي حديثة جدًّا، وهي تهدف لا لفهم الطبيعة في كافّة مكوّناتها وحسب (ما يدفع المخاطرة للتسبّب بأضرار ونتائج من الدرجة الثانية أو حتّى بما لا نهاية له من درجات وذلك بسبب الجهل الناتج عنها نسقيًّا)، أو في كليّتها... فرقائق الحبوب والفاكهة والأكياس المصنوعة من ألياف القنب هي في الحقيقة أولى العلامات التي تبشّر بحداثة جديدة تكمن ميزتها في العلمويّة والتحوّل التقني الكامل والفعّال والعام للطبيعة» (P. Weingart 1984 ص٧٤).
وبشكل أكثر عموميّة، لا بدّ من اعتبار موقف رفض العلم وبسبب وعيه لتعلّقه بموضوع الإعتراض، موقفًا صعبًا ولا عقلانيًّا.

٢- نهاية احتكار المعرفة

لا فشل العلم، بل **نجاحه** هو الذي **أزاحه عن العرش**. بل بإمكاننا الذهاب لحدّ القول إنّه وإبّان عصر القرن، بقدر ما عرفت العلوم النجاح بقدر ما كان علينا أن نجعل طموحاتها الأصليّة أكثر سرعة وأكثر عمقًا. وفي هذا الإطار عرف التطوّر العلمي في النصف الثاني من القرن **وفقًا للتواصل**، لا في علاقاته مع الخارج وحسب (وقد برهنّا على ذلك) بل في علاقاته الداخليّة أيضًا (وهذا ما سنوليه عنايتنا لاحقًا): في المقاربة المعرفية والإجتماعيّة التي تكوّنها العلوم عن نفسها، في أسسها المنهجيّة وفي علاقاتها مع التطبيق العلمي.

يستند نموذج العلمويّة البسيطة على فرضيّة «ساذجة» يمكن بموجبها للشك المنهجي في العلوم أن يكون ممأسسًا وأن يقتصر على **موضوعات** العلم. يستثنى من ذلك أسس المعرفة العلمية، وكذلك كل الأسئلة التي تتناول التحقيق العملي للنتائج العلميّة. وما يكون نحو الداخل موضع شكوك وإعادة طرح أسئلة، يوجّه إلى الخارج بشكل **عقيدة**. يستند مثل هذا التصوّر إلى تعارض بين ممارسة البحث التي تكون «عارية عن العمل» وبين مجال الممارسة والسياسة التي تفرض ضوابطها استبعادًا نسقيًّا لبعد الشكل واللجوء إلى خيارات تقريريّة واضحة. ثمّة ما هو أبعد من ذلك: يستخدم **هذا التقسيم** للعقلانيّة العلميّة تبعًا لخطوط فاصلة بين الداخل والخارج وبشكل خاص **مصالح السوق والتمهين** عند جماعات الخبرة العلميّة. لا يدفع الذين يستفيدون من الخدمات

والإنجازات العلميّة لقاء الأخطاء المعلنة أو الكامنة، والفرضيّات الخاطئة ولإلقاء الشكوك مهما بدت وجيهة، بل يدفعون لقاء تقديم «المعلومات» لهم. إذا أردنا الحصول على الشروط المادّية والمؤسّساتيّة الضروريّة للتخلّص من «رفاه الشك» (الذي تعمّد باسم «البحث الأساسي»)، فلا بدّ من تأكيد طموحات المعرفة في السوق، تجاه الجماعات المهنيّة والمجموعات المنتهِكة. إذًا، ما يجب تعميمه من وجهة نظر العقلانيّة، يجب أن يتحوّل إلى نقيضه حتّى يفرض نفسه على السوق. إنّ فنّ الشك وفن **العقيديّة** فنان يتكاملان ويتناقضان في سيرورة العلمويّة «الناجحة». ففي الوقت الذي يستند فيه النجاح الداخلي إلى «**فكفكة** «أنصاف الآلهة بالأبيض»، فإنّ نجاحهم الخارجي يستند على العكس أن **نقيم** بطريقة هادفة وأن نمادح، وأن ندافع تجاه كل «ادّعاءات عدم التكذيب» وضدّها لحمايتها من كل «الشكوك بالنقد اللاعقلاني». والنتائج التي بسبب ظروف الحصول عليها، لا يمكن أن تكون إلّا «أخطاءً مؤجّلةً»، يجب تقديمها كما لو كانت «معارف» صالحة إلى الأبد، ما يعني أنّ عدم تطبيقها في المجال العمليّ هو قمّة الضلال.

وبهذا المعنى، وفي نموذج العلمويّة البسيطة، **نجد أنّ الحداثة ومناهضة الحداثة قد تمازجا حتّى في تناقضاتهما**. تُقسّم مبادئ النقد غير القابلة للقسمة إلى اثنين: إننّا نبتر مجال صلاحيّته. تتناقض السمة المطلقة في المطالبات بالمعرفة والتي تصلح في مجال الخارج بشكل خاص مع تعميم شبهة الخطأ

الموجود في المعيار الداخلي. فكلّ ما يدخل بعلاقة ما مع العلوم **يكون عرضة للتحوّلات** - ما عدا العقلانيّة العلميّة بحدّ ذاتها. هذه الإنتقادات التي تطبّق على ما ليس خاضعًا للنقد، ليست ثمرة المصادفة، بل هي **ضروريّة وظيفيًّا**. فهي وحدها التي تضفي على العلوم تفوّقها المعرفي والإجتماعي على التقاليد والممارسات المنتهكة السائدة. وهذه هي الطريقة الوحيدة في تأمين الترابط بين العناصر المتناقضة التي تشكّل غايات المعارف القابلة للنقد **ومحاولات التمهين**.

ينطوي هذا التقدير على نتيجتين: أوّلًا علينا **أيضًا** أن نعتبر سيرورة العلمويّة التي سادت منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا بمنزلة **تعصّب عقيدي**، بمنزلة مرحلة تمرين على «جمل إيمانيّة تزعم التوصّل للمشروعيّة دون مساءلات العلم. من جهة أخرى تعتبر **عرضية** «عقائد» هذه العلمويّة الأوّليّة من طبيعة أخرى مختلفة عن جهات مثل الدين والتقليد، وقد أكّدت العلوم نفسها بمعارضتها: **فهي تحمل في طيّاتها معايير نقدها وزوالها**. وفي هذا الإطار، يحفر التطوّر العلمي، ولأنّه يقوم على نجاحات متكرّرة، تحديدات مجاله الخاص وأسسه. يوصل **النجاح** وكذلك تعميم معايير البرهان العلمي إلى تحوّل جذري في الموقف: يصبح العلم غير **خاضع للإحاطة**، ويرى نفسه في الوقت عينه مقصيًا عن طموحاته الأصليّة للوصول للمشروعيّة. «فالمشاكل العمليّة» قد ازدادت حدّة. إنّ النقاش المنهجي الذي يقيمه العلم ضد يقينيّاته الخاصّة في علاقاتها مع الداخل والخارج يؤثّر على

انهيار سلطته. نخلص من ذلك إلى **نزعة في المساواة** بين خبراء وعلمانيّين في نموذج العقلانيّة، التي هي في أساس العديد من المآزم (يعتبر تزايد المتابعات القضائيّة «للأخطاء الطبّية» مؤشّرًا على ذلك. لكن ثمّة ما هو أبعد من ذلك: إنّ الأفكار التي كانت تعكس تقليديًا تراتبيّة السلطات قد بدت **عاجزة** عن إدراك هذا الواقع: الحداثة والتقليد، خبراء وعلمانيّون، إنتاج استخدام النتائج. أصبحت هذه **الريبيّة التي لا حدود لها** في سياق العلمويّة التأمّليّة ذات صفة مادّية (أ) إن على **المستوى المعرفي** (ب) **وفي ممارسة البحث**.

قابلية الخطأ في تكوين المعرفة

يتمّ هذا الإنتقال من العلمويّة البسيطة إلى العلمويّة التأمّلية تبعًا لخطّة علميّة - مؤسّساتيّة. إنّ من يقوم بالقطيعة هي الإختصاصات العلميّة التي تطبّق العلم على العلم من ضمن منظور نقدي: فلسفة المعرفة وتاريخ العلوم، علم إجتماع المعرفة وعلم إجتماع العلوم، علم النفس وإتنولوجيا العلم التجريبي، إلخ.، والتي ما انفكّت وبنجاح متغيّر منذ بداية القرن تشكّك بأسس العقيديّة الذاتيّة للعقلانيّة العلميّة.

تندرج هذه الإختصاصات في إطار مؤسّساتي ومهني، وهي تخضع لطموحات نموذج العلمويّة البسيطة التي **ما زالت سارية**؛ ومن جهة أخرى فهي ترفع شروط تطبيقها، وهي بهذا المعنى في طليعة متغيّرة النقد الذاتي في العلمويّة التأمّلية. وفي هذا الإطار

يمكننا القول إنّ «مناهضة العلم» ليست ابتكارًا يرقى إلى الستّينات والسبعينات. بل هي تشكّل جزءًا من برنامج العلم المؤسّساتي منذ البداية. ومن هذا المنظور يشكّل النقد الذي ينحو منحى ماركسيًّا للعلم البرجوازي واحدًا من أوائل «معارضة - الخبرات» والتي كان لها أثرها البعيد والذي ما زال مستمرًّا إلى أيامنا. يخفي هذا النقد كل التوتّر المتناقض بين إيمان أعمى بالعلم في مجاله، والنقد المعمّم لإيديولوجيا العلم المعدّ سلفًا والتي يصار لاحقًا لاسترجاعه تحت عدد من المتغيّرات - في علم اجتماع المعرفة عند ك. مانهايم، وفي تلفيقيّة **ك. ر. بوبر**، أو في النقد التاريخي في معياريّة **ت. س. كوهن** المعرفيّة على سبيل المثال. ما يحصل هنا خطوة خطوة وسط هذا «الثلب الذاتي» النسقي للعلم هو تطبيق قابلية الخطأ الممأسسة حتّى الآن بشكل مبتور على مجال العلم. سيرورة النقد الذاتي هذه ليست سيرورة خطّية، فهي تنجز في إطار إنحلال نسقي لمحاولات إنقاذ متتابعة لعقلانيّة مؤسّسة المعرفة العلميّة الأساسيّة. بالإمكان أخيرًا تصوير هذه السيرورة التي لا تخلو من التجديف والقائمة على «الحدس والرفض» بالعديد من الأمثلة. إلّا أنّنا لم نشهد ما هو أكثر كلاسيكيّة وأكثر «تمثيلًا» في هذا الخصوص من تطوّر النقاش المعرفي إبّان هذا القرن.

أخيرًا أعلن **بوبر** عزمه على مقارعة الفكر الذي يعتمد البرهان، إذ رأى أن لا وجود «لمحاولة برهان» تصمد أمام مبدأ قابليّة التكذيب التي طوّرها في مقارعته هذه الشعوذات: «كل بقايا البرهان» في الخطاب العلمي قد أشير إليها في مبدأ التكذيب وقد

استبعدها العلم بنفسه إلى أن اختفت أيضًا المعالم التي يستند إليها مبدأ التكذيب. وحدها عبارة **فايرباند** الشهيرة «anything goes» تشير إلى الحالة الحاصلة بكثير من القوّة في الكفاية والدقّة المعرفية(*).

(*) يمكن تلخيص البرهان بالإشارة إلى بعض المراحل: أوّلًا، وبالنظر للبرهان عن قرب، إنّ «القاعدة التجريبيّة» لا يمكنها أن تشكّل أساسًا لتكذيب النظريّة «التأمّليّة»، إذ لا بد من البرهنة على ذلك. وتأسيس البرهان على التجربة يعني إخراجه من التذاوتيّة. وفي الوقت نفسه لا نولي أهمّية **لإقامة** معطيات على التجريب (مقابلة، ملاحظة وإلخ). إذا ما نظرنا لهذه المعطيات، نكون قد رفعنا الحدّ بين الإثباتات التجريبيّة والنظريّة، الذي يشكّل تحديدًا الغاية فن كل هذه المحاولة.
كيف علينا أن نفهم هذا الإصرار في البحث عن التكذيب؟ لنفترض أنّ تجريبًا ما لن يكون على مستوى التطلّعات النظريّة. فهل يصار **لرفض** النظريّة كلّيًا، أو هل نلاحظ ببساطة وجود **عدم انسجام** أو وجود تفاوت بين نتائج مفترضة ونتائج حاصلة؟ في الفرضية الثانية نجد قرارات عدّة ممكنة، وتاليًا إحتمالات تأويل مختلفة ونهجًا مختلفًا للنتائج (يتعلّق الأمر بجعل الخطأ على مستوى التجريب أو بكسر النظريّة بهدف إعادة وضع فرضيّة معاكسة؛ راجع **I. Lakatos 1974**).
شكّلت محاولة توماس كوهن (١٩٧٠)، منعطفًا فعليًا في نظريّة المعرفة. لقد تمّ إ«دخال قاعدة تجريبيّة على التفكّر في فلسفة العلوم. وبشكل استرجاعي، أصبح وضع فلسفة المعرفة - نظريّة دون تجريب - إشكاليًا: أليست فلسفة المعرفة أكثر من عقيدة معياريّة سوى للتّعتيم على الممارسة، إنّها أداة رقابة عليا تقرّر ما هو «العلم الجيّد»، إنّها المرادف العلمي لما شكّلته **محاكم التّفتيش** في العصر الوسيط؟ أو هل تكتفي بطموحاتها الخاصّة كنظريّة يمكن التحقّق منها تجريبيًا؟ في هذه الحالة وبالنظر إلى المبادئ المتعارضة وقائعيًّا بين إنتاج المعرفة وصناعتها، فإنّنا سنشهد تراجع أهدافها. انتهت الأبحاث التي أجريت في حقل الاتنولوجيا وفي المكان الذي شهد ولادة عقلانيّة العلوم الطبيعيّة - المختبر - إنّ الممارسات=

قابليّة الخطأ في ممارسة البحث

يمكننا القول بعد الآن في **الممارسة العلميّة** وقد قلنا ذلك «So what». ماذا علينا أن نفعل في هذا «الجلد الذاتي» لنظريّة علميّة ليست أكثر من «ورقة التوت الفلسفية» لممارسة بحث لا هي اهتمّت به ولا هو اهتمّ بها. ومع ذلك لا يمكننا الإشارة دون عاقبة ما لمبدأ التكذيب لنعلن بعد ذلك أنّه كان عديم الفائدة على الدوام. لم يحدث شيء من ذلك. لا شيء إطلاقًا. لقد **ضيّعت** الممارسة العلميّة وأثناء مسيرتها **الحقيقة** بالفعل، تمامًا كالتلميذ الذي أضاع نقودًا ادّخرها لشراء الحليب. خلال العقود الثلاثة الأخيرة انتقل العلم من وضعيّة فعّاليّة **في خدمة الحقيقة** إلى فعاليّة دون **حقيقة**، إلّا أنّه ومن الزاوية الإجتماعيّة عليه وأكثر من الماضي أن يستثمر مصادر تجارة الحقيقة. تابعت الممارسة العلميّة وبدقّة النظريّة العلميّة على طريق الظن والشك **والاصطلاح**. داخليًا انطوى العلم على القرار، وخارجيًا تكاثرت المخاطر. وفي الحالة الأولى كما في الثانية لم يكن العلم محميًا بجناح العقل. لقد صار **أقلّ** دقّة و**غير جدير** بالحقيقة.

لم يكن الأمر مصادفة ولا حدثًا. لقد اتّخذت الحقيقة درب الحداثة المعتاد. والدين العلمي القائم على امتلاك الحقيقة

=السائدة تتقارب مع المتغيّرات الحديثة في رقصات المطر وطقوس الخصوبة التي تخضع لإملاءات الاعتراف الإجتماعي (K. Knorr - Cetina ١٩٨٤).

وإعلانها قد **تعلمن** إبّان سيرورة العلمويّة. وادّعاء العلم بامتلاك الحقيقة لم يصمد أمام التّشكيك المعرفي والتجريبي الذي قام به العلم نفسه. فمن جهة أولى اقتصر طموح العلم لتقديم الشرح على **الفرضيّة** وانتصر الظن على الإرجاء. ومن جهة ثانية ارتحل الواقع إلى **المعطيات القائمة**. هكذا أصبحت الوقائع - التي شكّلت في ما مضى زخارف الواقع - مجرّد إجابات على أسئلة كان يمكن طرحها بشكل مختلف. نتاج قواعد تجمع وتطرح جانبًا. فلكلّ حاسوب ولكلّ صاحب اختصاص ولكلّ معهد «واقعه». وقد تكون معجزة إذا سارت الأمور بشكل مغاير، معجزة لكنها ليست من العلم بشيء. ثمّ إنّ البرهان على لاعقلانيّة ممارسة البحث في العلوم (الطبيعيّة) سيكون بمثابة انتهاك للجثّة. فطرح سؤال الحقيقة على العالم قد صار شديد الإرباك، تمامًا كالحديث عن الله مع كاهن. إنّ لفظ عبارة «حقيقة» في دائرة العالم العلمي (وينطبق ذلك على «الواقع») أيضًا كناية عن علامة جهل، وقصور، واستخدام طائش بعبارات تستخدم في الحياة اليوميّة غامضة ومحمّلة بالمشاعر.

بالطبع، إنّ لخسارة الحقيقة هذه جوانب لطيفة. فقد كانت الحقيقة جهدًا يفوق الجهد البشري، وخطوة أولى على طريق الألوهية. لقد كانت من أقارب العقيدة الأشدّ قربًا. وما أن يصار لإمتلاكها، وما أن يصار للتلفّظ بها، كان من الصعب تعديلها، مع أنّها كانت شديدة التغيّر. لقد صار العلم إنسانيًّا. وكثرث فيه الأخطاء والأغلاط. بالإمكان بالطبع ممارسة العلم دون حقيقة،

وقد يكون ذلك أفضل وأكثر شرفًا وأكثر تنوّعًا وأكثر وقاحة وأكثر شجاعة. والعكس مثير أيضًا، إذ له حظوظه. وقد صار المشهد أكثر تلوّنًا. حين يتواجد ثلاثة من أهل العلم معًا، فإنّنا نتوقّع ظهور خمس عشرة وجهة نظر متباينة.

الداخل والخارج: قلب أدوار

ومع ذلك فإنّ المشكلة الأساسيّة تظلّ قائمة: في سياق العلمويّة التأمّليّة يتأكّد **غياب** ادّعاءات الحقيقة والمعرفة بالضرورة. وفي هذا الإنطواء على القرار وعلى الإرادة الطيّبة، تسير النظريّة العلميّة والممارسة العلميّة معًا. والمخاطر التي يسهم العلم بإنتاجها والذي عليه أن يسهم بتحديدها، تتنامى بالتوازي. وقد بتنا متأكّدين بعد الآن: النزعة الإصطلاحيّة تزيد من تحكّمية تخمينات المخاطر التي تبطل بعضها بالتبادل. وبذلك تختفي المشكلة بكاملها في ضباب اختلاف الآراء. إلّا أنّ تعريفات المخاطرة قد تبلورت في إطار علاقات العلوم مع الخارج وهي في غالب الأحيان محدّدة سلفًا، وقد جعلها هذا الخارج سخيفة وباطلة. ومع ذلك تجد العلوم نفسها متعالقة مع التأثيرات الإجتماعيّة ومن ضمن حالة جديدة.

وما أن يصبح البحث على علاقة بالمخاطر المرتبطة بالتطوّر العلمي - التقني، حتّى يصبح متواطئًا مع المصالح والمآزم الإجتماعيّة (راجع أعلاه). وهكذا تصبح **علاقة** النتائج العلميّة بتطبيعها **العملي**، الأمر الذي كان إلى الآن مهملًا من جانب فلسفة

العلوم، علاقة شديدة الأهمّية، **فتدخل في لعبة تشكيل الفرضيات**. والحدود بين التطبيق والتكوين، ما يعتبر أمرًا بنّاءًا، لممارسة البحث، تصبح هشّة، بل تختفي. لقد صار البحث العلمي مدرجًا في التأمّلية الإجتماعيّة. يتيح هذا التطوّر إعطاء المقوّلات مثل إمكانيّة التحمّل الإجتماعي أو البيئي دلالة مفتاحية، بحيث تصبح هذه المقوّلات حاسمة بالنسبة إلى البحث. إلّا أنّ هذا التطوّر يجعل **القرارات بشأن فرضيّات المعايير المضمرة** على علاقة **بصفتها المقبولة إجتماعيًّا**. «إنّ عزل العلم وجعله دائرة قائمة بذاتها كما توصي فلسفة العلوم وعزل أسئلة الحقيقة في العالم الثالث البوبري يصبح أكثر وقائعيّة وغير متوافق، إن لم يكن ذلك مستحيلًا أساسًا. يشمل ذلك أيضًا وظيفة رقابة فلسفة العلوم وحمايتها تجاه محاولات إقحام العلم في الإجتماعي والسياسي. في إطار هذا التطوّر لا تعود العلاقة بالحقيقة وحدها هي المعيار الحاسم، بل الصفة المقبولة إجتماعيًّا، قابليّة الإحتساب الأخلاقيّة (راجع P. Weingart ص ٦٦، ١٩٨٤).

تعتبر العقيدة العبثيّة في وضع الفرضيّات بمنزلة ورقة التوت النظريّة في هذا التطوّر. وقد تمّ الوعي سريعًا بما تمثّله هذه «العقيدة» من خطر، إذ تجعل من الظاهر النظري برنامجًا سبق أن كتب **هاينز هارتمان** وفي العام ١٩٧٠ ما يلي: «إنّ تشكّل النظريّات يشكّل جزءًا من أحوال العمل النادرة التي بالإمكان تأديتها «بأسلوب حر». ولأجل إدراك هذه الفرضيّات (Hanson)،

يصار لاستخدام إمكانيّات شديدة الإختلاف. فالحدس والشجاعة يحظيان بالتقدير نفسه الذي يحظى به الإستدلال انطلاقًا من مسلّمات. وأهل العلم الذين يفكّرون بشكل مجرّد يعترفون أنّهم يشكّلون في نهاية الأمر جزءًا من الحسّ المشترك، أو من حالة تاريخيّة فريدة، وثمّة آخرون يطالبون بالإنتقال من الملاحظة للوصول إلى النظريّة. أمّا البعض الآخر فيتجاوز هذه المعضلة باطمئنان إذ يرى أنّ مبدأ الفرضيّة يعني إمكانيّة وضع فرضيّة أخرى؛ ونحن نتذكّر أنّ شخصًا عبقريًّا مثل غاليلو قد خصّص أربع وثلاثين سنة في متابعته لفرضية. ومن يتخيّل أنّ على كل دراسة أن تنطلق من حيث المبدأ من فرضيّات مع الأخذ بالإعتبار الممارسة الفوضويّة في تشكّل الفرضيّات، عليه أن يتساءل مع بعض الحيرة كيف أمكن للعلم التجريبي أن يتقبّل هذا التناقض طيلة هذه المدّة الطويلة». تتناقض هذه **الممارسة** القائمة على «أي شيء كان ماشي الحال» في تشكّل الفرضيات مع مقتضيات «الإدارة الإجتماعيّة للمخاطرة». فحيث لا تعود الحقيقة عامل إصلاح للقرارات والإتّفاقيّات، يبدأ الإستعمال الإجتماعي (بالمشاركة) بتحديد ما يعتبر «معرفة» وما لا يعتبر كذلك. وبذلك يتباعد مكان الرقابة وطبيعة المعايير عن بعضهما بعضًا: من الداخل نحو الخارج، من المنهجيّة نحو السياسة، من النظريّة نحو صفة الفرضيات المقبولة إجتماعيًّا.

يفترض هذا التطوّر ثمنًا مرتفعًا. ونحن بالكاد بتنا قادرين على التعرّف إليه. فطريق الذرائعيّة المستعار في ممارسة البحث

العلمي الذي يتعمّد **تجاوز** الحقيقة والعقلانيّة التحرّرية والذي بات متأكّدًا من المطالبة بذلك، ليسمح لنا أن نتجاوز النتائج. «**إنّ الحدود اللازمة لتعريف مجالات الإختصاصات وتثبيتها قد اختفت: المشروعيّة والتكوين**، سياق الظهور والإستعمال، البعد الأخلاقي والوقائعي للبحث، العلم والسياسة يتداخلان ما يوجد مناطق تقاطع جديدة يصعب فصلها. وهكذا تطرح إمكانيّات المعرفة العلميّة وحدودها نفسها من زاوية جديدة بعيدة كل البعد عن العلمويّة الأوّلية. لا يتعلّق الأمر على سبيل المثال بإقامة تحديد **مؤسّس** بين بعدٍ وقائعي وبعدٍ أخلاقي، والإسترسال في نقاشي معرفي يتناول عمق هذه المسألة. ومعضلات هذا التحديد راحت تميل للإختفاء وذلك من خلال سبر البحث العيني. من الآن فصاعدًا صارت المعيارية تنبثق **داخل** قواعد السير العيني، **وداخل** المناهج «الصارمة» في مراقبة الحقائق العلميّة (راجع .U Beck ١٩٧٤). في التفاعل بين النزعة الإصطلاحيّة والإستثمار الخارجي للعلم، تصبح أسس البحث التحليلي - المنهجي رخوة **بطبيعتها**. ما نشهده هنا كناية عن تبادل بين الداخل والخارج: فما كان أمْيَل إلى الداخل - القرارات التي تتناول حقيقة المعرفة - ترتحل نحو الخارج؛ والخارج - «النتائج الجانبيّة غير المتوقّعة» - يصبح اهتمامًا ثابتًا داخل العمل العلمي نفسه. وسنتطرّق لاحقًا لدراسة هاتين الظاهرتين - تخارجيّة المعرفة وموضوعة تداخليّة النتائج العمليّة.

تحوّل الممارسة العلميّة إلى إقطاعيّة

ما نشهده في أيّامنا هو بداية إنحلال السيطرة الإجتماعيّة للعلم على **الحقيقة**. والإستعانة بالنتائج العلميّة من أجل تطوير تعريف للحقيقة يعرف كيف يفرض نفسه إجتماعيًّا يصبح **يومًا بعد يوم أكثر ضرورة**، ولكنّه أيضًا يصبح **أكثر فأكثر غير كافٍ**.

مع هذا التباين بين شرط ضروري وشرط كافٍ، وما ينتج عن ذلك من منطقة ضبابيّة رخوة، يفقد العلم من أرضه في مجاله الأساسي، الذي هو التحديد التمثيلي للمعرفة. يخضع المرسلون والمتلقّون للنتائج العلميّة - في السياسة والإقتصاد والإعلام الجماهيري وفي الحياة اليوميّة - أكثر فأكثر وبشكل **شامل** للبراهين العلميّة، وهم أقلّ تبعيّة للإكتشافات الخاصّة ولحكم العلم على صحة أو على خطأ أحكامها. إنّ تحوّل إدّعاءات المعرفة نحو جهات خارجيّة يستند - وإن بدا ذلك مناقضًا - إلى **تمايز** العلوم. وهي اكتشافات إن لم تتناقض صراحة فهي لا تكمّل بعضها إطلاقًا، بل هي تؤكّد أغلب الأحيان أشياء مختلفة، أحيانًا لا يمكن مقارنتها، بل هي **تلزم** الممارس ليقرّر الحقيقة بنفسه. وإلى ذلك يضاف هذا الأمر نصف التحكّمي والمؤكّد بذاته والذي يصار لنفيه في أغلب الأوقات في المجال العيني، والذي يظهر مع ذلك في عدم تطابق العديد من الإكتشافات، هذا إلى جانب الإنطواء المنهجي على القرار وعلى الإتّفاق. إنّ «النعم - ولكن» و«من جهة، لكن من جهة أخرى» والتي يتحرّك العلم العامل داخلها انطلاقًا من فرضيّات، إن لها نتائج تتمثّل بظهور إمكانيّات

خيار جديدة تتعلّق بتعريف المعرفة. ينتهي الأمر بسيل الإكتشافات وما تنطوي عليه من تناقض ومن شدّة في التخصّصيّة إلى تحويل الإستقبال إلى مشاركة إلى سيرورة تشكّل معرفة مستقلّة **مع العلم أو ضدّه**. يستحسن لنا أن نقول اليوم، إنّ الأمر كان كذلك دائمًا، وإنّ استقلاليّة السياسة أو الإقتصاد تجاه العلم هي إستقلاليّة قديمة قدم علاقتها بالذات، لا يعني ذلك أن يكون للظاهرة الآن صفتان خاصّتان: هذا الشكل من الإستقلاليّة هو من **إنتاج** العلم. فهو يتولّد من فائض علم قلّص متطلّباته وانطوى على الفرضي مقدّمًا صورة تعدّديّة تأويليّة تجعل نفسها نسبيّة شيئًا بعد شيء.

تؤثّر النتائج حتّى في شروط إنتاج المعرفة: والعلم الذي تاهت عنه الحقيقة يخشى أن يملي عليه آخرون ما يجب أن يكون الحقيقة. وهذا لا يقتصر على ما يعرف بعلم «البلاط» المزدهر حاليًّا والذي صار له التأثير المباشر. وقد صار «التقريبًا» وعدم القرار وانفتاح النتائج على القرار من شروط الإمكانيّة. وقد بتنا نرى معايير انتقاء تعصى على التحقّق العلمي الصارم متّخذة في هذا السياق من التعقيد الفائق الذي يجب السيطرة عليه، دلالة جديدة بل حاسمة؛ توافق مع الآراء السياسيّة الأساسيّة، مصالح المموّلين، تكهن بالنتائج السياسيّة، باختصار، **قبول إجتماعي**. لقد ازداد العلم تعقيدًا بقدر ما ازداد عرضه لنفسه، ومن خلال تأمين طريق الإصطلاح المنهجي لتحوّل **«تطابق المعرفة» إلى نوع من الإقطاع المضمر**. بذلك نعاين ظهور **تخصّصية جديدة** في علاقات العلوم مع الخارج: مجموعات من العلماء، أو

مجموعات صغيرة منهم - تتمايز عن بعضها بعضًا وتتجمّع بهدف مضمر هو رؤية إكتشافاتهم - تتغلّب عليهم. إلّا أنّ ذلك لا يحصل بشكل **ما بعدي،** في ملامسة الممارسة، بل في مختبر البحث في قدس أقداس إنتاج المحصلات العلميّة نفسها. وبقدر ما تصبح مخاطر التطوّر العلمي - التقني خفيّة، بقدر ما تحدّد وعي الرأي العام، وبقدر ما يصبح الضغط قويًّا على الجهات السياسيّة والإقتصاديّة، بقدر ما يتوجّب على الفاعلين الإجتماعيّين استحضار «قوّة العلم التعريفيّة»، - سواء كان ذلك بهدف تحقيق تسخيف أو إنحراف أو تحويل في التعريفات، أو من أجل توقيف «المفاهيم التعريفيّة الخارجيّة» أو التهديد بها من خلال نقد المناهج.

إلّا أنّ لهذه السيرورة وجوهًا أخرى. فهي تسمح بتحقيق شيء من التنوير العقلاني. سيتحرّر الناس من «وصاية الخبراء» (Illich ١٩٧٩). وقد ازداد من يعرف منهم استخدام «المماحكات العلميّة». إنّ التحوّل في الوظائف الناجم عن تعميم صور البرهان العلمي قد أوجد فيما بين أهل العلم بالذات شيئًا من الإثارة - وهذا ما أشار إليه كل من **ولفغانغ بونس وهايز هارتمان** (Wolfgang Bombss – Hainz Hartmann ١٩٨٥). «إنّ البراهين العلميّة التي كانت منذ التنوير الجهة الوحيدة التي تشير إلى مشروعيّة معترف بها، قد فقدت على ما يظهر ومن خلال تعميمها هالة السلطة التي كان يصعب التشكيك بها عقليًّا، لتصبح متوفّرة إجتماعيًّا. ومن منظور سوسيولوجي صارت هذه النزعة بحدّ ذاتها

نتيجة لسيرورة العلمويّة. أن تكون الأقوال العلميّة لم تعد أقوالًا مقدّسة، وأن تكون عرضة للإنتقاد في الحياة اليوميّة، فذلك لا يعني شيئًا آخر سوى أنّ الشك المنهجي، الذي شكّل امتياز الخطاب العلمي البنيوي، لم يعد حكرًا على العلم. فالفارق بين «عامة جاهلة» وبين «مواطن متنوّر»، أو إذا أردنا تبنّي مقوّلات حديثة، الفارق بين منتهكين وخبراء، قد اختفى، وتحوّل إلى منافسة بين خبراء مختلفين. عمليًّا وفي كل الأنظمة الإجتماعيّة قد أخلى تضمين الأعراف والقيم المكان للتفكّر على ضوء مكوّنات المعرفة النسقية المتنافسة» (راجع أيضًا Weingart، ص١٦، ١٩٨٣).

حتّى يصار للتأكّد عمّا يدور في منافسة الخبراء هذه، داخلها وحولها، لا يكفي لنا أبدًا أن نشير إلى نظافة الإختبارات الدالّة، دون غيرها. لا بدّ من الآن وصاعدًا أن يطرح المرء ذاته موضوعًا وأن يكون مقنعًا. في سياق العلمويّة التأمّليّة هذا، يصبح **إنتاج (أو حشد) الإيمان مصدرًا** أساسيًّا لإنجاح الطموحات ذات الأصل الإجتماعي لاكتساب الصلاحية(*).

ففي الوقت الذي كان فيه العلم سابقًا يقنع العلم، وبسبب ما نشهده اليوم، تنوّع وتعدّد وتناقض الخطابات العلميّة، صرنا اليوم أَمْيل لإيلاء **الإيمان** بالعلم ومناهضة العلم دلالة تزداد حسمًا يومًا

(*) قد يكون السبب هنا ماثلًا في غزارة تأويلات ميزات الشخصيّة والشبكات الشخصيّة التي تميل لإبراز أهمّيتها في الممارسة العلميّة وفي الإستخدام العملي.

بعد يوم (فنتحدّث عن منهجيّة **معيّنة**، عن فرضيّة **معيّنة** وعن توجّه **معيّن**). ربّما أضاف «هذا القليل الزائد» في التمثّل، وهذه القدرة الشخصيّة على تحقيق الإقناع، والعلاقات والوصول إلى وسائل الإعلام وغيرها، ربّما أضافت هذه مجتمعة إلى «الإكتشاف الخاص» صفات «المعرفة» الإجتماعيّة. وبقدر ما يصبح الإيمان عاملًا مؤثّرًا في اختيار الحجج العلميّة، بقدر ما يصبح عاملًا مسيطرًا. مع الظهور بالطبع وإن من حيث الشكل الخارجي كعِلم لا كإيمان. يمكن للمصالح المختلفة أن تتسرّب إلى هذا الميدان الوسيط حيث العلم يصبح أكثر فأكثر ضروريًا، في وقت يصبح فيه غير كاف لإنتاج المعارف. ثمّة أشياء كثيرة تصبح ممكنة: القدريّة، التنجيم، علم الباطن، تمجيد الأنا وتفخيمها، هذا بالترافع أو بالتمازج مع الإكتشافات العلميّة، والنقد العلمي الجذري، والإيمان بالعلم. هؤلاء **الكيميائيّون الجدد** قد اكتسبوا مناعة غريبة تجاه نقد العلم، إذ لم يجدوا «حقيقتهم» ولا مؤيّديهم في فضاء ما قبل علمي، بل وبالتحديد في إطار علاقتهم بالعلم نفسه.

لا تنطبق مناعة العلم هذه على هذه الحالات القصوى فقط. فبشكل عام تحسّن الإيديولوجيّات والأحكام المسبقة في أيّامنا وبحماية المدافعين عن العلم الدفاع عن أنفسهم تجاه النقد العلمي. بل هم يلجأون إلى العلم بالذات بهدف رفض طموحاته، يكفي أن نقرأ **كفاية**، بما في ذلك الإستقصاءات المضادة. نأخذ علمًا بالإعتراضات **قبل** معرفة النتائج. يكفي وجود عدد محصور

من البراهين (المنهجيّة) القاعديّة والمعدّة لكل الحالات مع التحفّظ لنجعل هذا الإكتشاف العلمي المريح أو سواه ينهار من تلقاء نفسه. حتّى الستّينيات كان بإمكان العلم أن يعتمد على رأي عام لم يتعوّد المناظرة، وكان يؤمن بالعلم. أمّا اليوم فإنّ الجهود والنجاحات لا تقابل إلّا بالريبة والحذر. إذ نفترض فيها وجود ما لا يقال، وإليها نضيف النتائج الكامنة أو الجانبيّة وننتظر الأسوأ.

ردود فعل: العلم بين شبهة اللّاعقلانيّة واستعادة الإحتكار

تبدي العلوم ردّة فعلها على خسارتها احتكار الحقيقة بطرق مختلفة ومنقسمة. انطلاقًا من عدم الفهم الكلّي مرورًا بشدّ مفاصل التمهين وإلى محاولات التحرّر.

في الداخل يتحوّل العلم إلى شيء لا حقيقة له، وفي الخارج إلى شيء لا عقلانيّة تحرّريّة فيه أو دون تنوير. ومع ذلك تقع غالبيّة رجال العلم من عليائها حين يتمّ التشكيك بجديّة الأساس المتين في ادّعاءاتهم المعرفيّة، إذ سرعان ما يعتريهم الانطباع بأنّ العالم الحديث قد تهدّد في أسسه وأنّه قد دخل عصر اللاعقلانيّة. ومع ذلك فإنّ مدى نقد العلم وقوّته المحرّكة وقوّة التقنيّة ليست في غالب الأحيان إلّا صدى علمانيًّا للنقد الأساسي المعروف جدًّا والقائم بشكل جيّد، وهذا ما واجهته العلوم منذ زمن طويل على تنوّعاتها الداخليّة.

ثمّة **قياس** منتشر جدًّا وأكيد يعتبر أنّ التبعيّة المتنامية نسبة إلى الحجج العلميّة هي ضمان أهمّية لا تتغيّر، بل ضمان قوّة

تعريف متنامية في العلوم. صحيح أنّ تكثيف نقد العلم لا يضع في كل الحالات أي حاجز أمام متابعة تطوّره. بل العكس هو الأصحّ: في الحضارة العلميّة - التقنيّة، تحرّر الريبيّة المنتشرة في مادة المعرفة العلميّة المؤسّسة العلميّة من طموحاتها اللامتناهية في تحقيق المعرفة. و«المعرفة» لا تنقطع عن التحرّك خطأً، تتحوّل إلى **حاجة المجتمع الطبيعيّة الممأسة**، ما يشبه الحاجات للأكل والشرب والنوم، إنّها مشروع لا نهاية له. وإذا ربطنا (بطريقة لا إراديّة أحيانًا) طموحاتها في النقد الذاتي البين تخصّصي الذي توجّهه المنافسة، فإنّ العلوم تظهر تواضعها في مادة المعرفة، كما توجد في الوقت نفسه **سوقًا لامتناهيّة** في تقديماتها للخدمة.

حتّى لو أجمع العالم كلّه على اعتبار العلم - «صناعات المستقبل»(*)، وهذه هي الكلمة السحريّة الجديدة، - فإنّنا لا نصل مع ذلك وبالضرورة لزيادة خطّية في سلطة تعريف التأويلات العلميّة، بل على العكس: يمكن لهذه الظاهرة أن تترافق (وقد برهنّا على ذلك) مع نزع القيمة الجماعية لادّعاءات العلم

(*) تدين «صناعات المستقبل» هذه بنجاحها إلى الاختراقات المتقاربة في مجالات العلم التي لم تكن موجودة أو بالكاد وجدت منذ قرابة عقدين ونصف: الالكترونيّات الدقيقة، نظرية الإعلام، البيولوجيا الجزيئيّة، الفيزياء الذريّة، علم المكان، علم البيئة. فالفروع العلميّة التي هي الآن في طور التكوّن ليست - كما كان الأمر بالنسبة إلى التقنيّات الماضية - الإمتداد العلمي لتطوّرات الإنتاج، بل توليفات علم وصناعة من نوع جديد، «صناعات معرفة» استقلال وتطبيقات منظّمة للنتائج وللإستثمارات العلميّة.

بالمشروعيّة. وما بدا للوهلة الأولى أمرًا إقصائيًّا يصبح قابلًا للإندماج: يفقد العالم هالته **ويصبح** من الصعب **الإستغناء عنه**. إنّ خطوط التطوّر الثلاثة التي بادرنا هنا لدراستها - فقدان الحقيقة والعقلانيّة التي تحرّر ومستقبل العلم الحتمي - هي أعراض مختلفة للتطوّر **نفسه**: قدوم عصر المجتمع المعروف بمجتمع المخاطرة والذي يشكّل في الوقت نفسه **تبعيّة** للعلم **ونقدًا** له.

لا توصل خسارة اليقين هذه ضرورة إلى انفتاح العلوم أو إلى التشكيك بها: ذلك أنّها تترافق أوّلًا مع **تعزيز المنافسة** داخل المهن وفيما بينها. هذا التحريك النسقي لعدم اليقين يحثّ على ملاحقة التردّد والشكوك في العلاقة مع الخارج للترويج «المعارف أكيدة» بلهجة شديدة القناعة. حينها ستنشب بين البحث العلمي ومحاولات استرجاع الإحتكار حرب مفتوحة إلى حدّ ما. في عدد لا بأس به من قطاعات العمل العلمي ستجري وبقوّة محاولات استكمال وتمايز تقنيّة - منهجيّة أو نظريّة بفرض تأمين تقدّم جديد في مجال المعرفة. «ففي صلب العمل المهني» نجد عددًا من الطرق أو من أشكال الفكر المتطوّر منهجيًّا، التي تؤدّي إلى تمايز داخلي في الإختصاص نفسه، وإلى تكوّن مجموعات صغيرة وإلى تكوّن «جماعات إيمان» صغيرة أيضًا. تختلف هذه الأخيرة عن «المعرفة الحقّة»، مقارنة «بالمعرفة الدنيويّة»، المنتشرة بين أنصاف الخبراء و«المشعوذين» الذين هم زملاء لهم. هكذا يصار إلى مكافئة عدم الإمتهان بامتهان **أقوى** - ما ينذر **بقتل** الإختصاص مؤسّساتيًّا وعقليًّا من فرط إدخال الأكاديميّة عليه.

تقع استراتيجيّة التحرّر المضادة في الإعوجاج المعاكس: فهي تخاطر بترك هوية الإختصاص والذهاب إلى حدّ الإصغاء من «أشخاص معيّنين» ما يمكن للعلم (مقابل المال) أن يقدّمه كمعرفة وأن يعرضه كذلك. يتجاهل هذان الشكلان من ردود الفعل المطلب الذي يجب أن يكون مركزيًّا بعد الآن: **تدويل** «الآثار المستقرأة».

٣- محرّمات نظريّة ومحرّمات علميّة

في سياق العلمويّة البسيطة، يخضع البحث عن شروحات لمتطلّبات سيطرة الطبيعة. إذ نعتبر أنّ الموقف الذي كان سائدًا هو موقف قابل للتحوّل والتعديل، وهو تاليًا يمكن استثماره تقنيًّا. أمّا في إطار العلمويّة الإنعكاسيّة فالمعطيات تختلف. وما إن يصار لجعل المخاطر التي أنتجها العلم في صلب العمل العلمي، تصبح المهمّة الأساسيّة في البحث عن تفسيرات علميّة هي في البرهنة على **عدم إمكانيّة رفضها**. في المجتمع التقني **المتكامل**، إن في إطار يكون فيه كل شيء «ممكن» (أو تقريبًا كذلك بحسب التعريف)، تتحوّل المصالح العاملة في علاقتها بالعلم لتصبح مصالح **غامضة** كلّيًا: ما نشهده هو انبثاق مصلحة جديدة لشروحات تضمن عدم **تغيّر الظروف**. ففي حين يتوافق البحث عن تفسيرات في سياق العلمويّة البسيطة مع البحث عن استثمار تقني، فإنّ هاتين الحركتين ستفترقان في إطار العلمويّة الانعكاسيّة وهنا ستفشل التأويلات العلميّة حيث الشرح يعني **استبعاد** المخاطر من

خلال الشرح الذي سيحتلّ من الآن فصاعدًا مكانة مركزيّة. فمن جديد تتداخل الحداثة مع مضاد - الحداثة: والمخاطرة المتعلّقة بالعلم **تترافق وظيفيًا** مع نتائج علميّة تسخف المخاطر، وتنفيها أو تقدّمها كما لو كانت غير خاضعة للإحاطة لأنّها ومن حيث المبدأ قابلة للتعديل. إلّا أنّ هذه الضرورة العمليّة تدخل في الوقت نفسه في تناقض مع ادّعاء البرامج النظريّة والمنهجيّة بتفسير نظري. وبوصف «العقبات الموضوعيّة»، و«قوانين العمل الداخليّة» في التطوّرات التي تنطوي على المخاطرة، نسهم خلسة بجعل نفيها ممكنًا، أو أنّنا نسهم على الأقلّ بإحداث توازن شديد التناقض. وبالإمكان ومع بعض المغالاة التأكيد أنّه لا يكفي أن نزيح الإطار و«مواضيع» التساؤلات العلميّة والبحث، ولا أن تكون موضوعات «قدر الحداثة الطبيعي» حاضرة، لنصل إلى الإهتمام بالتقنية التي تطوّرت في المواجهة مع الطبيعة. ومع ذلك تثير أشكال الفكر والتساؤلات التي أُطلقت بصدد السيطرة على الطبيعة السؤال حوال تدخّل المخاطر أو حول تداركها في كل مرّة يتوجّب فيها عليها إقامة «إلزامات موضوعيّة». فهي تدخل إذًا في «القضاء المحتوم» إنّها سترسي **ايتوبيا السيطرة الذاتيّة للحداثة**، مع أنّ تمويلها قد جرى تحديدًا بهدف منع هذه الإيتوبيا من التحقّق. تُظهر علمويّة النتائج الثانويّة هذا التطوّر المتناقض.

وما إن يتمكّن البحث من إدراكها، تفقد الآثار المستقرأة غير المدركة صفتها الكامنة، وتاليًا مشروعيّتها. ونصل عندها إلى علاقات سبب ونتيجة تتميّز عن العلاقات الأخرى بوقعها السياسي

الكامن، والذي بات معدًّا سلفًا. إنّها تندرج في «غائيّات» داخليّة (Bôhne, van d. Daele, Lohn ١٩٧٢)، مقدّرة سلفًا في العلاقة مع المخاطرة. ومن جهة أولى يمكن شرح ذلك باعتبار «الآثار الثانويّة» التي كانت موجودة سابقًا ظواهر تُدْرَك إجتماعيًّا بوصفها إشكاليّات ذات مستوى عال (مثل القضاء على الغابات). ومن جهة ثانية، وبعد أن صار بإمكان عصا ساحر البحث عن الأسباب قادرًا على كشف هذه العلاقات، لم يعد يصار للإكتفاء ببحث الأسباب، بل صار بالإمكان ضمنيًّا الإشارة **إلى المسؤولين**. وفي هذا التطوّر يعبّر المكوّن الإجتماعي لمفاعيل التحديث الثانويّة عن نفسه (راجع أعلاه). فهي التعبير عن حقيقة ثانية، **تخضع لأسباب**، وبالتالي **قابلة للتعديل وتحمّل المسؤوليّة**. وفي هذا السياق يصبح السؤال عن السبب أكثر فأكثر سؤالًا عن «المسؤولين» وعن «المجرمين». لقد استطاعوا التخفّي طويلًا خلف الأرقام، والمواد الكيميائيّة، والمواد السامّة إلخ... إلّا أنّ استراتيجيّات الإختباء هذه هشّة جدًّا. وما أن يصار لاكتشاف وجود الايتيلين (غليكول) في النبيذ (أو في عصائر الفواكه، أو السكاكر)، فإنّ الطريق التي توصلنا إلى الكهف لن تكون صعبة. إنّ التحليلات على السببيّة في مناطق المخاطرة - شاء ذلك الباحثون أو أبوا - هي **مشارط سياسيّة - علميّة تستخدم في العمليّات التي تجري داخل مناطق الإنتاج الصناعي**. فما الذي نجده على طاولة عمليّات البحث في المخاطرة؟ العيوب الصغيرة في المجموعات الإقتصاديّة الكبرى ومصالح سياسيّة جامحة تعود

للمداخلات. بعبارات أخرى: يصبح الركون إلى التحليل السببي نفسه محفوفًا بالمخاطر بالنسبة إلى كلّ من تكون مصالحهم موضع تجاذب بما في ذلك البحث نفسه. خلافًا لما هو الحال مع نتائج العلمويّة الأوّليّة، فإنّ النتائج هنا ربّما لن تكون مرئيّة، بل يمكن أن تشكّل موضوع **تأمّل**. إنّ **المخاطر والنتائج المنتظرة تصبح واقعًا مشروطًا تحدّد البحث نفسه.**

إنّ زيادة حدّة مواقف التهديد الحضاريّة تجعل ضرورة الإنتقال إلى الفعل أمرًا أكثر إلحاحًا. وبالموازاة تصبح الحضارة العلميّة التقنيّة المتطوّرة أكثر ميلًا للتحوّل إلى «مجتمع **محرّمات**»: يُستثنى نسقيًا من ضغط تغيّر المجالات هذا، المواقف، والشروط التي **يمكن** أن تتعدّل من حيث المبدأ، وذلك استنادًا إلى «ضغوطات النظام» و«الديناميّات الخاصّة». ومن سيجرؤ على تقديم نفحة أوكسجين إلى الغابة الآخذة بالموت إذا ما لزم من أجل ذلك فرض «لباس إجباري اشتراكي» يتمثّل بتحديد السرعات على الطرقات السريعة؟ وهكذا نرى أن إدراك المسائل وعلاجها يمرّان عبر **نظام المحرّمات**. **ولأنّ** المسائل تظهر في سياق العلمويّة التأمّلية تحديدًا كما لو كانت نتيجة أسباب معيّنة وبالتالي بالإمكان تعديلها، فإنّ شعاع «المتغيّرات التي يمكن العمل عليها» يصبح محدودًا كلّيًا. ثمّ إنّ حركات التقييد والانفتاح هذه ستقع على العلوم أيضًا.

تعجّ الحضارة العلميّة - التقنيّة بمحرّمات الاستقرار. في هذا الدغل، حيث لا يمكن أن ننسب للفعل الإنساني ما ينجم عنه،

العالم الذي يحاول تحليل المسائل بطريقة «محايدة» في موقف ملتبس. للتحليل نفسه يوضع الحلّ نفسه: فهل على البحث أن **يلتفّ** على المحرّمات الإجتماعيّة في متغيّرات العمل أو أن يواجهها؟ تتناول إمكانيّات القرارات (حتّى لو كانت مقرّرة سلفًا من المموّلين) شكل البحث نفسه، أي على المجال الذي يجب أن يكون منتميًا بشكل خاص للممارسة العلميّة: طريقة طرح الأسئلة، وانتقاء المتغيّرات وتحديد الاتّجاه الذي نتابع منه الفرضيّات السببيّة ومدى هذا البحث والمنهجيّات المفهوميّة وطرق تقويم المخاطر، إلخ.

خلافًا لنتائج العلمويّة البدائية، تعتبر نتائج هذه القرارات التي أنجزها البحث بمنتهى السهولة حتّى تستطيع التقويم بطريقة مباشرة. فالنتائج الأولى (العلمويّة) كانت **خارج** الصناعة والإنتاج، في مجالات **الكمون** في المجتمع (حيث لا سلطة لها) - صحّة الإنسان والطبيعة. اليوم حين نقرّ بوجود المخاطر، فإنّ أثرها ينعكس على **المناطق المركزيّة في السلطة**، - الإقتصاد، السياسة، هيئات الرقابة المؤسّساتيّة. علمًا أنّ هذه الهيئات تستفيد بقوّة من «اهتمام مؤسّساتي» ومن «مساندة حرفيّة منظّمة»، وهما على رأس المعنيّين بالآثار الجانبيّة وبوجوب جذب الإنتباه إليها. «فعدم الرؤية» تصبح محدودة جدًّا بفضل الموقف الاجتماعي. ينطبق الأمر على الصفة «الثانويّة» لهذه النتائج. تعتبر مراقبة التطوّر جزءًا من مجال كفاية البحث على المخاطرة (أو على القسم الأقرب إليها). والخطوط التوجيهيّة معروفة، وكذلك القواعد

القانونيّة. بإمكان أيٍّ كان أن يقول بشكل عام ما هو البرهان الذي يمكن بكلّ احتمال ربطه بإشباع المواد الملوّثة أو ما هو تخطّي المعدّلات القصوى، وما النتائج الجذريّة المترتّبة عن ذلك (القانونيّة، الإقتصاديّة) ولمصلحة من.

بعبارات أخرى تعمل علمويّة المخاطر على تحويل تقويم المفاعيل الثانويّة: لا يتعلّق الأمر بمشكلة خارجيّة بل **داخليّة**، ولا بمشكلة **استخدام** بل بمشكلة علميّة. الخارج يختفي، والنتائج تصبح داخليّة. يتداخل الإنتاج والتطبيق. تتحوّل إستقلاليّة البحث في **الوقت نفسه** إلى مشكلة معرفة وإلى مشكلة ممارسة، وانتهاك المحرّمات المحتمل يتحوّل معرفة شرطًا لازمًا للبحث الجيّد أو للبحث السيّء. يمكن الإستمرار في إخفاء ذلك داخل المنطقة الضبابيّة في اتّخاذ القرارات العلميّة التي قد تكون اتّخذت بهذا الشكل أو بشكل مغاير أيضًا. ذلك لا يمنع البحث وبسبب حالته المؤسّساتيّة، المعرفيّة والأخلاقيّة أن يضع نفسه في موقع القبول بما ينطوي عليه عمله من تورّط سياسي وفي موقع سبره، بدل الإستسلام لضرباته دون طرح أي سؤال.

يمكن للعلم أن يقدّم البرهان على هذا التكامل **من خلال مقاومته للضغط المسيطر الذي يريد منه أن يحوّل المحرّمات العمليّة إلى محرّمات نظريّة**. وما أن يفهم الأمر بهذا الشكل حتّى يأخذ مطلب «تعليق الحكم القيمي» بمعنى **عدم** التبعيّة للتحليل العلمي معنًى جديدًا بالعمل، شبه ثوري. ثمّ إنّ **ماكس ڤيبر** الذي كان باستمرار على وعي بالدلالة السياسيّة الكامنة في العلم كان

سيناضل دون شك الآن **لصالح هذا التأويل** لتحليل موضوعي للمخاطر لا يكون متماثلًا مع المحرّمات، بل يستمدّ قوته السياسيّة من موضوعيّته الملتزمة الواعية للقيم.

وفي الوقت نفسه نرى هنا أنّ حظوظ التأثير والانتظام في الممارسة العلميّة إنّما تكمن في حرّية الإختيار بين عدّة خيارات، إنّها حرّية استُبْعدت حتّى الآن من فلسفة المعرفة بسبب فرض الصلاحية والتي لم تشكّل أبدًا موضوعًا مريحًا. بحسب معايير تشكّل الفرضيات السارية الآن، يمكن للسلسلة السببيّة أن تسقط على عدد كبير من الإتّجاهات المختلفة دون الدخول بتحالف مع أي معيار من الصلاحية أيًّا كان - طالما أنّ التخمينات لم تتأكّد بعده في الحضارة المتطوّرة، تتحوّل الممارسة المعرفيّة **إلى إدارة المتغيّرات السياسيّة الكامنة، إدارة مضمرة، متموضعة، تختفي تحت ستار قرارات انتقائيّة لا حاجة لتبريرها**. هذا لا يعني أنّ الموضوعيّة باتت مستبعدة. ولا يعني أيضًا أنّ العلاقات السببيّة المفترضة يمكن أن تحضر سياسيًّا. ففي الواقع يتداخل السببي مع تحليل الفعل - بغضّ النظر عن الطريقة التي يدرك بها أهل العلم عملهم الخاص. **إنّ حقيقة المخاطرة المزدوجة والمصطنعة تسيّس تحليل أسبابها الموضوعي**. في هذا السياق إذ تمنع العلم الذي تبنّى موقفًا «محايدًا» غير مفهوم، من توجيه بحثه تبعًا لمنطق المحرّمات، فهو يسهم في جعل قانون الآثار الجانبيّة غير المرئيّة تسيطر على تطوّر الحضارة.

٤- حول تقييم «الآثار المستقرأة»

كفى مع خرافة «عدم قابليّة الآثار الجانبيّة للرؤية». فالبجعة لا تحمل معها نتائجها - بل يُصار إلى فبركتها لها. وبمعزل عن قابليّة الاحتساب، حتّى في العلوم، بل في **العلوم** بشكل خاص. ومنذ ذلك الوقت يلفت النظر إلى أنّنا نقوم بتمييز نسقي بين قابليّة الحساب للنتائج الخارجيّة الفعليّة، **وإمكانيّة** التكهّن المحايث. لهذه النتائج بالذات.

يشاء الرأي السائد أن يؤدّي التمايز في العلوم بالضرورة إلى عدم احتساب متنام للنتائج الثانويّة في العمل العلمي. وأهل العلم هم واقعًا معزولون عن استخدام نتائجهم؛ فلا تأثير لهم اطلاقًا في هذا المجال الذي يسأل عنه أشخاص آخرون. وبالنتيجة لا يمكن تحميل أهل العلم مسؤوليّة تبعات وقائعيّة لنتائج حاصلة من جانبهم من منظور تحليلي. حتّى لو بدأنا بتبنّي اصطلاح تعبيري مشترك بين عدد من الميادين، فذلك لا يقلّل من التباعدات، ولا من الإمكانيّات المتاحة للمستهلكين في استغلال النتائج تبعًا لمصالحهم الخاصّة.

تستند هذه الفرضيّة إلى فكرة «قابليّة الاحتساب» - وهي فكرة مفتاحية في العلمويّة الكلاسيكيّة، صارت دلالتها وشروط استخدامها إشكاليّة الآن. إنّنا لا ندرك اطلاقًا امكانيات تقويم الآثار الثانويّة إلّا إذا أدركنا أنّه بالانتقال من **التحديث التأمّلي فإنّ فكرة الاحتساب وعدم الاحتساب بحدّ ذاتها قد تحوّلت**: وقابليّة الاحتساب لا تعني القول بالسيطرة عليها في إطار العقلانيّة

المرتبطة بالغايات، عدم الاحتساب لا يتساوى ببساطة مع استحالة سيطرة من هذا النوع. وإذا كان الأمر كذلك فإنّ «عدم احتساب المفاعيل الثانويّة» لا يكتفي بالبقاء ضمن النشاط العلمي الحالي، بل يزداد، ذلك أنّ عقلانية الغايات صارت «ضمن السياق» وعدم اليقين آخذ بالإزدياد.

وبالمقابل إذا كنّا نعني بإمكانيّة الإحتساب التكهّن، فإنّنا نلامس عن قرب ما يجري في سياق التحديث الانعكاسي: ففي الوقائع، إنّ التبعات **الفعليّة** قد صارت الآن غير خاضعة للتكهّن أكثر من أي وقت مضى. ولكن في الوقت نفسه لم تعد التأثيرات الجانبيّة خفيّة أو كامنة، بل صارت «مرتقبة» وبمعنى مثلث: بات لدينا (من حيث المبدأ) معرفة بها؛ لا يمكن الاستمرار بالزعم أنّه لا يمكن لنا السيطرة عليها، وبقدر ما تعرف المفاعيل **الممكنة**، فلا بد من أخذها في الاعتبار في العمل. وبذلك تصبح المفاعيل الثانويّة أقل قابلية «للإحتساب»، ولكنّها تصبح «مرتقبة» بشكل أكبر؛ وثمّة ما هو أكثر: كل تطوّر يحدّد التطوّر الآخر. فالمعرفة الآن المتمايزة بما يكفي عن المفاعيل الثانويّة قد صارت (من حيث القوة) حاضرة دائمًا. لا بد إذًا من تقييم الدلالة التي يمكن للتبعات وللمجالات المعنيّة على اختلافها أن تكون لها أو لغيرها والمقارنة ما بينها. بهذه الطريقة تصبح التبعات **الفعليّة** في نهاية الأمر أقلّ قابليّة للإحتساب. ذلك أنّ المفاعيل الممكنة تصبح أكثر فأكثر ارتقابًا، وهذا التكهّن يحصل أكثر فأكثر خلال سيرورة البحث، وفي العلاقة مع مناطق التحريم الأصليّة. هكذا يحدّد

تقييم المخاطر هذه السيرورة في مسراها وفي نتائجها (راجع أعلاه). ما يعني أيضًا أنّ العلاقة اللّازمة للأسباب المنتظرة في سيرورة البحث بالذات تلعب دورًا هامًّا مطردًا. على مستوى الإنتظارات (وانتظارات الإنتظار) يصار إلى التكهّن بالمفاعيل الثانويّة وإلى دمجها مع سيرورة البحث علمًا أنّ النتائج الأخيرة تظلّ في الوقت نفسه غير خاضعة للتكهّن. **هذا هو الخيار الأكثر فعاليّة في ذهن أهل العلم**. وبقدر ما تكون النتائج المنتظرة حاسمة بالفعل في عملهم، وفي نقاط الإنطلاق والقطيعة في تساؤلاتهم وفي شروحاتهم بقدر ما يصرّ أهل العلم أكثر فأكثر على عدم القدرة المطلقة على احتساب التبعات المتأخّرة الفعليّة.

نوضح هذه الأطروحة المزدوجة التي ليست متناقضة إلّا من حيث الظاهر - (أ) **عدم احتساب متنام**، (ب) **تكهّن متنام** لل«المفاعيل الثانويّة - السابقة» - ومن مظهرين مكمّلين. وحده البرهان في مجمله يتيح إعداد حلول «لقدريّة تبعات» الحضارة العلميّة - التقنيّة.

استقلال الإستخدام الذاتي

في المرحلة العلمويّة الثانويّة تطوّرت **أمكنة إنتاج المعرفة ومحرّكوها الأُول**، والذين يتلقّون العلوم في الإدارة والسياسة والإقتصاد وفي القطاع العام يصبحون - كما سبق وأشرنا سابقًا في المساهمة وفي الواجهة **مشاركين في** «المعارف» ذات الأثر الإجتماعي. ثمّ إنّ هذا التطوّر يترافق بتعديل **علاقات تحويل**

النتائج العلميّة في المجال العملي والسياسي. إنّ «المساهمين المشاركين» في «رأسمال معرفة» العلم يتدخّلون بطريقة جديدة كلّيًا وواعية لقيمتهم في انتقال العلم إلى الممارسة.

في نموذج العلمويّة البسيطة يصار إلى التفكّر بعلاقة العلم بالممارسة بوصفها علاقة استقرائيّة. فالمعارف التي تُحصَّل علميًا - من حيث المبدأ - تفرض سلطويًّا من الأعلى إلى الأدنى. إذا تمّ الإصطدام بمقاومات فذلك يعني أنّنا أمام «لاعقلانيّات» يمكن حلّها - من منظور علمي - برفع «مستوى عقلانيّة» الذين يستخدمون هذه المعارف. هذا النموذج الإلزامي لاستخدام استقرائي لم يعد محتملًا الآن إذ أنّ العلم قد فقد يقينه المطلق على الصعيد الداخلي والخارجي. إنّ تطبيق النتائج العلميّة قد تفتّت أكثر فأكثر في سيرورات إنتاج معرفة خارجيّة، أي في الإنتقاء والإختيار، والتشكيك وإعادة إنتاج عروض تأويل ازدادت بطريقة هادفة من خلال «المعرفة المتمرّسة» (إمكانيات تطبيق، علاقات سلطة واتّصالات لا شكليّة، إلخ). هكذا نشهد، انبثاق **نهاية سيطرة الممارسة الموجّهة علميًا من خلال العقلانيّة الغائية**. تخلق هذه التبعيّة بالنسبة إلى العلم هوّة جديدة بين العلم والممارسة. إذ إنّ جانب الاستخدام يصبح أكثر فأكثر استقلالًا **عن العلم بواسطة العلم. بطريقة ما، يمكننا القول إنّنا نقوم حاليًا بتجربة انقلاب في البناء التراتبي للعقلانيّة**(*).

(*) أعيد هنا وفي التوسّعات التي تلي استخدام الحجج التي انطلق منها ولفغانغ بونس Wolfgang Bombss عام ١٩٤٨ في إطار=

لا تستند هذه الاستقلاليّة الجديدة لدى المتلقّين إلى الجهل بل إلى المعرفة، لا إلى سوء تطوّر، بل إلى تمايز وشدّة تعقيد عروض التأويل العلمي. إنّها **نتاج العلم** - والمفارقة هنا ليست سوى مفارقة سطحيّة. فنجاح العلوم يجعل الطلب أكثر استقلاليّة عن العرض. نجد مؤشّرًا هامًّا لهذه النزعة إلى الاستقلال الذاتي من **خلال التعدّد النوعي لعروض المعرفة**، وفي **تأمّلاتها النقديّة حول المنهج**. بتمايزها لا بتنازلها أو بإظهارالخفّة على الصعيد الأخلاقي تتحوّل العلوم بما في ذلك العلوم الطبيعيّة إلى مخازن خدمة - ذاتيّة من أجل مموّلين أقوياء ماليًّا ويطالبون ببراهين. يقدّم التعقيد الناجم عن اكتشافات علميّة للشارين فرص الاختيار داخل مجموعة الخبراء وفيما بينهم. وليس نادرًا أن يصار بشكل مسبق لتجديد برامج سياسيّة مسبقًا لصالح ممثّلي الإختصاص والتي تدخل في دائرة المستشارين: ثمّ إنّ السياسيّين والمستخدمين ليس لهم فقط الخيار بين مختلف مجموعات الخبراء، بل باستطاعتهم **لعب هذه الأوراق الواحدة ضد الأخرى** داخل الاختصاصات وفيما بينها، والدفع إلى مزيد من استقلاليّتها عن النتائج العلميّة. تحدث هذه القرارات بطريقة أقل علمانيّة بمقدار علاقة التعلّم بالعلوم. بل بالإمكان التعلّم من الخبراء ومن مجادلتهم الأساسيّة، المقعدة على السلم الداخلي (أو غير المقعدة) الطريقة التي تساعد على صدّ النتائج **المهنيّة** غير المرغوب بها

(DFG – Schwerpunkt)= «كيفيّات تطبيق النتائج السوسيولوجيّة» (راجع W. Bombss, H. Hartmann ١٩٨٥).

(عبر نقد المناهج على سبيل المثال). وكما أن فرص تطوير موقف كهذا تميل إلى الإزدياد بقدر ما تكون العلوم بحدّ ذاتها غير أكيدة، نشهد أيضًا زيادة في فرص التباعُد التي تمنحنا إيّاها التنشئة العلميّة التأمّليّة في مجال الممارسة.

وبالواقع فإنّ العلوم تجد نفسها هكذا عاجزة عن تلبية مقتضيات اليقين لأصحاب الأسهم الذين يخضعون لضغوطات اتّخاذ القرار. مع تعميم قابليّة الخطأ، يحوّل العلم شكوكه عن جانب المستخدمين ويلزمهم بذلك للعب دور المضاد القاضي **بتقليص عدم اليقين اللازم للعمل**. كل ذلك - وأنا هنا أشدّد عليه مرّة أخرى - ليس التعبير عن عجز العلوم وعدم تطوّرها، بل بالعكس، إنّه نتاج التمايز المبالغ به الخاص بتعقيده الكبير وبنقده لذاته وانعكاسه على نفسه.

عن إنتاج الضغوطات الموضوعيّة

من يظلّ في خضمّ هذه المجادلة يغفل عن **الجانب الفاعل في العلم**، وعن بنيته القائمة على توزيع العمل وعن برنامجه المعرفي الذي يمتاز بعدم تقدير نتائجه العمليّة. إنّنا ننطلق قبل أي شيء آخر من المبدأ الذي يقول إنّ تطوّر العلوم **نحو تعميم عدم اليقين** هو مبدأ غير قابل للإنعكاس. كما إنّنا نفترض في الوقت نفسه أنّ العلم ثابت في شروطه وفي أشكاله التاريخيّة، علمًا أنّ العلم قد أحدث تغيّرًا في العالم لم تستطعه أيّة قوّة أخرى. فلماذا لا تُلزم التغييرات في العالم العلم على تغيير نفسه؟ وبما أنّ كلّ شيء قابل

للتغيّر، فإنّ العلم الذي أدخل قابليّة التغيّر في العالم لا يستطيع الإستمرار طويلًا متمرّسًا خلف عدم قابليّة أسسه وأساليب عمله على التغيّر. إنّ فرص التغيّر الذاتي في العلم تزداد مع إستقلاليّة مستخدميه. يفترض هذا الإنقسام، بل يسمح بإعادة تأسيس المعرفة العلميّة وإعادة تعريفها في إطار الطموحات في تأويل القضاء العام والسياسة والإقتصاد واستخدامها. والأسئلة التي تطرح هي التالية: أين نجد **داخل** الممارسة العلميّة ما يؤمّن تقليص عدم اليقين الآلي بمعزل عن انتشار سيرورة المعرفة وتمايزها؟ هل بإمكاننا هكذا أن نحقّق الانصهار وبالتوازي بين سلطة العلم النظريّة والتطبيقيّة؟ كيف نحقّق التمازج الجديد الذي يوفّق بين تعميم الشكّ وتقليص عدم اليقين في العلاقات الداخليّة والخارجيّة؟ هكذا نوسّع هنا بعض التأمّلات الرمزيّة في هذه الفكرة العامة.

يشكّل الإدراك المعرفي السائد في العلم المعادلة التالية: لا تستطيع العلوم بما لها من سلطة عقلانيّة إطلاق أيّة أحكام قيمية، بل هي تقدّم ما يعرف بالأرقام، والمعلومات والشروحات «المحايدة» والتي تشكّل قاعدة تقرير «غير متحيّزة» لمصالح شديدة الاختلاف. ومع ذلك: فإنّ اختيار **بعض** الأرقام، وإسقاط بعض الأسباب **على شخص ما** أو على شيء ما، والتلميح **لهذا النمط** من الحلول - هذه كلّها قرارات هي كلّ شيء إلّا أنّها ليست محايدة. بعبارات أخرى: لقد طوّرت العلوم قدراتها على الانتظام العملي **بمعزل** عن أحكام القيمة المعلنة **وبتجاوزها**. إنّ إمكانيّاتها

في التأثير العملي تكمن في كيفيّة بناء نتائج علميّة. هكذا يعتبر التأويل - «الموضوعي الصرف» - «للحاجات» و«للمخاطر» في مجالات النشاط المختلفة القناع الذي نضع خلفه توجّهات التطوّرات المستقبليّة. ما الذي نعتبره «حاجة»؟ وما الذي نعتبره «مخاطرة»؟ إنّه سؤال أساسي حين يتعلّق الأمر بالتقرير بشأن الطاقة من المفاعلات النوويّة أو الطاقة الحراريّة أو التقرير بشأن الإجراءات في اقتصاد الطاقة أو مصادر الطاقة البديلة، وحين يتعلّق الأمر أيضًا بالخيارات في مجال تأمين المتقاعدين أو الضمان الإجتماعي أو في البحث بدرجات الإفقار وما شابه. هذا مع العلم أنّ أيًّا من هذه القرارات تنطوي على قرارات ضمنيّة حول سلسلة من التبعات اللازمة لها والتي تنطوي في نهاية الأمر على أشكال تعايش اجتماعي مختلفة هكذا تعتبر التحديدات والإجراءات المفهوميّة والتقديرات الإفتراضيّة وغيرها - سواء تضمّنت حكمًا قيميًّا أو لم تتضمّن - بمثابة روافع بواسطتها تؤخذ القرارات الأساسيّة حول المستقبل الإجتماعي.

بعبارات أخرى إنّ الأمر الحاسم في معرفة ما إذا كانت العلوم تسهم في الرقابة الذاتيّة على المخاطر العمليّة وفي الحدّ منها، لا يتمثّل في معرفة ما إذا كانت تتخطّى شعاع تأثيرها الخاص وما إذا كانت جاهدة في الإسهام (سياسيًّا) في النقاشات وفي القرارات التي تتعلّق بتطبيق نتائجها. إذًا إنّ الأهمّ هو معرفة **نمط العلم الذي نمارسه حين نأخذ بالإعتبار قدرته على التكهّن بالمفاعيل الثانويّة التي يظنّ أنّها غير خاضعة للمعرفة المسبقة.**

هذا لا يعني أنّ العلم قد مرّ من طرف أقصى إلى الطرف الآخر، وإنّه قد صار بنوع من التقدير اللامحدود المسؤول الوحيد عن التبعات الإجتماعيّة لنتائجه. بل يعني ذلك أنّ العلم قد قبل أن يأخذ في الإعتبار الاشعار الاستبطاني للتهديدات والمخاطر، وإنّه قد جعل منها مطلبًا تجريبيًا للإدراك الذي كوّنه العلم عنه، وإنّه أعاد تنظيم عمله.

وبهذا المعنى، وإذا أردنا الوصول إلى تقليص عدم اليقين الخارجي المرتبط بالعلم فمن الأهمّية بمكان أن نعرف: (أ) إلى أيّ حد يمكن لمعالجة **الأعراض** أن تستبدل بإقصاء الأسباب؟ (ب) وما إذا كانت **القدرة على التعلّم في المجال العملي** قد تمّ الإحتفاظ بها، أو تمّت استعادتها أو خلقها مجدّدًا بتجريد التبعات العمليّة، والحقائق غير المنظورة التي تستند إلى فرضيّة مسبقة تقول بعدم التكذيب، والتي تجعل إمكانيّة التعلّم من الأخطاء العمليّة أمرًا غير ممكن أبدًا؛ (ج) وما إذا كان يلزم البقاء عند طريقه **معزولة** في تأمّل الأمور أو ما إذا كان من اللازم تطوير قوّة جديدة في **التخصّص حول العلاقة**.

تحاشي الأسباب أو مقاومة الأعراض

إبّان مسيرة التنشئة العلميّة الثانويّة تتمازج البناءات الموضوعيّة الإلزاميّة التي تسمح بالتخفّي عن كل تدخّل وعن شروط إنتاج التنشئة العلميّة البسيطة في إمكانيّات التغيّر. وبقدر ما يصار لخلق ضغوطات موضوعيّة، بقدر ما يصعب الإحتفاظ بصفة

الضغوطات الموضوعيّة، ويصبح جليًّا أنّ الأمر يتعلّق بوقائع منتجة. و«الحتميّة التقنيّة والإقتصاديّة» التي يصار لتفسيرها والتفكّر بها من منظور تقني لا يمكنها الإحتفاظ بقوّتها الحاسمة والبقاء محصّنة من إلزامات التشريع وإمكانيّات البناء البديلة. بل إنّ هذه الحتميّة - أقلّه من حيث المبدأ - ستصبح موضوع تحوّل. وفي سياق الإمساك الثانوي بالعلوم تتحوّل الضغوطات الموضوعيّة التي تحصل تلقائيًّا بدورها إلى **بناءات** ضغوطات موضوعيّة، وإلى ضغوطات موضوعيّة **مفبركة**، وذلك تبعًا للمبدأ نفسه الذي يقول على سبيل المثال، إنّ معرفة أسباب الزكام يمكن أن تستخدم لمنعه ولتجاوزه. إنّ درجة الموادّ السامّة وانبعاث الموادّ الضارّة التي أمكن في البداية اعتبارها بمثابة آثار «كامنة» ثمّ تاليًا آثارًا لا يمكن تحاشيها، قد تحوّلت بنظر العلوم، وخطوة خطوة إلى قرارات تتمازج معها وإلى شروط رقابتها الممكنة.

هكذا نتخلّص في التنشئة العلميّة التأمّليّة نسقيًّا من قناع «الضغوطات الموضوعيّة» والتي تسحبها بحياء على كل شروط التحديث وعلى فاعليه وعلى التصنيع في مرحلة تنشئة العلميّة الأوّليّة. أوّلًا، تتحوّل كل هذه **الشروط إلى مواضع اختيار (من حيث المبدأ)** ثانيًا، يقضي الأمر **أن تصبح مشروعة**. وأمّا «القول» «يمكن لهذا أن يكون مختلفًا» مع ما فيه من ضغوطات برهانيّة، فهو قول يخيّم، علنًا أو سرًّا على كل مجالات العمل. وهذا ما يحصل - بشكل ضمني على الأقل - حتّى حيث تستخدم العلوم كامل القوّة التصريفيّة لنظريّاتها ومناهجها في محاولة منها لبناء

عوائق أمام ثبات المخاطر الحاصلة. وبذلك تصبح المسألة المركزيّة في **موضوع البحث**، بل في **الطريقة** التي يبنى فيها هذا البحث، ما يعني نقاط التقاطع والهامش النظري إلخ. فيما يخصّ وجود المخاطر المرتبطة بالتصنيع أو تداركها.

في التعامل مع المخاطر الحضاريّة نجد أنفسنا أساسًا أمام **خيارن اثنين**: تحاشي الأسباب في التصنيع الأولي، أو التصنيع الثانوي للنتائج والأعراض في سوق آخذ بالتوسّع. حتّى الآن ظلّ الخيار محصورًا وفي كل مكان بالطريق **الثاني**. وهي طريق مكلفة جدًّا، تترك الأسباب في الظلّ وتسمح بتحويل الأخطاء والمشاكل إلى مصادر توسّع السوق. وسيرورة التعلّم يصار نسقيًّا للحد منها ولمنعها: كون التحديث نفسه في أصل ما يحمل على التهديد أمر تخفيه الملاحظة الدقيقة ومعالجة الأعراض. وأفضل شاهد على ذلك نجده في مثل معالجة الأمراض الحضارية مثل البول السكري والسرطان وأمراض القلب الشريانيّة. بالإمكان مكافحة هذه الأمراض حيث يتسنّى لها أن تتواجد: من خلال مكافحة الآفات المرتبطة بالعمل، والسموم التي ترتبط بالبيئة والمحيط أو من خلال تبنّي طريقة حياة صحّية وغذاء كامل. بالإمكان أيضًا تخفيف الأعراض باستخدام المستحضرات الكيميائيّة. ومن المعلوم أيضًا أنّ هذين النمطين في محاربة الأمراض لا ينفي واحدهما الآخر. إلّا أنّه لا يمكننا الحديث بأمانة عن شفاء فعلي حين لا نلجأ إلّا إلى الطريقة الثانية. ومع ذلك فنحن إلى حدّ بعيد مع «الحل» الطبّي - الكيميائي.

في العديد من المجالات التي تزداد أهمّية يومًا بعد يوم بدأ التصنيع الاستفادة من المشاكل التي أدخلها دون أن يدرك أنّه كان السبب لها أصلًا. فثمّة بدائل جديدة تعرض على العلم وعلى البحث: فهي **إمّا** تقدّم تعريفات للمخاطرة والتأويلات السببيّة المتوافقة في اختصاصاتها المعزولة، **وإمّا** أنها تقطع مع هذا الصراع المكلف جدًّا ضدّ الأعراض، مطوّرة منظورات مناهضة مستقلّة، صلبة نظريًّا تشير وتوضح مصادر المشاكل واستبعادها في التطوّر الصناعي نفسه. في الحالة الأولى يجد العلم نفسه مشاركًا وهيئة مشرعة لسلسلة الضغوطات الموضوعيّة وما لها من نتائج، أمّا في الحالة الثانية فيفتح العلم الطريق لتغيّر في الاتّجاه ويكتسب جانبًا من السيادة **على** التحديث **في** التحديث.

وبهذا المعنى يكون مجتمع المخاطرة وبالقوّة مجتمع **نقد - ذاتي**. فمعايير النقد وشروطه تطرح فيه باستمرار بشكل مخاطر وتهديدات. ونقد المخاطرة ليس نقدًا للقيمة المعياريّة. فالمخاطر تحصل بالضبط حيث تصاب التقاليد ومعها القيم بالإنحلال. إنّ تقاليد الماضي هي الأقلّ عرضة للنقد من التهديدات التي تطال المستقبل.. وحتّى يمكن التعرّف إلى معدّل المواد السامّة في الهواء والماء والغذاء، لا حاجة لنا لقيم بل لأدوات قياس مكلفة ولمعارف منهجيّة ونظريّة. وبالفعل، حين نقرّ بوجود المخاطر فإنّنا نفلت من التمييز بين بعد موضوعي وحكم قيمي. لا يصار إلى استدعاء المعايير الأخلاقيّة بشكل علني، بل هي تأخذ شكل **«أخلاق كمّية - نظريّة - سببيّة مضمرة»**. هكذا، وبمجرّد أن

نذرس المخاطر، فإنّنا نستند إلى نوع من «الأخلاق السببيّة المتموضعة»، التي تفترض غالب الأحيان تصوّرًا إصطلاحيًّا للعلم. والأحكام التي تطلق على المخاطرة هي الأحكام الأخلاقيّة لمجتمع أثّر فيه العلم. فكلّ شيء يتشارك في الإنتاج بالجملة والمفرق في سيرورة تحديث نقاط المعيار وموضوع النقد، إمكانيّات الإكتشاف والأساس. وبهذا المعنى يترافق مجيء مجتمع المخاطرة مع مجيء مجتمع تخلّى عن تقاليده واعتمد في الوقت نفسه على النقد الذاتي. يُمكن تقريب فكرة المخاطرة بمسبار يتيح إدراك قوى الهدم الذاتي في إطار البناء العام كما في إطار أدنى جزء من لبنة بناء الحضارة.

إختفاء الأخطاء أو القدرة على التعلّم

لو أردنا أن لا نقبل بالمفاعيل الثانويّة لمدى طويل، فإن على التطوّر التقني - العلمي وفي كل واحدة من مراحله وفي إيقاعه وفي الأشكال التي يتبنّاها، أن يظهر **قدرة كبيرة على التعلّم**. يفترض ذلك التكهن بالتطوّرات التي تخلق **مواقف غير قابلة للإرتداد**. وفي الوقت نفسه لا بد من اكتشاف وتطوير بدائل تطوّر علمي - تقني تترك مكانًا للأخطاء وللتصويبات. على البحث التقني وعلى السياسة التقنيّة أن يأخذا نقطة انطلاقهما من خلال نظريّة «مؤكّدة» ومناسبة: **إنّ الخطأ هو خطأ إنساني في الفكر كما في العمل**. وفي كل مرّة تدخل فيها التطوّرات التقنيّة بتناقض مع هذا اليقين - حتّى لو كانت الأخيرة تحمل على الطمأنينة - فهي تسحق الإنسانيّة بثقل **المعصوميّة** العمليّة الذي لا يُحتَمل. وبقدر

ما تزداد المخاطر، بقدر ما تتناوبنا نزعة **بافتراض مسبق** للكلمة، والتمتّع بالفعل عينه عن استخلاص الدروس من التجربة. إنّ الإعتراف بالخطأ الإنساني الذي يجب أن يكون واضحًا تمامًا إنّما يربط حينئذٍ باندلاع **الكارثة** ما يوجب إذًا منعه بكلّ الوسائل. هكذا يمتزج ازدياد وتيرة المخاطر مع فرضيّة العصمة المسبقة، ما يدفع إلى سلوك يقوم على التسخيف وهو على تعالق مباشر مع حدّة خطورة التمديد. وحتّى يصار للإنتهاء من الأمر يصار إلى تغليف الكل بقماشة سميكة من «الضرورة الموضوعيّة» اللازمة للعمل الذي نقوم به.

علينا إذًا أن نتفحّص التطوّرات العمليّة بطريقة تسمح بمعرفة ما إذا كانت تنطوي على «تضخيم للمخاطرة» تحرم الإنسان من إنسانيّته وتحكم عليه من الآن وحتّى الأبد **بالعصمة**. يومًا بعد يوم يصبح التطوّر العلمي - التقني أسير **تناقض** فاضح آخذ بالإزدياد: ففي حين كانت أسس المعرفة توضح بالشكل المؤسّساتي الذي غذّته العلوم في مكانه الصحيح، فإنّ تطوّر التقنيّة قد اكتسب مناعة ضد المخاطرة. تزداد المخاطر وضرورة التحرّك تصبح أكثر إلحاحًا، إنّنا نجد طموحات معرفة إطلاقيّة، ويقين وقابليّة تكذيب أصبحوا جميعًا غير ثابتين منذ وقت طويل. وفي ظلّ ضرورة التصرّف في العلوم التقنيّة تزداد الدوغما ازدهارًا. فالشك المعاين نسقيًّا والحر يقتحم حداثة المحرّمات **المضادة** في إطار العصمة العلميّة في التطوّر التكنولوجي. وتزداد هذه المحرّمات تعزّزًا بقدر ما تزداد المخاطر نموًّا. وأخيرًا، فإنّ ما هو «أكثر تأكّدًا» هو ما

يكون أقلّ خضوعًا للتكهّن: القنبلة الذريّة والطاقة النوويّة ومواقف الخطر التي تولّدها وتتجاوز حدّ التفهّم. يجدر إذًا تحرير مبدأ قابليّة الخطأ من قطعه النظري - التجريبي، وخفض قيمة التقنيّة من خلال تقديمها لمجرّد إمكانية، وتخليص البدائل الممكنة في التطوّر التقني من عصمتها لردّها إلى «إنسانيّتها».

وفي هذا المجال تصبح الطاقة النوويّة لعبة شديدة الخطورة مع افتراض «العصمة» المسبقة في التطوّر التكنولوجي. فهي تخلق إضطرابات موضوعيّة يصعب ردّها ولا يمكن استخلاص الدروس منها إلّا بصعوبة. فهي تورّط الناس (في إتلاف الفضلات النوويّة أو تخزينها على سبيل المثال) لأجيال بكاملها، أو لأمد معيّن لا نعلم أنّه بعد الخروج منه سيكون للكلمات الدلالة نفسها. فهي تلقي ظلال نتائجها غير المقدّرة على كل المجالات الأخرى. صحيح أنّها تنطوي على أنظمة رقابة إجتماعيّة وقد أمكن إدراك طبيعتها عند التحدّث «عن دولة ذريّة صارمة». لكن ذلك ينطبق أيضًا على المفاعيل البيولوجيّة - الوراثيّة على المدى الطويل والتي ما زال يصعب إلى الآن التكهّن بها. ثمّة أشكال من الإمداد بالطاقة بديلة ممكنة ولا تخفي هذه «الديناميّة الخاصّة بالتبعات الموضوعيّة». من هنا يُترك لنا الخيار بين بدائل التطوّر التي تقفل على المستقبل أو تتركه مفتوحًا. تبعًا للخيار المتّخذ يصار إلى التقرير مع أو ضدّ رحلة في **أرض لا أحد يملكها**، مجهولة من المفاعيل الجانبية، صحيح أنّها لا تُدرَك لكن يمكن التكهّن بها وما أن توضع العجلة على السكّة حتى يصعب إيقافها. لذلك علينا

أن نختار بدائل تطوّر لا تخرّب المستقبل وتحوّل سيرورة التحديث بحدّ ذاتها إلى **سيرورة تعلّم** يتاح فيها إمكانيّة العودة لقرارات اتّخذت حول مفاعيل غير معلنة تمّ تحديدها لاحقًا.

تخصيص حول الرابط

يشكّل **تخصيص** الممارسة العلميّة شرطًا مركزيًا آخر في إنتاج المفاعيل الثانويّة الكامنة. ولنكن أكثر دقّة: **بقدر ما ندفع** باتّجاه التخصّص، تزداد المفاعيل الثانويّة الناجمة عن النشاط العلمي - التقني أهمّية، كما تزداد عددًا واتّساعًا وتواترًا. فالتخصّص ليس في أساس الصفات غير «المدركة» و«الثانويّة» في «المفاعيل الثانوية غير المدركة» فقط. فهو يزيد احتمال أن يصار إلى إبتكار حلول محدودة ووضعها موضع التطبيق، حيث المفاعيل المرادة تكون مغطّاة باستمرار بالمفاعيل الكامنة غير الإراديّة. فالممارسة العلميّة الشديدة التخصّص تتحوّل «إلى محطّة فرز» للمسائل وللعلاج المكلف لأعراضها. تنتج الصناعة الكيميائيّة فضلات سامّة. ماذا نفعل بها؟ الحل: تصريفها؛ النتيجة: مسألة الفضلات تتحوّل إلى مسألة مياه جوفيّة. تستفيد الصناعة الكيميائيّة والصناعات الأخرى من ذلك إذ يجب زيادة «مواد مطهّرة» للحصول على مياه صالحة للشرب. وحين تضرّ المياه الصالحة للشرب بصحّة الناس بسبب زيادة هذه المواد نستخدم أدوية يمكن لنتائجها الثانويّة الكامنة أن تخضع للسيطرة وأن تستكمل بنظام تكفّل طبّي. هكذا نرى - ونسبة للنموذج ولدرجة شدّة التخصّص - ظهور سلسلة مشاكل - حلول -

ومشاكل جديدة - تؤكّد دون انقطاع «صحّة» خرافة المفاعيل الثانويّة غير المرئيّة.

إنّ البنية الوراثيّة التي تتولّد عنها «الإلزامات الموضوعيّة» و«الديناميّات الخاصّة» هي بالأساس نموذج الممارسة العلميّة شديدة التخصّص في ما لها من محدوديّة ومن فهم للمناهج والنظريّة ومن رهانات مهامها، إلخ. إنّ تقسيم العمل مدفوعًا إلى الحدّ الأقصى هو أساس كل شيء: النتائج الثانويّة الكامنة، صفتها غير المرئيّة والواقع الذي يعطي هذا «القدر» هيئات لا يمكن تحاشيها. إنّ شدّة التخصّص هي نموذج نشاط الممارسة الإجتماعيّة التي تجعل من حتميّة النتائج نوعًا من حلقة مفرغة من تأكيد الذات.

والعلم الذي يريد كسر هذه «القدريّة» **عليه «أن يتعلّم» ويتخصّص بصدد الرابط.** فالملاحظة التحليليّة المعزولة لا تفقد مع ذلك من مبرّر لها، لكنّها تصبح خاطئة ومليئة بالمخاطر على المستوى العملي حين تصبح تجميعًا من إجراءات جزئيّة وحين تكتفي بترميم أشياء بالية تقدّم نفسها كما لو كانت مؤسّسة علميًا. يمكننا أن نتصوّر على سبيل المثال أنّ البحث المتخصّص حول الترابط سيأخذ بالحسبان أوّلًا دراسة «محطّات الفرز» للمشاكل (الخاصّة بالعمل العلمي حول المخاطر ومشاكل البيئة، والحاضرة أيضًا في عدد من المجالات مثل السياسة الإجتماعيّة والخدمات الطبّية - الإجتماعيّة) وأن تكرّس أيضًا لدراسة بدائل التطوّر و**تمويل** الحذر أو تحفيز اليقين الذي ينتج عنها. مثال ذلك

العلاقات بين توزيع المنتجات الغذائيّة، والزراعة والصناعة والعلم تخفي متغيّرات نماذج توزيع العمل التي تولد أو تمنع تسلسل المشاكل والنتائج. فهل نستمرّ في الزراعة باستخدام الطريق **الكيميائي** في معالجة التربة والمنتوجات، أو نعود إلى أشكال استغلال أكثر قربًا إلى الطبيعة، إلى أشكال تستقي الدروس من الطبيعة بالذات، وهل نتعلّم على سبيل المثال طريقة في مكافحة الأعشاب الضارّة بالاستعانة بزراعات بديلة، ما يعزّز في آن واحد الصحّة وعطاء الأرض؟ يشكّل هذا السؤال مفرقًا مركزيًّا. إذا ما واظبنا على الطريق الكيميائي، فإنّ البحث سيتناول أساسًا تطوير مبيدات ذات إداء عالٍ، وبالتالي فإنّ البحث سيتكرّس لدراسة مفاعيل هذه المواد السامّة، وعلى تطوير الحدود القصوى التي تفترض بدورها دراسة تبعاتها على الصحّة (سرطان وغير ذلك) وتاليًا تجارب على الحيوانات، ما يفترض تعريض الحيوانات للعذاب، ما يثير احتجاجات عامّة وإجراءات أمنيّة وقضائيّة، إلخ. أمّا إذا وقع الإختيار على زراعة **واعية بالحقائق البيولوجيّة**، فإنّ البحث يجب أن يحمل دعمًا لهذا الخيار، ما يعني الإهتمام بنوع آخر الأبحاث. إذ يجب على البحث الآن تحسين معرفته الخاصّة بتتابع الزراعات وبإمكانيّات استغلال التربة دون إفقارها. وفي الوقت نفسه يصار إلى قطع سلسلة النتائج والضغوط الموضوعيّة التي لا تتوقّف عن التمدّد.

في العلاقة بين الزراعة والغذاء، نستفيد من تحويل يطال مآلات اجتماعيّة مختلفة، والتي في حالات معيّنة تربط بين

مجالات الصناعة والبحث والسياسة والقانون عبر ضغوطات موضوعيّة تنتج المخاطر على مدى طويل، وفي حالات أخرى لا توصل إلى ذلك أبدًا.

مرافعة عن نظريّة تعلّم العقلانيّة العلميّة

لم تكن العقلانيّة واللاعقلانيّة في العلم مجرّد سؤال حاضر أو ماض. بل كانا ينطويان على المستقبل باستمرار. بإمكاننا أن نستخلص معلومة ما من أخطائنا - بعبارة أخرى: إنّ **العلم** الآخر ممكن دائمًا. لا نظريّة أخرى وحسب، بل **نظريّة معرفة** أخرى. علاقة أخرى بين النظريّة والممارسة، **وممارسة** أخرى لهذه العلاقة. فإذا صحّ أنّ الحاضر ليس فرضيّة أبدًا لم نقم بعد بتجاوزها، فإنّنا الآن أمام الفرضية - المناهضة. إنّ «مصداقيّة هذا النوع من المشاريع لمن الوضوح الذي يعلن عن نفسه: إنّ مشروع الحداثة بحاجة لإسعافات أوّليّة. فهو مهدّد أن يموت مختنقًا بفعل تشوّهاته الخاصّة. والعلم بشكله الحالي هو أحد هذه التشوّهات.

إنّنا بحاجة لنظريّة تتناول إلزامات النشاط العلمي الموضوعيّة يكون في جدارة اهتماماتها **إنتاج** إلزامات موضوعيّة «ونتائج كامنة غير منتظرة» من جانب النشاط العلمي التقني نفسه. وللتوصّل لتحاشي ولإلغاء حتميّة التبعات، لا بد لنا من البحث في إطار العمل، وفي الطريقة التي تفهم بها العلوم نفسها أيضًا. فليس مع **مجرى** الممارسة العلميّة، بل فيها - في ما تعتبره مهمًّا ولا يستحوذ اهتمامها، وفي الطريقة التي تطرح فيها الأسئلة، وتطلق

«شبكات» فرضيّاتها السببيّة، وتقرّر مشروعية افتراضاتها وما تهمله وما تسكت عنه - في ذلك فقط نجد نقاط ارتكاز تسمح لنا فهم كيفيّة إنتاج النتائج غير المرئيّة **و** كيف لنا أن نتحاشاها. علينا بشكل ما أن نوجد مقودًا ومكابحًا وسط «هذا النيزك المتفجّر الذي لا نعرف وجهته» والمحمّل بالمتفجّرات، والمتمثّل بالتطوّر التقني - العلمي، وذلك عبر تعديل طريقة فهم العلوم لنفسها ومن خلال تحويل هيئتها السياسيّة. أن يكون ذلك من حيث التعريف ممكنًا، فالتأمّلات السابقة كان عليها أن تظهره لا أن تحمل برهانًا عليه. ففيه نلمّح على الأقلّ وبشكل مقدّمة الإلزامات التي ينطوي عليها هذا التصوّر: لا بد من التفكّر بالعلم بوصفه (مساعدًا) في إنتاج الإلزامات الموضوعيّة، والتي عنها يتولّد اللايقين الذي يصبح عامًا. على العلم أن يحدث قطيعة مع هذا اللايقين بتحويل مقاربته لنفسه بطريقة تؤثّر في الممارسة. ثمّة أمل آخر: إنّ العقل الآيل إلى السكوت في العلم يمكن أن ينشط وأن يتحرّك ضدّ العلم. **يمكن للعلم نفسه أن يتحوّل** وأن يحيي عقده مع العقلانيّة المتحرّرة على المستوى النظري والعملي، من خلال تحقيق نقد للطريقة التي كان يفهم نفسه بها.

من أجل إيجاد حلّ لهذه المطالبة لا بد من طرح سؤال حاسم: هل يمكن - وبأيّة طريقة - **تسديد الإتّجاه الذي سار فيه العلم باتّجاه تكوين المفاهيم** - سواء تعلّق الأمر بإنتاج المعطيات أو بتحيق «رياضة نظريّة في حقول تتناول علوم الدلالة» (R. Mayntz) -، هل بالإمكان التأسيس على حالة التأمّل المنهجي

والنقد الذاتي الذي التزم به العمل العلمي بهدف ربط هذا العمل **بالواقع** تبعًا لأحوال جديدة يبقى علينا ابتكارها؟ إذا تمّ الإحتفاظ في الذهن بالحجج التي تمّ توسيعها هنا فذلك يعني بالتأكيد أنّ تطوير الروابط النظريّة من الأمور الحاسمة لزيادة الإستقلاليّة النظريّة العمليّة في العلوم. لكن ذلك يعني أيضًا وجوب الانطلاق من مقاربة نظريّة وتاريخيّة بهدف التفكير بمعنى التجربة وتحديدها. في حالة اللايقين المتولّدة حاليًا، لا نستطيع الإستمرار في التخمين عمّا يمكن أن تكون عليه الخبرة، إذ لا بدّ من إقامة ذلك على المستوى النظري. يمكن صياغة الفرضية بالشكل التالي: **وحدها النظريّة الخاصّة** «بالخبرة» هي التي تسمح بإعادة ربط قوّة الفكر التأمّلية «بالواقع»، وحدها التي تسمح بإعادة تعريف الأدوار التكميلية في النظريّة وفي الخبرة وبتحديدها في تناقضاتها وتكامليّتها.

يمكن للعلوم الإجتماعيّة أن تسهم في هذه العمليّة. فلها أن تستنهض سائر العلوم لتتحرّر من قدرها في عدم النضج والتعامي تجاه المخاطرة التي تسأل وحدها عنها. فلا نجد في أي مكان وصفات ممهورة بنصائح في هذا المعنى. في حالة العلوم الإجتماعيّة، لا بد على الأقلّ من سؤال توجيهي: كيف نربط نظريّة المجتمع وتجربة المجتمع بطريقة تتخلّص من طيف المفاعيل الثانويّة غير المدركة، وكيف نسمح لعلم الإجتماع - رغم الإنقسام في مجالات العمل النوعيّة - بالإسهام في **التخصّص العلمي بشأن الرابط** (حتى لو كان واقعًا، في هدفه الأصلي).

إنّنا بشأن «نظريّة في التعلّم» خاصة بالعقلانيّة العلميّة تعتبر هذه الأخيرة قابلة للتعديل في مواجهة التهديدات الناجمة عنها. خلافًا لنظريّة المعرفة التحليليّة التي تفترض عقلانيّة العلم في حالته التاريخيّة في مرحلة معيّنة، وتحاول إعادة إحيائها، فإنّ طموح معرفة العلم يصبح هنا **مشروعًا يتطلّع إلى المستقبل**، لا يمكن لا رفضه ولا نحته إنطلاقًا من أشكال الحاضر. وكما أنّ رفض علم الميكانيك النيوتيني لم يضع حدًّا للفيزياء، فإنّ إيجاد الحجّة على لاعقلانيّة الممارسة العلميّة السائدة لا يعني وضع حدّ للعلم. إنّ شرط مثل هذا المشروع يكمن في نقل ملكة النقد والتعلّم الحاصلة في الممارسة العلميّة إلى أسس المعرفة وإلى استخدام المعارف. بذلك نرفع وفي الوقت نفسه التأمّلية **الكامنة وقائعيًّا** في سيرورة الحداثة إلى درجة الوعي العلمي. ولكن حين يصطدم التحديث بالتحديث، ينتهي الأمر بالكلمة أن تغيّر من معناها. حين ينطبق التحديث نفسه على الصعيد الإجتماعي والسياسي، فإنّ الفائدة التي تحمل على إمكانيّة الإنتفاع المنتشرة تفقد قبضتها التقنيّة وتأخذ شكل «السيطرة الذاتيّة». وسط جلبة التناقضات وصراعات العقائد الجديدة، ربّما نشهد قدوم **فرصة** تطال «الطبيعة الثانويّة» التقنيّة - العلميّة في حياديّتها الذاتيّة وفي تحوّلها الذاتي، وفي أشكال الفكر والعمل الخاصّة بها.

الفصل الثامن

لا حدود للسياسة: إدارة سياسية وطفرة تقنية إقتصادية في مجتمع المخاطرة

تميّز مجتمع المخاطرة قبل كل شيء وخلافًا لكل العصور التي سبقته (بما فيها المجتمع الصناعي)، **بنقص واحد**: إستحالة نسب مواقع التهديد لأسباب خارجية. بعكس كل الثقافات وكلّ المراحل السابقة للتطوّر الإجتماعي، التي كان يجب عليها أن تتصدّى للتهديدات المتنوّعة جدًا، لجهة علاقتها بالمخاطرة، **نرى المجتمع يواجه نفسه اليوم**. فالمخاطر هي النتاج التاريخي، إنعكاس الأعمال والأخطاء الإنسانية، التعبير عن القوى الإنتاجية المتطوّرة جدًا. هكذا فقدوم مجتمع المخاطرة يطرح مشكلة **التولّد الذاتي** لشروط الوجود الإجتماعي (تحت شكل سلبي للوهلة الأولى، مما يقتضي في هذه الحالة الوقاية من الأخطار). وحينما تُقلق الأخطار الناس، لا يجب التفتيش عن منشأ التهديدات في الخارج، داخل ما هو غريب، غير إنساني، لكن في القدرة على التحوّل الذاتي. والقولبة الذاتية والتدمير الذاتي لشروط إنتاج حياة بكاملها على هذه الأرض والتي اكتسبها الإنسان خلال التاريخ. وبتعابير أخرى: منابع الأخطار ليست الجهل، لكن **المعرفة**، ليس

السيطرة غير الكافية على الطبيعة، لكن السيطرة **المتقنة** على هذه الطبيعة نفسها، ليس ما يفلت من التدخّل الإنساني، لكن **نسق القرارات** والضغوط الموضوعية المتولّدة مع العصر الصناعي. تؤدّي الحداثة بالإضافة إلى دورها الخاصّ، دور شريكها - التقاليد، فيما يتعلّق بالتغلّب على الضغوطات الطبيعية التي يجب السيطرة عليها. فهي، أي الحداثة، في الوقت نفسه تهديد ووعد بإلغاء للتهديد الذي أوجدته هي نفسها. كلّ ذلك له نتيجة أهم، هي ما سيشكل موضع هذا الفصل: تصبح الأخطار المحرّك **للتسيس الذاتي** للحداثة في المجتمع الصناعي - وتحول أيضًا **الطبيعة، التموضع والوسطاء في «السياسة»**.

١- سياسة وشبه سياسة في نسق التحديث

نبدأ هذه الفرضية لطفرة نسق السياسة في نطاق مواقع الأخطار المتوسّعة في **أربعة مواضيع**.

أولًا: في الأساس، وضمن خطّة المجتمع الصناعي، العلاقة بين طفرة إجتماعية وإدارة سياسية يُفكّر بها تبعًا لنموذج «المواطن المقسوم». فكونه مواطنًا، فهو يعي حقوقه الديمقراطية في جميع أماكن تأهيل الإدارة السياسية: وكونه **بورجوازيًا** فهو يلاحق مصالحه الخاصّة في جميع ميادين العمل والإقتصاد. فنحصل بذلك إذًا من جهة، على نسق سياسي - إداري، وعلى نسق تقني إقتصادي من جهة أخرى. والمبدأ المحوري للدائرة، السياسية هو المشاركة للمواطنين في المؤسّسات الديمقراطية

التمثيليّة (أحزاب، برلمانات إلخ). وحتى تؤخذ القرارات وتُمارس السلطة، يُتبع الحدّ الأقصى من المطابقة مع القانون والمبدأ الذي بموجبه لا يمكن تطبيق سلطة وهيمنة سياسية إلّا بموافقة المهيّمن عليهم.

في المقابل، يُعتبر عمل **البورجوازي**، دائرة متابعة المصالح التقنية الإقتصادية، كما لو أنه **غير** سياسي. يستند هذا البناء من جهة على إستيعاب التقدّم التقني إلى التقدّم **الإجتماعي**، ومن جهة أخرى على واقع، إعتبار أن الإدارة التي حصل فيها التطوّر، ونتيجة الطفرة التقنية كتعبيرعن **الضغوط** التقنية الإقتصادية **الموضوعية** التي لا يمكن الإحاطة بها. والتجديدات التقنية تزيد النجاح الجماعي والفردي، وتستخدم هذه التحسينات لمستوى الحياة كمبرّرات أيضًا للتأثيرات السلبية (إنعدام التأهيل، أخطار على علاقة بالإبداع، في تطبيق وفي إستعمال التكنولوجيا، تهديدات صحّية تدمير الطبيعة). عدم التوافق حول «النتائج الاجتماعية» لا يشكّل عقبة أمام تطبيق تجديدات تقنية - إقتصادية، التي تعفى بشكل أساسي من الإقرار الشرعي السياسي، وتتمتّع حتى - بنوع من قوّة تأكيد مانعة في وجه الإنتقادات - مقارنة بالأنساق الديمقراطية الإدارية. **فيحلّ التقدّم مكان التصويت أو الإقتراع**. وينوب التقدّم عن الأسئلة، فهو من نوع ما قبل الإتّفاق بالنسبة إلى أهدافٍ ونتائج تبقى مجهولة وغير مسماة.

فيما يختصّ بمشروع المجتمع الصناعي فإنّ سيرورة التجديد

التي تتأكّد وتتّضح مع الحداثة في وجه هيمنة التقاليد قد **شوّهت ديمقراطيًا**. جزء فقط من خبرات القرارات المؤسّسة للمجتمع إندمجت في نسق إقتصادي، وخضعت لمبادىء الديمقراطية البرلمانية. وجزء آخر تهرّب من قواعد الرقابة العامّة، وامتنع عن التبرير، وهو المفوّض في إطلاق الإستثمار في المؤسّسات وإطلاق البحث في مجال العلوم. في هذا السياق، وتطابقًا مع الترتيب المؤسّساتي، تحوّل تطوّر المجتمع إلى أثر مستقرأ كامن للقرارات، ضغوطات وحسابات إقتصادية وعلمية تقنية. قد نقوم بأشياء تختلف: نؤكّد ذاتنا في السوق، ونستخدم قواعد الربح الإقتصادي، ونتساءل علميًا وتقنيًا، ولا نتوقّف هكذا عن قلب الشريط للمشاركة في الوجود الإجتماعي، وقد أحدث قدوم المجتمع الصناعي تداخلًا بين سيرورتين متناقضتين في تنظيم التحوّل الإجتماعي - تأسيس الديمقراطية السياسية البرلمانية، وتأسيس التحوّل الإجتماعي اللاسياسي، وغير الديمقراطي، المشرِّع بأوامر كلمات «تقدّم» و«عقلنة». تتصرّف هاتين السيرورتين بالتبادل كما حداثة ومضادّ - حداثة: فمن جهة، مؤسّسات النسق السياسي - برلمان، حكومة، أحزاب سياسية - تفترض وظيفيًا، وضمن تماسك النظام، دائرة الإنتاج في الصناعة، الإقتصاد، التكنولوجيا والعلوم. ومن جهة أخرى، يبرمج مسبقًا هكذا، وتحت غطاء تبريري بالتقدّم التكنولوجي - الإقتصادي، تحوّل مستمرّ في ميادين الحياة الاجتماعية التي تخالف القواعد الأكثر أصالة في الديمقراطية - معرفة أهداف

التحوّل الإجتماعي، نقاش، إنتخابات، إقرار.

ثانيًا: في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، هذا الفصل بين السياسي واللاسياسي في إطار سيرورة التجديد الدائمة حيث الحداثة كانت ترتكز - نستطيع أن نقولها ولو بتأخّر اليوم - على شرطين تاريخيين أساسيين على الأقل، والذين هما موضع تساؤل منذ سنوات السبعينيات في كلّ الدول الغربية الصناعية (وعلى الأخصّ في **الجمهورية الفيدرالية الألمانية**: (أ) **الوضوح الإجتماعي للامساواة لمجتمع الطبقات** الذي كان قد أعطى معنى سياسيًّا ودفعًا لتأسيس الدولة الاجتماعية (ب) حالة التطوّر للقوى الإنتاجية وللتعلّم، حيث جهود التحوّل لم تتخطّ بصيص إمكانيات لرؤية سياسية وما كانت لتُلغي أساسات الإقرار الشرعي لنموذج التقدّم في التحوّل أو التغيّر الإجتماعي. وفي العقدين الأخيرين تفتت هذان الشرطان من جرّاء التحديث الإنعكاسي. وفي طريق التحقّق، فقد مشروع الدولة الإجتماعي طاقته الطوباوية أو الوهمية. كما وضعت بوضوح حدوده ومناطق ظلّه. وعندما نكتفي أحيانًا بالتآلف والنقد للشلل الناتج عن ذلك في الشأن السياسي، لا **ندرك بأن عكس ذلك أيضًا صحيح.**

تخترق أمواج التغيير الجاري، المعلنة أو بالكاد بارزة، المجتمع وتقلب أوضاعه. وستتخطّى قوّةً ونهجًا كلّ محاولات الإصلاح في العقود الأخيرة. وتغطي الركود السياسي إذًا **التغييرات المسعورة** التي تفوق قدرات التخيّل في النسق التقني - الإقتصادي. يميل العلم الخيالي أن لا يكون إلّا ذكرى للزمن

الماضي. أما المواضيع التي وسّعناها بإسهاب في هذا العمل فهي: التدمير الثابت للطبيعة الخارجية والداخلية، طفرة نظام العمل، تفتيت التوزيع للأدوار بحسب الجنس، نزع تقاليد الطبقات وتدعيم اللامساواة الاجتماعية، ظهور تقنيّات جديدة في حالة توازن على حافة هوّة الكارثة. الإنطباع الخادع للركود «السياسي». هذا الإنطباع الناتج عن تحوّل الشأن السياسي إلى نشاطات النظام السياسي كما هي موسومة. ويكفي توسيع المنظور لإدراك أن المجتمع يسبح وسط محيط من التغييرات التي - مهما كان التقدير الذي يُعطي لهذا المعنى - يستحق بدون أدنى شك الوصف «بالثوري». والحال أن هذه الطفرة الاجتماعية تتمّ تحت شكل اللاسياسي. في هذا الخصوص ليس الإنزعاج في السياسة هو فقط إنزعاج في السياسة نفسها، فهو ليس إلّا نتاج **العلاقة غير المتوازنة** بين جبروت التطبيق الرسمي الذي يمنح نفسه مساحات سياسية ويصبح غير قادر، وتحوّلًا واسعًا جدًّا للمجتمع الذي وبخطى صغيرة يصل للتفلّت من **القرار ولكن بطريقة لا تقهر** وغير سياسية. وأصبحت مفاهيم الشأن السياسي وغير السياسي إذًا ضبابية وتتطلّب إعادة اعتبارها بطريقة نسقية.

ثالثًا: بلغ هذان التطوّران الأوج - أفول التدخلية الدولية في الشأن الإجتماعي الناجم عن نجاحه، وموجات التجديدات التكنولوجية الكبيرة، مع التهديدات المجهولة بعد والتي تخبؤها للمستقبل - في محو الحدود للسياسية، ولهذا عنوان مزدوج: فمن جهة تحدّ الحقوق، التي أُثبتت وأصبحت واعية، هامش العمالة

اليدوية داخل النظام السياسي، مع خلق توقّعات جديدة في المشاركة السياسية خارج النظام السياسي والتي تأخذ شكل ثقافة سياسية جديدة (مبادرات مدنية، حركات إجتماعية). بهذا المعنى، هذه الخسارة للسلطة التنظيمية وللسلطة الفعّالة للدولة ليست التعبير عن التخلّي السياسي ولكنها نتاج الديمقراطية والدولة الاجتماعية الناجزة التي يعرف فيها المواطنون إستخدام كلّ وسطاء التفتيش الإجتماعي والقانوني، وكل طرق المشاركة لإبراز مصالحهم وحقوقهم.

ومن جهة أخرى، فقد التطوّر التقني - الإقتصادي خاصيّته غير السياسية في الوقت نفسه الذي اكتسب فيه طاقة كامنة كبيرة للتغيير والتهديد. ضمن نطاق وحيث لم يعد يُنتظر إلّا ترسيم حدود لمجتمع آخر من خلال مناظرات برلمانية، أو قرارات السلطة التنفيذية، ولكن غالبًا من خلال التطبيق لعالم الالكترونيات المجهري، التكنولوجيا النووية، وعلم الوراثة الإنسانية، المنشآت التي كانت سياسيًا قد عطلت تأثيرها سيرورة الحداثة إلى أن أخذت تتفسّخ. ويبقى في الوقت نفسه النشاط التقني - الإقتصادي وبحسب تركيبته، حافظًا لمقتضيات الإقرار الشرعي البرلماني. التطوّر التقني - الإقتصادي حدث إذًا بين مقولة الشأن السياسي ومقولة الشأن غير السياسي. وأصبح سلطة أخرى ثالثة واحتلّ مكانة هجينة لا سياسية أطلقت في داخلها سعة التغييرات الاجتماعية بطريقة يعتقد أنها متناسبة عكسيًّا مع الإقرار الشرعي. وقد خلّص، إزدياد المخاطر، الأمكنة، الظروف والوسطاء من

حضورهم وتفسيراتهم للضغوط التقنية - الإقتصادية الموضوعية. وإبتدأ كلّ من سلطات التفتيش الدولية، المسؤولة قانونيًا، والرأي العام المكوَّن بواسطة وسائل الإعلام والحسّاس جدًا للخطر، التدخّل عن طريق الخطاب والتنظيم في «المجال الخاصّ» لإدارة المؤسّسة وللإدارة العلمية، واصبحت الإتّجاهات التي تأخذها التطوّرات ونتائج الطفرة التقنية، مواضيع المناقشات، ومنذرة كونها شرعية. كما وأخذ نشاط المؤسّسات، في العلوم والتكنولوجيا **بعدًا سياسيًا وأخلاقيًا جديدًا** إذا، حيث كان إلى ذلك الحين غريبًا كلّيًا عن هذه المجالات. وبإمكاننا القول إذا أردنا، بأن شيطان الإقتصاد يجب عليه أن ينضح بالماء المقدّس للآداب العامّة، ويتمجّد بالإهتمام من أجل الطبيعة والشأن الإجتماعي.

رابعًا: سيُشاهد إذًا تعلّم أصول حركة تذهب عكس تيار تأسيس مشروع الدولة الإجتماعية في الثلثين الأولين في هذا القرن. وكانت السياسة قد اكسبتها طاقة سلطة «الدولة التدخلية» وقد تركت القدرة على قولبة المجتمع، النظام السياسي، من الآن فصاعدًا، لتستقرّ بجانب النظام اللاسياسي العلمي - التقني - الإقتصادي للعصرنة ويلاحظ تعاكس مؤقت للشأن السياسي وغير السياسي. **ويصبح الشأن السياسي غير سياسي، وما كان غير سياسي يصبح سياسيًا**. كما يلاحظ هذا القلب، بشكل متناقض، للأدوار في الدواخل التي لم تتغيّر، بشكل أقوى مع إزدياد التعلّق بتقسيم العمل إلى تغييرات إجتماعية سياسية وتغييرات إجتماعية

غير سياسية. وبتشجيع وتأصيل «الإنطلاقة الإقتصادية» و«الحرّية العلمية»، ندلف إلى أرض زلقة: هبطت الهيمنة في البناء السياسي من النظام السياسي - الديمقراطي نحو العالم اللاسياسي - إقتصادي وعلمي - تقني غير معترف به ديمقراطيًا. ومن هناك نصل إلى ثورة مقنّعة بحالة سويّة تعفى من إمكانيات التدخّل الديمقراطي، ولكن حيث الرأي العام أصبح ناقدًا يطالب بأن تكون مبرّرة مصدّقة من السلطات الديمقراطية.

هذا التطوّر ثقيل بنتائجه: في مشروع الدولة الراعية، يؤمّن التدخّل السياسي في ميدان السوق للسياسة أيضًا إستقلالية ذاتية نسبية بالنسبة إلى النظام التقني - الإقتصادي. من الآن فصاعدًا يخاطر جدًا النظام السياسي أن يكون أعزلًا من بنيته الديمقراطية على مضض. وأصبحت المؤسّسات السياسية هي من يدير التطوّر لكنّها لم تخطط له، ولا تستطيع التدخّل فيه ولكن حيث يتوجّب عليها غالبًا الإستجابة. ومن جهة أخرى، القرارات المتّخذة في الإقتصاد والعلوم هي مشبّعة بالمحتوى السياسي الفعّال والذين اتّخذوها لا يستطيعون ولا بأيّة حالة التبرير. ليس للقرارات التي تغيّر المجتمع مكانًا لتتوضح، فتصبح خرساء ومجهولة. في الإقتصاد، دفعت هذا القرارات ضمن قرارات إستثمار وأدّت إلى تخفيض القدرة على التغيير الإجتماعي إلى مستوى التأثير الثانوي غير المتوقع وبقيت العلوم التجريبية - التحليلية المنتجة للتجديدات، أسيرة منطقها الداخلي وإنتمائها المؤسّساتي، مقطوعة عن النتائج التقنية وعن نتائج هذه الأخيرة. فالنتائج

غير قابلة للمعرفة، لا يوجد مسؤول عنه، هذا هو برنامج التطوّر للعلوم. وبدأت طاقة بناء الحداثة، تنطوي على «التأثيرات المستقرأة الكامنة» التي تحوّلت إلى مخاطر حقيقية مع إضاعتها لغطاء الكمون المتحفّظ. فكلّ ما لا نراه وكل ما لا نريده **يغيّر العالم بطريقة دائمًا أكثر وضوحًا وأكثر قلقًا.**

بدأت لعبة قلب الأدوار هذه، بين سياسي ولا سياسي خلف الدواخل الثابتة، تصبح مقلقة. يجب أن تقبل السياسات أن تتفاهم لقول إلى أين توصل الطريق بدون برنامج وبدون وعي، وهذا من قبل ناس لا يعرفون الكثير عن ذلك، وحيث الإهتمامات تتّجه صوب كلّ الأشياء الأخرى، شيء ما ينبغي أيضًا الحصول عليه، عليهم فيما بعد تقييم هذه المقدّمة في ما هو عكس بلد مجهول بجانب ناخبين كما لو كانوا هم مخترعينه بأنفسهم، مستعينين بالحركة السلسة للثقة بالتقدّم مع ميل لديهم بإضاعتها - وهذا إذا شاهدناه عن قرب، لسبب وحيد: لأنه لا يوجد ولم يوجد أبدًا بديل. وتحوّلت الضرورة وعدم قابلية البت والفصل في «التقدّم» التقني إلى ضغوط جعلت التنفيذ لا يمكن فصله عن عدم إقراره الشرعي الديمقراطي. في هذه المرحلة المتقدّمة من الديمقراطية الغربية، يتغيّر النظام، وينتقل إلى «السيطرة غير الشخصية» (Hannah Arendt) للآثار المستقرأة الكامنة والخفية (والتي لم تعد موجودة).

٢- ضياع وظيفة النظام السياسي: حجج وتطوّرات

دخل النقاش العلمي والشعبي حول قدرة السياسة من خلال الطفرة التقنية - الإقتصادية التي تميّزت بإزدواجية فريدة. من جهة، استمرّ الإلحاح بطرق متنوّعة حول قدرات التدخّل والتنظيم المحدودة للدولة في مواجهة لاعبي الحداثة في الصناعة والبحث. ومن جهة أخرى، وبالرغم من كل الإنتقادات التي طاولت هذا الهامش من العمل السياسي المصغَّر، الذي يُحترم أحيانًا كونه ملازمًا للنظام، وأحيانًا كونه يمكن تجنّبه، **يستمرّ إعتبار النظام السياسي كالمركز الحصري للسياسة**. كان النقاش السياسي خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية، في الوسط العلمي كما في الرأي العام، الإطار لتدعيم هذا التناقض، وقد تمّ إكتشاف الشروط المقيّدة للعمل السياسي - كان هذا الوعي مبكرًا، وكان قد انطلق في السنوات الأخيرة حول مفاهيم مثل «إستحالة الإدارة» أو «ديمقراطية الرأي» - دون طرح السؤال على الذات مطلقًا لمعرفة فيما إذا لم يكن مجتمع **آخر** وبالصدفة يولد بدون برامج، بدون إنتخابات وبدون وعي سياسي، ورش للتطوّر التقني - الإقتصادي. وبالعكس، نأسف لإختفاء الشأن السياسي مع متابعتنا التركيز على نموذج معياري، يرغب أن تُسجّل القرارات التي تغيّر المجتمع من المؤسّسات العامّة للنظام السياسي، في حين أن الحالة ليست ابدًا هكذا.

يُنتقد منذ زمن، من وجهات نظر متنوّعة، **ضياع تأثير البرلمان** كمركز تأسيس لإرادة معقّلنة. يؤكّد على أن القرارات،

إذا إتبعنا التأسيس حرفيًا التي كان يجب أن تصدر عن البرلمان والنواب أصبحت أكثر فأكثر مُضطلع بها من قبل سلطات الأقسام والأجهزة البرلمانية، ولكن أيضًا من البيروقراطية الدولتية. هذا الضياع لوظيفة البرلمان قد اعتبر غالبًا كنتيجة لا يمكن تجنّبها، كتعقيد متنام للروابط في المجتمع الصناعي الحديث. يتحدّث المراقبون الناقدون على كل حال عن إستقلالية ذاتية متنامية لجهاز السلطة الدولية، المنفصل عن إرادة المواطنين.

نتأكّد من خلال توافق إجتماعي مدهش، بأن تحويل الوظائف البرلمانية إلى الأقسام والأحزاب من جهة وإلى البيروقراطية من جهة أخرى، يتخفّى بميل تطوّري مزدوج: الزيادة **التكنوقراطية** للهوامش القرارية في إدارة البرلمان وفي التنفيذ وظهور مجموعات الضغط **الحرفية**. والمحاجة هي التالية: بسبب العلمويّة المتنامية للقرارات السياسية، السلطات السياسية (في مجال السياسة البيئية مثلًا، وأيضًا في إختيار التقنيات الكبيرة المتطورة وأماكنها المناسبة)، تلتزم هذه السلطات بالخبراء العلميين. لقد تمّ لفت النظر في السنوات الأخيرة وبطرق متنوّعة على حدث يتعلّق بحقل التصرف للاعبين السياسيين المعنيين كونه ما زال ضيقًا جدًا. والتجمّعات - نقابات، رؤساء المؤسّسات كل المصالح المنظّمة التي تميّز المجتمع الصناعي - كان يجب أن يكون لها كلمتها ورأيها. الشأن السياسي كان قد ترك الحلبات الرسمية - برلمان، حكومة، إدارة سياسية - ليهاجر إلى المنطقة الضبابية للسياسة **الحرفية**. القدرة المنظّمة لتجمّعات المصالح

والمحدّدة مسبقًا للقرارات السياسية التي كانت جماعات أخرى تعمل على تقديمها وكأنها من إنتاجها. يمتدّ تأثير هذه التجمّعات التي تستند بدورها على أجهزة منظّمة للعمل بطريقة بيروقراطية - وهذا ما تثبته الدراسات الحديثة - أيضًا إلى القرارات الإجرائية الدولية وإلى تشكّل الإرادة في الأحزاب السياسية. وتبعًا للإستطلاع السياسي، ترثى الظاهرة باتّهامها بتنويه أو (تجبيل) الدولة من خلال تجمّعات للمصالح الخاصّة التي لها صفة شبه رسمية، أو بالترحيب بها من خلال رؤيتها كملطّف للإستقلالية الذاتية ولتصلّب جهاز التسلّط التابع للدولة.

في النظرية والنقد الماركسي للدولة، التي كانت تجهل مفهوم الشأن السياسي المستقلّ داخليًّا، دُفع هذا الرابط، إلى الحدّ الأقصى، بين سلطة الدولة والمصالح الجزئية. ورأت الدولة نفسها في هذا المنظور «الرأسمالي الكليّ المثالي» بالمعنى الماركسي، قد تقلّصت إلى دور بسيط «لجنة لإدارة مصالح الطبقة السائدة». في وجهة النظر هذه، وإذا أعطينا لجهاز الدولة ولمؤسّساته الديمقراطية الحدّ الأدنى من الإستقلالية الداخلية، فهذا لأن النظام يطالب بأن تجمَّع المصالح الرأسمالية الخاصّة المحدودة، والمؤقتة، المنافسة والمصاغة بطريقة ناقصة لفرضها في حقله الخاصّ في وجه المقاومات. هنا أيضًا يعتبر النظام السياسي كمركز للسياسة ولكنه يفقد شتّى أنواع الإستقلالية الذاتية. لقد انتُقد دائمًا هذا الرأي الفاعل في الطبقات البسيطة جدًّا من «البنية التحتية» و«البنية الفوقية» لتنكره لدرجة الاستقلال

الذاتي للعمل السياسي في الديمقراطية البرلمانية النامية وأيضًا في تجارب التاريخ السياسي الحالي التي تشير جيدًا إلى أن تعظيم الإنتاج في المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتطوّرة منسجم كليًّا مع أشكال الهيمنة السياسية المتنوّعة جدًا (كما هي مثلًا في السويد، في التشيلي في فرنسا وفي الجمهورية الفيدرالية).

كان يؤخذ في سنوات السبعينيات وكحجة تاريخية عن «الإستقلال الذاتي النسبي» للنظام السياسي - الإداري بالنسبة إلى مبادىء ومصالح النظام الإقتصادي إنشاء الدولة - الراعية والدولة الاجتماعية في تطوّر دول أوروبا الغربية بعد الحرب. في نظريات الدولة عن «الرأسمالية المتأخّرة» مثلًا، تُعزى هذه القدرة للدولة على التدخّل إلى تطوّر الرأسمالية الصناعية التي أنتجت «الظهور الضروري جوهريًا لعناصرالنظام الغريبة عن البنية» (C. Offe، ١٩٧٢، ص ٣٨). في هذا المنظور تستمدّ قدرة القرار السياسي قوّتها التأثيرية ليس فقط من الآثار الثانوية المشوّشة لحركة السوق، ولكن أيضًا مما تغوص فيه «الدولة المتدخّلة في الثغرات الوظيفية للسوق» (J. Habermas، ١٩٧٣، ص ٥١) - لتحسين البنية التحتية المادية وغير المادية مثلًا، إعداد نسق التأهيل، لجلب ضمانات في مواجهة الأخطار المرتبطة بنظام الإستخدام، إلخ.

إنتقل هذا النقاش خلال العشر سنوات الأخيرة إلى الخلفية بشكل واضح. لم يفقد مفهوم الأزمة من مضائه النظري والسياسي فقط من خلال تعميمه (أزمة، إقتصادية، أزمة شرعية، أزمة

دوافعية، إلخ). ولكن أيضًا، من كل الجهات، يُتأكّد من خلال إتفاق مشترك بأن مشروع الدولة الاجتماعية التدخّلي قد فقد طاقاته الطوباوية خلال التنفيذ. أما في الداخل فبالقدر الذي لاقى فيه نجاحات، بالقدر الذي إصطدمت الدولة الاجتماعية بمقاومة المستثمرين الخصوصيين الذين انتفضوا أمام زيادة نفقات الرواتب وما وراء الرواتب بأقل قابلية للإستثمار أو بتسويغات أو تبريرات فاقمت البطالة. في الوقت نفسه أصبحت مناطق الظلّ والآثار الثانوية للمكتسبات من الدولة الاجتماعية مُدركة أكثر فأكثر: «لا تمثّل الوسائل القانونية - الإدارية لتطبيق البرامج للدولة الاجتماعية وسيطًا سلبيًّا وبدون نوعية خاصّة. فهي في الغالب مرتبطة بممارسة عزل الحقائق، بالتنميط وبالمراقبة حيث درس Foucault العنف المشيأ والمتفاعل ذاتيًّا حتى في أقل تشعّبات التواصل اليومي [. . .]. بإختصار، مشروع الدولة الاجتماعية بما هو عليه مسكون بالتناقض بين الهدف والطريقة» (J. Habermas، ١٩٨٥، ص٧ تابع.) حتى في صِلاتها مع الخارج، مُتجاوزة الدولة - الأمّة في حقلها التنافسي من جرّاء التطوّرات التاريخية - التراكبات أو التشابكات الدولية للسوق، وتجمّع رأس المال، ولكن أيضًا التبادل العالمي للمواد الملوّثة والسامة والتهديدات الصحّية الكونية، وتدمير الطبيعة المرافق لذلك (راجع أعلاه).

تُلخّص صيغة «هابرماس» حول **«التعقيد الجديد»** بشكل جيّد ردّات الفعل المضطربة نوعًا ما والتي تستثير هذه التطوّرات. تستند الصيغة أيضًا على شأنين آخرين للحدث: قبل كل شيء **إختلال**

البنية الاجتماعية والسلوك السياسي للناخبين، الذي أصبح خلال العشر سنوات الأخيرة عاملًا مقلقًا في السياسة، ومن ثم **التعبئة للمواطنين والإحتجاجات المدنية عدا عن الحركات المتنوّعة الاجتماعية** التي تعمل على إسماع صوتها بطريقة فعّالة في المناسبات كلّها التي تعني مصالحها (Brand, Büsser, Rucht، ١٩٨٣).

في الديمقراطيات الغربية الجماهيرية كلّها، تقلق مراكز الأحزاب من النسبة المتنامية **للناخبين المتقلبين** الذين يعكّرون الحسابات في الشؤون السياسية. في **الجمهورية الفيدرالية**، في سنوات الستينيات، يقدر تقريبًا بـ١٠٪، عدد الناخبين المتقلّبين وتقدر مختلف الدراسات اليوم بأنهم يشكلّون بين ٢٠ و٤٠٪ من المقترعين. يتّفق الباحثون في العلوم السياسية ورجال السياسة مع التشخيص التالي: في المستقبل، وفي غياب الأغلبية البينة، الناخبون المتقلّبون مع «لدونتهم الزئبقية» (Noelle-Neumann) هم من سيقرّر الإنتخابات. النتيجة الطبيعية لهذا التطوّر هي التالية، لن تتمكّن الأحزاب من الإعتماد كليًّا على مصدر «مجموعة ناخبيها». كما يجب عليهم استمالة المواطن - ومؤخرًا، بصورة خاصّة المواطنة - بكل الوسائل الموجودة تحت تصرفهم (راجع P. Radunski، ١٩٨٥). وفي الوقت نفسه، تعود الهوّة التي تفصل تطلّعات السكّان عن تمثّلهم في مروحة الأحزاب السياسية إلى المبادرات المدنية والحركات الاجتماعية، قوّة الدفع السياسية وإلى دعم وكافة ذلك غير متوقّع.

حتى ولو أطلقنا أحكامًا مختلفة على هذه التطوّرات «المتنافرة» بحسب الإنتماء السياسي، وحتى إذا عكس «زوال الأوهام عن الدولة» (Willke) بعض «المحو للحدود في السياسة» والذي يأخذ أشكالًا متنوّعة جدًّا، ترتكز هذه التشخيصات بوضوح أو ضمنيًّا، وبطريقة فعلية عملية أو معيارية، على فكرة أنه يوجد مركز سياسي لديه، أو يفترض أن يكون لديه مكانته ووسائله النشطة في المؤسّسات الديمقراطية للنظام السياسي - الإداري. سنحاول هنا توسيع منظور آخر. بالنسبة لنا، الشروط لهذا الفصل للسياسي وغير السياسي، هي ميالة لتتفتت في أثناء التحديث الإرتدادي. تختبىء وراء صيغة «هابرماس» («تعقيد جديد») **طفرة عميقة في نظام الشأن** السياسي، ويظهر هذا تحت عنوان مزدوج: قبل كل شيء (أ) في الهدر للسلطة الذي ضرب النظام السياسي المركزي خلال **التأكيد والوعي بحقوق المواطنين**، هدر السلطة الذي أوصل إلى تشكيل **ثقافة سياسية جديدة** ثم (ب) في التحوّلات للبنية الاجتماعية المرتبطة بالمرور من غير - السياسي إلى شبه - السياسي - التطوّر الذي نجد بداخله «الصيغة المهدئة» - تقدّم تكنولوجي يعادل تقدّم إجتماعي - يبدو أنها قد فقدت شروط فعاليتها. يجتمع هذان المنظوران للوصول إلى «غياب الحدود للسياسة» حيث سنذكر ثلاث نتائج محتملة، تحت شكل سيناريوهات ثلاث(*).

(*) المحاجة في هذا الفصل هي كأساس لمفهوم محدود للسياسة. على أننا نعطي أهمية مركزية لبناء وتغيير شروط الحياة في حين نفهم اصطلاحاً بكلمة سياسة الدفاع والإقرار الشرعي بالسيطرة والسلطة والمصالح.

٣- الدمقرطة: سلطة أقل للسياسة

ليس الفشل وإنما النجاح في السياسة هو الذي أوصل إلى اختفاء سلطة التدخّل الدولي وإلى اللامركزية في السياسة، ويمكن الذهاب أبعد من ذلك: خلال هذا القرن، كلّما انتزعنا حقوقًا سياسية أكثر، كلّما عملنا على تاكيدها وتوطينها، كلّما كانت أولية النظام السياسي موضع تساؤل، وكلّما أصبح تركيز السلطة المقرّرة من رأس النظام السياسي البرلماني وهميًّا. في هذا الخصوص، في النصف الثاني من هذا القرن، كان التطوّر السياسي قد دُمغ بالقطع، ليس هذا فقط بالنسبة إلى علاقته بميادين نشاط التطوّر التقني - الإقتصادي ، ولكن أيضًا في بنيته الداخلية: المفهوم، الأساسات وحتى أدوات السياسة (وغير السياسة) أصبحت ضبابية، مباحة، وأصبح من الضروري إعادة تعريفها تاريخيًّا.

مع تركيز الصلاحيات التقريرية في النظام السياسي كما كانت تتوقّعه العلاقة بين **مواطن وبورجوازي** في مشروع المجتمع الصناعي البورجوازي، كان قد تمّ الخروج من الفكرة الساذجة والتي بموجبها كان يمكن في الوقت نفسه تركيز الحقوق الديمقراطية للمواطنين والحفاظ على العلاقات التراتبية للسلطة في إتّخاذ القرار السياسي. تعتمد، مزاولة الإحتكار هذا للحقوق الديمقراطية للقرار السياسي، في نهاية الأمر على الوجه المتناقض **للملكية الديمقراطية**. حيث قواعد الديمقراطية محصورة برغبة الممثلين السياسيين وبالمشاركة بالبرامج السياسية. يتبنّى «الملك لفترة محدّدة» وبمجرّد امتلاك تفويضة، تصرُّفات ديكتاتورية،

ويفرض قراراته بشكل تسلّطي من الأعلى الى الأدنى. وهذا ليس كلّ شيء: وحتى السلطات المعنية بالقرارات، جماعات المصالح والمواطنون، ينسون أيضًا حقوقهم، ويتحوّلون إلى «مرؤوسين ديمقراطيين» يقبلون الطموحات المسيطرة للدولة دون أن يرمش لهم جفن.

لقد أسيء التعامل مع هذا المنظور مرّات عدّة خلال التحديث الإرتدادي: قد أصبح بديهيًا أكثر فأكثر أن التبنّي «للحلول» السياسية يصبح **جائزًا** بمجرّد أن تكون الحقوق الديمقراطية مثبتة بدقّة. لا يوجد أبدًا في السياسة (وشبه السياسة) لا حل وحيد ولا «أفضل» حل ولكن دائمًا عدّة حلول. بالنتيجة، السيرورات التقريرية، بعض الميادين التي تتلاعب بها، ليست أبدًا الإثبات الصافي ولا التطبيق لنموذج كان قد أُعِدَّ سلفًا من قبل مسؤول أو أي عامل، حيث العقلية لا يمكنها أن تكون غرضًا للنقاش، وبالإمكان فرضها أو كان يجب فرضها بسلطوية ضدّ الإرادة و«المقامات اللاعقلانية» للسلطات، لتجمّعات المصالح وللمواطنين التابعين ويجب غالبًا إعتبار صياغة البرامج، تبنّي القرارات وتطبيقها كسيرورات في **العمل الجماعي**» /Crozier Fridberg، ١٩٧٩)، ممّا يعني أيضًا وفي أفضل الحالات، كسيرورات للتعلّم الجماعي والخلق أو الإبداع الجماعي. مما يتضمّن أحيانًا أيضًا بأن تكون الصلاحيات التقريرية الرسمية للمؤسّسات السياسية لا - حصرية. ولن يستطيع النظام السياسي الاداري الإستمرار كونه المكان الوحيد المركزي للنشاط

السياسي. **وتترافق** الدمقرطة بالضبط بظهور شبكات النقاش، التفاوض إعادة التأويل والمقاومة المحتملة والتي تفلت من التنظيم الشكلي، العامودي والأفقي للتخصيص والأهلية.

تستند فكرة مركز للسياسة مزروع في نموذج المجتمع الصناعي إذًا على **بتر فريد للديمقراطية**. من جهة، تبقى ميادين النشاط الشبه - سياسية مستثناة من الضرر من جرّاء تطبيق القواعد الديمقراطية (راجع أعلاه). من جهة أخرى، تحمل السياسة في قلبها بعض العظمة بفضل طموحاتها الخارجية المحاثة نسقيًا. والإدارة السياسية يجب أن يكون لديها قبضة حديدية، في علاقاتها مع مرافق الدولة ومع تجمّعات المصالح، وفي المحصلة، سلطة توكيد ديكتاتورية. كما عليها أن تلتزم مقابل المواطنين أن تكون مماثلة لهم، أن تصغي إلى أصواتهم وتأخذ بجدية همومهم وقلقهم.

ليس هذا الموقف إنعكاسًا بسيطًا لضغط عام جدًا وملائم في كل عمل، والذي يتوخّى تجنّب الأسئلة، والحدّ من المناقشات والمداخلات. نجد هنا أيضًا التعبير عن التوترات والتناقضات الملازمة الخاصّة ببنية النظام السياسي - الديمقراطي، كما العلاقة بين النقاش البرلماني والرأي العام من ناحية، والسلطة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان من ناحية أخرى حيث يُقاس «النجاح» بالقوّة التي بواسطتها يفرض قراراته. ويفرض بصورة خاصّة نظام «الحملة الإنتخابية» أن تسقط مسؤولية القرارات بطريقة مختلفة - سواء أكان بتمجيد نجاحات السياسة السابقة أو بالحكم عليها -

مما يعمل على إستمرار تغذية **الوهم** وتجديده الحقيقي لما يُنتخب «ديكتاتورًا لفترة محدودة» شبه ديمقراطي. **هو النظام نفسه** من يريد أن يُعامل كما لو أن الحكومة المنتخية، بمجرّد أن تباشر أعمالها، والأحزاب التي أوصلتها إلى السلطة هم المسؤولون في كلّ ما يحصل سواء أكان جيّدًا أم رديئًا خلال فترة حكمها، والذي ظاهريًّا غير وارد إلّا إذا كانت هذه الحكومة ليست بحق ما هي عليه: منتخبة ديمقراطيًّا وفاعلة في مجتمع حيث كلّ السلطات وكلّ المواطنين يتمتّعون، بفضل توكيد الحقوق والواجبات الديمقراطية، بإمكانيات التدخّل الأكثر تنوّعًا.

بهذا المعنى، في هذا النموذج حيث السياسة يمكن أن تكون متخصّصة ومحتكرة من النظام السياسي كما كان في الأصل مصوغًا في مشروع المجتمع الصناعي، دمقرطة **وإختفاء** الديمقراطية، حداثة وضد - الحداثة هم بحسب التعريف مجتمعين في تصوّر متناقض. من جهة، التركيز والتخصّص للنظام السياسي ومؤسّساته (البرلمان، تنفيذ، إدارة، إلخ) **هم ضرورات وظيفيًّا** هم وحدهم يسمحون بتنظيم سيرورات تأهيل الإرادة السياسية وسيرورات تمثّل مصالح المواطنين وتجمّعات المواطنين. هم وحدهم يسمحون بممارسة الديمقراطية المفهومة كخيار للإدارة السياسية إنطلاقًا من هذا الواقع، التنفيذ للسياسة لا يتوقّف عن تغذية الوهم بوجود **مركز لضبط المجتمع الحديث**، وحيث يلتقي فيه السياسيون، بالرغم من كلّ تشعّباتهم وتشابكهم. من جهة أخرى هذا التصوّر السلطوي للمواقع

الحاكمة وللإدارة السياسية هو بالضبط **مفرغ نسقيًا من محتواه وأصبح غير حقيقي** من جرّاء التطبيق والإدراك للحقوق الديمقراطية. بهذا المعنى، تنتهي الدمقرطة بسلب ذاتها من سلطتها وبفكّ حصرية السياسة، أو على الأقلّ بتمييز التدخّلات، الرقابة وإمكانيات المقاومة.

حتى لو كنا بعيدين عن وصولنا إلى هذه النقطة، فإنّ ذلك ينطبق أيضًا في كلّ مكان حيث الحقوق مؤمنة، الأعباء الاجتماعية موزّعة، التدخّلات أصبحت ممكنة، المواطنون أصبحوا فاعلين، تُمحى الحدود في السياسة، وتُعمم؛ وبالموازاة، في المقابل، تبدأ فكرة حصرية السلطة القرارية التراتبية بأن تصبح ذكرى من الماضي، ما قبل ديمقراطية، نصف ديمقراطية أو ديمقراطية كاذبة. هكذا، في الديمقراطيات المضمونة قانونيًا، نرى **أيضًا** بروز عناصر للدعم الذاتي. هذا القليل من **الديمقراطية الواعية** ولّد معايير جديدة وتطلّعات جديدة التي تجعل عند تعميمها من عدم الرضى إزاء «الجمود» والخاصية السلطوية» للظروف المسيطرة، شعورًا مُعمّمًا. هكذا، فالسياسة «الناجحة» في الديمقراطية تجعل مؤسّسات النظام السياسي تفقد من ثقلها، بل ومفرغة من جوهرها. في هذا الخصوص، الديمقراطية الناجزة، حيث المواطنون فيها واعون لحقوقهم وعاملون على تفعليها، تطلب هذه الديمقراطية مقاربة أخرى للسياسة، ومؤسّسات سياسية أخرى حيث المجتمع في طريقه نحو هذه النتيجة.

إدراك حقوق المواطنين والإختلاف شبه الثقافي في السياسة

في الديمقراطيات النامية في العالم الغربي، صيغت كميّة من الرقابات بهدف الحدّ من انتشار السلطة السياسية، «في بداية هذا التطوّر، منذ القرن التاسع عشر، فصل السلطات هو الذي ضمن مؤسّساتيًّا أعمال الرقابة المتعلّقة **بالقضاء** إلى جانب البر لمان والحكومة - ومع تطوّر **الجمهورية الفيدرالية** اكتسبت **الإتفاقيات الجماعية** واقعًا على الصعيد القانوني والإجتماعي. وهكذا وضعت الأسئلة الأساسية عن سياسة الإستخدام أو التوظيف بين أيدي مختلف الفرقاء المتواجدين في سوق العمل، كما وقفت الدولة على الحياد في النزاعات في عالم العمل. واحدة من آخر الجبهات المستحدثة بهذا المعنى هي الضمانة القانونية والفعّالة **لحرّية الصحافة** التي، بالتحاقها مع وسائل الإعلام الجماهرية (صحافة، راديو، تلفزيون) ومع الإمكانيات التكنولوجية الجديدة، ولّدت **أشكالًا من الرأي العام** متنوّعة. تتبعت وسائل الإعلام هذه كلّ الأهداف الأخرى، ما عدا الأهداف المخترمة للعقل والصواب، وعبثًا كانت أيضًا وتقريبًا قبل كلّ شيء «خدم» للسوق، للإعلان، للإستهلاك (بضائع من كلّ الأنواع أو إعلام مفبرك مؤسّساتيا)، وأنتجت أو دعّمت غياب النقاش، غياب الإتّصال، وحتى الحماقة، ولم يبق أقلّ من أن تجسّد عمل الرقابة الحالية أو الكامنة التي يمارسها الرأي العام، الموجّه بواسطة وسائل الإعلام، في مواجهة القرارات السياسية. بهذه الطريقة، ترافق إنشاء الحقوق الأساسية مع خلق وإستقرار المراكز شبه - السياسية - وهذا ضمن النطاق الواضح حيث تأخذ هذه الحقوق

محتوى، وتكون مضمونة في إستقلاليّتها الذاتية في وجه هجمات السلطة السياسية (أو الإقتصادية).

نفهم إذا عرضنا هذه السيرورة في تنفيذ حقوق المواطنين والحقوق الأساسية في كلّ هذه المراحل كسيرورة **تحديث سياسي**، الإثبات المتناقض من أول وهلة والذي **بموجبه يحرّم التحديث السياسي السياسة من سلطتها، يمحي الحدود ويسيّس المجتمع** - ولنكون أكثر دقّة، نستطيع القول، بأنها تسمح للمراكز وميادين العمل شبه السياسي - التي تظهر شيئًا فشيئًا وحيث البنية أصبحت من الآن فصاعدًا ممكنة - إنْ تمارس الرقابة من خارج البرلمان في المشاركة أو المعارضة. نرى إذًا بهذه الطريقة تشكّل ميادين مختلفة وطرق عمل سياسي جزئيًا مستقلّة ذاتيًا، ونوعًا ما محدّدة بوضوح، ومبنية على حقوق مكتسبة ومكفولة. مما يعني أيضًا بأن الإدراك والعرض والتوسّع في هذه الحقوق قد ساهم في تغيير علاقات السلطة داخل المجتمع. رؤوس النظام السياسي هم في مواجهة مع أخصام منظّمين بطريقة تعاونية «لسلطة تعريفية» في رأي عام موجّه بواسطة وسائل الإعلام، إلخ. والذين يستطيعون التأثير والتغيير في أمر اليوم للسياسة. والمحاكم أيضًا أصبحت سلطات كلّية الوجود في الرقابة والقرارات السياسية: تنبّه القضاة إلى «إستقلاليتهم القضائية» التي تستطيع تأكيد ذاتها كتيار مضاد للسياسة، وتحرّر المواطنون من واقع الأشخاص الخاضعين للأوامر الدولية ليصبحوا لاعبين في الحياة السياسية، وإذا لزم الأمر، ليشتكوا الدولة أمام المحاكم.

الحقيقة أن هذا النمط من «الدمقرطة البنيوية» الذي حدث على هامش البرلمانات والنظام السياسي ليس متناقضًا إلّا ظاهريًا: من جهة، إمكانيات المشاركة في القرار والرقابة تتمايز وتبنى في الميادين الأكثر تنوعًا في شبه السياسة على أساس الحقوق الأساسية **الناجزة**. من جهة أخرى، تمّ هذا التطوّر على هامش المكان الأصلي للديمقراطية وهو البرلمان. أما الحقوق والصلاحيات التقريرية التي تصمد شكليًّا فهي تميل نحو التفاؤل. وتضيع الحياة السياسية، في المراكز الأصلية المعدّة لتأهيل الإرادة السياسية، من جوهرها، وتهدّد بأن تنزوي في طقوس مجمّدة.

بتعابير أخرى: نشهد إلى جانب نموذج الديمقراطية المتخصّصة تأكيدًا لأشكال جديدة للثقافة السياسية تأخذ فيها المراكز المتنوّعة لشبه - السياسة حصة من سيرورة تأهيل القرارات السياسية والبناء السياسي على قاعدة الحقوق الأساسية التي هم على وعي بها. هذا لا يعني بالتأكيد أن سياسة الدولة لم يعد لها من آثار. فهي تستمرّ في الإستئثار بالميادين المركزية للسياسة الخارجية والسياسة العسكرية، والإستعانة بسلطة الدولة لحفظ «الأمن الداخلي». يكفي ملاحظة **الرابط الضيق نسبيًّا بين تعبئة المواطنين والتجهيز التقني - المالي للشرطة** منذ ثورات القرن التاسع عشر لنفهم بأن الأمر يتعلّق بمجال تأثير مركزي لسياسة الدولية. اليوم أيضًا، - إذا فكرنا بمآزم التكنولوجيات الكبيرة مثلًا - لتثبتنا أن العلاقة بين ممارسة السلطة الدولية والتحرير السياسي علاقة متقلّبة.

في هذا الخصوص، كشفت الحقوق الأساسية لا مركزية سياسية بآثار مضخّمة على مدى طويل. وقدّمت إمكانيات متنوّعة في التأويل، وفي مواقع متحوّلة تاريخيًا، لا تتوقف عن إعطاء فرص جديدة للقطع مع التأويلات المحدودة والمنتقاة والمعمول بها إلى حينه. تتجلّى الرواية المختلفة الأخيرة لهذه الظاهرة في **الإلتزام السياسي الفعّال للمواطنين** الذين وضعوا موضع التنفيذ أشكالًا متنوّعة من الحلّ متفلتة في كل الصور السياسية القديمة – تجمّعات المبادرين، إلى «الحركات الاجتماعية الجديدة» مرورًا بأشكال الممارسة المهنية التناوبية والحرجة (عند الأطبّاء، علماء الكيمياء، علماء الفيزياء النووية، إلخ) للوعي مباشرة، في الحيّز خارج البرلمانية، بالحقوق التي لم تكن إلّا شكلية، واعطاؤها المحتوى الذي يرغبون أن يُعطى لها. هذا الإلتزام للمواطنين في كل الميادين الممكنة والمتخيّلة هو أكثر أهمّية إذا كان لديهم أيضًا منافذ على ميادين مركزية أخرى لشبه – السياسة: القضاء ووسائل الإعلام – كما يظهره التطوّر الحالي – يستطيعون استخدامهم بدقّة وبطريقة فعّالة جدًا، على الأقلّ بطريقة محدودة، للوعي بأهمّيتهم (في حماية البيئة، في التحرّك ضد الطاقة النووية، في مجال المعلوماتية والحرّيات).

هناك يكمن «الأثر المضخّم»: يمكن الوعي بالحقوق الأساسية بطريقة **متتالية** كما يمكنهم أن **يدعم البعض منهم البعض الآخر**، معزّزين هكذا «سلطة المقاومة» من «القاعدة» و«السلطات

التابعة» ضدّ التدخّلات غير الشعبية الآتية «من الأعلى». فيصبح المواطنون كلّ يوم أكثر وعيًا بقيمتهم وأكثر قلقًا للمشاركة بالحياة السياسية - كما تؤكّد كلّ أبحاث التجسّس على الشعب وكذلك المبادرات المدنية المتعدّدة والحركات السياسية. كما يمكن أن يُرى في هذا التطوّر إدراك للديمقراطية الحالية كسلطة متحكّمة، «مقاومة ضدّ السلطة الدولية». رجال العلم الذين استمرّوا في التركيز على عاداتهم القديمة وأن يروا في النظام السياسي مكان السياسة، سيرون فيه محاولة يائسة لتسليم السلطة السياسية. ولكن خطوة إضافية في اتّجاه الديمقراطية **الحقيقية** في تلك المرحلة القادمة التالية لإستخدام الحقوق الديمقراطية.. تعلن هذه التطوّرات المتنوّعة جدًا **تعميم** العمل السياسي حيث المواضيع والمآزم لن يكونوا محدّدين فقط بالنضال من أجل الحقوق، ولكن أيضًا بإستخدامهم وتطبيقهم في كلّ المجتمع.

تطمح الحقوق الأساسية التي يطمح إلى الشرعية العالمية، كما فرضت نفسها في المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين، عقب مسار فوضوي ولكن إجمالًا محدّد جدًا، شكّلت إذًا مفصلة في التطوّر السياسي: من جهة، فقد كانوا قد انتزعوا في الإطار البرلماني؛ من جهة أخرى، يمكنهم أن يتوسّعوا وأن يتمايزوا على هامش البرلمان وأن يعطوا الحياة لمراكز من شبه - السياسة التي تفتح فصلًا جديدًا في تاريخ الديمقراطية. الظاهرة واضحة صورة خاصّة في مكانين وشكلين من شبه - السياسية كنا قد أثرناهما سابقًا: القضاء ووسائل الإعلام.

نبدأ اليوم بجزء لأننا نتناول ونؤول الأمور بشكل مختلف، بجزء بسبب التغيّرات الخارجية، لتكتشف في الموقع المهني **للقاضي**، وهو مصان في الجمهورية الفيدرالية بواسطة حقوق الموظّف، وهامش من المناورة التقريرية والمتمتّعة بالحكم الذاتي جزئيًا، وكان قد استعمل هذا الهامش من المناورة بطريقة **جدالية** أمام إستغراب القضاء والرأي العام. يعتمد هكذا إستقلال ذاتي على البناء القانوني «لإستقلال القضاة»، الموجود منذ زمن طويل. ولكن بالكاد بدأ القضاة - وبسبب تغيير الجيل والإرتكاز على سيرورات العلموية - بوعيها بطريقة عملية ومؤكّدة. سنذكر هنا إثنان من عدد كبير من الشروط اللذان تصدرا هذه الظاهرة. لقد زعزع التعلْمن الإرتدادي للمواضيع وسيرورات قرارات أحكام العدل، **الخطابات عن «الضغوطات الموضوعية» التي كانت مهيمنة في الماضي وفتحت الطريق جزئيًا على الأقلّ، للقرار الفردي**. وهذا صحيح لا سيما في التحليل العلمي لتفسير القانون وصياغة أحكام القضاة، الذي سمح بإظهار وإستثمار روايات جديدة في ممارسة العدالة داخل إطار حدّد حرفية القانون وقواعد تفسيره، والحال أن هذه الروايات المختلفة كانت إلى حينه مجهولة بسبب تعيين القضاة وإعتقادهم الراسخ في الأصل. لقد ولّد التعلْمن إذًا تقنيات برهنة أو محاجة يمكن إستعمالها، كما عرض هكذا مهنة القاضي إلى تعددية سياسية داخلية مجهولة إلى ذلك الوقت.

لقد أتُهم هذا الميل بسبب أن عددًا كبيرًا من المواضيع

والمواقف المأزمية التي رفعت أمام المحاكم **فقدت خصائصها الاجتماعية** التي حافظت عليها في مختلف الظروف. يُشاهد في عدد كبير من ميادين المآزم المركزية - التكنولوجية النووية بصورة خاصّة، ومسائل البيئة، ولكن أيضًا في حقّ العائلة، الحقّ المتعلّق بالزواج، أو الحقّ بالعمل - خبراء يتواجهون وضدّ - خبراء في أوضاع غير قابلة للتوفيق. يتوجّب القرار إذًا للقاضي - إما لأن خيار الخبراء المتّفق عليهم يحتوي أصلًا على عناصر القرار، وإما لأنه يعود له تقدير وإعادة تنظيم الحجج والوقائع ليصدر الحكم. وكان قد لوحظ كيف أن العلوم من جرّاء إفراط الإنتاج للنتائج الإفتراضية للتجزئة كانت قد أدخلت نسقيًا عدم اليقين في قلب أنظمتهم، (راجع. أعلاه، الفصل السابع). السيرورة نفسها أضرّت اليوم بالنظام القضائي وتقدّم للقاضي«المستقل» هامشًا جديدًا في العمل وبتعابير أخرى، قرارات العدالة تتعدّد وتتسيّس.

بالنسبة إلى المشترع الظاهرة لها النتيجة التالية: تجد نفسها غالبًا أكثر فأكثر في قفص الإتّهام. إجراءات الفحص تشكّل تقريبًا اليوم جزءًا من السير الطبيعي للقرار الإداري المتنازع فيه بالرأي (مثلًا عندما يتعلّق الأمر بتقرير بناء مركز نووي، وتحديد كيفيته ومكانه) فوق ذلك أصبح، المنفذ للإجراء والمرور عبر السلطات القضائية المختلفة، وخصوصًا مدّة الإجراء، غامضًا أكثر فأكثر، وقابلًا التقدير بصعوبة أكثر فأكثر. وتزداد مناطق عدم اليقين وتدعم الشعور بعدم قدرة الدولة. وهذا صحيح بالمعنى المجازي في مبادرات المشترعين بشكل عام. فهي تصطدم على كل حال

سريعًا بالسلطات من مستوى أقلّ أو أعلى من مستوى البلدان الأخرى، أو مستوى الفيدرالية أو مستوى المجموعة الأوروبية. يجب أن ننتظر في حالات المأزم إجراءات قانوينة من التحقيق: فالحكم الكامن للقاضي هو إذًا كامل الحضور في النظام السياسي (مما يدعم - كما علينا أن ننتبه - إمتياز رجال القانون على مرافق الدولة)، ويحدّ هوامش الحركة السياسية.

الحقّ بحرّية الصحافة، مع كلّ إمكانيات ومشاكل التفسير، هو أيضًا في أصل إنشاء الرأي العام المميّز بمجموعات كبيرة وصغيرة الحجم (منذ الشبكة العالمية للتلفزيون إلى النشرة المطبوعة عن يد تلامذة المدرسة) حيث فُرص التأثير على عديد من المشاكل الاجتماعية تميّزت بقوّة في التجزئة، ولكنها بالإجمال مهمّة. هذا التأثير هو بالتأكيد محدود ومراقب بوساطة الشروط المادّية لإنتاج الإعلام والإطار القانوني والإجتماعي التي تنضوي إليه. ولكن هذا التأثير يمكنه أيضًا - كما يعلّمنا تشابك الأمور السياسية الملتهبة للمواضيع المرتبطة بالبيئة والمرتفعات والمنخفضات التي تجتازها الحركات الاجتماعية والثقافات الخفية - أن يأخذ أهمّية كبيرة في الإدراك الشعبي وتاليًا السياسي للمشاكل. الحقيقة هي أن الأبحاث العلمية المكلفة والمهمّة لا تؤخذ غالبًا في الاعتبار من قبل السلطات التي أوصت بها إلّا بمجرّد أن يُتكلم عليها من قبل تلفزيون أو جريدة مهمّة لهو مثال توضيحي. في مرافق الدولة السياسية، تُقرأ (مجلة شبيغل) - وليس التقرير العلمي؛ وليس هذا فقط لأن التقرير العلمي غير

مقروء، ولكن لأن المظهر الإجتماعي يرغب في شبيغل - بمعزل عن محتواها والحجج المطوّرة فيها - تحتوي على العناصر السياسية الملائمة. هنا، تُخرج، فجأة، النتيجة العلمية من الجارور حيث تكون مغطاة بالغبار. كلّ الناس تعلم: تشارك النتيجة آلاف الأشخاص وتفرض إذًا أن يتمّ الوعي بمسؤولياتها وأن يتمّ الإنحياز (أو الرفض) جِهارًا.

تعتمد القدرة على تحديد المشاكل والأولويات التي يمكنها أن تنتشر في هذه الظروف (والتي لا يجب على كلّ حَال خلطها مع «قدرة المحرّرين»، لأن الأمر لا يتعلّق إلّا بعمل تحرير غير مستقلّ ذاتيًا) بصورة خاصّة على سحب نسخ الجرائد وتقدير عدد المشاهدين أو المستمعين والأخذ في عين الإعتبار لهذه المحتويات بواسطة الدائرة السياسية، التي لا يمكنها تجاهل الرأي العام المنشور دون أن تخاطر في ضياع جزء من ناخبيها، هذه السلطة المتزايدة والمرسّخة بواسطة العادات التلفزيونية والتكنولوجيا الجديدة للإعلام، ولكنها تأخذ أيضًا من الأهمّية بفضل الإهتداء إلى العقلية العلمية في سياق المخاطر (راجع أعلاه). يختار النشر في وسائل الإعلام الجماهيرية عددًا من العناصر من بين كميّة غزيرة في الإكتشافات المفترضة (أو المشكوك فيها) وعناصرها تُكافأ بوضوح مع إمكانية لرؤية ومصداقية كانت بالنسبة إليها لا يمكن الحصول عليها لو أنها مجرّد نتائج علمية.

نتيجة هذه الظاهرة على الحياة السياسية هي التالية: الإعلان

عن وجود موادّ سامة في القمامة «سربت بين ليلة وضحاها إلى إحدى الجرائد، غيّرت الأمر اليومي السياسي. يعتقد الرأي العام بأن الغابات في طريقها إلى الذبول، يجب اتباع أولويات جديدة. فبمجرد أنّه ثُبّت على المقياس الأوروبي يُسرطن المظهر القوي (محدث للسرطان)، وسياسة علم الكيمياء التي كانت ممارسة إلى حينه تُهدّد بالإنهيار. ويجب الإستجابة لكل ذلك بإخراجات سياسية - سواء يتعلّق الأمر بحجج، أو بإطارات قانونية جديدة، ومخطّطات مالية. ولا تستطيع أحيانًا هذه السلطة التحديدية لوسائل الإعلام أبدًا أن تستبق بالتأكيد القرار السياسي، وهي نفسها متشابكة بشكل واسع في الظروف الإقتصادية، القانونية والسياسية وحصر رأس المال في إقتصاد وسائل الإعلام.

سنذكر بإختصار هنا آخر ميدان في السياسة الخفية أو (شبه السياسة): **الدائرة الخاصّة**. عدد الولادات هو محدِّدٌ في كلّ قطاعات السياسة؛ وهو مماثل في سلوك الأهل، في خيار المرأة التي ترغب في متابعة العمل أو أن تنسحب كلّيًا إلى حياتها العائلية، كل الأسئلة التي على الرجال والنساء الإجابة عليها، لها مساحة سياسية جوهرية، عندما يعظّمون وجودهم. وهكذا «فالمؤشرات على المشاكل - إزدياد عدد حالات الطلاق، إنخفاض في عدد الولادات، إزدياد في عدد الشريكين غير المتزوجين - لا تعلّمنا فقط عن واقع العلاقات العائلية وخارج العائلية بين الرجال والنساء، بل تحدّد أيضًا التغييرات التي تعمل سريعًا في كل البرامج وكلّ التنظيم السياسي. لقد اتّخذت

القرارات في هذا المجال (قرار بولادة ولد، عدد من الأولاد، ووقت الحمل) واستمرّت في التخلّص من التدخّلات الخارجية حتى لو كانت محدّدة في سياسة التقاعد، أو برمجة التأهيل، سياسة التوظيف، الحقّ الإجتماعي والسياسة الاجتماعية، وتنبثق هذه الإمكانيات في القرار، وللسبب نفسه، من الجدارة الحصرية للشريكين في إطار العائلة والدائرة، الخاصّة المصانة بالحقوق الأساسية.

منذ وقت طويل، الدائرة الخاصّة محميّة بالضمانات القانونية. ولكن منذ زمن أيضًا لم يكن لهذه الضمانات ثقلها الكبير وتعود هذه الهواجس من الحريّة في الأصل، إلى نزع التقليد عن طرق الحياة ومن هنا ايضًا عدم اليقين في الأساسات الاجتماعية للسياسة. من جهة، مشاركة النساء في التأهيل وتدفقهنّ إلى سوق العمل لم يكن أبدًا إلّا توسيعًا لعدم المساواة في الفرص لمجموعة كانت معزولة إلى حينه. من جهة أخرى، نتج عن ذلك تغيير جذري في الواقع داخل العائلة، الشريكين الوالدية، في تطوّر الولادات، في تطوّر البطالة، في القانون الإجتماعي، في نظام التوظيف، إلخ. بهذا المعنى، زادت سيرورات التفرّد من حرّية الدائرة الخاصّة في البناء والقرار شبه - السياسي، مما يُخلِص من إمكانيات التأثير الدولي. في هذا الخصوص بحسب شعار الحركة النسوية «ما هو خاص هو سياسي» أصبح تاريخيًّا ملائمًا أكثر فأكثر.

هذه الحلبات المختلفة للسياسة الخفيّة الثقافية والاجتماعية

- وسائل الإعلام، سلطة قضائية، دائرة خاصّة، مبادرات مدنيّة وحركات إجتماعية جديدة - تتجمّع لتكون في الغالب أشكالًا من التوسّع، مكفولة أحيانًا مؤسّساتيًا. من المستحيل ترتيب هذه الثقافة الجديدة في فئة، ولكنّها بالرغم من ذلك، بسبب خاصيتها الخطرة، أصبحت عاملًا مهمًّا في التطوّر السياسي والتقني - الإقتصادي **للجمهورية الفيدرالية** خلال العقدين الآخرين. وفاعليتها تأتي خصوصًا من كونها تعطي للقانون كما هو مُودع على الورق محتوًى اجتماعيًا حيًّا. وعلى الأصح، بما أنها تقطع رويدًا رويدًا مع التفسير الإنتقائي للحقوق الأساسية العالمية المشروعة. تعود كلمة السرّ في هذا التطوّر إلى عدد أبحاثٍ إجتماعيةٍ وحواراتٍ سياسيةٍ لا بأس بها - هو خيال بالنسبة للبعض وأمل بالنسبة للبعض الآخر - **إلى المشاركة**. ليس من الضروري إعطاء صفة التعالي لهذا التطوّر، يمكننا انتقاده جيدًا ونرى فيه تصوّفًا جديدًا، لم يبق إلّا أنه من الآن فصاعدًا قد غيرّت نوعية دراستنا هذه الفكرة وهذا الحقّ بشكل كبير المشهد السياسي **للجمهورية الفيدرالية** وسيستمرون في فعل ذلك وبوضوح أيضًا.

طبع التمايز الإجتماعي والثقافي للسياسة أثناء نجاحاتها في النظام البرلماني، أيضًا علم الإجتماع السياسي. النموذج السياسي العقلاني والتراتبي للغاية والوسائل (والذي كان دائمًا خياليًا، ولكن البحث عن النزعة البيروقراطية ونظرية القرار كانت دائمًا محببة) قد تفسّخت. لقد كان قد كُبت على يد النظريات التي ألحت على النقاش، التفاعل، التفاوض، والشبكات، بإختصار:

الخاصية الترابطية والسياقية **لكلّ العناصر للتنظيم السياسي** - من صياغة البرامج لإختيار التدابير إلى أشكال تطبيقاتها - أُدخلت في روابط السلطات واللاعبين الجديرين، ألمعنيين والمهتمين في حين أن الإلتماس التقليدي للسياسة كان قد انطلق مع بعض السذاجة من فكرة أن السياسة يمكنها تحقيق الأهداف التي عرضتها، لو أنها تجد الوسائل المناسبة، وتعتبر الدراسات الحديثة كتفاعل للاعبين مختلفين يستطيع أن يكون **ضدّ - التيار** في التراتبية الشكلية **ويتملّص** من النعوت الثابتة.

وهكذا، أثبتت بعض الدراسات أن نظام السلطات الإدارية كان يتميّز غالبًا بفقدان الروابط الدقيقة للسلطة وهيمنة الروابط المقتبسة من قنوات أفقية. حتى عند وجود علاقات تبعية تراتبية شكلية بين الشؤون الإدارية العليا والدنيا، تبقى إمكانيات السيطرة العاموديّة غالبًا غير مستمرّة (راجع R. Mayntz، ١٩٨٠). في مختلف مراحل التطوّر السياسي اكتسب بعض اللاعبين ومجموعات اللاعبين المتنوّعة جدًا إمكانيات المشاركة والتعاون. ويشير كل هذا إلى الخاصية المحتملة لتنظيم الدائرة السياسية والتي تظهر دائمًا للخارج شكليًا كتراتبية. في الوقت نفسه لم يكن في مقدور العلم أن يثبت هذا التغيير في السياسة، الذي أصبح سيرورة سياسية، ويُفترض أن يتابع (خصوصًا لأن ذلك يُسهل تحليل العلوم السياسية) لأن هذه السيرة هي منتظمة وتتجه نحو نهاية (مثلًا في برنامج، تدبيره، تطبيقه، إلخ). كما يفترض أيضًا صيانة الخيال الذي بحسبه يعتبر النظام السياسي -

الإداري هو مركز السياسة. فمن غير الممكن أن ندرك إذًا التطوّر الذي هو محوري هنا: محو لحدود السياسة.

٤- ثقافة سياسية وتطوّر تقني: نهاية الوفاق على التقدّم؟

ضيَّق التحديث في النظام السياسي هامش الحركة في السياسة. والطوباويات السياسية (الديمقراطية، الدولة الاجتماعية) بمجرّد إنجازها تصبح مجبرة: قانونيًا، إقتصاديًا، إجتماعيًا. في المقابل أنتج التحديث في النظام الإقتصادي - التقني الأثر المعاكس: لقد فتح إمكانيات للتدخّل جديدة كلّيًا قابلة لأن تخفض إلى عدم الثوابت الثقافية والشروط الأساسية للحياة وللعمل المعمول بها إلى حينه - وقد سمح علم الالكترونيات المجهرية بتغيير التنظيم الإجتماعي لنسق التوظيف. وتعطي التكنولوجيا الوراثية الإنسان سلطات شبه - غيبية. فبإمكانه أن يخلق ماهيّات جديدة وكائنات حيّة تزرع الإضطراب في الأساسات البيولوجية - الثقافية للعائلة. يشمل هذا التعميم لمبدأ البناء وقابلية الصنع حتى الذّات التي بالنسبة إليها كل هذا الذي كان من المفروض أنّه يخدم، يوجد بالقوّة المخاطر ويسيّس الأمكنة، الظروف والوسائل لظهورها وتفسيراتها.

لقد تمّ التشديد غالبًا على واقع أن المجتمع الصناعي «القديم» كان مُرَكّزًا على التقدّم. وبالرغم من كل الإنتقادات - كما قبل رومنسية أيامنا - غالبًا لم نتساءل أبدًا حول هذا الإعتقاد الكامن عن التقدّم الذي أصبح مؤقتًا اليوم مع تعاقب المخاطر:

الإعتقاد بطريقة المحاولة والخطأ، الإعتقاد بإمكانية السيطرة النسقية للطبيعة الداخلية والخارجية والتي إنتهت رويدًا رويدًا بفرض نفسها رغم المساوىء والمشاكل (خرافة ما زالت تظهر إلى زمنٍ قريب في قلب اليسار، على الرغم من كل الإنتقادات حول «الإعتقاد بالتقدّم الخاصّ للرأسمالية»). من جهة أخرى، لم تنتزع هذه الموسيقى الأساسية الحضارية من التغييرات الاجتماعية الناجزة تحت دلالة «التقدّم» **ستيمترًا واحدًا من قدرتها الإثباتية.** وتُشاهد جيدًا هناك الظروف الخاصّة التي فيها تستطيع التغيّرات الاجتماعية أن تُخرج «سرًّا»: «التقدّم» الذي هو أكثر من إيديولوجية: هو بنية تغيير إجتماعية خارج برلمانية دائمة منظّمة رسميًّا ومعتبرة «كطبيعة» ، وتسمح في حدود - وهذا متناقض بعض الشيء - اللجوء إلى قوّة النظام الدولي بغرض تغيير ظروف معمول بها إلى حينه ضدّ المقاومات التي تريد إبقاء الوضع على ما هو عليه.

لفهم قوّة الإقرار الشرعي للوفاق على التقدّم، من الضروري أن يتمّ تذكر عنصر هو تقريبًا مستغرق في النسيان: **العلاقة بين ثقافة إجتماعية وسياسية، وتطوّر إقتصادي - تقني.** كان تأثير الثقافة في بداية القرن على نظام العمل أو التكنولوجيا، والإقتصاد، محور مجموعة من الدراسات الاجتماعية الكلاسيكية، وقد أظهر **ماكس ڤيبر** المعني الديني الكالڤيني لأصول الأخلاق «وتقشّفه ضمن العالم» أو المدني الداخلي لظهور وتأسيس «الإنسانية المهنية» والنشاط الإقتصادي

الرأسمالي. لقد أظهر Thorstein Veblen منذ أكثر من نصف قرن بأن قوانين الإقتصاد ليست ثابتة، ولكنّها مرتبطة كلّيًا بالنظام الثقافي للمجتمع - وعندما تتغيّر أشكال الوجود والقيم، يجب أن تتطوّر أيضًا المبادىء الإقتصادية. وإذا رفضت (لسبب ما) أغلبية السكّان مثلًا قيم التطوّر الإقتصادي، تصبح طريقتنا في التفكير بتنظيم العمل، ومعايير الإنتاجية وتوجه التطور التقني، إشكالية، ويعمل ضغط التغيير بقوّة في العمل السياسي. لقد كان كل من Veblen وWeber قد إستندا في هذا المعنى (على طرق مختلفة) على أن العمل، والطفرة التقنية والتطوّر الإقتصادي تبقى مدرجة في نظام المعايير الثقافية، في إنتظارات وأفق القيم المهيمنة عند البشر.

وإذا كانت هذه الفكرة بديهية - وكانت قد تدعّمت أيضًا من قبل مؤلّفين آخرين(*) - فإنّها لم تلق إلى الآن أي صدى على صعيد الممارسة. باستثناء بعض الملاحظات الموافق عليها من رؤوس الشفاه، والسبب بدون شك هو أن الثقافة الاجتماعية والسياسية قد بقيت بالإجمال ثابتة - وللإختصار - بين الحرب العالمية الثانية وسنوات الستينيات، لم يؤخذ بالإعتبار «متغير» هو ثابت، لذلك إذًا هو ليس «متغيّر» ومعناه يمكن إذًا أن يكون مجهولًا، وهذا يتغيّر جذريًا بمجرد أن يتزعزع هذا الإستقرار. ولا

(*) من المناسب أيضاً في مجال العلوم الإجتماعية ذكر، غير Veblen وWeber, Emile Durkheim, Georg Simmel اليوم، من بين آخرين، John k. Golbraith وDaniel Bell.

يدرك هذا المعنى للتفاهم الثقافي - المعياري، إلّا عندما يبدأ بالتفتق إذًا لاحقًا، من أجل التطوّر الإقتصادي والتقنية كان بديهيًا، في سياق النموّ في **الجمهورية الفيدرالية الألمانية** (ولكن أيضًا في بلاد غربية تصنيعية أخرى) بأن **التقدّم الإقتصادي التقني والفردي** يكون سائرًا على المستوى نفسه. ولم يكن «النمو الإقتصادي»، «وازدياد الإنتاجية»، والتجديدات التقنية، فقط أهدافًا إقتصادية، كانت تعكس مصالح المقاولين الطامحين إلى زيادة رأس المال، بل كانت تساهم أيضًا بطريقة ملموسة من قبل الكل، في إعادة بناء المجتمع في إزدياد فرص الإستهلاك الفردي، وفي دمقرطة نموذج الوجود الحصري إذًا. في سياق المجتمع المدموغ بدمار الحرب حقّق هذا التداخل للمصالح الفردية، الاجتماعية والاقتصادية والعلمية - التقنية، نجاحًا ضمن نطاق حيث النمو مكتسب فعليًا وحيث سعة التجديدات التقنية يمكن قياسها. بقي هذان الشرطان مدوّنان في الآمال السياسية للدولة الاجتماعية، وعاملان على إستقرار دوائر السياسة وغير السياسة «للطفرة التقنية». في التفصيل وفي **البناء الإجتماعي للوفاق على التقدّم في السياسة التقنية المتطوّرة يعتمد على الشروط التالية**، التي كانت قد تزعزعت مع بروز ثقافة سياسية جديدة في سنوات السبعينات (راجع بين آخرين H. J. Braczyk، ١٩٨٦):

أولًا، تأسّس التفاهم على الصيغة المهدئة المعتمدة: «**تقدّم تقني مساوٍ لتقدّم إجتماعي**». الافتراض هو التالي: لقد أنتج التطوّر التقني قيم استخدام بديهية، والتي يمكن لكل فرد أن

يتناولها بالمعنى الخاصّ للتعبير، بين يديه والتي تأخذ شكل التخفيض من الأعباء في ميدان العمل، والتحسينات في الوجود، وإرتفاع مستوى الحياة.

وعلى هذه المعادلة بين تقدّم تقني وتقدّم إجتماعي يمكن - **ثانيًا** - أن تعالج الآثار السلبيّة (نقص التأهيل، إعادة التأهيل، تهديد متعلّق بالوظيفية، مخاطر صحّية، تدمير الطبيعة) لاحقًا بشكل مفصول، وكأنها «نتائج إجتماعية للطفرة التقنيّة». والمنطق المميّز جدًا هو أن «النتائج الاجتماعية» هي **خسائر مفاجئة** - مشاكل متفرعة بصورة خاصّة لبعض الجماعات، الذين لا يرجعون أبدًا لأنفسهم السبب في النفع الإجتماعي البديهي المستفاد من التطوّر التقني. التحدث عن «النتائج الاجتماعية» له حسنتان: في البداية، يستبعد تجميل كل تطلّع لبناء إجتماعي وسياسي للتطوّر التقني. ثم، يمكن الإستسلام إلى خلاف على «النتائج الاجتماعية»، بدون أن يكون هذا قد أضر بتنفيذ الطفرة التقنية. لا يمكن ولا يجب مناقشة إلّا «النتائج الاجتماعية» السلبية. ويبقى التطوّر التقني نفسه مُسلم به، مستثنى من القرار، ويتبع أصوله الموضوعية الماثلة.

ثالثًا: ليس المندوبون والمنتجون لهذا الوفاق حول التقدّم في السياسة التقنية المتطوّرة سوى الشركاء في المأزم الصناعي: النّقابات ورؤساء المؤسّسة. فقط الأعمال المباشرة توجب على الدولة - أن تتحمّل «النتائج الاجتماعية» ومراقبة المخاطر. والحالة هذه لا يوجد إلّا «النّتائج الاجتماعية» التي تُحدث

موضوع الجدال بين الشركاء الإجتماعيين. ودائمًا **تفترض مسبقًا** التناقضات في تفسير «النتائج الاجتماعية» **الوفاق** فيما يختص بتنفيذ التطوّر التقني. وتدعم هذا الوفاق حول السؤال المركزي للتطوّر التقني بالنضال ضدّ **العدو المشترك**: «عدوانية للتقنية» لودية (النزعة إلى تدمير الآلات) «إنتقاد الحضارة».

كلّ الدعائم لهذا الوفاق حول التقدّم في السياسة التقنية المتطوّرة - فصل الطفرة التقنية عن الطفرة الاجتماعية، إستشهاد بضغوطات النظام والضغوطات الموضوعية، صيغة توافقية: تقدّم إجتماعي مساوٍ للتقدّم التقني، مسؤولية أولية للشركاء الإجتماعيين - كانت قد تزعزعت نوعًا ما خلال العشر سنوات الماضية، وليس هذا بالصدفة، ولا من جرّاء مؤامرة إنتقادات الحضارة، ولكن من واقع **سيرورات التحديث نفسها** كان قد مرّ منطق الكمون والآثار الثانوية من جرّاء العلموية الثانويّة (راجع أعلاه). إزدياد المخاطر جعل من مبدأ المعادلة بين تقدّم إجتماعي وتقدّم تقني لاغيًا (راجع أعلاه). وفي الوقت نفسه، شهدت حلبة النقاش على السياسة التقنية المتطوّرة قدوم جماعات جديدة لم تكن أبدًا متوقّعة في تنظيم المصالح الداخلية للمؤسّسة، وفي أشكالها لإدراك المشاكل. مثلًا في المآزم حول المراكز النووية والمنشآت لمعالجة النفايات النووية، أرباب العمل والنقابات الذين كانوا يكفلون إلى حينه إتّفاقية حول التقنية كانوا قد أبعدوا إلى مقاعد المشاهدين، في حين كانت النقاشات قد أتّخذت شكل المواجهة المباشرة بين السلطة الدولية واحتجاجات المواطنين، أي **سيناريو**

إجتماعي وسياسي تغيير جذري، بين لاعبين ليس من مشترك فيما بينهم، في الوهلة الأولى إلّا علاقاتهم البعيدة جدًا مع التقنية.

هذا التغيير للحلبات وللمتعاقدين لم يكن أبدًا ثمرة الصدفة. فهو يعكس قبل كلّ شيء مرحلة من تطوّر القوى المنتجة حيث دخلت فيها التكنولوجيا الكبيرة الخطرة - مراكز نووية، مصانع للمعالجة الثانية، تعميم الملوّثات الكيميائية - في علاقات تبادل مباشرة مع الوجود (بالجمع) الإجتماعي خارج نظام قواعد اللّعبة للمؤسّسات، بالإضافة إلى ذلك، هو التعبير عن مصلحة متنامية للمشاركة بثقافة سياسية جديدة. «ويعلّمنا المأزم حول المصانع لإعادة المعالجة بأنه لا يمكن الإكتفاء بأن تعالج أقلية حسابية (مثلًا السكّان المتاخمين والمعادين لذلك) وكأنهم مُعكرون ومعرقلون بمعنى أن ندور حول أنفسنا. وعدم الموافقة التي يبدو أن لها قيمة **دلالية**. فهي تشهد على طفرة عميقة للقيم والمعايير في المجتمع، وتقوم بحالة تمييز مجهولة كانت إلى حينه بين مختلف التجمّعات الاجتماعية. لذلك يجب أن تعطي المؤسّسات السياسية الناجزة، لهذه الإشارات الإنتباه على الأقل المساوي لما تفعله في الإستحقاقات الإنتخابية. وما يلخص هنا، هو هذا، الشكل الجديد من المشاركة السياسية» بين آخرين (Braczyk وآخرون ١٩٨٥، ص ٢٢).

يتكشّف في نهاية المطاف على أن العلم هو أيضًا غير قادر أن يكون منبعًا للإقرار الشرعي. ليسوا هم جاهلون ومؤيدون جدد لثقافة العصر الحجري من يُنذر من ضد المخاطر، ولكن غالبًا هم

أكثر فأكثر أناس هم أنفسهم علماء - تقنيّون متخصّصون بالذرّة، علماء بالكيمياء الحيوية، علماء وراثة، معلوماتيون، إلخ. - وهكذا أعداد لا تحصى من المواطنين الجديرين والمعنيين في نفس الوقت بالمخاطر. يعرفون كيف يحاجون في سبيل منافعهم المنتظمة، ولهم أحيانًا جرائدهم الخاصّة وباستطاعتهم تقديم الحجج أمام الرأي العام أو المحاكم.

نشاهد إذًا كيف ترتسم وضعية مفتوحة: لم يعد التطوّر التقني - العلمي غرض الوفاق الثقافي، وهذا في الوقت نفسه حيث تسارع الطفرة التقينة وسعة التغييرات الاجتماعية الناتجة عنها قد بلغت درجة أو مستوى غير مسبوق تاريخيًا. والحالة أن هذا الغياب للثقة التي كانت قد وضعت في التقدّم إلى حينه لم تغير شيئًا في التنفيذ للطفرة التقنية. هذا بالضبط الفارق الذي يعبر عنه مفهوم «السياسة الخفيّة» التقنية - الإقتصادية: سعة التغييرات الاجتماعية هي مناسبة عكسيًا لإقرارها الشرعي، دون أن يغير هذا أي شيء من سلطة توكيد الطفرة التقنية المرفوعة إلى شرف «التقدّم».

الخوف اليوم من تفاقم التقدّم في تكنولوجيا علم الوراثة هو خوف منتشر بقوّة. ثمّة عمل على التدقيق. والكنائس تحتج. حتى العلماء الذين لديهم الإيمان بالتقدّم لا يستطيعون منع أنفهسم من الإرتجاف. على كلّ حال، كلّ هذا، ليس إلّا احتجاجًا تمّ تجاوزه أمام قرارات كانت قد اتّخذت منذ زمن طويل. في الواقع لم يكن قد حصل قرار. ولم يكن فعلًا من بديل أبدًا. لجنة

الخبراء لم تسامح ذلك. دائمًا كان بعد فوات الآوان. لقد بدأ عصر الوراثة الإنسانية منذ زمن، وعبثًا متابعة الجدال لمعرفة إذا ما كان مرغوب فيه أم لا. طبعًا نستطيع أن نقول لا للتقدّم، ولكن **هذا لا يغيّر شيئًا في تنفيذه**. هو شك على بياض **متفلت** من القبول أو الرفض. بمقدار ما السياسة شرعية ديمقراطيًّا وقابلة للنقل والتغيير، بمقدار ما السياسة الخفية التقنية - الإقتصادية - خطرة مقفلة على القرار، ومدركة كما لو أنها تغيير إجتماعي فقط بعد تنفيذها - تتمتّع بمناعة نسبية في مواجهة هذا النقد. سندرس هذه السلطة في بناء وتأكيد السياسة - الخفية في ضوء حالة حدية، أو (حدودية) هي حالة الطبّ.

٥- سياسة الطب الخفية - دراسة حالة قصوى

إن الطبّ في خدمة الصحّة، هذا هو التعريف الذي يعطيه الطبّ عن نفسه؛ ففي الوقائع، أوجد الطبّ مواقف جديدة كليًا، وغيَّر العلاقة التي يقيمها الإنسان مع نفسه، مع المرض، مع الألم والموت، بل أنه غيّر العالم أيضًا. حتى ندرك **الآثار الثورية** التي أحدثها الطبّ فلا حاجة لنا للغوص في دغل الأحكام القيمية، ولا حاجة للقطع بين وعد خلاص وصورة طبّ لم يبلغ درجة النضج.

يمكن فتح نقاش لمعرفة ما إذا كان الطبّ قد حسّن بالفعل حالة الناس. فما لا جدال فيه هو أنّ الطبّ قد أسهم في زيادة عدد الناس على هذه الكرة الأرضية. فعدد سكان الأرض قد تضاعف عشر مرّات على مدى القرون الثلاثة الأخيرة. ولا بدّ من ردّ

الظاهرة قبل أي شيء آخر إلى إنخفاض وفيات الأطفال وزيادة معدلات الحياة. وفي أوروبا الوسطى بإمكان الأشخاص حتى الذين ينتمون إلى مواقع اجتماعية مختلفة الأمل بالحياة (إذا لم تتدهور شروط الحياة بطريقة قاسية في السنوات القادمة) إلى عمر يبلغ **معدله** السبعين سنة، وهذا ما كان يعتبر حتى في القرن السابق عمرًا «توراتيًا». يعود هذا التطوّر أساسًا إلى تعدّل في شروط الصحّة التي كان يصعب التفكير بها لولا تقدّم البحث الطبّي. إنّ نسبة الوفيات قد انخفضت لأن شروط الوجود والتغذية قد تعدلت، ولإننا بتنا نملك بعد الآن وسائل كفاح ناجعة ضدّ الأمراض المعدية. وكانت نتيجة ذلك كلّه زيادة في النموّ السكاني بشكل درامي، لا سيما في بلدان العالم الثالث الفقيرة، الأمر الذي يترافق مع مشاكل مجاعة وبؤس سياسي فظيعين، ومع نموّ أقصى في اللامساواة على الصعيد العالمي. إنّنا نلحظ بعدًا آخرًا من نتائج الطبّ على المجتمع، **مع إنفصال التشخيص والعلاج في التطوّر الحالي للطبّ**. «إن الأداة العلمية - التشخيصية، والعديد من النظريات ومن المدوّنات النفسية التشخيصية والاهتمام العلمي الذي أخذ على نفسه الغوص في أعماق الجسد الإنساني والروح الإنسانية، قد انفصلوا بطريقة باتت جلية عن المهارة العلاجية، وقد انتهى بهم الأمر [...] بذم هذه المهارة وجعلها دائمًا في موضع متأخر، (Gross/ Hitzler/ Honer، ١٩٨٥ ص٦). نتج عن ذلك **زيادة غير متوقعة للأمراض التي يقال عليها إنها «مستعصية»**، أي أنها أمراض يمكن تشخيصها بفضل قدرات

استدلال طبيّة تقنية عالية، **دون** أن يكون لدينا علاجات فاعلة لمعالجتها بل دون أن نترقب ذلك.

في المرحلة الأكثر تقدّمًا ينتج الطبّ ظروف مرض يعرّفه بالمرض غير القابل للشفاء (مؤقتًا أو بشكل دائم)، وتشكل هذه الظروف ظروف تهديد ووجود جديدة كليًا، وهي **تتعالى على حدود** نظام اللامساواة الاجتماعية القائم حتى الآن: في بداية القرن كان قرابة ٤٠ شخصًا من مائة يموتون بسبب الأمراض **الحادة**. أما في العام ١٩٨٠ فلم تتجاوز هذه النسبة الواحد في المئة. أما نسبة الأشخاص الذين يعانون من أمراض **مزمنة** فقد انتقلت بالمقابل من ٤٦ إلى ٨٠٪ في الحقبة الزمنية نفسها. فقد صار شائعًا أن يكون الموت مسبوقًا بفترة طويلة من الآلام. فعلى ما يقدر بـ ٩,٦٪ من مواطني **الجمهورية الألمانية الإتحادية** الذين أظهرت سجلاتهم معاناتهم لمشاكل صحيّة إبان إحصاء عام ١٩٨٢، كان ٧٠٪ منهم يعاني من أمراض مزمنة. إبان هذا التطوّر يصبح الحصول على الشفاء عملية استثنائية بالمعنى الذي يتفهّمه الطبّ أصلًا. ومع ذلك فإن الأمر لا يتعلق هنا بفشل خالص للطبّ. بل إن الطبّ **وبفضل نجاحه** قد جعل الناس يعيشون مع مرضهم الذي صار خاضعًا نظرًا للقدرة التقنية للتشخيص بدقة شديدة.

يمثّل هذا التطوّر بالنسبة إلى الطبّ وإلى السّياسة الاجتماعية منعطفًا بدأنا الآن وبالكاد نرقب نتائجهما: ففي أوروبا القرن العشرين نزع الطبّ بدرجة التمهين العالية التي بلغها الألم عن

الناس، لقد احتكر الطبّ الألم مهنيًا، وأخذ على عاتقه إدارته. فالمرض والألم الذين كان بمقدور الخبراء وحدهم السيطرة عليهما قد آلا كلّيًا إلى المؤسّسة الطبّية، وتمّ عزلهما في مستشفيات محضة، ثم «قضي عليهما جراحيًا» بطريقة أو بأخرى من جانب الأطباء دون أن يصار إلى إعلام المرضى بالشيء الكثير. حاليًا صار الموقف مقلوبًا إلى حدّ ما: فالمرضى **الذين يعاملون نسقيًا معاملة القصَّر ويُتْركون في جهلهم** فيما خصّ مرضهم قد تُركوا مع مرضهم لأنفسهم وللآخرين، وتحديدًا لمؤسّسات غير معدة إطلاقًا لذلك: الأسرة، عالم العمل، المدرسة، القطاع العام، إلخ. والإنتشار السريع لفيروس نقص المناعة (السيدا) ليس إلا المثال الأكثر وضوحًا. فالمرض قد **تعمم** حتى باعتباره ثمرة «نجاح» التشخيص. فالجميع، ولا فارق في شيء قد صار مريضًا بحق أو مريضًا بالقوّة - دون الأخذ بالاعتبار بالطريقة التي يحسّ بها الإنسان. نعود إذًا إلى صورة «المريض الفاعل» فيفرض عليه «عقد عمل» حيث يكلّف المريض بالتشارك في العناية بالمرض الذي نسب إليه من جانب الطبّ. إنّ معدّلات الإنتحار الأعلى من المتوسّط تفيد بالصعوبة التي يواجهها الناس لتحمّل هذا التطوّر في حالة المرضى الذي يعانون من قصور كلوي مزمن، والذين تقوم حياتهم على غسيل منتظم، نجد أن معدّلات الإنتحار عندهم وعلى كافة الشطور العمرية هي أعلى بست مرّات من المعدل (راجع Stôssel، ١٩٨٥).

إن إمكانيات التخصيب المخبري وزرع الأجنة ونقلها المطبقة

في أيامنا في الممارسة الطبّية قد باتت مصدر قلق كبير ولأسباب مبرّرة. ففي النقاش الذي احتدم في أوساط الرأي العام تمّ استخدام العلمية الخادعة. «أطفال الأنبوب». و«التقدّم التقني» هذا يقوم أساسًا على ما يلي: الساعات الثماني وأربعين إلى الإثنتان والسبعين الأولى في تطوّر الجنين البشري، من تلقيح البويضة إلى أول الإنقسامات الخليوية، تتمّ في المختبر («في الأنبوب = in vitro) بدل قناة الرحم. ثم تستدخّل البويضات اللازمة على المرأة جرّاء عملية تنظيرية. فيما سبق كان يعمد لتحفيز المبيض بعلاج هرموني يتيح تقديم عدّة بويضات في كل دورة. تخصّب البويضات بمني ذكري وسط الحلول ثم تزرع لتصل إلى أربع أوثماني خلايا. بعد ذلك، وإذا كان التطورّ طبيعيًّا تزرع في الرحم» (راجع W. Van den Daele، ١٩٨٥ ص١٧).

نقطة إنطلاق استخدام التخصيب المخبري ناجمة عن الرغبة الشديدة عند المرأة العاقر بالحصول على طفل. حتى الآن معظم العيادات لا تقوم إلّا بأخذ المتزوّجين على عاتقها. فمن جهة أولى يعتبر هذا الحصر مغلوطًا، نظرًا لتعدد حالات التشارك في الحياة دون الزواج. ومن جهة ثانية، إن حصر إمكانية إستخدام تقنية التخصيب بواسطة الأنبوب في النساء وحدهنّ سيؤدي إلى مواقف إجتماعية جديدة بشكل جذري، ولا يمكننا بعد إلى الآن التكهّن بالنتائج المترتّبة عنها. ذلك أن الأمر لا يتعلق بحالة الأم فقط بعد الطلاق، بل بأمومة **أرادتها دون أب**، وهذا ما لا سابقة تاريخية له. يفترض هذا الوضع هبات مني ذكري **خارج** كل تشارك في

الحياة. إنّنا إذًا أمام واقعة تتمثّل بأبناء دون أب، بالمعنى الإجتماعي للكلمة، بأولاد يتقلص الأهل عندهم إلى أم وإلى واهب مني مجهول. وفي نهاية الأمر لهذا التطوّر مفاعيله إذ يحافظ على قرابة بيولوجية **مع استعادة للقرابة الاجتماعية**، (حتى الآن نجد إذًا أن كل المسائل الاجتماعية المتعلّقة بالقرابة **الوراثية** - النسبية، نقل الإرث، المطالبة بمساعدة غذائية أو بالورثة إلخ. - قد بقيت وسط تشوّش شامل).

كذلك نشهد مسألة أخرى لا بأس بها، فمجرد طرح السؤال البسيط لمعرفة ماذا سيحلّ بالأجنة **قبل** الإزدراع: متى يتمّ التقرير أن تطوّر الجنين قد صار «ظاهريًّا **طبيعيًا**» بحيث يمكن زرعه في الرحم؟ فما هو المدى الذي يسمح لنا أن نقول إن البويضة قد لقحت أو لم تلقح بعد، أو قد منحت الحياة أو بعد؟ «إن التخصيب بواسطة الأنبوب يتيح أيضًا الحصول على أجنة بشرية خارج جسد المرأة، ما يفتح مجالًا واسعًا أمام تدخّلات تقنية ممكنة بالنسبة إلى البعض قد تصبح ممكنة لاحقًا بالنسبة إلى البعض الآخر. (المرجع السابق ص١٩). هكذا يمكننا الإستفادة من نموذج البنوك التي تختزن المني الموجودة الحاضرة لتخزينه أو لبيعة (؟) أو من الأجنة المجمّدة في «بنوك الأجنة». تفتح هذه الأجنة المتوفّرة المجال لتجارب علمية (حتى لو لم تسعفنا اللغة) كان العلم يحلم بها منذ وقت طويل في مجالات الأبحاث الجنينية، والمناعية والصيدلانية. يمكن للأجنة، - والعبارة المستخدمة هنا تشير إلى بداية الحياة الإنسانية - أن تتكاثر

بالإنقسام. والتوائم التي تبدو متماهية وراثيًا والتي أمكن الحصول عليها قد تستخدم في تحديد جنس الولد أو تشخيص الأمراض الوراثية أو سواها. بذلك يمكن التوصّل إلى مادّة تتعلّق بإختصاصات جديدة وبممارسات جديدة - تشخيص وراثي وعلاجي ممكن مستقبلًا(*). مع كل ما تثيره من مسائل أساسية: يمثّل هذا الإرث من الناحية الاجتماعية أو الأخلاقية، فهل هو «مقبول»، «سليم» أو «قابل للإستخدام»؟ من يجب أن يتولّى «الرقابة على نوعية الأجنة» - صياغة يصعب كتابتها - (Braintigan Mettler، ١٩٨٥)؟ وبأي حقّ يصار لتحقيقه ونسبة لأية معايير؟ ماذا يحلّ بالأجنة «ذات النوعية السيّئة»؟ التي لا تتوافق مع المتطلّبات التي يقتضيها هذا «الاختبار ما قبل الولادي الذي يسبق الدخول في الحياة»...؟

ثمّة عددٌ كبيرٌ من الأسئلة ذات الطابع الأخلاقي إلتي ولدتها

(*) في التجارب العلمية التي باتت ممكنة لم يعد النموّ في الأنبوب بالضرورة محصورًا تقنيًا بالمرحلة التي يحصل فيها إغراز الجنين في الرحم. «نظريًا بالإمكان تجريب نموّ كامل في المختبر، بهدف إنتاج طفل أنبوب كامل. يمكن استخدام خلايا الجنين في فبركة «مخلوقات خرافية» تكون خليط توائم من أجناس أخرى وهذه المخلوقات الخرافية ذات فائدة خاصّة في الدراسة التجريبية لنموّ الجنين. أيضًا «استنساخ» أجنة بشرية من خلال استبدال نواة خلية جنينية بنواة خليّة تؤخذ من فرد آخر على سبيل المثال. وقد تمّت تجارب في هذا الإتجاه وبنجاح على الفئران. يمكن لهذا الأسلوب أن يستخدم لتأمين نسل متماه وراثيًا أو لإنتاج نسيج جنيني يمكن استخدامه دون المخاطرة برفضه في تطعيم الأعضاء على العاطي لنواة الخلية. حتى الآن ما زال ذلك كلّه في مجال الخيال» (مرجع سابق ص ٢١).

هذه التطوّرات التقنية - الطبّية(*) والتي تعيد طرح الشكوك حول الثوابت الثقافية القائمة حتى الآن، والتي تثير الآن وعيًا حقيقيًّا ونقاشًا حادًّا (راجع H. Jonas ١٩٨٣، R. Low، ١٩٨٤).

نعمد هنا لإعطاء أهمّية مركزية لمنظور لم يجر التطرّق إليه حتى الآن إلّا بطريقة هامشية: **تعتبر بنية «التقدّم» (الطبّي) العينية بمنزلة عامل تحوّل طبيعي لشروط الوجود الإجتماعي التي لا تحظى بموافقة الأفراد.** كيف يمكن لهذه التحوّلات أن تحدث، وأن لا يتمكّن الرأي العام إلّا فيما بعد التصدي للتفاؤل المهني لجماعة صغيرة من إخصائي الوراثة البشرية والتي لا تأثير كبيرًا لها، تقوم أساسًا بالاهتمام بمسائلها العلمية فقط؟ كيف لا يمكن لها أن تطرح أسئلة حول النتائج، والغايات والأخطار وغيرها إلّا لاحقًا، وبعد تحقّق هذه الثورة الاجتماعية والثقافية السرية؟

من جهة، إننا نخلق هنا وانطلاقًا من شيء مشابه ظاهريًّا

(*) التشخيص ما قبل الولادي و«الجراحة التي تطال الجنين» (أي إمكانية ممارسة تدخّل جراحي على الولد القادم وهو داخل بطن أمه) - حتى لا نتناول هنا أكثر من مثل واحد - قد أثارا مسائل جديدة ومواقف ذات طابع صراعي: **فالمصالح والإهتمامات (الوجودية) عند الأم والابن هي مصالح منفصلة بين الواحد والآخر منهما حتى قبل الولادة مع استمرارية الوحدة الجسدية.** وإمكانيات التدخّل التشخيصية - الجراحية توسّع تعريفات المرضى لتشمل الحياة فيما قبل الولادة. ومخاطر التدخّل، وما يعقبه من نتائج تولّد - وبطريقة منفصلة عن الوعي وعن إرادة الأشخاص المعنيين - مواقف خطر متناقضة بالنسبة إلى الأمّ الحبلى (أو للأم البديلة الحامل)؟ وللطفل الذي يكبر في أحشائها. يظهر هذا الواقع أيضًا أن التطوّرات الطبّية - التقنيّة قادرة على جعل التمايزات الاجتماعية أكثر امتدادًا إذ تتعدّى حدود وحدة الجسد في علاقة جسدية - نفسيّة.

(التقدّم - الطبّي - التقنيّ) شيئًا لا شبيه له. حتى لو اعترفنا أن الخلق الذاتي والتحوّل الذاتي يشكّلان جزءًا مكملًا من التطوّرات الإنسانية. حتى لو كنا نعي ما يفترضه التاريخ وأنه يطوّر القدرة على تغيير الطبيعة الإنسانية والتأثير فيها، وعلى إنتاج الثقافة، والتلاعب في البيئة وعلى استبدال ضغوطات التطوّر الطبيعي بتقاليد كان الناس هم الأصل فيها. كلّ ذلك لا يجب أن يخفي أننا نلامس هنا أبعادًا جذرية جديدة. إنّ الحديث عن التقدّم يفترض وجود **ذات** يتمّ ذلك كلّه لمصلحتها. إنّ منطق مبدأ إمكانية الفعل وتطبيقه يتناولان الموضوع - السيطرة على الطبيعة - وما يسمح به من تعددية الثروات الاجتماعية. ولكن بمجرد أن تمسّ مبادىء إمكانية الفعل والتحوّل التقني شروط الإنتاج الطبيعي والثقافي عند الذوات، أو الفاعلين - أنفسهم، فإن أسس نموذج التقدّم تصبح ملغاة، حتى لو استمرّ الإنطباع بالتواصل قائمًا: إن متابعة مصالح **البرجوازي** تلغي وجود **المواطن** الذي، وبالتوافق مع صورة توزيع الأدوار في المجتمع الصناعي، عليه أن يتمسّك بخيوط التطوّر الديموقراطي. بقدر ما يزداد التعميم، ينتهي الأمر بالطبيعة بأن تتحول خفية إلى سيطرة تقنية للذات بالمعنى الخاصّ للكلمة - دون أن يكون للمعايير الثقافية للذاتية المتنوّرة التي كان عليها أساسًا خدمة هذه السيطرة والتي لم يعد لها الحدّ الأدنى من الوجود.

هكذا، نتحرّر سرًّا من مرحلة من تاريخ الإنسانية دون أن يكون ثمّة حاجة للإختباء وراء أي برهان من الرضى أو القبول .

ففي الوقت الذي تقوم فيه لجان من خبراء من **ألمانيا الإتحادية** (كما في بلدان أخرى) بتحرير تقارير تتناول النتائج الممكنة وغير المنتظرة عامّة عن هذه المرحلة الجديدة - ما يعني وجوب الإنتظار مطوّلًا قبل معرفة النتائج السياسية والقانونية - **فإن عدد الأولاد الذين يستولدون بفضل الإخصاب المخبري يتزايد بوتيرة متسارعة**. فبين الأعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢ تمّ إحصاء ما لا يزيد كثيرًا عن سبعين ولادة، ومع بداية العام ١٩٨٤ ارتفع عدد الأولاد المستولدين في ظروف كهذه إلى ٦٠٠ طفلًا في **ألمانيا الإتحادية** فقط. والعيادات التي تمارس التخصيب في المختبر (ومنها في **أرلنغن، لوبيك وكيل**) أمامها لوائح انتظار طويلة. ونظرًا لبنيته، يتمتعّ الطبّ **بحرية كاملة** في ممارسته التجريب على «ابتكاراته».
وعلى النقد الذي يوجهه الرأي العام وعلى النقاشات التي تتناول ما يستطيع الباحث وما لا يستطيع القيام به، يجيب الطبّ باستخدام «**سياسة الأمر الواقع**». بالطبع، يصار للتطرق لمسائل الأخلاقية العلمية. إلّا أن هذه المسائل لا تقوم بأكثر من **قطع المشكلة**، فهي أقرب لمحاولة تقليص «سلطة الطغيان» منها إلى «أخلاق القصر الملكي». والآلية تبدو أيضًا أكثر وضوحًا حين نقارن **نمط عمل القرارات** مع مدى التحوّلات التي تفترضها في السياسة وفي سياسة الطبّ الفرعية.

وإذا حملنا إلى حقل السياسية الرّسمية مايظلّ ممكنًا، بل طبيعيًا أيضًا في مجال الطبّ وبمعزل عن كل الإنتقادات وكل الشك الذي نطوّره تجاه التقدّم. فإننا نصل إلى فضيحة حقيقية،

تقوم على تطبيق قرارات أساسية تتناول المستقبل الإجتماعي **دون المرور بالبرلمان** ولا بالدائرة العامّة، وعلى جعل النقاش حول النتائج من خلال ممارسة تحقّقها نقاشًا يبتعد عن الواقع. كما أنه علينا مع ذلك أن نرى في ذلك تعبيرًا عن فشل الصفة الأخلاقية اللازمة للعلم.

وبسبب البنية الاجتماعية نفسها، لا وجود في سياسة الطبّ الفرعية لبرلمان، ولا لهيئة تنفيذية نستطيع بموجبهما أن نتحرّى مسبقًا النتائج الممكنة للقرارات. بل أنه لا وجود لمكان إجتماعي في اتّخاذ القرار، وتاليًا لا وجود لقرار محدّد سلفًا أو قابل للتحديد. لا بدّ من تمثّل شيء: في ديموقراطيات الغرب المتطوّرة وذات النزعة البيروقراطية الشديدة، يصار لتفحّص أدنى حدث من كل جوانبه، فيطرح السؤال حول الشرعية، وحول الكفاية والمشروعية الديموقراطية إزاء كل شيء وحول الكلّ، في حين أنه بالإمكان وبسهولة وفي إطار حياة برلمانية طبيعية، تدير أُسس الوجود وأنماط الوجود التي سادت حتى الآن دون الخضوع لأية رقابة بيروقراطية ولا ديموقراطية، ودون إخضاع القرار للنقاش، حتى لو كان موضوع سيل من الإنتقادات ومن التشكيك العام.

في ظلّ هذه الظروف نشهد ظهور واستقرار **عدم توازن كامل بين النقاشات والرقابة الخارجية من جانب، والقدرة على تعريف الممارسة الطبّية من الداخل من جهة أخرى**. ثم إنّ القطاع العام وكذلك السياسة هما دائمًا وبالضرورة «دون دراية بالمعلومات» فهما دائمًا يتأخّرون في الزمن، وهما يفكران باستخدام مقوّلات

أخلاقيّة وإجتماعية غريبة عن النظرية وعن الممارسة الطبيّتان. لكن ما له وقعه الثقيل هو أنهما يتحدثان ضرورة عن شيء **غير واقعي**، ولا يمكن التكهّن به بعد. إذ لا يمكن دراسة نتائج تقنيات التلقيح الخارجي عينيًا وتجريبيًا إلّا بعد وضعها موضع التطبيق؛ وكل ما سبق ليس إلّا تكهّنات. من هنا نلمس من جهة أولى تطبيقًا **مباشرًا** لنتائج على ذوات حيّة، وهو تطبيق يخضع لمعايير «التقدّم الطبّي» ولمقولاته اللّازمة له، ومن جهة أخرى نجد مخاوف وتساؤلات حول النتائج القانوينة والاجتماعية، تكون سمتها التأملية أكثر وضوحًا حين، نلامس عن قرب مجالات كانت حتى ذلك الوقت جزءًا من عمق البديهيات الثقافية. إذا انتقلنا إلى المجال السياسي يصبح التصوّر كما يلي: إننا لا نناقش القوانين **إلّا بعد** أن توضع موضع التطبيق؟ والتبرير: حينها فقط يمكننا التطرّق إلى النتائج.

تعزّز المفاعيل الناجمة عن الفعالية وعن المجهولية القدرة على التغيّر في السياسة الطبّية الرديفة. ففي مجال الطبّ يمكن تقبّل الحدود كما لو كانت تحصيل حاصل. لذلك فإن قوّة توسّع التغيّرات الاجتماعية التي تنطوي عليها تفتح مجال عمل السياسة بشكل واسع. أو أن هذه التحوّلات لن تستطيع اجتياز أبواب التحقّق إلّا بعد المرور بمظهر النقاشات البرلمانية. وفي هذا الإطار يمكن المقارنة بين العيادة والبرلمان (أو الحكومة) بقوّة، بل إنهما **يتساويان وظيفيًا** فيما خصّ بناء شروط الوجود الإجتماعي وتغيّراته - وهما يختلفان جذريًا، ذلك أن البرلمان لا

يتّخذ قرارات لها مثل هذا البعد، وهو **لا** يملك أبدًا إمكانية تطبيق مشابهة. ففي الوقت الذي يصار فيه عبر البحث والممارسة الطبّية إلى القضاء على أسس الأسرة والزواج والشراكة، تناقش الحكومة والبرلمان تخفيض تكاليف النظام الصحّي. «وهي مسألة أساسيّة» لا وظيفة ثانية لها سوى التضليل، علمًا أنه في هذا المجال نحن نعلم جيدًا أن الحل الجيد والتطبيق الفعلي هما أمران مختلفان.

في سياسة الطب الخفية، يتيح منطق «التقدّم» تجاوز الحدود بشكل جريء وغير خاضع للتقدير. وفي التخصيب المخبري أيضًا بدأ الأمر بتجريب التقنيّات على الحيوانات، بالإمكان التساؤل حول مشروعية هذه الممارسة، إلّا أنه من المؤكّد أن الإنتقال إلى استخدام هذه التقنية على البشر يعني أنه قد تمّ إجتياز عقبة أساسية. والمخاطرة هذه، التي ليست مخاطرة بالنسبة إلى الطبّ وللأطبّاء، بل للأجيال الإنسانية القادمة، إنها مخاطرتنا جميعًا، قد استطعنا وقد نستطيع دائمًا تحمّلها بطريقة ماثلة صرفة، في دائرة الممارسة الطبّية في سياق التنافس (العالمي) أو مع إلزامات سمعته، وهذا ما يميّز المخاطرة. إذا ساد الإنطباع هنا إننا نتعامل مع مشكلة «أخلاقية» طبّية مركزية، وإذا كانت هذه المشكلة موضوع وعي ونقاشات تندرج في هذه المقولات، **فذلك بسبب** وجود بنية إجتماعية لوضع الإكتشاف العلمي موضع التطبيق الطبّي الذي يتجاوز الشرعية والتي ليست موضوع نقاشات مفتوحة وهي تتجاوز عمليًا كل رقابة خارجية وكل استشارة.

كما أنه بالإمكان إعطاء هذا الفارق المركزي بين السياسة

والسياسة الخفية الصيغة التالية: إن السياسة المشرعنة ديموقراطيًا، والتي تتكوّن أدوات التأثير فيها من القانون، المال والمعلومة (معلومة المستهلكين على سبيل المثال) تستند إلى أدوات سلطة **غير** - مباشرة، والتي تشكّل إجراءات تحقّقها الطويلة فرصًا للرقابة، والتقليص والتخفيف الإضافية - أما سياسة التقدّم الخفي، فهي، **مباشرة بإطلاق**. فالتنفيذي فيها والقانوني يتّحدان بين أيدي البحث والممارسة الطبّية (وإذا ما تحوّلنا إلى الصناعة: إدارة المؤسّسة). إنّه نموذج السلطات الكليّة غير المتمايزة، الذي لم يعرف بعد فصل السلطات والذي لا نتطرّق فيه إلى المواضيع الاجتماعية إلّا لاحقًا، مثل المفاعيل الثانوية التي نشعر بوجودها في الأشخاص المعنيين بعد أن يكون ذلك كلّه قد تحوّل إلى حقيقة واقعة.

ففي الوظيفة الطبّية تبدو هذه البنية العامّة بكل «وضوح». فالأطبّاء لا ينسبون قدرة التغيّر هذه إلى عقلانيتهم الخاصّة، ولا لإمكانيتهم في الإحتفاظ برأسمال «الصحّة» الغالي، والوظيفة هذه هي **نتاج التمهين الناجح** والتعبير عنه في آن معًا (مع منعطف القرن العشرين). إن وضعيتها القصوى قد جعلت منها إذًا حالة مفيدة، بشكل عام، حتى توضّح شروط ظهور سلطة تغيّر السياسة الخفيّة في بعض الوظائف (أو، حين لا يكون لها إلّا شكلًا «غير كامل»: لبعض المهن). وللتوصّل لهذه الوضعية، لا يكفي أبدًا أن تتوصّل مجموعة وظيفيّة أن تضمن مؤسّساتيًّا حقّها **في البحث**؟ وأن تنفتح بذلك على مصادر الإبتكار؛ كما لا يكفي أيضًا أن [تشارك هذه

المجموعة] بتحديد معايير **ترشيد** الأجيال الجديدة ومضامينه، وأن تضمن بذلك نقل السيطرة على المعايير وعلى الأعراف المهنية إلى الجيل التالي. والشرط الأصعب تحققًا والذي نادرًا ما يملأ هو تحديد مكان **التطبيق العملي** للإكتشافات الحاصلة وللمهارات المكتسبة حتى في صلب التنظيمات التي تمارس المهنة رقابتها عليها. لذلك نجد مجموعة مهنية واحدة فقط تتمتّع **ببنية تنظيمية** وتجمع بين **البحث والترشيد والممارسة**. وحدها هذه التشكلية هي التي تتيح لسلطة التغيير أن تتطوّر وأن تتعزّز بمعزل عن كل تأثير خارجي. **فالعيادة** هي مثال «دائرة السلطة المهنية» تختلط فيها كل مصادر تأثير السياسة المهنية الخفية، وهي مصادر تتعزّز وتقوى معًا. ولا سابقة تاريخية لمثل هذا الموقف. فمعظم الروابط والمجموعات المهنية الأخرى تجد نفسها محرومة من مصدر التجديد القائم على البحث (العمل الإجتماعي الممرضات)، أو أنها من حيث تعريفها مفصولة عن تطبيق نتائج أبحاثها (العلوم الاجتماعية) أو أنه عليها أن تطبّقها استنادًا إلى معايير ورقابات غريبة عن المهنة، وخاصّة بالصناعة (العلوم التقنية، والهندسة). وحده الطبّ يستفيد من خلال العيادة من تدبير تنظيمي حيث يمكن فيه لتطوير ولتطبيق نتائج البحث أن تتمازج وأن تتكامل مباشرة على المريض، تبعًا للحالات، والمعايير والفئات التي تتحدّد عبر الوظيفة دون أي تدخل خارجي يمكن أن تتّخذ شكل المسائلة والرقابة.

هكذا أمّن الطبّ لنفسه من خلال القوّة المهنيّة التي أمّنها

وبناها، حماية أساسية تجاه محاولات المشاركة والمداخلة السياسية والعامّة. في المجال العملي في التشخيص العيادي وفي العلاج، يتمّتع الطبّ «بقوّة الإبتكار، القائمة على العلم». ولا برلمان أو حكومة للطبّ في مجال «التقدّم العلمي» إلّا الطبّ نفسه. وإذا كان الأمر يتطلّب حكمًا حول «الأخطاء المهنية»، فلا يعود «للسّلطة الثالثة» التي هي القضاء أن تعود إلى معايير ومقولات سنّها الطبّ ويراقبها: فهذه المسائل وبسبب بناء العقلانية الإجتماعي لا يمكن في نهاية الأمر القطع فيها إلّا من جانب الأطباء، لا من أي شخص آخر.

هنا نشهد الظروف التي يصار فيها لممارسة «سياسة الأمر الواقع» والتي يمكن أن تتوسّع لتشمل الأسس الثقافية للحياة والموت. باستطاعة المهنة الطبّية أن تجيب، عبر إنتاج «معارف جديدة، على الإنتقادات والشكوك والخطابات الخارجية التي تتناول معنى أداء الخدمة الطبّية - العلاجية ومنفعتها. إنّ إنتظارات تقييم المجتمع ومعاييره ليست معطيّات إطلاقًا، بل إحالات «انعكاسية» أي إنها قابلة للتطوّر وللتعريف **وللتعديل** من جانت الأطبّاء في البحث، والتشخيص والعلاج. في إطار هذا الاختيار الطبّي المنظّم، يفقد ما كان يعتبر إجتماعيًّا «صحّة» أو «مرضًا» من صفته الواضحة «الطبيعية» ويصبح في عمل الطبّ أمرًا يخضع بطريقة داخلية للمهنة. لا تعود «الحياة» ولا «الموت» حينها من القيم أو من المفاهيم الثابتة التي لا تخضع للتدخّل البشري. فما يعتبر ويعرف إجتماعيًّا بوصفه «حياةً» أو «موتًا» يصبح **من الأمور**

العارضة في عمل الأطبّاء وبعملهم، ما يلزم إعادة تعريفه. مع كل ما ينطوي عليه ذلك من تضمينات - وما هو أبعد من ذلك، على خلفية الوقائع وإنطلاقًا منها تمثّل مشاكل ومعايير من إنتاج الطبّ والبيولوجيا. إنّ النجاحات في جراحة القلب والجراحة الدماغية تلزم تبّني معايير جديدة: حين يقتضي الأمر التقرير والتأكّد بأن الإنسان «قد» مات حين يفقد النشاط الدماغي في حين أن القلب قد ظلّ مستمرًّا في الخفقان. أو حين يكون عمل القلب غير ممكن إلا بالطرق الاصطناعية وبواسطة آلات معقّدة، وحين لا تكون بعض الوظائف الدّماغية غير مؤمنة (بحيث يستمرّ المريض «غائبًا عن الوعي». في حين تظلّ سائر وظائف الجسد سليمة). وإلخ.

ومنذ أن أتاح العلم الوراثي تحقيق إخصاب **مخبري**، لم تعد الحياة هي الحياة، ولا الموت هو الموت. ثمّة مقوّلات أساسية واضحة (نسبيًا من الأساس، وثمّة وقائع واضحة بالطريقة التي يتمثّل فيها الناس العالم وأنفسهم تصبح فجأة لاغية، عرضة وقابلة للتعديل إثر وقائع يمكن للطبّ تعديلها، بل قد عدّلها فعلًا دون أن يطلب منه ذلك. إنّنا نتنج باستمرار مواقف جديدة متطوّرة تستدعي إتّخاذ قرارات، وتكون الإجابة عليها محدّدة باستمرار وسلفًا (جزئيًّا على الأقل) في الممارسة الطبّية، لصالح طبّ يتوجّه نحو البحث. حتى على الصعيد السياسي والقضائي، لا يمكن الوصول إلى «نهاية» هذا النمط من القرارات إلّا باللّجوء مجددًا إلى تشخيصات طبّية جديدة (وإلى مساندة مهن أخرى). هكذا يمكن للرؤية الطبّية للأشياء أن **تكون أكثر موضعة**، وأن تذهب بعيدًا

لتشمل كافة مجالات الوجود الإنساني. في عدد من القطاعات يزداد أهمّية يومًا بعد يوم، نجعل من **الواقع** المعيّن والذي قام الطبّ بصفة الشرط المسبق للفكر وللعمل. إنّنا نعاين ظهور حقّ خاصّ بالطبّ وتقنيات عمل، وأرقام ومعايير لحماية البيئة، وعادات غذائية «مقيمة» طبّيًا إلخ. تغوص الحلقة التصاعدية للتغيّر ولقرار العلم عميقًا أكثر فأكثر في حقيقة مجتمع المخاطرة الثانية، ولكن ثمّة ما هو أكثر: إنها **تخلق بذلك عند الطبّ جوعًا لا يمكن إشباعه**: سوق يتوسّع باستمرار بهدف أداء خدمة المهنة الطبّية، وهو أداء يتشعّب في العرض وفي العمق.

فالمجموعة المهنية التي تنجح هكذا في الدمج بين العلم والترشيد والممارسة لا تتمتّع فقط «باستراتيجية مهنية» خاصّة بضمان عروضاتها في السوق - وبشكل خاصّ الإحتكار القانوني، أو السيطرة الحصرية على مضامين شهادات الترشيد وسواها (راجع U. Beck, M. Brater, Frankfurt، ١٩٧٨). بل هي أيضًا كالدجاجة التي تبيض ذهبًا أكثر قدرة على الأداء، إذ تعطي دون كلل إمكانيات استراتيجيات تطرح في السوق. تتوازى قاعدة تنظيم المهنة هذه مع «استراتيجية السوق الإنعكاسية»، إذ تتيح هذه المجموعة المهنية التي تحدّد التطوّر المصرفي **إنتاج استراتيجيات مهنية جديدة باستمرار** وفي مجال النشاط الذي تحتكره: تستفيد المجموعة من تبعات ومن مواقف الأخطار التي تنتجها، مادة باستمرار مجال عملها الخاصّ من خلال الإبتكارات التقنيّة - العلاجية التي ترتبط بها.

مع ذلك علينا أن لا نخلط **أبدًا**، أو أن نربط هذه السيطرة المهنية للطبّ مع سلطة الطبيب **الشخصية**. إن قدرة تحوّل الطبّ هي قدرة تدرك بشكل مهني، بحيث يشكّل هذه الشكل المهني حاجزًا متميّزًا بين المصالح الخاصّة عند المهنيين وبين إدراك الوظائف السياسية والاجتماعية وممارستها. فالشرطي، والقاضي والموظّف الإداري، لا يستطيعون إطلاقًا استخدام الصلاحيات الموكلة إليهم لتنمية سلطتهم الشخصية كما يفعل الأمير في مملكته، ذلك أن الإجراءات الشرعية والرقابات والتراتبيات الأعلى تمنعهم من ذلك؛ وهم لا يستطيعون ذلك لأن الشكل المهني يؤسّس بطريقة مسبقة نوعًا من اللامبالاة البنيوية لمصالحهم الإقتصادية الخاصّة (عائدات، مهنة إلخ..) وتجاه أهداف عملهم ونتائجه ينقطع الطبيب عن التحوّلات الاجتماعية التي يمكن لهذه التدخّلات أن تنتجها. فهي لا تدخل في أفقه، وهي تعود بكلّ الأحوال إلى مدار الأثر الثانوي الناجم عن الممارسة الطبّية. إنّ ما يهمه بالدرجة الأولى هو «التقدّم الطبّي» كما تحدّد بطريقة متكاملة في مهنته وكما هو مراقب فيها. ثم إنه لا نتائج مباشرة للنجاحات التي تتحقّق في هذا المجال، **فهي تترجم إلى** فرص داخل المهنة، وإلى شهرة وموقع داخل التراتبية. ومن هنا، فإن الطبيب الذي يعمل بأجر والذي يسهم بتقدّم البحث في مجال العلم الوراثي البشري **يظلّ مرتبطًا مثله مثل أي عامل آخر**: يمكن الإستغناء عنه، واستبداله، ومراقبته من جانب آخرين يطلقون حكمًا بما إذا كان يمارس وظائفه بطريقة «تتناسب مع متطلّبات

المهنة»، فهو يخضع للنظم وللقرارات التي تأتيه من الخارج (راجع Beck، ١٩٨٩).

إذا ما عمّمنا هذه الملاحظات نرى فيها تعبيرًا عن سمة إضافية في هذه السياسة الخفية، والتي تأخذ أشكالًا مختلفة تبعًا للمجالات: ففي الوقت الذي يمكن فيه للوعي وللأثر أن يتوافقا في السياسة، أقلّه من حيث المبدأ مع الوظائف والمهام كما يصار لإدراكها، **فإن الوعي والأثر الفعلي والتحوّل الإجتماعي والتأثير، جميع هذه الأمور تكون في مجال السياسة الخفية متفرّقة بشكل نسقي**. بعبارات أخرى: إن مدى توسّع التحوّلات المعلنة لا يستنتج ضرورة من السلطة التي تمّ اكتسابها، بل بالإمكان أيضًا الوصول إلى غياب (نسبي) للتأثير. هكذا تستسلم مجموعة محدودة من الباحثين ومن ممارسي العلم الوراثي الإنسان ودون وعي ودون تخطيط في إطار ممارستهم الطبيعية لمهنتهم لتحوّل فعلي.

٦- معضلة سياسة التكنولوجيا

يمكن أن نقول بعد الآن: يشتقّ تبرير السياسة التقنية - الإقتصادية الخفية **من مشروعية النظام السياسي**. أن لا يصار للإستسلام داخل النظام السياسي لأي قرار **مباشر** يتناول تطوّر التقنيّات واستخدامها، فذلك أمر لا يجب أن يوصل إلى تناقض. ذلك أن رجال السياسة ليسوا هم من يطلق الآثار الثانوية التي يعتبرون هم مسؤولون عنها جزئيًا. ومع ذلك فإن سياسة البحث

تستمرّ في إكتساب الهبات المالية، وبالإمكان سنّ قوانين بهدف التخفيف من المفاعيل غير المرغوب بها أو تحويلها. أما فيما يخصّ التقرير بشأن التطوّر العلمي - التقني واستثماره الإقتصادي، فإن سياسة البحث لا وسيلة لها في التأثير على عمله. تملك الصناعة حسنات تجعلها تتفوّق على الدولة: **استقلالية القرارات التي تتناول الاستثمار، واحتكار استخدام التكنولوجيا**. إن زمام سيرورة التحديث يظلّ في أيدي السياسة الإقتصادية الخفية: حساب إقتصادي، أرباح (أو مخاطر) إقتصادية. تنظيم العمل تقنيًا داخل المؤسّسة.

يجعل تقسيم العمل في إطار علاقات السلطة بالتحديث الدولة في موقع غير مناسب وعلى عدّة أصعد. فالدولة أولًا تظلّ على صعيد التطوّر التقني متأخّرة جدًا، سيما أن القرارات تتّخذ في مكان آخر. وبمعزل عن كلّ التقديمات التي تعطى للبحث، يظل تأثيرها على أهداف التطوّر ثانويًا. فالبرلمان لا يقرّر إستخدام التطوّر الذي حصل في الإلكترونيات الدقيقة، أو في تكنولوجيا علم الوراثة، إلخ. يصار هنا للإكتفاء بمدّ يد **المساعدة** بضمانة المستقبل الإقتصادي (وظروف الاستخدام). وبما أن القرارات بشأن التطوّر التقني والقرارات بشأن الإستثمار هي قرارات متقاربة، فإن المؤسّسات، وإذا أرادت مقاومة المضاربة، تصبح مضطرة لإقامة مشاريعها في الخفاء. وبالنتيجة فإن على السياسة وعلى الدائرة العامّة الإنتظار حتى يصار لتطبيق القرارات للأخذ بالعلم بها.

وما إن يصار لإتّخاذ قرارات بشأن التطوّرات التقنية، التي تأخذ شكل خيار استثماري، حتى تكتسب وتطوّر وزنًا لا يمكن إهماله. إنّها تبرز مع أحداثها اضطرابًا خاصًّا بكل الإستثمارات: وعليها أن تكون **مفيدة**. وبنشر الإعتراضات الهامّة يصبح الرأسمال عرضة للخطر (ومعه بالطبع الوضع في الوظائف). هكذا، فإن إثارة المفاعيل الثانوية يعني الآن الضرر بالمؤسّسات التي إستثمرت مستقبلها وأمّنت موظفيها في هذه المشاريع، ما يعني أيضًا الضّرر بالسياسة الإقتصادية الحكومية. من هنا نصل إلى تقليص مزدوج: يخضع تقييم المفاعيل الثانوية لضغط القرارت على الاستثمارات، وإلى وجوب تأمين العائدية.

من جهة أخرى يصبح الموقف أكثر زيغًا، ذلك أن النتائج تظلّ بكلّ الأحوال غير مرتقبة، ما يستلزم إجراءات مضادة من جانب الدولة، الأمر الذي يستدعي وقتًا لوضعها موضع التنفيذ. من هنا نصل إلى الموقف التالي: «مشاكل معاصرة أوجدها التصنيع، بناء على استثمارات تقرّرت **بالأمس** وتجديدات تقنية تعود **لما قبل الأمس**، وفي أحسن الحالات لا تتّخذ إجراءات مضادة لها إلّا غدًا ولا تصبح هذه فاعلة **إلّا بعد الغد**» (M. Jaenicke، ١٩٧٣ ص ٣٣). وبهذا المعنى، تتخصّص السياسة **بشرعنة** نتائج لا هي السبب فيها ولا هي قادرة على منعها. ومن هذا التصوّر في فصل السلطات تظلّ السياسة مسؤولة قضائيًّا وبمعنى مزدوج عن القرارات التي تتّخذ في المؤسّسات. فالمشروعية التي تتمتّع بها المؤسّسات، والتي تقوم خفاء

بتحقيق سياستها بما يخصّ التطوّر التقني ليست إلّا موضوع إقراض. إذ لا بدّ من إعادة تكوينها دون انقطاع عبر السياسة، ولاحقًا تحت أعين الرأي العام الذي بات نقديًا. إنّ الضرورة السياسية لتشريع القرارات التي لم تتّخذها قد صارت ملحّة جدًا إذ باتت الهيئات السياسية بحكم المسؤولة عن المفاعيل الثّانوية. فتقسيم العمل ينسب إلى المؤسّسات سلطة إتّخاذ القرارات الأولية، مع رفع المسؤولية عن المفاعيل الثانوية في حين أن السياسة تتولّى مهمّة التشريع الديموقراطي لقرارات لم تأخذها، وعليها أيضًا التخفيف من التبعات.

وفي الوقت نفسه (لاسيما في المرحلة الأولى) يؤدّي اكتشاف المفاعيل الثانوية لمجابهة مصالح الإقتصاد والسياسة الإقتصادية اللذين استثمرا في التطوّر التقني. وبقدر ما تزداد المفاعيل الثانوية (أو حساسية الرأي العام) وبقدر ما تكون لنا حاجة للنموّ الإقتصادي (خصوصًا بسبب البطالة الجماهيرية) بقدر ما يتقلّص هامش مناورة السياسة التكنولوجية التي تُحشر بين رأي عام ناقد وأفضليات السياسة الإقتصادية.

لنموذج التقدّم حسناته إذًا. نفهم بالتقدّم ذلك التّحوّل الشّرعي الذي يحقّقه المجتمع دون شرعنة سياسية، ديموقراطية. إنّ الإيمان بالتقدّم قد حلّ مكان الإنتخابات. وثمّة ما هو أبعد من ذلك. يحلّ الإيمان مكان التساؤلات، ويصبح نوعًا من القبول المسبق بالأهداف وبالنتائج التي تظلّ مجهولة وغير مصاغة. إنّ التقدّم هو الصفحة البيضاء التي ترقى إلى مصاف البرنامج

السياسي الذي يجب إقراره بشكل شامل كما لو كان الطريق الأرضي نحو الفردوس. في نموذج التقدّم تنقلب متطلّبات الديموقراطية الأساسية رأسًا على عقب. وإذا كان الأمر يتعلّق بتغير إجتماعي فإن البراهين لا تُقدَّم إلّا **لاحقًا**. رسميًا، يتعلّق الأمر بشيء آخر مختلف كلّيًا ولا يتغيّر أبدًا: أفضليات إقتصادية، مضاربة في السوق العالمي، إستخدام. والتغيّر الإجتماعي ليس **إلّا تغيّرًا في المكان،** تبعًا لنموذج الرؤوس المقلوبة. التقدّم هو **تحّول الفعل العقلاني إلى «سيرورة عقلنة»**. إنّ التحوّل الإجتماعي الذي يستمرّ دون مشروع ولا عقلنة هو طريق نحو المجهول. إنّنا ننطلق من مبدأ يقول، إنّ كلّ شيء جيد، ففي نهاية الأمر كلّ ما قمنا بإثارته، والذي يقع علينا الآن سينتهي رغم كل شيء بالذهاب باتّجاه التقدّم. أما طرح السؤال «أين نذهب، ولماذا؟» ففيه شيء من البدعة. فالشرط هو القبول دون معرفة وما تبقى محض وهم.

ما ندركه هنا بوضوح هو الجانب «المضاد للحداثة» في الإيمان بالتقدّم. فذلك نوع من **الديانة الأرضية للحداثة**. تنطبق عليه كل ميّزات الإيمان الديني: ثقة بالمجهول، غير المرئي، العرضي، ثقة مضادة بمعرفة أفضل دون إلمام بالطريق. إن الإيمان بالتقدّم يعني أن الحداثة قد آمنت بتقنيتها الخاصّة التي صارت قوّة خلاقة. فالقوى المنتجة ومن يطوّرها ويديرها - العلم والإقتصاد - قد حلّوا مكان الله والكنسية.

إن الإغراء الذي مورس على الناس في مرحلة المجتمع الصناعي عبر الإله البديل الذي هو التقدّم، قد صار أكثر إثارة

للدهشة يعاين فيها عن قرب بناؤه الأرضي. مقابل **عدم** - مسؤولية العلم نجد المسؤولية **الضمنية** عند المؤسّسات ومسؤولية **الشرعنة الصرفة** عند السياسة. إنّ «التقدّم» هو بمثابة التحوّل الإجتماعي الممأسس في إطار **اللا** - مسؤولية. حين لو بدا هذا الإيمان بضرورة محضة تعمّدت باسم «التقدّم» ثمرة القدر، فهو مع ذلك إيمان **مصنوع**. «إن السيطرة على المفاعيل الثانية بغياب من يعلن السيطرة عليها» تتوازى مع سياسة الدولة التي لا تستطيع أن تعتمد قرارات متّخذة مسبقًا، ومع اقتصاد يتخلّى عن النتائج الاجتماعية لصالح العوامل الكامنة المكلّفة، وإلى علم يقود السيرورة بكلّ ضمير طيب واع للموقف النظري دون أن يريد التعرّف إلى النتائج. وحين يصبح الإيمان بالتقدّم تقليد تقدّم يفسد الحداثة، كما كانت صنيعته، تتحوّل **لا** - سياسة التطوّر التقني - الإقتصادي إلى سياسة - خصبة تستوجب أن تكون مشرعنة.

٧- السياسة الخفية للعقلنة

ما زالت التحليلات الوظيفية، وعلم إجتماع التنظيم والماركسية الجديدة تفكر «ببديهيات» التنظيم الموسّع والتراتبية، بالتايلورية وبالأزمة، أي بالأمور التي تولّدت منذ وقت طويل عن التطوّرات وعن إمكانيات تطوّر عالم المؤسّسة. مع إمكانيات العقلنة التي تقدّمها الإلكترونيات الدقيقة وسائر تقنيّات المعلومة ومع مشاكل البيئة وتسييس المخاطر، أمتدّ **اللايَقين** ليدخل حتى إلى بناءات العقائد الإقتصادية. وما بدا آنئذٍ ثابتًا ومكتسبًا بات

متحرّكًا: نمذجة جغرافية قانوينة للعمل المأجور (راجع الفصل الرابع) تراتبية السلطة في التنظيمات الكبرى، إمكانيات عقلنة... ثمّة العديد من الظواهر تخرج عن إطار الرسيمات والفئات التي ما زالت نافذة إلى اليوم. تنظيم قطاعات الإنتاج يمكن أن تتحوّل كهربائيًّا إلى شبكة؛ وأنظمة الإنتاج يمكن أن تعدّل بمعزل عن بني العمل الإنساني؛ والتصوّر الذي نكوّنه عن العائدية قد انقلب بفعل موجبات طواعية السوق، والأخلاق الإقتصادية وتسيّيس شروط الإنتاج؛ ثمّة اشكال جديدة «من التخصّص المرن» (Piore/ Sabel)، باتت تنافس بقّوة «سفن شحن» الإنتاج الجماهيري القديمة.

لا يمكن لغزارة إمكانيات التغيّرات البنيوية أن تُطبّق مرّة واحدة ولا في مستقبل قريب. ومع ذلك فإن هذا المزج الواضح الذي سيتناول في المستقبل التطوّر الإقتصادي بمعالم علم البيئة، والتكنولوجيات الجديدة والثقافة السياسية المتحوّلة قد عدّل الموقف منذ الآن. «في سياق الرخاء الحاصل في الستينيات والسبعينيات كان ترقّب التطوّر في الإقتصاديات ممكنًا وبطريقة دقيقة نسبيًا - حاليًا صار من المستحيل ترقّب تغيّر اتّجاه المؤشرات الإقتصادية من شهر لآخر. يتوافق هذا الشعور بعدم اليقين في التحوّلات الإقتصادية الوطنيّة مع الضبابية التي تحيط بتكهّنات مختلف الأسواق. فعلم الإدارة لا دراية له بما يجب تصنيعه، ولا بالتقنيات اللازمة لذلك - بل لا يعرف كيف تتوزّع السلطة ولا الكفاءات داخل المؤسّسة. يكفي التشاور مع رجال

الصناعة، أو قراءة الصحافة الإقتصادية للوصول إلى نتيجة مفادها أنه حتى بدون تدخّل الدولة فإن عددًا من المؤسّسات سيكون أمام صعوبات تتناول وضع استراتيجيات تتماشى مع المستقبل» (M. J Piore, C. F. Sabel، ١٩٨٥- ص ٢٢).

تشكّل المخاطر والتردّدات عنصرًا مكوّنًا، «شبه طبيعي» من النشاط الإقتصادي. ومع ذلك فإن للتشوّش الحالي مميّزات جديدة. فالتشوّش هذا «يتميّز بوضوح عن أزمة الإقتصاد العالمية التي عرفت في الثلاثينيات. ففي عصرنا، يحاول الفاشيون، والشيوعيون والرأسماليون في العالم كلّه وبشكل ما بعدي تقليد المثال التقني لبلد واحد: الولايات المتّحدة. إنّها سخرية الحظ في هذا العصر - حيث يبدو المجتمع هشًّا جدًا وقابلًا للتغيّر - فإنّ أحدًا لا يفكّر بالشكل بضرورة هذه الأسّس اللازمة للتنظيم الصناعي والتي تبدو اليوم خاضعة للجدل بشكل كبير. إنّ التشوّش الذي يدور حاليًا حول مسألة تنظيم التقنيّات، والأسواق والتراتبيات هو العلامة الملموسة على إنهيار العناصر الحاسمة، وإن كانت مفهومة، في نظام التطوّر الإقتصادي الذي كان مألوفًا عندنا» (المرجع السابق والصفحة ذاتها).

لقد جعلت الإلكترونيات الدقيقة مدى التغيّرات التي طالت المجتمع والمؤسّسة تبلغ حدًّا كبيرًا. إنّ وجود البطالة البنيوية هي من الأمور التي تبعث على قلق فعلي - إلّا أن هذه البطالة ليست إلّا شكلًا متفاقمًا من المسألة التي ما زالت إلى الآن داخل المقوّلات الفاعلة. على المدى المتوسّط لا بدّ من أخذ نتيجة

أخرى مهمّة أيضًا بالحسبان: إن استخدام حواسيب دقيقة وبرامج ترجمة دقيقة سيؤدّي إلى تغيّر أوليات تنظيم النظام الإقتصادي. وحتى نقول الأمور بشكل قاطع: تمهّد الإلكترونيات الدقيقة لمرحلة تطوّر تقني **ترفض تقنيًا** أسطورة الحتمية التكنولوجية. أولًا، إن الحواسب وتجهيزات الإنتظام قابلة للبرمجة، أي أنها تؤدّي وظيفتها تبعًا للأهداف، وللمواقف وللمشاكل الأكثر اختلافًا. ومع ذلك فإن التقنية لا تحدّد بنفسها الطريقة التي يجب بها استخدامها بالتفصيل؟ يمكن ويجب بعد الآن تسجيل هذه المعلومات في التكنولوجيا. إنّ الإمكانيات والتشريعات التي تتيح حتى الآن تنظيم البنى الاجتماعية بواسطة «عوائق تقنية موضوعية» آخذة بالتناقص، بل بالتحوّل عكسيًا: لا بدّ من معرفة نمط التنظيم الإجتماعي **المرغوب به**، وفي آن واحد أفقيًّا وعلى الصعيد التراتبي حتى يصار إلى استغلال إمكانيّات تشغيل الشبكلة، الإمكانيات التي توفّرها أجزة الإنتظام الإلكتروني وتقنيّات المعلومة. إلى جانب ذلك توفّر الإلكترونيات الدقيقة إمكانية إلغاء المزاوجة بين سيرورات العمل والإنتاج. بعبارات أخرة: بإمكان نظام العمل البشري ونظام الإنتاج التقني أن يشكّلا موضوع تغيّرات **مستقلّة** للواحد منهما عن الآخر (راجع: منظورات مستقبلية في التطورّ الإجتماعي: تقرير اللجنة لعام ١٩٨٣ ص: ١٦٧ تابع).

في كل أبعاد التنظيم وعلى كافة مستوياته، نحن أمام نماذج جديدة - تتجاوز الحدود بين القطاعات، والمؤسّسات والفروع.

إنّ المقدّمة الأساسية في النظام الصناعي - التشارك هو تشارك **مركّز جغرافيًا** في «تنظيم مؤسّسة» معدّة لهذا الهدف - هي مقدّمة صارت عرضة **للتقوض** بفعل الضرورة التقنية. هذا مع العلم أن الأسس التي تستند إليها التمثّلات والنظريات التنظيمية قد صارت في الوقت نفسه عرضة للتغيّر. فما زال مستحيلًا تحديد هامش التغيّرات التنظيمية التي يقدّمها مثل هذا التطوّر. واحتمال إجراء دورة على كلّ هذه الإمكانيات بوقت قليل ما زال بعيدًا أيضًا. إنّنا نجد أنفسنا في بداية **مرحلة تجريب في مجال التطوّر التنظيمي** يتقارب مع ما يحصل في المجال الخاصّ، حيث يجد الفرد نفسه ملزمًا بتجريب أشكال وجود جديدة. ومن الضرورة بمكان أن نحسب بدقّة مدى إتّساع هذه الظاهرة: إن نموذج العقلنة **الأولي** الذي يتميّز بتطوّر مفاهيم الإستخدام، وبالإمتياز وبالنظام التقني قد استبدل بظهور عقلنات **تأملية من النمط الثاني** والتي تؤشّر إلى مقدّمات وثوابت التغيّر كما كان يحدث حتى الآن. يمكن إذًا الإستعانة بالمبادىء القديمة الموجّهة في المجتمع الصناعي من أجل رسم حدود هذه المساحة المفتوحة على أنماط تنظيم جديدة: ومن بينها، **«مثال المؤسّسة»، «رسيمة قطاعات الإنتاج»** **وضرورة «الإنتاج الجماهيري»**.

في النقاش حول النتائج الاجتماعية المترتبة عن استخدام الالكترونيات الدقيقة، ما زال البحث وما زال الرأي العام واقعين تحت تأثير وجهات نظر معيّنة. نتساءل ونبحث لتحديد ما إذا كان لا بدّ في نهاية الأمر من إضاعة **أمكنة عمل** أو لا، وكيف تتطوّر

الكفاءات وتراتبية التأهيل، إذا ما كان علينا أن نرى ظهور وظائف جديدة، وما إذا كانت الوظائف القديمة قد صارت عديمة النفع، إلخ. نجري نقاشًا ضمن مقوّلات المجتمع الصناعي الجيد القديم، ويصعب علينا أن نتفهّم أن هذه المقوّلات لا تسمح بتفهّم «إمكانيات الواقع» الجديدة. في غالب الأحيان توصلنا الدراسات التي هي من هذا القبيل إلى **نوع من الطمأنينة**: فأماكن العمل والكفاءات تتغيّر في حدود ما ينتظر منها. أما فئات المؤسّسة والقطاع وصفات نظام العمل ونظام الإنتاج فتظلّ قائمة. ومع ذلك فإن قدرة العقلنة الخاصّة بالالكترونيات «الذكية» والتي بتنا نرقبها تدريجيًا، فهي قدرة **تقصى** بالتحديد على هذه الشبكات التي فيها يندرج البحث والتأمّل في المجتمع الصناعي. يتعلّق الأمر «بعقلنات النظام» التي تجعل **حدود** التنظيم شديدة الثبات ظاهريًا، حدودًا مرنة، وذلك **داخل** المؤسّسات وبين المؤسّسات والقطاعات والفروع، إلخ. إنّ ميّزة موجات العقلنة قيد التحضير هي القدرة **على تجاوز الحدود وعلى تغييرها**. إنّ مثال المؤسّسة واندراجه في بنية الفروع أمر يستوجب إعادة النظر: التنظيم ضمن قطاعات ومؤسّسات، المزج بين التشارك والتقنية، تجاوز التنظيم داخل المؤسّسة... هذا دون الحديث عن تألية مجالات الوظيفة بأكملها (في التصنيع، وفي الإدارة أيضًا)، وإيداعها في بنوك معلومات، إلى جانب توصيلها إلى الزبائن بشكل إلكتروني. تشكّل الظاهرة فرصة هامّة لسياسية المؤسّسات التي بإمكانها أن تعدّل «**التركيبة التنظيمية في المؤسّسة**»، دون أن

تحدث (تاليًا) تغيّرًا في بنية الإستخدام. يصبح بالإمكان إعادة الإعتبار للتنظيم الداخلي في المؤسّسة وما بين مختلف المؤسّسات في إطار (صار الآن مجرّدًا) المؤسّسة، دون المسّ بمراكز العمل - وبالتالي دون الحاجة للمواجهة مع النقابات (راجع Altman، ١٩٨٦ وغيره أيضًا).

إن «**التصوّرات التنظيمية**» التي تولّدت بهذا الشكل هي تصوّرات لا وزن لها، حيث يمكن أن تتمازج بطريقة مختلفة وتبعًا للظروف. بإمكان «كل عنصر تنظيمي حينذاك أن يستفيد من علاقاته الخاصّة مع العالم الخارجي، وأن يقوم «بسياسته التنظيمية الخارجية» الخاصّة بما يتناسب مع وظيفته. والأهداف المقامة سلفًا يمكن أن تتابع دون وجوب العودة الضرورية إلى المركز - طالما أنه يصار للإلتزام بآثار محدّدة سلفًا **وخاضعة للرقابة**، (لا سيما العائدية، التحوّلات السريعة في حالة تطوّر الأسواق، احترام تنوّعات السوق). و«الإدارة» التي كانت في منشآت الصناعة الكبيرة وفي البيروقراطية منظّمة تبعًا لنموذج عسكري يعطي أوامر مباشرة تدرك إجتماعيًا، صارت الآن في عهدة مبادىء الإنتاج ومفاعيل الإنتاج التي تمّ الإتّفاق عليها. إنّنا نشهد أنظمة صار فيها «المسيطر» الذي تحدّد هويته بوضوح أمرًا شاذًا. فالأوامر والطاعة قد استبدلا «بالتنسيق الذاتي» المراقب إلكترونيًا من جانب «مسؤولين» يستجيبون لمبادىء عائدية العمل المحدّدة سلفًا ولتحديد ماهيته، أي لمبادىء قابلة للتطبيق بطريقة جد صارمة. وبهذا الخصوص سنجد بعد وقت قصير «مؤسّسات

شفافة» من ناحية الرقابة على المردود ومن ناحية سياسية مجموع الموظّفين. وعلى الأرجح مع انتظار أن يترافق هذا التحوّل في بنية رقابة الأشكال مع **استقلالية** أفقية ذاتية» في المنظّمات الجزئية أو الجانبية أو الدنيا.

يخشى في مؤسّسات المستقبل أن يغيّر التحوّل الشكلي في بنية الرقابة التي سادت بفعل الإلكترونيات الدقيقة الإنتظام واحتكار تدفق المعلومة ليصبح ذلك مسألة مركزية. ذلك أنه إذا قدر للمشاركين أن يصيروا «شفافين» بالنسبة إلى المؤسّسات (الإدارة) فالمؤسّسة بدورها يمكن أيضًا أن تصبح شفافة بالنسبة إلى العاملين المساهمين وبالنسبة إلى من يهتمّ بها. وبقدر ما يصبح الإنتاج مربوطًا بمكان محدّد، تصبح المعلومة وسيط تماسك أساسي ووسيط تماسك وحدة الإنتاج. لذلك لابدّ من معرفة من يتلقّى المعلومات، كيف وبأية طريقة، وبماذا تتعلّق المعلومات ومن تتناول ولأي هدف يصار لنقلها. لا حاجة إطلاقًا لحديّة الذهن حتى يقال مسبقًا أنه في الأزمات التي ستحرّك المؤسّسات مستقبلًا **ستكون هذه الصراعات على السلطة من أجل توزيع هذا السيل من المعلومات ومن أجل فهم هذا التوزيع** مصدر مواجهة أساسية. ثم إن هذه المواجهة قد صارت حادّة جدًا، ذلك أنه بعد الملكية القانونية سيأتي الدور على وسائل الإنتاج حتى تتمايز وذلك بفعل فكّ مركزية الإنتاج. إنّ رقابة **سيرورة الإنتاج ستبدأ بالتبعية للمعلومات ولشبكات المعلومة**. هذا لا يمنع بأي حال من الأحوال أن يستمرّ احتكار سلطات القرار المرتبطة

بتمركز الرأسمال في الإحتفاظ بالخلفية الأساسية.

يمكن التطرّق إلى اضطرابات التمركز والمركزية من زاوية جديدة وذلك بفضل إمكانيات التنظيم التي يوفّرها التواصل عن بعد. ومن الصحيح أيضًا أنه من أجل إدراك مهام الحداثة ووظائفها، فهي تتابع ترابطها بمركزية القرار وبإمكانيات تحديد شديدة التعقيد. إلّا أن هذه لا تأخذ بالضرورة شكل تنظيمات عينية هائلة. بل بالإمكان تفويضها بفعل تقنيّات المعلومة التي تستمرّ في شبكات المعطيات والإعلام والتنظيم وإنتاجها في إداءات الخدمة (نصف) الآلية بالتعاون المعلوماتي المباشر مع المتلقّين، كما هو الحال الآن في شبابيك البنوك الآلية.

إننا الآن إزاء نزعة جديدة كلّيًا ، وتحمل على التناقض إذا ما تطرّقنا إليها بموجب المقوّلات المعمول بها حاليًا: يترافق تركيز المعطيات والمعلومة مع **تفكّك** البيروقراطيات الكبيرة والأجهزة الإدارية التي تمّ تنظيمها بموجب التقسيم التراتبي للعمل: يترافق تمركز الوظائف والمعلومات مع **التخلّص** - من العمل البيروقراطي؛ ويصبح بالإمكان دمج تمركز السلطات التقريرية والتخلّص من مركزية تنظيم العمل ومؤسّسات إداء الخدمات.

في التفاعل «المباشر الذي يمرّ عبر شاشات الحاسوب، يصبح مستوى المنظّمات البيريوقراطية «الوسيط» (في الإدارة والخدمات ودائرة الإنتاج) محايدًا بالنسبة إلى الابتعاد، فهو يندمج مع كلية تكنولوجيا المعلومة. يمكن لعدد كبير من المهام

التي تترتّب على الدولة الاجتماعية وعلى الإدارة التابعة للدولة - بل على خدمات الزبائن، على التجارة الوسيطة وعلى مؤسّسات الإصلاح - أن تتحوّل إلى نوع «من الخدمات الحرّة» الكهربائية - حتى لو لم يؤدّ ذلك إلّا إلى إزاحة «فوضى الإدارة» التي ما إن تتموضع الكترونيًا، حتى تتوجّه مباشرة نحو «المواطن المتحرّر». في كل هذه الحالات، إن من يتوسّل خدمة فهو لا يتعامل مع موظّف في الإدارة، مع مستشار زبائن، إلخ.. بل يختار تبعًا لطريقة يمكن له أن يتعلّم تشغيلها بنفسه بطريقة إلكترونية، وأن يتعلّم كيفية معالجتها والخدمة أو المهارة التي يتوق إليها. قد يحدث أحيانًا وفي بعض مجالات الخدمة المحدّدة، أن لا تكون هذه الموضعة المعلوماتية عبر تكنولوجيا المعلومة ممكنة، أو غير مهمة أو أنه يصعب فرضها إجتماعيًا. إلّا أن ذلك لا يصدق على المجالات التي تعجّ بالنشاطات الميكانيكية المحضة، بحيث إنه وفي مستقبل قريب سيصبح بالإمكان القيام بجزء كبير من الأعمال الإدارية الروتينية والخدمات الأخرى - ما سيسمح بتقليص عدد العاملين.

عبر هذه الملاحظات التي هي خليط من تعليمات نصف- تجريبية وحجج استقبالية نكون قد تطرّقنا إلى جانبٍ بارزٍ يدعم المؤسّسة والبنية عبر الفروع إلى مقدمتين تنظيميّتين أخريين في النسق الإقتصادي في المجتمع الصناعي: من جهة أولى **إلى رسيمة قطاعات الإنتاج**، ومن جهة أخرى إلى الفرضية القاعدية المسبقة التي تقول إن على نمط الإنتاج الصناعي - الرأسمالي أن

يتبع ضرورة معايير **الإنتاج الجماهيري** وأشكاله. ونحن نكتشف اليوم أنّ سيرورات العقلنة التي تطلّ علينا إنما تهدف إلى التنظيم عبر قطاعات بوصفها كذلك. إنّ ما يرتسم الآن **ليس** إنتاجًا صناعيًّا **ولا** إنتاجًا عائليًّا **ولا** قطاع خدمات، **ولا** قطاعًا **لا** شكلانيًا بل هو **اتّجاه ثالث**: إنه محو أو انتهاك للحدود في إطار الاندماجات المعترضة، الموازية للعديد من القطاعات ولأشكال التشارك التي تفرض معضلاتها وميزاتها بادىء ذي بدء أن تتآلف معها على الصعيد المفهومي والتجريبي.

أوصلت مخازن الخدمات الحرّة، وأجهزة السحب الآلي في البنوك والخدمات التي تؤدّي عبر الحواسيب (بل ومبادرات المواطنين ولجان الدفاع الذاتي، إلخ) إلى إعادة توزيع المهام التي لا تحترم الفصل بين قطاعات الإنتاج ففيها تتحرك قوّة عمل المستهلكين **خارج سوق العمل**، وهي تندمج مع سيرورة الإنتاج التي هي سيرورة إقتصاد العمل الرّبحي. من جهة أولى، يستخدم هذا الاندماج في عمل المستهلكين غير الربحي في حسابات تقليص التكاليف المأجورة، وأكلاف الإنتاج الخاص باقتصاد السوق. ومن جهة أخرى يخلق الاندماج على مستوى خط الإلتحام مع الأتمتة مناطق تشابك لا يمكن لنا أن نفهمها، فلا هي خدمات ولا هي إدارة ذاتية. فالصراف الآلي يتيح للبنوك، على سبيل المثال، أن تفوض نشاطات الشبابيك المدفوعة إلى الزبائن الذين يستطيعون «بالمقابل» التصرف بحساباتهم ساعة ما يريدون. إعادة التوزيع هذه بين إنتاج وخدمات واستهلاك التي جعلتها

التقنية ممكنة وإليها يتوق المجتمع ، تنطوي على جانب **من المحو الذاتي المرفه للسوق**، وهذا ما يجهله أهل الاقتصاد أسرى مبادىء اقتصاد السوق. حاليًا، يصار مطولًا للحديث عن «العمل في الظلّ» وعن «اقتصاد الظلّ» وما شابه. إلّا أنه لا يصار عمومًا للانتباه إلى أن عمل الظلّ هذا قد بات ينتشر لا في **خارج**، بل **داخل** الإنتاج الصناعي أيضًا أو إنتاج الخدمات التي يؤمّنها السوق. بالإمكان تقريبًا فهم موجة الأتمتة في قطاع الخدمات بوصفها تحوّلًا للعمل من مجال الإنتاج إلى مجال الاستهلاك، من الأخصائيين إلى العموميّة، من الأجر إلى المشاركة.

مع ازدياد عدم اليقين والمخاطر، صارت المؤسّسات أكثر فأكثر اهتمامًا **بالمرونة** - مطلب كان دائمًا موجودًا، إلّا أنه بات الآن عاجلًا ومطلوبًا ومحدّدًا بالمنافسة، وذلك نظرًا لتغلغل الثقافة السياسيّة والتطوّر التقني من جهته، ولإمكانيات التنظيم الالكتروني وتطوّر الإنتاج واهتزازات السوق من جهة أخرى. وبذلك أيضًا **صارت شروط الإنتاج الجماهيري التنظيمية والمنمذجة أكثر هشاشة**. ما زال نموذج الإنتاج الأصلي هذا في المجتمع الصناعي يعوف فضاءات تطبيق «(مثال ذلك سلاسل الإنتاج الطويلة في معامل السجائر، صناعة النسيج، صناعة المصابيح الكهربائية والصناعة الغذائية الوسيطة إلخ. . .)، إلّا أنّه نموذج يستكمل ويهاجم بعنف من جانب نموذج هجين: المنتوجات المصنّعة جماهيريًا والمفردة كما نجد ذلك وإن بشكل جنيني في الصناعة الكهربائية، وعند بعض منتجي السيارات

وفي عالم الأخبار. حيث يصار لعرض مختلف لعلب السرعة، وتنويعات مختلفة تنتج وتعرض تبعًا لمبدأ لعبة البناء.

في إطار التنظيم التقليدي الثابت جدًا في المؤسّسة يصبح من الصعوبة بمكان، إن لم نقل من المستحيل، بل والمكلف جدًا القيام بقلب المؤسّسات خلافًا **لنمذجة** الأسواق وللتنوّع الداخلي للمنتجات، وأيضًا متطلّبات التغيّرات التنظيمية السريعة المتولّدة عن حالة إشباع الأسواق، وعن التطوّر المتتابع في تعريفات المخاطرة إلخ. . ذلك أن إقرار هذا النموذج من التغيّر إنما يستند باستمرار على وجوب الإنطلاق من الأعلى إلى الأسفل، وأن يخصّص لذلك الوقت الكافي وأن يخطّط له ويعطى الأمر به (للوصول إلى انتهاء المقاومات). وبالمقابل وفي شبكات التنظيم المتحرّكة الرخوة أو السائلة، يمكن لمتطلّبات التكيّف المتواصلة هذه أن **تدمج مع البنية**. ما نصل إليه هنا هو انعطاف فعلي في المأزم بين الإنتاج الجماهيري والإنتاج الحرفي، حيث يبدو أن التاريخ قد حدّد سلفًا مخرجًا له. والانتصار «الأزلي» للإنتاج الجماهيري يمكن أن يكون موضع شكل عبر أشكال جديدة من «التخصص المرن» القائم على إنتاج متجدّد، منظّم عبر الحاسوب لأشياء تنتج عبر سلاسل صغيرة (راجع Piore/ Sable، ١٩٨٥).

إن عصر المعمل «كاتدرائية العصر الصناعي» لم يصل لنهايته بعد، إلا أنّه لم يعد الاحتكار الذي يستمرّ إلى المستقبل. هذه التنظيمات التراتبية العملاقة الخاضعة لأمراء الآلات قد تكيّفت دون شك مع فبركة المنتوجات المتماهية أبدًا، ومع تحقيق

متطلّبات متماهية دائمًا في بيئة صناعية ثابتة.. أما الآن، وحتى نستعيد تعبيرًا من لغة ولدت مع هذه التنظيمات، فإن هذه قد صارت «لا - وظيفية» وللعديد من الأسباب. فهي لم تعد تتوافق مع تطلّعات مجتمع يعتمد الفردية، حيث تفتّح الفرد يتحقّق حتى في عالم العمل. تبدو التماثيل التنظيمية هذه عاجزة عن إبداء ردّة فعل بطريقة مرنة على التغيّرات السريعة والثورية في التقنيات، وعلى تنويعات المنتجات، وعلى اهتزازات السوق المشروطة بالتطوّر السياسي والثقافي وسط رأي عام أصبح شديد الحساسية تجاه المخاطر والأضرار، إن منتجاتها الجماهرية لا تستجيب للحاجات المكرّرة لأسواق المفرق التي تتمايز فيما بينها وهي أعجز من أن تفيد بشكل صحيح التجديد التقني في التقنيات الحديثة، من أجل «تفريد» المنتجات والخدمات.

ثمة نقطة حاسمة هنا: إن هذا التخلي عن «العمالقة التنظيمية» مع ما تلزم به من نمذجة، وعن نظامها شبه العسكري إلخ.. لا يصدم المبادىء الأساسية في الإنتاج الصناعي وحسب - حد أقصى من الربحية، علاقات ملكية ومصالح سيطرة - بل هو الأصل في ذلك كله.

حتى لو أن «أعمدة النظام الصناعي المشار إليها هنا - باراديغم المؤسّسة، رسيمة قطاعات الإنتاج، أشكال الإنتاج الجماهيري ونمذجة مؤقتة، جغرافية وقانوينة للعمل - لم تصل كليًا إلى حافة الإنهيار وفي وقت واحد، فإننا أقلّه إزاء **تحوّل في النسق** اللازم للعمل والإنتاج، يجعل من الوحدة الإلزامية لأشكال

التنظيم الخاصّة بالمجتمع الصناعي وحدة نسبية نظنّ أنها صالحة للأزل، لكنّ سرعان ما يظهر أنها مؤقتة، أنها مرحلة تاريخية قدر لها أن تستمر لقرن من الزمن.

هذا التطوّر، ما إن يحصل حتى يحمل معه الربيع إلى مقدمات علم اجتماع الوظائف التنظيمية الجامعة وإلى «الماركسية الجديدة». إننا نعاين انقلابًا فعليًا لكلّ ما ننتظره في تحوّل العمل الصناعي(*). فلا يتعلّق الأمر بتطوّر منطقي يطال أشكال التنظيم التي تتمتّع «بتفوّق ضمني» ما يتيح فتح طريق النجاح للإقتصاد الرأسمالي بل بإنتاج **مآزم وقرارات تتناول أشكال العمل والتنظيم وإدارة المؤسّسة**. أما أن يدور ذلك كلّه حول السلطة في الإنتاج وحول سوق العمل وحول ظروف وقواعد ممارسة هذه السلطة فذلك بديهة واضحة. توصل مسيرة عقلنة المؤسّسات إلى ظهور

(*) ينطبق ذلك على سبيل المثال على «الضرورة الوظيفية» في العمل الصناعي بالتجزئة. ونحن نعلم أن تايلور كان قد تنبّأ بذلك وقد أحاطها بهالة «الإدارة العلمية للمؤسّسة». حتى الإنتقادات الماركسية للتايلورية قد اقتنعت أيضًا وبعمق بالضرورة اللازمة لنظام «فلسفة تنظيم العمل» هذه. إذ انتقدوا أشكال العمل المفرغة من معانيها، المتشيئة، إلّا أنهم وفي الوقت نفسه قد دافعوا وللمفارقة عن «الواقعية» ضدّ السذاجة «غير الواقعية» لمن يعتقدون بالقطيعة مع «سحر الضرورة»، المتمثّل بالتايلورية، بهدف التجاوز الآن وهنا كل هوامش المناورات الموجودة ولوضع أشكال تنظيم عمل «أكثر إنسانية». وإذا تشدّدنا نقول أن **الإنتقادات الماركسية** للتايلورية هي الآن إلى جانب **المدافعين** عنها الأكثر حماسًا وتصلّبًا. وبسبب التعمية العفوية التي تسبّبها الرأسمالية، تتناسى هذه الانتقادات أن التايلورية وبسبب ازدهارها يجب أن نرى فيها تأكيدًا لما هو «ضروري في النسق». هذه الاستمرارية في الحياة هي التعبير عن القدرة التي لا تهتز لنخبة محافظة في الإدارة.

مساحات من التحوّلات شبه السياسية. في هذا السياق يكتسب التنظيم الاجتماعي للمؤسّسة **وصمة سياسية**. ويتجلّى هذا التسيّس لا بإعادة بروز صراع الطبقات بقدر ما يتجلّى بتطوّر التصوّرات: إن الطريق التي تبدو وحيدة ظاهريًا والتي على الإنتاج الصناعي أن يسلكها يصبح متعدّد الأشكال، تفقد هذه الطريق من شكلها التنظيمي الوحيد، **تأخذ مسافة وتتعدّد**. في السنوات القادمة يُخشى أن تتناول المآزم بين الإدارة ولجان المؤسّسة والنقابات والأشخاص القرارات حول «**النماذج الاجتماعية داخل المؤسّسة**. فنحن نتقدّم هنا وباختصار خطوة باتّجاه «العمل الاشتراكي اليومي» على أساس علاقات ملكية لم تتغير أو في الاتّجاه المعاكس (حيث ميزة الظاهرة تتسم ربما في عدم تنابذ هذين الخيارين إذ إن المفاهيم التي يفترضها لا تتناسب أبدًا مع الواقع). فالمهمّ أنه بالإمكان من مؤسّسة لأخرى، من فرع لآخر نشر وتجريب سياسيات ونماذج مختلفة. بل بالإمكان أن تخضع سياسية العمل لتأثيرات التناوب وممارساته: فتارة يكون أحد المفاهيم مهمًّا ومرّة أخرى يكون غيره، وعلى العموم فإن نزعة تعدد أشكال الوجود صارت تعم فضاء الإنتاج: لقد تمّ الوصول إلى **تعددية عوالم العلم وأشكاله**. والتغيرات «المحاطة»، «اشتراكية ريفية» أو «مدنية» صارت تنافس بعضها بعضًا.

ذلك كلّه يعني أن نشاط المؤسّسات قد صار خاضعًا اكثر من **أي وقت مضى إلى ضغوطات التشريع**. وستكون هذه **المسحة الأخلاقية** اللازمة للإنتاج الصناعي، والتي تعكس أيضًا استقلالية

المؤسّسات تجاه الثقافة السياسية التي تنتج وسطها، ستكون دون شك إحدى التطوّرات الأكثر أهمّية في السنوات القادمة. ذلك أنها لا تستند إلى ضغط أخلاقي خارجي وحسب، بل إلى الحدّة والفاعلية التي باتت المصالح المضادة (ومنها الحركات الاجتماعية الجديدة) منظّمة، حول القدرة على عرض مصالحها. ووجهات نظرها بشكل واضح تجاه رأي عام يزداد حساسية يومًا بعد يوم، وحول أهمية تعريفات المخاطر في السوق وفي المنافسة القائمة بين المؤسّسات حيث حاجة الواحد للتشريع تستند إلى حسنات المنافسة عند الآخر. وبطريقة ما تمدّ هذه الأهمية المتنامية «لحلقة التشريع المتصاعدة» الرأي العام بتأثير على المؤسّسات. إن قوّة تحويل المؤسّسات لا تختفي أبدًا، **بل هي تنقطع عن تكون محدّدة بشكل مسبق** بوصفها **موضوعية ضرورية وذات منفعة عامة**، وباختصار أنها تصبح شبه سياسية.

لا بدّ لنا من فهم هذا التطوّر. تظلّ الممارسة التقنية الاقتصادية محاطة بمستلزمات المشروعية الديموقراطية إلّا أن هذا التطوّر وفي الوقت نفسه لا يبقى لا سياسيًّا محضًا. فهو تطوّر **ليس سياسيًا، ولا لا - سياسيًا**، بل هو تطوّر ينتمي إلى مقول ثالثة: إلى نشاط توجهه المصالح الاقتصادية التي صارت قوّة التغيير فيها أكثر وضوحًا في وقت ما عادت المخاطر فيه خفية وقد أضاع في التعددية من قراراته ومن مراجعته لقراراته واجهة الضرورة الموضوعية. ففي كل مكان نعاين المخاطر المفضوحة وسائر التشكلات الممكنة. ولذلك نزداد يقينًا أن حسابات المؤسّسات

هي حسابات مصالح **خاصة**. ومنذ لحظة وجود **عدّة** قرارات ممكنة تنطوي على مستلزمات متنوّعة لأشخاص **مختلفين** إن لم يكن لكل الناس، فإن فعالية المؤسسات في أدنى تفاصيلها (حتى في التفاصيل التقنية في الإنتاج وفي طرق احتساب التكاليف) تصبح من حيث المبدأ قابلة لتكون موضوع اتّهامات عامّة، ما يوجب إيجاد تبرير لها. من هنا تصبح فعالية المؤسّسات خاضعة **للنقاش** - هذا إذا لم ترغب التعرض للخسارة في السوق. فلا يكفي بعد الآن إثبات القوّة في السوق، لا يكفي أن تكون طريقة العرض جيدة، بل لا بدّ من **حجج وبراهين**. وإذا أردنا يمكن القول أن تفاؤل **آدم سميث** الذي كان يعتقد أن المصلحة الخاصّة والمنفعة المشتركة يتّحدان تلقائيًّا مع فاعلية السوق المستقلّة، هو تفاؤل يدحضه إنتاج المخاطر وقابلية تحوّل الإنتاج إلى القرار. وهنا يكمن أيضًا انعكاس تحوّلات الثقافة السياسية التي أشرنا إليها. إن تأثير مختلف المراكز شبه السياسية - الرأي العام مرورًا بوسائل الإعلام، مبادرات المواطنين، الحركات الاجتماعية الجديدة، المهندسون والقضاة النقديون - يمكن أن يوصل بين يوم وآخر إلى الإدانة العامة لقرارات إنتاج المؤسّسات وأساليبها.. خشية منها على موقعها في السوق يصبح لزامًا على المؤسّسات الالتجاء إلى تبريرات **جدلية برهانية، لا** اقتصادية للإجراءات التي اتخذتها.

إذا لم تكن هذه الظاهرة موجودة، أو هي حالة مقدرة (كما هو الحال مثلًا في النقاشات حول الصناعة الكيميائية التي تجد

نفسها ملزمة الآن للرد على الاتّهامات العامّة بتحميل ابتكاراتها)، إننا نجد فيها مرة أخرى صدى البطالة الجماهيرية وتخفيف الأعباء والحظوظ في السوق. وبهذا المعنى فإن تأثير الثقافة السياسية على سيرورة القرارت الاقتصادية - التقنية في المؤسّسات يظلّ كامنًا في أولية النمو الاقتصادي المجرّد.

٨- ملخص ونظرة عامة: سيناريوهات مستقبل ممكن

بلغت ديانة التقدّم الحديثة، مهما كان التناقض واضحًا فيها قمة مجدها، وستظلّ تبلغها حين تصادف وعودها شروط عدم - تحقّقها. على الدوام وإلى الآن، إن حاجة العوز المادي والواضح، والقوى المنتجة غير المتطوّرة واللامساواة في الانتماء للطبقة، هي التي تحدّد النقاشات السياسية. في سنوات الستينات ثمّة تطوّران تاريخيان وضعا حدًّا لهذه المرحلة. ففي الأوّل اصطدمت السياسة مع بناء الدولة الاجتماعية بمعوقات وتناقضات محايثة وفقدت من **الدفع** الطوباوي، فإن إمكانيات التحوّل الاجتماعية قد تراكمت في تفاعل البحث، وعلم البيئة والاقتصاد. **في سياق الركود المؤسّساتي والحفاظ على الكفاءات، تتخلّى قوّة التغيّر عن مجال السياسة لتركن إلى ما يشبه السياسة**. في النقاشات المعاصرة، لا ينتظر أن يتولّد «المجتمع الآخر» من النقاشات البرلمانية حول قوانين جديدة، بل سيتأتّى من تطبيق الالكترونيات الدقيقة، وتقنيات الوراثة ومن وسائل الإعلام.

بدل الطوباويات السياسيّة نجد الآن لغز الآثار الثانوية. لقد انقلبت الطوباويات إلى صورتها السلبية وتشكُّل المستقبل لم يعد من إقرار البرلمان أو الأحزاب السياسية بل صار من صنع مختبرات الأبحاث ومجالس الإدارة. وكل الآخرين - بمن فيهم الناس الأكثر كفاءة والأكثر تعلّمًا في السياسة وفي العلم - يعيشون من فتات المعلومات التي تتساقط من مكاتب تتطوّر عليها مشاريع شبه السياسية التكنولوجية. ومختبرات البحث وإدارات مؤسّسات صناعة المستقبل قد تحوّلت «إلى» خلايا ثورية، تتّخذ من معطف «الحالة السوية» غطاءًا لها. ففي عدم - المعارضة هذه اللا برلمانية ودون برنامج، والموجّهة نحو أعراض تقدم المعرفة والجدوى الاقتصادية توضع بين المجتمع الجديد.

إن الموقف يتهدّد بشيء أعظم: فاللا - سياسة بدأت تضطلع بدور نظري موجّه طالما كان حكرًا على السياسة. لقد تحوّلت السياسة إلى وكالة إعلان يموّلها الرأسمال العام، الذي يمتدح صفات تطوّر لا يعرفه أبدًا ولا يشارك فيه بفعالية. وهذا الجهل العام صار أيضًا مغطّى بقسوة ظهوره. وبالتظاهر بالحفاظ على الوضع القائم، يشارك أهل السياسة بالانتقال إلى مجتمع آخر لا يعرفون عنه شيئًا مع عزوهم إلى «دسائس انتقاد الحضارة» القلق بمستقبل يستعر بشكل نسقي. إن رجال الأعمال وأهل العلم الذين ينشطون في عملهم اليومي لتطوير مشاريع انقلاب ثوري، يلاحظون بالبراءة التي تتيحها لهم موضوعيتهم أنهم لا يملكون كفاءات بخصوص كل المسائل التي يقرّرونها بشأن هذه

المشاريع. والأفراد ليسوا الوحيدين الذين عليهم خسارة كل صدقية: بل إن تنظيم الأدوار التي يندرجون ضمنها قد فقدت بدورها من الصدقية. وحين تأخذ المفاعيل الثانوية كامل اتّساعها وشكل تحوّل اجتماعي، فإن السمة الطبيعية للتقدم ستبدو بوضوح في ما تنطوي عليه من تهديد. فاقتسام السلطة في سيرورة التحديث سرعان ما يتوقف عن التطوّر أيضًا. وسنرى ولادة مناطق ضبابية لتنظيم المستقبل السياسي، سنشير هنا إلى ثلاث من متغيّراته (هي بكل الأحوال لا تقصي بعضها بعضًا): أولًا **عودة إلى المجتمع الصناعي** («إعادة - تصنيع») ثانيًا: **دمقرطة** التحوّل التقني، وثالثًا **«سياسية تفاضلية»**.

عودة إلى المجتمع الصناعي

يمكن حاليًا متابعة هذا الخيار، ومن ضمن روايات مختلفة، من خلال العدد الأكبر من الناس العاملين في السياسة والعلم والرأي العام - حتى **بتجاوز** الفوارق بين الأحزاب السياسية. وبالفعل، بالإمكان أن ندعم هذا التصوّر بسلسلة وافية من العلل الصلبة. وتأتي **الواقعية** التي نفترض بالدرجة الأولى: نفتقد بإمكانية استخلاص الدروس من الماضي بالعودة إلى ما يزيد عن مئتي سنة من نقد التقدّم والحضارة بالاستناد إلى تقييم مستلزمات السوق التي لا تتغيّر وإلى تقييم المناسبات الاقتصادية. إن المحاجة، بل التصرف ضدّ هذه المقاربة يعني البرهنة - أقلّه تبعًا لهذا التقدير - على جهل تام أو إبداء نزعة مازوشية.. ومن هذا المنظور. فإن ما يحصل الآن ليس إلّا انبعاثًا لحركات ولحجج

«مناهضة للحداثة» التي لم تنقطع عن التمسّك بالتطوّر الصناعي كما لو كان ظلّها - هذا دون أن تعيق تقدّمها في نهاية الأمر. وفي الوقت نفسه فإن الضرورة الاقتصادية - بطالة جماهيرية، منافسة عالمية - تعيق بشكل كبير هامش المناورة في العمل السياسي. يستنتج من ذلك: (ومع بعض التصحيحات البيئية) إن الأمور تبدو وكأنها تؤكد معرفة ما بعد التاريخ وغياب البديل لمنطق المجتمع الصناعي التطوّري. ثم إن الإصرار على «التقدّم» قد أتاح باستمرار التخلّص من مسؤولياته، وهذا ما يلعب دوره إلى جانب هذا الخيار. إن الإيمان بالتقدّم يستجيب للسؤال «ماذا علينا أن نفعل؟»، الذي يعيد كل جيل طرحه على نفسه: «الشيء نفسه الذي قمنا بفعله دائمًا» الجواب إلّا أن ذلك سيكون أكبر، وأسرع وأكثر كلفة. العديد من العناصر تجعلنا نفترض أن هذا السيناريو هو ما يجب مواجهته هنا.

إن الوصفات والكتب التي تعرف الممارسة والنظرية واضحة جدًا. يتعلّق الأمر بإعادة إنتاج تجارب معاشة في إطار المجتمع الصناعي منذ القرن التاسع عشر والتي تسقط على مستقبل القرن الواحد والعشرين. من هذا المنطق، لا تشكل المخاطر التي ينتجها التصنيع تهديدًا جديدًا فعليًا. فالمخاطر كانت وما زالت إلى الآن من التحدّيات التي يصنعها المستقبل، فهي تحرك قوى خلاقة جديدة علمية وتقنية لتشكّل بذلك درجات على سلم التقدم. فالعديد من الناس يشتمون بهذا المعنى فرص السوق التي تنفتح هنا، وثقة منهم بالمنطق القديم، يؤجلون تهديدات الحاضر

لوضعية التحديث التي يجب السيطرة عليها تقنيًا إلى المستقبل. بذلك يصار لتجاهل أمرين اثنين: أولًا، واقع اعتبار المجتمع الصناعي مجتمعًا **نصف**-حديث، وثانيًا، إن المقولات التي يصار للتفكير عبرها - تحديث **التقليد** - والموقف الذي نتواجد فيه - تحديث **المجتمع الصناعي** - مقولات تنتمي إلى عصور مختلفة تحوّل فيها العالم بشكل لم يعرفه من قبل. بتعابير أخرى، إنهم يتجاهلون أنه ما إن يصار للحديث عن التحديث - أي عن تجديدات ثابتة - في التواصل، فإن العناصر المتشابهة ظاهريًّا يمكن أن تعني وأن تنتج أشياء مختلفة جذريًّا. نستعيد أولًا مثل المستلزمات النتائج المتناقضة التي يقود إليها منطق استمرارية الشيء نفسه» الواضح ظاهريًّا.

هنا تأتي أولويّات السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى. فهي تملي شروطها على كلّ المجالات الإشكالية وعلى الموضوعات الأخرى. ويظلّ ذلك صحيحًا حتى حين نولي النموّ الاقتصادي أهمّية قصوى **بهدف** ضمان **سياسة الاستخدام** تبدو هذه الضرورة الأساسية اليوم مناقضة للتكاتف ما أن يصار لتقرير الاستثمارات التي بواسطتها يطلق التطوّر التقني والاجتماعي دون شكل مسيرة أخرى ودون معرفة ما نقوم به ولا إلى أين نصل. بذلك يصار لتقديم حركتين اثنتين: فمنذ الآن يصار لتراكم قوّة انقلاب العلاقات الاجتماعية التي نسبها **ماركس** سابقًا إلى البروليتاريا في مجالات شبه السياسة - خلافًا لما يمكن استثماره فيظلّ رعاية قوّة الدولة (وتحت نظر السلطة المضادة النقابية أو سلطة الرأي

العام). ومن جهة أخرى يصار لحصر السياسة ضمن دور محدّد: إذ يجب أن تتصرف بدور الضامن والمشرّع لقرارات التي لا تكون هي الأساس فيها، ولكنّها هي التي تغيّر المجتمع بشكل جذري.

إن حركة الانطواء على الشرعنة فقط حركة تتعزّز في سياق البطالة. وبقدر ما تحدّد السياسة الاقتصادية سير الأمور بقدر ما يأخذ هذا الحدث وزنًا بسبب الصراع ضدّ بطالة الجماهير، وبقدر ما يزداد حقل العمل الممكن في المؤسّسات، بقدر ما تنخفض قدرة الحكومة على التدخّل في المؤسّسات التكنولوجية. وبالتالي ينتهي الأمر بالسياسة **بفقدانها سلاحها**. هذا في الوقت الذي تتعزّز فيه تناقضاتها الداخلية. ففي حين تتمايز عن القوّة الديموقراطية فهي تكتفي بالدعاية من أجل تطوّر يفرض نفسه بكلّ الطرق بيقين تبدو معه كل محاولات تجميله موضع شك. وحين يتعلق الأمر بالمخاطر تصبح هذه الدعاية الرسمية ولشيء لا يمكن لنا أن نعرفه، إشكالية بشكل صريح، وينتهي بها الأمر بتهديد قرار الناخبين. تفرض المخاطر نفسها على الدولة، وحتى تحمي نفسها منها، على الدولة أن تتدخل بالطريقة التي يجري فيها الإنتاج الصناعي، لذلك فإن إقرار هذه السياسة الاقتصادية قد اختصر بالتحديد هذا النمط من التدخل. ثمة قرار مسبق يلي ما يسبق من قرار: إن المخاطر الموجودة يجب أن لا تكون موجودة. **وبقدر** ما يصبح الرأي العام حساسًا على المخاطر بقدر ما تقوى الضرورة السياسية باللجوء إلى بحث **يسخّف الأمر**. هنا يُصار للحصول على ضمان علمي لوظيفة شرعنة السياسة. ومع ذلك حين تكمل

المخاطر سيرورة اعتراف ناجمة (وهذه حالة موت الغابات)، حين نشرع بالمطالبة باجراءات مسؤولة سياسيًا قوية قادرة على التأثير على المَخطّط الإنتخابي، يصبح العجز المسند ذاتيًا إلى السياسة عجزًا صارخًا. فهي لا ثني تعيق مبادراتها السياسية الخاصة. التردد في إقرار **«سيارات متوسطة»** وتحديد السرعة على الطرقات الطويلة، التشريع الخاصّ بالمواد الملوّثة والسامة في الأطعمة، وفي الماء والهواء، جميعها أمثلة جديرة بالدراسة.

ومع ذلك فإن «سير الأمور» ما زال بعيدًا عن أن يكون أمرًا لا مفرّ منه كما يعتقد غالبًا. إن البديل لا يقوم على البحث في التعارض بين الاشتراكية والرأسمالية، هذا التعارض الذي سيطر على القرن السابق وعلى قرننا أيضًا. إن الأمر الحاسم هو أنه يصار في آن واحد لتجاهل المخاطر والفرص التي ينطوي عليها الإنتقال إلى مجتمع المخاطرة.. تكمن «الخطيئة الأصلية» في استراتيجية إعادة التصنيع التي طاولت القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين في عدم اكتشافها **التعارض** بين مجتمع صناعي وبين الحداثة. فما زلنا نضع وعلى قدم المساواة شروط تطوّر الحداثة في القرن التاسع عشر التي اجتمعت في مشروع المجتمع الصناعي مع برنامج تطوّر الحداثة. علمًا أن هذه المعادلة تخفي عنصرين اثنين: ذلك أنه في مجالات أساسية لا يعتبر مشروع المجتمع الصناعي إلّا تحققًا **مبتورًا** للحداثة، ومن ثم فإن التعلّق بالتجارب وبالمبادىء التي تقود الحداثة يقدم في آن واحد الاستمرارية وإمكانية الوصول إلى نهاية القيود الخاصّة بالمجتمع الصناعي. ما

يعني عينيًا، أنه بتدفق النساء على سوق العمل، وفي فك الأوهام عن العقلانية العلمية، وبتراجع الإيمان بالتقدّم، وبالتحولات اللابرلمانية في الثقافة السياسية، يصار لإعادة تقييم مطالب الحداثة **مقابل أو ضد** انتهائها في المجتمع الصناعي. إن قوّة التهديد التي أطلقتها الحداثة في المنطق النسقي للمجتمع الصناعي، دون استقبالية وبمعنى يناقض الطموح للعقلانية التي تعنيها أيضًا، إن قوّة التهديد هذه **يمكن** أن تشكّل أيضًا تحدّيًا للخيال الخلّاق ولقوى التغيّر الإنسانية، إذا اعتبرناها وأخذناها على محمل الجد لما هي عليه، دون أن يُصار لنقل التصرفات غير المتماسكة التي طالما وُجدت في المجتمع الصناعي إلى سياق لا تسمح سياسة النعامة بممارسة الآن.

ما زال تأثير هذا الخطأ التاريخي في تأويل المواقف والنزعات التطوّرية ماثلًا إلى الآن وهو يظهر في الأسئلة التفصيلية: ربما كان مثل هذا الترابط بين الاقتصاد والسياسة ممكنًا وضروريًا زمن المجتمع الصناعي. أما الاستمرار بتطبيقه في سياق مجتمع المخاطر فذلك يعني خلْط الضرب برقم الحساب الأسّي. ذلك يعني تجاهل الصفة المتميّزة **بنيويًا** عن المواقف التي **تتعالى** على الحدود بين الاقتصاد والسياسة، فضلًا عن المنافع **المختلفة** عن الفروع والمجموعات الخاصّة حين **يتعلّق الأمر بتجديدات المخاطرة لا يمكن أن نطرح السؤال حول وحدة المنافع الاقتصادية**. المخاطرة تفرز **أسافين في** الحقل السياسي. وثمة من «**يخسر**» ومن «يربح» أيضًا. ما يعني أن تعريفات المخاطرة، إن لم

تمنع ممارسة السلطة السياسية، **فهي تجعلها ممكنة. فهي** تشكّل أيضًا وسيلة انتظام وانتقاء فاعلة جدًّا في التطوّر الاقتصادي. هذا ما يعزز الفرضية المدعمة اليوم إحصائيًا والتي تقول إن المخاطرة لا تناقض المصالح الاقتصادية إلّا بطريقة انتقائية، وبالتالي فإن التحوّل البيئي على سبيل المثال لن يوصل بالضرورة إلى غرق السفينة التالفة ضد جرف الأكلاف.

يندرج الفصل بين الرأسمال والسياسة والذي يولّد المخاطر في المنطق نفسه. فالمخاطر بوصفها **آثارًا جانبية** تدخل في مجال كفاءة السياسة لا الاقتصاد. بعبارات أخرى إن الاقتصاد ليس مسؤولًا عمّا يسبّبه، والسياسة مسؤولة عما لا تراقبه. وطالما هو الأمر كذلك فإن الآثار الجانبية ستتواجد دائمًا. إن مثل هذا التطوّر يلحق ضررًا بنيويًا بالسياسة، التي عليها لا أن تستوعب الأضرار وحسب (العلاقة مع الرأي العام، الأكلاف الناجمة عن الأمراض إلخ)، بل غالبًا ما تكون مسؤولة عن شيء سيكون من الصعوبة بمكان نفيه، إلّا أنه لا يمكنها أن تسبّبه ولا أن تعدّل فيه مباشرة. ومع ذلك فبالإمكان القطع مع الحلقة المفرغة التي تجرّد السياسة فيها نفسها من السلاح وتفقد من مصداقيتها. والمفتاح يكمن هنا في كون السياسة تجد نفسها تتحمّل الآثار الجانبية. إذا تتطرّقنا للأمور من زاوية مختلفة، يبدو جليًّا أنه بقدر ما يُصار **لاكتشاف** إمكانيات المخاطرة بقدر ما **نفقد الوعي** بوجودها، فالعمل السياسي يربح من حيث التأثير. تخفّز تعريفات المخاطرة المسؤوليات وبسبب بنائها الاجتماعي تخلق شروطًا غير **مشروعة**

يجب أن تتحوّل إلى مصلحة الجميع. لذلك لا يجب كتمها بأي ثمن، بمساعدة علم أعمى أو يحدّد من الخارج على رأي عام قلق بشكل نسقي.. بل هي **تفتح** وبالعكس خيارات سياسية جديدة يمكن أيضًا استثمارها باتّجاه استعادة أو تقوية التأثير الديموقراطي البرلماني.

وبالمقابل فإن نفي المخاطر لا يحلّ شيئًا. بل بالعكس: إن ما كان يعتبر سياسة استقرار يمكن وفي وقت بسيط جدًا أن يوصل إلى **لا** استقرار عام. ذلك أن المخاطر التي تم كتمها يمكن وبشكل مفاجىء أن تتحول إلى موقف تهديد إجتماعي واسع يستحيل السيطرة عليه من الناحية السياسية - لا التقنية - العلمية وحسب - مع أخذ خلل نتائج المجتمع الصناعي في الاعتبار. بل إن الرأي العام الذي استدخل الحقوق الديموقراطية قد صار أكثر فأكثر حساسًا تجاه ضرورة العمل.. على المدى الطويل، يستحيل تفهم الموضوع باللجوء إلى إشارات وإيماءات سياسية وإلى عمليات تجميلية ورمزية. وفي الوقت نفسه تتنامى الشكوك في كل مجالات الحياة: المهنة، الأسرة، الرجال، النساء، الشريكين إلخ. فالمجتمع الذي تعوّد على التسهيل قد أخذ «بصدمة المستقبل» (Toffler). وتحت وقع الصدمة يمكن للشعور بالفتور السياسي أن يزداد سريعًا في أوساط السكان وأن ينمّي أيضًا الهوّة التي تفصل البنية الاجتماعية عن السياسة، والأحزاب السياسية عن الناخبين. إن رفض «السياسة» لا يتعلق حينئذٍ بممثّلين أو بأحزاب معيّنة وحسب، بل بنظام اللّعبة الديموقراطية وقواعدها

بشكل مجمل. هنا يُصار إلى استعادة الحلف القديم بين اللايقين والتطرّف حيث يُستعاد سماع خطابات مقلقة حول ضرورة **القيادة السياسية** الصحيحة. إن الحنين إلى «القبضة القوية» يتزايد إلى درجة نرى العالم يهتز حولنا. فالناس يتعطشون للنظام وللثقة، ذهنيات الماضي تستنهض. والآثار الثانوية للسياسة تتخلّى عن الآثار الثانوية تهدد بتحويل هذه السياسة إلى نقيضها. لا يمكن استبعاد أن ينتهي الأمر بهذا الماضي الذي لم نصل إلى نهايته بأن يتحوّل إلى متغير تطوّر **ممكن** (وإن بأشكال أخرى) من أجل المستقبل.

دمقرطة التطور التقني - الاقتصادي

يندرج نموذج التطوّر هذا في تقليد الحداثة الهادفة لتوسيع التحرّر. نقطة انطلاق هذه التطوّرات هي الفرضية التي بموجبها تصبح فيها إمكانات التحرّر **مبتورة مؤسساتيًا** وسط سيرورة التجدّد في المجتمع الصناعي. في البداية تمّ إقصاء التجديدات التقنية - الاقتصادية التي تشكل عامل تغيّر اجتماعي دائم عن إمكانيات المشاركة الديموقراطية والرقابة والمقاومة. فالصورة الأولية تُظهر عددًا كبيرًا من التناقضات التي تتفجّر اليوم. ثم اعتبار التحديث بمنزلة «العقلنة»، علمًا أن ما يضاف إلى النسق ينقص من المعرفة الواعية ومن الرقابة. فمن جهة أولى لا يمكننا النظر إلى المجتمع الصناعي إلّا بوصفه ديموقراطية؛ ومن جهة أخرى ينطوي المجتمع ومن حيث التعريف على إمكانية أن يصبح وتبعًا لقلّة المعرفة التي يثيرها نقيض ما يفترض به أن يكون، ذلك أنه يطمع إلى العقلانية

المنفتحة وإلى التقدّم. ولكن وبقدر ما يصبح هذا التهديد منتشرًا فإن الاعتقاد أو عدم الاعتقاد في قوّة الحركة التقدّمية السائرة يدخلان من جديد في تناقض مع شكل مجتمع لا سابقة له في التاريخ، قد جعل من المعرفة ومن إمكانية المعرفة أساس تطوّره. إن اختلاف القناعات في أيامنا واختلاف الميول في الإتهام بالبدع وإثارة محارق جديدة تنجم عنها ما يحدّد تطوّر مجتمع كان يسعى فيما سبق لحلّ المآزم بطريقة عقلانية. شأن العلم الذي أسهم بقوّة بهذا التطوّر بات يتخلص من النتائج لينعزل هو نفسه وسط قرارات تحوّل الحداثة بواسطتها وبكل طرق المجتمع بأكمله، لا بدّ الآن - وهذا هو الإستنتاج الذي نصل إليه - من جعل قاعدة القرار ممكنة عند الرأي العام وذلك تبعًا للقواعد المنتظرة لهذا الأثر في كتاب وصفات الحداثة: **العملية الديموقراطية**. فالعدة الكلاسيكية التابعة للنظام السياسي يجب أن توسّع لتطال عناصر خارج هذا النظام. بالإمكان ملاحظة عدد لا بأس به من المتغيّرات التي تشكل أيضًا مادة نقاش. إن مروحة الإقتراحات تتراوح من مراقبة التطوّرات التكنولوجية في المؤسسات من جانب البرلمان، إلى تأليف «برلمانات الحداثة» حيث يُصار لتبرير مشاريع في دورات خبراء من تخصّصات مختلفة وإخضاعها للفحص مرورًا بمجموعات المواطنين في المشروعات التقنية وسيرورات القرار في السياسة والبحث.

الفكرة الأساس هي التالية: لا بد من إخضاع الحكومات الموالية والمعارضة للسياسة التقنية - الاقتصادية الخفية - إقتصاد

وبحث - إلى المسؤولية البرلمانية: فإذا ما كان لدينا حكومة موالية متحرّرة من استثماراتها ومن خياراتها في البحث ، فعليها على الأقل أن تعكف على متطلّبات التبرير وأن تخضع (بالكسر) إلى مؤسّساتها الديموقراطية قراراتها المبدأية حول (سيرورة العقلنة). هنا بالتحديد وفي هذا التحوّل تكمن **المسألة الحادة** لهذا الخيار النظري والسياسي: إذ يستمرّ هذا الخيار في الخضوع لمنطق عصر المجتمع الصناعي، حتى لو كان ذلك تحت شكل المتطلّبات المناهضة لاستراتيجية إعادة التصنيع. إن «العملية الديموقراطية» بالشكل الذي تفهم به في القرن التاسع شعر تفترض المركزية والعمل البيروقراطي إلخ، وإليهما تضيف الشروط التي باتت تاريخيًّا إمّا تخطّاها الزمن أو موضع سؤال.

ومع ذلك، فإن الأهداف التي يجدر بلوغها بفضل العملية الديمقراطية باتت واضحة: يجب على القرارات التي تتناول البحث والاستثمارات والنقاش في السياسة والرأي العام أن لا تشكّل مرحلتين متتابعتين. المطلب المطروح هو التالي: لا بدّ من إخضاع النتائج وهوامش المناورة المتروكة للالكترونيات الدقيقة ولتقنيات الوراثة إلخ. . إلى البرلمانات **قبل** اتّخاذ قرارات أساسية تتعلق بتطبيقها. ومن السهولة بمكان التكهّن بنتائج مثل هذا التطور: عوائق بيروقراطية - برلمانية أمام البحث العلمي وأمام العقلنة في المؤسّسات.

إلّا أن ذلك لا يشكل إلا إحدى متغيّرات نموذج المستقبل هذا. يستخدم بناء الدولة الاجتماعية نموذجًا للمتغيّر الآخر.

فالحجة - وحتى نقول باختصار - تعمل على مقارنة مع التهديد بالفقر في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين. إن مخاطر الإفقار والمخاطر التكنولوجية هي المفاعيل الثانوية لسيرورة التصنيع في مرحلتين تاريخيّتين مختلفتين من تطوّره. وهذان النمطان من المخاطر المرتبطة بالتصنيع كان لهما - ولكل في عصره - وظيفة سياسية مشابهة، بحيث أنه يمكن استخلاص الدروس من تجارب المعالجة السياسية والمؤسّساتية للمخاطر المرتبطة بالفقر. إن المهمّة السياسية التاريخية في مخاطرة الفقر - إنكار قوي، وعي واعتراف مكتسبين بثمن الصراعات، نتائج قانونية في بناء الدولة الاجتماعية - إن هذه المهمّة آخذة بالتكرار على ما يظهر على مستوى آخر وفي مجال آخر، في حالة ظروف تهديد شامل.. وكما يظهر بناء الدولة الاجتماعية في أوروبا الغربية في أيامنا، فإن الإنكار ليس بالخيار الوحيد حين يتعلق الأمر بردةّ فعل على مواقف تهديد نابعة من الحضارة الصناعية. يمكن دون شك الإنتقال إلى **بناء** إمكانيات العمل السياسي وحقوق الحماية الديموقراطية.

إن أنصار هذا التطوّر **يحلمون بمتغير بيئي لدولة الرعاية** قد يكون لهذا المتغير حسنة إعطاء إجابة على **مسألتين** أساسيتين: الاضرار بالطبيعة والبطالة الجماهيرية. حينها يصار لتصوّر قواعد قضائية ورصد المؤسّسات السياسية التي تخضع للنماذج التاريخية والقوانين ومؤسّسات السياسة الاجتماعية. لا بدّ من خلق هيئات تناط بها كفاءات تركز على الصراع الفاعل ضد الاستثمار

المتوحش للطبيعة من جانب المجتمع الصناعي. يمكن إقامة نظام تأمين ضد التأثيرات الناجمة عن التلوّث في المحيط أو في الأغذية، يمكن أن يعمل على غرار التأمين الاجتماعي. بالطبع، يفترض ذلك تطوير القواعد القضائية المعمول بها اليوم، حتى لا يحمل الضحايا الأعباء الصعبة عن خسارة واقعة.

لن تكون الحدود والمسائل اللازمة عن مداخلات الدولة الاجتماعية بالضرورة في حالة هذا الإمتداد البيئي متماهية. فقد نصطدم فيها أيضًا مع مقاومات المستثمرين الخاصّين. في حالة الضمانات التي تقدمها الدولة الاجتماعية، تتأتى المقاومات من زيادة أكلاف التوظيف والأكلاف المرتبطة بها. أما في حالة مبادرات السياسة التكنولوجية، **فلا وجود** لأعباء شاملة مشابهة ترمي بثقلها على كل المؤسّسات. فبالنسبة إلى بعضها تمثل أكلافًا إضافية وإلى البعض الآخر تفتح أسواقًا جديدة. إن الأكلاف وفرص الإنتشار توزّع بشكل غير متساوٍ بين الفروع والمؤسّسات. ما يعطي فرصًا جيدة لسياسة موجّهة نحو البيئة.. وكتلة المصالح الاقتصادية تتصدّع تحت تأثر انتقائية المخاطرة. ثمة تحالفات يمكن أن تتكون ما يساعد السياسة على إدخال قوّة تغيير التقدم المغفلة في مجال العمل السياسي والديموقراطي. ففي كل مكان تهدّد فيه الملوّثات اليوم حياة الطبيعة والإنسان وفي كل مكان حيث إجراءات العقلنة تقضي على أسس الحياة المشتركة والعمل المشترك كما هما إلى الآن، نشهد ولادة هجومات جديدة تجاه السياسة، والتي يمكن أن تتحوّل إلى بناء مبادرات سياسية

وديموقراطية. إن التوازي مع الدولة الاجتماعية يسمح أيضًا بالتنبؤ بأخطار هذا النمط من التدخّل من جانب الدولة باتّجاه البيئة: **حتمية علمية وبيروقراطية** متولّدة.

إلى جانب ذلك يستند هذا المنطق إلى خطأ يتميّز به أيضًا مشروع إعادة التصنيع: يصار للانطلاق من مبدأ، بمعزل عن كل التنوّعات وما ينجم عنها من اختلاط، فإن الحداثة لها، أو يجب أن يكون لها مركز انتظام سياسي. **يجب على** مختلف الأولاد - وهذا هو معنى البرهان - الالتقاء في نظام سياسي وفي أجهزته المركزية. كل ما هو نقيض هذه الحركة يعتبر أو يدمغ بوصفه **فشلًا** للسياسة وللديموقراطية، إلخ. فمن جهة يُصار لربط الحداثة مع الاستقلالية والتمايز والعزلة. ومن جهة أخرى يصار «لحلّ» هذه الاختلافات بين السيرورات الجزئية عبر **إعادة مركزة** النظام السياسي الخاضع لنموذج الديموقراطية البرلمانية. مثل هذا الموقف يخفي كليًا المظاهر الأكثر غموضًا في المركزية والتدخلية البيروقراطية، التي نعرفها اليوم بشكل جيد. إلّا أن هذا ليس كل شيء: فالموقف هذا **يتجاهل أيضًا أن المجتمع الحديث لا يعرف أيضًا مركزًا للانتظام.** يمكن التساؤل عن كيفية منع الميول نحو الاستقلالية من أن تكون أو أن تصبح أكثر قوّة من إمكانية تنسيق الوحدات أو الأنظمة الجزئية. إلّا أن هذه المسألة يجب أن لا تخدعنا: لا مركز فعليًا للحداثة، إنها لا تعرف الانتظام العام. كما لا يجب بالضرورة ربط حالات الاستقلالية التي تظهر إبان سيرورة التحديث مع طريق الفوضوية المسدود. يمكن أيضًا تصوّر أشكال رقابة وسيطة متبادلة تتحاشى

المركزية البرلمانية مع خلقها لمستلزمات تبرير قابلة للمقارنة. بالإمكان من أجل ذلك أخذ مثل تطوّر الثقافة السياسية الألمانية خلال العقدين الأخيرين: استخدام وسائل الإعلام، مبادرات المواطنين، حركات الإحتجاج إلخ. ونحن لا ندرك معنى ذلك طالما إننا ننطلق من مبدأ وجود مركز مؤسّساتي للسياسية. لذلك تبدو أشكال الفعل السياسي هذه غير فاعلة، غير ثابتة وخاسرة، ولنا أن نتساءل حتى، ما إذا كانت فاعلة عند حدود الشرعية خارج الإطار البرلماني. ومع ذلك فإذا انطلقنا من ثابتة أن **حدود السياسة لم تمحى**، فبالإمكان أن نرى فيها أشكالًا ديموقراطيةً تجريبية والتي، وفي الإطار الذي تكتسب فيه الحقوق الأساسية، وفي سياق السياسة الخفية المتمايزة، تجرب أشكال مشاركة جديدة وأشكال رقابة مباشرة، خارج وهم الانتظام والتقدّم المركزي.

السياسة التفاضلية

إن نقطة انطلاق هذا المشروع المستقبلي الممكن هي **اختفاء حدود السياسة**، أو هي أيضًا شبح السياسة المركزية في السياسة الرديفة، في السياسة الخفية ومناهضة السياسة التي تولّدت في سياق الديموقراطية التي تطوّرت في مجتمع متمايز اجتماعيًا. فرضيتنا هي التالية: يستحيل بعد الآن العودة إلى غياب هذا المركز للسياسة، حتى في سبيل المطالبة بمزيد من الدمقرطة. فالسياسة **قد تعمّمت بمعنى محدّد**، وقد صارت سياسة «**لا وسط**» لها. إلّا أن عدم انعكاسية تحوّل السياسة التنفيذية إلى **سيرورة سياسية** خسرت في وقت واحد خصوصيتها، ونقيضها، وتجذّرها الوطني ونمط

فعاليتها، ليس مجرد موضوع ندم بسيط. إذ لا بدّ أن نرى فيه أيضًا إيذانًا **بعهد جديد من التحديث** قمنا هنا بوصفه باستخدام مفهوم «الإنعكاسية»: إن «قانون» التمايز الوظيفي قد صار متفجرًا ولا أثر له وذلك بفعل **اختفاء** التمايزات (مآزم وتعاضدات في مجال المخاطرة، إعطاء الإنتاج أبعادًا أخلاقية، تصوُّر متمايز للسياسة الخفية). خلال هذه العقلنة من **درجة ثانية**، تدخل مبادىء المركزية والعملية البيروقراطية والتنظيم الثابت في البنى الاجتماعية التي تنجم عن ذلك، في التنافس مع مبادىء **«الطواعية»** التي تزداد تمايزًا في مواقف المخاطرة وعدم الأمان، ومع أشكال جديدة «**من التآزر الذاتي بين الأنظمة ووحدات النشاط اللامركزية**».

تنبئ هذه الطفرة التاريخية أيضًا بانطلاقة **عملية ديموقراطية نبوية** أكثر قابلية للتطبيق. ولهذه العملية أصلها في مبدأ فصل السلطات (وهذا ماثل في نموذج المجتمع الصناعي) وقد أسهمت حرية الصحافة، من ضمن أمور أخرى، بتكوينه. أن يكون النظام الاقتصادي مجالًا ينتج التقدّم، الذي هو من الآثار الجانبية غير المدركة للأنانية وللإلزامات التقنية، ولكن حيث نمارس (شبه) سياسة وقحة، أي التحوّل الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث بشكل آخر، وهذا ما لا يمكن أن يظهر جليًا اليوم حيث أدّى ضغط الرأي العام لجعل «الضرورة الاقتصادية - التقنية» لبث المواد السامة بمثابة خيار بين خيارات أخرى. أما أن لا تتبع المواقف العينية أبدًا وبالضرورة داخل الفضاء الخاصّ النماذج التقليدية للشريكين وللأسرة، وتقسيم الأدوار بين الرجال

والنساء، فيكفي أن نعرف التاريخ لنزداد قناعة بذلك؟ بل كان لا بدّ من انتظار التحليل من التقليد حتى يتكامل هذا التطوّر مع المعرفة ومع القرار أيضًا ولا يحقّ للمشروع أن يتدخل بذلك، ولا عنده الإمكانية أيضًا. إن «الحكومة الرديفة» التي تشكل المجال الخاصّ قادرة على تعديل شروط الحياة المشتركة **هنا والآن**، دون أن تعلن مشروع قانون ولا أن تطلق مرسومًا وهي تقوم بذلك كما تظهر التحوّلات السريعة والمعترضة لأنماط الحياة.

إن النظرة التي نلقيها على هذا التطوّر نظرة ما زالت حقيقة واجهة المجتمع الصناعي التي لم تمسّ، تخطأها. إن الفرضية التي نوسعها هنا هي التالية: حاليًا راحت الاحتكارات التي تولّدت مع المجتمع الصناعي والمدرجة في مؤسّسات تتهاوى؛ **الاحتكارات تتهاوى، إلّا أن الأكوان لا تقع**: احتكار العلم للعقلانية، احتكار الرجال للحياة المهنية، احتكار الشريكين المتزوّجين للجنسانية، احتكار السياسة للسياسة. كل ذلك يصبح هشًّا ولأسباب شديدة الاختلاف ولذلك نتائج متغيرة، غير منتظرة وبها أكثر من تفسير. إلّا أن كل واحد من هذه الاحتكارات يدخل في تناقض مع المبادىء التي فرضت نفسها مع الحداثة. فاحتكار العلم للعقلانية أقصى أن تكون العقلانية بحدّ ذاتها موضوع ريبتها الخاصة. واحتكار الرجال للحياة المهنية يتناقض مع الطموح للمساواة العالمية الأمر الذي كان سائداً مع مجيء الحداثة. ما يعني أيضًا أن العديد من المخاطر قد تولّد من **استمرارية** الحداثة وقد جعلت **ضدّ** قطع مبادئها في المجتمع الصناعي. إلّا أن لعدم

الأمان الذي يفرضه مجتمع المخاطرة على الإنسانية المعذبة وجها آخر أيضًا: إذ يتيح عدم الأمان إيجاد وتحفيز تقدّم المساواة، والحرية وإمكانيّة أن يُفَعِّل بنفسه ما تعد به الحداثة **ضدّ** القيود والزواجر الوظيفية وقدرية التقدم الخاصّ بالمجتمع الصناعي.

إن إدراك الموقف والتطوّر وتفهمهما هما أمران قد فقدا شكلهما بشكل أساسي من خلال الفصل **النسقي** بين الداخل والخارج، ومن خلال لعب أدوار مصطنعة أو فعلية. في عددٍ كبير من المجالات تتماثل مع سيناريو المجتمع الصناعي، علمًا أننا لا نستطيع ممارسة الأدوار المحددّة فيه في السياق الذي نفعل فيه ونعيش. في العديد من المجالات نمثل على انفسنا وعلى الآخرين مع علمنا الأكيد أن كل شيء يحدث بطريقة مختلفة كليًّا. إن موقف «كما لو أن» قد ساد طيلة القرن التاسع عشر وحتى القرن الواحد والعشرين. فأهل العلم يتصرفون **كما لو** أنهم أصحاب براءة في الحقيقة وعليهم إظهارها حين يتوجّهون للخارج، فموقعهم يتوقف على ذلك. أما رجال السياسة - لا سيما في فترات الانتخابات - فملزمون بتمثيل دور من يملك سلطة قرار مع علمهم الأكيد أن الأمر يتعلّق **بخرافة خاصّة بالنظام**، يخشى أن تقلبهم رأسًا على عقب في أقرب فرصة ممكنة. تستقي هذه الأوهام حقيقتها من لعب الأدوار ومن بنية السلطة في المجتمع الصناعي. إلا أن **لا** - حقيقتها تكمن أيضًا في دغل هذا التعقيد الذي يعتبر بالتحديد **نتيجة** التحديثات الانعكاسية. وأما معرفة ما إذا كان مثل هذه الظاهرة ممّا يخلق البؤس أو ينهيه، ومن ضمن

أي منظور، فأمر يصعب بتّه، أحد أسباب الصعوبة هو أن نظام بيانات المفاهيم معني بدوره وقد صار ضبابيًا. حتى نتمكن من وصف حالة (شبه) - السياسة المتمايزة التي وصلنا إليها، لا بدّ فعليًّا من **مقاربة السياسة المتمايزة** عن تلك التي تعتمد على الاندراج الحصري للسياسة في النظام السياسي الذي يتميّز به النموذج الديموقراطي. إن تعميم السياسة لم يتحقّق بالطبع بمعنى الديموقراطية العالمية. بم يتعلق الأمر إذًا؟ ما هي الخسائر وما هي الأرباح التي يمثلها، أو لنتكلم بحذر أكبر، يمكن أن يمثلها هذا الامحاء لحدود السياسة بالنسبة إلى الدائرة السياسية ولشبكات شبه - السياسة أو السياسة المضادة؟

نقطة الانطلاق هي التالية: **على السياسة أن تستخرج النتائج من تحديدها التاريخي الذاتي**. السياسة ليست بالمكان الوحيد ولا بالمكان المركزي الذي يقرّر فيه شكل المستقبل الاجتماعي. إن رهان الانتخابات والحملات الانتخابية ليس انتخاب «زعيم للأمة» يستولي على مقاليد السلطة، وإليه يمكن فيما بعد أن نعزو كل ما يحصل من خير أو من شر إبان فترة تولّيه الحكم . فإذا كان الأمر كذلك فنحن سنعيش وسط ديكتاتورية تنتخب ديكتاتورًا، لا في ديموقراطية. بالإمكان حتى القول إنّ كل التصوّرات المركزية في السياسة تقيم علاقة تتناسب طردًا مع درجة دمقرطة المجتمع. فإذا كان من الأهمّية بمكان الانتباه لذلك، فلأنه في التعامل إلزاميًا مع وهم سلطة الدولة المركزية، نخلق أفق انتظار مقارنة معه تبدو حقيقة تشبيكات السياسة بمثابة ضعف أو إخفاق

يستوجب تدخل «يد قويّة». في حين أن الموقف الحقيقي هو العكس تمامًا: إنه علامة على وجود قدرة مقاومة وطنية قابلة للتعميم بمعنى وجود تعاون أو تعارض فاعلين.

ينطبق ذلك أيضًا على الجانب الآخر من هذه العلاقة نفسها: لا يمكن لكافة مجالات السياسة الخفية - الاقتصاد، العلم وغيرهما الاستمرار في العمل كما لو أنها لا تقوم بما تقوم به: تغيير شروط الحياة الاجتماعية، أي **ممارسة السياسة بوسائلهم الخاصة**. فلا شيء غير لائق في ذلك، لا شيء يستوجب الإخفاء، أو السكوت عنه. بل على العكس يتعلّق الأمر ببناء إدراك واع لهامش المناورة الذي أوجدته الحداثة. في عالم صار فيه كل شيء متاحًا، حيث كل شيء من صنع اليد البشرية، صار زمن الحجج الخاطئة وراءنا. لا وجود لاستلزامات موضوعية متماسكة ما لم نتقبّلها نحن أو نستقرأها نحن. ذلك لا يعني أن كل شيء يجب أن يجري بهذا الشكل أو بشكل آخر. بل يعني أننا تنازلنا عن خوذة عدم رؤية الاستلزامات الموضوعية، وإن بات لزامًا علينا بعد الآن وزن المصالح، ووجهات النظر والامكانيات التي هي قيد البحث. ثم إن الامتيازات المتراكمة خلف درع التفاؤل بالتقدم والتي كانت تسمح بخلق وقائع متكاملة لم تعد بصلاحية متعالية تحت شكل آخر لهذه العملية. السؤال الذي يُطرح الآن هو حول معرفة كيفية مراقبة البحث الذي يعيد تعريف الحياة والموت، ما لم تكن التعليمات والقرارت البرلمانية. عينيًا، كيف نستطيع في المستقبل أن نمارس الهروب إلى الأمام تجاه علم الوراثة الإنساني دون أن نقضي على

حرية البحث التي لا نستطيع العيش بدونها أبدًا.

جوابي هو التالي: **بتطوير الضمانات القضائيّة لبعض إمكانيّات تأثير السياسة الخفيّة ووضعها موضع التطبيق**. يمرّ هذا التطوّر بالطبع بإنشاء محاكم قويّة ومستقلّة، وبوسائل إعلام قويّة ومستقلّة أيضًا. هذان هما العمودان اللذان يستند إليهما النظام المضاد لرقابات السياسة الخفية، ولكن وكما يعلّمنا الماضي فهما لا يكفيان لتأمين النجاج. لا بد من أن نضيف إليهما شرطًا مكمّلًا أساسيًّا. إمكانيّة الرقابة الذاتية التي يقدّرها كافة الذين يقدّر لهم السيطرة على الاحتكار، يجب أن تستكمل بإمكانيّات النقد الذاتي. بعبارات أخرى: لا بد أن **نحمي مؤسّساتيًّا** ما لم يستطع حتّى الآن سوى أن يشقّ دربه بصعوبة من خلال النضال ضدّ سيطرة المصالح المهنيّة أو إدارة المؤسّسة: أهل الخبرة المعارضون، الممارسة المهنيّة البديلة، المآزم بين المهنيّين وبين المؤسّسات حول المخاطر الناجمة عن تطوّرها الخاص، والريبية المكبوتة. وبهذا المعنى كان **بوبر** على حقّ كلّيًّا: إنّ النقد يُوازي التقدّم. وليس علينا إلّا أن ننتظر حتّى يتصدّى الطب للطب والفيزياء النوويّة للفيزياء النوويّة وعلم الوراثة البشريّة لعلم الوراثة البشريّة وتقنيّة المعلومة لتقنيّة المعلومة، حتّى نتكهّن ونقدّر المستقبل الذي يتهيأ هنا. إنّ إتاحة النقد الذاتي بكل أشكاله لا يشكّل خطرًا بل هو على الأرجح **الوسيلة الوحيدة** لتحديد ماهية الخطأ قبل أن يقع، الخطأ الذي يتهدّد آجلًا أو عاجلًا بتحويل عالمنا كلّه إلى رماد. ما زال الوقت مبكرًا حتى نحدّد بدقّة الأنظمة التي تسمح بذلك وتساعد

عليه. وقد نكون قد قمنا بأكثر ممّا يجب إذا ما حذفنا الإلزامات التي تجعل من الناس عبيدًا لرأي من يعملون لأجله. آنذاك سيكون بإمكان التقنيّين التحدّث عن تجارب عاشونها في المنشآت وعن المخاطر التي يرونها ويقومون بإنتاجها، بدل وجوب نسيانها بمجرّد تركهم لباب المصنع. ربّما نجد هنا أيضًا رسالة هامّة جديدة خاصّة بالنقابات. فلمصلحة الجميع لا بد من النضال حتى يكتسب الموظفون حق نقد التقنيّة وسط مهنتهم ووسط مكان عملهم ولا بدّ من ضمان هذا الحق كما هو الشأن بالنسبة إلى الحق بالإضراب. إذا كان لمأسسة النقد الذاتي هذه من أهمّية معيّنة، فذلك أنّه في العديد من المجالات فإنّ غياب المعلومات عمّا يجري لا يتيح لا تحديد هويّة المخاطر ولا تطوير طريقة بديلة لتجاوزها.

على صعيد البحث يفترض مثل هذا التطوّر بالطبع وجوب مناقشة مسبقة في إطار مقاربة **بديلة وجدليّة**، لمخاطر تتسبّب بها هذه الخطوات أو هذه المشاريع، على أن لا يكون ذلك داخل الاختصاص وحسب، بل **بطريقة مفتوحة تراعي تعدّدية الاختصاصات**، وفي إطار لا بد من إيجاد الأشكال المؤسّساتيّة له. كل ذلك ما زال إلى الآن في حالة بدئيّة، لذلك لا نستطيع هنا التكهّن بأشكال التنظيم التي يمكن تبنّيها، وما هي إمكانيّات رقابة مثل هذه الهيئات الواجب ممارستها داخل المهنة أو فوقها.

توجد مثل هذه الاستعدادات بدورها فرص تأثير قويّة على السياسة الرسميّة. يكفي أن نتمثّل فقط كيف يمكن إطلاق النقاش حول تقليص النفقات الصحيّة إذا ما كان لدينا فعلًا ما يناهض

الطب حتّى نقيم حججًا صلبة. بالطبع لن تتمكّن السياسة مع ذلك لإعادة تأكيد احتكارها للسياسة. مع ذلك سنجد في ذلك اختلافًا بالحجم مع مختلف مجالات السياسة الخفيّة التي ما زالت تزداد أهمّية: في حين أنّ مآزم المصالح ووجهات النظر الخاصّة ما زالت تتأثّر بقوّة وستستمر كذلك في الاقتصاد (وفي العلوم)، فإنّ النظام السياسي قادر على إقامة الإطار (الشرعي) الشامل، واختبار إمكانيّة تعميم التنظيمات وخلق الإجماع. ما يعني أنّ **وظائف الحماية والتحكيم ووظائف السياسة الرمزيّة والجدليّة**، التي تسيطر الآن في كل الأحوال، مع أنّها تظلّ في ظل بناءات السلطة الفعليّة - ما زالت إلى الآن تؤدّي رسالتها في الصميم. مقارنة بالسياسة الخفيّة، تجد السياسة نفسها آيلة إلى أثر **محافظ**. عليها أن تدافع عن مستوى الحقوق الاجتماعيّة والديموقراطيّة المحصّلة تجاه الانتقادات (التي غالبًا ما تُثار من محيطها). أمّا الابتكارات، فيجب بالمقابل أن تستمر، وللمفارقة، أن **تتخلّى بنفسها عن سلاحها**، وهذا ما يخلق الشروط القانونيّة والمؤسّساتيّة الضروريّة لحماية سيرورات التجريب والتعلّم التي جرى وضعها (تطوير طرق وجود جديدة في إطار سيرورات التفريد والتعدّد والنقد الداخلي في (الأوساط المهنيّة) تجاه القيود التي تواجهها. هل من الممكن أن تبدأ في بعض المجالات بعض أوجه هذا التقسيم الجديد للعمل وللسلطة بين السياسة والسياسة الخفيّة بالارتسام وبفرض سلطتها خلف الجدران التي لم تنتهك إلى اليوم وسط المجتمع الصناعي القديم والجيّد، إلى جانب العديد من المخاطر والتهديدات؟

المراجع

المقدمة

Adorno, Th. W. (Hg.): Spätkapitalismus oder Industriegesellschaft?, Frankfurt 1969

Anders, G.: Die Antiquiertheit des Menschen. Über die Zerstörung des Lebens im Zeitalter der dritten industriellen Revolution, München 1980

Beck, U.: Von der Vergänglichkeit der Industriegesellschaft, in: Schmid, Th. (Hg.), Das pfeifende Schwein, Berlin 1985

Bell, D.: Die Zukunft der westlichen Welt – Kultur und Technik im Widerstreit, Frankfurt 1976

Berger, J. (Hg.): Moderne oder Postmoderne, Sonderband 4 der Sozialen Welt, Göttingen 1986 (im Erscheinen)

Berger, P., Berger, B., Kellner, H.: Das Unbehagen in der Modernität, Frankfurt 1975

Brand, G.: Industrialisierung, Modernisierung, gesellschaftliche Entwickhichlung, in: ZfS/1, 1972, S. 2-14

Dahrendorf, R.: Lebenschancen, Frankfurt 1979

Eisenstadt, S. N.: Tradition, Wandel und Modernität, Frankfurt 1979

Etzioni, A.: An Immodest Agenda, New York 1983

Fourastié, J.: Die Große Hoffnung des zwanzigsten Jahrhunderts, Köln 1969

Gehlen, A.: Über die kulturelle Kristallisation, in: ders.: Studien zur Anthropologie und Soziologie, Neuwied 1963

Habermas, J.: Der Diskurs der Moderne, Frankfurt 1985

Ders.: Die Neue Unübersichtlichkeit, Frankfurt 1985

Horkheimer, M., Adorno, Th. W.: Dialektik der Aufkläirung, Frankfurt 1969

Jonas, H.: Das Prinzip Verantwortung – Versuch einer Ethik für die technologische Zivilisation, Frankfurt 1984

Koselleck, R.: Vergangene Zukunft, Frankfurt 1979

Lepsius, M. R.: Soziologische Theoreme über die Sozialstruktur der »Moderne« und der »Modernisierung«, in: Koselleck, R. (Hg.): Studien zum Beginn der modernen Welt, Stuttgart 1977

Lodge, D.: Modernism, Antimodernism and Postmodernism, Birmingham 1977

Schelsky, H.: Der Mensch in der wissenschaftlichen Zivilisation, in: ders.: Auf der Suche nach Wirklichkeit, Düsseldorf 1965
Toffler, A.: Die dritte Welle – Zukunftschancen, Perspektiven für die Gesellschaft des 21. Jahrhunderts, München 1980
Touraine, A.: Soziale Bewegungen, in: Soziale Welt 1983/Heft 1

الفصل الأول والثاني

Anders, G.: Die atomare Bedrohung, München 1983
Bechmann, G. (Hg.): Gesellschaftliche Bedingungen und Folgen der Technologiepolitik, Frankfurt/New York 1984
Brooks, H.: The resolution of technically intensive public policy disputes, in: Science, Technology, Human Values, Vol. 9, Nr. 1/1984
Conrad, J.: Zum Stand der Risikoforschung, Frankfurt: Battelle, 1978
Corbin, A.: Pesthauch und Blütenduft, Berlin 1984
Douglas, M., Wildavsky, A.: Risk and Culture, New York 1982
Eppler, E.: Wege aus der Gefahr, Reinbek 1981
Friedrichs, G., Bechmann, G., Gloede, F.: Großtechnologien in der gesellschaftlichen Kontroverse, Karlsruhe 1983
Glotz, P.: Die Arbeit der Zuspitzung, Berlin 1984
Jänicke, M.: Wie das Industriesystem von seinen Mißständen profitiert, Köln 1979
Jänicke, M., Simonis, U. E., Weegmann, G.: Wissen für die Umwelt. 17 Wissenschaftler bilanzieren. Berlin/New York 1985
Jungk, R.: Der Atomstaat. Vom Fortschritt in die Unmenschlichkeit, Hamburg 1977
Kallscheuer, O.: Fortschrittsangst, in: Kursbuch Nr. 74/1983
Keck, O.: Der schnelle Brüter – Eine Fallstudie über Entscheidungsprozesse in der Großtechnologie, Frankfurt 1984
Kitschelt, H.: Der ökologische Diskurs. Eine Analyse von Gesellschaftskonzeptionen in der Energiedebatte, Frankfurt 1984
Koselleck, R. (Hg.): Studien über den Beginn der modernen Welt, Stuttgart 1977
Kruedener, J.v., Schulert, K.v. (Hg.): Technikfolgen und sozialer Wandel, Köln 1981
Lahl, U., Zeschmer, B.: Formaldehyd – Porträt einer Chemikalie: Kniefall der Wissenschaft vor der Industrie?, Freiburg 1984
Leipert, C., Simonis, U. E.: Arbeit und Umwelt, Forschungsbericht Berlin 1985
Mayer-Tasch, P. C.: Die Internationale Umweltpolitik als Herausforderung für die Nationalstaatlichkeit, in: aus politik und zeitgeschichte, 20/1985
Moscovici, S.: Versuch über die menschliche Geschichte der Natur, Frankfurt 1982

Natur 4/85, S. 46-50: »Höchstmengen«

Nelkin, D., Brown, M. S.: Workers at risk, Chicago 1984

Nelkin, D., Pollok, M.: Public Participation in Technological Decisions: Reality or Grand Illusion?, in: Technology Review, August/September 1979

Nowotny, H. (Hg.): Vom Technology Assessment zur Technikbewertung. Ein europäischer Vergleich, Wien 1985

O'Riordian: The cognitive and political dimension of risk analysis, in: Journal of Environmental Psychology 3/83, S.345-54

Otway, H., Pahner, P. D.: Risk Assessment, in: Futures 8 (1976), S. 122-134

Otway, H., Thomas, K.: Reflections on Risk Perception and Policy, in: Risk Analysis, Vol. 2, No. 2/1982

Perrow, Ch.: Normal Accidents: Living with High Risk Technologies, New York 1984

Rat der Sachverständigen für Umweltfragen: Sondergutachten Umweltprobleme der Landwirtschaft (Kurzfassung), Ms. 1985

Renn, O.: Risikowahrnehmung in der Kernenergie, Frankfurt 1984

Ropohl, G.: Die unvollkommene Technik, Frankfurt 1985

Rowe, W. D.: An Anatomy of Risk, New York 1975

Schütz, R.: Ökologische Aspekte einer naturphilosophischen Ethik, Ms. Bamberg 1984

Schumm, W.: Die Risikoproduktion kapitalistischer Industriegesellschaften, Ms. Frankfurt 1985

Short, J. F.: The social fabric of risk: towards the social transformation of risk analysis, in: American Sociological Review 1984, Vol. 49 Dezember, S. 711-725

Späth, L.: Wende in die Zukunft. Die Bundesrepublik in die Informationsgesellschaft, Reinbek 1985

Starr, Ch.: Social Benefit Versus Technological Risk, Science 165, 1965, S.1232-1238

Stegmüller, W.: Probleme und Resultate der Wissenschaftstheorie, Berlin/New York 1970

Strasser, J., Traube, K.: Die Zukunft des Fortschritts. Der Sozialismus und die Krise des Industrialismus, Berlin 1984

The Council for Science and Society: The Acceptability of Risks, London 1977

Thompson, M., Wildavsky, A.: A proposal to create a cultural theory of risk, in: Kunreuther/Ley (Hg.): The risk analysis controversy, New York 1982

Touraine, A. u.a.: Die antinucleare Prophetie. Zukunftsentwürfe einer sozialen Bewegung, Frankfurt 1982

Umweltbundesamt (Hg.): Berichte 5, Berlin 1985

Urban, M.: Wie das Sevesogift wirkt, in: Süddeutsche Zeitung vom 30.5.1985

Van den Daele, W.: Technische Dynamik und gesellschaftliche Moral. – Zur soziologischen Bedeutung der Gentechnologie, in: Soziale Welt 2/3 1986

Wambach, M. M. (Hg.): Der Mensch als Risiko. Zur Logik von Prävention und Früherkennung, Frankfurt 1983

الفصل الثالث

Abelshauser, W.: Wirtschaftsgeschichte der Bundesrepublik Deutschland 1945-1980, Frankfurt am Main 1983

Alber, J.: Vom Armenhaus zum Wohlfahrtsstaat. Analysen zur Entwicklung der Sozialversicherung in Westeuropa, Frankfurt am Main/New York 1982

Allerbeck, K. R., Stork, H. R.: «Soziale Mobilität in Deutschland 1833-1970. Eine Reanalyse, in: KZfSS 32/1980, S. 93ff.

Arbeits- und Sozialstatistik: Hauptergebnisse, hrsg. vom Bundesminister der Sozialordnung, Bonn 1983

Badura, B. (Hg.): Soziale Unterstützung und chronische Krankheit, Frankfurt am Main 1981

Bahrdt, H. P.: Erzählte Lebensgeschichten von Arbeitern, in: Osterland (Hg.): Arbeitssituation, Lebenslage und Konfliktpotential, Frankfurt am Main, 1975

Ballerstedt, E., Glatzer, W.: Soziologischer Almanach, Frankfurt am Main 1979

Balsen, W., Nakielski, H., Rössel, K., Winkel, R.: Die neue Armut – Ausgrenzung von Arbeitslosen aus der Arbeitslosenunterstützung, Köln 1984

Beck, U.: Jenseits von Stand und Klasse?, in: Kreckel (Hg.): Soziale Ungleichheiten, Sonderband 2 der Sozialen Welt, Göttingen 1983

Bellmann, L., Gerlach, K., Hübler, O.: Lohnstruktur in der Bundesrepublik Deutschland. Zur Theorie und Empirie der Arbeitseinkommen-Frankfurt am Main/New York 1984

Bendix, R., Lipset, S. M.: Social Mobility in Industrial Society, Berkeley/Los Angeles 1959

Berger, J.: Das Ende der Gewißheit – Zum analytischen Potential der Marxschen Theorie, in: Leviathan 11/1983, S. 475ff.

Berger, P. A.: Entstrukturierte Klassengesellschaft? Klassenbildung und Strukturen sozialer Ungleichheit im historischen Wandel, Opladen 1986

Bericht der Kommission »Zukunftsperspektiven Gesellschaftlicher Entwicklung«, erstellt im Auftrag der Landesregierung Baden-Württemberg, Stuttgart 1983

Bildung im Zahlenspiel: Bildung im Zahlenspiel, hrsg. vom Statistischen

Bundesamt, Wiesbaden/Stuttgart 1983
Bischoff, J. u.a.: Jenseits der Klassen? Gesellschaft und Staat im Spätkapitalismus, Hamburg 1982
Blossfeld, P.: Bildungsreform und Beschäftigung der jungen Generation im öffentlichen und privaten Sektor. Eine empirisch vergleichende Analyse, in: Soziale Welt 35/1984, S. 159ff.
Bolte, K. M.: Anmerkungen zur Erforschung sozialer Ungleichheit, in: Kreckel, R. (Hg.): Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Bolte, K. M., Hradil, S.: Soziale Ungleichheit in der Bundesrepublik Deutschland, Opladen 1984
Bonß, W., Heinze, H. G. (Hg.): Arbeitslosigkeit in der Arbeitsgesellschaft, Frankfurt am Main 1984
Borchardt, K.: Nach dem >Wunder<. Über die wirtschaftliche Entwicklung der Bundesrepublik«, in: Merkur 39/1985, S. 35ff.
Bourdieu, P.: Die feinen Unterschiede, Frankfurt am Main 1982
Bourdieu, R., Passeron, J.-C.: Die Illusion der Chancengleichheit, Stuttgart 1971
Brock, D., Vetter, H.-R.: Alltägliche Arbeitsexistenz, Frankfurt am Main 1982
Büchtemann, Ch. F.: Der Arbeitsprozeß. Theorie und Empirie strukturierter Arbeitslosigkeit in der Bundesrepublik Deutschland, in: Bonß/Heinze (Hg.) 1984, S. 53ff.
Cohen, J. L.: Class and Civil Society: The Limits of Marxian Critical Theory, Amherst 1982
Conze, W., Lepsius, M. R. (Hg.): Sozialgeschichte der Bundesrepublik Deutschland. Beiträge zum Kontinuitätsproblem, Stuttgart 1983
Cottrell, A.: Social Classes in Marxist Theory, London 1984
Dahrendorf, R.: Soziale Klassen und Klassenkonflikt in der industriellen Gesellschaft, Stuttgart 1957
Engelsing, R.: Zur Sozialgeschichte deutscher Mittel- und Unterschichten, Göttingen 1978
Feher, F., Heller, A.: »Class, Democracy and Modernity«, in: Theory and Society 12/1983, S. 211ff.
Flora, P. et al.: State, Economy and Society in Western Europe 1815-1975. A Data Handbook in Two Volumes, Vol. I: The Growth of Mass Democracies and Welfare States, Frankfurt am Main/London/Chicago 1983
Geiger, Th.: Die Klassengesellschaft im Schmelztiegel, Köln/Hagen 1969
Giddens, A.: The Class Structure of Advanced Societies, London 1983 (deutsch: Frankfurt am Main 1979)
Glatzer, W., Zapf, W. (Hg.): Lebensqualität in der Bundesrepublik. Objektive Lebensbedingungen und subjektives Wohlbefinden, Frankfurt

am Main/New York 1984
Goldthorpe, J. H. u.a. : Der «wohlhabende« Arbeiter in England, 3 Bände, München 1970 (englische Ausgabe: London 1968)
Goldthorpe, J. H. : Social Mobility and Class Structure in Modern Britain, Oxford 1980
Gorz, A. : Abschied vom Proletariat, Frankfurt am Main 1980
Gouldner, A. W. : Die Intelligenz als neue Klasse, Frankfurt am Main 1980
Haller, M., Müller, W. : Beschäftigungssystem im gesellschaftlichen Wandel, Frankfurt am Main/New York 1983
Handl, J., Mayer, K. U., Müller, W. : Klassenlagen und Sozialstruktur. Empirische Untersuchungen für die Bundesrepublik Deutschland, Frankfurt am Main 1977
Heinze, R. G., Hohn, H.-W., Hinrichs, K., Olk, T. : Armut und Arbeitsmarkt: Zum Zusammenhang von Klassenlagen und Verarmungsrisiken im Sozialstaat, in: ZfS 10/1981, S. 219ff.
Herkommer, S. : Sozialstaat und Klassengesellschaft – Zur Reproduktion sozialer Ungleichheit im Spätkapitalismus, in: Kreckel, R. (Hg.): Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Hörning, K. (Hg.): Der »neue« Arbeiter – Zum Wandel sozialer Schichtstrukturen, Frankfurt am Main 1971
Hondrich, K. O. : Der Wert der Gleichheit und der Bedeutungswandel der Ungleichheit, in: Soziale Welt 35/1984, S. 267ff.
Ders. (Hg.): Soziale Differenzierungen, Frankfurt am Main 1982
Honneth, A. : Moralbewußtsein und soziale Klassenherrschaft. Einige Schwierigkeiten in der Analyse normativer Handlungspotentiale, in: Leviathan 9/1981, S. 555ff.
Hradil, S. : Die Ungleichheit der »Sozialen Lage«, in: Kreckel, R. (Hg.): Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Huck, G. (Hg.): Sozialgeschichte der Freizeit. Untersuchungen zum Wandel der Alltagskultur in Deutschland, Wuppertal 1980
Kaelble, H. : Industrialisierung und soziale Ungleichheit. Europa im 19. Jahrhundert. Eine Bilanz, Göttingen 1983
Ders. : Soziale Mobilität und Chancengleichheit im 19. und 20. Jahrhundert. Deutschland im internationalen Vergleich, Göttingen 1983
Kickbusch, I., Riedmüller, B. (Hg.): Die armen Frauen. Frauen in der Sozialpolitik, Frankfurt am Main 1984
Kocka, J. : Stand – Klasse – Organisation. Strukturen sozialer Ungleichheit in Deutschland vom späten 18. bis zum frühen 20. Jahrhundert im Aufriß, in: Wehler (Hg.), 1979
Ders. : Lohnarbeit und Klassenbindung, Bonn 1983
Ders. : Diskussionsbeitrag, in: Kreckel, R. (Hg.): Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Kreckel, R. : Theorie sozialer Ungleichheit im Übergang, in: ders. (Hg.):

Soziale Ungleichheiten, Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Langewiesche, D., Schönhoven, K. (Hg.): Arbeiter in Deutschland. Studien zur Lebensweise der Arbeiterschaft im Zeitalter der Industrialisierung, Paderborn 1981
Lederer, E. : Die Gesellschaft der Unselbständigen. Zum sozialpsychischen Habitus der Gegenwart, in: ders.: Kapitalismus, Klassenstruktur und Probleme der Demokratie in Deutschland, hrsg. von Kocka, J., Göttingen 1979, S. 14ff.
Lepsius, M. R. : Soziale Ungleichheit und Klassenstruktur in der Bundesrepublik Deutschland, in: Wehler (Hg.), 1979
Lutz, B. : Bildungsexpansion und soziale Ungleichheit – Eine historischsoziologische Skizze, in: Kreckel, R. (Hg.): Soziale Welt, Sonderband 2, Göttingen 1983
Ders. : Der kurze Traum immerwährender Prosperität. Eine Neuinterpretation der industriell-kapitalistischen Entwicklung im Europa des 20. Jahrhunderts, Frankfurt am Main/New York 1984
Maase, K. : Betriebe ohne Hinterland? Zu einigen Bedingungen der Klassenbildung im Reproduktionsbereich, in: Institut für Marxistische Studien und Forschungen (Hg.): Marxistische Studien. Jahrbuch des IMSF 7, Frankfurt am Main, 1984, S. 256ff.
Marx, K. : Die Frühschriften, Stuttgart 1971
Ders. : Der 18te Brumaire des Louis Napoleon, in: MEW, Bd. 8, Berlin 1982, S. 111ff.
Miegel, M. : Die verkannte Revolution. Einkommen und Vermögen privater Haushalte, Stuttgart 1983
Mommsen, W. J., Mock, W. (Hg.): Die Entstehung des Wohlfahrtsstaates in Großbritannien und Deutschland 1850-1950, Stuttgart 1982
Moore, B. : Ungerechtigkeit – Die sozialen Ursachen von Unterordnung und Widerstand, Frankfurt am Main 1982
Mooser, J. : Auflösung proletarischer Milieus. Klassenbildung und Individualisierung in der Arbeiterschaft vom Kaiserreich bis in die Bundesrepublik Deutschland, in: Soziale Welt 34/1983, S. 270ff.
Ders. : Arbeiterleben in Deutschland 1900-1970. Klassenlagen, Kultur und Politik, Frankfurt am Main 1984
Müller, W., Willms, A., Handl, J. : Strukturwandel der Frauenarbeit, Frankfurt am Main/New York 1983
Osterland, M. : Materialien zur Lebens- und Arbeitssituation der Industriearbeiter in der Bundesrepublik Deutschland, Frankfurt am Main 1973
Ders. : Lebensbilanzen und Lebensperspektiven von Industriearbeitern, in: Kohli, M. (Hg.): Soziologie des Lebenslaufes, Darmstadt 1978
Pappi, F. U. : Konstanz und Wandel der Hauptspannungslinien in der Bundesrepublik, in: Matthes (Hg.): Sozialer Wandel in Westeuropa,

Frankfurt am Main 1979
Reulecke, J., Weber, W. (Hg.): Fabrik, Familie, Feierabend. Beiträge zur Sozialgeschichte des Alltags im Industriezeitalter, Wuppertal 1978
Schelsky, H.: Die Bedeutung des Klassenbegriffs für die Analyse unserer Gesellschaft, in: Seidel/Jenker (Hg.): Klassenbildung und Sozialschichtung, Darmstadt 1961
Schneider, R.: Die Bildungsentwicklung in den westeuropäischen Staaten 1870-1975, in: ZfS, Jg. 11/Heft 3, 1982
Teichler, U., Hartung, D., Nutbmann, R.: Hochschulexpansion und Bedarf der Gesellschaft, Stuttgart 1976
Thompson, E. P.: The Making of the English Working Class, Harmondsworth 1963
Voigt, R. (Hg.): Verrechtlichung, Königstein 1980
Weber, M.: Wirtschaft und Gesellschaft, 3. Auflage, Tübingen 1972
Wehler, H.-U. (Hg.): Klassen in der europäischen Sozialgeschichte, Göttingen 1979
Westergaard, J.: The Withering Away of Class: A Contemporary Myth, in: Anderson, P. (ed.): Towards Socialism, London 1965
Wiegand, E., Zapf, W. (Hg.): Wandel der Lebensbedingungen in Deutschland. Wohlfahrtsentwicklung seit der Industrialisierung, Frankfurt am Main/New York 1982
Zapf, W. (Hg.): Lebensbedingungen in der Bundesrepublik. Sozialer Wandel und Wohlfahrtsentwicklung, Frankfurt am Main/New York 1977

الفصل الرابع

Allerbeck, K., Hoag, W.: Jugend ohne Zukunft, München 1984
Ariès, P., Béjin, A., Foucault, M. u.a.: Die Masken des Begehrens und die Metamorphosen der Sinnlichkeit – Zur Geschichte der Sexualität im Abendland, Frankfurt 1984
Ariès, P.: Liebe in der Ehe, in: ebd. S. 165-175
Beck-Gernsheim, E.: Vom Geburtenrückgang zur Neuen Mütterlichkeit? – Über private und politische Interessen am Kind, Frankfurt 1984
Dies.: Das halbierte Leben. Männerwelt Beruf, Frauenwelt Familie, Frankfurt 1985 (2. Aufl.)
Dies.: Vom »Dasein für andere« zum Anspruch auf ein Stück »eigenes Leben«, in: Soziale Welt 1983, S. 307-340
Dies.: Von der Liebe zur Beziehung? Veränderungen im Verhältnis von Mann und Frau in der individualisierten Gesellschaft, in: J. Berger (Hg.): Moderne oder Postmoderne, Sonderband 4 der Sozialen Welt, Göttingen 1986 (im Erscheinen)
Dies.: Geburtenrückgang und Neuer Kinderwunsch, Habilitationsschrift

München 1986
Béjin, A.: Ehen ohne Trauschein heute, in: Ariès u.a., Frankfurt 1984
Berger, B., Berger, P. L.: The War over the Family, New York 1983 (deutsch: Reinbek 1984)
Berger, P., Kellner, H.: Die Ehe und die Konstruktion der Wirklichkeit, in: Soziale Welt 1965, S. 220-241
Bernardoni, C., Werner, V. (Hg.): Der vergeudete Reichtum – Über die Partizipation von Frauen im öffentlichen Leben, Bonn 1983
Beyer, J. u.a. (Hg.): Frauenlexikon – Stichworte zur Selbstbestimmung, München 1983
Biermann, I., Schmerl, C., Ziebell, L.: Leben mit kurzfristigem Denken – Eine Untersuchung zur Situation arbeitsloser Akademikerinnen, Weilheim und Basel 1985
Brost, H.-G., Wohlrab-Sahr, M.: Formen individualisierter Lebensführung von Frauen – ein neues Arrangement zwischen Familie und Beruf, in: Brose (Hg.): Berufsbiographien im Wandel, Opladen 1986
Buchholz, W. u.a.: Lebenswelt und Familienwirklichkeit, Frankfurt 1984
Bundesminister für Bildung und Wissenschaft (Hg.): Grund- und Strukturdaten, Bonn 1982/83 und 1984/85
Bundesminister für Jugend, Familie und Gesundheit (Hg.): Nichteheliche Lebensgemeinschaften in der Bundesrepublik Deutschland, Köln 1985
Ders. (Hg.): Frauen 80, Köln 1981
Degler, C. N.: At Odds – Women and the Family in America from the Revolution to the Present, New York 1980
Demos, J., Boocock, S. S. (ed.): Turning Points – Historical and Sociological Essays on the Family, Chicago 1978
Diezinger, A., Marquardt, R., Bilden, H.: Zukunft mit beschränkten Möglichlichkeiten, Projektbericht, München 1982
Ehrenreich, B.: The Hearts of Men, New York 1983 (deutsch: Reinbek 1985)
Erler, G. A.: Erdöl und Mutterliebe – von der Knappheit einiger Rohstoffe, in: Schmid, Th. (Hg.): Das pfeifende Schwein, Berlin 1985
Frauenlexikon, München 1983
Gensior, S.: Moderne Frauenarbeit, in: Karriere oder Kochtopf, Jahrbuch für Sozialökonomie und Gesellschaftstheorie, Opladen 1983
Gilligan, C.: Die andere Stimme – Lebenskonflikte und Moral der Frau, München 1984
Glick, P. C.: Marriage, divorse, and living arrangements; in: Journal of Family Issue 1984, 5 (1), S. 7-26
Hoff, A., Scholz, J.: Neue Männer in Beruf und Familie, Forschungsbericht Berlin 1985
Imhof, A. E.: Die gewonnenen Jahre, München 1981
Ders.: Die verlorenen Welten, München 1984

Institut für Demoskopie Allensbach, Einstellungen zu Ehe und Familie im Wandel der Zeit, Stuttgart 1985

Jurreit, M.-L. (Hg.): Frauenprogramm. Gegen Diskriminierung. Ein Handbuch, Reinbek 1979

Kamerman, S. B.: Women, Children and Poverty: Public Policies and Female-headed Families in Industrialized Countries, in: Signs – Journal of Women in Culture and Society, Special Issue »Women and Poverty«, Chicago 1984

Kommission: Zukunftsperspektiven gesellschaftlicher Entwicklungen, Bericht Stuttgart 1983 (erstellt im Auftrag der Landesregierung von BadenWürttemberg)

Lasch, C.: Haven in Heartless World: The Family Besieged, New York 1977

Metz-Göckel, S., Müller, U: Der Mann, Brigitte-Untersuchung, Ms., Hamburg 1985

Müller, W., Willins, A., Handl, J.: Strukturwandel der Frauenarbeit, Frankfurt 1983

Muschg, G.: Bericht von einer falschen Front, in: H. P. Piwitt (Hg.), Literaturmagazin 5, Reinbek 1976, S. 30ff.

Olerup, A., Schneider, L., Monod, E.: Women, Work and Computerization – Opportunities and Disadvantages, New York 1985

Ostner, J., Piper, B. (Hg.): Arbeitsbereich Familie, Frankfurt 1986

Pearce, D., McAdoo, H.: Women and Children: Alone and in Poverty, Washington 1981

Pross, H.: Der deutsche Mann, Reinbek 1978

Quintessenzen 1984, Frauen und Arbeitsmarkt, Nürnberg (IAB) 1984

Rerrich, M. S.: Veränderte Elternschaft, in: Soziale Welt 1983, S. 420-449

Dies.: Vaterbild und Familienvielfalt, München 1986

Rubin, L. B.: Intimate Strangers. Men and Women Together, New York 1983

Schulz, W.: Von der Institution »Familie« zu den Teilbeziehungen zwischen Mann, Frau und Kind, in: Soziale Welt 1983, S. 401-419

Seidenspinner, G., Burger, A.: Mädchen 82, Brigitte-Untersuchung

Sennett, R.: The Fall of Public Man, London 1976 (deutsch: Frankfurt 1983)

Statistisches Bundesamt (Hg.): Datenreport, Bonn 1983

Wahl, K. u.a.: Familien sind anders!, Reinbek 1980

Weber-Kellermann, I.: Die deutsche Familie. Versuch einer Sozialgeschichte, Frankfurt 1975.

Wiegmann, B.: Frauen und Justiz, in: Jurreit (Hg.), 1979

Willens, A.: Grundzüge der Entwicklung der Frauenarbeit von 1880 bis 1980, in: Müller, W. u.a., (1983)

الفصل الخامس

Adorno, T. W.: Minima Moralia, Frankfurt 1982
Baethge, M.: Individualisierung als Hoffnung und Verhängnis, in: Soziale Welt 1985/Heft 3, S. 299 ff.
Beck-Gernsheim, E.: Geburtenrückgang und Neuer Kinderwunsch, Habilitationsschrift, München 1986
Bolte, K. M.: Subjektorientierte Soziologie, in: ders. (Hg.): Subjektorientierte Arbeits- und Berufssoziologie, Frankfurt 1983
Brose, H.-G.: Die Vermittlung von sozialen und biographischen Zeitstrukturen, in: KZfSS, Sonderheft 29, 1982, S. 385 ff.
Durkheim, E.: Über die Teilung der sozialen Arbeit, Frankfurt 1982
Elias, N.: Über den Prozeß der Zivilastion, Bern/München 1969
Fuchs, W.: Jugendliche Statuspassage oder individualisierte Jugendbiographie?, in: Soziale Welt 34/1983, S. 341-371
Ders.: Biographische Forschung, Opladen 1984
Geulen, D.: Das vergesellschaftete Subjekt, Frankfurt 1977
Gross, P.: , Bastelmentalität: Ein »postmoderner« Schwebezustand, in: Schmid, Th. (Hg): Das pfeifende Schwein, Berlin 1985, S. 63-84
Imhof, A. E.: Von der unsicheren zur sicheren Lebenszeit, in: Vierteljahresschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte, 71, 1984, S. 175 bis 198
Kohli, M.: Die Institutionalisierung des Lebenslaufes, in: KZfSS 1985/1, S. 1-29
Kohli, M., Meyer, J. W. (Hg.): Social Structure and Social Construction of Life Stages (Symposion mit Beiträgen von Riley, M. W., Mayer, K. U., Held, T., Hareven, T. K.) in: Human Development, 18, 1985
Kohli, M., Robert, G. (Hg.): Biographie und soziale Wirklichkeit, Stuttgart 1984
Luhmann, N.: Die Autopoiesis des Bewußtseins, in: Soziale Welt 1985, Heft 4, S. 402
Maase, K.: Betriebe ohne Hinterland, in: Marxistische Studien, Jahrbuch des IMSF, Frankfurt 1984
Meyer, J. W. (Hg.): Social Structure and Social Construction of Life Stages, in: Human Development, 18, 1985
Nunner-Winkler, G.: Identität und Individualität, in: Soziale Welt 1985, Heft 4, S. 466
Rosenmayr, L. (Hg.): Die menschlichen Lebensalter. Kontinuität und Krisen, München 1978a
Ders.: Wege zum Ich vor bedrohter Zukunft, in: Soziale Welt 1985, Heft 3, S. 274 ff.

Simmel, G.: Philosophie des Geldes, Berlin 1958
Ders.: Soziologie, Berlin 1968
Vester, H.-G.: Die Thematisierung des Selbst in der postmodernen Gesellschaft, Bonn 1984

الفصل السادس

Althoff, H.: Der Statusverlust im Anschluß an eine Berufsausbildung, in: Berufsbildung in Wissenschaft und Praxis 5/1982, S. 16ff.
Altmann, N. u.a.: Ein neuer Rationalisierungstyp, in: Soziale Welt 2/3, 1986
Arendt, H.: Vita activa oder Vom tätigen Leben, München 1981
Beck, U., Brater, M., Daheim, H. -J.: Soziologie der Arbeit und der Berufe, Reinbek 1980
Blossfeld, H.-P.: Bildungsreform und Beschäftigung der jungen Generation im öffentlichen Dienst, in: Soziale Welt 3 5 (1984), Heft 2
Buck, B.: Berufe und neue Technologien, in: Soziale Welt 1985, Heft 1, S. 83f.
Bundesminister für Bildung und Wissenschaft (Hg.): Grund- und Strukturdaten 1982/83
Dahrendorf, R.: Im Entschwinden der Arbeitsgesellschaft. Wandlungen der sozialen Konstruktion des menschlichen Lebens, in: Merkur 34/1980, S. 749ff.
Ders.: Wenn der Arbeitsgesellschaft die Arbeit ausgeht, in: Matthes, J. (Hg.), 1983, S. 25ff.
Dierkes, M., Strümpel, B. (Hg.): Wenig Arbeit, aber viel zu tun, Köln 1985
Dombois, R., Osterland, M.: Neue Formen des flexiblen Arbeitskräfteeinsatzes: Teilzeitarbeit und Leiharbeit, in: Soziale Welt 33/1982, S. 466ff.
Handl, J.: Zur Veränderung der beruflichen Chancen von Berufsanfängern zwischen 1950 und 1982, Thesenpapier, Nürnberg 1984
Heinze, R. G.: Der Arbeitsschock, Köln 1984
Hirschhorn, L.: The theory of social services, in: Health Services, Volume 9, No. 2, 1979, S. 295-311
Hornstein, W.: Kindheit und Jugend im Spannungsfeld gesellschaftlicher Entwicklung, in: Jugend in den achtziger Jahren: Eine Generation ohne Zukunft?, Schriftenreihe des Bayr. Jugendrings, München 1981, S. 51ff.
Jürgens, U., Naschold, F. (Hg.): Arbeitspolitik. Materialien zum Zusammenhang von politischer Macht, Kontrolle und betrieblicher Organisation der Arbeit, Opladen 1984
Kaiser, M. u.a.: Fachhochschulabsolventen – zwei Jahre danach, in: MittAB 1984, S. 241ff.
Kern, H., Schumann, M.: Ende der Arbeitsteilung?, München 1984

Kloas, P.-W.: Arbeitslosigkeit nach Abschluß der betrieblichen Ausbildung, Thesenpapier, Nürnberg 1984
Kommission: Zukunftsperspektiven gesellschaftlicher Entwicklungen, Stuttgart 1983
Kubicek, H., Rolf, A.: Mikropolis mit Computernetzen in der »Informationsgesellschaft«, Hamburg 1985
Kutsch, Th., Vilmar, F. (Hg.): Arbeitszeitverkürzung, Opladen 1983
Mertens, D.: Das Qualifikationsparadox. Bildung und Beschäftigung bei kritischer Arbeitsmarktperspektive, in: Zeitschrift für Pädagogik, 30/1984
Müller, C.: Ungeschützte Beschäftigungsverhältnisse, in: Hagemann–White (Hg.): Beiträge zur Frauenforschung, Bamberg 1982
Negt, O.: Lebendige Arbeit, enteignete Zeit, Frankfurt 1984
Offe, C., Hinrichs, H., Wiesenthal, H. (Hg.): Arbeitszeitpolitik, Frankfurt 1982
Offe, C.: Arbeitsgesellschaft: Strukturprobleme und Zukunftsperspektiven, Frankfurt am Main/New York 1984
Schelsky, H.: Die Bedeutung des Berufs in der modernen Gesellschaft, in: Luckmann/Sprondel (Hg.): Berufssoziologie, Köln 1942
Sklar, M.: On the proletarian revolution and the end of political-economic society, in: Radical America 3, 1968, S. 3-28

الفصل السابع

Adorno, Th. W., Horkheimer, M.: Dialektik der Aufklärung, Frankfurt 1970
Beck, U.: Objektivität und Normativität – Die Theorie-Praxis-Debatte in *der modernen deutschen und amerikanischen Soziologie, Reinbek 1974 Ders.* (Hg.): Soziologie und Praxis, Erfahrungen, Konflikte, Perspektiven, *Sonderband 1 der Sozialen Welt, Göttingen 1982*
Beck, U., Bonß, W.: Soziologie und Modernisierung. Zur Ortsbestimmung der Verwendungsforschung, in: Soziale Welt 1984, S. 381ff.
Böhme, G., v.d. Daele, W., Krohn, W.: Alternativen in der Wissenschaft, *in:* ZfS, 1972, S. 302ff.
Dies.: Die Finalisierung der Wissenschaft, in: ZfS, 1973, S. 128ff.
Bonß, W., Hartmann, H.: Konstruierte Gesellschaft, rationale Deutung. Zum Wirklichkeitscharakter soziologischer Diskurse, in: dies.: Entzauberte Wissenschaft. Zur Relativität und Geltung soziologischer Forschung, Sonderband 3, Soziale Welt, Göttingen 1985
Bonß, W.: Die Einübung des Tatsachenblicks. Zur Struktur und Veränderung empirischer Sozialforschung, Frankfurt am Main 1982
Campbell, D. T.: Häuptlinge und Rituale. Das Sozialsystem der Wissenschaft als Stammesorganisation, in: Bonß, W., Hartmann, H.

(Hg.): Entzauberte Wissenschaft. Zur Relativität und Geltung soziologischer Forschung, Sonderband 3, Soziale Welt, Göttingen 1985

Carson, R.: Silent Spring, New York 1962

Commoner, B.: Science and Survival, New York 1963

Duerr, H. P. (Hg.): Der Wissenschaftler und das Irrationale, 2 Bde., Frankfurt a.M. 1981

Feyerabend, P.: Erkenntnis für freie Menschen, Veränderte Ausgabe, Frankfurt am Main 1980

Gouldner, A., Miller, S. M.: Applied Sociology: Opportunities and Proplems, New York 1965

Hartmann, H.: Empirische Sozialforschung, München 1970

Hartmann, H., Dübbers, E.: Kritik in der Wissenschaftspraxis. Buchbesprechungen und ihr Echo, Frankfurt am Main 1984

Hartmann, H., Hartmann, M.: Vom Elend der Experten: Zwischen Akademisierung und De-Professionalisierung, KZfSS 1982, S. 193ff.

Hollis, M., Lukes, S. (Hg.): Rationality and Relativism, Oxford 1982

Illich, I.: Entmündigung durch Experten. Zur Kritik der Dienstleistungsberufe, Reinbek 1979

Knorr-Cetina, K.: Die Fabrikation von Erkenntnis, Frankfurt am Main 1984

Knorr-Cetina, K. D., Mulkay, M. (Hg.): Science Observed. Perspectives on the Social Study of Science, London 1983

Kuhn, Th.: Die Struktur wissenschaftlicher Revolutionen, Frankfurt am Main 1970

Küppers, G., Lundgreen, P., Weingart, P.: Umweltforschung – die gesteuerte Wissenschaft?, Frankfurt 1978

Lakatos, I., Musgrave, A. (Hg.): Kritik und Erkenntnisfortschritt, Braunschweig 1974

Lakatos, I.: Methodologie der Forschungsprogramme, in: Lakatos, Musgrave (Hg.) 1974

Lau, Ch.: Soziologie im öffentlichen Diskurs. Voraussetzungen und Grenzen sozialwissenschaftlicher Rationalisierung und gesellschaftlicher Praxis, in: Soziale Welt 1984, S. 407ff.

Lindbloom, Ch. E.: The Science of Muddling through, in: Public Administration Review 19, 1959, S. 79ff.

Matthes, J.: Die Soziologen und ihre Wirklichkeit. Anmerkungen zum Wirklichkeitsverhältnis der Soziologie, in. Bonß, W., Hartmann, H. (Hg.): Entzauberte Wissenschaft. Zur Relativität und Geltung sozialwissenschaftlicher Forschung, Sonderband 3, Soziale Welt, Göttingen 1985

Meja, V., Stehr, N.: Der Streit um die Wissenssoziologie, 2 Bde., Frankfurt am Main 1982

Meyer-Abich, K. M.: Versagt die Wissenschaft vor dem Grundrecht der

Freiheit? Gründe der Vertrauenskrise zwischen Wissenschaft und Öffentlichkeit, in: Zeitschrift für Didaktik der Philosophie, Heft 1/1980
Mitchell, R. C.: Science Silent Spring; Science, Technology and the Environment Movement in the United States, Ms., Washington 1979
Nowotny, H.: Kernenergie: Gefahr oder Notwendigkeit, Frankfurt am Main 1979
Overington, M. A.: Einfach der Vernunft folgen: Neuere Entwicklungstendenzen in der Metatheorie, in: Bonß, W., Hartmann, H. (Hg.): Entzauberte Wissenschaft. Zur Relativität und Geltung soziologischer Forschung, Sonderband 3, Soziale Welt, Göttingen 1985
Pavelka, F.: Das Deprofessionalisierungsspiel. Ein Spiel für Profis, in: psychosozial 2/1979, S. 19ff.
Popper, K. R.: Logik der Forschung, (1934), 6. überarbeitete Aufl., Tübingen 1968
Ders.: Objektive Erkenntnis. Ein evolutionärer Entwurf, Hamburg 1972
Scott, R., Shore, A.: Why Sociology does not Apply: A Study of the Use of Sociology in Publicy, New York 1979
Shostak, A. B. (Hg.): Putting Sociology to Work, New York 1974
Stehr, N., König, R. (Hg.): Wissenschaftssoziologie. Studien und Materialien, KZfSS, Sonderheft 18, Köln/Opladen 1975
Stehr, N., Meja, V.: Wissenschaftssoziologie. (Sonderheft 22 der KZfSS), Opladen 1981
Struening, E. L., Brewer, B. (Hg.): The University Edition of the Handbook of Evaluation Research, London/Beverly Hills 1984
Weber, M.: Vom inneren Beruf zur Wissenschaft, in: J. Winkelmann (Hg.): Max Weber: Soziologie, weltgeschichtliche Analysen, Stuttgart 1982
Weingart, P.: Das »Harrisburg-Syndrom« oder die De-Professionalisierung der Experten, 1979
Ders.: Verwissenschaftlichung der Gesellschaft – Politisierung der Wissenschaft, in: ZfS 1983, S. 225ff.
Ders.: Anything goes – rien ne va plus, in: Kursbuch 78/1984, S.74
Weiss, C. H. (Hg.): Using Social Research for Public Policy Making, Lexington: Lexington Books 1977
Wissenschaftszentrum Berlin (Hg.): Interaktion von Wissenschaft und Politik, Frankfurt 1977

الفصل الثامن

Alemann, U.v., Heinze, R. G. (Hg.): Verbände und Staat. Vom Pluralismus zum Korporatismus, Opladen 1979
Alemann, U.v. (Hg.): Neokorporatismus, Frankfurt am Main/New York 1981

Altmann, N. u.a.: Ein »Neuer Rationalisierungstyp«, in: Soziale Welt, Heft 2/3, 1986

Arendt, H.: Macht und Gewalt, München 1981

Beck, U./Brater, M.: Berufliche Arbeitsteilung und soziale Ungleichheit, Frankfurt/New York 1978

Beck, U.: Soziale Wirklichkeit als Produkt gesellschaftlicher Arbeit, unveröffentlichte Habilitationsschrift, München 1979

Berger, S.: Politics and Anti-Politics in Western Europe in the Seventies, in: Daedalus 108, S. 27-50

Berger, J. (Hg.): Moderne oder Postmoderne, Sonderband 4 der Sozialen Welt, Göttingen 1986

Bergmann, J., Brandt, G., Korber, K., Mohl, O., Offe, C.: Herrschaft, Klassenverhältnis und Schichtung, in: Th. W. Adorno (Hg.): Spätkapitalismus oder Industriegesellschaft?, Stuttgart 1969

Braczyk, H. J. u.a.: Konsensverlust und neue Technologien – Zur exemplarischen Bedeutung des Konfliktes um die Wiederaufarbeitungsanlage für die gesellschaftliche Steuerung technischen Wandels, in: Soziale Welt 2/3 1986 (hier zitiert nach Ms.)

Bräutigam, H. H., Mettler, L.: Die programmierte Vererbung, Hamburg 1985

Brand, K. W., Büsser, D., Rucht, D.: Aufbruch in eine neue Gesellschaft, Frankfurt am Main, 1983

Brand, K. W. (Hg.): Neue soziale Bewegungen in Westeuropa und in den USA, Frankfurt am Main, 1985

Bühl, W.: Die Angst des Menschen vor der Technik, Düsseldorf 1983

Crozier, M., Huntington, S. P., Watanuki, J.: The Crisis of Democracy, New York 1975

Crozier, M., Friedberg, E.: Macht und Organisation, Königstein 1979

Daele, W. v.d.: Mensch nach Maß, München 1985

Ders.: Technische Dynamik und gesellschaftliche Moral, in: Soziale Welt, H. 2/3, 1986

Donau, P. R.: Organization between Movement and Institution, in: Social Science Information sur Les sciences sociales, 1984

Elster, J.: »Risk, Uncertainty, and Nuclear Power«, Social Science Information, 1979

Flora, P., Alber, J.: Modernization, Democratization, and the Development of Welfare States in Western Europe, pp. 37-80, in: P. Flora, A. J. Heidenheimer (eds.): The Development of Welfare States in Europe and America, New Brunswick 1981

Freeman, J. (Hg.): Social Movements in the Sixties and Seventies, New York und London 1983

Gershuny, J. I.: After Industrial Society? The Emerging Self-Service-Economy, London 1978

Grew, R. (ed.): Crises of Political Development in Europe and the United States, Princeton 1978

Habermas, J.: Legitimationsprobleme im Spätkapitalismus, Frankfurt 1973

Ders.: Theorie des kommunikativen Handelns, Bd. 2, Frankfurt am Main, 1981

Gross, P., Hitzler, R., Honer, A.: Zwei Kulturen? Diagnostische und therapeutische Kompetenz im Wandel, in: Österr. Zeitschrift für Soziologie, Sonderheft Medizinsoziologie, 1985

Gruss, P.: Industrielle Mikrobiologie. Sonderheft Spektrum der Wissenschaft, Heidelberg 1984

Hirschman, A. O.: Shifting Involvements. Private Interests and Public Action, Princeton 1981

Inglehart, R.: The Silent Revolution. Changing Values and Political Styles Among Western Publics, Princeton 1977

Institute for Contemporary Studies (ed.): The Politics of Planning. A Review and Critique of Centralized Economic Planning, San Francisco 1976

Jaenicke, M.: Wie das Industriesystem von seinen Mißständen profitiert, Köln 1979

Japp, K. P.: Selbsterzeugung oder Fremdverschulden. Thesen zum Rationalismus in den Theorien sozialer Bewegungen, in: Soziale Welt, Jg. 35, 1984

Jonas, H.: Technik, Ethik und Biogenetische Kunst, Ms. 1984

Kitschelt, H.: Materiale Politisierung der Produktion, in: ZfS, Jg. 14, H. 3, 1985, S. 188-208

Kommissionsbericht: Zukunftsperspektiven gesellschaftlicher Entwicklung, Stuttgart 1983, S. 167ff.

Kreß, K., Nikolai, K.-G.: Bürgerinitiativen – Zum Verhältnis von Betroffenheit und politischer Beteiligung der Bürger, Bonn 1985

Lipset, S. M., Rokkan, S.: Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments: An Introduction, in: dies. (eds.): Party Systems and Voter Alignments, New York 1967

Löw, R.: Gen und Ethik, in: Koslowski (Hg.): Die Verführung durch das Machbare, München 1983

Luhmann, N.: Politische Theorie im Wohlfahrtsstaat, München 1981

Mayer-Tasch, C. P.: Die Bürgerinitiativbewegung, Reinbek 1976

Mayntz, R. (Hg.): Implementationsforschung, Köln 1980

Melacci, A.: An End to Social Movements? Introductory paper to sessions on »new movements and change in organizational forms«, in: Social Science Information sur Les sciences sociales, Bd. 23, Nr. 4/5, S. 819-835, 1984

Neidhardt, F.: Einige Ideen zu einer allgemeinen Theorie sozialer Bewegungen, in: Hradil (Hg.): Sozialstruktur im Umbruch, Opladen 1985

Offe, C.: Strukturprobleme des kapitalistischen Staates, Frankfurt 1972
Ders.: Konkurrenzpartei und politische Identität, in: R. Roth (Hg.): Parlamentarisches Ritual und politische Alternativen, Frankfurt am Main 1980, S. 26-42
Ders.: »Null-Option« in: Berger, J. (Hg.): Moderne oder Postmoderne, Sonderband 4 der Sozialen Welt, Göttingen 1986
Piore, M. J., Sabel, C. F.: Das Ende der Massenproduktion, New York, Berlin 1985
Radunski, P.: Die Wähler in der Stimmungsdemokratie, in: Sonde 2/1985, S. 3 ff.
Schenk, M.: Soziale Netzwerke und Kommunikation, Tübingen 1984
Sieferle, R. P.: Fortschrittsfeinde? Opposition gegen Technik und Industrie von der Romantik bis zur Gegenwart, München 1985
Stössel, J.-P.: Dem chronisch Kranken hilft kein Arzt, in: Süddeutsche Zeitung vom 21.11.85
Touraine, A.: The Self-Production of Society, Chicago 1977
Willke, H.: Entzauberung des Staates, Überlegungen zu einer sozietalen Steuerungstheorie, Königstein/Ts. 1983

قبل عقدين من السنين صدر هذا الكتاب الذي صار الأوسع انتشارًا. تعتبر قراءة هذا الكتاب شرطًا ضروريًا لفهم عالم المخاطرة الذي نعيش فيه الآن.

فاذا كنا لا نعيش في عالم أكثر خطورة من ذي قبل، فان المخاطرة قد صارت أكثر من مجرد تهديد. لقد صارت مقياس فعلنا. فقد حلّ منطق توزيع المخاطر مكان منطق توزيع الثروات: والمفارقة باتت تتمثّل بعد ذلك بطرح السؤال حول اسسه الخاصة: ان "مجتمع المخاطرة" يجعل من المستقبل سؤال الحاضر.

اولريش بيك هو استاذ علم الاجتماع في جامعة ميونيخ. وهو صاحب مؤلفات تتناول بالتحديد تطور الفردية الحديثة، العولمة ونتائج التغيرات التقنية.

من أشهر مؤلفاته الاخرى:

- Macht und Gegenmacht im globalen Zeitalter

قيد الترجمة.

ISBN 978-9953-17-042-8
9 789953 170428